

موسوعة

جريدة المعارف القانونية

الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المراجعة الدولية للساعات
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
ت ٤٨٤٠٥٩٥ - ٨ - ٤٨٣٣٨٠٨

مَوْسُوعَةٌ

دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الأول
الإصدار المدقّق

إعداد
ياسر محمد نصّار
المحامى

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الأولى للمحاماة
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
ت : ٤٨٤٠٥٩٥ - ٤٨٣٣٨٠٨

موضوعات
الكتاب السادس
(الإصدار المدني)

حكم

خلف

دستور

دعوى

دفاع

دفع

ديون

تابع حكم

* الموضوع الفرعي : تسبیب الأحكام - القصور فی التسبیب :

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

منى كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب إلى محكمة الموضوع إجراء مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر فى إيصالات قدمها وذلك إلى جانب طلبه التحقيق لإثبات تسلمه الورقة المذكورة بمالتها من هذا الخصم باعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأنه ، لم تستجب إلى طلب المضاهاة ولم ترد عليه فى حكمها فإن الحكم يكون قد أغفل عنصرا هاما من عناصر دفاع جوهرى لما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة محررة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ويكون الحكم قد شابه قصور يظله ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٤

إذا كان الواقع فى الدعوى أن محكمة الموضوع أسست لقضائها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكيته للعين موضوع النزاع على ثبوت حيازة المطعون عليه لها دون إنقطاع مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وأن هذه الحيازة ثبتت له خاصة منذ شرائه لتلك العين فى سنة ١٩٢٩ وثبتت أيضا للابنة له وهى المطعون عليها الأولى - من سنة ١٩٢٣ - وقد استغنت محكمة الموضوع بثبوت الحيازة للمطعون عليهما الأول والثانية على النحو المتقدم وبضم مدة وضع يدها إلى مدة وضع يده عن بحث ما يدعيه الطاعن من ملكيته للعين المتنازع فيها - بموجب عقود المسجلة - بما يتأدى منه أن هذا البحث غير مجد مادام أن العقود المقدمة من كلا الطرفين ترجع ملكية العين إلى أصليين مختلفين - كما استغنت عن بحث ما إدعاه الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها بمقولة أن هذا البحث أيضا غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن هذا النظر الذى تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ، ذلك أن إثبات الحكم المطعون فيه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها كان من نتيجته عدم الاعتداد بما تقدم به الطاعن من مستندات للتدليل على ملكيته - مع إنه لو صح أن المطعون عليها الثانية لم تكن شخصية حقيقية لكان إدعاء المطعون عليه الأول أنها باعت له العين المتنازع فيها غير صحيح ولا يتأتى فى هذه الحالة ترتيب النتيجة التى رتبها محكمة الموضوع على ذلك من القول باختلاف مصادر الملكية ومن صرف النظر عن دلالة مستندات

الطاعن ومن التعويل في خصوص الفصل في الملكية على التملك بالتقادم المكسب كما كان من نتيجته أيضا في صدد هذا التملك بالتقادم - القول من جانب محكمة الموضوع بأنه كانت لتلك المَطعون عليها حيازة في العين المتنازع فيها - قبل التصرف فيها بالبيع للمطعون عليه الأول - مما أدى بها إلى ضم مدة حيازتها إلى مدة حيازته. والقول بعد ذلك ونتيجة لهذا الضم بتوافر مدة التقادم المكسب - ذلك مع ما هو واضح من ذات الحكم المطعون فيه من أن هذه المدة لا تكون مكتملة إذا ما تبين أن المَطعون عليها لم تكن ذات وجود فعلي، وأنها ليست إلا شخصية خيالية، إذ يمتنع في هذه الحالة إسناد أي حيازة لها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨

إذا كانت محكمة الموضوع إذ اعتبرت الطاعة مسنولة عن العجز الذى وجد فى أطيان شقيقتها المَطعون عليها الأولى التى باعتها للمطعون عليه الثالث والتى كانت شريكة لها فيها قبل قسمتها ورثت على ذلك الحكم فى دعوى الضمان الفرعية بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى قيمة هذا العجز قد إستندت فى قضائها إلى الأبحاث الهندسية التى قامت بها مصلحة الشهر العقارى فى هذا الخصوص وكان دفاع الطاعة على ما يبين من الحكم المطعون فيه متضمنا طلب عدم الإعتداد بتلك الأبحاث لعدم إجرائها فى مواجهتها، وكان مؤدى هذا الدفاع هو إنكار الطاعة لكافة الوقائع الواردة بهذه الأبحاث بما فى ذلك واقعة تصرفها فى أكثر من نصيبها الذى آل إليها بالقسمة، وكانت محكمة الموضوع قد إكتفت فى الرد على هذا الدفاع بقولها أن الطاعة لم تكرر حصول التصرف المشار إليه فإن هذا الذى لقرره الحكم يكون قاصرا فى الإحاطة بدفاع الطاعة فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠

إذا كانت هيئة التحكيم إذ قضت بعدم إختصاصها بنظر النزاع بين نقابة عمال بانعى البزول [الطاعة] وشركات البزول ووكلائهم [المَطعون عليهم] قد ورد فى صدر أسباب قرارها المَطعون فيه " أن الفيصل فى أمر صفة هؤلاء الباعة هو ما إذا كانوا أثناء مزاولتهم نشاطهم بيع الكيروسين يخضعون لإدارة وإشراف أحد وقد ثبت من الأوراق ومن تقرير الخبير إنتفاء صفة العمالية عنهم " إلا أنها أعقبت ذلك بالقول بأنه " لا تفتيش على رافعى النزاع من جانب الشركات إلا فيما له شأن بضمان تنفيذ شروط عقد الأمانة الذى تسلم بمقتضاه العربات التى تحمل أسم الشركات فلا يسمح الوكلاء أو الشركات مثلا بالعبث بمحتويات العربات التى تحمل سلعهم حماية منها لمنتجاتها وإسمها التجارى "، وكان يبين من ذلك أن هيئة التحكيم قد أثبتت فى قرارها أن ثمة تفتيشا تمارسه الشركات والوكلاء على موزعى الكيروسين

وقالت أن هذا التفتيش يقع " ضمانا لتنفيذ شروط عقد الأمانة الذى تسلم بمقتضاه الموزعون العربات " إلا أنها قررت فى الوقت ذاته أن الشركات والوكلاء يتخذون من عقد الأمانة مسوغا للتفتيش يتناول فيما يتناوله محتويات العربات - ومع هذا لم تبن هيئة التحكيم - أثر هذا الذى قرره آخرها فى قيام الإشراف من جانب الشركات أو فيه ، فإن قرارها يكون معيا بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠

إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليهما قررا أن الأطيان التى تركها المورث والتى يطلبان نصيبهما فى ريعها تبلغ مساحتها ٥٥ ف إستادا إلى كشف بتحديد مقدار هذه الأطيان وإلى كشوف رسمية بالتكليف ، وإن الطاعن تقدم إلى محكمة الموضوع بدفاع قوامه الإعراض على ما قرره المطعون عليهما فى هذا الخصوص ، وأخذ على المستندات المقدمة منهما أن مجموع الأطيان المكلفة بأسم المورث بكشوف تكليف رسمية يبلغ [٦ س و ٧ ط و ٣٠ ف] فقط أما باقى الأطيان فإنها مكلفة بأسماء آخرين لم يقدم المطعون عليهما الإعلامات الشرعية التى تحدد نصيب مورث الطرفين فيها ، كما أخذ على كشف التحديد المقدم من المطعون عليهما أنه لا ينهض دليلا على ملكية المورث القدر الوارد به وهو [٢٣ س و ١٥ ط و ٦ ف] إذ أنه من صنع المطعون عليه الأول ، ولما قضت المحكمة بتدبير خبر لتقدير نصيب المطعون عليهما فى ريع الأطيان التى تركها المورث أبدى الطاعن إعراضاته السالفة الذكر بمحضر مناقشة أمام الخبير ، ولكن الخبير أجرى تقدير الربع مرة على أساس المساحة الوارد بكشف التحديد الخبير بمعرفة المطعون عليه الأول ومقدارها [٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف] ومرة على أساس أن المساحة تبلغ ٥٥ بحسب ما قرره المطعون عليهما بصحيفة إلتاح دعواهما وفوض الرأى للمحكمة فى الإختيار بين الأساسين وقد عقب الطاعن على تقرير الخبير فى هذا الخصوص وتمسك بإعراضاته السابقة إلا أن محكمة أول درجة اعتمدت تقرير الخبير فى أحد أساسيه وحددت نصيب المطعون عليهما فى الربع باعتبار أن الأطيان التى تركها المورث مقدارها - [٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف] أخذوا بكشف التحديد المقدم من المطعون عليهما بمقولة إن الطاعن الموجهة إليه غير جديرة بالبحث ، وكان الطاعن قد عاد وتمسك لدى محكمة الإستئناف بدفعه المشار إليه إلا إنها قضت رغم ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري يكون معيا بالقصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

- إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى مستند قدمه الطاعن فى دعوى حساب - يتضمن اعتماد المطعون عليه لكشف حساب سنة من السنوات بما دون فيه من إيرادات ومصروفات وإقراره بديونيته لأخيه الطاعن مبلغ - بعينه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع جوهرى.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض توجيه اليمين الخاصة للمطعون عليهم فى خصوص المبلغ المعروض عليه - فى دعوى حساب - معللا ذلك بقولة إن المعاملة جرت بينهم وبين الطاعن فى هذه الدعوى بمستندات أساسها الكشوف الحسابية والتقارير وأن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم صورة محضر أعمال خير سابق قبل أنه قد ثبت به دخول هذا المبلغ فى إيرادات سنوات سابقة فلم يقدمها وإنما ترى لذلك أنه لا محل لتوجيه هذه اليمين لأنها كيدية ، وكان يبين من مراجعة المستندات المقدمة من الطاعن بملف الطعن أن صورة محضر الأعمال التى أشار إليها الحكم المطعون فيه كانت مقدمة بملف الدعوى الابتدائية ولم تحسب منه إلا بعد صدور حكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧

إذا كان الواقع فى الدعوى أن مصلحة الجمارك ضبطت عددا من أجرة الدخان المملوك للمطعون عليه الأول بمدينة منزل المطعون عليه الثانى ، ولما كان الدخان مخلوطاً بأتربة ومواد نباتية ورماد وكان الخلط مخالفاً للقرار الوزارى رقم ٩١ سنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٨ فقد أصدرت اللجنة الجمركية قراراً بتغريم المطعون عليهما متضامين مبلغ ٢٢٣٠٣ ج ومصادرة المضبوطات ، وكان المطعون عليه الأول إذ عارض فى قرار اللجنة الجمركية ركن فيما ركن إليه من طعون إلى أنه إشترى الدخان بماله من شركة الكونوار ، ولما عرضت المحكمة الابتدائية هذه الواقعة نفتها فى قولها " إن إسناد تلوث الدخان إلى المصدر الذى إشترى منه المعارض الأول [المطعون عليه الأول] وهو شركة الكونوار لم يقدّم دليل على صحته لأن المعارض لم يقدم دليلاً قاطعاً على صحة واقعة الشراء كما أن صاحب الشركة لم يذكر أن بيع الدخان الذى إنقلبت به السيارة كان للمعارض الأول " ، ولما إنتقل النزاع إلى محكمة الإستئناف وأصدرت حكمها المطعون فيه أوردت فى أسبابه فى خصوص هذه الواقعة أنه قد ثبت أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة إنقلبت فى الطريق - دون أن تبين المصدر الذى إستقت منه ما انتهت إليه - فى حين أن الحكم الابتدائى كان قد نفى هذه الواقعة بما أوردته فى أسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً للبيان مما يستوجب نقضه.

الطن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٠

إذا كان بين من الإطلاع على الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعة - مصلحة الشهر العقارى إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن أن المصلحة الطاعة قد أخذت على الحكم المستأنف أنه لم يستثن من عدم الرد رسوم توثيق العقد وتحريره لأن العقد قد تم توثيقه وتحرير صور منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٠

إذا كانت الشركة الطاعة قد أثارت ضمن دفاعها أمام المحكمة الإستئنافية بالمذكرة المقدمة منها أمر تحديد الوقت الذى يستحق فيه المطعون عليه لكافأة نهاية الخدمة - إذ جاء بها أن " هذه المكافأة لا تستحق إلا عند نهاية عقد العمل وأن انتهاء إمتياز الشركة الطاعة وتحويل العمال من الشركة الطاعة إلى الشركة الملتزمة الجديدة هو إستمرار لاستخدامهم فى نفس العمل وبالأجور عينها وبنفس الشروط والإمتيازات فلا تصرف المكافأة للعامل عند تحويله إلى الشركة الجديدة بل تحول منه إليها أو تدفع بأحد البنوك ومن ثم يكون الحكم الابتدائى قد أخطأ إذ قرر حق المطعون عليه فى المكافأة باعتبار أنه قضاء سابق لأوانه " وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يعنى بتمحيص هذا الوجه من دفاع الطاعة الذى أبدته لأول مرة أمام المحكمة الإستئنافية ، وكان دفاع الطاعة على الوجه المتقدم يئانه دفاعا جوهريا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه.

الطن رقم ١٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١/٢١/١٩٦٠

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تكيفه للتصاقل قرر فى صدر أسبابه أن إلزام الطاعن - البائع هو إلزام ببذل عناية - غير أنه وهو بصدد تقرير إخلاله بالتزامه اعتبر أن هذا الإلتزام هو إلتزام بنتيجة فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٠

إغفال القرار المطعون فيه الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الإِدخار على أساس الماهية مضافا إليها علاوة الغلاء يعيبه بالقصور ذلك أنه وإن كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصيللة صندوق الإِدخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يعين مع ذلك إستظهار عناصر هذه الحصيللة من واقع لائحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسبة مئوية للمرتب مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة أم أنها تقتصر على المرتب الأساسى وحده وهو أمر يتأثر به دخل الصندوق وحقوق مستخدمى الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصيللة الصندوق تزيد على المكافأة.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية وزارة الزراعة "الطاعنة" عن التعويض لصالح الجمعية التعاونية على أساسين هما رداة صنف التواوى محل التعاقد بينهما وعدم إمداد الطاعنة الزراع بالإرشادات الفنية دون أن يبين وجه إلزام الوزارة بإمداد الزراع بها من واقع التعاقد الذى يحكم العلاقة بين الطرفين فإنه مشوبا بالقصور .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦١

مضى كان دفاع الطاعنين فى دعوى الحساب المرفوعة على مورثهم وآخر بصفتها ناظرى وقف ، مؤداه أن مورثهم كان قد طلب من المحكمة الشرعية عزل الناظر الأصلي والافراد هو بالنظر ولما قضى بتعيينه ناظرا متضما لم يقبل ذلك الحكم ورفض تنفيذه ورفع إستئناف عنه ولم يكن فى مكتبته أن يتخذ أى إجراء يمنع من بقاء غلة الوقت تحت يد الناظر الأصلي وحده قبل الفصل نهائيا فى دعوى العزل وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم الاستئنافى المطعون فيه لم يعن بتحقيق دفاع الطاعنين رغم تمسكهم به لما كان ذلك وكان هذا الدفاع جوهريا يغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية " التغطية " قد تمت فعلا وأن شروط العقد المبرم بين طرفى النزاع تحول للمطعون عليها القيام بها دون أن يكون للطاعن "الراهن" الحق فى الاعتراض عليها أو على نتائجها وكان الطاعن قد أنكر على المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالبا إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلا فإن الحكم المطعون فيه إذ الفرض بغير دليل وجود عملية التغطية والفت عن دفاع الطاعن ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم فى الدعوى ، يكون مشوبا بالقصور بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦١

- نصت المادة ٥٢٦ من القانون المدنى الملغى على أن " الوكيل ملزم بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه " . ومؤدى ذلك أن استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفرض بل يجب توافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله ومن ثم فإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون عرضا لصور تماثلة الوكيل فى الوفاء ولا يحمل الدليل على ما إنتهى إليه من ثبوت استغلال الوكيل لما حصله من أموال الموكل ، فإنه يكون قاصر اليان .

- تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من إلزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدين وذلك وفقاً للمادة ٢٣١ من القانون المدني التي جاءت تطبيقاً للقواعد العامة وتقنيها لما جرى عليه القضاء في ظل القانون الملغى. وإذا لم يثبت أن الحكم المطعون فيه ألزم الطاعة بالدين على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق وبالفارق بين السعر يوم الاستحقاق والسعر يوم صدور الحكم الابتدائي علاوة على فوائد التأخير بمخاطبة تعويض عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نية الطاعن فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦١
التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع رغم تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه ولا يمنع من ذلك ما يشهده المطعون عليه أمام محكمة النقض من أن ذلك التقادم المسقط قد انقطع أو أوقف سريانه لسبب من أسباب الانقطاع أو الوقف إذ أن هذا الدفاع بخالفه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٦١
يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢/٢٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٨ أن يزيد عددهم على خمسمائة. فإذا كانت الطاعة قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها يقلون في مجموعهم عن هذا العدد وكانت هيئة التحكيم لم تستعن بحقيقة النزاع الدائر حول عدد العمال مع أنها مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضاؤها فإن قرارها المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٢ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦١
منى الحكم المطعون فيه - بعد أن نفى عن الطاعة التصف في فصلها المطعون عليهم - قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قدرتها الشركة الطاعة الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة - وهي تختلف في أساسها القانوني عن التعويض عن الفصل التصفى - فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩

لا تلزم الإدارة بتسيب قراراتها الإدارية إلا حيث يلزمها القانون بذلك. وبمحل القرار غير المسبب القرينة على صحة سببه وعلى من يدعى عكس هذه القرينة أن يقيم الدليل على مدعاه ، ألا أنه متى ذكرت الإدارة أسباباً لقرارها فإن ذلك من شأنه أن يخضع هذه الأسباب لرقابة المحاكم لتبين مدى صحتها من الوجهة الواقعية ومدى مطابقتها للقانون. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما قرره جهة الإدارة من أن فصل الطاعن من وظيفته يرجع إلى عدم مسيرته العهد الجديد وعدم تجاوبه مع سياسته رغم إنكاره ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ أخذت بهذا السبب - مع مغاييرته لما أبدته جهة الإدارة أمام محكمة أول درجة كمير للفصل - واعتبرته حقيقة ثابتة فجرد أن جهة الإدارة قد ذكرته سبباً للفصل تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٢ ولم تعمل رقابتها عليه وتحققه لبيان مدى مطابقتها للوائح ، يكون حكمها مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

متى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد ما دفعه للمطعون عليهما من ثمن الأطنان المبيعة لهما من الطاعن الذى آلت إليه بمقتضى عقد مقايضة بينه وبين المتصرف [الخاضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى] وبطلان عقد البيع بدعوى وقوعه على ملك الغير ، تأسيساً على أنه لم يثبت أن المتصرف الصادر منه عقد البديل للبايع قد اختار هذه الأطنان ضمن ما اختاره من أملاكه دون أن يثبت الحكم من أن هذه الأطنان قد استولى عليها من جهة الإصلاح الزراعى ، وكان ما استند إليه الحكم لا يفيد بذاته أن القدر المتبادل عليه الذى بيع للمطعون عليهما يدخل فيما استولى عليه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥

لئن كان قاضى الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها إلا أنه إذا كانت القرائن المقدمة إليه مؤثرة فى الدعوى فإنه يجب عليه أن يبين فى حكمه ما يدل على أنه إطلع عليها وبحثها وخلص من تقديره ما إلى الرأى الذى انتهى إليه. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يشير إلى هذه القرائن إلا إشارة عابرة تناول فيها بعضها عند إيراد أسباب الاستئناف وكفى بالارد على هذا الدفاع بأسباب مجملة ليس فيها ما يدل على أن المحكمة قد بحثت القرائن وقالت كلمتها فيها فإن الحكم يكون قد عاره بطلان جوهري يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦
إذا كان الحكم قد أقام قضاءه فى نفي المسؤولية على إستنتاج قنى ليس فى تفريرات الحكم ما يزيد ولا يصلح أساساً لقيامه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٤
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه التى أقام عليها القضاء بفوائد الثمن المحكوم برده من تاريخ المطالبة القضائية دون أن يعنى بمناقشة دفاع البائع أمام المحكمة الإستئنافية ومحصله أن المشوى المحكوم له يستغل العقار المبيع ويضع به ، وكان هذا الدفاع جوهرياً يثير به لو صح وجه الرأى فى الدعوى فى هذا الشأن - إذ لا يجوز للمشوى أن يجمع بين ربح المبيع وفوائد ثمنه - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٥
مضى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه زرع أرضه المجاورة لأطيان الوقف المشمولة بحراسة المطعون عليه ، حديقة وأقام حورها منذ حصة عشر عاماً - أشجاراً على بعد يزيد على متر من حد الجار - وأنه كذلك قد كسب الحق بمضى المدة الطويلة وليس للمطعون عليه أن يتعرض بعد ذلك من إعتداد جنود تلك الأشجار فى أرضه الملاصقة أو ارتفاع فروعها فوقها بدعوى أنه قد ترتب على ذلك ضرر بأرضه وتلف بزرعاته بعد فوات هذه المدة وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع إلا بأن الضرر لم يحدث عند بداية الزرع وإنما تدرج على توالى السنين بعد مرور الخمس سنوات الأولى فإنه يكون قد أغفل البحث فى هذا الدفاع المؤسس على إكساب الطاعن الحق المرفوعة بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط الحق فى التعويض بالتقادم وهو دفاع جوهري يترتب على القصور فى الرد عليه بطلان الحكم .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف الدعوى - فى مرحلة الإستئناف - على قيام إرباط بين موضوع الإستئناف والفصل فى دعوى أخرى إرباط لزوم دون أن يعنى بتمحيص وقائع هذا الإرباط أو تحقيق دفاع الطاعن (المدعى) بعدم دخول الأطيان التى يطلب تثبيت ملكيته لها ضمن الأراضى المتنازع عليها فى الدعوى الأخرى وتمسكه بأن طلبة الحكم بملكية ما يدعيه بسبب مستقل آخر هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل فى الدعوى الأخرى فإن الحكم لذلك يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أبد الحكم الابتدائى وأخذ بأسبابه التى لم تتناول بحث مستندات الطاعن
القدمة ولم يقل كلمته فى دلالتها فى موضوع النزاع وكيف ينتضى مضمونها الذى تؤيده بما حصله من
البينة التى أقام قضاءه عليها فإن الحكم يكون قد شابه القصور .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر المطالب بالتعويض عنه إلى ما تكبدته
المدعية - قبل المدول عن عطلتها - من نفقات ومصاريف تجهيز ، دون أن يعنى بإيضاح نوع تلك
النفقات ومقاديرها والدليل على ثبوتها أو بتقصي الضرر الذى أصابها فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما
يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢١

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى خصوص تكيف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما على
ما قرره وكيل الطاعن أمام مكتب العمل من أنه استغنى عن خدماتهما لعدم حاجة العمل إليهما وعلى
الفارق الوحيد بين عقدى العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والإشراف فى العقد الأول وإنعدامه فى
العقد الثانى ، وكانت هذه التقريرات التى عول عليها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يكشف عن حقيقة
العلاقة بين الطرفين وأنها علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية مما يحجز بحكمة النقض عن مراعاة
تطبيق القانون ، فإنه يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

إذا كان الحكم فى دعوى تليت الملكية لم يتم الدليل على ملكية المدعين لماضى فما به وإنما أقام قضاءه
على ما إدعيه من أن سبب الملكية هو الميراث وعلى أنه لا نزاع من جانب المدعى عليهم لما فى ذلك
دون أن يفصح الحكم عن أصل هذه الملكية وأبولتها إلى المدعين بالنسبة للقدر المتبقى لما بملكيتهم وكان
الثابت بالحكم نفسه أن المدعى عليهم قد أنكروا على المدعين تلك الملكية وأنهم تمسكوا بأن آخرين
شاركهم فى الملكية مما مؤدها - لو صح هذا الدواع - أن يقل نصيب المدعين فى الأرباح محل الدعاوى
فإن الحكم يكون قد شابه قصور مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠

الضرر ركن من أركان المسؤولية وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك. فإذا كان
الطاعن [رب العمل] قد تمسك فى دفاعه بأن المطعون عليه [العامل] لم يلحقه ضرر من جراء فصله إياه

من الممثل وذلك لالتحالف بجملة رب عمل آخر فإن الحكم المطعون فيه إذا ألغت من هذا الدفاع ولم يمن بتصحيته والرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يطله .

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٢

مضى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضائه بالثبات نسب الصغير إلى الطاعن على أساس أنه راجع زوجته المطعون عليها وهى فى عدة الطلاق الرجعى وعاشرها معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بالصغير ، فى حين نفى الحكم المطعون فيه حصول هذه الرجعة على الوجه المقرر شرعاً وإنتهى إلى المراجعة إنما حصلت بعد إنتهاء عدة الطلاق الرجعى واعتبر الواقعة وطناً بشبهة الحل مما ثبت به النسب شرعاً ، ومع ذلك عاد الحكم المطعون فيه وأحال على أسباب الحكم الابتدائي ونقضها أسباباً لقضائه بالإضافة إلى ما قرره هو من أسباب - مما يشيع التناقض فى أسباب الحكم المطعون فيه ويجعله قائماً على دعائتين متناقضتين لا يعرف على أيهما أقوم ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٣

تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تهمين عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاذه البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٣

إذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو الممين المقدار فى عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصها أو عرف معين بشأنها فإن العبرة فى أحقية المشوى فى أخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم أحقيته فى ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٣٣ من القانون المدنى هى بما إذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة ، أما التمييز بين البيع الجزائى والبيع بالتقدير فأمور يتعلق بتحديد الوقت الذى تنتقل فيه ملكية المبيع للمشوى فى كل منهما وتعين ما إذا كان البائع أو المشوى هو الذى يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم . وإذ ألام الحكم المطعون فيه قضاءه بأحقية المشوى فى أخذ الزيادة التى ظهرت بالمبيع بلا مقابل عملاً بالمادة ٤٣٣ مدنى على مجرد اعتباره البيع جزائياً مع أنه ليس من مؤدى ذلك حتماً إعمال حكم هذه المادة ومناطه أن يفتق على ثمن المبيع جملة لا بحساب سعر الوحدة فإن الحكم يكون قاصر البيان .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

مضى كان الحكم المطعون فيه حين قرر استحقاق المستأجر للمصروفات التى أنفقها على الزراعة القائمة فى العين الموزعة حتى تاريخ التسليم وقضى بالزام المأجر بها لم يبين الأساس القانونى لهذا الإلزام بل جاءت أسبابه فى هذا الخصوص مبهمه بحيث يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون لأن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٢٢، ٢٠٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠

ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها إذ لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المضمن عدم توفر هذه السلطة له لندبه للمدرسة أخرى مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يفتى به وجه الراى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩

شهرة محل التجارى تتكون من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته ومنها الوعى بإدارته. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عوّل فى قضائه - باستبعاد شهرة المحل وعدم تقييمها وبالتالى عدم إعضاعها للضرية - على الاعتداد بالروى وحده باعتبار أنه العصر الوحيد لهذه الشهرة وأنه شخصى وخاص بشئى مورث المطعون عليهم فإنه يكون قد انطوى على قصور مبطل له بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣، ٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتخلف عن حضور جلسات التحقيق واعرض على مد مهاد التحقيق عندما طلب من خصمه هذا المد ، فإن رفض الحكم طلب الطاعن إجراء التحقيق استناداً إلى عدم جديده وأنه لم يقصد به سوى إطالة أمد النزاع يجعل الحكم مشوباً بالقصور وإخلالاً فى الإسناد بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان خطأ المضرور " الطاعن " بعبارة مجملة تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصاً فى سيرة دون أن يكشف عن مظاهر عدم هذا الحرص وعن الأعمال التى وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص منه ودون أن يبين المصدر الذى استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠

مضى كان الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى في قضائه إلى أن الورقة العربية المتنازع عليها لا تعتبر " إسهاداً بوقف ولا الأبطال المذكورة بها موقوفة أكان عدم صدور الإسهاد لأمر واقع من المتوفى أو من غيره " قد قرر أن مورثة الطاعنين تصمك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إسهاداً بوقف فهو وصية ورد على هذا الدفاع بأن " المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إسهاد رسمي أو محرر بها عقد عرفي يصدق فيه على إمضاء الموصى بخطه وموقع عليها بإمضائه فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ولم يتحقق شيء من ذلك ولم تقدم المدعية بما يدل على وجود وصية " فإن الحكم يكون قد خالف ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها " وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الألفية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاء كذلك تدل على ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقاً على توقيع الموصى عليها " وقد تجب بهذه المخالفة عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب جميعه بخط المتوفى وعليه إمضاء وتحقيقه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنين بالتعويض لكل من الورثة المطعون عليهم ملتزماً في ذلك سبق الحكم في استئناف سابق بمسئولية الطاعنين المذكورين عن التعويض لوارثة أخرى ، مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الحكم الصادر في ذلك الاستئناف السابق حائزاً لقوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه بما يفرضه من إيراد أسباب خاصة لقضائه وكان الاستئناف السابق قد تردد بين الطاعنين وبين الوارثة الأخرى وبخصوص حصتها في حق مالي آتيل لها بالميراث عن مورثها ، وكانت الاستئنافات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه مرددة بين الطاعنين وبين المطعون عليهم وبخصوص حصة كل منهم في الحق المالي المشار إليه ، فإنه لا يتحقق في هذه الحالة وحدة الخصوم بين الاستئناف السابق وتلك الاستئنافات اللاحقة له وبالتالي فإن الحكم الصادر في الاستئناف الأول لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للاستئنافات الأخرى ، ومن ثم فإن قضاء الحكم الصادر في الاستئناف الأول لا يفنى عن إيراد أسباب خاصة للحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٤
مضى كان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إنتفت للدفاع الطاعين بما يقتضيه أو أنها
محضته وإطلمت على الدليل الذى إستندوا إليه فيه فإن الحكم يكون معيبا بالقصور.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٤
القاعدة فى عقود إلتزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسرئله وتبعا
لذلك فإن جميع الديون التى توجب فى ذمته أثناء قيامه بإدارة المرفق تعتبر إلتزاما عليه وحده ولا شأن لجهة
الإدارة مالمحة الإلتزام بها ، فإذا انتهى عقد الإلتزام وعاد المرفق لجهة الإدارة فإنها لا تلتزم بشيء من هذه
الديون إلا إذا وجد نص فى عقد الإلتزام يلزمها بها ، ذلك أن الملتزم فى إدارته المرفق لا يعتبر وكىلا عن
جهة الإدارة ، كما أن هذه الجهة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام له.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٤
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يواجه أحد طلبات الطاعنة إستقلالاً وكانت الأسباب التى إستند إليها فى
رفض طلبات الطاعنة جملة لا تصلح قانوناً لرفض ذلك الطلب فإن الحكم يكون معيبا فى هذا الخصوص بما
يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٩/٤/١٩٦٤
يجب على محكمة الإستئناف إذا تمسك الطاعن أمامها بخطأ الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من وجود تشابه
بين علامته التجارية وعلامة أخرى منسوب إليه تقليدها ، أن تقوم بإجراء المضاهاة بين العلامتين وتقول
كلمتها فى ذلك ، فإذا نفعت بعدها من تلك المضاهاة واكتفت برؤية رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر
يقوم على التقدير الشخصى دون أن تعمل هى رقابتها الموضوعية بوصفها درجة ثانية على تقدير محكمة
الدرجة الأولى فى هذا الخصوص ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور.

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٤
إذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه فى أسبابه لا يواجه الدفاع الذى أناره الطاعن وبناه على قيام علاقة
إتجارية جديدة بينه وبين المطعون عليه تحكمها قواعد القانون المدنى القائم وذلك بعد إنفاسخ عقد الإيجار
المزم بينهما فى ظل أحكام القانون المدنى القديم بسبب هلاك العين المؤجرة ، وكان هذا الدفاع جوهرى
كما قد يظهر به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بقصور أسبابه

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٥

إنه وإن كان استخلاص علم الضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستغل بها فاضى الموضوع ، إلا أن محكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر مع انتفاء التزام الحمى بينهما ولم يعن ببيان العناصر التي استخلص منها القوان العلم بتاريخ وقوع الضرر فإنه يكون مشوبا بالقصور.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

إذا كان الحكم لم يبين سنده القانوني لما قضى به أو يورد النصوص القانونية التي طبقها على واقعة الدعوى أو يناقش الأساس الذي بنى عليه الحكم الابتدائي الذي قضى بالغائه ، فإن هذا يكون من شأنه أن يجهل بالأساس الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون ويسبب لذلك نقض ذلك الحكم .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٨

متى أخفل الحكم المطعون فيه بحث دواع الطاعن المضمن المغضلة عقده على عقد المطعون ضده لأنه أسبق تسجيلاً وأسند إلى الطاعن على خلاف الثابت في الأوراق أنه يستند في كسب ملكية الأرض محل النزاع إلى التصادم المكسب الطويل وألقى عليه عبء إثبات تملكه لما يملك السبب ثم أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفائه في هذا الإثبات فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في السبب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقليم قضاءه وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله فإذا أخفل الحكم التحدث عن دفاع لم يقدم الخصم المستندات التي استدل بها عليه فإنه لا يكون قد شاب قصور قتي السبب.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٤

إعلان المدعى عليه برفضه الدعوى يعتبر مطالبة قضائية يقطع بها التصادم طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدني. فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانقطاع تصادم دعواه بالمطالبة القضائية في دعوى

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٧٧٠ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

الصورية النسبة التي تقوم على إخفاء الرهن وراء البيع تعد تحايلاً على القانون يوجب عليه بطلان البيع طبقاً للمادة ٤٦٥ من القانون المدني. وهذه الصورية النسبية لا تنفي بانتضاء الصورية المطلقــــــــــــة أو بتخلف شروط الدعوى البوليصة كلها أو بعضها لإختلافها عنهما أساساً وحكماً. فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه على ما تمسك به الخصم من أوجه دفاع تتعلق بصورية عقد البيع صورية مطلقة والتواضع بين طرفي هذا العقد للإضرار بحقوقيه، وأغفل بحث دفاع الخصم بشأن إخفاء الرهن وراء البيع مع إنه دفاع جوهري لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصراً في التسيب بما يطلبه ويستوجب نقضه.

لا يكفى لنفى علاقة السببية بين الضرر والخطأ الثابت وقوعه ، القول بوجود أسباب أخرى من شأنها أن تسبب هذا الضرر ذلك أنه يجب لإستبعاد ذلك الخطأ كسبب للضرر أن يتحقق توافر أحد هذه الأسباب الأخرى وأن يثبت أنه السبب المنتج في إحداث الضرر . فإذا كان الحكم قد اكتفى بإيراد رأى علمي مجرد يقول بوجود عوامل أخرى تؤدى إلى حدوث الضرر دون أن يتحقق الحكم من توافر أحد هذه العوامل فى خصوصية النزاع وأنه هو السبب المنتج فى إحداث الضرر فيما أوردته من أسباب لنفى علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

97

التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود - على المحكمة - أن تقول كلمتها فى هذه الورقة من جهة كونها تجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال أو لا تجعلها فإن هى أغفلت ذلك وأطرح الورقة بغير إبداء أسباب هذا الإطراح فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٥١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٦

مضى إقتصر الحكم المطعون فيه على تقرير أن البائعة كانت وقت البيع مريضة بمرض إنتهى بها إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا يصح ، ولا يبنى فى ذلك ما أشار إليه الحكم من أقوال بعض الشهود من أن المورثة " البائعة " كانت مريضة بمرض السكر وقت صدور التصرف منها إلى الطاعة متى كان الحكم لم يبين كيف يغلب الهلاك فى مرض السكر ودليله على ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧

الأصيل مسئول نحو الغير عن خطأ الوكيل فى حدود قواعد المسئولية التقصيرية ، وكذلك فى حدود قواعد الوكالة ذاتها ، فإذا كان الحكم قد اكتفى بنفى الخطأ عن المطعون عليه فى سفره إلى الخارج دون أن يبحث موقف زوجته باعتبارها وكيلة عنه فى إبرام الصفقة موضوع الدعوى بعد سفره حتى تنتهى مدة التفويض الصادر منه للطاعنين [السمسار] دون أن يبين السبب الذى دعاها إلى عدم إتمام العقد بعد أن قام الطاعنان خلال مدة التفويض بإرسال برقية وخطاب إلى المطعون عليه فى محل إقامته بالقاهرة لإخطاره بأن مآلك العمارة قد وافق على إتمام الصفقة طبقاً للتفويض ولكى يحدد موعداً للتوقيع على العقد الابتدائى فإن الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يشوبه ويطلبه .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٧

- أوجب المشرع فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على الطاعن بالنقض أن يستكمل ما لم يتم من الإجراءات ويصحح ما لم يصح منها فى المواعيد المقررة قانوناً وفتح له هذه المواعيد من تاريخ نشر القانون الأخير بالنسبة إلى الطعون التى لم تطرح على المحكمة ، أما بالنسبة إلى الطعون المطروحة عليها فيكون هذا التصحيح فى المواعيد التى تحددها المحكمة ، ومؤدى ذلك أنه إذا كان الإجراء قد تم صحيحاً فى ذاته قبل نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ولو بعد الميعاد الذى كان يقتضيه تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ - فإن هذا الإجراء ينتج أثره ولو كان الجزاء على مخالفة هذا الميعاد بحسب ما كان يقتضيه تطبيق تلك الفقرة هو البطلان أو السقوط

لأن هذا الجزء قد رفعه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ومن ثم فلا يلتزم الطاعن بإعادة هذا الإجراء في الميعاد الذي استحدثه ذلك القانون في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لأن هذا الميعاد إنما شرع ليصحح الطاعن في خلاله ما لم يكن قد صح من الإجراءات وليستكمل ما لم يكن قد أنهى منها قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ أما الإجراء الذي تم صحيحاً ولكن بعد الميعاد فلا يتناوله نص الفقرة الثانية المشار إليها وإنما يعتبر صحيحاً ومتبعاً لآثاره بغير حاجة لإعادته بعد أن زال الجزء المرتب على مخالفة الميعاد بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر.

- القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما ترى إطراره منها عليه أن تكون قد اطلعت على هذه القرائن وأخضعها لتقديرها فإذا بان من حكمها أنها لم تطلع عليها وبالتالي لم تبطلها فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يطله.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٨٦٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧

إذا كان بين من الصورة الرسمية لمذكورة الطاعنين المقدمتين حكمة الاستئناف أنهما تمسكنا بأعمال المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني تأسيساً على أن الاعتداء الثلاثي الذي وقع على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٦ يعتبر من الحوادث الطارئة التي أثرت على التعاقد بحيث أصبح تنفيذه متضرراً ومرهقاً لمورليها ويهدده كالتعطل بمسألة فادحة ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدافع ولم ترد عليه رغم أنه دافع جوهري قد يعطى بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قاصراً بالنسب.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٧

وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً أما باقي الآثار التي ترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحتها " وإذا كان الثابت أن صحيفة الاستئناف حوت من أصلين قدم كل منها لأحد ألقام المحضرين وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف تأسيساً على أن إحدى الصحيفتين قدمت إلى قلم المحضرين بعد الميعاد القانوني ، ولم يعرض في قضائه للأصل المقدم إلى القلم الآخر في اليوم السابق وبه ينقطع ميعاد السقوط ، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

إذا كان الذي أورده الحكم كالتأجيل لقضائه بنفى مسؤولية أحد الخصوم في الدعوى فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

إذا كان محكمة الموضوع لم تدل على اقتاعها بعدم صحة دفاع الطاعين بتملكهم العقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة بأكثر من قولها بثبوت عدم توافر عناصر وضع اليد دون أن تبين كيف ثبت لها ذلك ومصدر هذا الثبوت ومن قولها بأن الأرض محل النزاع كانت بوراً لا تصلح للزراعة حتى أقام الطاعن أعيراً - مبان عليها مع أن وضع اليد على الأرض البور يجوز أن يحصل بغير البناء عليها - وهو ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الإستئناف - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا عما يصلح رداً على طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وبذلك يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢

إقرار المدعين صراحة أو ضمناً بحق الدائن من الأسباب القاطعة للتقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٤ من القانون المدنى. فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى تمسك الطاعنة بهذا ولم ترد عليه وعلى الاستد المقدم منها فى شأنه رغم أنه دفاع جوهرى لو صح قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصوراً فى التسبيب.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

ثبات الظروف الإقتصادية لا يكفى وحده للقول بعدم تغير مقابل الإنتفاع بأطيان الحكومة المستصلحة حديثاً من سنة لأخرى ، ذلك بأن هذا المقابل لا يتوقف تقديره على الظروف الإقتصادية وحدها بل هناك من الظروف الأخرى ما يجب إدخاله فى الحساب عند تقدير هذا الربح كدرجة خصوبة تربة الأرض وما يكون قد طرأ عليها من تحسن ورغبات الناس فيها ، فإذا أغفل الحكم هذه العناصر وبنى تقديره للربح على ثبات الظروف الإقتصادية وحدها فإنه يكون مشوباً بقصور يطله ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩

إذا كان شراء المطعون ضده لعقار بعقد بيع مسجل لا يسرى فى حق الطاعن والبايعين له إذا ثبت أن البائع للمطعون ضده لم يكن مالكا لما باعه بسبب أن أسلاف الطاعن كانوا قد كسبوا ملكية المبيع بالتقادم وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن البائع للمطعون ضده لا يملك ما باعه وأنه وأسلافه قد وضعوا اليد على العقار محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ يقتصر فى خصوص الرد على دفاع الطاعن - على القول بوجود العقد المسجل الصادر للمطعون ضده وبأن مدة

وضع يد الطاعن لا تكفى لإكساب الملكية بالتقادم دون أن يحقق الحكم وضع يد أسلاف الطاعن ومدة وضع يدهم ، يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩

— متى كان الحكم قد بين فى أسبابه طلبات ودفاع إختصوم وخلاصة ما إستندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى وكان ما دلت به الطاعن على قصور أسباب الحكم فى هذا الشأن قد إستفاد من ديباجته لا من أسبابه فإن النعى على الحكم بمخالفته القانون يكون على غير أساس .

— لا شأن للطاعن فى الطعن على الحكم لقصوره فى الرد على طلب أبداه خصمه — بفرض تحقق هذا القصور .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠

إذا كان الطاعن قد أورد فى مذكرته أمام محكمة الإستئناف والمعلنة إلى المطعون عليها قولاً — للطاعن الحق فى حبس العين المبيعة تحت يده مقابل المصروفات التى أنفقها فى إصلاح الأطنان وردمها ، ، وكان هذا الدفاع يختلف فى أساسه عن الدفاع الذى أبداه الطاعن أمام محكمة أول درجة بأنه إنفق مع البائعة على خصم المصروفات التى أنفقها على الأطنان المبيعة من الثمن وقد ردت تلك المحكمة فى حكمها على هذا الدفاع بما ينفيه ، وكانت المادة ٢٤٦ من القانون المدنى إذ أوردت فى الفقرة الأولى منها القاعدة العامة فى حق الحبس قد نصت بفقرتها الثانية على إحدى حالاته البارزة فقالت ، ، يكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نالعة فإن له أن يتمتع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له إلا أن يكون الإلتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع ، ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه إعمال حكم هذا النص بشأن دفاع الطاعن المشار إليه لبيان مدى إنطباقه عليه — لا يحق للطاعن حسمه وفقاً للقانون لما قد يضير به وجه الرأى فى الدعوى وقضى الحكم بتسليم الأطنان المبيعة إلى المطعون عليها الأولى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

للطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

إذا كان الطاعن أمام محكمة أول درجة — وقد أبدى فى صورة طلب عارض — بنظرى على طلب إجراء المقاصة القضائية بين الربع المستحق للمطعون ضده عن أعيان الشركة وبين الديون التى قام الطاعن بسدادها عن تركه مورث المطعون ضده ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم إذ خلا من الرد على هذا الدفاع يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩

إذا كان المطعون ضده لم يجحد المستدين المتقدمين من خصمه والذين كان لهما أثرهما فى النزاع وقد إعتد عليهما الحكم الابتدائى ، فإنه يعين على محكمة الإستئناف متى رأت إلغاء هذا الحكم أن تناقشهما وتبين العلة التى من أجلها أسقطت دلالتهما التى أخذت بها المحكمة الابتدائية ، فإن هى أغفلت ذلك كان حكمها مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩

إنه وإن كان العقد الذى لدمته الطاعة لأول مرة فى الإستئناف مدعية أنه العقد الأصلى مطابقاً لى مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها إلى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا العقد لا يستتبع حتماً وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على العقد الآخر المقدم من الطاعة فى الإستئناف مزوراً أيضاً. ولو ثبت صدور هذا العقد الآخر من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافياً لإجابة الطاعة إلى طلباتها إذ يضحى فى هذه الحالة الإدعاء بتزوير العقد الأول المقدم كخكمة الدرجة الأولى غير منتج فى النزاع ، ويكون ما قرره المحكمة فى تبرير تحليها عن الفصل فى الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها من أن مجال بحثه يكون فى دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعوا التزوير هو خطأ فى القانون. وإذا لم تفصل فى هذا الإدعاء فى أمر العقد المقدم إليها للأسباب التى أوردتها فى حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٩

لا يشوب الحكم المطعون فيه قصور بما أثبت - فى خصوص نهائية أمرى الأداء - بعد إطلاعه على أوراق الدعوى أن أمرى الأداء قد أصبح نهائين ولا عليه إن هو لم يذكر نصوص المستندات التى إعتد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٩

إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر هو مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أنه إذا أقدم قدم له طالب التعويض دليلاً مقبولاً على أحد عناصر الضرر الذى يطالب بالتعويض عنه ورأى القاضى إطرار هذا الدليل وتقرير التعويض على خلافه فإنه يعين عليه أن يبين سبب عدم أخذه به وإلا كان حكمه مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٩

لئن كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق من أى مصدر يستقى القاضى منه دليله ، ولا محل لطرح ما تقرره محكمة الموضوع بشأنها على محكمة النقض ، إلا أنه يجب أن يعرض الحكم المبيت للمبتك بالتقادم لشروط وضع اليد فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، وإذ لم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد تحقق هذه الشروط فإنه يكون مشوباً بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩

إذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى التزوير ، إلى عجز المدعى عن إثبات التزوير المدعى به وخلو أوراق الدعوى ومستنداتها مما يدل على حصوله ، دون العرض لمناقشة الدليل الذى حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها للورقة المطعون فيها والذى كونت منه غيلتها فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٠

الأصل فى الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مستوفياً بذاته جميع أسبابه فإن صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر فى حكم آخر ، فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا بملف الدعوى ، وأصبح ضمن مستنداتها وعنصراً من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم فى دلالته ، وإذ كان الحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المذكور وأحال إليه فى أسبابه - قد أقام الدعامة الأساسية لقضائه على ما إستخلصه من قضية أخرى كانت منظورة أمام نفس المحكمة ولكنها غير منضمة للدعوى محل النزاع ، فإن إحالة الحكم المطعون فيه إلى الاستفادة من هذه القضية الأخرى ، تكون قاصرة ولا تغنى عن تسيب قضائه ويكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ٣/٦/١٩٧٠

يجب أن تكون الأحكام مبنية على أسباب واضحة وجلية ، وعلى محكمة الإستئناف إذا هى ألغت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التى تحمل قضاءها. وإذ انحصر الحكم المطعون فيه على إيراد القرائن التى اعتمد عليها فى تسيب حكم محكمة أول درجة فى إطارها لشهادة شهود الشركة دون أن يبين ماهية هذه الأقوال - التى اعتمد عليها فى قضائه - أو مؤداها ، وهى أسباب قاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال راقبتها فإن الحكم يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعبر فى ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على كتابة ، ومن ثم فإن إقتصار الحكم المطعون فيه على قوله إن البوة تقوم مانعاً أدبياً من حصول الأبن على عقد إبتدائى من أبيه دون أن يبين ظروف الحال التى تبرر ذلك يجعله مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

يتعين على المحكمة أن تبحث مجموع المستندات المتعلقة بالنزاع والصادرة من ذوى الشأن. ولا يشفع فى ذلك إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الإبتدائى فى شأن هذه المستندات ما دام أن ذلك الحكم قد وقف عند حد عرضه لهذه المستندات دون مناقشة دلالتها.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢

ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه يقرب على صدور قرار الوزير المختص بقرار المنفعة العامة ونشره بالجريدة الرسمية انتقال ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ المشروع للدولة والتزام الجهة التى عهد إليها بتنفيذه بإخطار ذوى الشأن حتى تتمكن من معاينة تلك العقارات وتحديد التعويض المستحق لكل ذى شأن وهى وشأنها بعد ذلك فى تنفيذ المشروع فى الوقت الذى تراه متى انتهت الإجراءات التى أوجبها القانون هذا التقرير لا يصدق إلا بالنسبة للعقارات التى تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة أو تلك التى ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من المشروع ، أو لأن بقائها بجائلها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين أو التجميل المطلوب ما دام الغرض من نزع الملكية هو إنشاء أحد الشوارع أو الميادين أو توسيعه أو تعديله أو تجديده أو إنشاء حى جديد أو شأن من شئون الصحة أو التحسين أو التجميل على ما تنص عليه المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٢٢ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانونين ٢٥٢ سنة ١٩٦٥ و ١٣ سنة ١٩٦٢ ، فإذا كان مژدى دفاع الطاعن المستاجر - أن عمله غير لازم لتنفيذ المشروع وأنه ما كان للمطعون عليه الأول أن يبنه عليه بإخلائه ، وإذا بنه عليه رغم ذلك بالإخلاء فى الأجل الذى حدده بخطابه وأغفل إخطاره بمذوله عن هدم المبنى ، فإنه يكون قد ارتكب خطأ يوجب مسئولته عما أصابه من الضرر ، وإذا لم يتناول الحكم دفاع الطاعن بما يصلح رداً عليه ، وكان ما قرره من أن الطاعن قد أخلى المقار طوعاً وبعد فوات المهلة المحددة فى الإخطار ودون أن يتخذ المطعون عليه الأول أية إجراءات ، لا يفتى عن تقييد هذا الدفاع والرد عليه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيقه للقانون ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨

إذا كان بين من الإطلاع على مذكرة الطاعن التى قدمها أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك فى دفاعه بأن المقار موضع النزاع تم بناؤه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ فتخضع أجرته للتخفيض الذى قرره القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذه الدفاع ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معنيا بالقصور فى هذه الخصوص بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١

إذا أقام الحكم الابتدائى قضاءه بتطبيق الطاعة على دعامتين مختلفتين تستغل إحداها عن الأخرى وأكفى الحكم المطعون فيه - فى إلفانه للحكم الابتدائى - بالرد على إحدى هاتين الدعامتين دون أن يعرض لبحث الدعامة الأخرى وهى دعامة جوهرية فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٤

إذا كان بين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعة أقامت دعواها بطلب التظلم من زوجها المطعون ضده على سببين ، أولهما جنونه وثانيهما إضراره بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعة مكتفياً ببحث ما إدعته الزوجة من جنون الزوج ولم يعرض لما إدعته من إضراره بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١

إذا كان الحكم لم يستند فى قضائه بمسئولية الطاعن بصفته إلى الخطأ الثابت فى جانبه - وهو الإهمال فى علاج وملاحظة ورعاية عين المطعون ضده - فحسب ، وإنما استند أيضاً إلى تراعى أطباء المستشفى العسكرية العام فى إجراء التداعخل الجراحى مدة تقرب من الشهرين ، مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة بإخذ هذا الإجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى الذى إستمر عليه طول تلك المدة ، دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائى الذى إتبعه الأطباء مع المطعون ضده على النحو الذى أورده كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره الذى إعتد عليه الحكم فى قضائه كان لا يتفق مع ما تقضى به الأصول المستقرة فى علم الطب ، وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه القنى فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص قد شابه القصور فى التسيب بما يستوجب نقضه طالما أنه قضى بتصرىح إجمالى عن الأضرار التى حاققت بالمضرور. ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن فى التراعى فى إجراء التداعخل الجراحى ، والذى قصر الحكم فى إستظهار الشرط اللازم توافره لثبوته فى حق أطباء المستشفى العسكرية العام على النحو السالف يانه.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

مضى كان الثابت أن الطاعة - النقاية - قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الإستئناف بأن السند موضوع الدعوى - صورى ولا يحتج به عليها لأن المظنون عليه الثانى - المثل السابق للنقاية - قد حرره بعد عزله وإذ كان تاريخ السند عرفياً غير ثابت رسمياً ، وقد نازعت الطاعة في صحته إستناداً إلى أن محرره قد أصدره بعد عزله من رئاسة الرابطة ولقد صدقة الصفة في قسيتها ، وأنها تبعاً لا تحتاج به وكان الحكم المظنون فيه إعتد بهذا التاريخ دون بحث هذه المنازعة والوقوف على حقيقتها رغم إنتوانها على دفاع جوهرى يحتمل معه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيماً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧

إذا كان الحكم المظنون فيه لم يفصح عن أنه راعى في تقدير أتعاب الخامى ما بذله من مجهود في سبيل تنفيذ الحكم وصرف التعويض المحكوم به ، ولم يبين سنده في إستيعاده من تقديره ، وقد كان موضوع منازعة من المظنون عليه في إستئنافه المرفوع عن الحكم الابتدائى ، وكان الحكم إلى جانب ذلك قد أخفصل الرد على دفاع الطاعن بقبول بعض الشركاء تقدير أتعابه على أساس قرار مجلس النقاية أو بالتناسب مع التعويض المحكوم لهم به ، ولم يبحث المستندات التى قدمها في هذا الخصوص وأثرها على التقدير موضوع النزاع فإنه يكون مشوباً بقصور في البيان لا يبنى لحكمة النقض مرأته فيما إنتهى إليه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧

إذا كان القابت من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المظنون فيه لى بيان وقائع النزاع أن أجرة الفدان الذى يزرع قطعاً هي ثلاثة قناطير وأن سعر القنطار من القطن ٥،٧٢ ريالاً وهو ما ورد في صحيفة إستئناف المظنون عليهم - وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر أن أجرة الفدان الذى يزرع قطعاً ٤٥ جنيتها ، دون أن يبين المصدر الذى إستقى منه هذا السعر ، وقضى في الدعوى على أساس هذا التقدير ، مما يعجز هذه المحكمة عن التقرير بصحة أو عدم صحة ذلك ، فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٩

إذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن مصلحة الضرائب سبق أن حاسبته عن الضريبة على أرباحه الإستثنائية عن سنوات النزاع ، وتم الربط على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه عن سنة ١٩٣٩ ، ولما بتسديد الضريبة المفروضة عليه ، وأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تعدل عن هذا الربط إلا إذا كان وليد غش ، وهو ما لم يتوالى في جانبه ، كما تمسك الطاعن بإعلان الربط الثانى لعدم إتباع الإجراءات التى يتطلبها القانون بما في ذلك توجيه غوذج بتقدير الأرباح لم غوذج بربط الضريبة لم

التبعية بالسداد ، وإذ جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على تحديد أرباح الطاعن عن مدة النزاع على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستمر لأن دفاتره غير منتظمة ولسقوط حقه في إختيار رقم المقارنة ، وأنه يجوز للمصلحة تصحيح الربط الأول لأنه غير قانوني ، دون أن يرد الحكم على دفاع الطاعن سالف البيان ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد شابه قصور فى التسيب .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٩

مضى كانت المحكمة لم ترد الأخذ بتقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ورأس ماله الحقيقي المستمر ورات أن تستعين بجبر لفحصها ، غير أنها عادت وسلمت بصحة هذه التقديرات وأخذت بها جملة دون أن تبحث العناصر والأسس التى بنيت عليها فجرد أن الطاعن عجز عن دفع أمانة الخبر ، مع أنه كان يتعين عليها إزاء ذلك أن تقوم هى بفحص المستندات المقدمة فى الدعوى لتبين مدى صحتها وأن تراجع تقديرات المأمورية للأرباح ولرأس المال الحقيقي المستمر لمعونة العناصر والأسس التى بنيت عليها ومدى مطابقتها للواقع ، وتثبت نتيجة ما إنتهت إليه فى حكمها حتى يطمئن المطلاع عليه إلى أن المحكمة قد فحصت الأدلة التى قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدى إليه وبذلك فى هذا السبيل كل الوسائل التى من شأنها أن توصلها إلى ما ترى أنه الواقع ، غير أن المحكمة التفتت عن كل ذلك وسلمت بكل ما ادعاه مصلحة الضرائب دون فحص ، واتخذته حجة على الطاعن ، مع أنه ينازعها فى هذا الإدعاء وإكتفت المحكمة بالقول بأنه لم يقدم أى دليل يناقض ما ذهبت إليه المصلحة فى تقديرها ، وأنه حال بعدم دفعه الأمانة بغير عذر دون إحالة النزاع إلى مكتب الخبراء لفحص حساباته المدونة بدفاته ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تستفد كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع فى الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعباً نقضه .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١

مضى كانت الطاعنة - مصلحة الضرائب - قد تمسكت فى دفاعها بأن محكمة أول درجة أستبعدت من تركة المورث قسراً من الأطنان كان يجب إدخاله ضمن عناصر الركة لأن المورث تصرف فيه إلى ابنه خلال فترة الرية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قد شابه قصور يطله .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٢
مضى كان القرار المطعون فيه لم يبين مصدر الحق الذى لضى به ولا عناصره الواقعية فإنه يكون قد جاء خالياً من الأسباب مما يعيبه بالقصور ويطله .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٧٢
مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائى فيما لضى به من رفض طلب التعويض على ما قرره من " أن هذه المحكمة ترى تقدير تعويض قدره ... مقابل ما لحق الشركة من خسارة وما فاتها من كسب بسبب تقصير المشيرين فى تنفيذ إلتزاماتهما، وأساس هذا الإلتزام هو المسئولية التقصيرية" وكان ما جرى عليه الحكم من ذلك لا يتضمن بيان عناصر الضرر الموجب للتعويض ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١/٢٠/١٩٧٢
إذا كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بأن مورثهم - الخال عليه بالدين - وهم من بعده لا يسألون قبل المدين - الخليل - إلا فى حدود ما خص المساحة المبعة منه لمورثهم من الدين وأنه قد بلغت المساحة التى رهنها المدين ضماناً للدين بائع منها قدرها من بينه لمورثهم ، ونزع بنك الأراضى - الدائن - مساحة من مجموع ما إشرأه المورث ، ثم عاد البنك وباعه له مطهراً من الديون المحمل بها ، وأن دين بنك الأراضى لم تتم تصفيته بخضم ما قبضه من المدين والمشيرين والمحازين ونتيجة نزع الملكية ، وما سددته الدولة له نيابة عن المدينين ، ثم طلبوا من المحكمة نذب مكتب الخيرة لتحقيق ما يجب أن تلتزم به تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التى إشرأها ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أنه قد نص فى عقد البيع المبرم بين المدين ومورث الطاعنين على أن هذا الأخير قد إحتجز من ثمن مساحة المبعة قيمة ما يخصها فى قرض بنك الأراضى ، مما مؤداه أن مسئوليته هو والطاعنين من بعده قبل المدين الأصى قاصرة على ما لم يسدد من المبلغ المحتجز من ثمن الأيطان المبعة فى دين البنك المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على هذا الدافع الجوهرى ولم يشر إليه يكون لاصراً لقصوراً يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢
إذا كانت الطاعنة قد تمسكت فى تقرير الإدعاء بالتزوير والمذكرة المعلقة بشواهد أمام محكمة الإستئناف بأن السند المطعون فيه لم يصدر من مورثها ومزور عليه صلباً وتوقيماً ، كما تمسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصلاً إلى المطعون عليها ، وإنما سلمت بعد توقيع المورث على بياض إلى زوجها وشقيقه ، وهم محل

قصة المورث الذى إستأنهم على كتابة طلب باسمه لتقديمه لإحدى الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها إستطاعت الحصول على هذه الورقة وملأت الفراغ بتزوير صلب السند - بعد التوقيع عليها بمئات مختلف وبطريقة غير منتظمة وطلبت الطاعة فى دفاعها أمام محكمة الإستئناف إعادة المأمورية للخبر لإستكمال النقص فى مأموريته بتحقيق هذا الشق من دفاعها ، كما طلبت إلى جانب ذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق لإنباته بالبينة ، وكانت محكمة الإستئناف إذ قررت الأخذ بتقرير الخبير لم تقطع برأيها فى هذا الشق من دفاع الطاعة ولم تستجب إلى إعادة المأمورية للخبر أو إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم ترد عليه فى حكمها ولم تعرض لبحث مستنداتها المقدمة فى خصوصه ، فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣

إذا كان بين من الرجوع إلى الحكم الابتدائى أن المحكمة الابتدائية قد أشارت إلى دفاع مورث الطاعين واعتمدت فى تكوين عقيدتها برفض دعوى التزوير على ما إستخلصته من إعراف المطعون عليه فى المستندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى تحقيق التزوير المدعى به على تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وعول فى قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى على الأخذ بهذا التقرير الذى إنتهى إلى أن الإمضاء المطعون فيه مزور ، دون أية إشارة إلى الإعراف المنسوب للمطعون عليه ، وإلى الوقائع والمستندات التى تعرض لها مورث الطاعين فى دفاعه بصدد صحة السند موضوع الدعوى ، وهو دفاع جوهرى ويعتبر مطروحا على المحكمة بمجرد رفع الإستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

إذا كانت الطاعة قد دفعت بأنها لم تضع يدها على أطياف الركة بنفسها ، ولم تكلف وكيلها بإدارتها . فإنه كان يعين على محكمة الإستئناف أن تحقق هذا الدفاع الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى لا أن تكفى فى الرد عليه بما أثبتته الحكم النهائى السابق من أن الوكيل الذى يعقلى إدارة أموالها الخاصة كان وكيلاً عن مورث الطرفين ، وإستمر فى إدارة أطياف الركة دون أن تربطه بالورقة علاقة تعاقدية أو قانونية ، إذ هو لا يعتبر وكيلاً عن الطاعة فى قيامه بالإدارة خارجاً عن حدود وكراته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتد فى هذه الواقعة بصفة أساسية فى إعتبار الطاعة وكيلة عن المطعون عليهن فى إدارة الأطياف المخلفة عن مورث الطرفين ، كما أنه لم يأخذ بأقوال شاهد المطعون عليهن ، إلا على أساس أنها متفقة مع هذه الوقائع ، وهى لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٩

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن العقد الذى كفله الكفيل ، قد أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل لديون من إعمادات أخرى إلى ذلك العقد المكفول. ولم تستجب المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالبالغ التى سحبتها المدين من الإعتماد المكفول أو ندب غير لبيان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى السبب .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا فى صحيفة إستئنافهم بسقوط حق أحد المطعون عليهم فى مطالبتهم ببيع إحدى قطعتى الأرض موضوع النزاع عن فترة معينة لمرور أكثر من خمس عشرة سنة على إستحقاق هذا البيع دون مطالبتهم به ، وأن الحكم قد رد على هذا الدفع بأن أحال إلى الحكم الابتدائى الذى لم يمرض له ، وإنما فصل فى دفع بالتقادم عن قطعة أرض أخرى أبدى من مطعون عليه آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناول الدفع المشار إليه بالبحث يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى الأخذ بالصور الرسمية للشكاوى الإدارية المرفقة بها البلاغات الكتبية على عدم منازعة الطاعن فى مطابقة هذه الصور للأصل وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجية تلك الصور فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد على هذه الصور فى إستخلاص إقرار الطاعن بملكية المطعون عليه لربع اخل لا يكون قد خالف القانسون أو شابه قصور فى السبب .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣١

متى كان يبين من المذكرة الختامية التى قدمها البنك أمام محكمة الإستئناف ، أنه تمسك فى دفاعه بأنه ظهر من تقرير الخبير أنه قام بدفع رسم الدفعة مرتين ، إحداهما عند فتح الإعتماد المستندى والأخرى عند السحب من الحساب المدين المرحل إلى أرصدة الإعتمادات المستندية ، وأنه يصين رد أحد الرميمن منعاً للازدواج ، وأغفل الحكم المطعون فيه تمحيص هذا الوجه من الدفاع ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قاصر السبب .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

متى كان الثابت من دفاع الطاعة أمام محكمة الإستئناف على ما يبين من الحكم المطعون فيه أنه تضمن

أن أجر المورث كان ١٢ ج و ٥٠٠ م شهرياً لا ١٥ ج ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحث هذا الدفاع ولم يرد عليه وإنه انتهى تقرير أن أجر المورث كان ١٥ ج بغير أن يذكر سبباً لذلك لأنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ استدل في قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محلياً بنظر الدعوى بالإعلانين الموجهين إلى الطاعن في المنزل الواقع بدانرتها - لم يورد سبباً يبرر به قضاءه بصحتهما ، على الرغم من أن الطاعن إدعى بتزويرهما بالطرق القانوني طبقاً للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور ، إذ لو كانت المحكمة قد يسرت للطاعن السبيل لإثبات إدعائه لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٣

إذا كان الحكم الابتدائي الذى أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد إنتهى إلى أن الأجرة المحددة بعقود الإيجار تقل كثيراً عن أجرة المثل لأطيان الوقف ، وهو ما ينطوى على تضريط من الناظر يجعله مسئولاً عن تعويض المستحقين ، وإنه لم يبدل عناية الرجل المعتاد إذ لم يؤجر هذه الأطيان مجزأة للوصول إلى الأجرة المذكورة ، وذلك دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان ناظر الوقف يعمل بأجر أو بدون أجر وما إذا كان التضريط الذى نسب إليه يصل إلى حد تعمد الغبن الفاحش أو علمه به على النحو الذى يجعله ضامناً دائماً أم أن تضريطه ذاك هو من قبيل التقصير اليسير الذى لا يسأل عنه إلا إذا كان يعمل فى الوقف بأجر. إذ كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور يعجز محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها فى مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢١

إذا كان الطاعن - المتأجر - قد قدم للتدليل على إنتفاء حدوث الغلط المدعى به - فى تحديد أجرة الشقة المينة بعقد الإيجار - قرار اللجنة المختصة الصادر بتقدير إيجار شقته وخطاب الذى أرسله إليه المطعون عليه - المؤجر - بقبول هذا التقدير ، وكذلك الكشف الرسمى المتضمن أن إيجار هذه الشقة أصبح بعد تخفيضه بنسبة ٣٥٪ مبلغ بما يفيد أن أصل الأجرة التى أنزل عليها هذا التخفيض هو مبلغ وهى الأجرة المنق عليها صراحة بعقد الإيجار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يناقش هذه المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦

جرى نص المادة ١٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى تحكم النزاع إعمالاً لأثرها الرجعى المقرر بالمادة الخامسة من مواد إصدار هذا القانون على الضربة بين حالة تخلف صاحب العمل أصلاً عن الإشتراك فى هيئة التأمينات الإجتماعية عن كل أو بعض عماله أو عدم أدائه الإشتراكات على أساس أجورهم الحقيقية وبين حالة تأخر صاحب العمل بعد إشتراكه فى توريد المبالغ المستحقة للهيئة فى المواعيد المحددة ، وفرض على صاحب العمل فى الحالة الأولى غرامة إضافية بواقع ٥٠٪ من قيمة الإشتراكات التى لم يؤدها ، بينما حدد هذه الغرامة فى الحالة الثانية بواقع ١٠٪ من قيمة الإشتراكات التى تأخر صاحب العمل فى أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٠٪ ، وإذا كان إعطار المطعون ضدهما - رب العمل - هيئة التأمينات الإجتماعية بعدد عمالهما وأجورهم الصحيحة بمقتضى الإستمارة المقدمة منهما ، لا يدل بذاته على تاريخ بدء إشتراك المطعون ضدهما فى التأمين عن كل عمالهما فى الفترة السابقة على هذا الإعطار ، وكان تحديد حالة المطعون ضدهما وهل هى حالة تخلف عن الإشتراك فى التأمين أم حالة تأخر فى أداء الإشتراكات يقتضى الوقوف على تاريخ إشتراكهما لدى هيئة التأمينات الإجتماعية وما إذا كان هذا التاريخ يوافق بداية خضوعهما لقانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو أنهما تأخرا فى سداد المستحق عليهما فتطبق على حالتها الفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار إليها أم أن إشتراكهما بلى ذلك تعتبر الفقرة السابقة على الإشتراك فى التأمين فترة تخلف تسرى عليها الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث ذلك ولم يواجه دلائل الطاعة فى هذا الخصوص رغم ما له من أثر جوهري فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٢

لئن كان تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ لبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أو لا تجعله ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما تستغل به محكمة الموضوع ، إلا أنه يجب عليها متى تمسك الخصم أمامها بورقة مكتوبة صادرة من خصمه على اعتبار أنها تكون مبدأ لبوت بالكتابة ، وطلب الإحالة إلى التحقيق لتكملة هذا المبدأ بشهادة الشهود أن تقول كلمتها فى هذه الورقة فإن هى أغفلت ذلك وأطاحت الورقة بغير إبداء أسباب هذا الإطراح ، فإن حكمها يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠

مضى كانت الطاعة لم تبين أوجه الدفاع التى تقول أن الحكم المطعون فيه قد قصر فى الرد عليها وإكتفت بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منها فى الملف الاستئنافى دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما تتحدى به ، فإن النعى يكون مجهلاً وغير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٨

إذ كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه أضفى الشخصية الاعتبارية على إدارة البعثات التعليمية السعودية للمملكة العربية السعودية التى يعمل الطاعن مراقباً لها دون أن يبين السند القانونى لما إنتهى إليه وهو ما من شأنه أن يجهل بالأسباب التى أقام عليها قضاءه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون ، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤

إذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعن طلب من محكمة أول درجة الحكم بوقف سريان عقد الإيجار الصادر عن الشقة المؤجرة له فيما يتعلق بالتزاماته وحدها ويسقط حق المطعون عليه فى الأجرة إعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ فإن طلبه هذا ينصرف إلى المدة التالية للتاريخ المذكور ، ومنها الفترة من ١٩٥٧/٩/١ حتى ١٩٥٩/٢/٢٨ ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن أجرة هذه المدة لم تكن محل طلب أمام محكمة أول درجة ، فإنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٧

إذا ورد بالحكم المطعون فيه أن الطاعة - مصلحة الضرائب - تمسكت بوجود إحتساب عنصر الأرباح التجارية فى وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، وكان الحكم قد إستبعد هذا العنصر دون أن يتناول هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فإنه يكون قاصر السبب

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٦

إذ كان الثابت بصحيفة الإستئناف أن الطاعة - مصلحة الضرائب - تمسكت فى دفاعها بأن الورثة إستعروا فى مزاوله النشاط - الخاص بالسيارات - الذى كان يمارسه مورثهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري ولم يبين ما إذا كان الورثة إقتصروا على مجرد تصفية النشاط الخاص بالسيارات أم أنهم إستولوا هذا النشاط بعد وفاة مورثهم ، فإنه يكون معيماً بقصور يبطله.

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعة محكرة للسيارات التي أعلنت عن إنتاجها والمعدة للإستعمال الخاص دون أن يبين بأسباب ساقطة وجه إعتبارها من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع وربت الحكم على ذلك أن الإعلان الموجه من تلك الشركة يعد إيجاباً بالبيع ملزماً لها وأن طلب حجز السيارات المقدم من المطعون ضده الأول إلى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولاً للإيجاب الصادر من الشركة المنتجة ، وأن العقد الذي تم بناء على ذلك يكون من عقود الإذعان ولا يمنع من إنعقاده ما ورد بطلب الحجز من شرط تصفي أهليته المحكمة ، وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث ما عسكت به الشركة الطاعة من أن ما صدر منها لا يعدو أن يكون دعوة إلى التعاقد وأن طلب حجز السيارة المقدم إلى الشركة الموزعة هو الذي يعتبر إيجاباً وكذلك عن بحث ما إذا كان هذا الإيجاب قد صادفه قبول إنعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع - فإنه يكون مشوباً بقصور في السبب أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٣١/١/١٩٧٤

مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن رد دفاع الطاعن لاكتساب حق المثل قبل إنشاء المدرسة الإعدادية بأنه غير مجد في النزاع إستناداً إلى أن حق الارتفاق ينتهي بهلاك العقار المرتفق به - هلاكاً مادياً أو قانونياً إلا أن يكون وجوده غير متعارض مع تخصيص العقار للنفع العام - خلص إلى أنه سواء صحح ما يدعيه المسأف - الطاعن - من أنه اكتسب حق المثل بالتقادم أو لم يصح فلا عمل لمطالبع بتبitt ملكية له على الأساس المذكور ، إذ الثابت أن الفتحات تطل حالياً على مال خصص للنفع العام " حديقة لمدرسة كفر الشيخ الإعدادية " وكان هذا الذي قرره الحكم لا يكفي لمواجهة دفاع الطاعن ذلك أنه فضلاً عن أنه لم يناقش قوله المملوك له لا يطل مباشرة على المدرسة ساقطة الذكر وإنما يفصله عنها من الناحية القبلية أرض فضاء وشارع بعرض عشرة أمتار - فإنه لم يبين إستعمال حق المثل الذي يدعيه الطاعن وبين الإستعمال الذي خصص له عقار المطعون عليها كمدرسة إعدادية للبنين ومن ثم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إقتصّر في أسبابه على الإشارة إجمالاً إلى أوراق الدعوى ومذكرات الطاعن باعتبارها المصدر الذي إستقى منه واقعة وقف المطعون ضده عن عمله بعد أن أصدرت النيابة العامة قرار الحفظ دون بيان مؤدى هذه الأوراق والمذكرات بما يتعللر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة إقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء الحكم عليها ، فإن الحكم يكون قد عارده قصور يطله.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١١

إذ كان الحكم المطعون فيه - كما يؤخذ من مدوناته - لم يسكت عن بيان ما تم فى دعوى الظلم من أمر الأداء - والى دفع بحجة الحكم الصادر فيها - بل بين أن القضاء فيها كان على أساس من أن الظلم رفع بعد المعاد. فإن النعى عليه بالقصور يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٤

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن - المشتري - إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى البائعة - التوقيع به على عقد البيع - إستاداً إلى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدتا مطموستين ، ولما كان هذا الذى إستند إليه الحكم تبريراً لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فى هذا الخصوص إذ لم يثبت إستحالة الحصول على بصمات أخرى للبائعة تصلح للمضاهاة ، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وقائع النزاع وأسانيد الحكم الابتدائى أشار إلى موجز لأسباب الإستئناف الذى رفعته الشركة [الطاعنة] عن هذا الحكم ثم اقتصر على إضافة العبارة الآتية " وحيث إن - ينقل بعد ذلك من الحكم رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق تجارى ابتداء من السطر الثامن من الصفحة الثالثة حتى نهايته " دون أن تقلل الأسباب التى أحال عليها ثم قضى برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يكون الحكم مستوفياً بذاته جميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى ، فشرط ذلك أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعصراً من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم فى دلالته ، وإذ كان الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه - فى مقام الرد على إستئناف الشركة الطاعنة - لم يكن مقدماً فى الدعوى الحالية فلا يعتبر من ضمن مستنداتها ، ولا يشفع فى ذلك أن الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من المحكمة نفسها فى نفس اليوم بين الخصوم أنفسهم إذ كان من المعين على المحكمة وقد أحالت فى قضائها فى الدعوى الحالية على أسباب الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق أن تورد الأسباب التى تصلح أسباباً لقضائها فيها ، وإذ هى لم تفعل واكتفت بإحالتها عليه على النحو سالف البيان ، فإن إحالتها تكون قاصرة لا تجزئ عن تسبب قضائها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد عاره بطلان جوهرى يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث ما إذا كانت الفئة الإجمارية المحددة بعقد الإيجار من الباطن تطابق أو لا تطابق ما يوجه القانون ، فيرد عليها التضييق أو لا يرد وبالتالي يثبت أو ينفي وقوع الطاعة فى غلط فى تحديد الفئة الإجمارية ، لتقول اشككة كلمتها فى ذلك بما قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى وفى طلب إسترداد فرق الأجرة ومبلغ التأمين كذلك باعتباره مرتبطاً فى تقديره بالفئة الإجمارية الواردة بالعقد فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر اليان.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٧

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بتوقيع الحجر على الطاعن قد إكتفى بسرد التصرفات الصادرة منه ، حسبما أوردها المطعون عليه فى طلب الحجر وساق عبارة مجملة دون أن يناقش هذه التصرفات وبين الوقائع التى تنبئ عن اتفاق المال وإتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ، وعن الغبن الذى لحق الطاعن من هذه التصرفات. وإستدل الحكم فى قضائه بتوقيع الحجر على ما جاء بأقوال الطاعن فى التحقيقات دون أن يورد هذه الأقوال ويكشف عن دلالتها على السفه والغفلة وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن القدر الذى باعه إلى ... مرهون وأن البيع لم يشمل ... وأنه أخذ على المشتري ورقة ضد بهذا المعنى ، قدم صورة منها ضمن مستداته غير أن الحكم التفت عن تحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بأى رد ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون ميباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

إذا كان الثابت فى الدعوى أن مورث المطعون عليهن إشرى الفندق موضوع النزاع من مالكته السابقة بعقد عرفى مؤرخ ١٩٦٥/٦/٧ وكانت المالكة السابقة للفندق قد أقامت دعوى ضد الطاعنة المستأجرة بصحيفة معلقة فى ١٩٦٤/١٢/٢٣ بطلب إخلالها من الفندق لتأخيرها فى سداد باقى المبلغ المستحق لها ولقضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/١١/٧ بعدم قبول تلك الدعوى ، وبين من الحكم الصادر فيها أنه عرض للخلاف الذى قام بين الطرفين حول تكييف العقد المبرم بينهما وقطع فى أسبابه المرتبطة بالنطوق بأنه عقد إيجار مكان تنطبق عليه أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنتهى إلى أن الدعوى غير مقبولة لأن التنبيه بوفاء الجزء المتأخر من الأجرة لم يرسل فى الميعاد القانونى. ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد دفع الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى الحالية - القائمة من مشرى الفندق بطلب باقى مقابل إستغلال الطاعنة له لسابقة الفصل فيها فى الدعوى السابقة ، بأن الدهريين تخلفان فى الخصوم والموضوع والسبب وكان لا يبين مما أورده الحكم ما إذا كان مورث المطعون عليهن قد سجل عقد مشراه للفندق قبل صدور الحكم فى

الدعوى السابقة فلم يعد خلفاً خاصاً للبانعة ولا يسرى عليه هذا الحكم ، كما أن الحكم لم يبين وجه اختلاف الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب حتى يتضح مدى صحة الدفع الذى تمسكت به الطاعة وهو قصور في تسيب الحكم بعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يطله .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٥

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإخلاء العين المؤجرة وإزالة المباني القائمة عليها تأسيساً على أن الطاعة الأولى - المستأجرة - قد خالفت العقد وأقامت على هذه الأرض النى تستأجرها مباني للسكنى دون تصريح من وزارة الأوقاف المؤجرة ، وكان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعة الأولى إنما أقامت الباني على العين المؤجرة بعلم الوزارة وموافقتها وإستدلا على ذلك بأن مصلحة الأموال المقررة أخطرت الوزارة بربط العوائد عن هذه المباني باسم الطاعة الأولى وأن الوزارة إختصت في نزاع - سابق - يتعلق بالمباني المذكورة ، وأنها شكلت لجنة قامت بمعاينة تلك المباني وزادت الأجرة عدة مرات ، ولم ينع الحكم بالرد على هذا الدلائل الجوهرى وإكفى بالإحالة إلى الحكم الابتدائى الذى إقتصر على القول بأنه لم يثبت أن المباني أقيمت بعلم الوزارة دون أن يناقش الأدلة سالفة الذكر والى إستدالها الطاعنان بهذا الخصوص وكان الطاعنان قد تمسكا أيضاً أمام محكمة الإستئناف بأن الوزارة وافقت بعد صدور الحكم الابتدائى على تخفيض أجرة المباني ، وأخطرت الطاعة الأولى كتابة بهذا التخفيض ، وأن هذا يحتر تجديداً ضمناً لعقد الإيجار ، وإستدلا إلى صورة شمسية من الكتاب المذكور غير أن الحكم المطعون فيه خلا من الإشارة إلى هذا الدلائل أو الرد عليه لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد شابه قصور يطله .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٨٦ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٥

- لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بتملكهم أرض النزاع بالتقادم الخمسى إستناداً إلى حيازتهم لها مدة تزيد على خمس سنوات مقبولة بحسن النية ومستدة إلى السبب الصحيح وهو عقد البيع الصادر لمورديهما ، وإذ كانت المادة ٧٦ من القنين المدنى السابق المقابلة للمادة ٩٦٩ من القنين الحالى قد نصت على أن ملكية العقار تكسب بوضع اليد عليه مدة خمس سنوات متتالية متى كانت الحيازة مقبولة بحسن النية ومستدة فى ذات الوقت إلى سبب صحيح والسبب الصحيح هو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلاً ، وقد نصت الحكم المطعون فيه عن عقد الطاعنين المؤرخ ٢٣/٩/١٩٣٦

والمسجل لكونه صادراً من غير مالك ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري الذى لو حقق لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يجعله مشوباً بالقصور

- إذ كان الحكم المطعون فيه إعتبر القضاء بالإزالة نتيجة مرتبة على القضاء بثبوت الملكية مع أن القضاء به يكون طبقاً لقواعد الإلصاق النصوصى عليها فى المادة ٦٥ من القانون المدنى السابق المقابلة للمادتين ٩٢٤ ، ٩٢٥ من القانون الحالى والى تفرق بين إقامة المنشآت على أرض الغير دون رضا صاحبها وبين إقامتها على أرض يعتقد من أقامها بحسن نية أن له الحق فى ذلك فى الحالة الأولى يكون لصاحب الأرض طلب الإزالة على نفقة من أقامها وفى الحالة الثانية لا يحق له طلب الإزالة ولكن يخبر بين دفع قيمة المواد وأجرة العمل أو دفع قيمة ما زاد فى ثمن الأرض بسبب المنشآت لما كان ذلك. وكان الطاعنون قد سرروا بإقامتهم المباني والمنشآت على الأرض بسبق شراء مورثيهم لها بعقد مسجل وهو ما ينطوى على التحدى بحسن نيتهم وقت تشييدها فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث حسن أو سوء نية الطاعنين يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

إذ كان الساتر أن الحادث الذى أدى إلى وفاة مورث المطعون عليهما الأولين قد وقع بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٥ وكانت شركات القطاع العام فى التاريخ المذكور تخضع لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى عمل به فى ١٩٦٦/٨/١٥ ، وكان المخبر الذى وقع به الحادث قد تم الإستيلاء عليه مع مخابز أخرى بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ بموجب قرار وزير التموين رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ ونص فى ديباجته على أنه بشأن الإستيلاء على بعض المخابز لصالح المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز ونصحت المادة الثانية منه على أن تسلم المخابز المستولى عليها إلى مندوب المؤسسة سالفة الذكر ، ثم صدر قرار وزير التموين رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ فى ١٩٦٦/١٠/١٦ بإلغاء الإستيلاء على المخبر ورد فى ديباجته أنه خاص بتعديل أحكام القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن الإستيلاء على بعض المخابز لصالح المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز ، وإذ كانت الشركة الطاعة - شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة - قد تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن لها كيان قانونى وقت وقوع الحادث فى ١٩٦٦/٧/١٥ وأن المؤسسة العامة للمطاحن هى المسئولة عن هذا الحادث لأنها هى التى كانت تمثل جميع الوحدات الاقتصادية التابعة لها قبل تنظيم هذه الوحدات وإدماجها فى شركات وأن الإستيلاء على المخبر كان لصالح المؤسسة وهى التى كانت تديره وآلت إليها كافة الأرباح التى حققت خلال فترة

الإستيلاء ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بمسئولية الشركة الطاعة عن الحادث إلى أنها أنشئت واكتسبت شخصيتها المعنوية بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/١٢ وأنه لا يغير من ذلك أن الإستيلاء على المخبر كان لصالح المؤسسة لأنه طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لا تباشر المؤسسة نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها. وكان القرار الجمهورى رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ قد نص فى مادته الأولى على أن يخصص للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز فى تأسيس شركة مساهمة تدعى " شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة " - الطاعة - وفقاً للنظام المرافق ، وكان لا يكفى إستناداً للحكم إلى هذا القرار وحده للقول بأن الشركة الطاعة كان لها كيان قانونى وقت وقوع الحادث ، ولما كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى كان سارياً وقت وقوع الحادث قد نص فى مادته الثانية على أن تخافس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة أن تباشر نشاطها بنفسها أو أن تتفرغ هى لمهمة الإشراف تاركة النهوض بالنشاط للشركات أو الجمعيات التابعة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعة مسئولة عن الحادث رغم أن الإستيلاء على المخبر كان لصالح المؤسسة إستناداً إلى أن المؤسسة لا تباشر نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها ، وهو قول غير صحيح على إطلاقه لأنه يخالف نص المادة الثانية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان ولما كان الحكم فيما إنساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن تحقيق دفاع الشركة من أن المؤسسة هى التى كانت تدير المخبر فى تاريخ وقوع الحادث وآلت إليها كل أرباحه خلال فترة الإستيلاء ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣٠

لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع لا دليل عليه ، كما لا يعيبه القصور فى بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة ، وحسب محكمة النقض أن تسترعى فى هذا القصور.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢١

إذا إعتمد الحكم على تقرير الخبير ليكون ما يحويه من بيان وأسباب وتفيد لأقوال الطاعن جزءاً متمماً لأسبابه ، وكان الثابت من التقرير أنه تكفل بالرد على جميع إعتراضات الطاعن ومستنداته فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور ولا يعدو ما ينهائى الطاعن فى هذا الشأن أن يكون جديلاً موضوعياً لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠

لئن كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتباراً من ١٩٦٦/٧/١ قد ألغى تخصيص سيارات الركوب لانتقال العاملين لغير الوزراء ونوابهم والمحافظين ومن في حكمهم في الحكومة واقيات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين محال أقامتهم ومقار أعمالهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يؤدي للعامل تعويض نقدي لتلك الميزة بعد إستحالة التنفيذ العيني طالما أنها تقرر له كجزء لا يتفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الإنقاص منه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطئ مخالف لما سبق مؤداه عدم جواز المقابل النقدي عملاً بأحكام قرار رئيس الوزراء المشار إليه وكان الحكم فيما إنساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به الطاعون من أن الشركة المطعون ضدها جرت على تخصيص سيارات لهم في تنقلاتهم كميزة عينية بحيث أصبحت حقاً مكتسباً لهم وعنصرأ من عناصر أجرهم. فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في السبب.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ق من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ يجري نصها على أن " تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المبانى بما يعادل إثني عشر مئلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتعلقة أساساً لربط العوائد " مما مفاده أنه في حالة خضوع الأملاك لعوائد المبانى فإنه يعين تقدير قيمتها طبقاً لما جاء بهذا النص ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كانت الأرض موضوع الربط التكميلي خاضعة لعوائد المبانى من عدمه مع ما لذلك من أثر في كيفية تقدير قيمتها فأعجز بذلك محكمة النقض عن تعرف موافقته لحكم القانسون أو مخالفته له ، كما أنه أعتمد تقدير مصلحة الضرائب لقيمة الأرض دون أن يكون في أوراق الدعوى ما يسانده ، فإنه يكون شوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

حي كانت الطاعة - شركة المطاحن - قد تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأن للمطحن حق إرضاق التصرف في أرض المطعون عليهم . وأن هذا الحق هو من تخصيص المالك الأصلي - المطعون عليه الأول - وقت أن كانت الأرض والمطحن على ملكه ، وأن هذا الحق يعد طبقاً للمادة ١٠٧١ من القانون المدني رتبا للمطحن على أرض المطعون عليهم بعد إنتقال ملكيته بالتأميم إلى مؤسسة المطاحن في سنة ١٩٦٢ لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه ليس من شأنه أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وهي نفى وجود حق الإرضاق - إذ أن إنكار المطعون عليهم لهذا الحق أو عدم تمسك الطاعة به أمام محكمة أول درجة لا

يفيد في ذاته عدم وجود هذا الحق ، وإذ اكتفى الحكم بهذا القول في نفي حق قيام الإرتفاق المذكور دون أن يعنى بتحقيقه ، فإنه يكون معيياً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٧٦
إذ كان ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع لا يعدو أن يكون دفاعاً غير جوهري لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم فلا يعيب الحكم إغفاله الإشارة إليه ، ويكون النعى عليه بالقصور فى التسيب على غير أساس .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٢/٢٣/١٩٧٧
إذ كان الطاعن لم يبين أوجه التناقض بين أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق العمل الوطنى الصادر فى ١٩٦٢/٥/٢١ والتي يقول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين أحمل أثرها فى إلغاء هذا القانون وشابه القصور إذ لم يحصلها وأغفل الرد عليها وإكفى الطاعن بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منه فى الملف الابتدائى دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدى به لبيان النعى يكون مجهلاً وغير مقبول .

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ٤/١٨/١٩٧٧
إذا كان الحكم المطعون فيه إقتصر فى إقامة قضائه برفض دعوى الطاعن - البنك - قبل المطعون ضدهم (العملاء) على أنه لا يجوز للبنك أن يستقل بعد أجل خطاب الضمان دون موافقة عملية ما دام أن للضمان أجلاً موفوقاً فى الخطاب الصادر للمستفيدة - شركة مصر للتجارة الخارجية - والمنفق على تحديده مقدماً وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن من أنه كان وقت تهديد خطاب الضمان فضولياً تولى شأنًا عاجلاً للمطعون ضدهم أثناء توليه شأن نفسه بما يصلح أساساً لمطالبة المطعون ضدهم بالمبلغ الذى أداه لشركة مصر للتجارة الخارجية . وكان الممول عليه فى معنى القصور - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الدفاع الذى يلتفت الحكم عن الرد عليه جوهرياً وما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع على أهميته وبقسطه حقه من الرد فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٧٧
إذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه برفض دعوى - مصلحة الجمارك - بمطالبة الشركة الناقلة بالرسوم عن العجز غير المبرر فى البضاعة على وفاء المرسل إليها لكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز المبرر واعتبره ميرثاً لكمة المطعون ضدها الناقلة - من غير أن يستظهر العناصر القانونية اللازمة لإعتبار ما دفعته المرسل إليها وفاء عن المطعون ضدها دون أن يعرض

للدفاع الجوهرى للطاعة الذى تمسكت به من أن السداد من المرسل إليها كان خاطئاً بما يجيز لها الرجوع عليها بإسترداد ما دفع دون حق وأنه لا يبرىء ذمة المظنون ضدها من الإلتزام بدفع رسوم المعجز مما كان يستلزم من الحكم أن يعرض لشروط الوفاء من الغير لبيان ما إذا كانت إرادة المرسل إليها قد إنتهت ولست الوفاء إلى سداد دين الناقلة أم أنها لم تقصد الوفاء عنها ظناً منها أنها توفى ديناً عليها فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣
إذا كان الحكم وفى الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانوناً فلا يفسده مجرد القصور فى أسبابه القانونية بل حكمته النقض إستكمال هذه الأسباب.

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨
إنه وإن كان يجوز لحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض إجمالى عن جميع الأضرار التى حاقّت بالمضروب إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذى قضت من أجله بهذا التعويض وأن تتألف كل عنصر فيها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته وإذا أغفل الحكم المظنون فيه بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١
إذا كان الثابت أن الطاعن الأول بصفته ولياً على أولاده باع إلى المظنون عليها قطعة أرض مقام عليها مبان بثمان قدره ٦٣٠٠ ج وقضى بأبطال هذا العقد إستناداً إلى أن الولي تصرف فى عقار تزيد قيمته على ٣٠٠ ج آلت ملكيته إلى القصر بطرق الشراء من مال والذهب دون أن يحصل على إذن من محكمة الأحوال الشخصية طبقاً لما توجبه المادة السابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، مما مفاده أنه وقد ثبت من الحكم سالف الذكر أن الولي حين تصرف فى هذا العقار قد جاوز حدود ولايته ، فإن هذا التصرف لا ينصرف أثره إلى القصر ولا يلزمون برد شيء من المبلغ المدفوع من الثمن إلا بقدر ما أضافوه منه ، ولما كان يبين من الإطلاع على المذكرة التى قدمها الطاعنان أمام محكمة الإستئناف والتى سلمت صورتها إلى المظنون عليها وأشارت إليها المحكمة فى حكمها أن الطاعنة الثانية بصفتها وصية على القصر تمسكت فى دفاعها أنها لم تسلم شيئاً من المبلغ المدفوع من ثمن البيع وهو ما يستفاد منه أنها تتمسك بأن القصر لم يدخل فى ذمتهم شيء من هذا المبلغ ، لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد ألزم الطاعنة الثانية بصفتها برد ما قبضه الطاعن الأول من ثمن المبيع دون أن يشير إلى هذا

الدفاع أو يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه لقصور يطله.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

- إذ بين الحكم الابتدائي المزيد لأسباب بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى بطلب مقابل السمرة - بالنسبة للمطعون عليها الثانية - الباتمة - إلى مخالفة شروط التفويض لأن البيع تم بتمن قدره ٣٠٠٠ ج على خلاف التفويض الصادر من المطعون عليها المذكورة إلى الطاعن الثاني السمسار الذى تضمن شرطاً مقتضاه أن يكون البيع قدره ٣٥٠٠ ج ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يعن به بحث دور الطاعن الثاني فى إتمام هذه الصفقة بناء على هذا التفويض بالبيع والسبب الذى دعا إلى عقدها بتمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض المذكور ، وهل كان ذلك نتيجة تنازل المطعون عليها الثانية عن التمسك بشرط البيع بتمن التفويض ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

- إذ بين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف فى فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول تمسكا فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن بيع القبلا تم بواسطتها وإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمرة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ما ورد بها من دفاع مطروحاً على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهري والرد عليه والتقصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذى لم يعرض للدفاع المذكور بل إنه قرر أن الطاعنين لم يطلبوا إثبات دعواهما بأى طريق من طرق الإثبات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

إذ كان الطاعنان الأول والثاني قد أحالا فى مذكرتهما المقدمة بحكمة الاستئناف فى فترة حجز الدعوى للحكم إلى دفاعهما الوارد فى المذكرة المقدمة منهما فى الاستئناف رقم . بشأن صحة ونفاذ عقد آخر من ذات الخصوم - الذى كان منظوراً مع إستئناف الدعوى الماثلة ومعجزوا للحكم لذات الجلسة وكان بين من الإطلاع على الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعنين المذكورين فى الاستئناف سالف الذكر والمودعه ملف الطعن أنهما تمسكا بطلان عقد البيع موضوع الدعوى لأنه صدر من مورثهما وهو فى حالة عته شائعة ويعلمها المطعون عليه الأول - المشوى - وأن هذه الحالة أثبتها الطبيب الشرعى فى تقريره بعد توقيع الكشف على مورثهما. وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، ومن ثم

لأن الدفاع المذكور يعتبر مطروحاً على المحكمة ، ويعتبر عليها إن تقول كلمتها فيه لأنه دفاع جوهرى لو صح يتغير به وجه الرأى فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالصورية الذى يجب على المحكمة بمحه و البت فيه يلزم أن يكون صريحاً فى هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الإحتيال لإختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً لأن الصورية إنما تعنى عدم قيام أغراض أصلاً فى نية عاقلديه ، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية الصاقد ومن قيام الرغبة فى إحداث آثار قانونية له ، ولما كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنة لم تدفع بصورية عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الثانى أمام محكمة أول درجة ، وإنما بنت دفاعها على أن عملية القرعة التى جعلت منها سنداً فى مدعائها أجريت بمعرفه المالك - المطعون عليه الأول وسأقت على ذلك فى مذكرتها الشارحتين عدة قرائن تتم عن التواطؤ بين المالك وبين قريب المطعون عليه الثانى بدليل تحرير العقد مقر الشرطة وتأخر المستأجر فى إستلام الشقة من شاغلها وتذاك ، وكان هذا لا يعنى التمسك على نحو جازم قاطع بصورية هذا العقد ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو إنتفت عن هذا الدفاع.

- إذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الإستئناف حافظة طوت صورة فوتوغرافية لعقد إيجار ثابت التاريخ صادر لها من وكيل المطعون عليه الأول يتضمن إستجارها عين النزاع وعدة إيصالات بسداد الأجرة منها فى تواريخ تالية ، وأثبت على وجهها أن هذا العقد يعتبر توكيداً للعلاقة الإيجارية القائمة من قبل وإلزاماً لها وإجازه لما تم أمام محافظة الجيزة - من تحرير عقد إيجار بينهما والذى طعن عليه المستأجر الآخر بالبطالان - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن عقد الإيجار وإيصالات - الأجرة وأغفل التعرض لدلائلها وهل تعد إجازة للإجراءات الحاصلة فى محضر القرعة أو أنها تعد إنشاء لعلاقة إيجارية جديدة فى تاريخ إبرامه ، كما لم يبين مدى تأثير العقد على الدعوى غير المباشرة التى سلكها الحكم المطعون عليه الثانى عند رفعه دعواه ، وكان تقديم هذا العقد بهذه المثابة ينطوى على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون قد عاره القصور فى التسيب.

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢

إذا كان الثابت بملف لجنة الطعن أن النموذج رقم ٨ تركت الخاص بتقدير عناصر الركة قد أرسل فى ١٩٧٠/١٠/٢٥ للقاصر. بخطاب موسى عليه إلى والدته باعتبارها وصية عليه ، وكان الثابت بمذكرة الطاعنين - الورثة - المقدمة لمحكمة الإستئناف أن الوصى القاصر شخص آخر تمسك ببطالان إعلانه بنموذج ٨ تركت لعدم توجيهه إليه بصفته. وقدم تأييداً لدفاعه شهادة من نيابة الأحوال الشخصية تفيد

تعيينه وصياً على القاصر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ ، ولما كان هذا الدفاع إن ثبت صحته يعتبر جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وعسك بدلائنها فبالفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

الحجز الذى يقطع به التقادم طبقاً لنص المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى هو الذى يوقعه الدائن ضد مدينه ليمنع به التقادم الذى يهدد دينه بالسقوط ، وإذ كانت أوراق الدعوى خالية من أى دليل على توقيع حجز من المطعون ضده ضد مدينه - الطاعن - فإن سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان تاريخ الحجزين اللذين يقصدهما وأطرافهما وسائر البيانات التى تعين على ترتيب آثارهما فى قطع التقادم السارى لمصلحة الطاعن من تاريخ قبضه رسم الوخيمين تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى يجعله قاصر البيان لما يبنى على هذا التجهيل من تعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦

لا يجب الحكم بالقصور التفاضل عن الرد على الدفع طالما لا يشكل دفاعاً جوهرياً بما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فيما لو تعرض له الحكم.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

إذا كان البين أن الحكم لم يؤسس لقضاءه على تنازل المطعون عليها الثانية للمطعون عليه الأول عن عقد الإيجار المخطور بالبند الرابع عشر منه ، وإنما جرى على التأجير من الباطن وهو ما يكفى لحمل قضاءه فإن النعى عليه فى صدد ما أورده تزايداً من إهدار لذلك البند وما إستخلصه من قياس حكم التحريم على الإباحة لا يصادف محلاً من قضاء الحكم ويكون يفرض صحته غير منتج ولا جدوى منه

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إنعقدت الخصومة وإستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهن بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف مستنداً أو مذكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً له فيها بتقديم أيهما ودون أن يثبت

إطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة أن ألغت عنها ، وإذ لم تقدم الطاعنة ما يفيد أن محكمة الاستئناف صرحت لها بتقديم مذكرة في فترة حجز الدعوى للمحكم ، وكانت صورة المذكرة المقدمة منها خالية مما يثبت إطلاع الخصم الآخر عليها ، فإن المي على الحكم بالقصور لعدم تعرضه لما تضمنته هذه المذكرة من أوجه دفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

إذ كان الطاعين - المجردين - تمسكاً في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المصعد لم يبدأ تشغيله إلا في أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، وطلباً تكليف المطعون عليه بتقديم إيصالات الأجرة منذ بدء الإيجار في ١٩٦٤/١٢/١٨ ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الطلب مع أنه يعتبر من إجراءات الإثبات ويصين على المحكمة إذا قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الإثبات فإن هي أغفلته ولم ترد عليه وإنهتت بغير أن تذكر سبباً لذلك بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالزام الطاعين بفرق أجرة استعمال المصعد ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة التصرفين في حدود ثلث كل منهما - باعتبار أنهما صادرين في مرض موت المورث - دون أن يستظهر عناصر الركة التي خلفها المورث أو يعنى بحث ما إذا كانت الركة محملة بديون للغير أم لا مع أن هذا البيان لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذي يتطلبه القانون ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون فوق عطفه في تطبيق القانون ، قد جاء قاصراً عن بيان الأسباب التي استند إليها في تقييم القدر الجائز للإبقاء به.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

إذ كان النص عار عن الدليل لخلو مدونات الحكمين الابتدائي والمطعون فيه مما يفيد تمسك الطاعن بالدفع والمطلوبات - المشار إليها بوجه النفي - وعدم تقديمه ما يدل على إثارتها أمام محكمة الموضوع وإغفال الحكم المطعون فيه الرد عليها ، لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصوم تقديم ما يؤيد الطعن فإن النفي على الحكم المطعون في السبب والإخلال بحق الدفاع لا يكون قبولاً.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أصدرته بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وهي غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لها. وكان إلتفاتاً في أسباب حكمها هذا عن مناقشة أوراق ملف خدمة الطاعن

الى ألح إليها لا يصم الحكم بالقصور طالما أنها ليست ذات دلالة مؤثرة في الدعوى فهي لا تعدو أن تكون مكاتبات ومذكرات حول مدى قانونية إنهاء خدمة الطاعن الذي أرست تلك المحكمة حكم القانون فيها.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧

النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار الغرر أو الإدعاء بتزويره حاصل أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي عسث بالورقة وحكم بتزويرها أو أدعى التزوير وأعقق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بغرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وللشغل في الطعن عليه إذ الغرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معا ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٩٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧

إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعن أسس دفاعه على سند من القول بأنه يمت بصفة قرابة من الدرجة الثالثة لزوجة المستأجر الأصلي - المطعون عليه الثالث - وأنه أقام مدة سنة سابقة على تركه العين المؤجرة وإن شغل المسأجر الأصلي للمعين استمر حتى سنة ١٩٦٩ وأنه بهذه الخاتبة تكون قد تحققت فيه شرائط المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإذ كان ما خلص إليه الحكم من إعتبار الإجازة الأصلية منقضية عند مفارقة الطعون عليه الثالث الجمهورية في سنة ١٩٦٧ ودون أن يبين كيف يستقيم هذا القول الذي إنتهى إليه مع دلالة المستندات المقدمة من الطاعن والتي لم يعرض لها رغم أنها تنطوي على دفاع جوهري ومؤثر قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الأسباب التي أقيم عليها بها ثغرة يتطرق منها التخاذل إلى مقومات الحكم بحيث لا يتماسك معها قضاؤه.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

إذا كان مقتضى نص المادة ٢/٣٨٨ من القانون المدنى أنه لا يجوز التازل ولو ضمناً عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه إلا من شخص يملك التصرف فى حقوقه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع الطاعين بمذكرتهم المقدمة بحكمة الاستئناف من أن الطاعة الأولى بصفتها وصية على القصر منهم لا تستطيع النزول عن حقوقهم فى التمسك بالتقادم إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إذ كان ما سلف فإن الحكم يكون معيماً بالقصور .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤

— مفاد نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ، أن المشرع رأى أن الحكم الباطل أو المبنى على إجراءات باطلة ، وإن صدر أيهما بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى ، وليس جديرين بأن يحوزا حجية الشيء المحكوم به ، فأعتبر فتح باب الإستئناف فيهما رغم إنعدام وسيلة الطعن بمخاتة ضمانه ومؤدى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع لم يرتب بطلان الحكم صراحة ألا على القصور فى أسبابه الواقعية دون الأسباب القانونية ، ومن ثم فإن المادة ٢٢١ آتفة الإشارة إنما تجيز على سبيل الإستئناف الأحكام الإنتهائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى متى شابهها البطلان للقصور فى أسباب الحكم الواقعية ولم تجزها إذا بنى على مخالفة القانون .

— إغفال المحكمة الرد على أوجه دفاع أبداها الخصم لا يعدو من قبيل القصور فى أسباب الحكم الواقعية بحيث يرتب عليه بطلانه ، إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهى إليها بحيث أن المحكمة لو كانت قد فحصته لجاز أن يتغير وجه الرأى فيها .

الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

توجب المادة ١٤٦ من قانون الإثبات على الخير دعوة الخصوم للحضور أمامه لإبداء دفاعهم فى الدعوى ومحاضر أعماله تعبر من أوراقيها ، وكل ما يثبت فيها من دفاع للخصوم يعتبر دفاعاً معروفاً على المحكمة ، وإذا كان الطاعن قد تمسك بمحاضر أعمال الخير بقبول الطعن عليه وجه الإستعمال المتنازع عليه منذ شغله العين المؤجرة فى سنة ١٩٥٧ وتمسك فى مذكرته المقدمة بحكمة الإستئناف بدلالة هذا السكوت وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع من الطاعن رغم أنه جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيماً بالقصور فى التسبيب .

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه لخل التجارى موضوع التداعى بشرائه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣ من المالك الظاهر " المطعون ضده الثالث " الذى كان حائزاً له ومحرم عقد إيجاره باسمه وتوافرت لديه حسن النية وقت شرائه وحيازته للمحل وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع تأسيساً على قوله أن مؤدى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ بإللاس كلى القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ أن لخل موضوع النزاع يدخل ضمن أموال الطليسة التى يمثلها المطعون ضده الأول ، ومن ثم لا يسرى فى حق جماعه الدائنين التصرف فى لخل الصادر من المطعون ضده الثالث ، ولما كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه قاصر عن مواجهة دفاع الطاعن صالف الذكر فلم يعن بتحقيق حسن نية الطاعن أو سونها رغم ما لها من الأهمية القانونية فى تحديد حقوق المشرى لأن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملین بالقطاع العام الذى يحكم واقعة الدعوى أن تقرير صلاحية العامل أو عدم صلاحيته للإستمرار فى العمل المعين فيه تحت الإختبار فى شركات القطاع العام يحكمه النظام الذى يضعه مجلس إدارة الشركة متضمناً العناصر اللازمة للتعرف على هذه الصلاحية ومدى توافرها فى عاملها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بمقولة إنه وقد عين بالشركة فى ١٩٧٢/٣/١٦ بمقد جديد تحت الإختبار فإنه يحق للشركة إنهاء خدمته دون إعتبار نتيجة ما أظهرته قوة إختباره عن مدى صلاحيته للعمل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث قواعد النظام الذى وضعه مجلس إدارة الشركة فى شأن تقدير صلاحية عاملها المعين تحت الإختبار ، لإستظهار مدى توافر عناصر الصلاحية التى تضمنها هذا النظام فى الطاعن " العامل " لإمكان النظر فى أمر فصله إذا ما تقرررت عدم صلاحيته للعمل ، مما يعيبه بالقصور عن عطفه فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

الأصل فى إقامة الشخص الذى ينتسب بمجسيته إلى مصر خارجها أنها مؤقتة ما لم يثبت طالب الإخلاء إستدامتها وكان المطعون ضدهما - المؤجران - لم يتازعا فيما تدعيه الطاعنة - المستأجرة - من أن إقامتها بالخارج مؤقتة ، وكان ما إستدل به الحكم المطعون فيه على إستدامة هذه الإقامة من أن التويز فى عقد

الشركة المقدم منها عن إقامتها بالكويت جاء عبارة عامة مطلقة لا يكفى للتدليل على أنها تقيم بالخارج إقامة مستديرة فإنه يكون معيماً بالقصور في التسيب.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩

النص في المواد ١٣٠، ١٣١، ١٣٢ من قانون المرافعات - يدل على أن الأصل هو إنقطاع سير الخصومة حتماً بوفاة أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك غاية الأمر ، إذا كان الخصوم قد فروغوا قبل قيام هذان العارض من إبداء دفاعهم الختامى فى الدعوى حقيقة أو حكماً بالرافعة الشفوية أو بالكتابة أو بإتاحة الفرصة لهم فى ذلك، فإن إنقطاع الخصومة عندئذ يكون غير مجد لإنشاء مصلحة الخصوم عنه ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاءً ، ولذلك أجاز القانون للمحكمة فى هذه الحالة إصدار حكمها فى الدعوى - لما كان ذلك - وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه. مورث الطاعن لم يبد أمام محكمة الاستئناف دفاعاً وأن المستأنف طلب إلى المحكمة من بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لوفاة خصمه وإنقطاع سير الخصومة تبعاً لذلك ، وكان الحكم لم يجاوز فى رده على هذا الطلب قوله : " إن المحكمة لا ترى إيجابته بعد أن تهيأت الدعوى للحكم " دون أن يبين العناصر الواقعية التى إستمد منها وصفه الدعوى بذلك ليسوغ السير فى الخصومة والفصل فيها حتى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها عليه فى تطبيق حكم المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يطله.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يوجب عليه بطلان الحكم إذ كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة ، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ومؤدى ذلك أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره فى الدعوى فإن كان منتجاً فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رآته متسماً بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره فى قضائه فإن هى لم تفعل كان حكمها قاصراً.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣

إذ كان البين من الإطلاع على مذكرة الطاعين المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى والتى أحالوا عليها فى مذكرتهم المقدمة حكمة الاستئناف ، أنهم تمسكوا فيه بأن الجدل الموجود بالعين المؤجرة لمولك لهم بالشراء من المستأجر السابق لها بعقد بيع ثابت التاريخ وأن ما ذكر بالعقد من أن الإنجاز يشمل الجدل قصد به التحايل على القانون لرفع قيمة الأجرة ، واستدلوا على ذلك بما قدموه من مستندات تفيد شراءهم الجدل

والديكورات الموجودة بالعين المؤجرة من المستأجر السابق بعقد مؤرخ ... ثابت التاريخ وإذ إستند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعنين لم يتنازعا في أن الإيجار تم بالجدك حسبما ورد بعقد الإيجار ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأغفل مناقشة دفاع الطاعنين والمستندات المقدمة تأييداً له مع أنه دفاع جوهري قد يطرر به الحكم في الدعوى مما يحسمه بالقصور.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠٦ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٠
يجب سلامة الحكم - وعلى ما يجرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يصدر على أساس فكرة مبهمـة أو غامضة لم توضح معالمها أو غفيت تفاصيلها وإنما يجب أن يؤسس الحكم على أسباب واضحة أسفر عنها تمحيص دفاع الخصوم ، ووزن ما إستندوا إليه من أدلة واقعية وحجج قانونية ، وتحديد ما إستخلص لثبوت من الوقائع ، وطرفي هذا الثبوت وذلك تمكياً بحكمة النقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام برفض دعوى الطاعة - مالكة السفينة على إنتضاء صفتها كناقلة وبالتالي عدم أحقيتها في المطالبة بأجرة النقل وذلك لجرد ثبوت تأجيرها للسفينة دون أن يعنى بيان شكل هذا الإيجار وما إذا كان بمشارطة زمنية أو بمشارطة بالرحلة رغم إختلاف آثار العقد في كل من الحالتين بشأن تحديد من بين طرفيه تكون له صفة الناقل الذى يحق له إنتضاء أجرة النقل إذا كانت مستحقة الدفع في ميناء الوصول طبقاً لبيانات سند الشحن ، والمستند في ذلك إلى تقارير قال بصورها من وكيل الطاعة لم يعرض لبيانها ولا لبيان وجه الإستدلال به على النتيجة التى خلص إليها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٩ بتاريخ ١١/١٨/١٩٨٠
إذ كان الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه ويعنى بالرد عليه ، مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيماً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٨٠
إذا إستندت محكمة الموضوع فى قضائها على جملة أدلة مجمعة بحث لا يبين أثر كل واحد منها على حدة فى تكوين عقيدتها ولا ما كان ينتهى إليه قضاؤها لو إنها قد إستبعدت أحد هذه الأدلة لميب شابه فإنه يعين فى حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة نقض الحكم لقصور أسبابه .

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٧٨٨ بتاريخ ٦/١٩/١٩٨٠
تعين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

بالتمريض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فإنه يكون قد عابه البطلان لقصور أسبابه الواقعية.

الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإدارى المقدمة صورتها من الطاعن أنه يدعى أنه إستأجر من المطعون عليه الثانى الشقة محل النزاع ولم يثبت بالمقد أنه صدر من المطعون عليه المذكور بصفته وكيلاً عن مالكى العقار ولا يكفى لقيام كالتة أنه إين لإحداها ، وإستند لهذا فى القضاء بطرد الطاعن. وكان هذا الذى أورده الحكم من نفى وكالة المطعون عليه الثانى لأنها لم تذكر فى عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لإحدى المالكين لا تنال بها الوكالة لحمل قضائه فى هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مستغراً فلا يكشف عن صفته فى العقود التى يبرمها ومع ذلك تنفيذ هذه العقود ويضاف أثرها للموكل فى الحالتين - وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يتولى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل - المنصوص عليهما فى المادة ١٠٦ من القانون المدنى ، وقد ترتب على خطأ الحكم هذا أنه حجب نفسه عن بحث توافر شروط الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٦ سالفه الذكر ، بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى السبب.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩

النص فى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ يدل على أنه تقديراً للأهمية البالغة لتسبب الأحكام ، وتمكيناً لحكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الأسس التى بينت عليها الأحكام المستأنفة أمامها لم حكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ما صح من وقائع أوجب المشرع على المحاكم أن تورد فى أحكامها ما أبداه الخصوم من دفاع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك فى ضوء الواقع الصحيح فى الدعوى ثم إيراد الأسباب التى تبرر ما إتجهت إليه المحكمة من رأى ، ورتب المشرع على قصور الأسباب الواقعية بطلان الحكم ، كما أنه يحكم ما للدفع من أهمية بارزة فى سير الخصومات أفرد لها المشرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مبنياً كيفية التمسك بها وآثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجزة لها فى إطلاق غير عقيد بوصف خلافاً لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهرياً على تقدير منه يتحقق هذا الوصف فى الدفع كافة بخلاف أوجه الدفاع التى قد يعنى بعضها عن البعض الآخر أو ينطوى الرد على

أحداها على معنى إطراح ما عداها لم يستلزم القانون لسلامة الأحكام أو تورّد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفوع وعلى الجوهري من أوجه الدفوع.

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٩٥٧ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٠

كل طلب أو وجه دفاع يمثل به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه الحكم. وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك لثلاثة أرباع أرض العقار السالف الذكر - وأنه بالتالي لا يستحق ربحاً - لأن عقد شرائه لها هو عقد ابتدائي قضى بصحته ونفاذه في دعوى لم يسجل الحكم الصادر فيها. كما أنه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى، ولم يتناوله الحكم المطعون فيه وأهفل الرد عليه، فإنه يكون قد عاره القصور في التسيب.

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣/١/١٩٨٠

إذا كان الحكم المطعون فيه - قد اتخذ من تعدى الطاعن على ملكية المطعون عليها العقارات الواقعة به العين المؤجرة. إقامة عمودين في أرض الممر الخارجية عن نطاق تلك العين سنداً لإعتباره مخالفاً لشروط عقد الإيجار دون أن يبين الحكم وجه اتصال هذا التعدى على الملكية. المجاوز للعين المؤجرة ولا وجه لإعتبار أن مجرد الإضرار بالملكية يتطوّل بذاته على إضرار بالعين أو بالمؤجر. يبرر إنهاء العلاقة الإيجارية في حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مع إنشائه التلازم الحتمي بين الإخلال بالإنترام القانوني المفروض على الكافة بعدم التعدى على ملكية الغير. وبين إخلال المستأجر بالتزامه العقدي بعدم إساءة إستعمال العين المؤجرة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الإستدلال.

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١٣١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٠

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ أن الإسعاف الطبي قد أصبح بدءاً من أول يوليو سنة ١٩٦٦ - تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - جهازاً من أجهزة وزارة الصحة تتولى إدارته والإنفاق عليه، ولم يعد له شخصية إعبارية مستقلة عن مجالس المحافظات المسؤولة عن إدارته في حدود السياسة العامة لوزارة الصحة وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنضت عن بحث أثر صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ على بقاء أو إنقضاء الشخصية الإعبارية لمراكز الإسعاف الطبي وكان مفاد ما أورده أنه

اضفى الشخصية الاعتبارية على ذلك المركز دون أن يبين السند القانوني لما انتهى إليه فإن من شأن ذلك وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن يجهل بالأسباب التي أقام عليها قضاءه ويعجز محكمة النقض عن صحة مراعاة تطبيقه لأحكام القانون ويكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنئ ٣٧ صفحة رقم ٢٢٨٢ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قدر ثمن المزر من الأرض بمبلغ ٢٦ جنيه فى حين قدره الخبير بمبلغ ٢٢ جنيه وقدر ثمن مزر المبانى بمبلغ ٥٠٠, ١٤ ، وكان الخبير قد قدره بمبلغ ١٣ جنيه ، قد أقام قضاءه بالنسبة لتقدير ثمن الأرض بأنه لا يأخذ بتقدير الخبير لأنه بناء قياساً على تقدير غير فى دعوى أخرى بالنسبة لعقار آخر ، فى حين أن هذا القياس فى غير عمله لإختلاف الموقعين ، وأنه على ضوء ما جاء بمعاينة عقار النزاع والعقود الأخرى المقدمة فى الدعوى تقدر المحكمة ثمن المزر من الأرض بمبلغ ٢٦ جنيه ، وبالنسبة لثمن المبانى قرر الحكم المطعون فيه أنه يقدر ثمن المزر منها ٥٠, ١٤ على ضوء ما جاء بمواصفاتها فى تقرير الخبير ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على أسس سائفة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، ولا يكون النعى عليه سوى مجادلة فيما تحكمه الموضوع من سلطة فى تقرير الواقع وعن ثم يكون النعى بما ورد فى هذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ مكتب قنئ ٣٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٨١

إذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أنه " ... تحتسب كامل قيمة الأرض والمبانى والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها وإستيفاء الإرتفاع طبقاً للقود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المبانى وغيرها من القوانين والمواثع ... " وكانت المادة ١٩ من قرار وزير الإسكان رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تنظيم المبانى - قد إضطرت لإمكان الإرتفاع لما يجاوز الدور الخامس وجود سلمين به. وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع - بدفاع مفاده أن مبنى النزاع قد تم بناؤه من ستة أدوار شاملة الدور الأرضى وأن هيكل البناء يتعذر معه تركيب مصعد أو سلم إضافى إليه وهو ما يتتبع من أجله ووفقاً لأحكام القرار الوزارى آنف الذكر تغطية المبنى ببناء دور سابع حسبما ثبت رسمياً من الشهادة الصادرة بذلك من منطقة إسكان شرق الإسكندرية ومن ثم فإن مبنى النزاع يكون قد إستوفى بذلك الحد الأقصى للإرتفاع المسموح به قانوناً وهو ما يستوجب احتساب نسبة الإستفادة من قيمة الأرض والمبانى بواقع ١٠٠ ٪ كما حددتها لجنة تقدير الإيجارات - لا بواقع ٧/٦ منها كما جاء بتقرير الخبير. وإذا كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد انضمت عن مواجهة هذا الدفاع بما يقتضيه بحثاً ورداً ، وعن الأخذ بالشهادة الصادرة من منطقة الإسكان وهي الجهة الرسمية القائمة على شئون تنظيم المباني ، ولم يعن بالتحقيق مما تضمنته من قيام مانع قانوني يحول دون تلبية مبنى النزاع عما هو عليه ، واكتفى دون ذلك بما جاء بتقرير الخبير رغم قصوره في هذا الصدد وإغفاله بحث القيود المقررة على ارتفاع المباني طبقاً لأحكام القرار الوزاري سالف الذكر للوقوف على مدى إستيفاء مبنى النزاع للارتفاع المسموح به وفقاً له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه بذلك عن بحث ما أثاره الطاعن في هذا الشأن وأغفل الرد عليه رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به - لو صح - وجه الرأي في الدعوى ، إذ يتوقف عليه تحديد نسبة الإستفادة من قيمة الأرض والمباني والأساسات وهو أمر لازم لتقدير أجره عين النزاع عملاً بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه يقدر ثناً لتكلفة المبنى من المبنى مبلغ ستة عشر جنيهاً مرجعاً ذلك إلى " المعايينة والأوصاف الواردة بتقارير الخبراء والقرار الوزاري رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٠ الصادر من وزير الإسكان ولما أوردته المالك في الرخصة وحسبما إتضح من التجارة والبياض والأدوات الكهربائية والصحية وعلاقتها " وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجر معاينة للمباني ، وأن الخبراء وإن إتفقت أوصافهم هذه المباني إلا أن الخبير المتدرب قدر تكلفة المبنى منها بسبعة عشر جنيهاً بينما قدرها الخبير الإستشاري للطاعن بعشرين جنيهاً وقدرها الخبير الإستشاري للمطعون عليهم بمبلغ ١٣,٥٠٠ جنيهاً ، وكان تقدير قيمة المباني مسألة فنية بحجة مرجعها أهل الخبرة وللمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن ترجح تقدير جهة على أخرى لما تراه مؤدياً لهذا الرجح من أسباب ، كما أن تقدير المالك مقدماً لتكلفة المبنى من المباني عند إستعداده الرخيص لا يقوم دليلاً على قيمة التكاليف الحقيقية التي تمت فعلاً ، ولم يبين الحكم مصدر وكيف استمد قيمة هذه التكلفة من قرار وزير الإسكان رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٠ الذي وضع أصلاً للإرشاد به في تقدير قيمة أولية للمباني عند الرخيص وتراوحت القيمة التي حددها لكل نوع من الإسكان بين حدين أدنى وأعلى وهما في الإسكان فوق المتوسط ستة عشر جنيهاً وعشرين جنيهاً ، وكان تقسيم القيمة الإيجارية على الوحدات أساسه التمايز فيما بينها ، والحكم جاء خلواً من بيان هذا الأساس . لما كان ذلك فإن أسباب الحكم في هذا المقام قد جاءت غامضة مهمة على نحو يعجز محكمة النقض عن مرابطة صحة التقدير الذي إستخلصته المحكمة وعن معرفة أصله الثابت بالأوراق ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التيسب والفساد في الإستدلال

الطعن رقم ٥٧، ٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحالة العقلية للمتولدة تطورت إلى حالة جنون أفقدتها الإدراك تماماً قبل الواقعة إسلامها المدعى به مما لا يصح معه إسلامها بقولها وهى على هذه الحالة وطلبا لتحقيق ذلك بمعرفة أهل الخبرة وإستدلا عليه بما قدماء من شهادات طبية وشهادة بصدور قرار مجلس مراقبة الأمراض العقلية فى ٢٠-١٢-١٩٤٦ بحجز المورثة بالمستشفى لإنطاق حالتها العقلية على أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بعدم جواز حجز المصاب بمرض فى قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المورثة كانت مصابة بحالة عته فحسب دون أن يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعنين وقرار مجلس مراقبة الأمراض العقلية وما لها من دلالة فى شأن إصابة المورثة بالجنون وتحقيق دلائلها من أنها كانت على هذه الحالة العقلية وقت أن أسلمت بقولها طبقاً للجنة المقدمة من المطعون ضده الأول ، فإنه إذ أغفل تحقيق هذا الدافع الجوهرى مع أنه من شأنه - إن صح - أن يغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٩

على الحكم الميث للملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقروناً بنية التملك ومستمراً وهدائناً وظاهراً ، وبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بما فيه الكفاية الوقائع التى أدت إلى توافر شروط وضع اليد الميث بالتقادم ، وهى نية التملك والإستمرار والهدوء والظهور ، بحيث يبين منه أنه تحراها وتحقق من وجودها ، أو يعرض لدفاع الطاعنين القائم على أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول كان يضع اليد ابتداء على العين موضوع النزاع لإدارتها بالنيابة عن باقى الملاك أو يبين أن هذا المورث قد جابه شركاء مجابهة ظاهرة وصرحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه ينكر عليهم ملكيتهم ويقصد إلى الإستتار بها من دونهم ، وكان الحكم الابتدائى قد عملا من شيء من ذلك فإنه فضلاً عن قصوره يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

إذا كان مفاد هذا الذى أورده الحكم أنه إعتمد فى قضائه على ما حصله من مدونات الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى على مستندات إستخلص منها الحكم المطعون فيه قيام المطعون ضده بوظيفة مستشار وخبير بالهيئة الطاعنة بإعتبارها مناط إستحقاقه للبدل المطالب به مقتصرأً فى أسبابه على الإشارة

إجمالاً إلى هذه المستندات دون بيان مؤداها مما يتعذر معه تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة إقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقيق من أنه من الأدلة التى يصح قانوناً الحكم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكرن قد عاره قصوراً يطله .

للطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨١

إذ كان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع الطاعة بمذكرتها المقدمة بحكمة الإستئناف من أن العقد ليس عقد شركة وإنما هو عقد إيجار بالجدك للإتفاق فيه على عدم مساهمتها فى الخسائر وهو دفاع جوهري قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور .

للطعن رقم ٢٥، ٢٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١/١/١٩٨١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى لقضاء بالزام الشركة الطاعة بالتعويض بالتضامن مع الشركة الأخرى على أساس خطأ هذه الأخيرة فى الإستيلاء على العين طوال المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٧٩ وقيامها تسليحها للطاعة التى إضرت معها فى هذا الخطأ وهى على علم به وبأنه لا حق لها فى العين ولا سند لها من القانون ، مما يوجب مسئوليتها عما أصاب المطعون عليه الأول من أضرار مادية وأدبية من جراء هذا الخطأ ، ولما كان الحكم لم يبين المصدر الذى إستقى منه علم الطاعة بخطأ الأخرى فى الإستيلاء على عين النزاع دون وجه حق ، وكان بحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع فى وصفها للفعل أو الورك بأنه خطأ مما يستوجب المسؤولية المدنية أو غير خطأ ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ تقصيرى من الطاعة ، وهو مجرد إستلامها عين النزاع سنة ١٩٧٥ من المؤسسة العامة .. لا يصدق عليه وصف الخطأ بمعناه القانونى ، فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعة مسئولية تقصيرية وعلى هذا الأساس ألزمها بالتعويض للمطعون عليه الأول متضامنة مع الشركة الأخرى ، يكون - فضلاً عن قصوره غلطاً فى تطبيق القانون .

للطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨١

إذا كان الحكم المطعون فيه عندما قضى فى منطوقه بتعديل المعاش المستحق للمطعون ضدها بالزيادة إعتباراً من ١-١٩٧٧ إلى مبلغ لم يكشف فى أسبابه عن سنده من الواقع أو القانون هذه الزيادة ولئن قضى بتأييد الحكم المستأنف دون الإحالة إلى أسبابه بما مفاده أن الجزء الذى لم يشملته التعديل تبقى معه أسباب بحكمة أول درجة قائمة بالنسبة له إلا أن الجزء الذى إستند إليه التعديل يصين على المحكمة الإستئنافية أن تبسط فى أسبابها ما إقتضاه هذه التعديل وسندها فى ذلك وإلا كان حكمها قاصراً وكان إغفال بيان

أسباب التعديل هو مما يعجز محكمة عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة المطروحة لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيياً بالقصور في هذه الخصوص

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١

إذ تنص المادة ١٤٢ من القانون المدني على أنه في حالتي إبطال العقد وإطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانت عليها قبل العقد ، وجرى نص المادة ٢٤٦ من ذات القانون بأن لكل من إلزم شيء أن يتمتع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام موزب عليه بسبب إلزام المدين ومربط به أو ما دام الدائن لم يقدم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ، ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزوه إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافلة ، فإن له أن يتمتع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الإلزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع - وكانت الطاعة "المشترية" قد دفعت أمام محكمة الموضوع بحقتها في حبس العين المبيعة حتى تستوفي ما دفعته من ثمن وما أنفقته من مصروفات ضرورية أو نافلة ، وقد حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث هذا الدفاع الجوهري مجتزئاً من ذلك بالقول بأن عقد البيع باطل بطلاناً مطلقاً فلا يرتب التراباً من آثار البيع فإن الحكم في هذا الخصوص - إذ قضى بتسليم العقار المبيع للمطعون عليها " الباتمة " يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في السبب.

الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨١

إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنها إستأجرت عين النزاع لمدة غير محددة وغير موقوتة بإقامة المطعون ضده في الخارج إستناداً إلى قوله أن مجرد سفر المستأجر إلى الخارج لمدة مؤقتة يكفي بذاته لإنطباق الفقرة " ١ " من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مما يضمن معه القضاء بإغلاء الطاعة دون حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو خطأ في تطبيق القانون ذلك إن سفر المستأجر المطعون ضده للخارج لمدة مؤقتة ليس كافياً وحده بطريق اللزوم للقول بأنه يؤثر عنه لهذا السبب إما بشرط أن يثبت أن السفر هو الباعث على التعاقد. وإذ كانت المادة ٣/٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ المقابلة للمادة ٢/١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ تجيز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد ومنها أنه غير محدد المدة وغير موقوت بسفر المؤجر للخارج - بكافة طرق الإثبات - وكان البين من الحكم أن المطعون ضده لم يقدم مكتوباً يثبت أن الحجرية المتنازع عليها موزجة بمناسبة سفره للخارج، فإن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح سبباً لرفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مما يجعله فضلاً عن مخالفة القانون مشوباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

الأصل فى الحكم أن يكون مسرفاً بذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعاً ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها عنصراً من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم فى دلالته ، ولا يفور من ذلك أن يكون الحكم الخال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة فى ذات اليوم فى دعوى مقامة بين الخصوم أنفسهم ما لم تكن المحكمة قد ضمنت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ليتنازل الخصوم فيهما معاً.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨

إذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد إعصمت بعقد يفيد إستجار المورث لشقة النزاع مفروشة فاقصرت المطعون ضدها على الدفع بجمالة التوقيع النسوب لمورثها وحلفت بمن عدم العلم وبدلاً من أن تقصر محكمة أول درجة التحقيق على إثبات ونفى الواقعة المتعلقة بالتوقيع بالترامى بحكم المادة ٤٢ من قانون الإثبات ، شملت منطوق حكمها إثبات ونفى موضوع الإلتزام فى ذاته ، وهو إستجار المورث شقة النزاع خالية ، وصححت البيئة فى شأنه فخالفت بذلك القانون إذ أهملت الفصل فى أمر حصول التوقيع وتخلت بالتالى عن أن تقول كلمتها فى شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر موضوع الدعوى إعمالاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، ثم قضت فى الموضوع وأسقطت من حسابها العقد المكتوب دون تحقيق أو تسبب مع ما له من أثر فى تكوين عقيدة المحكمة بشأن ما إذا كانت شقة النزاع مؤجرة خالية أم مفروشة ... وإذا سايرتها محكمة الإستئناف والتفتت عما أثارته الطاعنة أمامها نعيماً على الحكم الابتدائى وأخفقت بدورها أن تقول كلمتها فى شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر الموضوع ثم قضت فى موضوع الإستئناف بتأييد الحكم الابتدائى فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب.

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه وقد إنتهى فى قضائه إلى ثبوت خطأ الطاعنين فى عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بالسماح للمطعون ضده الأول بالسفر دون أن يستظهر ما يفيد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الجوازات وثبوت تقاعسهما وإهمالهما فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الإجراءات تدخل فى نطاق العمل الوظيفى المسند إليهما ، كما أنه ساق القول بأن هذين الطاعنين أخلا بواجبات وظيفتهما بغية مساندة الطاعنة فى الطعن رقم ... فى الكيد لمطلقها ومنعه من

السفر في عبارة مجملة مبهمة دون أن يورد الدليل الذي إمتقى منه قيام التواطؤ لما كان ذلك. فإن الحكم المطعون فيه يكون عيباً بالقصور في التسيب.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
لما كان البين من الأوراق أن الطاعين قد تمسكا أمام محكمة الإستئناف بملكية الطاعن الأول لوجودات المصنع محل الدعاى بشرائه أياها من الطاعة الثانية التى رسا عليها مزادها لدى التنفيذ عليها قبل المطعون ضده الأول ، وكذلك باستجار الطاعن الأول المصنع بعد أن أخلى من المطعون ضده الأول نفاذاً للحكم الصادر ضده بالطرد فى الدعوى رقم ٦١/٥٢٣٣ مدنى كلى مصر ، ومنها دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الدفاع ، وقضى بتسليم المكان وموجوداته إلى المطعون ضده الأول يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦
إذ كانت الطاعنات قد تمسكن أمام محكمة الموضوع بانتهاء الشيوع إعمالاً لقرار لجنة القسمة وأن كان الشفع ممثلاً فى الإجراءات أمامها. وتسلم القدر الذى إختص به نفاذاً لذلك القرار وإستند فى إثبات ذلك إلى قرار صادر من لجنة القسمة وطلبن من المحكمة - للتدليل على صحة دفاعهن - نذب خبر للإطلاع على ملف دعوى القسمة أو الإستعلام من وزارة الأوقاف عن ذلك. وهو وسيلة الطاعنات لإثبات دفاعهن وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى حالة الشيوع بما يوجب على ثبوت صحته تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فكان لزاماً على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع بما يدل على أنها كانت على بينه من أمره محيطه بحقيقة مبناه وأن تقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه بما كان لازمه أن تطلع - بنفسها أو من تنديه على ملف دعوى القسمة وإذ هى رفضت طلب الطاعنات فى هذا الخصوص على سند من أنه لم يقم دليل على تمثيل المطعون ضده الأول فى قرار القسمة أو تسلمه القدر المدعى بفرزه له وكان هذا القول لا يواجه دفاع الطاعنات ولا ينهض رداً على طلبهن فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٣
القصور المؤدى للبطلان هو القصور فى الأسباب الواقعية دون الأسباب القانونية التى تحكمه النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانها.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

الذين من الأوراق أن شقة النزاع هي عين مستحدته على مبنى سبق إقامته دون إستكمال قيود الإرتفاع وكان الخبير الحكومى - الذى إعتد عليه الحكم المظنون فيه لم يوضح بتقريره الأساس الذى إنزله فى تحديد مسطح الأرض وتكاليف إدخال المرافق والتوصيلات الخارجية بحيث يضمن تبيان ما إذا كان قد إعتد بالمسطح الفعلى الذى تشغله شقة المتدعى فقط أم إحتسب نسبة ما يخصها فى كامل الأرض المخصصة لمنفعة البناء ، وما إذا كان قد إحتسب تكاليف إدخال المرافق والتوصيلات الخارجية لشقة النزاع فقط أم إحتسب نسبة ما يخصها ، فى تكاليف إدخال هذه المرافق والتوصيلات الخارجية لكامل البناء وهذا الذى أورده الخبير واتخذته الحكم المظنون فيه على علته دعاهه لقضائه يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩١٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦

مقتضى المادة ١٧٨ مرافعات أنه يعين على المحكمة أن تبين الوقائع والأدلة التى إستندت إليها فى حكمها وكونت منها عقيدتها بحيث تستطيع محكمة النقض أن تراقب الوقائع وأدلة هذا الصورت. لتحقيق من أنه من الأدلة التى يصح قانوناً بناء الحكم عليها وأن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه ، فإذا تضرع تعين الدليل الذى كونه منه المحكمة إقتناعها بوجهة نظرها فإن الحكم يكون قد عابه قصور يطله.

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

إذا كان الطاعنون قد تمسكوا بمذكرتهم المقدمة أمام محكمة الإستئناف بصورية عقد البيع موضوع الدعوى صورية مطلقة وأنه قصد به الإضرار بمفهوم فى الميراث وطلبوا إحالة الدعوى لتحقيق لإثبات هذا الدفاع فإن الحكم المظنون فيه إذ ألغى عن تحقيقه مستنداً إلى ما قرره من أنه نعى جديد لم يقل به المستأنفون [الطاعنون] فى كل مراحل التقاضى وليس فى الأوراق ما يسانده ... وكان الذى إستند إليه الحكم غير سائغ ولا يكفى لحمل لقضائه فى هذا الخصوص ولا يصلح رداً على طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهم لأن عدم إبدائه أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جديده فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٦

إذا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه ، وكان الحكم المظنون فيه قد إستند فى رفض طلب الطاعن

إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملكه عين النزاع بالتقدم إلى قوله " سبق أن قضت محكمة أول درجة بذلك وتحدد أكثر من جلسة ليعلم الطرفان شهودهما ولم يقدم أى منهما بشهوده الأمر الذى مفاده أن الطاعن ما يبنى من طلبه سوى إطالة أمد النزاع " وهو ما لا يكفى لتبرير رفض الطلب لأن مجرد عدم إحضار الشهود لا يدل بذاته على أن مرجح ذلك هو رغبة الخصم فى الكيد لخصمه بإطالة أمد النزاع بلا ميرر أو أنه لا يستطيع التوصل إلى حضور الشهود بعد ذلك ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
ما أورده الحكم فى تحقيق الغاية من الإعلان مشوب بالقصور فى التسبب لعدم إقصائه عن السبب الذى أدى إلى زوال موجب البطلان والذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠
إذا كان إعفاء الحامل من إتخاذ كل أو بعض الإجراءات المشار إليها مردده القوة القاهرة فإن الأمر يستوجب التحقق من قيامها وكيف حالت فى الظروف التى وقعت فيها دون إتخاذ ما أغفله من تلك الإجراءات ، لما كان ذلك وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يوضح الإجراءات التى أغفل المطعون ضده الأول إتخاذها والتواريخ التى كان يجب أن تتم فيها وعلاقة ذلك بالوقائع التى اعتبرها أسباباً لإعفاء الحامل من إتخاذ تلك الإجراءات ، كما لم يبين كيف حالت تلك الأسباب فى الظروف التى وقعت فيها دون إتخاذ الإجراءات المشار إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب.

الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦
لما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعة يقوم على أن المطعون ضده كان بالفتة التاسعة قبل تطبيق أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ ولا يجوز ترقيته إلى أكثر من تفتين وظيفيتين وأن الحبير أخطأ بما إنتهى إليه من إستحقاقه للفتة السادسة وعلاؤها رغم عدم إستحقاقه لها وكان الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص ، وإعتمد تقرير الحبير دون أن يبين هذا التقرير الفتة التى كان يشغلها المطعون ضده قبل تطبيق أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ ومدى إستفادته قانوناً بالترقية إلى أكثر من فتة مالية ، وإستحقاقه للعلاوات الدورية لتلك الفتات ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب ، مما يعجز محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها فى مراقبة صحة تطبيقه للقانون بما يتعين نقضه.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣

إذ كانت المادة ٢٢٤ من القانون المدنى قد أجازت للقاضى أن يخفض مقدار التعويض الإضافى إذا أثبت المدعى أنه كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وكانت الطاعة قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الإضافى مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فإن الحكم إذ قضى بالتعويض الإضافى دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٣

لما كان البين أن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع من أنه تملك أرض النزاع دون المطعون ضدهما الأولين أسسه على أنها أرض غير مزروعة فى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى الحالى قبل إلغائها بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٤ وبناء على أمرين : الأول أنه إشارتها من مورت المطعون ضدهما الثالثة والرابعة الذى بدأ وضع يده عليها واستعمرها فى سنة ١٩١٢ والثاني أن الطاعن نفسه عمرها بالبناء عليها قبل صدور القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٥٥ بضمها إلى زمام مدينة القاهرة وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الأخذ بالدفاع الثانى للطاعن مغفلاً الأمر الأول من دفاعه الذى بناء على أن سلفه بدأ وضع يده على أرض النزاع ممتلكاً لها إعتباراً من سنة ١٩١٢ بالتصميم وهو دفاع جوهري من شأن ثبوته أن يؤدي إلى تغير وجه الرأى فى الدعوى مما يكون معه الحكم معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى السبب.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٦/٥/١٩٨٤

إذ إعتد الحكم على تقرير الخبير المتقدم إلى المحكمة الإستئنافية ليكون ما يحويه من بيان وأسباب وتفيد لأقوال الطاعنة جزءاً متمماً لأسبابه فى هذا الخصوص ، وكان الثابت من هذا التقرير أنه تكفل بالرد على جميع إعراضات الطاعنة بصدد تلك المدة ، فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور ولا يعدو ما تنص الطاعنة فى هذا الشأن أن يكون جديلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٣٣ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٤

قصور الحكم فى الإفصاح عن سنده القانونى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يطله متى كان قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته وعكسمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في أحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة خطأ آخر ، فإذا ما تعددت هذه الأخطاء إعتبرت أسباباً مستقلة متساندة تتوزع المسؤولية عليها جميعاً ولا يتفرّد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامه الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كالمياً لأحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنياً بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى ، لما كان ذلك وكانت أحكام المسؤولية التقصيرية لا تفرق بين الخطأ العمدي وغير العمدي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى إفتاء مسؤولية المطعون ضده الثاني عن خطئه غير العمدي على سند من إطلاق القول بأن الخطأ العمدي يستغرق حتماً خطأ غير العمدي ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما الثاني والثالث حاجباً نفسه عن بحث مدى أثر خطأ المطعون ضده الثاني في أحداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون - معيماً بالقصور .

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الجوهري الذي تلتزم محكمة الموضوع بتحصيله وتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الذي يقدمه الخصم مؤيداً بدليله أو يطلب تمكينه من التذليل عليه وإثباته ويكون من شأنه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى وأنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات تمسك بدلائلها فإلغيت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فإنه يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم الرد على دفاع جوهري للخصم يعتبر قصوراً في أسبابه الواقعية موجباً لبطالته .

- عدم مناقشة الحكم لمستندات في الدعوى مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فيها ، يعيب الحكم بالقصور .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

إذ كان دفاع الطاعن لا يستند على أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨

يدل نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع مع بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة أو تزويرها سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الحكم قد صدر من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة وسواء كان الحكم من هذه المحكمة الأخيرة بالتأييد أو الإلغاء ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أيضاً أنه لا يجوز غشمة الموضوع أن تقضى في الإدعاء بالإنكار وفي موضوع الدعوى معاً حتى لا تفوت على الخصم سلوك طريق الطعن بالتزوير وكان الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار ومن ثم لا يجوز القضاء في هذه الدفع وفي الموضوع بحكم واحد .

الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ألا يعيب الحكم بالقصور إغفاله الرد على دفاع غير مؤثر في الدعوى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمستولية الطاعنين على سند من عطفهم المفروض بوصفهم حراساً للبناء عملاً بالمادة ١/١٧٧ من القانون المدني ، فإن ما أثاره الطاعنون بدفاعهم يفرض صحة - لم يكن يؤدي إلى تهدم البناء فلا يعد سبباً أجنبياً تنفي به علاقة السببية بين خطأ الطاعنين المفروض وبين الضرر بما لا يعيب الحكم إغفال الرد عليه أو تحقيقه .

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٤

لما كان البديل محل الدعاى قد تقرر بالأداة التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ وفي نطاق الشروط التي وضعها ، ولم يستمد مشروعيته من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ولا يتعارض مع قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٨ الذي نص على وقف صرف بدلات التفريغ التي كانت مقررة قبل العمل به ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣

إذا كان الحكم لم يرد على ما أثارته الطاعنة في دفاعها من أن مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره في التسبب بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصور مطلقاً له.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨

لما كان التكييف الصحيح للدعوى أنها تدور حول أصل الحق فى حيازة أطيان النزاع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأنه يستأجر قسراً من أطيان النزاع بعقد مؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٥ وإنه أناب عنه أبن أخيه المطعون حده الأول فى زراعة تلك الأطيان لحسابه إبان وجوده بالخارج فحجب الحكم نفسه عن مواجهة هذا الدفاع بما أورده بمذوناته من أن " العبرة فى الحيازة هى بالسيطرة الفعلية " فى حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى بشقيه قد يرتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور.

الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٨

إذ جاء الحكم المطعون فيه متفقاً مع النظر القانونى الصحيح فلا يطله بعد قصوره فى أسبابه القانونية إذ حكمة التقضى أن تستكمل ما تعد الحكم فى بيانه دون أن تنقذه.

الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ٩/٥/١٩٨٨

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فى الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له .

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ٩/٩/١٩٨٩

إذ كانت الدعوى قد أقيمت بطلب إخلاء الطاعن لإنتهاء مدة العقد الخاضع للقانون المدنى بإعتبار أن محله أرض قضاء ، وكان الطاعن قد أثار أمام محكمة الموضوع دفاعاً حاصله أنه إستأجر أرض التداعى بعقود متتالية بدأ أولها فى سنة ١٩٦٧ وحرر آخرها سنة ١٩٧٣ وأنه أبان سريان العقود السابقة أقيمت مبان على الأرض جعلتها مكاناً قبل إبرام العقد الأخير وكان هذا الدفاع جوهرى إذ من شأنه لو صح - أن يفضى عقد إيجار التداعى لقوانين إيجار الأماكن وتمتد مدته إلى أجل غير مسمى دون اعتداد بالمدة الإضافية فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الدفاع إيراداً ورداً فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٢

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه بعدم قبول الدعوى على ما خلاص إليه غير مفيد فى عدم الإعتداد بتصحيح الطاعة لشكل دعوها وتعديل طلباتها فيها لوردتهما على خصومة لم تقم صحيحة وقد حجة ذلك الخطأ عن تحقيق ما تمسكت به الطاعة من أن التصحيح والتعديل تما بصحيفة مبتدأة أودعت قلم كتاب المحكمة ثم أعلنت للخصوم مما يعيه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب وهو ما يتسع له وجه النقي - الأمر الذى يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨

القرار فى قضاء هذه المحكمة أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجر حقه فى طلب إخلاء المكان المؤجر بعد إنتهاء مدة الإيجار الإتفالية مقررأ مبدأ إمتداد عقد الإيجار تلقائياً إجاز له طلب الإخلاء لأسباب حددها من بينها تأجير المستأجر للمكان من باطنه أو تنازله عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابى صريح من المالك ، مما يضحى معه الأصل فى ظل هذا القانون الأمر هو إنفراد المستأجر ومن يتبعه بالإنتفاع بالمكان المؤجر ، وعدم جواز تخليه عنه للغير كلياً أو جزئياً وإعتبار هذا التخلي بجميع صورته خروجاً من المستأجر على نص عقد الإيجار كمكلاً بحكم القانون يحجز للمؤجر طلب الإخلاء.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك بتوافر حالة الضرورة الملجئة لبيع المتجر فى الفترة السابقة وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن مزاوله المطعون ضده الرابع ذات النشاط فى محل آخر ورواج تجارة الطاعن فى الحدييد بعد شرائه محل بالجدك ينفى القول بتدهور هذا النزاع من التجارة وبالتالي الضرورة الملجئة للبيع دون أن يعتد بما أوردده الطاعن بشأن الخلاف المتحكم بين الشريكين وتوقف نشاط المتجر بسبب هذا الخلاف فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣

إغفال الحكم بحث دلائل أبداه الخصم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يوجب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة ، إذ يحتر ذلك الإغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه.

الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

لما كان قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد نظم فى الفصل الخامس من الباب الثانى منه إستحقاق العامل للمعاشات الدورية ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر

مدى إستحقاق الطاعن للطاوعين اللوريتين المطالب بهما من عدمه ، ورغم أنه لم يحصى هذه المسألة إنتهى إلى رفض دعوى الطاعن ، مما يعيه بالقصور في السبب .

الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦
مفاد نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يرد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته ، وإنما بطلان الورقة المثبتة له لحسب ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأى دليل آخر مقبول قانوناً ، فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الإدعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف إلى الصادر منه ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق الزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨
إذ كان الطاعن قد تمسك بدفاع أمام محكمة الموضوع ، حاصله عدم إمتداد عقد إيجار الشقة محل النزاع للمطعون ضده لعدم إنطباق نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ أن إقامة الثابتة المستقرة الدائمة كانت مع حاله المستأجر في شقة أخرى يستأجرها الأخير بمدينة طنطا وقد إستمرت الإقامة حتى وفاة حاله في ١٩٨١/١١/٧ ، ودلل على ذلك بصورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٨٩٠٩ لسنة ١٩٨١ مدنى طنطا التى أقامها المطعون ضده ومذكرات دفاعه المقدمة فيها والشكوى بالخطر رقم ٤٢ أحوال قسم أول طنطا فى نوفمبر سنة ١٩٨١ وبطاقة الشخصية وبدل فاقد منها وجواز سفره وصحيفة الحالة الجنائية وملف تأميمات المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يفتن لدفاعه الجوهري وإكتفى بالرد على دفاعه بأن إقامة المطعون ضده فى طنطا وهى غير البلدة الكائنة بها شقة النزاع لا تمنع من تعدد محل إقامته ولا تحول دون الحكم له بطلباته ومفاد ما ذهب إليه الحكم أنه فهم دفاع الطاعن على أن المطعون ضده يحتجز أكثر من مسكن بغیر مقتضى لأنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى ما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون وحجية ذلك عن بحث دفاع الطاعن الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيه أيضاً بالقصور في السبب إذ تحصر الحماية المقرر للأطراف وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتوافر المسكن الذى تتوافر به الإقامة المستقرة المعتادة دون غيره من الوحدات الأخرى التى يستأجرها المستأجر ولو كانت فى بلد آخر .

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١
مفاد نص المادتين ١٤ ، ١٥ من قرار وزير الشئون الإجتماعية - بناء على الصريح الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار الصادر

بتاريخ ١٩٥٦/٣/١١ برقم ١٨ باللاحقة التنفيذية للقانون المذكور - أن المشرع أوجب على العامل أن يقدم عند بدء إشراكه في صندوق التأمين والإدخار المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاده ، فإذا تعذر عليه تقديم هذا المستند خلال الميعاد المقرر تعين عرضه على طبيب المؤسسة لتقدير سنه ولم يجعل المشرع تقدير السن غير قابل للطعن فيه إلا إذا تم معرفة طبيب المؤسسة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن تقدير سنه تم بمعرفة إدارة تجنيد قنا دون طبيب المؤسسة وأن هذا التقدير لا يكون نهائياً ويجوز الطعن فيه ، لأن الحكم المطعون فيه إذا لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يناقشه يكون معيباً بالقصور في السبب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩
إغفال الرد على أوجه دفاع الخصم لا يعد من قبيل القصور إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣
لا يقبل الحكم من عثراته ويذهب عنه فساد اعتبار مرور حفظ الشكوى مجرد قرينة طالما كانت هذه القرينة ضمن القرائن الأخرى المعيبة السالفة التي استدل بها الحكم مجمعة على خطأ الطاعن وكان لا يبين أثر واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أغفل دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة بحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣ بشأن صحة بلاغه وحسن نيته وما يستدل به على ذلك مع كونه دفاعاً جوهرياً فيكون قد عاراه فضلاً عن الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق القصور في السبب.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥
النص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات على إنه " يجب الإستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا تجوز مقاطعتهم إلا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضات الدفاع فيها " وفي المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني على إنه " من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك الضرر " وإن استعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير يدل على أن حق الدفاع حق مشروع للخصم إلا أن استعماله بأن يكون بالقدر اللازم لإقتضاء حقوقه التي يدعيها واللود عنها فإن هو انحرف في استعماله عما شرع له هذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائعة لغیره ماسة باعتباره وكرامته كان ذلك منه خطأ يوجب مسئوليته عما ينشأ عنه من ضرر ولو كانت هذه الأمور صحيحة مادام الدفاع في الدعوى لا يقتضى نسبتها إليه ، ومن ثم فإنه يتعين لمساءلة

الخصم مدنياً عما يوجهه لخصمه من عبارات القذف والسب في الدفاع الشفوي والكتابي أمام المحاكم هو أن تكون هذه العبارات مما لا يستلزمها حق الدفاع ولا يقتضيه المقام وعلى محكمة الموضوع أن تعرض لسي حكمها لبحث ما إذا كانت هذه العبارات مما يقتضيه حق الدفاع أم لا وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور لما كان ذلك وكان المظنون عليه قد أسس دعواه بالتعويض على سند من أن الطاعن قدم في الدعوى ، مذكرتين إشتعلتا على توجيه عبارات قذف ومب له مما لا يستلزمه حق الدفاع إلا أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن هذه العبارات هي مما يستلزمه هذا الحق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد أعرض عن بحث هذا الدفاع على سند من القول بقيام المسؤولية سواء كانت تلك العبارات مما - يقتضيه حق الدفاع من عدمه رغم أن دفاع الطاعن في هذا الشأن دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيباً باحطاً فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

لما كان الثابت بالأوراق أن المظنون ضدها التطلق على الطاعن للضرر فى صحيفة إفتتاح الدعوى التى أعرضت فيها كذلك على دعوته لها للدخول فى طاعة ، وكان طلب التطلق على هذا النحو لا يخضع لحكم المادة ٩١ مكرراً ثانياً المشار إليها وإنما تحكمه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان مفاد هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كى يحكم القاضى بالتطلق يتعين أن يكون الضرر والأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة ، وكان الحكم المظنون فيه لم يعن ببحث توافر هذا الشرط للحكم بالتطلق وإستند إلى تقرير المحكمين فى غير الحالات التى يتعين الحكم فيها بمقتضاه ورغم خلوه من الدليل على قيام الشرط المذكور ، فإنه يكون فى قضائه بتطبيق المظنون ضدها قد عابه احطاً فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال والقصور فى التسيب.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

إذ كان البين من معاينة الخبر المتعبد فى الدعوى وجود آثار مادية لوضع يد الطاعة والباتع لها من قبلها يتمثل فى وجود " كشك " وآثار بناء على أرض النزاع وكان الحكم المظنون فيه لم يلق بالآلى إلى ما ثبت من هذه المعاينة ولم يحط بها وكف عن نفسه عن قول كلمته فيها لما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١
حسب المحكمة أن قيم قضاءها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون أن تلزم بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته .

الطعن رقم ١٩٠، ١٩١ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤
لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع جوهرى قد يتضرر به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ كانت المحكمة قد إلتفتت عنه ولم تتاوله فى أسبابها لتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢
مضى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى عدم قبول طلب الطاعن الأول - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المورخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بإعتبار طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه أمام محكمة الإستئناف ، فلا يحىبه إن إلتفت عن الرد على دفاع الطاعن بشأن توافر شروط الوكالة الظاهرة فى تصرف غير معروض عليها ويكون النعى عليه بالقصور فى غير محله.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤١ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦
كل طلب أوجه دفاع يبدل به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الحزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يوجب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى يجب على المحكمة أن تحمسه وتجب عليه بأسباب خاصة وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات قد أوجبت إبلاغ الحجز إلى المحجوز عليه بنفس ورقة الحجز خلال ثمانية الأيام التالية لإعلانه إلى المحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن. وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد دلى أمام محكمة الموضوع بإعتبار كل من الحجزين المؤرخين ١٩٧٣/١١/٢٥ ، ١٩٧٤/٩/١٥ أنه لم يكن لعدم إعلانه بهما فى الميعاد ، وكان من شأن هذا الدلى لو صح تقادم القوائد بالنسبة لما زاد عن خمس سنوات سابقة على إعلانه تنبيه نوع الملكية الحاصل فى ١٩٧٨/١١/٢٥ ، فضلاً عن أن الفترة بين الحجزين الواقعين فى ١٩٦٤/٨/٢٤ ١٩٧٣/١١/٢٥ تزيد على تسع سنوات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ٢ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٩
أن الشارع إذ أوجب بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات على المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف أن تكون أحكامها مشتملة على الأسباب التى ببيت عليها وإلا كانت لاغية - إنه إذ أوجب ذلك لم يكن قصده منه

إستتمام الأحكام من حيث الشكل ، بل حل القضاة على بذل الجهد فى قحيص القضايا لنجى أحكامهم ناطقة بعدالتها وموافقتها للقانون. ثم إنه قد أكد وجوب تسبب الأحكام على هذا المعنى بإخضاعه إياها لمراقبة محكمة النقض فى الحدود المبينة بالقانون ، تلك المراقبة التى لا تتحقق إلا إذا كنت الأحكام مسببة تسبباً واضحاً كالياً ، إذ بغير ذلك يستطيع قاضى الموضوع أن يجهل طريق هذه المراقبة على محكمة النقض بأن يكفى بذكر أسباب مجملّة أو غامضة أو ناقصة أو أسباب مخلوط فيها بين ما يشتغل هو بتحقيقه والحكم فيه من ناحية الموضوع وبين ما تراقبه فيه محكمة النقض من ناحية القانون. لذلك كان واجباً على القاضى أن يبين فى حكمه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم ومسند كل منهم وأن يذكر ما إستخلص ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت وما الذى طبقه من القواعد القانونية. فإذا هو قصر فى ذلك كان حكمه باطلاً وتعين نقضه. وإذا فلا يكفى أن تقرر المحكمة فى حكمها " أنه بسبب التضامن وعدم قابلية الحق المتنازع فيه للتجزئة يكون حصول الإستئناف صحيحاً بالنسبة لبعض الخصوم كالياً لإعتباره صحيحاً بالنسبة لباقى التضامنين ويتعين رفض الدفيعن وقبول الإستئناف شكلاً " - لا يكفى أن تقرر المحكمة ذلك من غير أن تبين مسند هذا التقرير ودليله ومقدماته إذ بغير هذا البيان تعجز محكمة النقض عن مراقبة قضائها فى ذلك .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢٤

أخذ الحكم بقاعدة شرعية دون نصوص القانون المدنى بغير بيان للأسباب التى دعت إلى الأخذ بها هى يجعله مجابة حكم غير مسبب. ونقص الحكم فى الأسباب التى بنى عليها عاتب له موجب لنقضه. فإذا كانت الدعوى تحصل فى مطالبة ورثة ناطر وقف برد مبالغ مشغولة بها دعت بتقتضى سندات ، فلا يجوز للمحكمة أن تطبق القاعدة الشرعية التى فحواها أنه إذا سات الناطر مجهلاً غلة الوقف التى قبضها قبل وفاته فلا ضمان لجهة الوقف فى تركه ، إذ أن الدعوى بهذا الوضع هى دعوى مدنية والناظر وكيل عن الوقف والمستحقين. هذا فضلاً عن أن القاعدة الشرعية التى طبقها المحكمة لها شروط غير متوافرة فى هذه الدعوى .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٣٣/٣/١٦

إذا قضى الحكم لأحد المتبادلين على الآخر بتصويص لتأخر الحكم عليه عن تسليم الأرض المتبادل عليها إلى المحكوم له وإعتبر التصويص مستحقاً من تاريخ التأخر ، ولم يبين شروط هذا التسليم (مع أن الخلاف كان دائراً حول هذا الشأن) ، ولا وجه مخالفة الحكم عليه لهذه الشروط ولا الأسباب التى من أجلها إعتبر

التعويض مستحقاً من تاريخ التأخر لا من بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً ، فعدم بيان هذه الأركان في الحكم بالتعويض يجعله معيباً من ناحية قصوره في الأسباب ، ويعين نقضه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٣٣/٦/١
قضاء المحكمة بطلبات المدعى مع إغفالها بحث ما يتمسك به المدعى عليه لدفع الدعوى يجعل حكمها معيباً عيباً جوهرياً مبطلاً له طبقاً للمادة ١٠٣ مرافعات .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٥
الإهمال والغموض والنقص في تسبيب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٥
إذا اكتفت محكمة الاستئناف في تسبيب حكمها بأسباب مجملّة مقتضبة لا تعين على فهمه ، وتعجز محكمة النقض عن رقابتها في تطبيق القانون ، فإن حكمها يكون معيباً ، ولو كان الحكم المستأنف الذي أبدته والى الأسباب ، ما دامت هي لم تأخذ في تأييده بثلث الأسباب .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦
إذا خلا الحكم من بيان الأسباب التي بنى عليها القضاء الضمني برفض دفع أعباء أحد الخصوم فأعجز هذا النقص محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون كان الحكم باطلاً ويعين نقضه .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١
إذا لم تأخذ محكمة الموضوع بدفع موضوعي قاطع أعباء الخصم إليها فإنها تكون قد حكمت ضمناً برفضه فإذا هي لم تضمن حكمها الأسباب التي استندت إليها في قضائها الضمني برفضه ، فإن حكمها يقع باطلاً مخلوه من الأسباب .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٤
إذا لم تهتد محكمة النقض إلى الطريقة التي تكون قد راعتها محكمة الموضوع في تقدير الحكر ، وهل كانت متماشية مع المبادئ القانونية المقدمة الذكر أم لا ، وهل للطاعن وجوه غلامه أم لا ، نقضت الحكم المطعون فيه لقصوره .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٩

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بتزوير الأوراق موضوع الدعوى بناء على أن الخصم الموقع به عليها لم يسلم من صاحبه إلى من وقع به إلا لاستعماله لصلحتها في قبض معاشها وتأجير منزلها وتحصيل أجرته فوقع به على استندات دين عليه باعتبارها ضامنة له بالتضامن ، ثم جاء الحكم الاستئنافي فأيد هذا الحكم آخذاً بأسبابه ومضيفاً إليها أن تسليم الخصم إنما كان على سبيل الوديعة باعتبار مسلمة متولياً أمور صاحبه وأن أتمانتها إياه عليه لا يفيد وكالته في استعماله دون ترخيص منها ، وكان الحكمان كلاهما لم يعرضا للبحث في موقف الدائن من هذا التوقيع وفي ملاسات هذا الموقف مع ما قد يكون له من أهمية في النزاع ، بل إقتصرا على سبب تسليم الخصم للمدين ، فإن الحكم الاستئنافي ، مع تناقضه في هذا السبب ومع ما تدل عليه أسبابه من أنه يفرق في تسليم الخصم بين الوديعة والوكالة من حيث الأثر في قيمة التوقيع ، ومع عدم تعرضه لموقف الدائن من ذلك التوقيع ، يكون مشوباً بالقصور معنياً بنقضه .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٤٢/١/٨

إنه وإن كان شكك الموضوع أن تحكم برد بطلان الورقة التي طلب الحكم بردها وبطلانها لما تراه من حالتها ، أو أن تقضى بصحة الورقة التي طعن فيها بالتزوير ، سواء أقرت في ذلك تحقيقاً أم لم تجر متنى كانت قد تبينت صحة تلك الورقة إلا أنه يجب لصحة الحكم في الحالتين أن تكون الأسباب التي بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قلعت به .

و إذن فإذا كانت المحكمة قد استندت في قضائها بصحة السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما قرره الدائنة من أن التغير الذي شوهد فيه سببه أن المدين إقرض منها مائة جنيه بعد المائتين التي كان إقرضها منها ساجرى ذلك التغير ليكون السند مجموع الدينين ، وإلى ما ذكرته تعزيزاً لذلك من وجود توقيعين للمدين على السند : أحدهما في مكان توقيع المدين والآخر في مكان توقيع الضامن مما أدخل في فهمها أن التوقيع الثاني إنما حصل لخاسبة إقرض المائة الجنيه ، وأن الدائنة ، لبساطتها ولتفتها بالمدين لعلاقة القرابة الوثيقة بينها وبينه إذا هو زوج أختها ، إكففت بذلك ، ولم تطلب منه منه تحرير سند آخر فإن هذا الذي اعتمدت عليه المحكمة لا يؤدي إلى النتيجة التي أقامتها عليه . إذ أن مجرد وجود إمضاءين للمدين على السند دون بيان أية رابطة مادية بين التوقيع بأحدهما والتغير الذي وقع فيه لا يمكن أن يستخلص منه أن هذا التوقيع كان إلزاماً لذلك التغير .

كما أن رابطة القرابة في حد ذاتها لا يمكن أن يستخلص منها أنه قد إكفي عند الاستدانة الثانية بالتغير في السند بعد تحريره ما دامت المعاملة بين الطرفين كانت بالكتابة. وإذن فهذا الحكم يعتبر قاصر الأسباب معيّنًا نقضه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٤

إذا إدعت وزارة المالية أن المدهى عليه قد إختصب من الأطنان المملوكة لها مساحة معينة فالتة إنه طبط في سنة ١٩١٨ زارعا من هذه المساحة بطريق الخفية كذا من الألفنة ولى سنة ١٩١٩ كذا من الألفنة وأن تلك الألفنة قد ربط إيجارها عليه ثم قضت المحكمة للوزارة ببيع جميع المقدار الصالح للزراعة من الأطنان المختصة دون أن تقول شيئا لا عن المستندات التي قدمت إليها الدالة على أنه قد حجز على الزراعة ولا عما إذا كانت الوزارة سبق أن حصلت شيئا من هذا الإيجار ، فإن حكمها هذا يكون معيّا لقصوره في التسبيب معيّنًا نقضه .

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٥

إن إستخلاص الحكم من أوراق الدعوى واقعة لا تنتجها هذه الأوراق - ذلك لقصور في التسبيب. فإذا كان الحكم لم يستند في قوله بأن أرضاً معينة محملة بحق إرتفاق بالصرف لمصلحة الأطنان المشفوعة إلا إلى تقرير غير وخريلة مرفقة به ، ولم يكن ما جاء بتقرير الخبر دالاً على أن ثمة إرتفاقاً بالمعنى الذى عرفه القانون بل كل ما جاء فيه أن هناك مصارف فرعية محصورة محفورة في الأرض المشفوع فيها متجهة إلى مصرف مخصوص يمر بأرض الشفع وأن الصرف من هذه المصارف الفرعية إلى المصرف الخصوصى إنما كان من باب التسامح بين الجيران كان هذا الحكم معيّا في تسببه معيّنًا نقضه .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤

إذا ورد من أحد الخصوم في مذكرة لدعما إلى المحكمة إقرار مناقض وصولاً أخذت المحكمة بموجبه ولم يتناول حكمها الرد على مدلول هذا الإقرار ، مع التعارض الظاهر بينه وبين نص الوصول ، فهذا الحكم يكون معيّا بقصور أسبابه .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣

إذا إستخلص الحكم أن المدين من يشتغلون بالزراعة من أن الدائن أعلنه بقرقه ، وأنه إتهم في تهديد حاصلات زراعية محجوزة ، فإنه يكون قد أخطأ باستناده إلى وقائع غير مؤدية إلى ما إستنتجه. فإن مجرد إعلان شخص في قريته لا يلزم عنه أن يكون مقيماً بها ، وحتى لو لزم فإن مجرد الإقامة في قرية لا يلزم عنه الإشتغال بالزراعة ، والإتهام في جريمة تهديد حاصلات زراعية ليس دليلاً على أن التهم يتخذ من

الزراعة حرفة له ، إذ احرص على الحاصلات الزراعية لا يشترط أن يكون من الزراع حتى يكون تعيينه دليلاً بذاته على أنه زارع .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٩
إذا كان الحكم قد اقتصر على الإشارة إلى المستندات المقدمة في الدعوى والتحقيق الذي أجرى فيها ولم يبين وجه ما استدل به من ذلك على ثبوت الحقيقة التي أسس عليها قضاءه ، فهذا قصور في السبب يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦
إن محكمة الموضوع وإن كانت حرة في تحري قصد المتصرف من تصرفه فإن عليها أن تبرر قولها في ذلك بما يؤدي إليه . فإذا كانت المحكمة قد أبطلت التصرف بمقولة إن المتصرف قصد إضافة تصرفه إلى ما بعد الموت بانية ذلك على أنه كان واضحاً يده طول حياته على الأرض التي هي محل التصرف ومستمدة الدليل على وضع اليد من تحقيق لم يجر في صدد وضع اليد بل أجرى في صدد مرض المورث أو صحته وقت صدور التصرف مع غلو هذا التحقيق مما يفيد وضع اليد ، فإن حكمها يكون قاصراً للتسبب . إذ فضلاً عن أن وضع يد المورث إلى حين وفاته ليس من شأنه وحده أن يؤدي إلى القول بإضافة التصرف إلى ما بعد الموت لإحتمال أن يكون مظهرًا للتصرف المنجز في الرقبة مع استبقاء المنفعة ، فإن التحقيق وقد كان في خصوص مرض الموت - لم تنجح فيه للمتمسكين بالتصرف فرصة ففى وضع اليد المدعى والمقرر في الإثبات بالبينة أن يمكن الخصم من نفى الدليل الذي يقدمه خصمه نزولاً على حكم المادة ١٨١ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦
إذا أبطلت المحكمة التعاقد على التأمين تأسيساً على أن تقرير المؤمن أن لديه دلائر منتظمة لتقيد مشروباته ومبيعاته وقائمة الجرد البضاعة يراجعها بانتظام لم يكن صحيحاً ، وأن الدفتر الذي ظهر أنه يعنيه غير باعث على الإطمئنان لعدم إنتظامه ووجود شطب فيه ، وأن تقريره هذا كان في خصوص أمر جوهري لتعلقه بسجل هو المرجع الرئيسى لتعيين ما على شركة التأمين أن تؤديه إليه في حالة وقوع الخطر المؤمن منه فهذا منها قصور في تسبب حكمها ، إذ أن عدم إنتظام التقيد في الدفاتر لا يؤدي عقلاً إلى القول بكذب التقرير بوجود دفاتر ، بل كل ما يوجب عليه هو التأثير في قوة الدفتر كأداة إثبات وإذ أن المحكمة حين اعتبرت البيان عن السجل وقائمة الجرد جوهرياً لتعلقه بإثبات الضرر الذي يلحق المؤمن له من وقوع الخطر المؤمن منه وأنه يحدد فيما بين العاقلين طريقة إثباته ، لم تبين ذلك على اعتبارات من شأنها أن تبرره .

وخصوصاً أن عبء إثبات الضرر يقع دائماً على المزمّن له دون الشركة المزمّنة ، مما مفاده أن تعلق ذلك البهتان بالإثبات ليس من شأنه أن يفيد أنه جوهري له .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢

إذا كان الثابت أن المدعين طلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق " لإثبات أن قصد المورث من العقد الصادر منه كان إضافة التملك إلى ما بعد موته " ومع ذلك لم يعر الحكم هذا الطلب إلغائاً ولم يرد عليه ، فإنه يكون قاصر التسبب .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢١

إذا نازع المدعى عليه جهة الوقف في ملكيتها للأعيان المطلوبة مدعياً أنه يملكها بالشراء من مالكةا الحقيقي ولغت المحكمة لجهة الوقف بالملكية تأسيساً على مجرد أن الأرض الموقوفة لا يجوز بيعها إلا بإذن من القاضي الشرعى ، فإنها بذلك تكون قد اعتبرت الملكية مسلمة لجهة الوقف . فإذا هي لم تعن ببيان الأدلة التي أقامت عليها هذا الاعتبار المنازع فيه ، كان حكمها قاصر التسبب معيناً تقضه .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٢

إذا لم يتحدث الحكم عن مستند هام في الدعوى رغم تمسك الخصم ذى المصلحة بما فيه من الدلالة على صحة دعواه فإنه يكون معيماً بقصور أسبابه . ومن قبيل ذلك أن يقدم طالب إبطال التصرف بالدعوى البوليصية صور خطابات متبادلة بين المدين وبين زوج المتصرف إليها مستنداً بها على توافر النية عندهما على الإضرار به فتقضى المحكمة بنفي هذه النية دون أن تعرض للتحدث عن هذه الخطابات .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٢

إذا كان المدعى يمسك ببخس الثمن الوارد بالعقد مستنداً بذلك على أن العقد يخفى وهناً ، ونفت المحكمة البخس مستندة إلى ما قالته من أنه يكاد يكون من المتعذر أن يقدر الخبير تقديرأ سليماً ما كانت تساويه هذه الأرض وقت صدور العقد الذى هي محله لمضى زمن طويل على صدوره مما يحول دون إلزام الخبير بالعوامل الملازمة لتلك الأرض والتي لا يمكن تقدير الثمن إلا مع مراعاتها ومسهبه فى بيان تلك العوامل ، وغير مستعبد أن يكون الخبير قد أهمل بعضها فى تقريره ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور إذ أن معرفة حقيقة ما كانت تساويه الأرض من غير أمر جوهري ذو أثر فعال فى الفصل فى الدعوى لأن بخس الثمن هو الأساس الوحيد الذى بنى عليه المدعى دعواه ، فكان من المتعين تحقيقه بكل وسيلة ممكنة ولا يعفى المحكمة من ذلك إلا أن يكون إجراء هذا التحقيق مستحيلأ .

و إذا كان الحكم قد إستدل كذلك على إنصراف نية العاقدین إلى البیع دون الرهن بمضى وقت طويل منذ صدور البیع حتى رفع الدعوى ، فهذا قصور آخر فى تسبیب الحكم یوجب نقضه ، لأن القرینة المستفادة من مجرد مضى الوقت لیس من شأنها أن تؤدى إلى معرفة نية العاقدین وقت التعاقد .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٦

إذا كان المشوى الثانى قد تمسك أمام المحكمة بأنه كان حسن النية عندما إشترى من المشوى الصورى معتمداً على عقده الظاهر جاهلاً ورقة الضد التى هو غیر بالنسبة إليها ، ومع ذلك أغفلت المحكمة بحث هذا الأمر ، مع ما لحسن النية أو عدمه من الأهمية قانوناً فى تحديد حقوق المشوى من أحد طرفى العقد الصورى ، فإن حکمها یكون قاصراً

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٠

إذا إستدل المؤجر فى دعواه إلى شرط ورد فى عقد إيجار لم یولعه المستأجر وإصحح لذلك بأن قائمة مزاد التأجير التى وقعها المستأجر تنص على أن توقيعها یفید الرضا بشروط عقد الإيجار المرفق لها وكان من دفاع المستأجر أن المدعى لم یقدم دليلاً على أن عقد الإيجار الذى یستند إليه هو بذاته العقد الذى كان مرافقاً لقائمة المزاد ، ولضمت المحكمة للمدعى بطلباته مستندة إلى شروط عقد الإيجار المقدم منه دون أن تبین کیف حصلت أن هذا العقد هو بذاته العقد الذى كان مرافقاً لقائمة المزاد بحيث لم یکن فى قوفها ما ینھض رداً على دفاع المدعى علیه ، فإن حکمها یكون قاصر السبب معیناً نقضه .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦

إذا كان الغائب بوقائع الحكم أن فى الدعوى تقریرین أحدهما من الخیر المنتدب فیها والآخر من خیرین إستشاریین ، وكانت المحكمة قد لصحت باب المرافعة فى الدعوى لمناقشة الخیر المنتدب فى تقریره والخیرین الإستشاریین فى تقریرهما ، ومع ذلك أقامت قضاءها على " تقریرى الخیرین " دون أى بیان آخر عنهما ودون بیان للدفاع الطرفين ، فإنه یكون من المتعین نقض حکمها لما فیہ من التجهیل والقصور

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٩

إذا كان الحكم قد قال بقیام حركة تضامن بین المدعى والمدعى علیهم دون أن یوضح کیف إستخلص من مجموع الأدلة التى إستند إليها للقول بوجود شركة ینتم أن هذه الشركة بالذات هى شركة تضامن لا شركة محاصة ، فإنه یكون قاصر البیان معیناً نقضه .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٨

إذا أغفل الحكم الرد على دفاع من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم في الدعوى فإنه يكون قد جاء مشوباً بالقصور في السبب متعيناً نقضه. مثال ذلك أن يدفع المستأنف دعوى طالب تثبيت الملكية بزوال الملكية عن مورثه بتصرفه في الأطنان المطلوب تثبيت ملكيتها ، مستدلاً على ذلك بمستندات قدمها وبما تبين من محاضر الإنتقال الذي أجرته المحكمة للإطلاع على الأوراق الخاصة بتلك الأطنان فيقف الحكم عند حد عرض هذه المستندات وما ثبت في تلك المحاضر ولا يفصل في الدفاع المؤسس عليها .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٨

إذا كان الشريك قد طلب تسليمه ما كان في حوزته معادلاً لبعض نصيبه في الأطنان المشاعة ، مقيماً هذا الطلب على أساس أن يده رفعت بفعل غير مشروع ليس هو الإكراه فحسب بل هو أيضاً الغش من جانب المدعى المدعى عليهم والتواطؤ بينهم وبين المستاجر منهم ، وقضت المحكمة برفض هذا الطلب بحجة أن ما يطلب تسليمه قد خرج من يده ودخل في يد المدعى عليهم بغير إكراه ، فإن حكمها بذلك يكون قاصر السبب إذ هو لم يتعرض لدفاع المدعى خاصاً بالغش والتواطؤ مع كونه دفاعاً جوهرياً لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى ، ولأن قوله بنفى حصول الإكراه لا يبدل لزوماً على انتفاء حصول الغش والتواطؤ .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ٦/٥/١٩٤٧

إذا قدم للمحكمة مستند هام من شأنه أن يكون له تأثير في الفصل في الدعوى ، وجب عليها أن تتحدث عنه في حكمها ، فإن هي لم تفعل كان الحكم قاصر الأسباب متعيناً نقضه. فمثلاً إذا قدم الخصم ورقة ضد مستدلاً بها على دعواه بصورية عقد البيع الذي يطلب القضاء بإبطاله ، فطلب وكيل خصمه فتح باب المرافعة لأخذ رأى موكله في شأن هذه الورقة ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، ثم قضت برفض دعوى الصورية بناءً على مجرد أن مدعيها قد إضرى ممن صدر له العقد الطعون فيه بالصورية قدرأ من الأطنان المبعة بموجبه مما مفاده إقراره بصحته ، وذلك دون أن تشير في حكمها بأية إشارة إلى تلك الورقة ، فهذا منها قصور في بيان الأسباب يعيب حكمها .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٤٨

إذا كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه برفض دعوى المتعهد له على المتعهد على أن الثابت من تقرير الخبير أن المتعهد له لم يشتر شيئاً من المواد التي زعم أن المتعهد قصر في توريدها ولم يطرحها في مناقصة التوريد عن السنة التالية إذ ما طرحه فيها لم يجاوز حد الكميات التي يحتاجها سنوياً وأن دعوته المتعهد

للإشراك في مناقشة هذه السنة ينفي أن المناقشة كانت معادة على ذمة ، ثم ألفت محكمة الاستئناف هذا الحكم وأقامت قضاءها بتعويض المصهد له على مجرد القول بأنه طرح في المناقشة المواد التي قصر المنعده له في توريدها هي وما يحتاج إليه عن السنة التالية ولم تورد سندها في الشق الأول من هذا القول ولم ترد إطلاقاً على ما إستند إليه الحكم الابتدائي في خصوص نفي هذا الشق فإن حكمها يكون قاصراً عن بيان تحقق عنصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه ويتعين نقضه .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠

إذا كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف أن مقدميها نازعوا في جواز توجيه إجراءات التنفيذ على الزكاة في شخص بعض الورثة قائلين بوجود إختصاصهم جميعاً كما يتقدم كل منهم بما عسى أن يكون لديه من وجوه الدفاع ، وقرروا أن ما قال به الحكم من أنه يكفي توجيه الخصومة لبعض الورثة إذ ينتصب الوارث خصماً عن الباقيين ما دام الدين قد إستلزم به الزكاة ، لا محل لتطبيقه في الدعوى حيث لم توجه إجراءات التنفيذ المطلوب إبطاها إلى بعض الورثة باعتبارهم ناطقين عن الباقيين بل وجهت إلى جميع الورثة فصح إختصاص البعض دون البعض ، ثم تمسكوا - في سبيل التدليل على قيام التضارب بين مصالح الورثة الموجب لإختصاصهم جميعاً - بأن الإجراءات المطلوب إبطاها إتخذت بحكم مؤسس على صلح عقده غورهم من الورثة ولم يشتركوا هم فيه ولا أقروه ، ومع ذلك لم تتحدث محكمة الاستئناف في حكمها عن شيء من ذلك وأبدت الحكم الابتدائي لأسبابه ، لأنها بذلك تكون قد أعجزت محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، ويتعين نقض حكمها لقصوره .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠

إذا قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه بتسليم المدعى في مبلغ قبضه من ريع الأقطان التي يضع المدعى عليه يده عليها لحساب جميع الشركاء في الملك وكان المدعى عليه قد دفع بأن هذا المبلغ قد شتمته محاسبة تالية للقبض ومخالفة عن المدة السابقة ، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصراً لتسبب متعباً نقضه .

* الموضوع الفرعي : تسببب الأحكام - تسببب غير معيب :

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٥

إذا كانت العلاقة بين الطرفين - الطاعن والمطعون عليه الأول - طبقاً للتكييف الذي أسبغه عليها الحكم المطعون فيه هي علاقة بين شريكين في ملكية أقطان زراعية انفرد الطاعن بتحرير عقد شراؤها وأقر للمطعون عليه الأول بملكية النصف فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في هذا الصدد إلى إتفاق

تضمنت عباراته الصريحة الإقرار للمطعون عليه الأول بملكية النصف في الأطنان وإلى إتفاق لاحق أوضحت مقدمته علاقة المشاركة بين الطرفين على أساس الاتفاق الأول بدون تعديل أو تعديل كما استند أيضاً إلى كشف المخاسبة التي أجريت بين الطرفين ، إذ جاء به ما يفيد أن الأطنان مناصفة بينهما فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو إستخلاص سائح لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وبحمل الرد الضمني على طلب الطاعن الإحباطي المؤسس على أن المطعون عليه الأول كان مشترطاً لنصيب الطاعن في الأطنان موضوع النزاع ، ولا يجدى معه ما يثوره الطاعن من قيام التزامات تبادلية بينه وبين المطعون عليه الأول باعتبار أحدهما بائناً والآخر مشترطاً.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٦٠/١/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه - فيما قرره خاصاً بموقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - لم يقف عندما أراد إستمداد قرينة من هذا الموقف عند الحد الذي ورد في نعي الطاعن من مجرد تراخيه في حقبة من الزمن في هذه المطالبة بل إستمد القرينة من هذا التراخي ومن أنه لم يتخذ أى إجراء إيجابي فلم يعلن المطعون عليه برفضه عدم الدفع ولم يطلب إجراء المقاصة بين هذا السند وبين السندات الأخرى المسحوبة عليه - فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأن تدليلاً على هذا النحو غير سائح يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧

إذا كان الثابت أن الطاعن قد ذكر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن عقد الإيجار - موضوع الدعوى قد فسخ دون أن يقدم دليلاً على ذلك وخلت الأوراق مما يثبت إتخاذ الإجراءات القضائية لفسخ العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص بأسباب سابقة أن العقد قد رخص للمطعون ضده - المستأجر باستعمال العين المؤجرة دون أن يلزمه بأداء أجره عن هذا الإستعمال فإن هذا الذي ذكرته محكمة الموضوع مما يعتبر رداً ضمنياً على ما أثاره الطاعن من دفاع مرسل لم يقدم عنه دليل إذ هو يفيد أن المحكمة إستعرت العقد سارياً لم يفسخ ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في غير محله.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع طاهر البطلان .

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٣

لا يعيب الحكم - المطعون فيه - إغفاله الرد على دفاع الطاعن بأحقية للفة مشار النزاع لقيامه بأعبائها فعلاً لأنه دفاع غير جوهري لا يغير به وجه الرأى في الدعوى .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الإقامة المؤقتة لا تجيز إستمرار عقد الإيجار لإئنة المستأجر بعد وفاته وفقاً لأحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهى دعامة صحيحة كافية لحمل قضائه ومن ثم فإن نصه فى دعائه المتعلقة بإحتجاز الطاعة لأكثر من ممكن ، ولما قرره بأن المستأجر يتوب عن الساكنين له فيعتبرون مستأجرين أصليين للعين المؤجرة يكون - أباً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤

لا يجب الحكم لإيراده ما جاء بتقرير الخبير من أن أرض النزاع عليها منشآت سابقة على التأجير ، ثم إنتهائه إلى أن عقد الإيجار قد ورد على أرض فضاء أى تناقض ، فقد ثبت من تقرير الخبير أن تلك المنشآت غير مملوكة للمؤجرين - للمطعون ضدهم - ومن ثم فإنها لم تكن محل إعتبار عند تصالدهم مع الطاعة على تأجير هذه الأرض .

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٧

مضى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأسباب التى أوردتها ساتفة ومؤديه إلى حمل قضائه فإن النعى عليه بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ٤/٢/١٩٣٦

إذا تردت محكمة الإستئناف بما لا يؤثر فى صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة فهذا التردد مهما جاء فيه من خطأ لا يجب الحكم ولا يستوجب نقضه .

° الموضوع الفرعى : تسبب الأحكام - تسبب معيب :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ٦/١٩/١٩٦٨

إغفال قاضى الدعوى الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير أو الإنكار مما يجب الحكم الصادر بشأن الورقة ويطله إذ هى صميم الخصومة ومدارها.

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٥٧ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٠

الإبهام والغموض والنقض فى تسبب الحكم يمه ويسوجب نقضه وإذا كان الحكم الابتدائى قضى بالزام الطاعن ببيع ثلاثة أرباع المنزل محل النزاع أرضاً وبناء وتسليمه نصيبه فى هذا المنزل . ومؤدى هذا الحكم أن التسليم يشمل النصيب فى الأرض والبناء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير المتدب الذى إنتهى إلى مبنى العقار موضوع النزاع أقامها الطاعن خلال سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ بعد أن أزيلت

المباني القديمة سنة ١٩٦٧ ، وقضى بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يزود للمطعون عليه الربع المستحق عن ثلاثة أرباع الأرض فقط دون المباني. غير أنه أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به التسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين ما إذا كان هذا النصيب في الأرض فقط حسبما ورد في تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم وأقام عليه قضاء أم في الأرض والمباني وفقاً لمؤدى الحكم الابتدائي فإنه يكون قد شابه العموض.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١١/٩/١٩٣٣

الإنكار الكيدى هو حقيقة قانونية تقوم على أركان ثلاثة : أولها خروج النكر بإنكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه ، وثانيها كون هذا الإنكار ضاراً فعلاً ، وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلاً على هذا الإنكار وبينهما علاقة السببية. فالحكم الذى يقضى بمسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن إنكاره ، إذا إقتصر على التقرير بصدق مزاعم المدعى في إدعائه بأن الإنكار كيدى ، ولم يوازن بينها وبين دفاع المدعى عليه ، ولم يعن بإيراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التى يصح إستخلاص الكيدية منها بمعناها القانوني ، يكون حكماً معيأً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣٦

إنه وإن كان طعنة الموضوع أن تحيل في بيان أسباب حكمها إلى ما جاء في تقرير الخبير المقدم في الدعوى ، فإن حكمها يكون معيأً إذا كان ما ورد في التقرير يناقض بعضه بعضاً بحيث لا يمكن أن يقام الحكم عليه .

الطعن رقم ١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٢

إذا كانت المحكمة قد رفضت الدعوى المرفوعة من المدعى على شركة التأمين " التى إتفق معها على تأمين نقل كمية من نوات الصودا بمركب شراعى من جهة إلى جهة أخرى " بطلب التعويض المتفق عليه ، لأن البضاعة المؤمن على نقلها حُرقت ، وبنت الرفض على أن المدعى خالف أحد شروط العقد بأن شحن المراكب بأكثر من الحمولة المقررة ، محصلة إقتناعها بذلك من العناصر الموجودة في الدعوى ومن المستخرجات الرسمية المينة لحمولة المركب ، ومدعمة نظرها بما قرره المدعى نفسه في التحقيق الذى أجراه البوليس عن الحادثة ، من أقوال لم يتكرر صدورها منه ، فإن حكمها يكون مبنياً على عناصر مؤدية إليه. ولا يصح أن يكون قد إستند - فيما إستند إليه - إلى تقرير مهندس الشركة المدعى عليها رغم أنه لم يكن معيأً خبيراً في الدعوى وفقاً للقانون ، ما دام إستناد الحكم إليه لم يكن إلا من قبيل تعزيز ما إقتضت

به المحكمة من وقوع المخالفة من المدعى. وخصوصاً أن هذا التقرير هو عن واقعة مادية للمحكمة أن تحصل إقتناعها بصحتها من أى دليل فى الدعوى .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٤
إذا كانت محكمة الإستئناف قد خالفت الحكم الابتدائى فلم تأخذ بتقرير الخبير الذى إعتصمه هذا الحكم دون أن تذكر الأدلة التى إستندت إليها فى قضائها ، أو ترد على الأسباب التى بنى عليها الخبير النتيجة التى إنتهى إليها فى تقريره وإعتمد عليها الحكم الابتدائى فصارت جزءاً مكملاً لأسبابه ، فذلك منها لقصور يجب حكمها ويستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣
يجب أن يبنى الحكم على ما يدعوه من الأسباب. فإذا كانت الأسباب التى أقيم عليها فيها ثمر يتطرق منها التخاذل إلى مقومات الحكم فلا يتماسك معها فذاؤه كان تسيبه ميباً .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣٠
إذا كانت محكمة الدرجة الأولى رغم إثباتها فى حكمها أن المدعى عليهم لم ينازعوا المدعى فى بعض الأعيان التى طالب بها قد ألزمتهم بالمصاريف الخاصة بهذه الأعيان دون أن تورد أسباباً لقضائها بهذا وكان هؤلاء قد نوا على هذا الحكم فى إستئنافهم إياه ما ألزمتهم به من المصاريف بغیر حق ، ومع ذلك أبدته محكمة الإستئناف دون أن تورد هى أيضاً أسباباً لذلك ، فهذا يكون قصوراً فى التسيب يجب الحكم
* الموضوع الفرعى : تسبيب الأحكام تسبيب كلف :

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٩
متى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها أنها أطلعت على تقرير الخبير ومحاضر أعماله وتحققت من أنه إنتقل إلى العين محل النزاع وعابنها وسمع أقوال الطرفين وحقق دفاعهما وإطلع على مستنداتها وطبقها على الطبيعة ثم أخلت بالنتيجة التى إنتهى إليها وذكرت فى حكمها أنها تأخذ بهذا التقرير للأسباب التى أوردتها فيه وكان فى إعتداد المحكمة لتلك الأسباب المدونة فى تقرير الخبير الذى يعتبر متمماً للحكم ما يكفى لتسيب قضائها. فإن ما تعزوه الطاعنات إلى الحكم من قصور على غير أساس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١
إذا كان الحكم قد استخلص من كون الطاعن تاجراً لا يضى عليه أن الذهب محظور إصداره إلى الخارج بغیر ترخيص سابق من وزارة المالية ومن اجتيازها الدائرة الجمركية مخفياً فى جيوبه قراطيس الخبيثات

الذهبية وانتهازه فرصة اشتغال رجال الجمارك بتفتيش شخص آخر وفي دخوله خلسة دون أن يقدم نفسه لهم ويكشف عما يحمله. استخلص من ذلك ما يؤكد توفر محاولة الطاعن تهريب الذهب إلى الخارج بشتى الطرق والوسائل الميسورة داخل الميناء . وكان استخلاص الحكم لتوافر نية التهريب من هذه الأفعال النسي حصرها سائفاً ، فإن النعى عليه في هذا الصدد بالقصور يكون غير شديد.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن " ما تدفع به المستأنفة " الطاعة " - مصلحة الجمارك مسئوليتها أمام هذه المحكمة من أنها عند فتح الصناديق بمخازنها قد وجدت بحالة ظاهرة سليمة وذلك بحضور المستورد الذى لم يعترض على ذلك فهو دلائل لا يجوز الاحتجاج به ضد الغير لأنه إقرار من جانبها عن واقعة لم يثبت أن المستورد قد أقرها من جانب بل بالعكس فالذى يستفاد من طلب المستورد الكشف على هذين الصندوقين في مواجهة مصلحة الجمارك أنه قد إشتهى في أمرهما وهذا الإشتهاء لا يتأتى إلا إذا كانت حالة الصناديق الظاهرية غير سليمة " وأنه " لما كانت المصلحة لا تتجادل في أنها تسلمت الصندوقين بحالة ظاهرة سليمة وهذا يدل على أن محتوياتهما لم يمسها سوء وقد ثبت من الكشف عليهما أنه قد أصابهما عجز فلا مناص من إفراض أن حصول هذا العجز قد وقع في تاريخ لاحق لإستلام مصلحة الجمارك لهذين الصندوقين فإذا أضيف إلى ذلك واقعة إشتهاء المستورد في حالتهما كان هذا الإشتهاء مما يعزز إفراض حصول العيب بمحتوياتهما بعد إستلام مصلحة الجمارك لهما وهذا إفراض يحمل مصلحة الجمارك هي المكلفة بإقامة الدليل على حصول العجز قبل إستلامها للصناديق " ، وكان هذا الذى أورده الحكم واقع لم يكن محل نعى من الطاعة فإنه يكفى لحمله فيما رتبته على هذا الواقع من إعتبرات قانونية .

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحميلاً صحيحاً وأنزل حكم القانون على ما حصله بأسباب سائفة تكفى لحمله فإن النعى عليه باحطاً في الإسناد والقصور في التسيب يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم في تفسيره للشرط المتنازع عليه في عقد الهبة المعنى الظاهر لآثاره وضمن أسبابه أن هذا المعنى هو ما قصده المتعاقدان ، فلا يكون مطالباً بعد ذلك بإيراد أسباب أخرى لتغيير أخذه بالمعنى الظاهر لأن اقتضاء الأسباب محله أن تكون المحكمة قد عدلت عن هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر فيكون عليها عندئذ أن تبين علة هذا العدول .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢
ليس في القانون ما يمنع المحكمة الإستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها ، فمتى أشارت إلى اعتمادها هذه الأسباب وأخذها بها أصبح الحكم الابتدائي جزءاً متمماً للحكم الإستئنائي .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٢
بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التي إلتفت بها وأن يذكر دليلها وأن يقيم قضاءه على أسباب مانعة تكفى حملة وما عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ويختلف حججهم وطلباتهم ويرد إستغلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه في مرافعاتهم ما دام قيام الحقيقة التي إلتفت بها وأورد دليلها فيه التليل الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى نفى نسب الصغير على ما حصله من شهادة الشهود من أن زوجاً عرقياً قد تم بين الطرفين قبل إلباته رسمياً بستة شهور وبذلك تكون الصغيرة قد ولدت بعد مضي أكثر من ستة شهور من إنقضاء العقد العرفي وبنت نسبها من أبيها ، فإن ما أورده الحكم كاف حملة وفيه الرد الضمنى على دفاع الطاعن .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣
متى استخلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية أن التزويج قد تم بمعرفة السفينة فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص يكفى لحمل النتيجة التي انتهت إليها من أن الناقل الثاني قد قام بعملية التزويج بأعباره تابعة للسفينة لا بأعباره مقاولاً للتزويج.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٣
بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المدوع ملف الدعوى وتحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين جزءاً متمماً له ولا يعيبه أنه لم يدون تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها ، ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٣
متى كان يبين من تقرير الخير أنه قد تكفل بالرد على جميع الاعتراضات التي أوردها الطاعن في سبب النعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال إلى تقرير الخير مقاماً على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا يعيبه تأويله لحكم آخر وفهمه على وجه يخالف الثابت فيه مادام ذلك لا يتصل بقضاء الحكم الذى حسم النزاع وهو الدعامة التى أقام عليها قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٣

لفعل التعرض الذى يصلح أساسا لرفع دعوى منع التعرض بتحقيق بمجرد تمكيد الحيازة والمنازعة فيها فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه عن فعل التعرض أن المستأنف عليه "الطاعن" قد أقام السلم جميعه بعنده الأربعة داخل الممر وأنه بذلك يعتبر متعرضا للمستأنف "المطعون عليه" فهذا حسمه بيانا للفعل التعرض .

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٩/١/١٩٦٤

لفصل المطعون عليه وإعادة تعيينه فى وظيفة أدنى وعرتب أقل - بعد رفع دعواه بوقف قرار الفصل إعتبره إجراء قصدت به الشركة مخالفة أحكام المادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى وأنه باطل ولا أثر له بالتطبيق لحكم المادة ٥٠ من هذا القانون ، وما رتب الحكم المطعون فيه على هذا النظر من إعتبار علاقة المطعون عليه بالشركة مستمرة إلى أن فصله للمرة الثانية - هو إستخلاص موضوعى صالح يكفى لحمله .

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٤

إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بصورة العقد على دعامين مستقلتين أحدهما عن الأخرى ، الأولى شهادة الشهود والثانية القرائن التى ساقها الحكم ، فإنه إذا إستقامت الدعامة الأولى وكانت كافية وحدها لحمل الحكم فإن النعى على الدعامة الثانية بالتناقض وفساد الإستدلال يكون غير منتج .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٤

مضى كانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعية التى إستخلصتها على ما يقيهما فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تعقب كل حجة للخصم وترد عليها إستقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٥

ليس ثمة فى القانون ما يمنع المحكمة من أن تستد فى حكمها إلى ما قضى به فى قضية أخرى لم يكن المحكوم ضده خصماً فيها متى كان ذلك مجرد تدعيم الأدلة التى أوردتها وعولت عليها فى قضائها .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١
مضى ألفت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع فلا تكون ملزمة ببحث أو تنفيذ أسباب هذا الحكم أو الأحكام السابقة عليه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب كافية لحمله.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢
إذا كانت الأسباب التى إستند إليها الحكم فى رفض الدعوى الأصلية تكفى لحمل قضائه وتؤدى بذاتها لرفض دعوى الضمان فلا على الحكم إذا لم يورد أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأسباب التى تسوغ التفسير الذى أخذ به وكانت هذه الأسباب مطابقة للنصوص الفقهية والقواعد الأصولية والأوضاع اللغوية ، فإنه لم يكن بعد ذلك فى حاجة إلى الرد إستقلالاً على جميع ما ساقه الخصوم من حجج مناقضة لوجهة النظر التى أخذ بها ، إذ فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمنى المسقط لتلك الحجج.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٥
مضى أقام حكم إظهار الإفلاس قضاءه بأسباب سائفة على أن الطاعن لم يعزل التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين ، وكان لا يعيب الحكم ما قاله على لسان الطاعن من عدم وجود محل تجارى له مادام أن قصد المحكمة واضح فى أن عدم وجود محل تجارى لا يدل بذاته على اعتزال الطاعن التجارة لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بفساد الإستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥
- من المقرر فى قضاء محكمة النقض إنه يجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بإلغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التى من أجلها قضت بإلغائه ، أما فى حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب إلا على الجزء الذى شمله هذا التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذى لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وبقي أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له فمضى كان الحكم الإستئنافى وإن قضى بتعديل المبالغ اشكوكوم بها للمدعين من محكمة أول درجة - إلا أنه لم يمس الإجراءات التى تتعلق بتقرير الخبر ، وكان الحكم الابتدائى قد عرض للدفع بطلان عمل الخبر ورد عليه ، فإن مؤدى ذلك أن تعتبر أسبابه بالنسبة لهذا الدفع قائمة وكان الحكم الإستئنافى قد قضى بتأييدها.

- متى كان الحكم قد إنتهى إلى أن المدعى عليه كان يدير جميع أعيان الركة في فترة النزاع ورتب على ذلك قضاءه بالزامه وحده بملئها ، فإن لازم ذلك هو رفض دعوى الضمان التى رفعها المدعى عليه ضد أحد المدعين يزعم أن هذا الأخير هو الذى كان يدير بعض أعيان الركة . ولا على الحكم إذا هو لم يورد أسبابا مستقلة لرفض الدعوى الأخيرة .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢
بحسب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعن جزءا متمما له ولا يعيه أنه لم يدون تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقه به

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣
إذا أقيم الحكم على دعائم متعددة وكانت إحدى هذه الدعائم كافية وحدها ليستقيم بها ، فإن تعييه في باقى الدعائم - أيّا كان وجه الرأى فيها - يكون غير مؤثر فى الحكم .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صلحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٠
متى كانت محكمة الموضوع قد أقامت الحقيقة الواقعة التى إستخلصتها على ما يقيمها لإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للمخصوم وترد عليها إستقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧
لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله . ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ، مادام قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١
- متى كانت القرائن التى أوردتها حكم قرائن متساندة يكمل بعضها البعض وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه لا يجوز للطاعن الجادلة فى إحدى هذه القرائن بدعوى عدم كفايتها .
- الحكم القائم على أسباب حمل قضائه بتزوير الورقة لا يعيه عدم تصديده لبیان طريقة اخو فيـــــــــــــــــه أو لمتعن شخص مرتكب التزوير .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

مضى قام الحكم بتحديد نطاق الالتزام فى عقد الماولة ، ورفض دعوى الطاعن "المهندس المعمارى " فيما يجاوز هذا النطاق الذى استوفى عنه أجره كما إستوفى زيادة عليه أجر تصميم وتنفيذ عمل دون أن يقوم ببحث دفاع الطاعن بشأن المطعون ضدها " رب العمل " من تنفيذ ما يجاوز حد الالتزام فإنه لا يكون قد خالف نص المادة ٦٦٣ مدنى أو شابه قصور فى التسبب.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦٣٤ بتاريخ ١١/٨/١٩٦٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة إنعدام علاقة التبعية بين الطرفين ، وكانت هذه الدعامة كافيها وحدها لحمل الحكم ، فإن تعيبه بما أورده من وصف عمل الطاعن لدى المطعون عليها بأنه عرضى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعنين وأحال فى الرد عليه إلى حكم محكمة أول درجة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التى أوردها فإن النعى على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٣/٧/١٩٦٧

إذا كان بين ما قرره الحكم الابتدائى أنه أستظهر من الأدلة التى أوردها أن حكم البطلان قد تم إعلانه إلى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم مما يجعل هذا الحكم نهائياً ، وأحال الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب فإنه يكون قد تضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائى لعدم إعلانه.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتثبيت ملكية التظلية للمحلين موضوع النزاع إستناداً إلى أن ذلك أثر من الآثار المترتبة على إبطال العقد الصادر من المفسلين بييعهما هذين المحلين ، وكان ما قرره الحكم فى هذا الخصوص كافياً لحمل قضائه بتثبيت الملكية فإن الحكم لم يكن بحاجة لبحث موقف بعض الأشخاص غير المحلين فى الدعوى من الطاعنين بالنسبة لهذين المحلين.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣

إذا كان ما أورده الحكم يكفى لحمل قضائه فى خصوص توافر مسئولية الطاعة عن التنفيذ ، وأضاف ما يوضح أن التنفيذ قد تم رغم علم الطاعة بقيام الإستاناف الأمر الذى ينطوى على علم تبصرها الموجب لمسئوليتها. فإنه لا يكون معيأ بالقصور.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك لى دفاعه بعدم حصول ضرر للمطعون عليه بسبب التأخير فى تسجيل عقد البيع ، وكان الحكم قد إعتد فى قضائه بتخفيض السمرة على ما قرره من أنه لحقت المطعون عليه أضرار نتيجة التأخير فى تسجيل عقد البيع دون أن يبين العناصر التى استقى منها هذا التحصيل ودون أن يبحث المستندات المقدمة للمحكمة لبيان مقدار صافى ريع العقار لتحديد نسبة هذا الصافى للفوائد التى يدفعها المطعون عليه عن المبالغ المقرضة له وبيان المبالغ التى المشوى للمطعون عليه قبل تسجيل العقد وما إذا كان يجوز خصم مقابل ريع هذه المبالغ من قيمة الفوائد سالفة الذكر ثم تأثير ذلك كله على توافر ركن الضرر بما يعجز هذه المحكمة عن أداء واجب الرقابة على توافر هذا الركن لبيان الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التى إستند إليها فيما قرره من حصول ضرر للمطعون عليه أولا بحمل الرد الكافى على ما تمسك به الطاعن من عدم حصول ضرر .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٤

إذا كانت الأسباب التى أوردها الحكم لرفض دفاع الطاعة سائفة وتكفى لحمله فإنه لا ينعى عليه بالقصور

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧

خطأ الحكم فى إحتساب مدة التقادم إذا كان واردا فيما يجاوز المدة القانونية فلا حاجة للدعوى به ولا يؤثر على سلامة قضائه ، فإن النعى عليه به يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨

محكمة الإستاناف - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إذ تؤيد الحكم الابتدائى أن تحيل على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى أو فى الأسباب التى أقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد إستندوا أمام محكمة الإستاناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج لى جوهرها عما قدموه محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠
إذ لم يعد الحكم المطعون فيه بالإعلان الموجه إلى أحد الطعون عليهم في موطنه المين في ورقة إعلان الحكم المستأنف لأنه لم يتم ، لقى هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعة بصحة الإعلان الذى وجهته إلى المطعون عليه المذكور فى الوطن المشار إليه.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨
من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه إذا بنى الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحدهما فقط فإن النعى عليه فى الدعامة الأخرى يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧
إذ كان الحكم الإستئنافى قد حصل من مجرد الدعوى وإجراءاتها والأوراق المقدمة فيها تحصيلاً واقعياً سائفاً قيام الوكالة بالخصومة عن الطاعن " المستأنف " أمام محكمة أول درجة وبين العناصر التى إستخلص منها هذا التحصيل ، فإنه إذ اعتبر الحكم الابتدائى حضورياً فى حق الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٧
متى كان ما أورده الحكم مطابقاً للثابت بالأوراق ويتفق مع التطبيق القانونى الصحيح ويكفى دعامة لحمله فيما إنتهت إليه من القضاء بوقف دعوى الطاعن بالمطالبة بالتعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها حتى يقدم ما يدل على إنتهاء ما ثار حولها من نزاع ، فإن النعى على الحكم باحطاً فى تطبيق القانون فيما أستطرد إليه بعد ذلك - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج طالما أن الحكم يستقيم بدونه .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦
متى كانت مذكرة الطاعن " المستأنف عليه " المقدمة إلى محكمة الإستئناف فى فترة حجز الدعوى للحكم والتى أبدى فيها لأول مرة الدفع باعتبار الإستئناف كان لم يكن ، ما كان مصرحاً له بتقديمها فإن محكمة الإستئناف تكون فى مطلق حقها المعول لها عملاً بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق ، عندما انضمت عن تلك المذكورة ، وحينما اعتبرت الدفع الذى تضمنته غير قائم أمامها وغير مطروح عليها ويكون لا محل لنسبة القصور فى التسيب للحكم لعدم الرد على هذا الدفع.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا ما أقيم الحكم على دعائم متعددة وكانت إحدى هذه الدعائم كافيها وحدها ليستقيم بها فإنه تعيبه في باقي الدعائم أيأ كان وجه الرأى فيها يكون غير مؤثر فيه.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٠

لئن كانت المحكمة الإستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التى اعتمدت عليها فى قضائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إحالة صريحه على حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بقضائه الذى أيدته برفض الدفع بالتقادم ، إلا أنه وقد أقصر الحكم المطعون فيه على تعديل الحكم الابتدائى دون إلغائه كلية ، فإنه لا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب التى اقتضت هذا التعديل ويحتر أن كل ما لم يتناولته التعديل مؤيداً وبقي أسباب الحكم الابتدائى قائمة بالنسبة له.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣

إذا كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون هو أن عدم تمسك المؤجرة باعتبار العقد مفسوخاً طبقاً للشرط الصريح الفاسخ فى سنة معينة لا يمنع من التمسك به فى سنة تالية ، وأن قبولها الأجره متأخرة عن موعد استحقاقها مرة عقب صدور قانون الإمتداد ليس من شأنه أن يعد تنازلاً من جانبها عن التمسك بالشرط سالف الذكر إذا ما تأخر المستأجر فى السداد بعد ذلك ، فإن هذا من الحكم يعد استخلاصاً سائفاً يؤدى إلى ما انتهى إليه ، ويكون النعى عليه بالفساد فى الإستدلال فى هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨

لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه المحكمة من قبيل الفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٢

- متى كان ما أورده الحكم ، فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى ، فإنه لا يعبه إغفاله ذكر نصوص هذه المستندات التى إعتمد عليها فى قضائه ، ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة وتوافر بشأنها الخصوم بما يكفى معه تقدير ما إستخلصته المحكمة منها.

- متى كانت القرائن التى ساقها الحكم المطعون فيه تؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإنه لا يجوز المجادلة فى إحداها بمجرد ادعى عدم كفايتها.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٠

متى كان بين من الحكم أنه لم يعمل فى قضائه على ما ورد بالمذكرة التكميلية المقدمة من الخصم المضمون عليه - وهى المذكرة المقدمة بعد الأجل المحدد لتقديم المذكرات ودون إطلاع الطرف الآخر "نضاعن" عليها - وإنما على الوقائع والبيانات الثانية بأوراق الدعوى التى كانت تحت نظر المحكمة والخصوم قبل حجزها للحكم وكان لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار فى أسبابه الواقعية إلى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع ، طالما أن الحكم لم يقيم عليها قضاءه فلا على المحكمة أن هى رفضت طلب هذا الخصم إعادة القضية للمرافعة المرفق بهذه المذكرة ولا يكون للطاعن أن يعرض على رفض هذه الطلب

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٠

إذا كان فيما قرره الحكم ما يكفى لحمل قضائه ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٠

إذا كان الحكم مقاماً على جملة قرائن لصلها ويكمل بعضها بعضاً ، وتؤدى فى مجموعها إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٠

إذا كان الحكم قد أقيم على دعامين ، وكانت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه فإن تعيبه فى الدعامة الثانية - بفرض صحته - يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧١

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى التمييز - عن فسخ عقد العمل - على توافر ميرر إنهاء العقد لدى الشركة المطعون عليها ، فذلك حسب ولا يكون عليه بعد ذلك أن يتقصى وقوع ضرر للطاعن أو أن يلفت لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧١

بحسب قاضى الموضوع أن يبين الحقيقة التى ائتم بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف ألوامهم وحججهم وطلباتهم وأن يرد استقلالاً على كل قول

أو حجة أو طلب آثاره ما دام قيام الحقيقة التي إقتض بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لطلب الأقال والحجج والطلبات.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨
محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الخصوم فى مختلف مناحى دفاعهم ، وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب ساتفة لحمله.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢
الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء فى أصل الدعوى يتقضى به الإلتزام ، ولازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى. ومن ثم فلا تناقض بين ما إنتهى إليه الحكم فى أسبابه من قبول الدفع بالتقادم. وبين قضاها فى منطوقه بتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥
لا يجب الحكم بإغفال ذكر القاعدة القانونية التى أقام عليها قضاؤه - بيان المعاد القانونى للطعن - ما دام قد إنتهى فى قضاها - بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد المعاد - إلى هذه النتيجة الصحيحة.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨
لا يجب الحكم بإغفال ذكر الظروف التى حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزور.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٦
إذا كان إدعاء الطاعن باستغلال المطعون عليها لمورثه قد جاء مجهلاً. فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يمرض له ، يكون النعى على الحكم بالقصور فى التسيب على غير أساس.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠
لا تلزم محكمة الاستئناف بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم من طريق الاستباط كما أنها غير مكلفة بأن تتبع أقوال الطاعن أو أسباب الحكم الابتدائى بشأنها ، وترد على كل منها إستقلالاً ، إذ أن فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى لإطراح هذه الأقال.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠
منى كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاها على ما إقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت بأوراق الدعوى وكان إستخلاصها ساتفاً ، وفيه الرد الضمنى برفض ما يخالفها ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم

في قضائه ، وإذ كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد في حكمها على كل ما يثيره الخصوم فيما إختلفوا فيه ، وكانت هي صاحبة الحق في تقدير قسمة ما يقدم لها من الأدلة ، ولا تزب عليها في الأخذ بأى دليل تكون قد إقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، لما كان ذلك فرب انعى على الحكم المطعون فيه بالصور في التسبب والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧١

إنه وإن كانت محكمة الإستئناف قد قبلت من المطعون عليه صورة حكم بعد الميعاد الذى حددته له في فترة حيز الدعوى للحكم - إلا أنه وقد ثبت أن هذا المستند كان مودعاً بملف الدعوى الإعدائية وإن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه ومستندات للرد عليه أمام محكمة الإستئناف بعد تقديمه ، فإن تعويل الحكم على هذا المستند في قضائه لا ينطوى على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٧١

إذا كان الطاعن قد أشار في دفاعه إلى أن الطرفين تاجران ، وعسكان دفاتر حسابية مبنياً بها المبالغ التى يداينون بها الغير ، وكانت هذه الإشارة لا تعتبر طلباً صريحاً منه بتقديم الدفاتر ، بل إن الطلب الذى تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له أو الرد عليه هو الطلب الذى يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة ، تدل على تصميم صاحبه عليه لإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧١

متى كان الحكم المطعون فيه - الذى قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن - قد أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء ، وكانت هذه الدعامة قد إستقامت وتكفى وحدها لحمل الحكم فإن النعى على الحكم فيما أوردته من أن شك الزوج في زوجته لعلاقتها بإبن عمها يعتبر ضرراً يميز تطبيقها هذا النعى ، على فرض صحته ، يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٢

لا تلزم المحكمة بأن تتعقب كل حجة للطاعن وترد عليها إستقلاً ، لأن قيام الحقيقة الواقعة التى إستخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٢

الحكمة غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للدعوى وترد عليها إستقلاً متى أقامت الحقيقة الواقعة التى إستخلصتها على ما يقيمها ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢

إذ كان ما أورده الحكم فيه بيان لما جاء بالمستندات التى قدمتها الطعون عليها ، فإنه لا يعبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة وتوافع بشأنها الخصوم ، وهو ما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٢

لا تلتزم المحكمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى إستندت إليها الطاعة عن طريق الإستبطاء إذ فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها ، التعليل الضمنى لإطراح هذه القرائن .

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٢

- لا يعب الحكم أنه لم يذكر نصوص قانون الهيئة (هيئة اللويدز) التى إعتد عليها ما دام هذا القانون كان مقدماً إلى المحكمة وتوافع بشأنه الخصوم مما يكفى معه مجرد الإشارة إليه .
- متى كانت الدعامة التى إستند إليها الحكم فى قضائه صحيحة وتكفى لإقائه دون حاجة لأى أساس آخر. فإن النعى عليه فيما أورده من حجية قرار لجنة الطعن عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة لسنوات النزاع من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ - أباً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٢

إذا كان الطاعن لم يدع بأنه تقدم للمحكمة أو للخبير بعد الحكم بتدبيه بأية أوراق لإجراء المضاهاة عليها فأغفل الخبير بحثها ، فإن النعى بإخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامين ، وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فإن تعييه فى الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٢

- لا تعارض فى الحكم إذ نفى تعسف الشركة المطعون ضدها فى فصل الطاعن ، ثم ألزمها بأن تدفع له قيمة المكافأة ومقابل مهلة الإخطار وذلك لإختلاف الأساس بين قضاء المحكمة برفض طلب التمريض وبين قضائها بحق الطاعن فى المكافأة ومقابل مهلة الإخطار .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب تسوغه فإنها لا تكون من بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلي بها الخصوم ، وتفصيلات دفاعهم وترد عليها باستغلا ، لأن في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف الثلاجة والإنضاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها ، ورتب على ذلك قضاءه بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده ، وكان الحكم قد أفصح عن تحديد هذا النطاق في أسبابه وأحال إليه في منطوقه ، فإن النعي عليه بالتناقض بين الأسباب والمنطوق يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير في ورقة لا يعني في ذاته أنها صحيحة ، وإذا كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول إدعاء المطعون عليها بالتزوير في بصمة الإصبع التي يحملها أصل التوكيل الصادر لها من المورثة تأسيساً على أن هذا الإدعاء غير منتج بعد أن رأت المحكمة إطراح هذا التوكيل - الذي أثبت تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن البصمة النسوبة للمورثة عليه تختلف عن البصمة الموقع بها على عقد البيع الصادر للمطعون عليها - وأقامت حكمها برفض إدعاء الطاعنين بتزوير هذا العقد على ما إطمأنت إليه من أقوال الشهود الذين سمعهم ، وكان هذا لا يؤدي إلى القول بأن البصمة - التي يحملها أصل التوكيل سالف الذكر - صحيحة ، فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

- محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحديث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلي بها الخصوم إستدلالاً على دعوهم من طريق الإستنباط ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها ، طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، إذ في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه القرائن .

- من المقرر أنه متى إعتمد الحكم على قرائن متساندة يكمل بعضها بعضاً ، وتؤدي إلى ما إنتهى إليه فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى بأسباب سائفة إحتفاظ المورث بمجازته للعين المتصرف فيها وإعتبر قيامه بتحصيل أجرتها بعد التصرف فيها إنما كان لحساب أولاده القصر - المتصرف إليهم - بصفته ولها طبيعياً

عليهم ، ولم يكن لحساب نفسه لعدم إستاده في ذلك إلى مركز قانوني يحوله حق الإنزعاف يترك العين فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بإعتبار البيع منجزاً مستوفياً أركاناًه القانونية ومنها الثمن وأنه صدر من المورث في حال صحته ، ولا يقصد به الرصبة ، مستنداً في ذلك إلى أسباب سائفة تكفي لحمل قضائه ولا فساد فيها ، فإن النعي عليه بالقصور في النسيب والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠

إذا كان مؤدى البند السادس من وثيقة التأمين أن شركة التأمين ضمنّت التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة ، وإستثقت من هذا الضمان الحسائر والأضرار التي يكون سببها التأخير أو العيب الذاتي أو طبيعة البضاعة المؤمن عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق العرف التجارى البحرى ، وأعطى في حدود سلطته التقديرية المطعون عليهم - شركتى الملاحة والتأمين - من المسئولية عن المعجز في البضاعة المشحونة في حدود ١٪ منها ، تأسيساً على أنها من الزيوت والشحومات التي تشحن صبا في تانكات السفن أثناء نقلها ، وأن من شأنها أن تتعرض للنقص في وزنها بسبب التصاق جزء منها بالتانكات خلال الرحلة البحرية ، وجزء منها بالأنايب أثناء الشحن والتفريغ وعلى أن العرف قد جرى من قديم على قبول المعجز لهذا السبب في حدود نسبة قدرها ١٪ من أوزان تلك السوائل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

- إذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على تمسكهم أمام محكمة الموضوع ، بما أثاروه في أسباب الطعن بالنقص في خصوص نفي الإستغلال ، وإغفال الحكم الرد عليه فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص يكون عارياً من الدليل .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من تقرير الخبير المتدرب في الدعوى أن العين المبيعة لمورث الطاعنين قد بيعت بغير يزيد على خمس قيمة العقار وقت البيع ، كما إستخلص من إقامة المشروى مع المنصرف في منزل واحد قبل حصول التصرف ومن حصول التصرف في الفترة بين تقديم المطعون عليه طلب الحجر ، وتسجيله ، أن هذا التصرف كان نتيجة لإستغلال حالة الغفلة لدى المنصرف ، وهو إستخلاص سائق من الحكم ، له أصله في الأوراق ومؤد إلى النتيجة التي إنتهى إليها من إبطال العقد فإن النعي عليه باحطاً في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٥

لا يعب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ، ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ، ومينة فى مذكرات الخصوم مما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٦

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من الأدلة والقرائن ، بل حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح لحمله .

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٧

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بأحقية الورثة فى المعاش والتأمين المقررين بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن مورثهما كان من العاملين فى الحكومة - إذ أن هذه العلاقة تنظمها قوانين المعاشات المقررة لموظفى الدولة - ومستخدميها - وإنما على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بينه وبين المطعون ضدهما الأخيرين " رب العمل " أدت إلى سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليه وبالتالي إفادة ورثته منها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٩

إذا كان الثابت أن المدعية قد عدلت طلب صحة التعاقد الذى ضمنته صحيفتها المسجلة إلى طلب فسخ العقد ورد الثمن مع التعويض ، إلا أنها عادت إلى طلباتها الأصلية الواردة بتلك الصحيفة ، وصدر الحكم فى الدعوى محمولاً عليها ، وبذات الطلبات التى تضمنتها ، وتخذ الحكم من كون الصحيفة أسبق تسجيلاً من عقد شراء الطاعنين لروما لقضائه ، وإذا صدر ذلك الحكم فى مواجهة الطاعنين نهائياً وإرتبطت أسبابه إرباطاً وثيقاً بمنطوقه بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإنه ينهض حجة عليهما بما شملته تلك الأسباب ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنين - بتثبيت ملكيتهما لذات العين المبيعة فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢

إذا كان الحكم قد استبعد دفاع الوارث الذى يقوم على أن العقدين الصادرين من مورثه يستزان وصية وإنتهى إلى أنهما تصرفان منجزان ، وأن للمتصرف ما دامت فى حالة الصحة التصرف ولو لبعض ورثتها تصرفات منجزة ، وأن مثل هذه التصرفات لا تعتبر تحايلاً على قواعد الإرث ، فإن النعى على الحكم باحفظاً فى تطبيق القانون ، إذ اعتبر أن العقدين محل النزاع بيعاً بشمن مقبوض ، يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٣
ليس على الحكم أن يرد استقلاً على نظرية النسبة فى تقدير أجرة الحكر التى طلب الطاعن إعمالها إذ أن
فى أخذ الحكم بالقاعدة الصحيحة التى طبقها فى هذا الشأن ما يفيد إطرأه ما يخالفه .

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩
الحكمة غير ملزمة بتعقب كل ما يقوله الخصم من أوجه دفاع والرد عليها بأسباب مستقلة ما دام حكمها
مقاماً على أسباب تسوغه .

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨
إذا كان الحكم قد نفى وقوع تدليس من الإئنة المتصرف إليها ضد والداتها المتصرف لها ، وأفصح بما له من
سلطة تقديرية ، عن أن مشاعر الود التى أبدتها المتصرف إليها نحو أمها ، إثر فجيعتها فى ولدتها تنفق مع
طبيعة الأمور ، وأنها ليست من قبيل الطرق الاحتيالية التى يقوم بها التدليس ، وعن أن أمراً لم يلبس على
الأم المتصرف ، بحيث يضلها عن حقيقة ما إنجحت إليه ، بالتصرف فى بعض ما لها للمتصرف إليها ولباقى
بناتها - ومنهن من تطعن على هذا التصرف - وكان هذا الذى أفصح عنه الحكم يقوم على ما تكشف
من ظروف الدعوى وملابساتها ، وله ماخذ الصحيح من الأوراق وكان سائفاً ، ويؤدى إلى النتيجة التى
إنتهى إليها ، فإنه لا يكون عليه إن هو لم يتبع الطاعنات ، فى شتى مناحي طلبتهن ووجوه دفاعهن والرد
عليها ، إذ فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها ، الرد الضمنى المسقط لكل تلك الأوجه ، ومن ثم
فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة السات بالاوراق يكون على
غير أساس .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤
مضى كانت المحكمة قد بينت الحقيقة التى إقتنع بها ، وأقامت قضاها على أسباب تكفى لحمل الحكم
فلا تكون بعد ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها إستقلاً ، لأن
قيام الحقيقة التى إستخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١
مضى كان الحكم قد إستدل على أن المنزل موضوع النزاع كان مخصصاً لسكنى أسرة المتوفى فى تاريخ
الوفاة ، وظل محتفظاً به لهذا الغرض ، بأن هذا المنزل مخصص بجميع مشتملاته لغرض السكنى ولم يثبت
إستغلال أى جزء منه أو تأجير ، وكان المورث يقيم فيه قبل وفاته ومعه ورثته ، وإستمرت إقامتهم فيه
بدليل أن جميع مكاتبات مصلحة الضرائب ترسل لهم على هذا العنوان باعتباره مسكن المورث والورثة من

بعده ، وإن هذا المنزل كبير ومكون من جناحين وتسع لم جميعاً ، ولما كانت هذه القرائن من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إستخلصها الحكم ، وكان تقدير القرائن مما يستلزم به قاضي الموضوع ، ولا شأن بحكمة القضاة فيما يستلزمه من هذه القرائن ، متى كان إستباطه سائفاً . فإن ما تثيره الطاعة مصلحة الضارب - لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي إستندت عليها ، مما لا يجرز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قضاة ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٣

متى كانت الدعامة - التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه تكفي لإقامة الحكم على أساس قانوني سليم ، فلا يعميه ما يكون قد شاب من خطأ فيما أضافه تزييداً من تقارير إستخلصها من تفسيره لنص القانون.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٦ مكتب قضاة ٢٤ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ٨/٢/١٩٧٣

إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون المدني بتخفيض الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية أو عدم القضاء بها إطلاقاً ، لا يستلزم - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - رفع خصومة إلى القضاء يكون الدائن مدعياً فيها ، بل يكفي أن يلجأ الدائن في المطالبة بحقه إلى إجراءات لا طائل من بطلها ، وإذا كان عرض المدينين الباقي من دين الطاعن لتبرئة ذمتهم يستلزم وقولهم على حقيقة هذا الباقي وكان الحكم قد خلص إلى أن المدينين لم يتمكنوا من معرفة هذا الباقي رغم إندازهم البنك المرة بعد الأخرى ومقاضاته ، وهذا الذي خلص إليه الحكم له أصله النابت في الأوراق ، فإن النعي عليه لإسقاط الفوائد إستاداً إلى أن البنك الطاعن قد تسبب بسوء نيته في إطالة أمد النزاع - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ مكتب قضاة ٢٤ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

إذ كان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، قد أقام قضاءه بعدم أحقية الطاعة في خصم ما يقابل السكن وإستهلاك الكهرباء في الإضاءة والوقود من المطعون ضدهم [العمال] - على ما صرح به في أسبابه - على دعامين مستقلتين إحداهما عن الأخرى [الأولى] الصرف الذي ثبت لدى المحكمة بتمتع المطعون ضدهم بتلك الميزات. [الثانية] إقرار الشركة بأحقيتهم لتلك الميزات بذاتها وأنها إنما أقامت دفاعها على أن ما تخصمه هو مقابل صيانة المبانى ولما يتفق من التيار الكهربائي في إسراف لا محل له ، وكانت هذه الدعامة الثانية التي عول عليها الحكم في قضائه كافية وحدها لحمله فإن النعي على الدعامة الأولى يفرض صحته يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٣
محكمة المصوغ غير ملزمة بأن تعقب كل حجة للخصم وترد عليها إستقلالاً متى أقامت قضاها على ما يكفى لحمله .

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣
لا على الحكم إن هو لم يرد على ما ساقه الطاعن من أدلة وقرائن إثباتاً لحسن نية ، ذلك أنه وقد قرر الحكم بأسباب سائفة أن الطاعن كان من النية في وضع يده ، وإنهى إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً في صدد الآثار القانونية المترتبة على ذلك ، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٣٠/١/١٩٧٣
متى كان الحكم المطعون فيه الذي قضى برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره قد أورد في أسبابه " أن العقد المطعون عليه ألزم المستأنف عليها بكافة الأموال الأميرية المفروضة على الأتبان المبعة ابتداء من تاريخ البيع " مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطّلت على العقد المدعى بتزويره قبل إصدار حكمها المطعون عليه ، ومن ثم يكون النعي عليه - بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ لم تأمر المحكمة بضم المظروف المخصى على العقد المطعون فيه وتطلع عليه - على غير أساس.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٣
لا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن تكييف السند القانوني لقضائه ما دام قد جاء موافقاً في نتيجه للقانون .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٣
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعوتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحداها وحدها فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٧٣
- لا يعيب تقرير الخبير المرجح سابقة اعتماد واضحة لتقرير الخبير الأول بوصفه رئيساً له ، ومن ثم فلا على الحكم إن عول في قضائه على التقرير المذكور.

- متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برد وبطلان عقد البيع على ثبوت تزوير التوقيع المطعون فيه أخذاً بتقريرى قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وليس على صحة توقيعى المضاهة وكانت هذه الدعامة صحيحة ، وتكفى وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي على باقى ما ورد به يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٣

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بنى الحكم على دعامتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على إحدهما فقط ، فإن النعى عليه فى الدعامة الأخرى يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٦/٥/١٩٧٣

مفاد ما تقتضى به المادة ١٧ من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى فى ٢/٤/١٨٨٤ والمعدل فى سنة ١٩٠٩ - والتطبيق على واقعة الدعوى - أن المشرع قد افترض فى حالة وجود نقص فى مقدار البضائع أو الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج فى قائمة الشحن " المانيفسو " قيام مظنة التهريب وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص ، فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن ، أو أنها لم تفرغ فى ميناء الوصول أو فرغت فى ميناء آخرى ، وجب أن يكون الرهان على ذلك بمستندات حقيقية أى كتابية ، فإذا أمكن للربان تقديم البراهين المبررة للنقص خلال أربع وعشرين ساعة من كشفه ، فلا يلزم بشئ من الغرامة المقررة فى المادة ٣٧ أو من المرسوم الجمركية ، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تفتح مهلة بحث لا تتجاوز أربعة أشهر ، أما إذا لم يدع الربان أن النقص مرده إلى أحد هذه الأسباب الثلاثة المشار إليها ، فإن القانون لم يستلزم طرفاً معينة لنفى مظنة التهريب ومن ثم تخضع للقواعد القانونية العامة المقررة للإثبات . وإذا لم يرد فى اللائحة الجمركية نص بمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك ، أو يقضى بسقوط حق الربان فى تقديم البراهين المبررة لنقص البضائع أو الطرود عند تفريغها بميناء الوصول بانقضاء ميعاد الأربعة الأشهر المنصوص عليه فى المادة ١٧ آتفة الذكر فإن سلطة المحكمة فى قبول تلك الأوجه تكون غير مقيدة إلا بما يرد عليها من قيود فى قانون المرافعات ، وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ولو لم يكن قد قدمها لمصلحة الجمارك خلال تلك الأشهر التى قيدت بها اللائحة مصلحة الجمارك دون الربان أو المحكمة ، وإذا كان حكم المادة ١٧ على النحو السالف يبانه ينطبق على البضائع الخاضعة لنظام تسليم صاحبها إنتباقيه على سواها من البضائع المفرغة ، وذلك كله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وكان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه قد إستخلص من وقائع الدعوى أن النقص الذى إكتشفته الطاعة - مصلحة الجمارك - فى البضاعة عند خروجها من أبواب الجمرى إنما حدث بعد أن قام ربان السفينة بتسليم البضاعة كاملة إلى المرسل إليه ، وإستند الحكم فى ذلك إلى الأسباب الساتفة التى أوردها واغذ منها سنداً لنفى مظنة التهريب عن الربان ومن بعده الشركة الناقلة - المطعون عليها - وإذا كان ذلك من الحكم

بدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ويكفي بذاته حمل قضائه بما لا معقب لمحكمة النقض عليه فيه ، فإن النعي عليه بأنه نقل عبء الإثبات وإستلزم من الطاعة إثبات أن البضاعة لم تسلم من الناقل إلى المرسل إليه كاملة ، ورتب على تخلفها عن ذلك قضاء برفض الدعوى يكون بفرض صحته غير منتج ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه إذا بنى الحكم على دعامتين مستقلتين تصح كل منهما بمفردها لحمل قضائه فإن فساد إحدهما لا يؤدي إلى نقضه .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٨ مكتب فني ٧٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦

متى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت إعراضه على الصورة الفوتوغرافية من الشكوى المقدمة في الدعوى وكان الخطأ في وصف الصورة الرسمية منها بأنها هي الأصل ، غير منتج لما هو مقرر قانوناً من أن الصورة الرسمية للمحرر الرسمي تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل مما لم يكن محل نعي من الطاعن وإذا كان إستخلاص الحكم المطعون فيه للقرينة القضائية محل النعي - الإستناد إلى إثبات صورية عقد بيع إلى هاتين الصورتين - مستمداً من أصل غير منكور في أوراق الدعوى ولا خروج فيه على المنطق فإن مجادلة الطاعن في شأنها تكون متعلقة بتقرير الدليل الذي تستغل به محكمة الموضوع

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧

متى كانت القرائن التي قام عليها الحكم متساندة ومتضاربة ، فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٧

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت الوكالة أقام قضاءه على دعامتين مستقلتين إحدهما عن الأخرى ، وكانت الدعامة الثانية تكفي وحدها لحمل الحكم ، فإن النعي عليه فيما تضمنه عن الدعامة الأولى بفرض صحته يكون غير مؤثر فيه وغير منتج .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٩

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى أمام محكمة الموضوع كافية لتكون عقيدتها ، فلا تترتب عليها إذا لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم وهي غير ملزمة بتكليف الخصم الذي لم يقدم دليلاً على دفاعه بتقديم هذا الدليل أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨

خكمة الموضوع السلطة فى تحصيل قيم انواع فى الدعوى ، وفى تقدير ما يقدم لها من أدلة ولا تشرب عليها فى الأخذ بأى دليل تكون قد إقتعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية وخسبنا أن تبين الحقيقة التى إقتعت بها وأن نقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وهى غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرية من القران غير القانونية التى يدلى بها الخصوم إستدلالاً على دعواهم من طريق الإستنباط ، كما أنها غير مكلفة بأن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام قيام الحقيقة التى إقتعت بها ، وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بقيام العلاقة الإيجابية بين الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث على عقد الإيجار الذى حررته الجمعية التعاونية الزراعية ، وكانت هذه الدعامة كافية بذاتها لحمل قضائه فى هذا الخصوص لأن النعى عليه فى صدد ما إستخلصه من قيام علاقة إيجابية سابقة بين المطعون عليه الأول والمطعون عليهما الثانى والثالث إستناداً إلى ما أقر به الطاعن وما ذكره الشهود يكون بفرض صحته - غير منتج ولا جدوى فيه.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤

مضى كان الطاعن قد حدد عناصر الضرر الذى أصابه - من جراء تعرض المجر له فى الإنتفاع - بالعين الموجهة - وحصرها فى إضراره للإنتقال إلى مسكن آخر بأجرة أعلى ، وإنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الضرر مباشر ومتوقع ، ولقد التوىض الجابر له ، وكانت الأسباب التى إستند إليها فى هذا الخصوص كافية لحمله ، لأن عطاءه فيما تزيد فيه من نفى الغش والخطأ الجسم عن المطعون عليه يكون بفرض صحته غير منتج .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣

- لما كانت محكمة الإستئناف قد إكتفت بذكر إسمى شاهدى المطعون عليها ومضمون أقوالهما التى أوردها الحكم الابتدائى ، فإنها غير ملزمة بالتصريح بعدالة هذين الشاهدين إكتفاء بدلالة الأخذ بشهادتهما .
- إذ كان الين من الحكم المطعون فيه أنه إكتفى بإثبات الطلب التقدم من المطعون عليها بفتح باب المرافعة والمستندات المقدمة معه ، دون أن يعول عليها فى قضائه ، بل عول على البينة الشرعية ، فإن النعى عليه

- بالإخلال بحق الدفاع لعدم إستبعاد الحكمة هذه المستندات التي لم تأذن بتقديمها ولم يعلن بها الطاعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند فيما خلص إليه من عدم إتمام إجراءات الإنضمام للطائفة الإنجيلية إلى أن مجلس الكنيسة قرر إبطال شهادة الإنضمام التي قدمها الطاعن " الزوج " للتدليل على إنتمائه إلى الطائفة المذكورة ، وهي دعامة تكفي لحمل الحكم ، ولم تكن محل تعيب من الطاعن ، ومن ثم فإن النعي على الحكم لإستناده في هذا الخصوص إلى أن رئيس الطائفة لم يعتمد شهادة الإنضمام - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون نعيًا غير متج .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام نية التبرع - في مباشرة قضايا الطاعن - لدى المظنون ضده محام ودلل على ذلك بأسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، وهو من الحكم إستخلاص موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا رقابة عليها فيه من محكمة النقض وكان لا محل لما يتحدى به الطاعن - محام - من أن ثمة عرفا يجري بمعاملة المحامي لزميله بعدم إقتضاء أتعاب منه ، ذلك أنه يفرض قيام هذا العرف ، فقد دلت الحكم المطعون فيه بأسباب سائفة على إتفاق الطرفين على خلافه مما ينفي معه وجه الإستناد إليه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر ، ورتب عليه إختصاص اللجنة المشكلة بقرار مجلس النقابة بنظر طلب تقدير الأتعاب فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٦

لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل لهم الواقع في الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧

متى كانت الحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التي إنتهى إليها الخير للأسباب التي أوضحها في تقريره ، وهي أسباب سائفة تكفي لحمل الحكم ، فلا عليه أن هو لم يرد على المستندات التي قدمتها الطاعنة - مصلحة الضرائب - لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة للخصوم وترد

عليها إستقلالاً إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي إنتهت بها ، وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني والمسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

مضى كان الحكم - المَطْعُون فيه - قد إنتهى فى إستدلال سائغ إلى أن النقص الجزئى فى مقدار البضاعة يرجع إلى أسباب لا تدخل لإدارة الربان فيها بما ينفى عنه مظنة التهريب وكانت هذه الدعامة الواقعية التى لم تكن محل نعى من الطاعة كافية بذاتها لحمل قضاء الحكم بغير حاجة إلى سبب آخر ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قام الحكم على دعامة صحيحة كافية لحمله فإنه يكون غير منتج النعى عليه فى باقى ما ورد به ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المَطْعُون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه مجاوزة النقص الجزئى فى أوزان بعض الأجلولة نطاق نسبة التسامح المقررة بضمى أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢

- إذ كانت المستندات التى أشار إليها الطاعن وأودعها ملف الطعن غير مؤشر عليها بما يفيد سبق تقديمها لمحكمة الموضوع ، وكان ما أثبتته الحكم الابتدائى بصدد مستندات الطاعن لا يؤدى إلى نتيجة تخالف ما إستخلص منها من أن تمسك المَطْعُون ضده بأن الطاعن خبير وليس موظفا بالشركة هو أمر فى صالح الطاعن ولم يكن ليحول دون التصريح له بالجمع بين المرتب والمعاش ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى الإستدلال يكون على غير أساس.

- متى كان الحكم قد أقام قضاءه على دعامات مستقلة متعددة من بينها أن المَطْعُون ضده لم يرتكب خطأ يوجب مسئولية بل على العكس كان تمسكه بأن الطاعن خبير بالشركة مما لا يحول دون جمعه بين المرتب والمعاش ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضاها ، فإن تعييبه فى أية دعامة أخرى - أيا كان وجه لرأى فيها - يكون غير منتج.

- إذ كان الحكم قد أقام قضاءه على عدة دعامات تكفى إحداها ليستقيم بها قضاؤه فإنه لا يعيبه عدم رده على دفاع يقوم على مناقشة أية دعامة أخرى.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قضت محكمة الموضوع بتزوير العقد مقيمة قضاءها ، على ما أورده من قرائن كافية لحمله . لإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينه من عدم الحاجة إليه إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقعا على موجب حاصل فهمها فى الدعوى بما لا مراهة عليه محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١/١

- متى كان بين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان التصرفات الصادرة من محجور المعلنون ضدها وما ترتب عليها من تصرفات - قد أثبت أن ذلك المحجور عليه كان عند تصرفه إلى الطاعين فى حالة عته معدم لإرادته ، وهو ما يتخذ الحكم أساسا للقضاء بطلان تلك التصرفات ، وكان هذا وحده كافيا لحمل قضائه فإنه لا يعيبه ما يكون قد استورد إليه بعدئذ من بحث حالة السفة أو إنتفاء هذا الوصف عن تصرفات المحجور عليه إلى زوجته وأولاده ، وإذا كان ذلك من باب الفرض الجدلى والتزيد الذى يستقيم الحكم بدونه ، وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذى أقام الحكم عليه قضاءه ومن ثم يكون النتي عليه بالتناقض غير صحيح .

- لا إلزام على محكمة الموضوع - إذ تأخذ بما تطعنن إليه من أقوال الشهود - بأن تسوق أسباب عدم إطمئنانها إلى ما لم تأخذ به منها ، وهى إذا ساندت قضاءها - بعد إعتمادها على أقوال الشهود - بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضا ، فإنه لا يسوغ مناقشة كل قرينة منها على حدة للدليل على كفايتها بذاتها فى إثبات الحقيقة التى إطمأنت إليها .

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

- المحكمة غير ملزمة بأن تعقب جميع الخصوم وأوجه دفاعهم جميعا وأن ترد على كل منها إستقلا وحسبها أن تقيم قضاءها على أدلة مائفة كافية لحمله .

- إذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون عليه - أن محكمة الموضوع قد إستخلصت من أقوال الشهود وقرائن الأحوال بما لا يخالف الثابت فى الأوراق وفى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل بطلان السند موضوع الدعوى ، وإنتهت من ذلك إلى الحكم بإلغاء أمر الأداء الصادر بمقتضاه لبا أن العى على حكمها - المعلنون عليه بالقصور فى السبب ومخالفة الثابت فى الأوراق يكون نعا على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤
محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ، وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمله.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٤
مؤدى نص المادتين الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء لجان لتصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية. أن الأثر القانوني الذي يحترق على عدم تقديم أى من الدائنين المتعلقة ديونهم بنشاط المخازن ببيان ديونه إلى اللجنة في الميعاد بالمادة الخامسة هو إستبعادها من التوزيع الذي تجربته اللجنة ، وعدم حصول صاحبها على نصيب فيه وإذ كان بين من قرار لجنة تصفية ديون مخزن أدوية القاهرة أنها لم تتناول بالبحث دين المطعون عليه ، لأنه لم يقدم به إلى اللجنة فإنه لا محل للتعويل على القرار لإثبات الوفاء بالدين موضوع النزاع وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وخلت الأوراق مما يدل على أن المدين أو الضامن قدم غشمة الموضوع دليلاً آخر على الوفاء بالدين المذكور فإن النعى عليه باخفاً في القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤
إذا كان ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع من دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح ، فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعتبر قصوراً مطلقاً له.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤
نص القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا تفسيراً لأحكام القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه إذا دفع المستاجر بصفة مستمرة مبلغاً شهرياً ولو تحت الحساب ، فإنه يعتبر بمقابلة القيمة الإيجابية التعاقدية وقت إبرام العقد ، وذلك كله مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإذ قصد بذلك تحديد الأجرة التعاقدية للأماكن التي أجرت دون تسمية تلك الأجرة في عقودها فإنه لا يؤثر على سلامة الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع الطاعن المستند إلى أحكام ذلك القرار ، ما دام قد انتهى للأسباب السالفة التي ذكرها إلى أن الأجرة الحقيقية هي الأجرة المسماة بالعقد ، ومن ثم يكون النعى عليه باخفاً في تطبيق القانون والقصور في التسيب على غير أساس.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٤
- متى كانت محكمة الموضوع - قد إستخلصت - في حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائفة صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإن تعيب حكمها في أسبابه الناقلة يكون غير منتج.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعنون من أن التصرف قد صدر من مورثهم تحت تأثير التسلط على إرادتها وأطرحة بأسباب سائلة لها أصلها الثابت فى الأوراق فلا على المحكمة إن هى إستطردت بعد هذه الأسباب التى تكفى لحمل قضائها إلى التحدث عن وسيلة إثبات التسلط وعن تعارض طلب إثباته مع أوجه دفاع أخرى ، لما يجعل تعيب حكمها فى هذا الإستطراد غير منتج.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٤

- إذ كان إستناد المحكمة - فى دعوى ريع - إلى تقرير الخبر فى الندوى السابقة - وهى دعوى ريع بين ذات الخصوم عن ذات الأطنان فى مدة سابقة - لم يكن على إعتبار أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى له حجية تلزمها وإنما على أساس أنه من مستندات الدعوى الحالية يجوز التحويل عليه فى تكوين عقيدتها فى خصوص نصيب المطعون عليه فى الأطنان وما تفلته من ريع ، ومن ثم فلا يصح الطعن فى الحكم بأنه خلاف القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى وجعل للحكم فى الخصومة الأولى حجية متعددة إلى غير موضوع الدعوى.

- لما كان الكشف المستخرج من مصلحة الأموال المقررة الذى قدمه الطاعن أمام محكمة الإستئناف يطابق فى بياناته الخاصة بمساحة الأطنان ، ورد المال الذى قدمه الطاعن أمام محكمة أول درجة للتدليل على مساحة هذه الأطنان ، وقد رأت المحكمة الأخيرة أن هذا الورد لا يكفى لإثبات صحة دفاعه وتثبت خيراً لتحقيقه ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الإشارة إلى الكشف سالف الذكر.

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٨٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٤

بحسب قاضى الموضوع أن يقيم قضاءه على أسباب سائلة تكفى لحمله ولا عليه أن يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد على كل منها إستقلالاً لأن قيام الحقيقة التى إلتصق بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المنقضى لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٧٤

محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن بغير القانونية التى يبدل بها الخصوم إستدلالاً على دعواهم ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتنفذها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٤

لا على الحكم إن هو التفت عن دفاع الطاعن العارى عن الدليل.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٤

إذ كان الثابت أن الطاعة - الزوجة - قد إدعت أمام محكمة أول درجة بأن الإقرارين حررتهما تحت تأثير إكراه من المطعون عليه - الزوج - واستندت على إدعائها بأنه هو الذى حرر مسودة أحدهما وأمله عليها ، فرد المطعون عليه بأنه على فرض إستبعاد هذا الإقرار فإن الإقرار الآخر يكفى سنداً للدعوى ولما كان هذا القول من المطعون عليه لا يفيد التنازل عن الإقرار المشار إليه كدليل مطروح من أدلة الدعوى فإن الحكم إذ إستند إليه فى قضاءه لم يخطئ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

محكمة الإستئناف غير ملزمة إذا هي ألغت الحكم الابتدائى بالرد على أسبابه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحمل قضائها .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٥

إذ إنتهى الحكم إلى إستبعاد شهرة المنشأة من أصول التركة ، بأسباب سائفة تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص ، فإن النعى على ما ورد بأسبابه من تقارير أخرى زائدة يكون غير منتج ما دام الحكم قد صح واستقام على بعض أسبابه مما يحق شحكة النقض أن ترفض بحث ما عيب فيه من جهة مخالفته للقانون فى أسبابه الأخرى.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٢/١/١٩٧٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ألا يقبل الطعن فى الحكم بوقوع أخطاء فى بعض التقارير القانونية الواردة بأسبابه ما دامت النتيجة التى إنتهى إليها صحيحة ، ويكون شحكة النقض أن تقيم الحكم على ما صح من أسبابه وتطرح سائرهما ، ولما كان إعتداد محكمة الإستئناف أسباب الحكم الابتدائى وإتخاذها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى ما ورد فى حكمها المطعون فيه من أسباب أخرى ، مع أن كل منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر ، من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يجعل الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى ممتعة ، وكانت محكمة الإستئناف بعد أن ذكرت أن الحكم الابتدائى قد أصاب التطبيق الصحيح للقانون للأسباب التى قام عليها والتى تحصل بحسب الظاهر من عبارتها فى توافر شرط الإحراف فى العملية الواحدة - فى تقسيم الأراضى وبيعها - التى قام بها الطاعن ، أسست قضاءها على نظر حاصله عدم وجوب توافر ذلك الشرط أصلاً ، لأن من شأن هذا التعارض البادى بين وجهتى النظر أن تكون الإحالة الواردة فى الحكم المطعون فيه - فى خصوص التناقص المشار إليه - لغوياً وتعتمد الإحالة فيما عداه ، ويكون النعى المؤسس على تضمين الحكم المطعون فيه لتلك الأسباب وارداً على غير محل.

الظعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

لا يعيب الحكم أنه لم يتبع الخصوم فى مناحى دفاعهم والرد عليها إستقلالاً متى كان ما أورد يحمّل الرد الضمنى عليها إذ بحسب الحكم أن بين الحقيقة التى إقتنع بها ، وأن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفى لحمله.

الظعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨

إذا كان حكمه الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن مزيد. وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على دفاع غير منتج أو يقتصر إلى الدليل فبان النعى عليه بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الظعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

إذا كان المطعون ضده الأول هو الذى تمسك بإنعدام مصلحة الطاعنة الثانية فى الإستئناف ، فهو الذى يضار بعدم الرد على ذلك الدفع - وليس الطاعن - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى عدم جواز الإستئناف ، فإنه لا يكون بحاجة إلى مناقشة هذا الدفع ، ولا يعيبه إغفال الرد عليه.

الظعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أشار فى أسبابه الواقعية إلى عقد البيع المشار إليه بسبب النعى بما يفيد أنه أحاط بهذه الواقعة ولم يجد فيها مبرراً لتوقيع الحجر بسببها بعد أن أورد أن تصرفات المطعون عليه الأول ومن بينها هذا البيع مبررة ولا خروج فيها على مألوف العرف أو مقتضى العقل والشرع ، ومتى كانت الحكمة قد بينت الحقيقة التى إقتنع بها وأقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمل الحكم فى تكون بعد ملزمة أن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها إستقلالاً لأن قيام الحقيقة التى إستخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الظعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٤

لا يعيب الحكم إستناده إلى تقرير الخبير قبل أن يفصل فى دعوى الحساب - دعوى سابقة - ذلك أن هذه الدعوى كانت مضمونة إلى ملف الدعوى الحالية فأصبح هذا التقرير ورقة من أوراقها يتنازل كل خصم فى دلالتها.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٥

الذى على الحكم فيما انتهى إليه من رفض الإحالة إلى التحقيق لإلزام واقعة التبنى وتحقيق شخصية الطفل التبنى ، مردود بأن الحكم وقد أقام قضاءه على ثبوت النسب بإقرار المورث الذى يعتبر حجة ملزمة فيثبت نسب الطفل منه وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفى لأن النفى يكون إنكاراً بعد الإقرار ولا يسمع ومن ثم فإن النفى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ٨/١/١٩٧٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ثبوت ترتيب حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي فى سنة ١٩٤٣ فلا عليه إن هو لم يعرض لما أثاره الطاعن من أن فتح المطالات فى الفترة بين سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٤٣ كان من قبيل التسامح بين الجيران ، لأنه دفاع غير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٥

محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتنفذها طالما أنها أقامت قضاها على ما يكفى لحمله.

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٥

محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائى ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب كافية لحمله .

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٥

لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد جديد .

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب تسوغه فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التى يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها إستقلالاً لأن فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليها التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٦٧ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٥
لا إلزام على الحكم الإستئنافى بالرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائى ما دام قد أقام قضاءه على ما يكتفى حمله لأن فى ذلك الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفه.

الطعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١/٢٩/١٩٧٥
لا على الحكم إن هو لم يتبع الطاعن فى شئ وجوه دفاعه والرد عليها إستقلالاً إذ فى الحقيقة التى إلتصع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لكل تلك الأوجه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٧٥
إذا أقيم الحكم على دعامات متعددة وكانت إحدى هذه الدعامات كافية وحدها لحمل الحكم فإن تعينه فى باقى الدعامات الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج. ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه الذى قضى بنبوت وفاة المرحوم مسلماً - أنه أقيم على البينة الشرعية وعلى ما جاء فى عقد الزواج العرفى من إقرار الموفى بإسلامه وشهادة شاهدين على هذا الإقرار. وكانت البينة الشرعية كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن النعى عليه فى إستاداه إلى عقد الزواج العرفى يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ٤/٢/١٩٧٥
محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها إستقلالاً لأن قيام الحقيقة التى إستخلصتها وإفتنت بها فى الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥
لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من البينة الشرعية وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لحمل قضاء الحكم إستناداً إلى توجيه ألفاظ سباب للمطعون عليها وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تشريب على محكمة الموضوع إذا هى إستندت إلى وقائع سبقت رفع الدعوى أو إستجدت بعدها لإثبات التطبيق للضرر لما تتم عنه من إستمرار الخلاف بين الزوجين وإتساع هوته بما لا يستطاع معه الإبقاء على الحياة الزوجية فإن ما يشير الطاعن بسبب النعى من أن الحكم أقام قضاءه بالتطبيق إستناداً إلى وقائع لاحقة لتاريخ رفع الدعوى - يكون على غير أساس

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

إذ كانت محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم الابتدائى الذى أفضته طالما أقامت قضاءها على ما يحمله ، فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو لم يرد على وجهة الحكم الابتدائى والأدلة التى جعلها دعامة لقضائه .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٢

غكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطرح ما عداه دون ما حاجة للرد إستقلالاً على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائفة. ولا يعيب الحكم عدم تعرضه لأقوال جهود النفى ومناقشتها أو الرد عليها إستقلالاً طالما أقام قضاءه على أسباب سائفة ولما أصلها الثابت فى الأوراق .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

- إذا كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، فإن النعى عليه باخفاً فى تقريراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى منه .

- لا يعيب الحكم - بالتطبيق للضرر - ما تزيد به من إعتبار دعاوى الأحوال الشخصية التى أقامها الزوج من دواعى الإضرار إذ أنه إنما يستعمل برفعها حقاً خولته أياًه الشريعة ، طالما أقيم الحكم على دعامات أخرى متعددة كافية لحمله.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتزوير عقدى البيع المطعون ليهما على أسباب سائفة تكفى لحمله ، فإنه لا يطل الحكم سكوته عن الرد على المستندات التى تمسك بها الخصم فى تأييد دعواه طالما أن المحكمة قد بينت الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٦٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٦

لا يعيب الحكم عدم إيراد نصوص البنود التى إستند إليها بمشارطة التحكيم.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧

مضى كان الطاعن لم يقدم غكمة الموضوع ما يدل على إنه إنتقل لمباشرة العمل فى القاهرة وأسوان خلال الأيام التى يطالب ببذل السفر عنها مكتفياً بقوله أن عمله بمدينة الأقصر كان يقتضى سفره إليها فلا تثريب على المحكمة إن هى إنتفتت عن الرد على هذا الدفاع الذى لم يقم عليه دليل.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١
لا إلزام على محكمة الإستئناف بأن ترد على ما جاء بحكم محكمة أول درجة - الذى ألغته - طالما أقامت قضاءها على أسباب مؤدية.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩
لئن كان يجوز للمحكمة أن تستند فى قضائها إلى مستندات مقدمة فى دعوى أخرى إلا أن شرط ذلك أن تكون تلك الدعوى منضمة إلى النزاع المطروح بحيث تصبح مستنداتها عنصراً من عناصر الإثبات فيما يتناضل الخصوم فى دلالة.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣٠
مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند آخر يفاير السند الذى إستند إليه وطلب من أجله نذب خير ، وهو ما يعنى الحكم عن إجابة طلبة فإن فى ذلك الرد الضمنى على هذا الطلب.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢
مضى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً له.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٥
إذ إستعمل الحكم المطعون فيه فى مدوناته عبارة " ترى المحكمة " فإنه يورد الرأى القانونى الذى يعتنقه فى النزاع وما يعتقد أنه الرأى الحق الذى يؤسس عليه قضاءه فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٦
- إذ كانت المحكمة قد إستندت فى قضائها إلى الإقرار الصادر من مورث الطاعين المودع بالدعوى ...
... المنضمة للدعوى الحالية وأشار إليها الحكم فى وناته ، فلا عليها إن هى لم تعين الدعوى التى قدم فيها الإقرار.

- لا يعيب الحكم عدم ذكر نص الإقرار الذى إعتد عليه فى قضائه ، ما دام أنه كان مقدماً إلى المحكمة ومبياً فى مذكرات الخصوم مما يكفى معه مجرد الإشارة إليه.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

مضى كان إقرار الطاعين بوضع يدهم على أطيان النزاع جميعها قد ورد بأقواله أمام الخبر أثبتته فى محاضر أعماله ، فحسب الحكم أن يشير إلى هذا الإقرار دون حاجة لبيان نصه ما دام أن تقرير الخبر مقدم فى الدعوى.

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

مضى كانت الأوراق قد خلت من أن الشركة الطاعة قدمت بحكمة الموضوع الدليل على أن المطعون عليها الطالفة تعمدت عدم إسلام إعلان صحيفة الاستئناف غشاً وتواطؤاً مع المطعون عليهما الأولين وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه ، فإنه لا محل للنمى على الحكم بالقصور إذا أغفل التحدث على هذا الدفاع.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦

مضى كانت القران التى إستند إليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها وتكفى لحمل قضائه برفض الإدعاء بتزوير محضر الجلسة فلا يوجب هذا الحكم مسكوته عن الرد على المستندات التى قسك بها الطاعنان لتأييد الإدعاء بالتزوير لأن فى قيام الحقيقة التى إفتتح بها وأورد دليلها التعليل الضمنى المسقط لدلالة هذا المستندات ، لما كان ذلك فإن النمى على الحكم بالقصور يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

إذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه إعتمد فى بيان الضرائب الإضافية المستحقة على الشقة المؤجرة محل النزاع على كشوف رسمية مقدمة من المطعون عليها المؤجرة - مثبت بها مقدار هذه الضرائب ، وكان الدليل الذى إستتمده الحكم منها كافياً لحمل قضائه بشأن تحديد مقدار الضرائب المستحقة ، فإن النص عليه بالقصور فى السبب يكون غير وارد.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦

لا يوجب الحكم تقريره أن العين المؤجرة مكونة من خمس حجرات وليست أربعاً كما ورد بعقد الإيجار لأن العبرة فى تحديد مكونات المبنى الأصلى وما أدخل عليه من تعديلات ليس بما جاء بعقد الإيجار وإنما بحقيقة الواقع ، إعتباراً بأن وجود الحجره الخامسة هو مناط التحقق مما يسوقه المطعون عليه من إجراءات تعديلات جوهرية ترتب عليها التأثير فى أجرتها القانونية ، وأخذاً بأن ذلك مرتبط بتطبيق أحكام قوانين إيجار الأماكن المتعلقة بالنظام العام ، فلا على الحكم بهذه المثابة إن هو إعتد فى هذا الصدد بما دلت عليه

الشهادة الرسمية الصادرة في قسم الإيرادات ببلدية. ... إلى ما أثبتته الخبر في تقريره ، ولا يكون لذلك قد خالف قواعد الإثبات.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١
إذ كان ما أثاره الطاعن من أن شقيق المظنون عليها جعله يوقع على عقد بيع منجز خلافاً لما إتفق عليه من تحرير وصية ، مفاده أنه يدعى بتزوير عقد البيع ، وكان الطاعن لم يتخذ أمام محكمة الموضوع الإجراءات التى أوجبها القانون بهذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥
لا على الحكم المظنون فيه - إن هو أغفل التحدث عن دفاع مجرد عن دليله لم يطرح أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠
لا يؤثر فى الحكم ما إستطرد إليه تزييداً من تقرير متى جاء هذا التقرير غير مقرون بمقدماته ولا مرتبط بنتائجه.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧
إذ كانت أسباب الحكم المظنون فيه الواقعية والنتيجة التى إنتهت إليها سليمة. فلا يفسده مجرد تطبيقه للمادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بدلاً من إعمال أحكام المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨١ منه. وإنما يكون غشمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس السديد دون نقض الحكم .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣
إذ كان الحكم المظنون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة به دون أن تحيل عليه فى أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعن متصرفاً إلى الحكم الابتدائى فإنه - أباً كان وجه الرأى فيه يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١
لا تعارض بين إعتداد الحكم على تقرير الخبر فى خصوص ما قام به من أعمال ومخالفته فيما يتعلق بعجزه عن إستظهار نية التملك لدى المظنون ضدهم.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٧
إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بأسباب كافية إلى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون ، فإن تعييه فيما إستطرد إليه لتأييد وجهة نظره يكون بفرض صحته غير منتج.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فيما إنتهى إليه من صورية عقد الإيجار إلى عديد من القرائن وإلى ما شهد به شاهد المطعون عليه ، وإذ كانت هذه الشهادة تعتبر دعامة تكفي لحمل الحكم ولم تكن محل تعيب من الطاعن ، فإن النعي على الحكم لإستاده إلى ما ساقه من قرائن - أياً كان وجه الرأي فيه يكون نعيًا غير منتج ولا جلدوى منه.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٧
لئن كانت المحكمة الإستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التي إعتمدت عليها في قضائها ، وغلا الحكم المطعون فيه من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بقضائه الذي أبده بشأن التحسينات والإصلاحات رغم معاودة الطاعة إثارة هذا الدفاع أمامها إلا أنه وقد إقتصر الحكم المطعون على تعديل الحكم الابتدائي دون إلغائه كلية ، فإن وجوب النسيب لا ينصب إلا على الجزء الذي شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء الذي لم يشمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له.

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧
إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى الصيغة ، فإن النعي عليه بالخطأ في الأسباب التي أقام عليها قضاءه يكون غير منتج ما دام منطوقه جاء موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه.

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٧
إذ كان الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة من أن ذلك البيع والوفاء صحيحان فإنه لا يعبه - عياً - يوجب نقضه - عدم الرد على دلائل قانوني للخصوم إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيحاً في نتيجته وحكمة النقص أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى إستكمالها به.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ٤/٢٠/١٩٧٧
النص في المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه " في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو

إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : " ١ " إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك يكتب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مظروف أو بإعلان على يد محضر " يدل على أنه يشترط للإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها ، وأن تكون هذه الأجرة خاتية من المنازعة الجدية على إستحقاقها طبقاً لأحكام القانون ، ويعين على المحكمة قبل أن تفصل في طلب الإخلاء أن تتحقق من ذلك باعتباره فصلاً في مسألة داخلية في صميم المنازعة التجارية المطروحة عليها ، فإن كانت المنازعة حول الأجرة من جانب المستأجر ليست بالمنازعة الجدية حق لها ألا تعاب بها وأن تعزير الأجرة التي ينزاع فيها المستأجر مستحقة وأن تقضى بالإخلاء .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

المستفاد من نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يجب أن يشتمل الحكم فضلاً عن عرض موجز للوقائع على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما تتوافر به الرقابة على عمل القاضي والتحقق من حسن إستيمابه لوقائع النزاع ودفاع أطرافه والوقوف على أسباب قضاء المحكمة فيه ، وحتى لا يصدر الحكم عن رعونة وتحت تأثير عاطفة عارضة أو شعور وقى ، وحتى يكون موضع احترام وطمأنينة لوضوح الأسباب التي دعت لإصداره وليتمكن الخصوم من دراستها قبل الطعن فيه .

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

لئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم إطمئنانها لأقوال الشهود إلا أنها إذا أوردت أسباباً لذلك تعين أن تكون سائغة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه في أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي تلزم محكمة الموضوع بحجته والرد عليه هو الدفاع الجوهرى المؤثر في النتيجة التي إنتهى الحكم ، ومن ثم فلا تترتب على المحكمة أن هي لم تقم بالرد على طلب تحقيق دفاع غير مؤثر في النزاع .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩

إذا كان الحكم المطعون فيه الذى قضى فى موضوع الإستئناف قد أورد فى أسبابه " وأمرت بضم المظروفين المظنون فيهما وفرضتهما بعد التحقق من سلامة أختامهما وأطلعت على عقد الإنجاز وورقة الإعلان المظنون فيهما بالتزوير. " مما مفاده أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على العقد والإعلان المدعى بتزويرهما قبل إصدار حكمهما المطعون فيه. وكان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى ، فإن تعارضاً كانت العبرة بما أثبتته الحكم ، ولا يجوز للطاعن أن يجحده إلا بالطعن بالتزوير ، إذ كان ذلك فحكون مجادلة الطاعن فى صحة ما أثبتته الحكم على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٦/٣٠/١٩٧٩

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو هذا الدفاع الجوهري الذى من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأى فى الدعوى والذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالإلتفاف إليه ولا يعيب حكمها بالتالى ما تكون قد ردت به عليه أياً ما كان وجه الرأى فى ردها.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذى يقدم إليها صريحاً معيئاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٩

إذا كان ما أورده الحكم فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى فإنه لا يعيبه إغفاله ذكر نصوص المستندات التى إعتد عليها فى قضائه ، ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة وتوافع بشأنها الخصوم بما يكفى معه تقدير ما إستخلصته المحكمة منها .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٥/٢١/١٩٧٩

يجوز محكمة الموضوع وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلان وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة فى القانون إذ ظهر لها بجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب عليها فى هذه الحالة أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى تبين منها ذلك وإذ جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل

وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في حدود سلطته الموضوعية - بأن كلمة "عن" الواردة بالإقرار كانت أصلاً كلمة "من" وحصل تغييرها بإضافات أجريت على حرف الميم من كلمته "من" فأصبحت "عن" وأن هذا التغير ظاهر للعين المجردة فإن المخادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحسرها رقابة محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠

لا يعيب الحكم عدم إصاحبه عن الأساس القانوني لما تقضى به أو عدم مناقشته الأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي ألفاه طالما صدر قضاؤه لحكم القانون .

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢١٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

لا يعيب الحكم إغفال ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم بل يكفي مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ١٩٨١/٤/١١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وكان النعي الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه - أيّاً كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧

لا يعيب الحكم - متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة - الخطأ في ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى ، وإذ كانت أسبابه الواقعية والية والنتيجة التي انتهى إليها صحيحة في القانون ، فإن خطأ استناده إلى المادة ٩٢٤ مدني وإستخلاصه ما يقتضيه تطبيق تلك المادة ، يكون زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢١٢١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

متى كان الحكم قد أقام قضاؤه على عدة دعاءات تكفي إحداها ليستقيم بها قضاؤه، فإن تعييبه باقي الدعايات الأخرى - بفرض صحتها - يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣

إن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاء بعدم جواز قبول دعوى المخاصة لا على أساس أن المطعون عليهما أخطأ فى تقدير أو إستخلاص الوقائع أو فى تفسير القانون أو فى قصور مذكراتهما وإنما على أساس عدم وجود دليل على وقوع غش منهما أو تدليس أو خطأ مهنى جسيم ، فإن النعى عليه فيما أورده من تفسير للفس أو الخطأ الجسيم يكون غير منتج لا صالح للطاعين فيه .

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

محكمة الموضوع غير ملزمة بتبني كل حجة للخصوم والرد عليها إستقلالاً طالما أن فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥

محكمة الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء النقض - غير ملزمة ببحث وتفنيد أساس الحكم المستأنف الذى ألقاه ما دامت قد أقامت قضاؤها على أساس تكفى لحمله.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٤

المقرر أنه لا تقرب على المحكمة الإستئنافية إن هى أخذت بأسباب الحكم الابتدائى دون - إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى عن إيراد جديد ولأن فى تأييدها له محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فيها وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦

إذ بنى الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكانت إحدهما كافية لحمل قضائه ، فإن النعى عليه فى الدعامة الأخرى آياً كان وجه الراى فيها يكون غير منتج.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٦٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال ذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها فى قضائه ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم ، مما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

- إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بمسؤولية الطاعن على أسباب سائفة سليمة قانوناً تكفى لحمله ، فلا مجال لصعيبه بالتناقض حين قضى برفض الدعوى بالنسبة لآخرين عن وقائع مغايرة خارجة عن نطاق هذا الطعن.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذا كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن ذكر إسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فى القضية ليس من البيانات الأساسية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم وفق المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وكانت النيابة قد أبدت رأيتها فى الدعوى أمام محكمة أول درجة وأثبتت ذلك فى الحكم الابتدائى فضلاً عن الحكم المطعون فيه ، فإن التمس بهذا السبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥

– محكمة النقض أن تصحح ما إشتملت عليه أسباب الحكم من أعطاء قانونية دون أن تنقض الحكم ما دام أنه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة .

– لا يعيب الحكم الإستئنائى – وعلى ما جرى به بقضاء هذه المحكمة – أن يعتنق أسباب الحكم الابتدائى ويجعل إليها دون إضافة .

– إذا رأت محكمة الإستئناف أن ما أثاره الطاعن فى أسباب إستئنافه لا يخرج فى جوهره عما كان معروضاً على محكمة أول درجة وتضمنت أسبابها ولم تر فيه ما يدعو إلى إيراد أسباب جديدة فلا عليها أن أبدت الحكم الابتدائى لأسبابه وأحالت إليه دون إضافة .

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣

إذا كان بين من مذكرة المطعون ضده أمام محكمة الموضوع والمستندات المرفقة بها أن الطاعن لم يطلع عليها إلا أنه إذ كانت هذه المذكرة لم تتضمن دفاعاً جديداً للمطعون ضده وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شىء مما جاء بهذه المذكرة ولم يشر إلى المستندات المرفقة بها فإن قبول هذه المذكرة والمستندات لا يكون قد أدخل باى حق للطاعن .

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

لا يعيب الحكم إغفال ذكر نصوص المستندات التى إعتمد عليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومينة فى مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعائتين ، وكان يصح بناء الحكم على إحدهما فإن تعييه فى الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه ، ولما كانت الدعامة الثانية كالمية لحمل قضاء الحكم برفض الدعوى فإن التمس على الدعامة الأولى – لئلا كان وجه الرأى فيه – يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧
المقرر أن تعيب الحكم فيما جاء فيه نافذة ولا حاجة له به ويستقيم قضاءه بدونه لا يؤدى إلى نقضه إذ يبقى الحكم بعد زواله قائماً وعمولاً.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧
لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدنى قد نصت على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث الذى أودى بحياة المرحومين إلى خطأ تابع الشركة الطاعة وحده للأسباب السائفة التى سالفها فى هذا الشأن وتزدى إلى هذه النتيجة وتكفى وحدها حمل قضائه ثم ألزم انشركة الطاعة بكامل التعويض المقضى به لورثتيهما وفقاً للمادة ١٧٤ مدنى فإن فى ذلك الرد الضمنى على ما أثارته الشركة الطاعة بسبب النعى من أنها لم توجه دعوة للمرحومين. إذ أنه لا يلزم أن تتعقب محكمة الموضوع الخصم فى شتى وجوه دفاعه والرد عليها إستقلالاً.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١
إذ كان ما أورده الحكم الابتدائى له أصله الثابت بالأوراق ومؤدياً لما إستخلصه وانتهى إليه وكان الحكم المطعون فيه قد أحال فى قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائى الذى أخذ بها فأصبحت بذلك جزءاً متمماً لأسبابه فلا يعبه أخذه بها متى كانت كافية لحمل قضائه وتتضمن الرد المقسط لأسباب الإستئناف

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
- لا يعيب الحكم الإستئنافى إغفال ذكر نصوص المستندات المقدمة إلى المحكمة ما دامت مبنية فى مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .
- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على المستندات غير الحاسمة التى أطحنتها إذ حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة حملة.

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥
لما كان النزاع فى الدعوى يدور حول أحقية الطاعن فى إرجاع أقدميته بالفئة الرابعة إلى ١٩٧٣/١١/١٩ تاريخ قرار المطعون ضدها بإرجاء النظر فى شغله لوظيفة هذه الفئة ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن هذا القرار إعتباره بمثابة قرار بالتعيين فى هذه الوظيفة كما عرض الحكم للإجراءات التى سبقت ذلك القرار بالنسبة للإعلان عن شغل الوظيفة وعقد إمتحان للمتقدمين لشغلها وإجتياز هذا الإمتحان وإعتباره إجراءات تمهيدية لا محل محل قرار التعيين ، فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى أن الطاعن لم يسق من

المبررات القانونية ما يوجب على الشركة ترقية إلى الفئة سالفة الذكر في تاريخ يسبق تاريخ ترقية إليها
الحاصل في ١٩٧٥/٥/٢٢ لا يكون قد شابه الفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨
إذ كانت الدعامة التي بنى عليها الحكم كافية لحمل قضائه ، فإن البنى عليه فيما إستطرد إليه تزيداً في
اعتنائه - إلى جانب أسبابه الخاصة - أسباب الحكم الابتدائي التي قامت التأميم على بيع المحل التجاري
يكون هو الآخر نمياً غير منتج أياً كان وجه الرأي فيه .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢
عدم إلزام الحكم بتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ما دام في قيام الحقيقة التي أوردتها وإطمأن
إليها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠
إذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم الدستورية المبدى من الطاعن لعدم جديته فإنه يكون قد
أعمل القانون على وجهه الصحيح ولا يعبه - وقد إنتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة - أن أحال إلى ما
أوردته محكمة الدرجة الأولى في أسباب حكمها من أنها لا تختص بالفصل في ذلك الدفع وأن على الطاعن
الإلتجاء إلى المحكمة المختصة. لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزيداً يستقيم بالحكم بدونه وليس من شأنه
تعارض أسبابه وتهاتها على نحو يسقط بعضها البعض بحيث لا يبقى ما يقيم الحكم ويجعله.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير
الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فلا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن
إلى هذا التقرير ، إذ في أخذها به عمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد
عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦
إذا رتب الحكم على ما إستخلصه سابقاً وله سنده نتيجة سائفة وعمولة على ما يكفي لحملها فإنه لا
يكون قد خالف الثابت في الأوراق في النتيجة التي أخذ بها ولو خالفت نتيجة أخرى سائفة يذهب إليها
الخصوم ولم يأخذ الحكم بها.

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

- لما كان الحكم المطعون قد إنتهى فى أسبابه إلى النتيجة الصحيحة فى القانون فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس ، ولا يطله قصوره فى الإفصاح عن سنده من نصوص القانون إذ حكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك.

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامين مستقلين وكانت إحداهما لم يوجه إليها أى تعيب وتكفى وحدها حمل قضاء الحكم فإن تعييه فى الدعامة الأخرى يفرض صحتها يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨

إن ما يفرضه الطعن فى شأن اعتبار التعديلات التى أجريت بالعين المؤجرة تعديلات جوهرية ووجوب إعمال المعايير التى وضعها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أو الأخذ بما أورده الخبر المنتدب أو الخبر الاستشارى بتقريريهما من وصف للتعديلات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً كما لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢

محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يفرضه الخصوم فيما إختلفوا فيه أو على كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلون بها استدلالاً على دفاعهم إذ أن فى قيام الحقيقة التى اقتصت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لكافة الحجج والطلبات.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم صحيح القانون فإنه لا يعيبه عدم الرد على دفاع الطاعة -- لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن الدواع القانونى الظاهر البطلان لا يستاهل رداً.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢

وضع اليد واقعة مادية تسفل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرح دواع الطاعتين لإنشاء الدليل عليه وأقام قضاءه على ما إستخلصه سائفاً من القرائن التى أوردها من أن المطعون ضده الأول قد وضع يده على المنزل موضوع النزاع بنية تملكه منذ سنة ١٩٤٤ وحتى ١٩٦٤ فإن النعى عليه بالفساد فى الإستدلال يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

ولما كان ذلك وكانت أسباب الحكم الابتدائي التي أيدها الحكم للطعون فيه وأقام قضاء عليها كافية لحمل ما انتهى إليه قضاؤه في هذا الخصوص فإن تبييه فيما يستطرد إليه تزيداً من أسباب أخرى وأياً كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٠

إذ كانت محكمة الموضوع قد رأت بما لها من سلطة تقدير الأدلة كفاية أقوال الشهود الذين سمعوا في تحقيقات الجناية في إثبات وقوع الفعل الضار من تابع الطاعن حال تأدية وظيفته ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، ولا يكون عليها إن هي انفتت عن طلب الطاعن إثبات عكس ما خلصت إليه بالينة ما دام قضاؤها عمولاً على أدلة كالية لحمله.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٥/١ الصادر للمطعون ضدهما الثانية والثالثة على قوله بأن هذا العقد قد استوفى أركانه القانونية وشرائط صحته وكانت هذه الدعامة صحيحة وتكفي وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعي على باقي ما ورد تزيداً يكون غير منتج.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بشأن ثبوت توالى التنازل عن جزء من الأعيان المؤجرة دون تصريح كتابي من الشركة المؤجرة على ما استخلصه من أوراق الدعوى ومستنداتها وما إطمأن إليه من أقوال الشهود بالإضافة إلى عدم إنكار الطاعنين ذلك فيكون الحكم قد أقام قضاءه على أدلة متسادة تحمله ولم يقتصر في هذا الصدد على مجرد سكوت الطاعنين عن الأخطار.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

إذ كان الحكم فيه قد انتهى إلى إطراح تقارير الخبراء المشار إليها ، وأقام قضاء برفض طلب التعريض على انتفاء مسئولية البنك تأسيساً على أن هذه المسئولية إنتقلت من البنك إلى وكيل الدائنين فور الحكم بشهر إلامس الطاعن ووضع الأختام على مخازنه وتسليمها إلى وكيل الدائنين في ١٩٦٤/٤/٢٦ وأن ذلك يعتبر أجيباً ، وأن الأوراق علت مما يفيد حالة البضائع المرهونة ولت وضع الأختام ، وأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن المخازن كانت مؤجرة له وأن البنك تنازل عنها للغير إضراراً به ، وأن الثابت من مستندات البنك أنها كانت مؤجرة له وليس للطاعة وأن الظفيلة هي التي ملكت آلات المطحن ونقلتها كمتيجة ضرورية لأعمالها ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يخالف الوقائع الثابتة بالأوراق ومنها تقارير

الحبراء ومذكرة وكيل الدائنين ومحضر أمين سر المحكمة المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٩ كما أنه لا يواجه دفاع الطاعن عن مسئولية البنك كدائن مرتتهن حيازياً عن المحافظة على المال المهرمون وإدارته وإستثماره وبذ خلا الحكم من الرد على ما جاء بتلك التقارير من حجج فإنه يكون مشوباً بالقصور فى السبب لفتناً عن الفساد فى الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

إذ كان لا خلاف بين الخصوم على أن شركة كانت قبل صدور القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى - تراول نشاطات متعددة منها ما يتعلق بأعمال الوكالات البحرية وبالتجارة وبالسباحة وكان ورود أسم تلك الشركة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ مع شركات ومنشآت أخرى تحت عنوان - التوكيلات البحرية - وإضافتها إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - مؤداة تأميم نشاطها المتصل بأعمال الوكالات البحرية فقط دون باقى أوجه نشاطاتها الأخرى. وإذ كان النزاع فى الدعوى متعلقاً بنشاطها التجارى الذى لم يشمل التأميم وكان من المقرر أن صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص يجعل موطن الوكيل معتبراً فى إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها وكانت الشركة الطاعنة لا تمارى فى صدور توكيل منها إلى الأستاذ فإن موطنه يكون معتبراً فى إعلان صحيفة التعجيل من الإنقطاع ، وإذ كان الثابت أن الدعوى أمام محكمة أول درجة قد أنقطع سير الخصومة فيها لزوال صفة الشركة الطاعنة فى ١٩٦٧/١٠/٢٢ ثم قامت الشركة المطعون ضدها الأولى عندما رأت أن الشركة الطاعنة لم تنزل صفتها - بإستئناف السير فى الخصومة بإعلان هذه الأخير بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣ فى مكتب عاميها الأستاذ ، وكان لم يمس على آخر إجراء صحيح تم فى الدعوى وهو الحكم بالإنقطاع - وحتى تاريخ إستئناف السير فيها ثلاث سنوات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الخصومة يكون قد وافق التطبيق الصحيح للقانون ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على غير أساس .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨

إذ كان ما ورد بالحكم تطبيقاً صحيحاً للقانون على واقعة الدعوى وإستخلاصاً سائفاً مما له أصله الثابت بالأوراق ودعامة كافية لحمل قضائه بنفى نسب الطاعنة من المورثة فإنه لا عليه بعد ذلك أن هو لم يجب الطاعنة إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد أو لم يتبعها فى كل مناحى ألأوامر ومختلف حججها

وطلباتها ويرد عليها إستقلالاً ما دام قيام الحقيقة التي ألتصق بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمني المسقط لملك الأقوال والحجج والطلبات .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥
إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بتمكين ورثة المستأجر - المطعون ضدهم - من دكان بالعقار الجديد على دعامين أولاهما العقد المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ الذى إلزم بموجبه الطاعن الأول بهذا التمكين والثانية أحكام المادتين ٤٩ ، ٥٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامين وكان يصح بناءه على إحداها فإن تعييه فى الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه ولما الدعامة الأولى كافية لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه فى الدعامة الثانية على فرض صحته يكون غير منتج ومن ثم فهو غير مقبول.

الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥
إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام لقضائه بعدم قبول الدعوى لبطان التكليف بالوفاء على دعامة أساسية هى جمع الطاعن فى مطالبته بالأجرة بين الزيادة المقررة على أصحاب المهن غير التجارية من المستأجرين بنسبة ٣٠٪ وتلك المقابلة لتأجير العين مفروضة. الأمر الذى حظره المشرع وذلك سواء كان هذا التأجير كلياً أو جزئياً ، فإن مجادلة الحكم فيما قرره من أن الخبر المنتدب فى الدعوى لم يحسم فى تقريره مسألة ورود الإجارة على العين محل النزاع أو على جزء منها تكون - أياً ما كان وجه الرأى فيها غير منتجة إذ كان الثابت بالأوراق أن محامى المطعون ضده الأول قد قرر أمام محكمة الإستئناف بحضوره عنه بوكيل خاص ، ولم ينازع الطاعن فى ذلك أمام المحكمة فإن إثارتة لهذه المنازعة أمام محكمة النقض يعتبر سبباً جديداً غير مقبول.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦
المقرر أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه.

الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧
لا يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لم يذكر بياناً مفصلاً لمستندات الخصوم ما دامت مقدمة فى الدعوى مما يكفى معه مجرد الإشارة إليها.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فى قضائه برفض الدعوى على أن البيع الذى تدعى الطاعة صدوره لها من المظنون عليها الأولى عن أرض التداعى لم يتم ولم تكتمل أركانها لعدم الرخص به من وزير الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى والتصديق عليه من صاحب الصفة فى ذلك وكان هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه صحيحاً فى القانون ويكفى لحمله ولا يتناقض مع الثابت بأوراق الدعوى على نحو ما سلف بيانه فى الرد على سبب النعى الأول - ومن ثم فإن تعييبه بما جاء بهذا السبب - وأياً كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣١

إذا تناول الحكم بحث شهادة تطعيم مستخرجة من الدفتر المد لإثبات التطعيم من وجهة قيمتها القانونية فى إثبات تاريخ الميلاد ، ثم قدم دفتر التطعيم نفسه دليلاً فى الدعوى لدى إستئناف هذا الحكم ولم يعرض الحكم الإستئنافى لهذا الدفتر ، بن إكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فلا يصح الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم الإستئنافى بمقولة إنه أغفل الكلام فى دليل جديد قدم فى الدعوى ، إذ لا فرق بين الدفتر نفسه وبين الشهادة الرسمية المستخرجة منه فيما أريد التذليل به عليه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢٤

لقاضى الموضوع غير مكلف أن يورد كل حجج الخصوم ويفندها ، بل هو حر فى ذكر الأسباب التى إعتد عليها فى تكوين إعتقاده ، ولا رقابة محكمة النقض على حكمه متى كان مبنياً على أسباب صحيحة منتجة له .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٣٢/٥/١٩

إذا كان من الممكن القول بوجود عيب فى إقرار صدر فى مجلس القضاء فإن هذا وحده لا يكفى لإعتبار الحكم القاضى بإثبات الحق الحاصل عنه هذا الإقرار باطلاً ما دامت الأسباب الأخرى التى بنى عليها هذا الحكم سليمة وكافية فى الدلالة على ثبوت ذلك الحق .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٣

الحكم الإستئنافى المزدحم حكماً ابتدائياً لأسبابه يعتبر حكماً مسبباً بلا حاجة إلى نقل الأسباب الابتدائية فى نفس الحكم الإستئنافى لسهولة الرجوع إلى تلك الأسباب فى ملف الدعوى لمعرفة علة الحكم .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٣٠

إذا ألغت محكمة الدرجة الثانية حكماً ابتدائياً فإنها لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ، ما دامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها كافية لتحقيق غرض القانون .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٧

- محكمة الموضوع صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة . ولا حرج عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد إقتضت به متى كان هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية .

- محكمة الموضوع غير مكلفة أن تذكر في حكمها كافة حجج الخصوم وتفننها ، بل كل ما يتطلبه القانون منها هو أن يكون حكمها مسبباً تيسيراً كافياً لتسوية ما حكمت به .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢

قاضي الموضوع غير ملزم بأن يورد في حكمه كافة حجج الخصوم لتفننيها ما دام أنه قد بين الأسباب التي إستند إليها في تكوين رأيه .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٣

إذا كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم بالطلب تصلح بذاتها أسباباً لما قضت المحكمة به ضمناً من رفض دفع أبدي لها في الدعوى ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٣٣/٦/١

إذا رأت محكمة الاستئناف - عند تأييدها الحكم المستأنف - أن الأسباب التي حمل عليها هذا الحكم والية صالحة لرفض طلبات المستأنفين الإحتياطية ، المتعلقة بأدلة الإثبات والنفي ، السابق طلبها أمام محكمة الدرجة الأولى فلا تترتب عليها إذا هي إكتفت بما جاء بالحكم المستأنف من أسباب .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٣١

إذا نذبت المحكمة خيراً ، وترافع طرفاً الخصومة في نتيجة التقرير المقدم منه ، وبعد ذلك أخذت به للأسباب الواردة فيه ولأسباب من عندها ذكرتها تأييداً له ، فإنها إذ تفعل ذلك تكون قد قضت حصراً وضمناً بعدم تمويلها على غيره من التقارير الأخرى السابق تقديمها في الدعوى . وإغفالها الإشارة إلى مثل تلك التقارير لا يمكن إعتباره قصوراً منها في أسباب الحكم عاتباً له .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٢

إذا كانت المحكمة - بعد إستيفائها دليل الحكم - قد إستطردت إلى ذكر عبارة لا علاقة لها بمجهر الأسباب ولا تأثير لها في الحكم ، فإن الخطأ في هذا الإستمرار لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون مما يجب الحكم عياً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٣١

بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي إنتفع بها وأن يذكر دليلها ، وما عليه أن يتبع الخصوم في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه في مراجعتهم ، ما دام قيام الحقيقة التي إنتفع بها وأورد دليلها فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال والجميع والطلبات .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٤/١١/١

إذا صح الحكم وإستقام على بعض أسبابه جاز محكمة النقض أن ترفض بحث ما عيب به من جهة مخالفته للقانون في أسبابه الأخرى .

و بناء على ذلك ، متى إنتفى الضرر المزعوم ترتبه على تأخير الملتزم عن الوفاء وصح القضاء المقرر لإنتافئه فلا وجه للمخوض فيما إذا كانت المادة ١٢٠ من القانون المدني توجب إثبات التأخير في الوفاء بتكليف رسمي بإطلاق أو لا توجهه بإطلاق ، ولا لى أن التكليف كما يكون بورقة من أوراق الغضيرين يكون بالمراسلة أو لا يكون ، لأن الكلام في ذلك يصبح نافله في هذه الصورة .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٦

متى كان الحكم مؤسساً على أسباب تفصيلية منتجة لما إنتفعت به المحكمة وحكمت به ، فليست المحكمة من بعد مجبرة على أن تذكر في حكمها كافة حجج الخصوم وترد عليها ، بل يكفيها أن يكون حكمها مؤسساً على وقائع صحيحة كاف تكييفها لإنتاجه قانوناً .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٣٥/١/١

إنه إذا كان الأصل أن يكون كل حكم مسعياً بذاته جميع أسبابه ، إلا أنه لا مانع في القانون بمنع المحكمة عند وضع حكمها من أن تعتمد فيه على الأسباب المدونة فيما يكون قد صدر من قبل بين الخصوم أنفسهم في ذات الدعوى من الأحكام وعلى الأسباب المدونة في تقارير الخبراء التي تكون قد قدمت فيها . وهذا كله مشروط بشرط واحد هو أن تشير المحكمة إلى اعتمادها لتلك الأسباب وأخذها بها إذ في هذه الحالة يصبح ما إعتد عليه الحكم من تلك الأسباب المدونة في ورقة الحكم وفي ذلك الجزء المضمم له فيها

الكفاية لتحقيق معنى التسيب المطلوب قانوناً. على أن مثل هذه الصورة لو عرضت فالطاعن في الحكم ملزم بأن يقدم محكمة النقض مع صرة الحكم نفسها صوراً رسمية من الأحكام وتقارير الخبراء التي يكون الحكم أشار إليها واعتمد على ما بها من الأسباب وذلك لكي تستطيع محكمة النقض أن تنظر في أحقيته في ظللته وعدم أحقيته فيها. فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أشارت في حكمها الصادر في الموضوع إلى حكمها التمهيدى الذى سبق أن أصدرته بشأن تعيين الخبير والمأمورية التى كلفته بها وإلى حكمها التمهيدى الذى أصدرته بعد ذلك مسعوضة فيه إعتراضات الخصوم على أعمال الخبير وتقديره من جهة الشكل والموضوع ومبينة وجهة نظرها فيها وأعادت القضية إلى الخبير لتحقيق نقط أخرى كلفته بتحقيقها وبينت له الطريقة التى ينبغى أن يجرى عليها فى تصفية الحساب بياناً مفصلاً، وقدم الخبير تقريره - إذا كانت المحكمة أشارت إلى هذين الحكمين، ثم أشارت من بعد إلى تقريرى الخبير، فالتة إن الخبير رفض بحق عدم إحتساب ما يريد المدعى عليهم إحتسابه على خصومهم لما تبين له من أنهم غير محقين فى هذا الطلب، فقول المحكمة هذا صريح الدلالة على أنها تعتمد على ما بينه الخبير فى تقريره، من الأسباب الموجبة لذلك، ويكون حكمها مسعوفى الأسباب.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٣٥/٢/٢١

إذا استعرضت المحكمة فى حكمها مستندات الخصوم وتقرير خبير الدعوى وشهادات الشهود ورجعت من ذلك ما إطمأنت إلى ترجيحه ثم قضت فى الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها، فذلك كاف لإعتبار حكمها معمولاً على أسباب كافية منتجة له.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٦

إذا كان الحكم بعد أن بين الواقع المادى الذى ثبت له وأقام الأدلة الكافية على صحة ما قضى به قد أورد بعض قرائن يعزز بها هذا الواقع المادى، فإن الأسباب التى تتضمن تلك القرائن لا تكون إلا مجرد أسباب ثانوية إذا صح أن بعضها غموضاً فهذا الغموض لا شأن له بصحة الحكم ولا يخل به.

الطعن رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٣١

إذا بين الحكم فى دياجته وقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها، كما قرر فى أسبابه أنه يأخذ بأسباب الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى المين فيه بالتفصيل كل وقائعها وطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فذلك كاف لرد ما يعرض به عليه من جهة عدم توضيحه وقائع النزاع إيضاحاً كالياً وعدم ذكره طلبات الخصوم وعدم بيان جوهر دفاعهم.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٤٢ صفحة رقم ١٦/١/١٩٣٦
ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن ترد في أسباب حكمها على كل حجة يسوقها أحد الخصوم لتعزيز وجهة نظره في النزاع ما دامت قد دوت في حكمها الأسباب الكافية التي تقم عليها حكمها .

*** للموضوع الفرعي : تسببيه :**

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥
من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتتبع مناحي دفاع الخصوم إذ في الحقيقة التي إستخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافي المسقط لكل حجة مخالفة.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨
إذا كان المالك قد تمسك بأن الحارس تأخر في جنى القطن إلى أن نزل ثمنه وأيد قوله هذا بالمستندات التي قلمها وبما قرره الخبير المعين في الدعوى ، ومع ذلك إعتمدت المحكمة السعر الذي باع به الحارس القطن دون أن ترد على ما تمسك به المالك ، فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٠
إذا كان الحكم قد اعتبر ورقة قرينة من قرائن عدة أوردتها تأييداً لما شهد به الشهود الذين أخذ بشهادتهم فلا يجزى أن ينمى عليه أخذه بهذه القرينة متى كان قضاؤه مستقيماً بدونها .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٤
إذا كان المدعى قد قدم أوراقاً إستند إليها في إثبات دعواه ، وكانت المحكمة قد قضت برفض الدعوى بانية حكمها على أن المدعى لم يقدم ما يثبتها دون أن ترد على ما ساقه من الأدلة تأييداً لطلبه ودون أن تورد حتى ما يفيد أنها إطلعت على العقد الذي هو أساس الدعوى ، فإن حكمها يكون معيباً بقصور أسبابه .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧
إذا دفع بسقوط الحق في التمسك بالشرط الفاسخ الصريح ، ولم يرد الحكم على ذلك إلا بمجرد الإشارة إلى طلب الفسخ مطلقاً دون بيان للمراد منه هل هو الفسخ الصريح أو الفسخ الضمني ، فهذا يكون قسوراً في التسبب بميب الحكم ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٤٦

إذا أبدى الخصم دفاعاً من شأنه أن يؤثر في الفصل في الدعوى وأغفل الحكم الرد عليه كن الحكم قاصر النسيب متعيناً نقضه .

و من هذا القبيل أن يتمسك المشتري رافع دعوى صحة العقد ونفاذه بأن ورثة البائع المحجور عليه قد جازوا البيع بعد وفاته مما يوجب عليه نفاذ العقد الصادر من القيم ولو لم يأتدأ به المجلس الخمسي فلا يعرض الحكم لهذا الدفاع ويقضى برفض الدعوى بناءً على أن المحجور عليه كان قد توفي في الوقت الذي صدر فيه إذن المجلس الخمسي .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٤٧

إذا كان الحكم قد رفض دعوى الشفعة لإنشاء سبب الجوار ، وكان مع ذلك قد تعرض للنسبة في القيمة بين الأرضين الشائعة والمشفوعة وإلى حقوق الارتفاق المدعاة للأولى على الثانية ، فإن تعرضه لذلك إذ كان غير لازم لإقامة الحكم برفض الدعوى يكون تزيدياً ، فمهما كان فيه من عوار فهو لا يؤثر في سلامة الحكم القائم على إنشاء الجوار .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

- إن قاضي الموضوع وإن لزمه أن يبين في حكمه أركان وضع اليد الذي أقيم عليه قضاءه بالتملك بالتقادم فإنه غير ملزم بأن يورد هذا البيان على نحو خاص ، فلا عليه إذا لم يتناول كل ركن من هذه الأركان بحث مستقل متى بان من مجموع حكمه أنه تحراها وتحقق من وجودها .

- إذا كانت المحكمة ، في دعوى ضمان المقاسم ، قد أحسنت فهم حكم القانون وحكم عقد القسمة وطبقته تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ولكنها لم تبين كيف أن هذا التطبيق الصحيح قد أدى إلى المبلغ الذي قضت به لطالب الضمان ، فإن حكمها يكون قاصر الأسباب باطلاً في هذا الخصوص .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٦

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن عرض الفمن عرضاً حقيقياً وإيداعه غير لازمين في حكم المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة. ومن ثم فإسكاف الشفع عن عرض الفمن أو عن إيداعه لا يصلح وحده سبباً للقضاء بعدم جدية دعواه .

فإذا قضت المحكمة بعدم جدية دعوى الشفعة إعتياداً منها على أن المشفوع منه بمجرد إعلانه برغبة الشفع في الأخذ بالشفعة قد أنذره بقبوله التخلي له عن العين المشفوعة وكلفه دفع الفمن والملحقات فلم يفعل متعللاً بمختلف العلل ، وكان الثابت - على خلاف هذا الزعم - أن الإنذار المعلن إلى الشفع لم

يضمن تنازل المشفوع منه عن الصفقة وأنه يكون إذن قد كلف الشفيع بالعرض الحقيقي مع منازعته إياه
لى طلب الشفعة ، فإن هذا الحكم يكون متيناً نقضه .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢

إذا كان الحكم قد أثبت أن أحد الطاعنين فى عقد قد أقر بصحة هذا العقد بتوقيعه محضر حصر تركه
المورث انحرى على أساس هذا العقد ، فلا يكون له من بعد أن يطن فى هذا العقد حتى ولو فرض أنه
وصية لأنه بتوقيعه محضر الحصر يكون قد أجازة ، ويكون طعنه بالنقض فى الحكم الصادر بصحة التصرف
غير منتج .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٦

إذا تعددت وجوه الدفوع فى الدعوى وكان لكل وجه منها حكم خاص مستقل به فرفضت المحكمة ذلك
الدفوع جملة ناطرة إلى بعض وجوهه فحسب كان قضاؤها مستوجبا للنقض لخلوه من الأسباب فى البعض
الآخر من وجوه الدفوع . فإذا طلب المدعى إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه كان فى الروكية مع أخيه
المدعى عليه منذ وفاة مورثهما وأن جميع ما إشاره المدعى عليه هو من مال الروكية وأقام هذا الطلب
على أساسين : الأول وجود مانع أدبى من الحصول على كتابة بالإتفاق على الروكية والثانى وجود مبدأ
ثبوت بالكتابة يحيز إثبات قيام الروكية بالينة وقرائن الأحوال ، وكان الحكم إذ تعرض لهذا الطلب
بالرفض لم يقل أكثر من أن المحكمة لا تجد فى مثل ظروف الدعوى ما يمنع من تدوين ذلك الإتفاق المزعوم
فهذا منها قصور فى التسيب ، إذ فضلاً عن تجهيل الحكم تلك الظروف التى إستند إليها فإنه لا يتصرف
إلا إلى أحد الأساسين المقام عليهما ذلك الطلب ، أما الأساس الآخر وهو وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فقد
أخفله إغفالاً تاماً .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٥

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى القول بتزوير ورقة على جملة أدلة منها دليل معيب ، وكان الحكم قائماً
على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر كل واحد منها على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف
ماذا كان يكون قضاؤها مع إستبعاد هذا الدليل الذى ثبت فساد ، فإنه يكون من المتعين نقض هذا الحكم

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٧

إذا كان الحكم يبين منه أن الأخير لم يتم الجزء الأساسى من المأمورية التى نذب لها وهو بيان فى أى
الأرضين ، الشافعة أو المشفوعة ، يقع الطريق أم أنه مناصفة بينهما ، إذ قال الأخير إنه يدرك للمحكمة
إستخلاص هذا البيان من مراجعتها للأطوال التى أخذها هو على العقود ، ولم يرد فى الحكم شئ عن هذه

لمراجعة ولا عن ذلك البيان الذى هو ضرورى للفصل فى الدعوى ، ولم يرد على ما تمسك به الشفيع من ذلك النفس ، ومع ذلك فصل فى ملكية الطريق ، فإنه يكون مشوباً بقصور أسبابه معيناً نقضه .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٧
إذا لم يكن فى أوراق الدعوى سند لصله الأخوة التى قال بها الحكم وجعلها قوام قضائه بالصورية فإنه يكون باطلاً .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٤٨
ليس على الحكم أن يرد بأسباب خاصة على التقرير الإستشارى ما دام قد أخذ بتقرير الخبير المعين المخالف له .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٤٨
إذا قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه بالربيع المطلوب بناءً على أنه كان واضحاً يده على نصيب المدعى فى الملك المشترك ، كما شهد به الشهود فى التحقيق ، وكان مما قرره فى حكمها تأييداً لقضائها أن فى أوراق الدعوى ما ينطق بأن أخاً للمدعى عليه كان يستغل الأظيان لحساب نفسه وحساب أخيه ، كان هذا الحكم قاصر التسيب معيناً نقضه . لأنه فضلاً عما فى هذين القولين من تناقض ظاهر فإن الحكم لم يبين مقدار ما هو موضوع عليه اليد لحساب المدعى عليه وما هو موضوع عليه اليد لحساب أخيه مع لزوم هذا البيان فى تحديد مسؤولية المدعى عليه عن ربيع ما وضع اليد عليه وحده .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٨
إذا كان الحكم حين قضى بقبول الدفع بسقوط حق المدعى فى مطالبة المدعى عليه بالحساب لسكوته عن المطالبة به المدة الطويلة ، لم يتعرض لما أدلى به المدعى عليه من دفاع على سبيل الإحتياط من أنه سبق أن قدم الحساب المطلوب بعد إنقضاء وكالته عن المدعى ، بل قصر بحثه على الدفاع الأصلى الذى تمسك به المدعى عليه المنصب على سقوط حق المدعى فى طلب الحساب لسكوته عن المطالبة به المدة الطويلة لذلك لا يعتبر تناقضاً فى أسباب الحكم .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٤٩
مضى كان الحكم قد أقام لقضائه على عدة قرائن مجمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً له ثم تبين فساد بعضها فإنه يكون قد عاره بطلان جوهري . فإذا كان الحكم الصادر بتزوير التوقيع بمصمة ختم الكفيل وختم المدين على سند بدين قد أقيم على عدة قرائن منها أن سبب المديونية المدعى غير صحيح إذ

البيع الذي قيل بمصوله الاستدانة من أجله لم يتم إلا في سنة ١٩٢٩ في حين أن السند المطعون فيه موزع في سنة ١٩٢٣ ، وكان الواقع الثابت بأوراق الدعوى أن ذلك البيع قد تم في سنة ١٩١٩ قبل تزريح السند ، لا بعده كما توهم الحكم ، فإن فساد هذه القرينة التي إستند إليها الحكم يستوجب بطلانه

*** الموضوع الفرعي : تسليم صورة تنفيذية ثلثة :**

الطن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٩
نقضى المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات السابق بأنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى ، وقد قصد المشرع من هذا الشرط تفادى تكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد وصيانة حق المحكوم عليه الذي يكون قد أوفى بأحكامه أو بجزء منه وكفى به في إثبات هذا الوفاء بالتأشير بمصوله بخط الدائن على صورة الحكم التنفيذية طبقا لما تجيزه المادة ٣٩٩ من القانون المدني فإذا نازع المحكوم عليه في فقد الصورة التنفيذية الأولى فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذي يطلبها إلا إذا أثبت هو فقد الصورة الأولى منه لأنه هو الذي يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء إثبات ما يدعيه وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية وشأنه في ذلك شأن الدائن الذي يطلب إثبات دينه بغير الكتابة لفقد السند الكتابي وإن كان المشرع لا يشترط في حالة فقد الصورة التنفيذية ما يشترط في حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقدانها ثابتا مما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض هذا الإدعاء ، فإنه يكون قد خالف القانون بمخالفة قواعد الإثبات وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : تصحيح الأحكام :**

الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٢
يرتّب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه. وهذا هو الأصل ، إلا أن الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات الجديد أن يجيز للمحكمة أخذًا بما جرى عليه العمل. أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة ، فنص في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على أن [تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة] ثم نص في المادة ٣٦٥ مرافعات على أنه [يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها

المقصود من عليه في المادة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح [ويبين من ذلك أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهى التى لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهى لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يتناقضه ، لما فى ذلك من المساس بمجعية الشيء المحكوم فيه. وإذن فمضى كان الواقع هو أن المحكمة أصدرت حكما يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائى القاضى بأحقية الشفع فى أخذ العقار بالشفعة ، ثم أصدرت بعد ذلك قرارا بتصحيح منطوق هذا الحكم بنص على إلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الشفعة ، فإنها تكون قد تجاوزت حقها فى قرار التصحيح المشار إليه ، ذلك أنها أجرت تغييرا كاملا فى منطوق حكمها وهذا أمر لا تملكه ، مما يعمى معه نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لحظته فى القانون.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦

المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت سهوا أو غلطا الفصل فى طلب موضوعى إغفالا كلياً يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمنيما مما يحسن معه الرجوع إلى نفس المحكمة بطلب عادى ليس له موعد محدد يسقط بانقضائه الحق فى تقديمه ، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية إذا كان قابلا لها. وإذن فمضى كان الواقع هو أن المحكمة بعد أن قضت للخصم بالمبلغ الذى قدرته له رفضت القضاء له بالفوائد بقوها " ورفض ما عدا ذلك من الطلبات " فإن سبيل الخصم للمطالبة بهذه الفوائد هى الطعن فى الحكم بالطريق المناسب.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

لكي يمكن الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع فى منطوقه طبقا للمادة ٣٦٤ مرافعات يجب أن يكون هذا الخطأ المادى أساس فى الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه فى نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بمجيبته - وعلى ذلك فإذا كان الحكم إذ قضى فى منطوقه بإلزام أحد الخصوم فى الدعوى بمصروفاتها قد خلا من أية إشارة فى أسبابه تتم عن إتجاهه فى شأن هذه المصروفات فإن القول بإمكان الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيحه بإلزام خصم آخر بها دون المحكوم عليه بها يعتبر تغييرا فى منطوق الحكم غير جائز قانونا.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١
الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه - متمماً لنحكم الذى يفسره أو يصححه
فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذى صدر أولاً فى الدعوى .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣
- تصحيح الأحكام على الوجه المقرر فى المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات - مناطه ألا تتجاوز به احكامه
الأخطاء المادية البحتة التى تقع فى منطوق الحكم كناية كانت هذه الأخطاء أو حسابية فإذا هى تجاوزت
هذا النطاق وأمتد ما أجرته من تصحيح إلى تعديل حكمها السابق والتغير فيه بعد أن كانت قد إستفدت
ولايتها على النزاع ، فإنه يجوز الطعن فى القرار الصادر منها بالتصحيح بذات الطرق المقررة للطعن فى
الحكم موضوع التصحيح .

- الأصل فى تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة فى القانون لا بدعى مبتدأة وإلا إنهازت
قواعد الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح نكأة للمساس بحجتها ، وإستثناء من هذا الأصل وللتيسير
أجازت المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات تصحيح ما عساه يقع فى منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة
كناية أو حسابية يطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة، كما أجازت المادة ٣٦٥ من
القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨
تصحيح الأخطاء المادية فى منطوق الحكم إنما يجرى - على ما تقضى به المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات
بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة وهذا التصحيح يجرى به
كاتب المحكمة على نسخة الحكم الأصلية وبوقعة هو ورئيس الجلسة.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥
الخطأ المادى البحت فى الحكم لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض. والشأن فى تصحيحه إنما هو
للمحكمة التى أصدرته وفقاً للمادة رقم ٣٦٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨
الخطأ المادى فى الحساب الواقع فى منطوق الحكم لا يصلح سبباً للطعن بالنقض إذ سبيل إصلاحه هو
الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات.

الظعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

مؤدى نص المادة ١٩١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن سلطة المحكمة فى تصحيح ما يقع فى حكمها ، مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهى التى لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهى لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها ، لتغير فى منطوقه بما يناقضه ، لما فى ذلك من المساس بحجية الشئ المحكوم فيه وإذ يبين من الطلب المقدم من الطالين أنهم لم يدعوا بوقوع أخطاء مادية فى حكم النقص الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ ، ولكنهم عابوا عليه أنه لم يرد على أسباب الظعن تفصيلاً ، بل رد عليها جملة وأفضل بحث مسائل قانونية معينة أشاروا إليها ، لما كان ذلك فإن ما ورد بالطلب لا يعدو أن يكون مجادلة فى المسائل القانونية التى بت فيها الحكم المطلوب تصحيحه ، وهو أمر غير جائز .

الظعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١

مضى كان الحكم سليماً فى نتيجته ، فإنه لا يطله ما يكون قد إشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ محكمة النقص أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه .

الظعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٤١٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١

تصحيح الأحكام على الوجه المقرر فى المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق مناطه ألا تتجاوز المحكمة الأخطاء المادية البحتة التى تقع فى الحكم ، كتابة كانت أو حسابية ، فإذا كانت محكمة الإستئناف قد عرضت لأمر هذا الخطأ ونفت وجوده بسبب أنها لم تلتفت إلى حقيقة ما أثبتته الخبر فى محاضر أعماله فإن ذلك يعتبر مخالفة للثابت فى الأوراق ويكون سبيل إصلاحه بالظعن عليه بطريق النقص .

الظعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣

إذ كان الحكم قد عرض فى أسبابه لطلب الفوائد وللخلاف القائم بين الطرفين حوله ، فبين سبب الفوائد وسعرها وحدد تاريخ إستحقاقها وانتهى فى شأنها إلى وجوب إلزام المستأفنين بها ، فإن خلا منطوقه من النص عليها فإن الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى البحت الذى يحوز للمحكمة أن تصححه تصحيحاً ترتفع عنه مظنة الرجوع فى الحكم أو المساس بحجية ، ذلك أن - التصحيح جائز ما دام للخطأ المادى أساس فى الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه فى نظره بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الثابت فيه ، إذ أن ما يرد فى الحكم من قضاء قطعى يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده فى المنطوق أو الأسباب وهو ما يتحقق كاملاً فى واقعة هذا الظعن ومن ثم يكون قرار التصحيح المطعون فيه

قد صادف عمله في نطاق المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الواقعة - إذ جاء مضمناً المنطوق ما انتهى إليه في الأسباب عن الفوائد وتحقيقاً للصلة الوثيقة الواجب توافرها بين أسباب الحكم ومنطوقه.

الطنن رقم ٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣
إذ كان ما قرره الحكم لا يعدو أن يكون تزييداً فيما لم يطلب منه القضاء به ، فلا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضى وتنفي المصلحة في النعي عليها.

الطنن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩
إذ كان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد إعتبر سند الدعوى مجرد مشروع لعقد بيع ، وهو ما لم يكن محل طعن من الطاعين مما يقتضاه أن هذا المشروع لا يكون ملزماً لأى من الطرفين ويستطيع كل منهما الإمتناع عن إبرام البيع ولا يجوز للطرف الآخر إجباره على ذلك عن طريق القضاء ولما كانت العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن السند المذكور يتضمن إقراراً من الطعون عليه العاشر ومورث الطاعين بقبض مبلغ ٥٥٠ ج من مورث الطعون عليهم التسعة الأول وقضى بالزامهما برد هذا المبلغ فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه - بأنه قضى برد المبلغ قبل القضاء بفسخ الإتفاق على غير أساس.

الطنن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢
إذ كان الأصل ألا سبيل إلى إلغاء أحكام القضاء ، أو تعديلها إلا بسلوك طرق الطعن المقررة في القانون وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات قد أجازت إستثناء من هذا الأصل - وللتمسك - الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع في منطوق الحكم أو أسبابه من أخطاء مادية بجهة كتابية أو حسابية ، فإن مفهوم مخالفة هذا النص قاطع في أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، إذ فيه إبتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع أو ينظمه القانون .

الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٩
حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه طبقاً لنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه وسلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها مقصورة على الأعطاء المادية البحتة التي لا تؤثر على كيانها بحيث

تفقد ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح وذلك كله حتى لا يتخذ التصحيح نكاه للرجوع عن الحكم والمساس بمجيبته.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩
البحث عن حكمة التشريع لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون القاضي معه مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢
التناقض الذى يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه ، كما أنه متى كان ما يوجه إلى الحكم ليس من قبيل النعى على تقريراته القانونية أو الواقعية التى أسس عليها قضاءه وإنما ينصب على ما عر به عما إنتهى إليه من هذه الأسس بحيث يتضح هذا الخطأ فى التعبير من مقارنة منطوق الحكم بمدوناته ولا ينطوى تصحيحه على تغير فى حقيقة ما قضى به ، فإنه لا يعدو أن يكون مجرد خطأ ماذى تختص بتصحيحه المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم طبقاً للإجراءات التى رسمتها المادة ١٩١ من قانون المرافعات ولا يصلح سبباً للطعن بالنقض. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى مدوناته أن المقدار الذى يعين رفض دعوى التسليم هو وأن الباقي الذى يقضى فيه بالتسليم هو فإن إيراد فى المنطوق تسليم المقدار الأول من المقدار الأخير يكون مجرد خطأ ماذى بحث ، ويكون النعى عليه بالتناقض على غير أساس .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١
جرى قضاء هذه المحكمة إذا كان الحكم سليماً فى نتيجته التى إنتهى إليها فإنه لا يطله ما يكون قد إشمئت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ محكمة النقض أن تصح هذه الأسباب بغير أن تنقضه.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٩
محكمة النقض تصوب ما قد يشمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون حاجة إلى نقضه إلا أن ذلك مشروط بأن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع التزاماً بالحدود التى يقرم عليها عمل هذه المحكمة وذلك ما لم تر بعد نقضها للحكم صلاحية موضوع الدعوى للفصل فيه ، فتفضل فيه عملاً بنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم أحقية الطاعن فى العودة إلى العقار بعد إعادة بنائه فإنه لا يطله ما وقع فى أسبابه من خطأ فى تطبيق القانون بتقريره أن العقار هدم لإقامة عمارة سكنية على مسطح أكبر مما لا يشملته نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي يقتصر على حالة الهدم للأجلولة للقسوط بمعنى إعمال أثر رجعى لهذه المادة ، ما دام أن هذا الخطأ لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها الحكم ، إذ حكمة النقض فى هذه الحالة تصحيح ما يقع فى تقارير الحكم القانونية من خطأ دون أن تبطله.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

إذا كان الحكم قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة وهى إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ، فلا يطله ما أقيم عليه قضاءه من أن سبب عدم إتمام المظلة غير خارج عن إرادة الطاعن إذ حكمة النقض تصحيح ما إشتمل عليه الحكم من تقرير قانونى خاطئ دون أن تبطله.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

لما كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد أورد فى أسبابه " أن مسئولية المظنون ضده السابح تستند إلى قواعد المسئولية الشئبية بينما مسئولية الطاعن مصدرها القانون ومن ثم فإنه رغم أنها مدنيان يدين واحد إلا أنها غير متضامتين فيه بل هما مسئولان عنه بالتضامن وذلك لما يقتضيه التضامن من وحدة مصدر الإلتزام " فإن قصد الحكم - حسبما تودى إليه هذه الأسباب - هو إلزام الطاعنة والمظنون ضده السابح بالتضامن الذى يقوم إذا ما كان اهل واحدًا وتعددت مصادر الإلتزام ولا تعدو كلمتا " بالتضامن " الواردة بالأسباب و " متضامتين " الواردة بالمنطوق أن تكونا خطأ مادياً فى الحكم مما لا يشوبه بالخطأ فى تطبيق القانون أو بالتناقض. وسبيل تصحيحه هو الرجوع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم بالطريق المرسوم بالمادة ١٩١ من قانون المرافعات ، دون أن يصلح سبباً للطعن فيه بطرق النقض.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨

إذا كان ما وقعت فيه حكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات فإن لتلك المحكمة تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم.

الطنن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز للمحكمة أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها تغير مطروقة بما يناقضه لما فى ذلك من المساس بحجة الشيء المحكوم فيه.

الطنن رقم ٨٨١ لسنة ٥٢ مكتب فتى ٣٤ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم سليماً فى نتيجته فلا يطله ما يقع فى أسبابه من أخطاء قانونية ما دام أن هذا الخطأ لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها ، وحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه وأن تستوفى ما قصر فيه الحكم من أسباب قانونية.

الطنن رقم ٩٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ٦/٦/١٩٣٥

إذا وقع فى الحكم خطأ مادى فى مبلغ من المبالغ التى يطالب بها المدعى فرفع دعوى تصحيح له فطعه بالنقض فى هذا الحكم غير مقبول ما دام له الطعن بالنقض فى الحكم الذى يصدر فى دعوى التصحيح فى صورة ما إذا كان محققاً فيها قانوناً وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلبه .

الطنن رقم ١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٣٥

إذا تبين أن وجه الطعن القائم قائم على مجرد خطأ مادى إنزلق إليه الحكم المطعون فيه ولم يكن له تأثير فى فهم مراده فعمل هذه الطعن لا يعتد به .

* الموضوع الفرعى : تضارب الأحكام :

الطنن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٩

استحدث المشرع نظام الطعن بطريق النقض من النائب العام لمصلحة القانون ، لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل ، وتؤدى إلى تعارض أحكام القضاء فى انسالة القانونية الواحدة ، وبحلر لمصلحة القانون والمعادلة عرض هذه المسألة على المحكمة العليا لتقول كلمتها فيها فتضع حدا لتضارب الأحكام ولما كان الطعن بهذه المقابلة لا يتقيد بجماد لأنه إنما يستهدف مصلحة عليا هى مصلحة القانون لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم ، وكان الخصم الحقيقى فى هذا الطعن هو ذات الحكم المطعون فيه بما لا محل معه لدعوة الخصوم ، فقد أوجبت المادة أن يوقع النائب العام نفسه على صحيفة الطعن أو على التقرير بالنقض بحسب الأحوال ، مما مفاده أن هذا التقرير أو تلك الصحيفة تعد أن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى خصوصية النقض المرفوعة بهذا الطريق ، والتى يجب أن تحمل مقومات وجودها فىصين أن يوقعها من أئزم القانون صدورها عنه وهو النائب العام ، إعتباراً بأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد

بمصولها من صدرت عنه على الوجه المتعبر قانوناً. لا يغير من ذلك أن يكلف النائب العام أحد أعوانه بتولى صياغة الأسباب التي يبنى عليها الطعن ، لأنه في هذه الحال يجب على النائب العام أن يوقع على ورقتها بما يعتبر إقراره بإحداذ الأسباب هي قسى الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعتها من أعص خصائصه ، أما إيداع صحيفة الطعن أو التقرير به في قلم كتاب محكمة النقض فليس ثمة ما يمنع من أن يحصل فيه التوكيل باعتباره عملاً مادياً يسرى فيه أن يشاره بنفسه أو يكل أمره إلى غيره .

*** الموضوع الفرعى : تفسير الأحكام :**

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٥٤
متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحاً يحتاج إلى تفسير ويقيد بجلاء أن المحكمة لم تر إجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فإن المحكمة تكون قد تجاوزت سلطتها في التفسير وأخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٥/١٣/١٩٥٤
لما كان الحكم المطلوب تفسيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل في الطعن وكان هذا الحكم لا يشوبه غموض ولا إبهام فهو بحسب صريح لفظه وواضح مدلوله إنما يسرى على ما لم يكن قد تم قبل صدوره من إجراءات التنفيذ ، لأن ما تم لا يتصور وقفه ، ولأن الشارع إنما قصد بالمادة ٤٢٧ مراجعات تفادى الضرر قبل وقوعه ولا يمكن إلغاء ما تم من التنفيذ إلا بنقض الحكم المطعون فيه ، وهذا يختلف تماماً عن حكم وقف التنفيذ موضوعاً وسبباً وأثراً ، لما كان ذلك ، فإن طلب التفسير يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٥
- مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ مراجعات. أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المعادة غير محدد بموعده يسقط بانقضائه الحق في تقديمه. أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا إبهام فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير زريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته وإنما يكون السبيل إلى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بإحدى طرق الطعن القابل لها.
- متى كان الحكم قد إلتزم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون أن يمسّه بالتعديل أو التبديل فإن النعمى عليه بمسح الحكم المفسر وإهادار حجته يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٦٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨

تفسير الحكم - على ما تقتضيه به المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات - هو مما يخص به المحكمة التى أصدرت الحكم اختصاصا نوعياً ومحلّياً دون أية محكمة أخرى ولو كانت أعلى منها درجة. فإذا كان الطاعن يرمى بطعنه إلى تفسير الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

تنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات السابق - على أنه يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، والمستفاد من صريح هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الأخذية أن يكون الطلب بتفسير ما وقع فى منطوق الحكم من غموض أو ، إبهام أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً ، لا يشوبه غموض أو إبهام ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

متى كان الحكم المطلوب تفسيره - الصادر من محكمة النقض - واضحة دلالاته ولا يحتاج إلى تفسيره وقد بت فى أن زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون وفقاً للمادة ٣/١ من قانون الجنسية الصادر فى ١٩٢٩/٣/١٠ وأن ثبوت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع يتتبع معه قانوناً تطبيق أحكام إسرار الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية وقد إضطررت المادة ١٢ من قانون الجنسية المذكور سبق إستئذان الحكومة المصرية فى هذا التجنس وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاطها ، لما كان ذلك فإن ما أثاره الطالبون فى طلبهم لا يعدو أن يكون مجادلة فى المسائل القانونية التى بت فيها الحكم المطلوب تفسيره وهو أمر غير جائز ، لأن أحكام النقض باتة لا مىل إلى الطعن فيها .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

متى كانت سلطة المحكمة فى طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام فى منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو إحالة هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإدارى لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩
محكمة الموضوع وهي تنظر الإشكال في الحكم الصادر منها طبقاً للمادة ٤٧٩ من قانون المرافعات السابق
تملك تفسيره وتعرف مرماه للوصول إلى حقيقة النزاع فيه.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٦
إذ كان نص المادة ٢١٢ مرافعات واضحاً فلا يسوغ اللجوء في تفسيره لحكمة التشريع ، لأن هذه
الحكمة لا يمكن تطبيقها باعتبارها ليست نصاً يطبق ، وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص حال
غموضه.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٩
المستفاد من صريح نص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن
مناط تفسير الحكم أن يكون المنطوق غامضاً أو مبهماً لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة
بحكمها ، كما إذا كانت عبارته قد وردت على نحو من شأنه أن يخلق سبيل فهم المعنى المراد منه ، أما إذا
كان قضاء المحكمة واضحاً غير مشوب بغموض أو إبهام فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا
القضاء حتى لا يكون التفسير فريسة للعدول عنه والمساس بمجيبته.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢
وقوع غموض في الحكم لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض وإنما يكون صبراً لتفسيره من ذات
المحكمة التي أصدرته عملاً بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات - ومن ثم - فإن النعي على الحكم المطعون
فيه بالغموض - أي كان وجه الرأي فيه غير مقبول.

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٢
لما كان الإعذار إجراءً واجباً لاستحقاق التعويض ما لم ينص على غير ذلك - وكان المقصود بالإعذار هو
وضع المدين موضع التأخير في تنفيذ التزامه - والأصل في الإعذار أن يكون بإنذار المدين على يد محضر
بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الإنذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين بالوفاء
بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه على أن تعلن هذه الورقة إلى المدين بناء على طلب الدائن - لما
كان ذلك وكان الإنذاران الموجهان من الطاعن إلى الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧ ،
١٩٧٠/٨/١٩ - والمرقان بملف الطعن - لم يتضمنا دعوى الطاعن للشركة المطعون ضدها الوفاء
بالتزامها بممكنه من تنفيذ باقي الأعمال المسندة إليه بمبنى الحقن والتجويرين بالسد العالي - والتي يدعى أن
الشركة المطعون ضدها منته من تنفيذها - وإذا لم تشمل صحيفة الدعوى - كذلك - على الإعذار

بالمعنى الذى يتطلبه القانون - وكان عقد المرافعة - انحر عن هذه الأعمال - والمرفق بملف الطعن - قد خلا من النص على الإعفاء من الإعذار - فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب الصويص لتخلف الإعذار يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

القرار طبقاً لما تقضى به المادة ٢/١٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى طلب التفسير يعتبر جزءاً متصلاً بالحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً لما يسرى على الحكم المقرر من قواعد الطعن يسرى عليه سواء أكان قد من الحكم المقرر أو لم يحسمه فإن المحكمة وقد خلصت إلى نقض الحكم المطلوب تفسيره موضوع الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق فإن لازمه أن يعتبر الحكم الصادر فى طلب التفسير بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ وموضوع الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق ملغياً بحكم القانون وفق ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات دون حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به .

الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٠

إذا كان الحكم المطعون فيه أحاط فيه بطلبات الخصوم ودعائياتها الأساسية كما أوردها الطاعنون فى طلب التفسير وخلص إلى أن هذا الطلب يستند إلى أن الحكم الصادر بالنقض الجزئى قاصر على ما زاد على مساحة ٢٠ ط وأنه فيما يتعلق بهذه المساحة ، فقد حاز الحكم فى شأنها قوة الأمر المقضى وأن الحكم محل التفسير أخطأ إذ قضى بالطرد من كل المساحة المبينة بصحيفة الدعوى غير ملتفت إلى حكم النقض الجزئى على ما سلف بيانه ، وهو استخلاص سائغ لواقع النزاع الذى طرحه الطاعنون فى طلب التفسير ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير قائم على أساس .

* الموضوع الفرعى : تنفيذ الأحكام :

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٧

مؤدى نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى - إمتناع من الأصل العام - وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفادياً لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم إستطاعته العثور عليها بحيث تبقى ملكية لها ولا تزول عنه إلا لسبب قانونى ولا تتوالى له الوسيلة لإسردادها .

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٩

شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتذيله بالصيغة التنفيذية وذلك عملاً بما تقرره المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة الثانية فقرة "ب" منها.

* الموضوع الفرعي : حجز الدعوى للحكم :

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨

متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يريد في ميعاد محدد ولم يقدم أحد الخصوم مذكرة في الميعاد المضروب له وطلب مدة أجل الحكم لتقديم المذكرة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه ، وإنما إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته وتقدير العذر الذي منع من تقديم المذكرة في الميعاد كل ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا إنقضت الخصومة وإسوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة إذا قدم أحد الأطراف مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً له فيها بتقديمها ودون أن يثبت إطلاع الطرف الآخر عليها فلا على المحكمة إن هي إلتفت عنها.

* الموضوع الفرعي : حجية الأحكام :

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٠

الحكم الصادر في التظلم بتأييد أمر الحجز التحفظي الموقع على ما للمدين لدى الغير هو حكم وقفي غير ملزم للمحكمة إذا ما تراءى لها عند الفصل في الموضوع أن الحجز لم يكن في محله.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٠

الحكم الصادر قبل ناظر الوقف بصفته الشخصية لا يؤثر على وضع يد الوقف ولا يجوز قوة الأمر المقضي بالنسبة إليه.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

متى كان حكم المحكمة العليا الشرعية إذ قضى في دعوى مطروحة أمامها قد تعرض تزيداً بما لا حاجة به إليه لأحكام لبنانية قدمت كدليل في الدعوى واعتبرها صادرة من محاكم لا ولاية لها مما لا يتصل بمنطوق

قضائه في شيء فإن هذا الحكم لا يكتسب حجة يصح التحدى بها في معارضة الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى الأخذ بحجة الأحكام المذكورة في دعوى أخرى.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠
الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها ولا يستفيد منه باقى المستحقين.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥
مضى كان الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق قد أجاز إثبات الصورية المطلقة بالبينه وحسم النزاع بين طرفي الخصومة على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلا بشأنها فقد حاز هذا القضاء حجة الأمر المقضى في خصوص جواز إثبات تلك الصورية مما لا يدع مجالاً للعدول عن الحكم في هذا الشق القطعى منه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق يكون قد خالف القانون بمخالفته حجة الأمر المقضى بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٦٣/١/١٠
مضى كان الحكم قد قطع في متطوفة وأسبابه بأن الأساس الذى يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثن الأرض وقت التحكير ومن ثم فإن قضاء في هذا الخصوص بعد قضاء قطعي لا يجوز العدول منه بحكم آخر يقرر أساساً مغايراً. ولا مجال للتحدى - في هذا الشأن بنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات إذ أن نطاق تطبيقها مقصوراً على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعيًا.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠
الحكم بالملكية وإن جاز المخاذه أساساً لطلب الربيع إلا أنه لا يرتب بذاته انشغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بهذا الربيع ولا يسد في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الربيع إذا ما طوّل به لأن الأحكام لا تكون حجة إلا بما فصلت فيه من الحقوق.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠
الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها ، فإذا كان الطالبون لا يعتبرون من أطراف الخصومة في تنفيذ الحكمين المعنى عليهما بالتناقض فإن طلب الرجوع بين الحكمين يكون قد لأقيم بمن لا يملكه مما يتعين معه القضاء بعد قبول الطلب .

الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٤

الفصل فى إستحقاق حصة العقيم فى دعوى سابقة وإن صح إعتباره فصلا فى مسألة كلية شاملة يحول دون العودة إلى المنازعة فى شأن هذا النصيب إلا أنه لا يحتج بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم الذين كانوا يمثلين فى الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم وذلك إعمالا لقاعدة نسبية أثر الأحكام وهى تنفع من أن يفيد أحد أو يضار بحكم لم يكن طرفا فيه.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١/٧/١٩٦٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد رخص فى أسبابه للطاعن المتزوجه ملكيته فى صرف المبلغ المودع الذى إعتبره يمثل القيمة الحقيقية للأرض المستولى عليها متى قدم شهادته بخلو العين من الرهون وهى الشهادة التى تسوجب المادة الثامنة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ تقديدها لإمكان صرف التعويض المستحق عن نزاع الملكية فلا مسوغ بعد ذلك للقضاء بالإلزام طالما أنه لم يثبت إمتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٥

لا يمثل البائع المشرى منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ومن لم فالحكم الصادر ضد البائع بإعتباره غير مالك للعين المباعة لا يعتبر حجة على المشرى الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يخصص فى الدعوى.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٦

لا حجة للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقاً والتى لا يقوم المنطوق بدونها فإذا كان الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير أتعاب المطعون ضده " المحاسب " عن جميع الأعمال التى قام بها فى سنوات النزاع وليس فى أسبابه ما يشير إلى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن أذاه الطاعن للمطعون ضده من الأتعاب ولم تكن والعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة فى دعوى التظلم ، فإن هذا الحكم لا يجوز حجية فى شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الأتعاب التى قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٦

الأصل فى حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٧

حجة الأحكام تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تصداهم إلى الخارجين عنها. وفي ضوء هذا الأصل الوضعى - نصت المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " كل حكم يكون متعلبا لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه " كما نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " الأحكام النهائية التى صدرت قبل العمل بهذا القانون فى غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفى الخصومة " وفى نطاق المادة ٣٤١ من اللائحة - قبل إلغائها - جرت المحاكم الشرعية على أن المستحق فى الوقف لا يعتبر ممثلا فى الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه ، وهو ما لا يتأتى معه إعمال أثرها فى قطع النظام بالنسبة له .

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٨

قضاء المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الإختصاص بعد سبق قضائها برفضه بحكم سابق لا يؤثر على سلامة الحكم الابتدائى الثانى لأن لقضاء برفض هذا الدفع يعتبر تحصيل حاصل ويعتبر الحكم الذى فصل فى الدفع هو الحكم الأول.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨

لا حجة للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به إتصالا وثيقا والثى لا يقوم المنطوق بدونها ، فإذا كان الثابت أن النزاع بين الخصوم قد انحصر أولا فيما إذا كانت العقود الصادرة من المورث لابنه الطاعن قد صدرت منه وهو فى كامل أهليته أم أنه كان متعذرا الأهلية بسبب العته الشيوخى الذى أصابه فقطعت محكمة الموضوع بصحة تلك العقود واقتصر بحثها فى أسباب الحكم على الطعن فى العقود بإنعدام أهلية المتصرف ولم تعرض فى هذه الأسباب إلى ما آثاره المظنون ضدهم بشأن إخفاء هذه التصرفات لوصايا كما لم يتضمن منطوقها فصلا فى هذه المسألة ، فإن هذه الحكم لا تكون له حجة فيها لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقضى ولأن الطعن فى التصرفات بأنها تخفى وصية لا يتعارض مع الحكم بصدوره العقد من ذى أهلية بل أن الطعن بالوصية يفرض صدور التصرف من ذى أهلية. والطعن على التصرف بأنه فى حقيقته وصية يعتبر سببا مختلفا عن الطعن فيه بإنعدام أهلية المتصرف

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٨

القرار الصادر بحفظ مادة الحساب المعروضة على المحكمة لعدم وجود قصر - بلوغهم سن الرشد لا يعد قضاءً فاصلاً في الحساب المقدم من الطاعن عن مدة وصايته على القصر يمنع من العودة إلى الفصل في تلك المادة بل هو قرار ولائى لا يحس الحساب الذى بقى معلقاً لم يقضى فيه ، وهو بهذه المثابة يجوز المدول عنه. وإذا عدلت المحكمة عنه عندما أعلنت نص المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات وعادت إلى نظر الحساب بناء على طلب ذوى الشأن وأصدرت قرارها بنتيجته فصحه وتسليم الأموال التى كانت تحت يد الطاعن إلى القصر الذين بلغوا سن الرشد ، فإن القرار يكون قد صدر من محكمة في حدود ولايتها.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٩

إذا كان الثابت أن الحكم لم يفصل بقضاء ما فى موضوع المطالبة بأتعاب المحامى باعتبارها غير مقدرة لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود مجلس النقابة وحده وأنه ليس للمحامى أن يلجأ إلى المحاكم إلا فى حالة وجود اتفاق كتابى على تقدير الأتعاب - وهو ما ليس متوفراً - فإن قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف إلا إلى طلب تقدير الأتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد فى المنطوق وإنما تضمنت أسباب الحكم قضاء ضمنيًا يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطلب ، من نظره .

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٩

متى كان الطاعن لم يعطن بالإستئناف على ما تضمنته أسباب الحكم بدب خبير من قضاء قطعى بإلزامه بالربيع باعتباره خاصاً رغم إعلائه بذلك الحكم حتى فات مهاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فإنه ما كان يجوز له النعى على قضاء ذلك الحكم فى هذا الشق منه أمام محكمة الإستئناف إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك. ولا يغير من الأمر شيئاً أن أسباب الحكم المطعون فيه تناولت بحث هذا الأمر مرة أخرى إذ ما كان حكمه الإستئناف أن تعاود بحثه. ومن ثم يكون ما ورد فى هذه الأسباب بشأن هذا البحث نافلة.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٩

ما يلزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل فى طلب حجر للسفه هو التحقق من قيام حالة السفه التى تعزى الإنسان لصحمله على تدبير ماله وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع ، وإذا كانت كيدية طلب الحجر وعدم كيديته لا أثر لها فى قيام هذه الحالة ، فإن بحث المحكمة لهذه الكيدية يكون بحثاً غير

لأزم لقضائها وبالتالي يكون زائدا على حاجة الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم وغير متصل بمنطوقه لأنه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة. ومن ثم فإنها لا تحوز قوة الأمر المقضى لأن هذه القوة لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب إتصالا وثيقا وحتميا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩
الأحكام الصادرة من جهة ذات اختصاص بإصدارها - ولو كانت أحكاما وقية - لا يزول أثرها - أو تسقط عنها حجتها إلا بصدر أحكام ناسخة لها .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ٦/٢٦/١٩٦٩
الحكم الذى يجرى الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات يحوز حجية الأمر المقضى فى خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق ، إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازا أو عدم جوازها .

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٩
حجية الحكم السابق لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم أنفسهم صراحة أو ضمناً سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى ترتبط به إرتباطا وثيقا. وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر فى الدعوى السابقة لم يفصل إلا فى طلب الربع على أرض النزاع فى مدة معينة ، فإن حجتيه تكون قاصرة على هذه المدة ولا تسحب على مدة لاحقة ، لأن الربع المستحق عنها لم تكن محل مطالبة فى الدعوى السابقة ، وبغرض تعرض الخير أو المحكمة له فى تلك الدعوى فإنه يكون تزيدا لا تلحقه قوة الشئ المحكوم فيه .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠
الحكم المستعجل الصادر بوقف تنفيذ قرار فصل العامل ، هو حكم يصدره قاضى الأمور المستعجلة بإجراء وقضى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ، لا يس أصل الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه وهو لا يجاوز فى تقريره نطاق الدعوى المستعجلة. فلا يقيد محكمة الموضوع عند النظر فى دعوى التعويض عن الفصل بشئ مبرر .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٧١
إذا كان الخصوم فى دعوى القسمة لم يتجادلوا بشأن ملكية المظنون عليهم لبعض الأعيان المطلوب قسمتها بوضع يدهم عليها مفرزة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم الصادر منها يندب خبير لإجراء

القسمه ، لا يجمع المطعون عليهم ، وهم من صدر عليهم هذا الحكم من أن يدعوا ملكية العين المتنازع عليها تأسيساً على أنهم وضعوا اليد عليها مفرزة بنية تملكها المدة الطويلة المكسبة للملكية.

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢
القضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للجنة لا يعتبر إخلالاً بمجنيته ، إذ أن الحكم لم يقطع بقيام حالة العته لدى المورث وقت حصول التعادل ، فضلاً عن تعلقه بحالة الإنسان وأهليته فيعتبر من الأحكام المشنة التي لا تسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠
حجية الأحكام فى المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفاً فيها حقيقة أو حكماً ، بأن كان الحارج عن الخصومة فيها وفقاً لما تقرره القواعد القانونية.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٧
دعوى الطاعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التطلق للضرر ، إذ تقوم الأولى على الحجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والإستقرار فى منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على إدهاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ومن ثم لأن الحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطلق وجواز نظرها لإختلاف المناط فى كل منهما.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦
الحكم الصادر بقبول الإستئناف شكلاً إنما يتصل بشكل الإستئناف دون غيره ، وأن من إختصم فيه إنما كان خصماً أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى ذاتها ، ولا ينتقل النظر إليه إلا بعد أن تفصل المحكمة فى شكل الإستئناف ، فإن قضاء المحكمة بقبول الإستئناف - المرفوع على مدير هيئة التأمينات الذى كان مختصاً أمام محكمة أول درجة - شكلاً ، لا يناقض قضاءها بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة بعد أن تبين للمحكمة أن مدير عام الهيئة لا يحلها قانوناً أمام القضاء ، وإنما يمثلها رئيس مجلس الإدارة .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها فى الدعوى رقم ... بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الإدعاء بتزوير هذا الإعلان ، ولم يكن قضاء الحكم المطعون فيه فى

هذا الخصوص موضع نهي من الطاعين ، فقد أصبح الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعين فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المورثة باعتبارهم خلفا عاما لها ، بما يتتبع معه عليهم المودة للمنازعة في صحة العقد أو في صحة الحكم الصادر بصحته ونفاذه سواء بدعوى مستقلة أو بدفع في دعوى قائمة .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨

إذا قضت المحكمة بنذب مكتب الخبراء لتصفية الحساب ، ولم تضمن المنطوق ما ورد في الأسباب في شأن تاريخ إنقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به ، ثم ناطت بالخبر بإجراء المحاسبة بين الطرفين حتى يوم ١٩٦٠/١٠/٤ فإن من شأن ذلك أن ما أوردته من أسباب خاصة بتاريخ إنقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المضمون به أن تحصر هذه الأسباب كمكسلة لمنطوق الحكم ومرتبطة به .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢

إذا كان الملاك لم يقدموا الحكم المسجل الذي يقولون بسبب الطعن إنه صدر ضد المستأجر الأصلي وحده بإنهاء العلاقة التجارية بينهم وبينه ، فإنه وقد قامت العلاقة التجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن وفقا للمادة ٣٩ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ " التفسير التشريعي " ، فإنه لا أثر لهذا الحكم المسجل على العلاقة بين الملاك وبين وريثة المستأجر من الباطن أو مورثهم إذ يكونوا خصوما في هذا الحكم .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٣

حجية الحكم الذي قضى بوجوب إتباع قاعدة النسبة في تقدير أجره الحكر عند طلب تصحيحه لا تصدى في هذا الخصوص نطاق الدعوى التي صدر فيها .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم إذ قضى برفض دعوى الطعون عليه الثالث وإخوته وعدم إستحقاقهم في الوقف ، لأن هذا القضاء تقتصر حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيما يطلبه من إستحقاق .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

حجية الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تصداهم إلى الخارجين عنها ، وفي ضوء هذا الأصل الوضعي ، نصت المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

على أن " كل حكم يكون متعبداً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه ". وفي نطاق هذه المادة قبل إلغائها جرت أحكام الشريعة على أن المستحق في الوقف لا يعتبر مثلاً في الخصومة ولا طرفاً فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصية ، والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٢

حجية الحكم الابتدائي مؤقته ، وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه ، وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حججه ، وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فإن أسبابه تزول بزواله ، ويسقط ما كان لها من حجية مؤقته

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٦

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر بحجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ولما كان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع . وكانت جهة القضاء الإدارى لا يدخل في اختصاصها الفصل في المنازعات المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع ، ذلك أن محاكم القضاء العادى هي المختصة أصلاً بنظر هذه المنازعات لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون إذا لم يعتد بحجة حكم محكمة القضاء الإدارى فيما قرره من عدم أحقية الهيئة المطعون عليها في الرجوع على الطاعن وهو تابعها الذى تسبب في الضرر بما يزيد على مبلغ خمسين جنيهاً من مبلغ التعويض الذى أدته للمحكوم لها - المدعية بالحق المدني في قضية اللجنة - ويكون النعي على الحكم في غير محله.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٤

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويتين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وإذا كان يبين من الحكم الجنائى الصادر بتاريخ ... فى اللجنة رقم ... أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد مدير المؤسسة المطعون ضدها لأنه فى يوم ... فصل الطاعن قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك ورغم معارضة اللجنة الثلاثية لقرار الفصل ، ولقضت المحكمة الجنائية بتفريم المتهم مائتى قرش إستناداً إلى أنه ثبت أن العامل الذى فصله هو سكرتير اللجنة النيابية بالمؤسسة مما لا يجوز معه وقفه أو فصله إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية ، وكان مؤدى ذلك أن الحكم الجنائى لم يفصل فيما إذا كان الطاعن قد فصل من

عمله بسبب نشاطه التقاضي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن فصل الطاعن لم يكن له شأن بالنشاط التقاضي لا يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي السالف الإشارة إليه .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨

الحكم الذي يصدر ضد البائع معلقاً بالعقار المبيع يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشتري يعتبر ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

الدفع بطلب الإحالة إلى محكمة أخرى لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها وإن كان يسقط الحق فيه بعد إبداء أى طلب أو دفاع موضوعي في الدعوى وفقاً لنص المادتين ١٣٢ ، ١٣٣ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ إلا أن التمسك بهذا السقوط يجب أن يتم أمام المحكمة التي يبدى أمامها الدفع وقبل صدور الحكم بالإحالة فإذا ما صدر هذا الحكم وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه إمتنع التمسك بهذا السقوط أمام المحكمة المحال إليها الدعوى بعد صدور القضاء النهائي في الدفع.

للطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

إذ بين من الحكم الإستئنافي الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٠ أنه قضى بفسخ عقد البيع بناء على طلب الطاعن ورد ما دفعه من الثمن ، وهو حكم نهائي قطع بأن الباعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما بتطهير المين المبيعة من إمتياز الباتمة لهما ، ومن ثم يمين على محكمة الإستئناف أن تقيد بهذا القضاء وهو حائز قوة الأمر المقضى يمتنع عليها أن تعود لتفضي على خلافه إستناداً ولايتها بالفصل في هذه المسألة.

للطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم دون أن تلحق بالحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو بالإدانة. وإذا كان يبين مما أورده الحكم الجنائي أنه أقام قضاءه براءة الطاعة من تهمة تبديد عقد البيع على عدم كفاية الأدلة وعلى تشككه في صحة إسناد التهمة إليها ، وكانت الأسباب كافية لإقامة حكم البراءة عليها ، فإن الحكم الجنائي لم يكن به حاجة من بعد ذلك . لأن يعرض لواقعية قيام عقد البيع أو فسخه لأن الفصل فيها لا يتوقف عليه الحكم بالإدانة أو بالبراءة ، إذ هي لا تتعلق بأركان جريمة التبديد حتى يسوغ القول بارتباط

القاضي المدني بما فصل فيه الحكم الجنائي طبقاً للمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، ومن ثم فإنه لا يكون لهذا الذي أورده الحكم الجنائي بشأن إنفاذ عقد البيع موضوع النزاع حجة أمام المحاكم المدنية .

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢
إن إعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وإن كان يوجب عليه إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادرة فيها . وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى بتحديد مأمورية الخير ، قد قطع فى تكيف العلاقة بين الطاعنين والشركة المطعون ضدها بأنها شركة محاصة وحدد مأمورية الخير على هذا الأساس ، فإن إعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعى فى هذا الشأن وإذا كان هذا القضاء قد أصبح نهائياً لعدم إستئنافه فى الميعاد من جانب الطاعنين فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إن هو إلتزم حجة هذا القضاء .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٤
لم يضع الشارع فى القانون رقم ٤١ لسنة ٤٤ أصح بعقد العمل الفردى وفى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردى تعريفاً لمصاحب العمل ، ثم عنى بتعريفه فى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٥٩ فنص فى المادة الأولى منه على أنه " يقصد بمصاحب العمل كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستعين عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوعه " وإذا كان هذا النص قد ورد بصيغه عامة مطلقة دون إشتراط إمتعان صاحب العمل أو إحواله فإن قصر هذا التعبير على صاحب العمل الذى يحتسب من أصحاب العمل الذى يزاوله الذى يزاوله بدعوى الإستبعاد بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ المشار إليه من أن المقصود بمصاحب العمل هو كل شخص طبيعى أو اعتبارى يتخذ من العمل الذى يزاوله حرفه أو مهنة له إما بقصد الربح وأما لتحقيق أغراض إجتماعية أو ثقافية ، يكون تقيداً لمطلق النص وتخصيصاً لمعومه بغير تخصيص وإنحرافاً عن عبارة الواضحة وهو ما لا يجوز خروج ذلك عن مراد الشارع ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر وجرى فى قضائه على أن المطعون ضده لا يخضع لقانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ باعتباره صاحب عمل لأنه لا يخوف صناعة البناء وعلى هذا الأساس قضى ببراءة ذمته من المبلغ الذى تطالب به الهيئة الطاعنة وحجبه هذا الخطأ عن بحث حقيقة العلاقة بين المطعون ضده وبين هؤلاء العمال الذين إستخدمهم فى بناء عقاره وما إذا كانت علاقة عمل إستكملت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

الحجة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تثبت إلا للأحكام النهائية العاصلة فى موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق ، لأن هذه القرارات لا تفصل فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة والإدانة وإنما تفصل فى توافر أو عدم توافر الظروف التى تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل فى موضوعها ، ومن ثم فلا تكسب تلك القرارات أية حجية أمام القاضى المدنى ويكون له أن يقضى بتوفير الدليل على وقوع الجريمة أو على نسبتها إلى المتهم على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

الجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ممدوم الحجة أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠

لئن كان الإعلان الشرعى تدفع حجته وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بمحكم يصدر من المحكمة المختصة ، إلا أن الحجة المطلقة للأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون إلا للأحكام التى تنشئ الحالة المدنية لا تلك التى تقررها فهكون حجبتها نسبة لاصرة على أطرافها لا تعداهم إلى الغير. وإذا كان الطاعنان لا يجادلان فى أن المعلنون عليه لم يكن طرفاً فى الدعوى - السابقة - وكان ما انتهى إليه الحكم الصادر فى تلك الدعوى من أن مورثه المعلنون عليه ماتت عقيماً لا ينشئ مركزاً قانونياً وإنما يقر أمراً واقعاً فإنه لا يقبل التحدى بذلك القضاء قبل المعلنون عليه.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨

المقرر أن القضاء فى مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية لا يجوز قوة الأمر المقضى فى هذه المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم إذ أن وحده المسألة فى الدعوى وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ مدنى وإطلاقه أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان فى الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما.

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٤٨٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٥

إذا كان بين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٨ أنه عهد إلى الخير المنتدب بيان ما إذا كان مؤهل الطعون ضدهم - العمال - مؤهلاً عالياً طبقاً للأسانيد الواردة بصحيفة دعواهم دون أن يقطع في تحديد مستوى المؤهل موضوع النزاع ، لما كان ذلك وكان لا حجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية. فإن النعي على الحكم المطعون فيه يخالفه حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضي إلا فيما ثار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية. أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضي فالحكم الذي لم يتناول إلا البحث في وجود الدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة إلى الوفاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المؤرخ .. حين قرر مسئولية المطعون ضدها عن سداد رسوم العجز المطالب بها لم يكن الطرفان قد تناقشا في أمر الوفاء بها ولا فيما إذا كان وفاء المرسل إليها ميراثاً للدة المطعون ضدها منها أم لا ومن ثم فإن ذلك الحكم لا يكون قد قضى بشيء لا صراحة ولا ضمناً - في أمر الوفاء الذي لم تتره المطعون ضدها إلا بعد صدور ذلك الحكم - ومن ثم فإن تعرض الحكم الختامي - المطعون فيه - لواقعة الوفاء بالرسوم من المرسل إليها وما رتبته عليه من القضاء برفض الدعوى لا يبطوئ على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي .

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٩

إذا كان المستفاد من حكم المحكمة الابتدائية في الطعن المقدم من كل من الطرفين - في قرار لجنة الإحصاءات على نزاع الملكية - أنه أورد في أسبابه إن الطاعنة الأولى - وزارة العربية - نزع ملكيته أرض للمطعون عليها مساحتها ٤٨٢،٩٨ متراً مربعاً لم قضى بتعديل قرار اللجنة وجعل سعر المور من المساحة المنزوعة ملكيتها بمبلغ تسعة جنيهاً ، وهي أسباب مرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً ومن ثم فإنها تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولما كان هذا الحكم الإنتهائي قد صدر في حدود اختصاص المحكمة الابتدائية ، فإنه طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يكون قد حاز قوة الأمر المقضي في هذه المسألة - المنطقة بمساحة الأرض المنزوعة ملكيتها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى للمطعون عليها بباقي التعويض المستحق لها بواقع تسعة جنيهاً للمتر المربع عن المساحة بأكملها ، فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٧٧

الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل هو حكم يصدره قاضى الأمور المستعجلة بإجراء وقضى وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يسأ أصل الحق أو يعتبر فاصلاً فيه ولا تكون له أية حجية أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٧

لما كانت قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضاً على ما يكون من أسبابه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه وكانت المحكمة الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن الحكيمين الصادرين فى ٢٧/٤/١٩٦٨ بنسب الخبر لم يقطعا فى أسبابهما بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب المقرر فى الجدول المرافق للاتحة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالى فلا تندرج الدعوى ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والنسب إستنت من قاعدة إحالة الدعوى التى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام القانون والواردة فى الفقرة الأولى منها تلك اشكوكم فيها أو المزعجة للنسب بالحكم ، وكانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المشار إليها لا تجيز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التى عددها على سبيل الحصر وهى الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة قيمياً هو حكم منه للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بهصد عدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر فى موضوعها من المحكمة التى أصدرته فيجوز الطعن فيه على إستقلال عن طريق إستئنائه فى حينه وهو ما لم يحصل لأن قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضاً ما ورد بأسبابه من وصف لما جاء بحكمى نذب الخير من عدم إشتماهما على قضاء بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب الوارد بالجدول المرافق للاتحة المشار إليها ، لأن هذه القرارات هى التى أنشئ عليها المنطوق ولا يقوم إلا بها ، ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك الوصف - ولو كان لى بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون - ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٧

إذا كان الحكم الصادر بإيقاع بيع العقار محل التنفيذ على الطاعة لم يفصل في خصومة مطروحة وإغا تحول فيه القاضى إيقاع البيع على الطاعة بما له من سلطة ولاتيه دون أن يفصل في منازعة بين الطرفين وكان المقرر أن مناط التمسك بالحجة المانعة من إعادة نظر النزاع في المسألة المتقضى فيها ، أن يكون الحكم السابق قد فصل في منازعة تناقش فيها الطرفان وإستقرت حقيقتها بينهما به إستقراراً مانعاً من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين ، وإذا لم يتحقق هذا المناس فإنها لا يكون فى صدور الحكم المطعون فيه بإعلان إجراءات نزاع الملكية مناقضاً لحكم مرسى المزااد لقضاء مخالف لحكم سابق له قوة الشيء المحكوم فيه

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٧

الحكم برفض الدعوى بالحالة التى هى عليها يكون له حجة موفوقه تقتصر على الحالة التى كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التى إنتهت بالحكم السابق هى بعينها لم تتغير ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى الماثلة على مورث الطاعنين بذات الطلبات فى - الدعوى السابقة - التى قضى فيها بعدم قبولها بمخالفتها - دون أن يطرأ تغيير على ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على مجرد القول بأن الحكم السابق ليست له حجة فى الدعوى الحالية لأنه لم يفصل فى موضوعها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧

إذا كان القانون لا يوجب فى دعوى الصورية إختصاص أشخاص معينين ، ومن ثم فلا تأثير لعدم إختصاص المؤجر فى دعوى صورية عقد الإيجار على قبول الدعوى ، وإلغا الأثر على ذلك ينحصر فى أن الحكم الصادر لها لا يكون حجة عليه.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧٧

نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية المضرور ، ورتب له حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له فى ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنياً إنتفت بالتالى مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة.

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٧

إذ كان الواقع أن المظنون عليه أقام الدعوى ضد الطاعن بطلب المبلغ الموهوب وأن الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع الترخيص له فى الرجوع فى الهبة ، ولم يتناقش الطرفان فى هذه المسألة ، فإن ما جاء بأسباب الحكم من عدم جواز الرجوع فى الهبة يكون خارجاً عن نطاق الدعوى وغير لازم للفصل فيها ومن ثم لا يجوز حجية الشيء المقضى به ويكون النعى على الحكم - بأنه قضى بما لم يطلبه الخصوم - غير منتج ولا جدوى منه.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧

سبق صدور حكم القضاء المستعجل بتعيين حارس على نادى القضاة لدعوة الجمعية العمومية وإجراء إنتخابات أعضاء مجلس الإدارة ، وإستند الحكم فى أسبابه إلى إتماد القرار بالقانون المظنون فيه ذلك أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة هو حكم وقنى لا يجوز حجية الأمر المقضى عند طرح النزاع على محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٧

الحكم برفض طلب التعويض المؤقت فى الإدعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية تأسيساً على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية يجوز حجية تجمع معها المطالبة بأى تعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم هو حكم قطعى حسم الخصومة فى الموضوع. ولما كان بين من الحكم المظنون فيه أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها إدعت مدنياً أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيهاً قبل المظنون عليها لأن المظنون عليه الثانى وهو تابع للمظنون عليه الأول تسبب خطأ فى قتل مورثها وقضت محكمة الجناح ببراءته ورفض الإدعاء المدنى بعد أن بحثت عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية ولم تستأنف الطاعنة الثانية هذا الحكم وصار نهائياً بالنسبة لها فإنه يجوز حجية فى هذا الخصوص ، ولا يجوز لها إقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات أساس. ولما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها قد أقامت الدعوى الحالية بطلب إلزام المظنون عليهما متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٠٠٠ ج تعويضاً عن قتل مورثها خطأ وأقام المظنون عليه الأول دعوى ضمان ضد المظنون عليه الثانى ، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الإدعاء المدنى أمام محكمة الجناح ، فإنه لا يكون قد خالف القانون وبالتالي يكون فى محله الحكم برفض الإستئناف المرفوع من الطاعنين بتعليل مبلغ التعويض المقضى به.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

القاضي وهو يصدق على الصلح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومه لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته ، لما كان ذلك فإنه لا يوجب على المحكم الطعون فيه إن هو قضى بإلغاء عقد البيع الذي حرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين من أن هذا البيع هو في حقيقته وصية رجعت فيها الوصية .

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة "١" - أنه لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب بالقراره يجب أن يثبت أنه كان عالماً بتفاصيل الحساب فإذا كان التوقيع على ورقة محملة لم يذكر بها سوى أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان ملماً بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات المحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المصادقة المقدمة والموقع عليها من وكيله وردت محملة وأن من وقع عليها لم يكن يلم بتفاصيل الحساب الذي أنكره الطاعن فإن المحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما يثبت بالمصادقة المحملة دون أن يعنى يبحث دفاع الطاعن وتمحيصه يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٣

معي كانت حجية الأحكام ليست قاصرة على أطرافها الذين كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها بل هي تمتد أيضاً إلى من كان مائلاً في الدعوى بمن ينوب عنه كدائني الخصم العاديين ، فإن حكم النفقة الصادر على المطعون ضده الأول لصالح زوجته - يسرى في حق الطاعن " الدائنين " باعتباره في حكم الخلف العام بالنسبة لمدينه المطعون ضده - المذكور - وقد أتاح القانون للطاعن سبيل التظلم من هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر بشرط إثبات غش مدينه المذكور أو تواطئه ، وذلك إعمالاً للفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

لئن كانت حجية الأمر المقضي قد أصبحت متعلقة بالنظام العام وفقاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات إلا أنه مازال للمحكوم له الحق في النزول عن الحكم الصادر لصالحه ، وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الإثبات تعليلاً على نص المادة ١٠١ منه أنه يجوز للخصم أن يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا

تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا النزاع الذى تناوله الحكم. وإذا كان الثابت أن الطاعن وبألى ملك الأراضى التى نزع ملكيتها قد تقدموا بطلبات إلى محافظ البحيرة المطعون ضده الثانى إعادة النظر فى التقديرات السابقة لقيمة الأراضى المنزوعة ملكيتها فأحال تلك الطلبات إلى مجلس مدينة منهور - المطعون ضده الأول - الذى شكل لجنة لفحص الموضوع انتهت فى تقريرها إلى إقروح رفع التقدير إلى مبلغ ١ جنيه ، ٧٥٠ مليماً للمتر المربع الواحد وقد وافق المطعون ضده الأول على هذا الإقروح وأصدر قراراً برفع التقدير إلى السعر الذى إقروحه اللجنة ، كما أصدر المطعون ضده الثانى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ أقر فيه التقدير الجديد ، فإن مفاد ذلك نزول المطعون ضدهما عن التقدير السابق فيزول معه القرار الصادر من لجنة الاعتراضات فى شأنه.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١

مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات. إن الحكم الجنائى يقتصر حججه أمام المحاكم المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضرورياً لقيامه وهى خطأ التهم ورباطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن إستبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه ونفيها لا يؤثر إلا فى تحديد العقوبة بين حدين الأدنى والأقصى والقاضى غير ملزم ببيان الأسباب التى من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما فى القانون إذ كان ذلك فإن القاضى المدنى يستطيع أن يؤكد دائماً أن الضرر نشأ عن فعل التهم وحده دون غيره وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائى قد قرر أن المجنى عليه أو الغير قد ساهما فى أحداث الضرر كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم فى أحداث الضرر رغم نفى الحكم الجنائى فله خطأ فى جانبه يراعى ذلك فى تقدير التعويض إعمالاً للمادة ٢١٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه " يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن يخطئه قد إشرك فى أحداث الضرر أو زاد فيه.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩

إذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة الجزئية قضت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ بعدم اختصاصها قيماً بنظر الدعوى بإحالتها إلى المحكمة الابتدائية ، وقد أصبح هذا الحكم إنتهائياً بعدم الطعن فيه وحاز بذلك قوة الأمر المقضى ، ولما كانت قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضاً على ما يكون من أسبابه مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدون ، وإذا لم يطعن أحد من الخصوم فى تقدير

المحكمة الجزئية لقيمة الدعوى عن طريق استئناف الحكم الصادر به فإن قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضاً ما ورد فى أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بمبلغ ٢٥١ جنيهاً ، ١٢٥ مليمياً لأن هذا التقدير هو الذى إبنى عليه المنطوق ولا هذا المنطوق إلا به ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المخالفة إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون ، وبتتبع عليها كما يتتبع على الخصوم الجدل فيه من جديد ، وترتيباً على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع صادراً فى دعوى قيمتها ٢٥١ جنيهاً و ١٢٥ مليمياً وهو ما يزيد على النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم بذلك جائزاً إستئنافه على هذا الاعتبار .

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

الحكم بتحقيق الدعوى سواء أكان بنذب غير أو بأى طريق آخر لا يجوز حجة بالنسبة لما يشهده من وجهات نظر قانونية أو إفرازات موضوعية ما دام لم يتضمن حسماً خلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والإلتفات عما تضمنه من أراء قانونية أو إفرازات واقعية بقصد إثارة الطريق أمام التحقيق المأمور به حتى تنهاى الدعوى للفصل فى موضوعها .

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

إذا كان الحكم الصادر للطاعن فى دعوى منع الصرض ليست له حجة فى النزاع - الخاص بملكية العقار وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور فى النسيب .

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

إذ بين من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى الدعوى ... أن المطعون عليها الأولى أقامتها بطلب تسليمها صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة إستناداً إلى ضياح الصورة الأولى ، وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن الأوراق خلت مما يكشف عن أن الصورة التنفيذية الأولى للحكم المذكور قد فقدت ، فإن الحكم على هذا النحو يكون فى حقيقته قضاء فى الدعوى بالحالة التى هى عليها وقت صدوره ، وتكون له حجة موقوفة تقتصر على الحالة التى كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ويجوز رفع النزاع من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتسليم المطعون عليها الأولى صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة على أساس أنه لبت من تحقيقات الشكوى المقدمة من المطعون عليها الأولى والتى لم تطرح على المحكمة فى القضية الأولى أن ملف الدعوى قد سرق

وكان من بين مفرداته الصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجة الحكم السابق وإذا كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لجهة القضاء العادي بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر في حدود الولاية القضائية لتلك الجهة وأن الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد معلوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجة في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشوك من الدعوى الجنائية والمدنية. وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يجتمع على المحاكم المدنية أن تعيد بنسبتها وتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له. وإذا كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أنها رفعت على حارس المزلقان بتهمة القتل الخطأ والنسب في حصول حادث للقطار ففصلت المحكمة بإدانتها وقد صار الحكم إنتهائياً بتأييده ولما كان الفعل غير المشروع الذي رفعت الدعوى الجنائية على أساسه هو بلباته الذي نشأ عنه إتلاف السيارة - والذي يستند إليه الطاعن في دعواه المدنية الراحنة - فإن الحكم الجنائي المذكور إذا قضى بإدانة حارس المزلقان لثبوت الخطأ في جانيه يكون قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشوك بين الدعوى الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فيحوز في شأن هذه المسألة المشوكة حجة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وتفيد به هذه المحكمة ويعتبر عليها أن تخالفه أو تعيد بحته ، وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بحجة الحكم الجنائي في هذا الخصوص ففرض على خلافه برفض دعوى الطاعن بمقوله : " أن خطأ قائد السيارة يستغرق خطأ حارس المزلقان " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠

الأصل أن لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية حجة الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن فيه ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بإدعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التي أصدرته ولا محكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إذا تمسكت

الحصم الآخر بمحجته إلا إذا كانت هي المحكمة التي يحصل التظلم إليها منه بإحدى طرق الطعن القانونية غير أن هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع إستئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الإستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجته ، وإذ ألقى الحكم زالت عنه هذه الحجية. ويترب على وقف حجة الحكم نتيجة لرفع الإستئناف عنه أن المحكمة التي يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض الإستئناف قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى. لما كان ذلك وكان الثابت أن حكم القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩ ق صدر من جهة ذات ولاية ومن لم يكون له فى الأصل حجة أمام القضاء العادى ، إلا أنه وقد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٥٥٤ م ١٤ عليا ، فإن حجته تكون موقوفة لا تقيد بها المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى وإذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة حكم القضاء الإدارى وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

للطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحكام التي تنشئ الحالة المدنية هي وحدها التي تكون حجة على الناس كافة دون تلك التي تقرها ، وكان الحكم الصادر بتقدير من المورث وتحديد تاريخ ميلاده التقريبي بقرر حاله ولا ينشئها ، باعتبار أنه لا يقصد منه سوى إثبات ميلاد المطلوب قيد اسمه بدفاتر المواليد ونسبه إلى أمه وأبيه .

للطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف عن دعوى التطلق للضرر ، إذ تقوم الأولى على الحجر وإعلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة فى منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من نظر دعوى التطلق ، لإختلاف الموضوع فى كل منهما ، ولا يسوغ القول بأن الحكم بدخول المطعون عليها فى طاعة زوجها حاسم فى نفي ما تدعيه من مضاره حتى ولو كانت قد سالت بعضها فى دعوى بتطبيق تبعاً لتغاير الموضوع فى كل من الدعويين على ما سلف بيانه .

للطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى دعوى ونشوز الزوجة ليسا بما تعين من نظر دعوى التطلق لإختلاف المناط فى كل .

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

- تمسك الطاعن بحجة حكم نهائى أمام محكمة الدرجة الأولى يعد مطروحاً على عكمة الإستئناف إعتبار بأن الإستئناف ينقل الدعوى مجالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع ، وكان الحكم المشار إليه قد فصل فى النزاع بين الطاعن ومصلحة الضرائب حول خصم ضريبة الدفاع من أرباحه فى السنوات ... إلى ... وقرر وجوب خصمها وكانت حجة الأحكام مقصورة على من كان طرفاً فيها ، فإن هذا الحكم الذى أصبح نهائياً يكون حائزاً قوة الأمر المقضى فى خصوص إعتبار ضريبة الدفاع ضمن التكاليف الواجبة الخصم ، ومانعاً للخصوم فى الدعوى التى صدر فيها الطاعن ومصلحة الضرائب - من العودة إلى مناقشة هذه المسألة ، فى أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادراً عن سنوات سابقة على سنوات النزاع فى الدعوى الماثلة لأن نطاق مبدأ إستقلال السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التى تحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون إستثناء

- إذ كان الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ... قد فصل فى النزاع بين الطاعن الثامن والمطعون ضدها حول خصم ضريبة الدفاع عن أرباحه فى السنوات ١٩٥٧ إلى ١٩٦٤ وقرر وجوب خصمها وكانت حجة الأحكام مقصورة على من كان طرفاً فيها ، فإن هذا الحكم الذى أصبح نهائياً يكون حائزاً قوة الأمر المقضى فى خصوص إعتبار ضريبة الدفاع ضمن التكاليف الواجبة الخصم ، ومانعاً للخصوم فى الدعوى التى صدر فيها - الطاعن الثامن والمطعون ضدها - من العودة إلى مناقشة هذه المسألة فى أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادراً عن سنوات سابقة على سنوات النزاع فى الدعوى الماثلة ، لأن نطاق مبدأ إستقلال السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التى تحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون إستثناء .

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٨

المقرر فى قضاء هذه اشككة أن أسباب الحكم لا يحوز حجية إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لنتوقه ولأزمة للنتيجة التى إنتهى إليها وتكون مع منطوقه وحده لا تقبل التجزئة ، ولما كان السابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى أنه قضى برد وبطلان عقد الإنجار بالنسبة لعبارة ... الواردة فيه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع. فإن مؤدى هذا أن الحكم المذكور وهو لم يفصل فى موضوع الدعوى أو يتاوله بأى قضاء - لا يحوز حجية إلا بالنسبة لما فصل فيه. وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه - من رد

وبطلان تلك العبارة الواردة بعقد الإنجاء وما يرتبط به وثيقاً من الأسباب اللازمة لتلك النتيجة التي إنتهى إليها دون ما عدا ذلك مما يكون الحكم قد أوردته في أسبابه من تقريرات متعلقة بموضوع الدعوى إذ لا يعد وذلك أن يكون تزيداً من المحكمة لا تحوز أسبابها حجية الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

القاعدة أن الحكم القضائي متى صدر صحيحاً يظل منتجاً آثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المثار به ، ولا سبيل لإهدار هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به في دعوى أخرى ومن المسلم به إستثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القبول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ، وبحول دون إعتباره موجوداً منذ صدوره ، فلا يستنفذ القاضي سلطته. ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضى ولا يرد عليه التصحيح ، لأن المصدوم لا يمكن رآب صدعه ومن قبل ذلك صدور الحكم على من ثبت وفاته قبل رفع الدعوى .

الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥

حجية الحكم تقتصر على الشيء المقضى فيه وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وإذا كان الحكم الصادر في اللجنة المستأنفة رقم قد قضى بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المطعون عليه أقامها أمام المحكمة الجنائية بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن حجية هذا الحكم تقتصر على ما فصل فيه ولا تمنع من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية للقضاء في موضوعها لأن ذلك الحكم لم يفصل في الموضوع أبداً وإذا كان المطعون عليه بعد أن حكم بالتصويص المؤقت من محكمة الجناح المستأنفة وقبل نقض هذا الحكم والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية - قد أقام دعواه للمطالبة بإثالي التصويص فإن ذلك لا يعد جمعاً بين دعويين في وقت واحد.

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

- إذ كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن في الحكم إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنه يجوز للغصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم إنتهائي قضى على خلاف حكم صادر سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وفي ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع ، وسواء كانت عناصره الواقعية تحت نظر تلك المحكمة أم لم تكن مطروحة

عليها وعلّة ذلك إحرام حجة الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى ، إذ هي أجدر بالإحترام وحتى لا يترتب على إهدارها تأييد المنازعات وعدم إستقرار الحقوق لأصحابها .

- إذ كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا ما ورد به المنطوق دون الأسباب ، إلا أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكملاً له ويكتسب ما له من قوة الأمر المقضى.

الظعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا صدر حكم حائز قوة الأمر المقضى بثبوت حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أولية فإن الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ومنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو إنقضاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى في قضائه إلى رفض دعوى الطاعة بمطالبة الشركة المطعون ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة عن ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي أضفاها الحكم النهائي - الذى قضى برفض معارضة الشركة وتأييد قرار الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - السابق صدوره في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى الإسكندرية على المسألة الأساسية الواحدة في الدعويين وهى وجوب أو نفي العجز في الرسالة موضوع التداعى .

الظعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٣

المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بإنقضائه ، فإن هذا القضاء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ومنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو إنقضائه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنقضائها - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطعن ، بفروق الأجرة المستحقة له عن مدة تالية على أساس ما إستقر له بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم عمال جزئى الإسكندرية والإستئناف رقم عمال مستأنف الإسكندرية من حق في فروق أجرة حدد مقدارها الحكم المشار إليه عن المدة من ١/١٩٦٧ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٦ لإستكمال أجره ليساوى بالأجر المحدد لزميله المقارن به خلال ذات الفترة وما هذا القضاء من حجيته قولاً منه أن هذه الحجية قاصرة على قوة النزاع التي تعرض لها الحكم المذكور ولا يمتد

أثرها إلى غير الفترة الزمنية التي صدر بشأنها ، مع أنه لا إعتبار لاختلاف المدة المطالب بفروق الأجر عنها في الدعويين ما دام الأساس فيها واحدا ، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم السابق بإستحقاق الطعن لهذه الفروق ، فإنه يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٩٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠
مجرد إيراد قاعدة قانونية في الحكم الصادر بنذب الخير دون أن يتضمن فصلاً في الموضوع في شق منه لا يمكن أن يكون محلاً لقضاء يجوز الحجية لأنه يكون قد قرر قاعدة قانونية مجردة لم يجر تطبيقها على الواقع المطروح في الدعوى ، ومن ثم فلا تكون له أية حجية تلزم بها المحكمة بعد تنفيذه .

للطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٠
- من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطعياً في أمر كان مثار نزاع في الدعوى خلافاً للأصل المقرر من أن القضاء إختياري في منطوق الحكم لا أسبابه - إلا أن شرط ذلك أن ما ورد في الأسباب ولىق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم بدونه أما ما دون ذلك فإنه لا يعتبر قضاءً حائزاً لحجية ما .
- مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقوق - كلياً أو جزئياً فصلاً جازماً غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر .

للطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٩٠ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠
جرى قضاء محكمة النقض أنه وإن كان كل حكم قضائي قطعي تكون له حجة الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن فيه ، إلا أن هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع الإستئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة برفض هذا الإستئناف ويصير الحكم إنتهائياً لأنه بهذه الإنتهائية يصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستدل بما أورده على أن الطاعن وإن نزل عن التمسك بصحة توقيع الطعون ضدها الأولى على صورة العقد فقد ظل متمسكاً ببالي أجزاء الورقة التي شملها الإدعاء بالتزوير لما حدا بالحكمة إلى المضي في الفصل في الإدعاء بالتزوير وهو إستدلال ساذج ونهج سليم لا مخالفة فيه لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي تقضى بأن للمدعى عليه بالتزوير وإنهاء إجراء الإدعاء في أية حالة كانت عليها بتزويله عن التمسك بالمرور المطعون عليه .

- إذا كان ما أورده الحكم يعتبر فصلاً في مسألة كون الإدعاء بالتزوير منتجاً من عدمه منتجاً من عدمه فإنه لا يجوز العودة إلى هذه المسألة مرة أخرى إذ من المقرر أنه إذا فصلت المحكمة في مسألة من المسائل المروضة عليها إتقضت سلطتها بشأنها وبالتالي خرجت عن ولايتها.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مناط حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى ، في دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادراً في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة ، أو في مسألة أساسية واحدة ، في الدعويين أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ، فلا تقوم متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما في الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستطيع الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل - أو أدخل - في الدعوى وأصبح بذلك طرفاً في هذا الحكم.

- إذا جاز أم الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فإنه لا حجة للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق ومتى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٨٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٢

مفاد نص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات أن القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة بل تكون مهمته مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق وتوثيقه بمقتضى سلطته الولاية وليس بمقتضى سلطته القضائية ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً وليس له حجية الشيء المحكوم به وإن أعطى شكل الأحكام عند إثباته. لا كان ذلك ، فإن الطعن على هذا الحكم الذي قضى بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محواه فيه - يكون غير جائز.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤

قواعد الإختصاص القيمي وإن كانت تتعلق بالنظام العام ، إلا أن مخالفتها لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم متى صدر من جهة قضائية لها الولاية في إصداره ، وإذا كان الثابت أن الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدني جزئي أبو حاد بين الخصوم أنفسهم صدر من جهة قضائية في حدود ولايتها وإشتمل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه لأطيان النزاع فإنه يعضى نهائياً حائز لقوة الأمر المقضي به.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٠

من المقرر طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا إقيد الموضوع فى كل من الدعوى وإقيد السبب المباشر الذى تولدت عنه كل منهما هذا فضلاً عن وحدة الخصوم.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الإلتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بعبء أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكان المقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن القاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله ضرورياً لما مفاده أن التمسك أمام المحكمة الجنائية المدنية أن يكون الحكم مقدماً إليها حتى يتسنى لها أن تقف منه على ما تلتزم به من الوقائع التى فصل فيها فضلاً لازماً سواء بالنسبة لوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية أو الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله. لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد خلست مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الجنائين المشار إليهما بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمها إليها وكان لا يحدى فى ذلك ما ورد بصورية المذكورة المقدمة من الطاعنين شككة الإستئناف بجملة المحددة لإصدار الحكم من مجرد الإشارة إلى صدور أحد هذين الحكمين وتأييده إستئنافاً كما لا يقبل منهم أن يتقدموا بعد ذلك وفق طعنهم المائل بصورة من الحكم المذكور وشهادة بما تم فى الحكم الآخر وصورة رسمية إدعوا أنها كانت مقدمة منهم للمحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك ، وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨٠

الحكم الصادر بين نفس الخصوم لا يكون حجة عليهم فى دعوى أخرى إلا إذا يتحدث الدعويان فى الموضوع والسبب ، ولما كانت عقود البيع المؤرخة هى تصرفات قانونية مستقلة تماماً عن بعضها ، فإن مجرد التمسك بصورية جميع هذه العقود وصدور حكم نهائى برفض هذا الدفعا بالنسبة لواحد منها ، لا يفيد المحكمة عند الفصل فى صورة باقى العقود. إذ كان ذلك فإن الحكم

المطعون فيه إذ تعني برفض الدعوى بصحة ونفاذ العقود الثلاثة الأولى لا يكون قد صدر على خلاف حكم سابق.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧

الحكم القطعي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو الذي يضع حداً للنزاع في مجلته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته. لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٥/٣/٢٣ المودعة صورته الرسمية أنه قطع في أسبابه بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش العجز الكامل بنسبة ٤٠٪ المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وندب عسيراً لإحساب قدر هذا المعاش ، فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطعياً لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساساً مغاير ، فإذا ما جاء الحكم النهائي للخصومة فقضى بقيمة المعاش محسباً على أنه معاش العجز الكامل عن إصابة عمل بنسبة ٨٠٪ من آخر مرتب والمنصوص عليه في المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد نالفض قضاءه السابق وخالف القانون .

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النزع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا توافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستطرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقاراً جامعاً ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . وكان البين من الإطلاع على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ... أنه لم يصدر في خصومه ما بل صدر بناء على الطلب الذي تقدم به المطعون ضده الثاني لنياية الأحوال الشخصية للاذن له ببيع عشرة أفدنة من المساحة التي يمتلكها تجله القاصر ، والتي باعها توفيقاً لأوضاع ملكية الأسرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه قرر في التحقيقات التي أجرتها النيابة أن هذا البيع كان تبرعاً منه لتجله القاصر . وقد صدر قرار المحكمة متضمناً الإذن له بالبيع مضافاً دون أن يتضمن في منطوقه أو في أسبابه أية إشارة لما إذا كان عقد البيع سند ملكية القاصر الصادر له من الولي الشرعي يعتبر بيعاً بصورة أو هبة مستترة ، ودون أن يكون أطراف الخصومة الحالية المشترين لقدّر من هذه الأطنان من الولي الشرعي بعقد بيع إبتدائي والمشترين لها بطريق الزاد العلني - ممثلين عند نظر طلب الولي الشرعي أو صدور قرار الإذن بالبيع . فإن هذا القرار لا يجوز حجية تمنع هؤلاء الخصوم من أن يطرحوا على القضاء النزاع حول

حقيقة طبيعة العقد الصادر من الولي للقاصر ، وذلك للفصل فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضي بأن عقد بيع الألبان الصادر من الولي لإبنه القاصر يسره له من والده فإنه لا يكون قد خالف قضاء سابقاً حائزاً قوة الأمر المقضي.

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤
الأحكام المسجلة وقفية لا تحس أصل الحق فلا تجوز حجية أمام محكمة الموضوع التي تفصل في أساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فإنها لا تقيد بما إنتهى إليه قاضي الأمور المسجلة في قضائه الوقفي القائم على مجرد تلمس الظاهر من الأوراق.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧
لما كان الحكم الصادر في الدعوى .. قد أقام قضاءه بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أن عين النزاع أوجرت للطاعة خالية ، وأن الإختصاص بما يتعقد بها يتعقد للمحكمة الابتدائية ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم الإختصاص والإحالة إلى تلك المحكمة ، وكان ذلك الحكم قد صار نهائياً لعدم إستئنافه رغم قابليته للطعن عليه بالإستئناف بإعتباره من الأحكام المنهية للخصومة طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بالنسبة لمطوقه وما أقيم عليه من أسباب مرتبطة به ومؤدى هذه الحجة أن يتجع على الخصوم أنفسهم معاودة النزاع في أية دعوى تكون هذه المسألة بذاتها هي الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مؤتبة عليها هذا لأنها - الحجة - تلزم المحكمة أمحال إليها الدعوى بالنزول عليها وعدم الخروج عنها .

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٢٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤
لما كانت قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضاً على ما يكون من أسبابه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً لهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونها . وكانت المحكمة الجزئية قد حسمت قضاءها الصادر بتاريخ ٧-٢-٧٠ بعدم الإختصاص والإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن الحكم السابق صدره في ٢٧-٤-١٩٦٨ بنذب غير لم يقطع في أسبابه بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب المقرر في الجدول المرفق للإلحاح الصادر بها القرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالي فلا تندرج الدعوى ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من مواد إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتي إستنتت من قاعدة إحالة الدعاوى التي أصبحت من إختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام القانون والواردة في الفقرة الأولى منها. تلك المحكوم فيها أو المزملة للنطق بالحكم وكان الحكم الصادر بعدم إختصاص المحكمة فيما هو في مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حكم منه للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم

الإختصاص ولن يعقبنه حكم آخر فى موضوعها من المحكمة التى أصدرته فيجوز الطعن فيه على إستقلال عن طريق إستئنافه فى حينه وهو ما لم يحصل فإن قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه من عدم إختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلتحق أيضاً ما ورد بأسبابه من وصف لما جاء بحكم نذب الخير من عدم إشتماله على قضاء بأحقية الطاعنتين للحد الأدنى للمرتب الواوود بالجدول المرافق للاتحة المشار إليها ، لأن هذه التقديرات هى التى إنبنى عليها المنطوق ولا يقوم إلا بها ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة ائحال إليها الدعوى بذلك الوصف ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون - ومنع عليها كما يمنع على الخصوم الجدل فيها من جديد.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٣٦٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

ما قاله الطاعن بشأن حكمى الإثبات الصادرين فى ٦-٧٢ ، ١٧-٦-١٩٧٣ لا يجدى لأنهما وبسداء لم يفصلا على وجه قطعى فى أى نقطة من نقط النزاع فلا حجة لما وبالتالي فلا محل للقول بمخالفة الحكم المطعون فيه لحجة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨١/١/٧

الدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب الأموال الذين فرضت الحراسة على أموالهم ، ولما كان المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بالحكم الأول ، وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد إختصم وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال فى .دعوى وقضى له نهائياً بثبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وإذا كان التضادم المكسب هو أساس إدعاء المطعون ضده ملكية ذات العين فى الدعويين الحاليتين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلاً لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة فإن هذه المسألة الأساسية تكون قد إستقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده - بالحكم الأول إستقراراً يمنع إعادة المنازعة فيها بينهما وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لإعتد بحجية الحكم السابق فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ..

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢

مفاد نص المادة ١٠٩ من قانون الإثبات أن قوة الأمر المقضى لا تكسب الحكم حجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ، إذ أن وحدة

المسألة في الدعويين وكونها لا يجوز إزاء صراحة نص المادة وإطلاقه أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما ، وإذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الإستئناف رقم ... أن أياً من الطاعنتين لم تكن خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذا فصل في النزاع على خلاف ذلك الحكم السابق لا يكون قد خالف القانون .

للطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨١/٢/٨

إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا حجة لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ برأى الخبر طالما أنها أبانت في حكمها بأسباب سائفة عن ميراث عزولها عنه ، وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر بتدب الخير لم يتعرض في أسبابه أو منطوقه بقضاء صريح أو ضمني لموضوع أحقية الطاعن للفتة المطالب بها ، فإنه لا يكون قد قطع في هذه الأحقية بحكم حائز قوة الشيء المحكوم به ، ويضحى النعى في هذا الخصوص على غير أساس .

للطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

إذ كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ... حسبما سجل الحكم المطعون فيه وإن صدر في مواجهة الطاعنين إلا أنه تناول موضوع العقدين مثار النزاع الخالي وإرتبطت أسبابه بمنطوقه بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها فإنه ينهض حجة على الطاعنين بما شملته هذه الأسباب .

للطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٦

لئن كان الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى ، غير أنه لا يجوز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضى المستعجل من جديد أمامه ، متى كانت المراكز القانونية للخصوم والوقائع المادية والظروف التي إنتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها تعديل أو تغير .

للطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

مفاد نص المادة ١٠٩ من قانون الإلزام أن حجة الأحكام الصادرة في المسائل المدنية تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تصداهم إلى الخارجين عنها ، فلا يجوز لمن لم يكن ممثلاً في الخصومة تمثيلاً حقيقياً أو حكيمياً أن يفيد من القضاء الصادر فيها ويعتبر لهذا القضاء حجة الأمر المقضى بالنسبة له إستناداً إلى وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٨١ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨١

حكم مرسى المزارد لا ينقل إلى الراسى عليه المزارد إلا ذات الحق المقضى به فى دعوى البيوع ولا يصلح أن يكون سنداً تنفيذياً إلا بالنسبة لما قضى به فى دعوى البيوع ولا يصلح أن يكون سنداً تنفيذياً إلا بالنسبة لما قضى به فيه ولا تعدى حجته من حيث موضوع الدعوى وهى نزاع ملكية المدين جبراً ولا من حيث موضوع السند التنفيذى عند إجراء التنفيذ إلى شيء لم يتصرف إليه قضاؤه.

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٧٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨١

إذ كان الثابت من تقرير مكتب الخبراء الذى عول عليه الحكم المطعون فيه أن حكم القسمة الصادر فى المادة ... قد شمل القدر المتنازع عليه وقضى باختصاص الباتعين للمطعون حده الأول به ، فإن ذلك الحكم يكون حجة على أن هذا القدر لم يكن مملوكاً ملكية بأحد الشركاء على الشيوع ، ولما كان البائع للطاعين مختصاً فى تلك الدعوى وكان الطاعنان لا يعتبران من الغير بالنسبة لهذه القسمة وعلى ما ورد فى الرد على السبب الأول - وبعد الحكم حجة عليها فإنه لا يجوز لها العودة إلى الإدعاء بأن القدر المتنازع عليه والذى شمله حكم القسمة كان مملوكاً للبائع لها ملكية خاصة بطريقة قسمة مهايأة انقلبت إلى قسمة نهائية ، نزولاً على حجة ذلك الحكم والذى يعين الإلتزام بها إذ هى من مسائل النظام العام ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يحقق واقعة قسمة المهايأة أو بأنه شابه قصور فيما استخلصه بشأن صفة البائع للطاعين فى حيازة القدر المتنازع عليه - وأياً كان وجه الرأى فيه - غير متج.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٣٣ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٨١

من المقرر أن قاعدة إرتباط القاضى المدنى بالحكم الجنائى لا يعمل بها إلا إذا كان هناك حكم جنائى نهائى صدر فى الواقعة المعروضة على القاضى المدنى بما هو مفهوم نص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢٤ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها بشرط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تفسير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً فتكون هى بداتها الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية وببنى على ذلك أن ما لم تفصل فيه المحكمة بالقفل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٨

إذ كانت دعوى التقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكيلة عنهم ومن ثم فإن الحكم الصادر لصالح التقابة العامة للمناجم والحاجر والبرول ومنها الشركة الطاعة والقاضى بانطباق القوانين المالية على باعة البرول الجائلين بالقاهرة وضواحيها العاملين بتلك الشركات والذين تغلهم التقابة المذكورة ، لا تكون له أى حجة بالنسبة للنزاع المائل المقام من المظعون ضد الأول - أحد أعضاء تلك التقابة - ضد الشركة الطاعة بطلب تطبيق تلك القوانين عليه باعتباره عاملاً لديها كبائع متجول وبالتالي فليس من شأنه - في ذاته أن يكون سنداً للحق المطالب به

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١

يشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين أن تكون أساسية لا تنحصر وأن يكون الطرفان قد تناقشا في الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها إستقراراً مائناً ، وإذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن موضوع الدعوى السابقة هو تعيين مصف للشركة لتحديد المركز المالى لكل شريك وقضى فيها بتعيين المصفى ومهمته تقييم مبانى الورشة فقط التى تسلمها الطاعن دون الأرض المقامة عليها لتحديد نصيب المظعون ضدهم الأربعة الأول ، وقد خلص هذا الحكم - المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على أن الموضوع في كل من الدعويين يختلف عن الآخر وأضاف الحكم المظعون فيه أن القضاء السابق لم يمس عقد الإيجار ، لما كان ذلك وكان تقييم مبانى المنشأة لا يعتبر مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق إيجار الأرض المقامة عليها ، وهو ما لم يكن معروضاً على المحكمة في دعوى التصفية ، وبالتالي لم يكن محل منازعة من الخصوم لأن الذى يكون على غير أساس

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٨

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقتضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وبين الخصوم أنفسهم ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقتضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تنحصر وبشروط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مائناً ، وتكون هي ذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤

من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ألا تكون للأحكام حجية إلا إذا توافرت فى الحق المدعى به شروط ثلاث إجماد الخصوم ووحدة الموضوع واغل والسبب ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لا تغير وبشروط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً فتكون هى بذاتها الأساس فيها يدعيه بالدعوى الثانية - لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم .. المؤيد بالإمتناف رقم .. أن المدعية فى هذه الدعوى هى .. قد أقامت ضد المطعون ضده والطاعة وطلبت فيها الحكم بالزامهما متضامين نتيجة خطأ المطعون ضده وإعمالاً لنص المادة ١٩٣ مدنى وأساس مسئولية الطاعة خطأها عن عمل تابعها عملاً بالمادة ١٧٤ مدنى أما الدعوى الراضة فى دعوى الحلول التى يرجع بها المتبوع وهو فى حكم الكليل المتضامن على تابعه عند وفاته للمضبور وبالتالى فإن الدعويين يختلفان فى الخصوم والسبب .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حجية الأحكام لا تقوم إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً وأنها لا تلحق بأسباب الحكم إلا ما كان منها مرتبطاً بمنطوقه إرتباطاً وثيقاً ولما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية ما لم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز لولة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن حجية الأمر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطاً بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً ولازماً للنتيجة التى إنتهى إليها - وكان من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وحدة الموضوع بين الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث تكون المسألة المقضى فيها أساسية لم تغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرغة عنها.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

من المقرر أن المنع من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة لا أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لا تغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً - وأن القضاء

النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء لى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها. وما لم تنظر فيه المحكمة بالقفل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣
مناط حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى وحدة الخصوم والسبب والموضوع.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦
الحجية لا تثبت إلا للأحكام القطعية التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى جزء منه أو فى دفع من الدفوع الشكلية أو الموضوعية وكان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق لإبالت ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول إستمرار العشرة الزوجية بعد وقوع التعدى المدعى به لم يفصل فى شئ مما ذكر فإنه لا تثبت له أى حجة .

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠
المقرر أن إكتساب القضاء السابق فى مسألة أساسية لقوة الأمر المقضى مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها فى أى دعوى تالية ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الفصل فيها قد جاء بأسباب الحكم السابق إذا إرتبطت الأسباب بالمنطوق إرتباطاً ولفاً لا يقوم المنطوق بدونها.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨
من المقرر أنه يشترط للتمسك بحجة الشئ المحكوم فيه توافر شروط ثلاثة هو إتحاد الخصوم واغلب والسبب فى الدعوى بحيث إذا إحتل شرط من شروط تلك القاعدة إمتنع التمسك بحجة الشئ المحكوم فيه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١
إذ كان مناط حجية الحكم المانعة من إعادة نظر الدعوى - وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١/١ من قانون الإثبات - هو إتحاد الموضوع والخصوم والسبب فى كل من الدعوى المطروحة والحكم السابق وكان المسلم به من الطاعنة الأولى إنها لم تكن خصماً فى الحكم السابق رقم وكان الثابت من تقرير الخبر الذى عول عليه الحكم فى قضائه - أن البناء المطلوب إزالته فى الدعوى الماثلة يختلف عما طلب وقضى بإزالته بالحكم السابق ، فإن الدفع المبدى من الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون دفعاً ظاهراً الفساد لا يعيب الحكم المطعون فيه - وقد قضى برفضه قصوره فى الرد عليه.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣
حجية الحكم تقتصر على ما فصل فيه من الحقوق وما لم تفصل المحكمة فيه بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى ، والمنع من إعادة النزاع فى الحق المقضى فيه بشرط وحدة الحق فى الدعويين وأن ينصب قضاء الحكم الأول على الحق موضوع النزاع فى الدعوى الثانية .

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٩٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٣
المقرر أن الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضى إلا إذا اتخذ الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة ، إلا أن ذلك لا يحول دون الاستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعاً أو خصوصاً أو سبباً لا باختياره حكماً له حجية وإنما كقربة فى الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٣
الأحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة طبقاً لنص المادة ٣٣ من قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ .

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٣
حجية الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم أن المحكمة نذبت غيراً فيها خلص فى تقريره إلى أن المطعون عليه يضع يده على العين محل النزاع منذ ١٩٦٧/٨/١ نفاذاً لعقود إجبار صادرة له من أخوته وقدر الخبير الريع المستحق مستنداً فى ذلك إلى عقود الإجبار ، وأخذت المحكمة بتقرير الخبير وقضت للطاعن بالريع المطالب به ولم يفصل الحكم فى واقعة غصب المطعون عليه للعين موضوع النزاع ، وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إنترم صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٨٧ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٣
إذ كان الممول عليه فى الحكم هو لقضاؤه الذى ورد فى المنطوق إلا أنه ليس هناك ما يمنع أن تتضمن الأسباب قضاء فى بعض الطلبات.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٣٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣

الحكم لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة فى دعوى أخرى إلا إن اتحد الموضوع والسبب والخصوم بذوات صفاتهم فى الدعوين.

الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٣

الحقيقة القضائية قرينة قاطعة على الحقيقة الواقعية وتحتصر أثر هذه القرينة فى تحويل الخصوم حق التمسك بها والمحاكم حق إثارتها من تلقاء نفسها ، كما يتوقف مداها - من حيث كونها مطلقة أو نسبية على طبيعة نوع وموضوع المسألة التى قامت عليها تلك الحقيقة ومدى تعلقها بالنظام العام وبمصلحة المجتمع العامة أو بصالح الأفراد الخاصة ، كان كانت متعلقة بمصلحة عامة أو كان من شأنها تقرير مراكز قانونية فى المجتمع وإذا كانت سلطة المحكمة فى شأنها غير مقيدة بإرادة الخصوم ولا مرهونة بما يقدمونه من أدلة .. فإن حجيتها تكون مطلقة قبل الناس كافة أما إذا كانت متعلقة بمصلحة الأفراد الخاصة أو حقوقهم الذاتية ومرهونة بالتالى بإدارة الخصوم وما يقدمونه من أدلة فإن حجيتها تكون نسبية وقاصرة على أطرافها دون سواهم.

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٦٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٤

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن الحكم لا تثبت له الحجية إلا بالنسبة لطرفى الخصومة التى فصل فيها إعمالاً لبداً نسبية الأحكام.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٩/٢/١٩٨٤

- لا حجية لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ، ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقتضى ، وكذلك ما يرد فى أسباب الحكم زائداً عن حاجة الدعوى لا يجوز حجية .

- ما صرح به حكم محكمة أول درجة القاضى بنذب خير بصدد طلبات المطعون ضده الختامية وما قطع فيه حكم التحقيق الصادر عن هذه المحكمة من وصف للمقد فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لأن كان لكل من هذين الحكمين حجية فيما فصل فيه من يوم صدوره ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بإدعاءات تناقض ما قضى به ، ولا يجوز معها للمحكمة التى أصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إلا إذا كانت هى المحكمة التى يحصل التظلم إليها منه بإحدى الطرق القانونية إلا أن هذه الحجية مؤقته تقف بمجرد إعتباره مستأنفاً وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الاستئناف فإذا تأيد

ما قطع فيه عادت إليه حجته وإذا ألغى - ولو ضمناً - زالت عنه هذه الحججة ويرتب على وقف حججة هذين الحكمين فيما فصلنا فيه نتيجة لإعتبارهما مستأنفين أن محكمة الإستئناف التى يرفع إليها النزاع لا تنفذ بهذه الحججة.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨
مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه يشترط لإعمال حكم المادة المذكورة أن يكون موضوع الدعوى اللاحقة هو ذات - الموضوع الذى فصل فيه قضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى أو أن يكون القضاء السابق قد فصل فى مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين ذات الخصوم لما كان ذلك وكان موضوع الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى دمنهور عقد البيع الصادر من ... للطاعن عن مساحة ١٨ ط من ٢٤ ط فى عقار النزاع بينما أن موضوع الدعوى رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى دمنهور عقد البيع الصادر من ذات البائعة للمطعون ضده الأول عن مساحة ١٢ من ٢٤ فى ذات العقار ، فإنه لذلك يكون موضوع كل من الدعوين مختلفاً وبالتالي ينتضى أحد الشروط اللازم توافرها لإعمال حججة الأمر المقضى ولا يقدح فى ذلك أن كلاً من الطاعن والمطعون ضده الأول تدخل فى دعوى الأخر وحكم لكل منهما بصحة ونفاذ عقده إذ أنه ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد وفى هذه الحالة تكون الأفضلية بين المتنازعين على ملكيته مرهونة بالأسبقية فى التسجيل.

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠
أمر النيابة بحفظ الشكوى لا يجوز حججة تمنع المحكمة المدنية من إستخلاص خطأ السائق بإعتباره تابعاً للطاعن.

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤
- الثابت بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الفيوم أن مورث الفريق الأول من المطعون ضدهم أقام الدعوى ضد المشتري طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من هذا الأخير بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠ ونقل تكليف الأطيان المبيعة من إسم البائع له إلى إسمه وإستند فى ذلك إلى عقد البيع الصادر من هذا الأخير بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢١ من ... إلى البائع له وإختصم فى الدعوى الطاعنين بإعتبارهم ورثة البائع للبائع له ومفاد ذلك أن عقد البيع الصادر من مورث الطاعنين كان مطروحاً على المحكمة لتفصل فى صحته توصلاً إلى الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر من البائع إلى المشتري منه وإذا إنتهت المحكمة إلى القضاء بصحة ونفاذ هذا العقد الأخير فإن حكمها يكون له حججة قبل الطاعنين

باعتبارهم ورثة البائع للبائع ولا يكون لهم أن يهدروا هذه الحجة بمقولة أنهم إختصموا ليصدر الحكم في مواجهتهم ولم يكونوا خصوماً حقيقين في دعوى صحة التعاقد.

— إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القبول القاضى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٦/٣٠ يجوز حجة قبل الطاعنين الذين إختصموا فى تلك الدعوى باعتبارهم خلفاً للمرحوم. ... البائع للبائع فلا يقلل منهم العودة إلى مناقشة ما فصل فيه ذلك الحكم ويقع عليهم الإلتزام بعدم التعرض للمشترى وتمكينه من نقل الملكية إليه.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣

القرار عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بين الخصوم أنفسهم فيما قضت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، وأنه من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطعياً فى أمر كان مثار نزاع بشرط أن يكون ما ورد فى الأسباب وثيق الصلة بالنزاع بحيث لا تقوم للأخير قائمة بدونه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية لا تكون له حجة فى الدعوى أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل لفصل لازماً فى وقع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفى الوصف القانونى له ونسبه إلى فاعله .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧

الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يكون معدوم الحجة أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع ويحق لهذه الجهة إذا ما رفع النزاع إليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على الجهة الأولى.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

مسائل الأحوال الشخصية هى مجموعة متميزة من الصفات الطبيعية أو العائلية والنسب القانونى عليها أثر فى حياته الاجتماعية لكونه إنساناً ذكراً أو أنثى ، وكونه زوجاً أو رملأ أو مطلقاً ، وكونه أباً أو ابناً وكونه كامل الأهلية أو ناقصها لصغر سن أو عته أو جنون ، باعتبار أنها تقوم على تقرير مراكز قانونية أو حالات أو صفات معينة يرتب عليها القانون أثراً فى حياة الأشخاص الاجتماعية ، ومن ثمن فقد أحاطها المشرع بإجراءات وضمانات خاصة من بينها وجوب تمثيل النيابة العامة فيها بوصفها نائبه عن المجتمع

وبالتالي فإن الأحكام الصادرة فيها تكون لما حجية مطلقة قبل الكافة ، وذلك دون إلغائها إلى ما إذا كانت تلك الأحكام مقررة أو منشئة لما تتضمنه من حقوق ، إذ أن الحقيقة القضائية فى مسائل الأحوال الشخصية كالأهلية والزواج والبنوة والأسم والجنسية سواء أكانت صادرة إيجاباً بالقول أو سلباً بالرفض لا تعدو كما سلف البيان أن تكون تقريراً لمركز قانونى أو حالة أو صفة تتميز فى ذاتها بالوحدة والإطلاق وعدم القابلية للتجزئة ، ولرب بدورها آثاراً من شأنها تحديد وضع الشخص فى المجتمع ، مما لازمه أن تكون هذه الآثار واحدة ومطلقة وعامة قبل الكافة ومسلماً بها منهم ، إلا أن تلك الحجة وإن كانت من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، بل وتسمو على إعتباراته ، مشروطة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالأحكام نصاً فى القرآن أو السنة أو إجماع الفقهاء وإلا كان باطلاً فإذا عرض على من أصدره إعطاله ، وإذا عرض على غيره إهداره ولم يعمل لأنه لا يجوز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حجة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم وما إرتبط به من أسباب لازمة لحمله وفيما فصل فيه الحكم صراحة أو ضمناً فى أسبابه. وإذا كان الحكم الصادر فى الدعوى .. مدنى مستأنف طعناً قد انتهى إلى الإكتفاء بالقضاء بأن التصرف موضوع العقد المؤرخ ينفذ فى حدود ثلث الزكاة وذلك دون تحديد المقدار النافذ من الحصة محل ذلك التصرف ، فإن ما تضمنه أسبابه من تقدير قيمة ثلث الزكاة يبلغ معين ، لم يكن لازماً لحمل ما انتهى إليه هذا الحكم فلا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ولا تتعلق مخالفته بالنظام العام ، وبالتالي لا تقبل إضافته إلى ما ورد بصحيفة الطعن ويكون غير مقبول .

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٨

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه وإن كان الإلتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وتلقى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها ، وكانت لا يقلل من الطعن أن يقدم بعد ذلك رفق طعنه صورة من الحكم المذكور. لما كان ذلك وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها فإنه يكون مسبباً جديداً لا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩

حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائي شرطها أن يكون طرفاً الدعوى الجديدة قد تنازع كل منهما ضد الآخر فى الدعوى السابقة فى مسألة وصدر الحكم فيها حاسماً لها فإذا لم يكونا كذلك بل كانا فيها متساندين كطرف واحد ضد الغير فإن الحكم الصادر فيها وإن كان حجة لهما أو عليهما معاً فى المنازعة التى فصل فيها قبل هذا الغير إلا أنه ليس حجة لأيهما قبل زميله .

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات يدل على أن حجية الحكم وهى من النظام العام تستلزم إجماع الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته ولياً طبعياً على أولاده القصر هو الذى أقام الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق واختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدهما ، وكان الطعن المائل بين نفس الخصوم عن ذات الحكم المطعون فيه وقد أقيم على نفس السبب فى الطعن السابق ، ومن ثم فقد يتحد الخصوم والموضوع والسبب فى كل من الطعنين .

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم تأسيساً على أن الواقعة النسوبة إليه لم تقع أصلاً يجوز وعلى ما جرى به نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات ، ٤٥٦ من قانون إجراءات - حجية الأمر المقضى التى يتقيد بها القاضى المدنى ، وبالتالى فإن القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لإنشاء التزوير يمنع من كان مدعياً بالحق المدنى من العود إلى الطعن بالإنتكار أو التزوير فى وجه من كان تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

الأصل أن حجية الشئ المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ولما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣

لما كان القضاء النهائي لا يكتب قوة الأمر المقتضى إلا فيما ثار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصورة صريحة أو ضمنية حتمية فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم بحوز قوة الأمر المقتضى.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن من شروط الأخذ بقربة قوة الأمر المقتضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات - وحدة الموضوع فى كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلاً فى مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣٠

الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

إسطر قضاء هذه المحكمة على أن المسألة الواحدة بعينها إذ كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بقبول الحق المطالب به فى الدعوى أو بإنقائه ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وبمعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع وبشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو إنقائه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنقائها. لما كان وكان الحكم فى الدعوى رقم ... والمزيد فى الاستئناف رقم... بأحقية المطعون ضده فى إقتضاء العمولة من الطاعة بواقع ٢٪ وأحقية فى صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، قد حاز قوة الأمر المقتضى وكان لقيام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفروق العمولة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٨ والمكافأة السنوية إستناداً لذات الأساس الذى أقيمت عليه طلباته فى الدعوى السابقة والتى حسم الخلاف بين الطرفين بشأنها الحكم النهائى الصادر فيها فإن ذلك يمنع الطاعة من إعادة طرح المنازعة بخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

السبب فى معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم وكان الثابت من واقع الدعوى

الذى سجله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجة الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده والسابق بيانه - في صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٧/٣٠ وهى لاحقه على نفاذ احكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمينات القرار الإدارى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لها ومن بينها الطاعة ومن لم لا يخفى للطاعة معاودة طرح هذه المنازعة والمجادلة بشأنها.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١
لئن أباح القانون إستناد رفع الدعوى بالحق المدنى إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية إلا أن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الدعوى المدنية فيكون للحكم الصادر فيها فصل فيه من حقوق حججه على من كان خصما فيها.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجة الحكم الذى يتمسك به الخصم أن يكون صادراً بين ذات الخصوم أنفسهم مع إتخاذ الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم هذه الحجة متى كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما فى الدعوى الثانية .

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤
المقرر فى المادة ١٠١ من قانون الإلتابات أنه يشترط لئى يكون للحكم حجة أن يكون قد صدر فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.

الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢
الأحكام الصادرة فى مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذى تلقاه منه إذا صدر قبل إنتقال الحق إلى الخلف وأكتسابه الحق عليه. أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدى أثره ولا تمتد حجته إلى الخلف الخاص فيعتبر من الغير بالنسبة له.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى ولم يحلها الحكم.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٧

الحكم الصادر نهائياً بطرد المطعون ضده من منزل التداعى تأسيساً على أن سبب شغله له كان علاقة العمل بينه وبين الطاعن والتي ثبت للمحكمة إنهاؤها دون أن تعول على ما أثاره المطعون ضده فيها من أنه يشغل المنزل المذكور تبعاً لاستجاره لأرض مملوكة للطاعن ، يكون قد حسم النزاع بين الطرفين فى شأن سبب شغل هذا المنزل وحاز قوة الأمر المقضى فى هذه المسألة بما يمنع الخصوم من التنازع فيها بالدعوى الحالية ، إذ أنه متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثبت ولم يحتجها الحكم الصادر فيها

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة لوجود بيع ثانٍ يحتاج به الشفع إلى تسجيل طلب الشفعة المبدى فيها - لا يمنع من نظر دعوى الشفعة التى يرفعها الشفع ذاته عن هذا البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه لإختلاف الموضوع فى الدعوين ، وهو البيع المشروح فيه لكل منهما ، ما لم يكن ثمة مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم توافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها فى الدعوى الجديدة .

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر فى نزاع سابق لا حجية له فى دعوى تالية إلا إذا كان الحكم السابق صادر فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة أو فى مسألة أساسية واحدة فى الدعوين فإذا ما تغير أحد الخصوم أو جميعهم فى الدعوى التالية فلا يجوز الإحتجاج بحجية الحكم السابق قبلهم حتى ولو كان صادر فى موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل أو أدخل فى الدعوى وأصبح بذلك طرفاً فى هذا الحكم.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى فى دعوى تالية أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب فى الدعوين ، فلا تقوم للحكم تلك الحجية إذا كان الخصمان قد تغير أحدهما أو كلاهما فى أى من الدعوين.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤

لا محل لتعدي الطاعن بسبق صدور حكم من المحكمة الابتدائية بمریان أحكام قانون إيجار الأماكن على عقار آخر بذات القرية طالما أن الحكم المذكور لا حجية له في النزاع الحالي لأختلاف الدعويين خصوصاً ومجلاً وسياً.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفاً في الخصومة حقيقة أو حكماً وأنه وإن جاز الاستدلال بها في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إلا أن ذلك لا يكون باعتبارها أحكاماً لها حجية لبله وإنما كقرينة وعندئذ تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص منها ما تقتضيه به متى كان استخلاصها سائفاً ولها ألا تأخذ بها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يناقض من مدلولها شأنها في ذلك شأن القرائن القضائية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

- محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استغلالاً لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني لكل حجة تخالفها

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة أنه بصدور الحكم يمتنع على المحكمة التي أصدرته العدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية - موضوعية أو فرعية - أنهت الخصومة أم لم تنتهها - ويستوى أن يكون حكمها صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ، ذلك أن القاضي نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة.

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ، وإذ قضى الحكم الصادر في قضية الجنيحة ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لإنشاء الخطأ في جانبه تأسيساً على أن تلف القرائن المساجية الذي أسهمت في حدوثه زيادة حولة السيارة عن العدد المقرر ودخول السيارة في منحدر يعتبر أمراً خارجاً عن إرادة المتهم وبعد مبياً أجنياً للحدث لا يحول دون مطالبة الطاعنة بالتعويض أمام المحكمة المدنية باعتبارها حارسة للسيارة ذلك أن مسؤولية حارس الشيء عملاً بنص المادة ١٧٨ مدني على أساس خطأ مفروض وقوعه من حارس الشيء الفراضاً لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس ثابته أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته

وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه بأن يكون الفعل خارجاً عن الشيء فلا يكون متصلاً بداخلينه أو تكوينه ، فإذا كان الضرر راجعاً إلى عيب في الشيء فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفياً.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى في دعوى تالية سواء كان الحكم صادراً في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة في الدهورين أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدهورين .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في دعوى الإستحقاق في الوقف أو في تفسير شروط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان طرفاً في تلك الدعوى لأن الأصل في حجية الأحكام إنها نسبية لا يضار منها ولا يفيد غير الخصوم الذين كانوا طرفاً فيها وقد أخذ المشرع بهذا النظر في قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ نص في المادة ٦٠ منه على أن الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف إنما تكون نافذة بالنسبة لطرفيها لحسب - وهذا يفيد أن المشرع لم ير الأخذ برأى القائلين بمشيل المستحق لغيره من المستحقين فيما يصدره ضده من أحكام في شأن الإستحقاق في الوقف وتفسير شروطه .

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

صدر حكم جنائي نهائي بإدانة المتهم في تهمة الأصابة الخطأ يفيد المحكمة المدنية فيما فصل من خطأ المتهم وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر بحيث يمتنع على الخصوم وعلى المحكمة نفسها معاودة البحث في ذلك

الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بتحقيق الدعوى سواء أكان يتدب غير أو بأي طريق آخر لا يجوز حجة بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو إلهاضات موضوعية ما دام لم يتضمن حكماً خلاف بين الخصوم ويجوز العدول عنه والإنقضاء عما تضمنه من آراء قانونية وإلهاضات واقعية بقصد إثارة الطريق أمام المأمورية حتى تنهأ الدعوى للفصل في موضوعها.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

فقهاء الشريعة الإسلامية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن لم يجمعوا على الأخذ بمبدأ حجية الأحكام على إطلاقه إلا أنه يأمعان النظر في الإستثناءات التي وردت عليه يتضح أنها ليست في الواقع إلا

وجوها لإعادة النظر في النزاع تقابل وجوه الطعن في الأحكام المقررة في القوانين الحديثة ومنها لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أفرقت باباً خاصاً لطرق الطعن فيها وذلك فيما عدا حالة ما إذا خالف الحكم نصاً في القرآن أو السنة أو خالف الإجماع فقد أوجبوا على القاضي إبطاله وإهدار ماله من حجة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

الطالب بالأوراق المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٦٢ سنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعن للحكم بعدم الإعتداد بدعوته لها بالدخول في طاعته وقضت المحكمة برفضها على سند من أنها أخفقت في إثبات الأوجه الشرعية التي استندت إليها في الإمتناع عن الدخول في الطاعة وتأيد هذا القضاء بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٣ في الإستئناف رقم ١٣١ لسنة ٩٨ ق القاهرة تأسيساً على أن المطعون عليها ما رفعت إعراضها على إنذار الطاعة إلا بقصد العنت وكان النزاع في تلك الدعوى قد دار حول واجب المطعون عليها طاعة زوجها " الطاعن " وهو ما فصل فيه الحكم بأسبابه فصلاً لازماً لقضائه في الدعوى وبما أنها تمتنع دون حق عن طاعته منذ ١٩٧٩/٨/٤ وكانت تلك الواقعة بعينها هي المسألة الأساسية في الدعوى بطلب نفقة الزوجة بدءاً من ذات الفوة لأن إلزام الزوج بالإتفاق على زوجته هو مقابل واجبها طاعته بالإستقرار في مسكن الزوجية الذي حياة لها وإلا كانت ناهزاً وسقطت نفقتها ومن ثم هذه تكون المسألة قد استقرت حقيقتها بين الطرفين بالحكم النهائي برفض دعوى الإعراض على الدخول في الطاعة بحيث يمتنع - إلزاماً بحجة هذا الحكم عن ذات فوة الإمتناع عن الطاعة - إعادة النظر فيها في أية دعوى تالية طالما لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين عما كان عليه وقت صدور الحكم السابق.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الإلتزام بحجة الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط ببوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والإلزام لها كانت مطروحة ومعروفة لدى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه لا حجة لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة - إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تشترط لكي يكون الحكم حجية أن يكون قد صدر في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بتحقيق الدعوى ، سواء أكان بنسب خبير أو بأى طريق آخر لا يجوز حجية بالنسبة لما يثبته من وجهات نظر قانونية أو إفراشات موضوعية ، ما دام لم يتضمن حكماً خلاف بين الخصوم ويجوز المدول عنه والإفراشات عما تضمنه من آراء قانونية أو إفراشات واقعية بقصد إثارة الطريق أمام التحقيق المقضى بإجرائه حتى تنهى الدعوى للفصل في موضوعها .

الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء يجوز قوة الشئ المحكوم به فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم وعنهم من النزاع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق جزئى آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بينهم ولو اختلف موضوع الطلب فى الدعوى لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنين كانا قد أقاما الدعوى رقم " " مدنى الرمل بطلب إلزام المطعون ضدها بأن تدفع لهما مبلغ ٥٩ على سبيل التعويض المؤقت لما لحق العقار المملوك لهما من أضرار نتيجة تسرب مياه الحديقة الملحقة بالشقة المؤجرة لها على النحو الثابت بتقرير الخبير المرفق بدعوى إثبات الحالة رقم " " مستعجل الإسكندرية وقد قضى فى تلك الدعوى بتاريخ " " لإجابة الطاعنين إلى طلبهما وذلك تأسيساً على ثبوت أن المطعون ضدها قد ألحقت بالطاعنين على النحو السارد بتقرير الخبير الذى أطمأنت إليه محمولاً على أسبابه وقد أصبح هذا الحكم نهائياً بتأييده إستئنافياً فى الدعوى رقم " " مستأنف إسكندرية وكان البين من مطالعة تقرير الخبير المذكور أنه خلص إلى أن الشقة المؤجرة للمطعون ضدها تقع بالدور الأرضى من العقار الذى يتكون من أربعة أدوار علوية مقام على حوائط حاملة من الدشب والطلب الأخر وملحق بالعين المؤجر حديقة بها سلم يصل لفراشة كبيرة ومنها إلى داخل الشقة ويوجد أسفل الفراشة " بدروم " ولاحظ الخبير وجود حنفية بالحديقة تسرب منها المياه بصفة مستمرة أثناء المعاينة مع تراكم المياه بالأرضية وقد أثبت الخبير التلفيات بالعقار التى تشمل فى هبوط الأرضيات

وتشريكات بحواط البدوم والحواط الحاملة " للفراندة " والسلم ووجود تشريعات وتمويلات فى مباني السور المائل على الشارع الغربى وهبوط بأرضية الحديقة وأسفل درجات السلم وأن كل ذلك مرجعه إلى سواء إستعمال المطعون ضدها خلفية الحديقة ، الأمر الذى يوجب عليه خطورة جسيمة على العقار لأن حواط حاملة وليس له هيكل عرمانى ولما كانت هذه المسألة التى فصل فيها الحكم السابق الذى قضى بالتعويض هى بذاتها الأساس فيما يدعيه الطاعنان بالدهوى الماثلة من طلب إخلاء العين المزجرة لإستعمال المستأجرة " المطعون ضدها " لعين بطريقة ضارة بسلامة المبنى فإن مقتضى ذلك وجوب التقيد فى النزاع الحالى بما فصل فيه الحكم السابق صراحة فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً وإذا أخذ الحكم بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه فقد أضحت هذه الأسباب جزءاً مكملاً لأسباب الحكم ومن ثم فإن النزاع بشأن ثبوت الأضرار بسلامة المبنى يكون قد حسمه ذلك الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى فيه بين الخصوم أنفسهم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بحجية الحكم السابق الصادر فى الدعوى رقم " " مدنى الرمل فى صدد ثبوت الإضرار بسلامة المبنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١

- اقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن القضاء النهائى لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل بين الخصوم أنفسهم بصفة صريحة أو بصفة حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها لما لم تنظر فى المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى مانعاً من إعادة نظر النزاع.

- إن كان حكم قضائى صادر من جهة ذات ولاية حجية الشئ المحكوم فيه وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بإدعاء يتناقض مع ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التى أصدرته ولا محكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إلا أن هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع إستئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الإستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجية وإذا أُلغى زالت عنه هذه الحجية ويوجب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الإستئناف عنه أن المحكمة التى يرفع إليها ذات النزاع الذى فصل فيه هذا الحكم لا تقيد بهذه الحجية طالما لم يقصد برفض الإستئناف قبل أن تصدر حكمها فى الدعوى.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حجيتها الحكم لا تمتد إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقاً على إكتساب الخلف حقه.

الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢

مفاد ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الإنشاء أن حجية الأحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفاً فى الخصومة حقيقة أو حكماً فلا يحتج بها على من كان خارجاً عنها ولم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حجية الشئ المحكوم فيه لا تقوم إلا فيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ومن ثم فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨

إذا كانت المحكمة قد عرضت للخلاف بين طرفى عقد البيع حول وصف العين المبيعة وما إذا كانت تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة لبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ وعلمت إلى إخضاعها لأحكام هذا القانون فإنها تكون قد طبقت القانون على واقع مطروح عليها ، ومتى تعلقت القرارات القانونية التى تضمنتها أسباب الحكم فى هذا الشأن بالوقائع محل النزاع ، وكانت هذه القرارات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق وداخله فى بناء الحكم وتأسيسه ولازمه للنتيجة التى انتهت إليها وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة كان لها حجية ملزمة فإن الحكم الصادر برفض الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع لورده على أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على تقسيمها يمنع طرفيه من إعادة الجدل فى هذه المسألة والإدعاء بأن البيع ورد على أرض زراعية تمثيلاً على ذلك الحظر الذى دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتب البطلان على مخالفته وبالتالي لا يجوز الإعتصام فى هذا الصدد بحكم المادة ١٤٤ - القانون المدنى فيما نصت عليه من أنه " إذا كان العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد آخر فإن العقد يكون صحيحاً باعتباره العقد الذى توافرت أركانه إذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى إبرام هذا العقد ، لأن مناط أعمال هذا النص أن تتوافر فى العقد الباطل أركان عقد آخر صحيح وبمجرد تغير وصف العين المبيعة لا تتوافر فيه أركان هذا العقد الصحيح وإنما ينطوى على مخالفة لتلك الحجية الملزمة التى حازها الحكم السابق فيما يتعلق بوصف البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد المشار إليه على سند من المادة ١٤٤ من القانون المدنى بعد تغير وصف العين المبيعة بمقتضاه من أرض مقسمة قبل أن يصدر قرار بتقسيمها إلى أرض زراعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

يشترط للتصكك بحجة الأمر المقضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إتمام الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل والدعوى المطروحة ، وإذ كان المطعون ضدهم الثمانية الأول قد تدخلوا في الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٧٥ مدني المنيا الابتدائية طالبين رفضها للمكتبتهم للأرض محل النزاع وأحقبتهم دون الطاعين في إقتضاء ربعها وقد قبلت المحكمة تدخلهم ولم يكن المطعون ضدهم المذكورون خصوماً في أي من الدعويين ٩٨١ لسنة ١٩٦٨ مدني ديروط ، ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدني سيالوط فإن شرط إتمام الخصوم يكون قد تحلف ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ لم يعتد بحجة الأحكام الصادرة في القضيتين سالفى الذكر قبل المطعون ضدهم الثمانية الأول وهم الخصوم الحقيقيون في النزاع على إستحقاق الربع ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩

النص في المادة ١٠١ من القانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مؤداه أنه يشترط لكي يجوز الحكم بحجة الشيء المقضي فيه إتمام الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين وحتى يقال بوحدة المسألة في الدعويين يجب أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما إستقراراً مائماً - وكان يبين من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٧٠ مدني بندر أسوط وإستئنافها رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ مدني مستأنف أسوط أنها رفعت من مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزام الطاعن بمقابل إنتفاعه عما يضع يده عليه زائد عن نصيبه (نصف العقار) وقد أجابته المحكمة إلى طلبه هذا دون أن تعرض لمسألة قيام علاقة إيجارية بينها عن هذا القدر الذي يضع يده عليه بينما رفعت الدعوى الراجعة بطلب الحكم بثبوت علاقة الإيجار بين الطاعن وبين مورث المطعون ضدهم عن الطابق الثاني وعشته على سطح المنزل بأجرة قدرها ٤,٥٠ جنيه لما مفاده إعتلاف الموضوع في الدعويين ومن لم يجوز الحكم الصادر في الدعوى الأولى حجة أمام المحكمة في الدعوى الراجعة .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥

الحكم الصادر - قبل الفصل في الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يبعد المحكمة عند الفصل في الموضوع إلا أن يكون قد فصل لازماً في شق من النزاع تستفد به المحكمة ولايتها ولا يجوز حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية أو إفراضات موضوعية ما دام لم يتضمن حسماً خلاف بين

الخصوم ويجوز العدول عنه والإلتفات عما تضمنه من آراء قانونية أو إلهيات واقعية بقصد إثارة الطريق أمامه لتحقيق المأمورية حتى تنهيا الدعوى للفصل في موضوعها

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١

الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتد أثره ولا تعد حجته إلى الخلف الخاص إلا إذا صدر قبل إنقال الشيء موضوعه إليه وإكسابه الحق عليه .

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات يدل على أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي هو وحدة الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انقضت تلك الحجة .

- المقرر أن حجة الحكم تقتصر على ما فصل فيه من الحقوق وما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضي .

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان الأصل عدم جواز إهدار حجة الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة تقديراً لتلك الحجة إلا أنه يستثنى من هذا الأصل حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية. وإذا كانت صحيفة إلتناح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه إجراءاتها فإن عدم إعلانها أو إعلانها للمخصم بطريق الغش في موطن آخر غير الموطن الواجب إعلانه بها فيه يوجب عليه إعتبار الحكم الصادر فيها منعدماً ولا تكون له قوة الأمر المقضي ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى أصلية ببطالته بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الذي يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستاجر من العين المؤجرة للتأخير في وفاء الأجرة لا يفيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستاجر فلها أن تعيده إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والتفقات الفعلية إلى المؤجر قبل إقفال المرافعة بحسبان أن اختصاص القضاء المستعجل يقف عند إتخاذ إجراء وقفي ميناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق لا يغير من ذلك النص في الفقرة الثانية من المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على عدم تنفيذ حكم القضاء المستعجل بالطرد إذا ما مدد المستاجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم إذ قصارى ما تهدف إليه هو إعطاء هذه الفرصة للمستاجر لتوفى التفيد دون أن تصنع

شرطاً بأن يتم السداد قبل التنفيذ لإعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بتبقى الحكم للإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها قبل إقبال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الموضوع كما لا ينال من ذلك النص أمر متعلق بالنظام العام في قانون إيجار الأماكن وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضده الأول المستأجر قد أولى الأجرة المستحقة قبل إقبال باب المرافعة وقضى في الدعوى على هذا الأساس بطرد الطاعنين وتسليم العين للمطعون ضدهما بما فيها من متعلقات مملوكة لهم فإنه يكون طبق صحيح القوانين فلا يعيب تحدى الطاعنين بأن المطعون ضده الأول أولى الأجرة المستحقة بعد تنفيذ حكم الطرد المستعجل

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة إذا كانت أساسية يرتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها القضاء بدو الحق المطلوب في الدعوى أو إنقضائه ، فإن هذا القضاء - متى صار نهائياً - يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وبمعهم من النزاع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يعرف على ثبوت أو إنقضاء ذات المسألة السابق الفصل فيها - بين هؤلاء الخصوم وأن الأحكام التي تجوز قوة الأمر المقضى - سواء كانت صادرة في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة تكون حجة فيما فصلت من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القضاء النهائي لا تكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية أمام ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز الأمر القضى .

الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٠

صدور حكم قضائي نهائى على المستأجر لصالح المؤجر يعوض الأخير عن فعل صدر من غير المنتفع المقيم بالعين المؤجرة لا يجوز حجة أمام المحكمة التي تنظر دعوى الإخلاء إذا لم يكن الحكم السابق قد بحث مسألة ما إذا كان المستأجر قد سمح بوقوع الفعل الضار من عدمه. لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على الحكم [ولم] مدنى مستأنف الزقازيق الذى يستند الطاعن إلى حججه فى إستعمال المطعون ضده العين المؤجرة بطريقة مقلقة للراحة أنه أيد الحكم الابتدائى المستأنف فيما قضى به من تعويض مؤقت للطاعن عما أحدثه التلاميذ المزددين على المطعون ضده لأخذ دروس خصوصية من ضجيع وضوضاء وإزعاج للسكان دون أن يعرض الحكم لمسألة ما إذا كان المطعون ضده قد سمح هؤلاء التلاميذ باتيان الأفعال التي تعتبر مقلقة للراحة وهو الأمر الذى يتطلبه القانون لطلب الإخلاء بنص الفقرة [د] من المادة

١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الإخلاء على ما أوردته جملته من أن " ... ح - فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون إذ خلت الأوراق من دليل على أن المظنون ضده " المستاجر " قد سمح للفرد بهذا الإستعمال الطار ومتى كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فلا يبيح ما ساقه سنداً لقضائه من أسباب خاطئة إذ غكمة القضاة أن تصح هذه الأسباب دون أن تنقضه.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المتقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة أساسية لا تنظر وأن يكون الطرفان قد تناحشا لهما في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ، كما أن القضاء النهائي - لا قوة له - إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ولم تنظر فيه المحكمة بالفاعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المتقضى ، وأن تقدير وحدة الموضوع أو إختلافه في الدعويين مما تستقل به محكمة الموضوع ظاهراً إستندت علم أسباب مؤدية إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

وإن كان للحكم الذى يصدر من محاكم أول درجة حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفى الدعوى منادى صدره إلا أنها حجية مؤقتة تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الاستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية ، مما يلزمه أن الركون إلى هذه الحجية فى قضية أخرى قبل بلوغها مرتبة قوة الأمر المقضى تعد مدعاة لفتح باب التناقض بين الأحكام فيما لو انحسرت عنها تلك الحجية بعد ذلك مما يفرض على المحاكم - كلما بدا لها احتمال وقوع ذلك التناقض أن تدرأه بما يسره لها قانون المرافعات من سبل سواء يوقف الدعوى - على تقدير أن الفصل فيها يتوقف على نهائية حكم آخر لم يكتسب بعد قوة الأمر المقضى - أو يضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها أو ياحتالها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط .

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع والمقصود والسبب في الدعوى التي صدر فيها والدعوى المطروحة .

الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

العقد الصورى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا وجود له قانوناً سجل أو لم يسجل وأن لكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقاً له ، كما أن القاضى وهو يصدق على عقد الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته تكون قاصرة على إثبات ما حصل أمامه فى إتفاق ومن ثم فإن هذا الإتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشئ المحكوم فيه وأن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته. لما كان ذلك فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذا قضى بصورية العقود المسجلة ولم يعول على الحكم الصادر فى الدعوى رقم مدنى طرخ لما ثبت للمحكمة التى أصدرته بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى من أنها فى حقيقتها وصية ويضحي النعى عليه بهذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضى إلا إذا إتخذ الموضوع والخصوم والسبب فى الدعوى التى صدر فيها والدعوى المطروحة إلا أن ذلك لا يحول دون الاستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعاً أو خصوماً أو سبباً لا باعتباره حكماً له حجية وإنما كقرينه فى الدعوى المطروحة .

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الفصل فى مسألة تجادل فيها الخصوم فى دعوى سابقة وإستقرت حقيقتها مانع من التنازع فيها بين ذات - الخصوم فى أية دعوى تالية تكون هذه المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أحدهم من حقوق مرتبة عليها ولا يغير من ذلك إختلاف الطلبات فى الدعويين.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٢

البيان من الحكم الصادر فى الطعين رقمى ١٤٨٥ ، ١٤٧٧ لسنة ٥٠ ق الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦ أنه تضمن أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى مستأنف جنوب القاهرة فقضى بعدم الإختصاص على سند من أن عين النزاع ليست أرضاً زراعية وإن ما فصل فيه الحكم المذكور هى مسألة أساسية فى الدعوى تجادل فيها الخصوم وكان فصله لازماً لبناء قضائه وهو ما إستند إليه الحكم الصادر فى الطعين السالقين فى قضائه برفضهما ومن ثم يجوز الحكم فى تلك الدعوى حجية قبل المرحوم. .. الذى كان قد إختصم فى ذلك النزاع وهى حجية تحول دون إعادة طرح هذه المسألة أو الجادلة فيها من جديد بين الخصوم فى أية دعوى تالية ، ومن ثم يجوز الحكم السالف هذه الحجة قبل المستأنف عليه الأول

باعتباره خلفاً خاصاً للبائع طالما أنه لم يسجل عقده ولم تنتقل إليه الملكية بعد ومن ثم يكون ما أبداه المستأنف عليه الأول من دفاع في هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢
المبرة في الأحكام بمنطوقها ، ولا يكون للأسباب اعمولة هي عليها شأن إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٣٠
إذا كانت محكمة الموضوع ، وقد اعتبرت بحق أن أقوال أحد الخصوم غير مفيدة لخصمه الذى يستشهد بها ، قد تزيدت فوصفت هذه الأقوال بأنها غير قابلة للتجزئة مع أنها في الحقيقة ليست من قبيل الإعترافات التى حكمها عدم التجزئة فإن هذا الوصف الخاطئ لا شأن له بقضائها ولا بعينه .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٤
الحكم الصادر فى وجه إنسان لا يكون حجة على من يخلفه من وارث أو مشر أو منطلق عنه ، إذا استند هذا الخلف فى إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى ، مستغنياً بهذا السبب الآخر عن سبب التلقى .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٤٠ بتاريخ ١٩٣٦/١/٩
لا حجة لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٩
الدعوى التى ترفع من غير المشترى على البائع بعد إنتقال الملكية فى المبيع إلى المشترى لا يعتبر المشترى مخالفاً فيها بوجود البائع ، فالحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى لا تكون له حجة بالنسبة له.

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٤١/١/٢
لا جناح على القاضى إذا هو استند فى تقدير مسألة من المسائل المطلوب منه الفصل فيها إلى ما فهمه على حقيقته من أسباب حكم صادر من جهة قضائية أخرى ما دام هو فى قضائه لا يتعارض مع حجة ذلك الحكم. فإذا كانت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى وأدلتها أن رضاء البائع إنما جاء فاسداً وقالت فيما قلته عن ذلك إن كلمة " الضعف " التى وردت فى أسباب القرار الصادر من المجلس الحسى بتوقيع الحجر عليه للسفه لم يكن مقصوداً منها إلا الضعف الذى يسوغ الحجر أى الضعف العقلى لا الجسمانى فما عليها فى ذلك من سبيل.

الظعن رقم ٦٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٨
إذا كان الحكم تمهيداً من ناحية وقطعياً من ناحية أخرى فإن وجوه الظعن المنصبة على الشطر التمهيدي لا يجوز النظر فيها.

الظعن رقم ٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٠
إنه لا يوجد في القانون ما يمنع من يظعن في الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصالح مع خصمه في الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة للتنازل والصلح. وإذن فإذا قضى الحكم بعدم نفاذ صلح في شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقهم وعدم إجازة المجلس الحسي هذا التصرف، ثم أجرى قضاءه هذا على باقي المشتركين في الصلح بمقولة إن دعوى التزوير لا تقبل التجزئة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر. لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم إذ التجزئة في الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول دونها، فيجوز في عقد واحد مضمون فيه بالتزوير أن يتصالح بعض ذوي الشأن فيه ويظل الباقون متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى بطلانه. ومثل هذا القضاء لا تأثير له في الصلح الذي تم. والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التي تقصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها.

الظعن رقم ٣٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٢
لا حجية في دعوى الملكية للحكم الصادر في دعوى وضع اليد، ولا للحكم الصادر في دعوى حساب عن الربح المبني على قيام نزاع في الملك وغير الفاصل في هذا النزاع.

* الموضوع الفرعي : حكم إنتهائي :

الظعن رقم ٥٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٢
إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل في موضوع الدعوى فصلاً نهائياً فإنها تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل في الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لوفها قبل الأوان. وسواء أخطأت أم أصابت في ذلك فإن حكمها يكون غير قابل للطعن - إذ يسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه ما يسرى على الحكم الصادر في موضوع الدعوى. وإذن فمضى كان يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه فصل في أسبابه في أن العين المؤجرة لا تشمل الأرض القضاء وبذلك المحصر النزاع فيما دفع به الطاعن من عدم قبول طلب زيادة الأجرة لتقديعه قبل الأوان فإن الحكم في هذا الدفع يكون قد صدر في منازعه الإجارية ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت إذ قضت بعدم قبول الاستئناف عملاً بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه.

*** الموضوع الفرعي : سقوط الحكم :**

الطنن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢

مفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق - الذى ينطبق على واقعة النزاع بشأن سقوط الخصومة مرتبطاً بنص المادة ٣٠٧ من القانون المذكور المتعلق بإنقضاء الخصومة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا صدر حكم قطعى فى الدعوى ، فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة أو إنقضائها بمضى المدة كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبمناى عن السقوط أو الإنقضاء بمضى المدة ومن ذلك صحف الدعاوى.

*** الموضوع الفرعي : عيوب التدليل :**

الطنن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ٢٠١٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

إذ أقيم الحكم المطعون فيه قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض دعوى الطاعة على أنه " فيما ورد بوليقتى التأمين ضد السرور والحريق الصادرين منها على مصنع المستأنف عليهما " المطعون ضدها الرابعة المتنازل لها المنشأ فى تلك الشقة - ما يكفى للقبول بما فر إذنها الكتابى الصريح المشروط فى الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ - " وعلى ما استدل به الحكم المستأنف على قبول الشركة للتنازل بعد تغيير النشاط التجارى فى العين وعلم حراس العقار التابعين للشركة به ودون أن يبين ماهية ما ثبت بالوليقتين فى شأن التنازل عن العين المؤجرة وصفة موقعها فى ذلك مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة ما استخلصه فى هذا الخصوص وتطبيق القانون على وجهه الصحيح فإنه يكون معيماً بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال.

الطنن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٥ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥

التناقض الذى يفسد الحكم هو الذى تتناقض به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى الأسباب بحيث لا يتأتى معه فهم الأساس الذى أقيم عليه الحكم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنترم النظر القانونى السالف فى التفرقة بين دعوى المورث بطلب إعتبار عقد البيع وصية وعدوله عنها وبين دعوى الوارث فى الطعن على تصرف مورثه بأنه يسل وصية إضراراً بحقه فى الإرث ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض قد يعزى أسباب الحكم.

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩

و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإعفاء السيارات المستوردة لحساب الشركة المطعون ضدها إستناداً على ورود السيارات ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية التى حدها كتاب وزير المالية الصادر فى ١٩٨٦/٨/٢٨ دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها وما إذا كانت تعتبر منشأة فندقية أو سياحية فى شأن تطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢

يعين للصرف على طبيعة بدل الأغواب - بفرض فرض الضريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره أو ظروف إنقائه وإذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة مصروفات إقامة مدير فرعها الأجنبى فى مصر وسفره إليها ، ومن ثم فإن بدل الأغواب الذى كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية مخصص للضريبة على المراتب وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك وأعتد بمسمى هذا البدل دون أن يقف على سبب تقريره أو وجه إنقائه ودون أن يعتد بما هو ثابت فى الأوراق من تحميل الشركة المطعون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها فى مصر وسفره إليها ، يكون قد خالف القانون وشابه القصور فى السبب بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تبره على الحكم إن هو إلتفت عن دفاع لم يقدم صاحب المصلحة الدليل عليه لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أنها جاءت خلوا بما يفيد تقديم الطاعن صورة رسمية من الحكم الجنائى المشار إليه بسبب النعى حتى يتسنى شحكة الموضوع التحقق من محله وسببه ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن هو أغفل الرد على هذا الدفاع العارى عن دليله ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٩

إلتزام الناقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إلتزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة المشحونة كاملة وسلمية إلى المرسل إليه فى ميناء الوصول أياً كانت الطريقة المتخذ عليها فى العقد هذا التسليم ، ويقع على عاتق الأخير إثبات عدم تنفيذ هذا الإلتزام ، فإذا ما قام بذلك عد الناقل مرتكباً خطأ يرتب مسئولته التعالدية ، ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أقام الدليل على إستلام المرسل إليه

البضاعة أو أن المعجز أو التلف إنما يرجع إلى عيب في ذات الأشياء المنقولة أو سبب قوة قاهرة أو خطأ مرسلها.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦
التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذى تتماشى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً فى أسبابه بحيث لا يمكن أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه.

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦
إذ خلص الحكم إلى أن وثيقة التأمين الإجبارى تغطي الحادث فإنه يكون صحيح النتيجة ولا يعيبه القصور فى بعض أسبابه القانونية ، وحسب هذه المحكمة أن تستولى هذا القصور .

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣
الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه وإن كان يعد وجهاً من وجوه الطعن بالتمسك بإعادة النظر وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات إلا أنه ينهى فى هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذى طرحه الخصم وصولاً إلى تبيان ما إذا كان القاضى قد حكم فى حدوده أم تجاوزه ودون اعتداد بما قدم من الخصم من مستندات تأييداً وتدعيماً لهذا الطلب ، فإذا ما صدر الحكم وكان قضاؤه موافقاً لمطلب المدعى من دعواه بغير أن يفتن إلى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمنه المستند الذى قدم إثباتاً له فإن ذلك لا يعتبر قضاء باكثر مما طلبه الخصم ، بل هو خطأ أعمى قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وعدم إدراكه الواقع فى النزاع المعروف مما لا يحتر سبباً يميزه القانون للطعن فى الحكم بطريق التماس إعادة النظر.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣
التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى تتماشى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حل الحكم عليه وبحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس أقيمت المحكمة قضاؤها فإذا ما اشتمل الحكم على أسباب كافية لحمله وبرر وجه قضاؤه فلا محل للنسب عليه بالتالف ما دام أن قصد المحكمة ظاهر ورأيها واضح.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣
إذا كانت الطاعة لم تقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد أن العين قد أجرت خالية فإنه لا تغريب على الحكم
إن هو أغفل الرد على دفع لا مصلحة لها فيه أو دفاع لم تقدم دليله.

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٤
التناقض الذى يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - ما تماهى به أسبابه بحيث لا يبقى
بعدها ما يحمل الحكم عليه وأن يكون التناقض واقعاً فى أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أى
أساس القيم.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٢
لما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول قد استند فى دعواه بمطالبة الطاعين بالمبلغ المحكوم به
إلى أنهم شركاء متضامين فى شركة توصية بسيطة هى شركة التى أشرت منه
بضاعة حررت بقيمتها عشر كمبيالات وقع عليها المرحوم بصفته شريكاً متضامناً وله حق
الإدارة والتوقيع نيابة عنها ثم قامت الشركة بسداد جزء من قيمة هذه الكمبيالات ولم تسدد الباقى وتبين
أن الكمبيالات مستند الدعوى تحمل اسم "منسوجات المنصورة" شارع سعود بن عبد العزيز -
كويت وعلى ظهر كل منها توقيع منسوب للأخير ، وقد دفع الطاعن عن الأول الدعوى أمام محكمة
الإستئناف بانتفاء الصلة بين شركة للمنسوجات وشركة التى لم يكن لها
وجود لدى نشوء المديونية لكن الحكم المطعون فيه ألغت عن هذا الدفاع وأقام قضاءه على الإحالة إلى
مستندات المطعون ضده الأول وهى وإذ رتب الحكم على عرض هذه المستندات أعمالاً والقول بأن
الطاعن الأول طلب تحرير ست كمبيالات بدلاً من تلك التى لم تسدد بقصد تجديد الدين الثابت بها ، أن
شركة للمنسوجات فرع من شركة وأن الطاعنين شركاء
متضامنين فيها ، دون أن يفصح كيف استخلص من حلة المستندات التى أحال إليها قيام هذه العلاقة بين
الشركتين أو يبين المصدر الذى أسطى منه طلب الطاعن الأول تجديد الدين الثابت بالكمبيالات السفة
ووجه استدلاله بذلك على توافر تلك العلاقة ودون أن يواجه دفاع الطاعنين بعدم وجود الشركة الأم
وقت نشوء الدين فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨
النص فى المادة ٧١٥ من القانون المدنى على أن يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة ... ولو وجد
إتفاق بخلاف ذلك فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزماً بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه

من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول " وفي المادة ١٢٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي يحكم وإلغاه الدعوى - على أن للموكل أن يعزل محاميه وفي هذه الحالة يكون ملتزماً بدفع كامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة إلى المحامي " يدل على أن الموكل وإن كان له أن يسحب ثقته من وكيله المحامي فيملك عزله متى تراءى له ذلك إلا أنه لما كان للوكيل مصلحة في تقاضي أتعابه فقد وجب ألا يكون الموكل متعصفاً في إستعمال حقه فلا يسوغ له عزل الوكيل المحامي في وقت غير مناسب أو دون قيام مرور مقبول ، فإذا ما تحقق هذا التعسف إلترزم بأداء كامل الأتعاب عن قيام مباشرة المهمة الموكلة إلى المحامي.

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢
التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تعارض فيه الأسباب وتبهارات فتصاحي بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حصل الحكم عليه .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تعارض فيه الأسباب وتبهارات فتصاحي ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويعمله، أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه.

الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠
الذين من الأوراق أن الطاعة تمسكت بصورية ورقة عقد البيع المقدمة من المطعون ضده الأول في دعوى صحة التوقيع. وقدمت تأييداً لذلك ورقة حد تتضمن أن الثمن الحقيقي للعقار المبيع وإذا كان ثبوت صورية ورقة عقد البيع. من شأنه زوال قوتها في الإثبات وينسحب ذلك على عقد الصلح الذي تناولا. وكان التمسك بهذه الصورية تبعاً لذلك دافعاً جهرياً - إذ لا يجوز التوصل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب عليه لنفي هذا الدفاع لما في ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحققة وكان الحكم المطعون فيه قد أقام لقضائه مع ذلك على ما إستخلصه من عقد الصلح المؤرخ ... وألغت عن مواجهة دفاع الطاعة في هذا الشأن فإنه يكون قد شابه قصور في التسيب .

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٥
أخطأ - الحكم المطعون فيه - عندما عول قضائه على أن للطاعة مسكناً آخر دون أن يتحقق من أن هذا المسكن خاص بها وأنها تحجز معه شقة النزاع دون مقتض ما يعيه بالقصور والفساد في الإستدلال

الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٢

إذا كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً .

الطعن رقم ٧٠٤٤ لسنة ٦٠ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطرد الطاعة من الشقة محل النزاع تأسيساً على أن إدعائها إستجارها هذه الشقة غير جدي على ما أورده في هذا الشأن من عدة قرائن مساندة منها القرينة المستمدة من عدم وجود عقد مكتوب يفيد إستجارها الشقة محل النزاع ، وإيصالات بسدادها الأجرة ومن عدم تسكها باستجارها تلك الشقة أمام محكمة أول درجة ، فضلاً عن عدم تحديدها سبيلها في إثبات العلاقة الإيجابية المدعى بها ، وربط على ذلك إنتضاء العلاقة الإيجابية بينها وبين المطعون حده الثاني ، في حين أن مجرد وجود عقد مكتوب ليس يلزم لقيام العلاقة الإيجابية إذ يحق للمستأجر قانوناً إثبات العلاقة الإيجابية بكافة طرق الإثبات ، وأن عدم التمسك بدفاع أمام محكمة أول درجة لا يسقط الحق في إبدائه أمام محكمة الإستئناف ، ومن ثم فإن إستخلاص الحكم لثابتين القرينتين غير مانع ولما كان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة منها على القرائن الأخرى التي إستدل منها مجتمعه على إنتضاء العلاقة الإيجابية بين الطاعة والمطعون ضده الثاني - المالك السابق للعقار - في تكوين عقيدة المحكمة وكانت الطاعة قد ركزت في إثبات العلاقة الإيجابية إلى التحقيقات التي أجريت في الدعوى رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٩٨٣ مدني كلى الجيزة المنضمة وإلى إقرار المالك السابق للعقار على خلاف ما ذهب إليه الحكم في هذا الشأن فإنه يكون فضلاً عن قصوره في التسبب بالفساد في الإستدلال .

* الموضوع الفرعي : قبلية الأحكام للتجزئة :

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٦

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص في الشق الأول منها على أنه " إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ... جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باخضاعه في الطعن " . وكان مؤدى ما تقدم قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعناً قضى ببطلانه أو بعدم قبوله لما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحاً من بعضهم وباطلاً من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحاً من الأولين على أن يكون أولئك - الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم - أن يتدخلوا فيه

منضمين إلى زملاتهم في طلباتهم لأن لقدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاصهم فيه - وذلك تلياً من المشرع لموجبات صحة الطعن وإكتمالها على أسباب بطلانها وقصورها. باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتأمين الصحيح من الباطل ليصحح لا تسليط الباطل على الصحيح فيطلبه - فإذا ما تم إخصام باقي المحكوم عليهم إستقام شكل الطعن وإكتملت له موجبات قبوله .

* الموضوع الفرعي : قاعدة نسبية الأثر :

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢١ مكنب قنى ٥ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥

- لا يفيد من الحكم الصادر بإبطال الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض موت الواقف سوى الوارث المحكوم له ، لأنه إنما كان يعمل لمصلحته الشخصية ولم يكن ممثلاً لبقية ورثة الواقف وإن مجرد ثبوت أن الوقف صدر في مرض موت الواقف في الدعوى التي رفعها هذا الوارث لا يقتضي بطلان الوقف فيما زاد على ثلث تركة الواقف بالنسبة إلى جميع ورثته:

- الاتفاق الحاصل بين ورثة الواقف بعد صدور الحكم المشار إليه على إقرار ما قضى به الحكم المذكور وقسمة ما زاد على الثلث بينهم باعتباره تركه لا يكفي بمجرد لإبطال الوقف بالنسبة إلى أنصبتهم فيما زاد على الثلث ، بل لابد من صدور حكم لهم بذلك ممن يملكه ، لأن الوارث لا يسقط بالحكم بصور الوقف في مرض الموت ، إذ الإقرار من أحد المستحقين بإعلان الوقف لأى سبب من أسباب البطلان لا يلزم به الوقف.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكنب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠

تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة - جاز لمن فوت مياد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في المياد من أحد زملاته منضمّاً إليه في طلباته ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبة الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في المياد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي ابتناها المادة المذكورة ، ولما كانت هذه رخصة قد أجازها الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن في المياد ، فخلوله أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في المياد من أحد المحكوم عليهم أو أن - يتدخل فيه منضمّاً إليه في طلباته فإن هو لقد عن إستعمال هذه الرخصة ، فلا يؤثر ذلك في شكل الطعن متى كان قد أقیم من باقى المحكوم عليهم صحيحاً في المياد ، ولما كان الثابت أن

الحكم المطعون فيه قد صدر ضد ورقة المرحومة ... لأنه يجوز الطعن فيه من الطاعنة فقط - أحد المورثة وإن كان الحكم صادراً على ما يقول المطعون عليه في موضوع غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الأولى والثانية على أنه فيما عدا الأحكام الخاصة بالمطعون التي ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه .

*** الموضوع الفرعي : لا ولاية للقاضي في تعديل الحكم الصادر منه :**

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨
من القواعد المقررة في قضاء هذه المحكمة أنه يصدر الحكم مجتمع على المحكمة التي أصدرته المدول عما قضت به ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسلطات الأحكام القطعية - موضوعية كانت أو فرعية أنهت الخصومة أو لم تنتهها ، حتى يخرج النزاع من ولاية المحكمة بتعين أن تكون قد فصلت فيه صراحة أو ضمناً ويسوى أن يكون حكمها صحيحاً أو باطلاً أو مبنياً على إجراء باطل ، ذلك لأن القاضي نفسه لا يسلط على قضاؤه ولا يملك تعديله أو إلغائه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة . ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ١٩٥ من قانون المرافعات التي إستند إليها الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه لأن مودى هذا النص أنه يجوز للقاضي أن يصدر أمراً على عريضة مخالفاً لأمر سابق على أن يذكر الأسباب التي إقتضت إصدار الأمر الجديد . وحكمها بذلك يكون مقصوراً على الأوامر على المراتع .

*** للموضوع الفرعي : مد أجل الحكم :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣
القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في القضية وعلى ما بين من المادة ٣٤٤ مرافعات لا بتعين إعلان طرفي الخصومة به .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤
بحسب المحكمة أن تين أسباب تأجيل النطق بالحكم " في ورقة الجلسة وفي المحضر " وليس في نصوص القانون ما يوجب البطلان على غلو أيهما من التوقيح .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨
النص فى المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات السابق على بيان أسباب تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية فى ورقة الجلسة وفى الحضر يعتبر من النصوص التنظيمية التى لا يوجب البطلان على مخالفتها .

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣
القاعدة التى تضمنتها المادة ١٧٢ من قانون المرافعات من أنه " إذا اقتضت الحال تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك فى الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه النطق به وبيان أسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى الحضر ، ولا يجوز لها تأجيل إصدار الحكم بعدئذ إلا مرة واحدة " لا تعدو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها إلى سرعة الفصل فى القضايا وليس من شأن الإخلال بها التأثير فى الحكم ومن ثم فلا يلحقه البطلان.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥
القرار الصادر بمداعل النطق بالحكم - وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات - لا يعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إعلانه لطرفي الخصومة ، ولا يتقطع به تسلسل الجلسات فى الدعوى .

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠
أجازت المادة ١٧٢ من قانون المرافعات للمحكمة إذا اقتضى الحال تأجيل إصدار الحكم أن تعين يوماً للنطق به مع بيان أسباب التأجيل فى ورقة الجلسة وفى الحضر .

• الموضوع الفرعى : مسودة الحكم - تاريخ إيداعها :

الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١
عدم تضمن مسودة الحكم تاريخ إيداعها لا يؤثر على سلامة الحكم إذ لم ترتب المادة ١٧٥ من قانون المرافعات البطلان على تخلف إثبات هذا التاريخ وإنما رتبته على عدم حصول إيداع المسودة عند النطق بالحكم جزاء على تخلف الغاية التى إستهدفها المشرع من هذا الإجراء الجوهري.

• الموضوع الفرعى : منطوق الحكم :

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١
البطلان الناشئ عن عدم بيان الوقائع المأمور بإثباتها فى منطوق الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق هو بطلان لا يتعلق بالنظام العام ويؤزل إذا ما سكت الخصم عن التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يقدح فى ذلك أن يكون خصمه قد تمسك بهذا البطلان.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢
مضى كانت الأسباب متعارضة مع منطوق الحكم فانهرة بالمنطوق وحده إذ يكون الحكم فى هذه الحالة غير
عمول على أسباب.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٠٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤
إذا كانت المحكمة قد ضمنت منطوق حكمها سبب قضائها بعدم قبول الدعوى فإنها تكون قد تزيد لأن
الأسباب لا ترد بالمنطوق ويكون ما قضت به هو عدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٠٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩
لا على الحكم إن هو لم ينص فى المنطوق على قضاء صريح برفض الدفع بطلان إجراءات أخذ عينات
الدخان المضبوط وتحرير محضر الضغط ما دام هذا مستفاداً من سياق الأسباب.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقتصر فى منطوقه على إلقاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق
الوقف فى الأرض محل النزاع بمضى المدة وعلى رفض الدعوى الموجهة قبله ، بل ضمن هذا المنطوق النص
على اعتبار الوقف مالاً لا ثبت ملكيته له وهو ما كان يجب ذكره فى الأسباب فإن ذلك من الحكم لا
يؤثر على سلامته ويعتبر منه قضاء للوقف بما لم يطلبه.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢
إن كان قضاء الحكم هو ما يرد أصلاً فى منطوقه إلا أن هذا المنطوق يتعين حمله على ما يرد فى الأسباب
مؤيداً إليه لأن هذه الأسباب هى التى تكشف عما قصدت إليه المحكمة فى منطوق حكمها .

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٢
لما كانت حجة الحكم الجنائى لا تقوم إلا فيما كان فصله فيه لازماً ، وكان لا يمنع أن الفعل وإن تجرد من
صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنياً يستوجب التعويض ، وكان الثابت أن الطاعن تمسك فى دفاعه الوارد فى
صحيفة إستئنافه بإشراك المطعون ضده فى الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب فى حدوث المشاجرة التى
نجمت عنها إصابة كل منهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أجراً فى الرد على الدفاع
بالقول أن الطاعن لا يعرف الشخص الذى أعتدى عليه وأحدث إصابته وتأكد ذلك براءة المطعون ضده
بحكم جنائى نهائى فى حين أن الحكم الجنائى براءة هذا الأخير من تهمة إحداث إصابة الطاعن لا يكتسب
حجية فى شأن ما نسب إليه الطاعن من خطأ مدنى يتمثل فى تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٦

إن أصول القانون توجب على القاضي أن يقضى لصاحب الحق به ما دام هذا الحق قد تبين له وأخذ به فعلاً في الأسباب بكيفية واضحة لا غموض فيها. فإذا قررت المحكمة في أسباب حكمها أن المدعى لا يملك من الأطنان التي إدعى على خصومه إغصابهم لها سوى قدر كذا ، ومع ذلك قضت برفض دعواه كلها يكون حكمها مخالفاً للقانون لقيامه على غير أساس ومتعين النقض .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٥

إذا وصف الحكم أحد المستأنف عليهم بأنه " الخصم الحقيقي وأن الباقي قد انضموا إلى طلباته " ثم جاء في ختامه " أن المستأنف عليه المذكور ومن معه لا حق لهم في رفع هذه الدعوى لعدم توافر شروطها وأركانها ، فيعين إذن رفضها " فهذا الحكم يحتر في واقع الأمر صادراً في حق جميع المستأنف عليهم وإن خلا منطوقه من ذكر باقي الخصوم المنضمين .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

إن ما يكون قضاء على الخصم الأصلي يكون قضاء على من يتبعه بالضرورة ، لمضى إنقطع حق الأصل في الطعن زال حق التابع فيه. وإذا كان شخص قد اختصم في الدعوى بصفته عمدة واعتمد هو نفسه على صفته هذه في طلب الحكم بإخراجه من الدعوى لأنه ليس سوى منفذ للأوامر الإدارية الصادرة له من رجال الحكومة ولا حظت محكمة الدرجة الأولى هذه الصفة أيضاً فلم تلزمه بشئ من المصاريف وتابعتها في ذلك محكمة الاستئناف ، فلا مصلحة له ولا صفة في رفع طعن على حكم محكمة الاستئناف الصادر عليه بتلك الصفة وعلى وزارة الأشغال وتفتيش الري ومديرية البحيرة التي ينفذ هو الأوامر الصادرة إليه منها .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٥

إن ما يثار عادة من أن قرارات المجالس الحسية في مسائل الحساب تحوز قوة الشيء المحكوم فيه أو لا تحوز إنما هو إثارة بحث لا محل له. ذلك بأن المجالس الحسية لا تصدر أحكاماً بالملزمة حتى يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه أو لا يكون ، وإنما هي عقب فحصها للحساب إذا ما قررت إعماله فإن إعمالها يكون تسيماً لإتفاق رسمي بين عديم الأهلية ، الحالة هي محله بقوة القانون من جهة ، وبين وليه من جهة أخرى. وهذا الاتفاق هو وحده الذي يحتاج به كل طرف من طرفيه على الآخر ككسر العقود والاتفاقات. أما نتيجة هذا الاتفاق إذا كانت موجبة لدين على عديم الأهلية أو على وليه فإن هذا الدين إن لم يسدد ودياً من أحدهما للآخر فإحكام العادية هي التي تحكم به تنفيذاً لذلك الاتفاق.

• الموضوع الفرعي : مواعيد الطعن في الأحكام :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢١

ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادتان السابعة والثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يدل على أن معاد الطعن في الأحكام يبدأ من تاريخ صدورها ما لم ينص القانون على غير ذلك وأنه بالنسبة للأحكام التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - والتي لم تعلن بعد - فإن مريان معاد إستئنافها يكون من تاريخ نفاذ هذا القانون ، يستوى في ذلك الدعاوى العادية وتلك التي تنظر على وجه السرعة وإذا لم يرد في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أى نص على بدء سريان معاد الإستئناف وكان الحكم الإبدائي قد صدر قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولم يعلن حتى تاريخ العمل به في ١٤/٧/١٩٦٢ ، فإن معاد إستئنافه إنما يسرى من هذا التاريخ.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٣١٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧

مضى كان الحكم لم يقتصر قضاءه على رفض الدفع بعدم قبول الإستئناف لرفعه من غير ذي صفة والدفع بعدم جوازه بل جاوز ذلك وقضى في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وهو حكم مرسى المزداد الثاني بعد أن إنتهى في أسبابه إلى بطلان ذلك الحكم بسبب بطلان إجراءات المزايدة التي إنتهى عليها فإن هذا الحكم يعتبر كماً صادراً في الموضوع فيخرج عن نطاق التحريم الوارد في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ويبدأ معاد الطعن فيه بالنقض من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولا يغير من ذلك أن الخصومة لم تنته به كلها وأن محكمة الإستئناف قد أصدرت بعده حكماً آخر بشطب إجراءات المزايدة الثانية ما دام أنه قد حسم النزاع في المسألة الموضوعية التي فصل فيها بقضائه بإلغاء حكم مرسى المزداد الذي رفع عنه الإستئناف.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/١/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين نوعين من الأحكام النوع الأول هو الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها والنوع الثاني أحكام صادرة في الموضوع ولم يجز الطعن في الأولى على إستقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضى ذلك هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية وبترتب على ذلك مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن .

الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

الذين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها ، والأحكام التي يفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات . فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ مرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن بين الحالات التي يفرض فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب متى ثبت أن الخصم لم يحضر أية جلسة من الجلسات التالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك

الطنن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١

مؤدى نص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق - الذى تم الطعن فى ظله - أم المواعيد المحددة فى القانون للطعن فى الأحكام هى من النظام العام ، ومتى انقضت سقط الحق فى الطعن ويجب على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يكن مثار نزاع بين الخصوم .

الطنن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٨٣ من قانون المرافعات ، والأحكام التي يفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن بين الحالات التي يفرض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر فى أية جلسة تالية لهذا الإنقطاع ولو كان قد حضر فى الفترة السابقة على ذلك .

الطنن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن " يبدأ الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه فى الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة فى جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير

فيها لأي سبب من الأسباب ". يدل على أن المشرع جعل الأصل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ، واستثنى من هذا الأصل الحالات المبينة في المادة المذكورة على سبيل الحصر ، والتي قدر فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وإجراءاتها والحكم الصادر فيها ، فجعل مواعيد الطعن في الأحكام لا يسرى إلا من تاريخ إعلانها. ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن " المستأنف عليهم " ومنهم الطاعن - قدموا مذكرة بدفاعهم وكان الطاعن رغم إستادته في إفتتاح ميعاد الطعن بالنقض إلى عدم إعلانته بتسجيل الدعوى إعلاناً صحيحاً وعدم حضوره جميع الجلسات التي نظرت فيها الإستئناف ، إلا أنه لم يقدم حكمة النقض الدليل على توافر إحدى الحالات المستثناة والتي يبدأ منها ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، فإن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذ صدر الحكم في ١٩٧٧/١/٥ ولم يرفع الطعن إلا في ١٩٧٧/٧/٣٠ ، فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٦

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي يفرض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ، وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام على سبيل الحصر ولما كان الثابت بالوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية في بعض الجلسات السابقة على قضائها بتدب خبير وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بتدب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الإستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥

مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي يفرض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية وأمام الخبير الذي ندبه محكمة أول درجة وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بتدب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الإستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣

من قانون المرافعات يكون قد إلتزم صحيح القانون ويغدو الطعن بالتزوير على الإعلان المرسل للطاعن لورود تقرير الخبير أياً كان وجه الرأى فيه غير منتج فى الدعوى

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٣

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا ما إستثنى منها بنص خاص ، وإذ كان النص فى المادة ٢٢٨ مرافعات على أنه " إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء على شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة فى الدعوى إحتجزها الخصم فلا يبدأ معاد إستئنافه إلا من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته .." لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن - الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية ولم يقدم للمحكمة الإستئنافية حكماً بثبوت تزوير الورقة التى صدر بناء عليها حكم محكمة أول درجة أو إقرار التمسك بها بتزويرها عملاً بالمادة ٢٢٨ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ أحسب معاد الطعن فى الحكم المستأنف من تاريخ صدوره يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٣٠ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٤

النص فى المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تقل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنح من كل من التهم والمستول عن الحقوق المدنية فى ظرف ثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى ، ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص التهم فإن معاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بمحصول الإعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة قد دل على أن الأصل أن يكون الطعن بالمعارضة خلال الثلاثة أيام التالية لإعلان التهم بالحكم الغيابى ، إلا أن الشارع إستثناء من الأصل مد معاد المعارضة فيما يتعلق بالعقوبة فحسب إذا لم يحصل إعلان الحكم لشخص التهم مما مفاده أن الشارع أجاز رفع التلازم بين الدعويين المدنية والجنائية بالنسبة لإجراءات الإعلان فسوغ للتهم الطعن فى الحكم الصادر بالعقوبة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه لشخصه أو من تاريخ علمه بمحصول الإعلان إذا لم يكن قد أعلن لشخصه ، بينما قصر حقه على الأصل العام فيما يتعلق بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية ، وهو ما لازمه أن يصير الحكم فى الدعوى المدنية نهائياً إذا أعلن وفقاً لقانون المرافعات وإنقضت مواعيد الطعن المقررة دون إجرائه ، بهير نظر لما يلابس الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية على النحو السالف تجميعه.

الطنن رقم ٣٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد مثلت أمام المحكمة الابتدائية وكان حجز الدعوى للحكم لم إصدار حكم فيها بالإحالة إلى التحقيق لا يقطع به تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا احتسب معاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطنن رقم ٩٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥

مفاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن المشرع جعل مبرهان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التى إلفرض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ، وقد أورد المشرع فى المادة المشار إليها بيان تلك الأحكام المستثناة من الأصل العام على سبيل الحصر .

الطنن رقم ١٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣

النص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية ، وفقاً للمادة ٨٣ من قانون المرافعات والأحكام التى إلفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة ، وما يتخذ فيها من إجراءات لهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التى تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم.

الطنن رقم ٩٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦

الأحوال التى يكون فيها المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه يبدأ معاد الإستئناف فى حقه - وفقاً للمادة ٢١٣ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من تاريخ إعلانه بالحكم لشخصه أو فى موطنه الأصلي مما لا يتأتى معه القول فى هذه الحالة بأن معاد الإستئناف يجرى من تاريخ تسليم صورة إعلان الحكم للنهاية متى كان للمعلن إليه موطن معلوم بالخارج. هذا إلى وجوب حصول إعلان بالإجراءات التى رسمها قانون المرافعات لكي يعلن المعلن إليه بكل أجزائه علماً كاملاً ، ولا يفى عن ذلك ثبوت علمه بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة.

الطنن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

النص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن القانون جعل مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية والأحكام التى

إفترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصوم وما يتخذ فيها من إجراءات فجعل مواعيد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم.

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣

مقاد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل مواعيد الطعن فى الأحكام تسرى كاصل عام من تاريخ صدورها إلا أنه إستثنى من هذا الأصل الأحكام التى إفترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصورها يجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها ومن بين هذه الحالات تخلف المحكوم عليه عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى دون أن يقدم مذكرة بدفاعه فجعل ميعاد الطعن لا يسرى إلا من تاريخ إعلانها للمحكوم عليه أو لورثته حال وفاته ولا يغنى عن هذا الإعلان علم المحكوم عليه أو من قدم مقامه بقيام الخصومة وصدر الحكم فيها لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً للإجراءات كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨

النص فى المادة ١٩٢ من قانون المرافعات اليمنى أنه " يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، فإذا كان المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور ونصب عنه أو لم ينصب سواء أكان ذلك فى البداية أو بعد وقف السير فى الدعوى لأى سبب من الأسباب فلا يبدأ ميعاد الطعن فى حقه إلا من تاريخ تسليم صورة رسمية من الحكم له أو لوكيله أو إعلانه به لشخصه أو فى موطنه الأصيل. ويبرى الميعاد فى حق من أعلن الحكم أيضاً من تاريخ الإعلان ". لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه والتى لا خلاف عليها من الخصوم أن الطاعن حضر أمام محكمة نواء صنعاء الشرعية قبل الإحالة وإعتبر أن الحكم بالإحالة الملغز إلى الطاعن لا يقطع تسلسل الجلسات وربب على ذلك أن ميعاد الطعن فى الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه يبدأ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ إعلانه فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢

إذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول بصفته وكيل الداتين فى نفلية المطعون ضده الثانى أقام دعوى النزاع بطلب طرد الطاعنين من العين المؤجرة للمفلس وتسليمها له لإدارتها إستناداً لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٨/٥/١ وقد إلتزم المحكم المطعون فيه بتلك الطلبات وإنتهى إلى أن عقد الإيجار ما زال قائماً ومستمراً وذهب إلى بطلان عقد إستجار الطاعن الثالث للعين محل النزاع إستناداً لحكم المادة ٢٤

من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإن المنازعة التي كانت مطروحة والحكم الصادر فيها هي منازعة إجبارية تخضع في تطبيقها لأحكام قانون إيجار المساكن ولا تعبر عن المنازعات المتعلقة بالطلبية والتي تخص بها محكمة الإفلاس ومن ثم فإن مصاد إستئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها لا يخضع لقانون التجارة .

* للموضوع الفرعي : نسخة الحكم الأصلية :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١
إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يربط عليه بطلانها مادامت موقعة من رئيس الجلسة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإعلان قرار لجنة الطعن لعدم التوقيع عليه من سكرتير اللجنة فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢
إن كل ما تطلبه المشرع في مسودة الحكم - على ما نص عليه في المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - أن تكون مشتملة على أسباب وموقفاً عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم. وهذه المسودة - كما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات - لا تفنى عن كتابة نسخة الحكم الأصلية التي يوجب القانون أن تشتمل على بيانات خاصة كثيرة ذكرها وبهذا أفصح المشرع عن أن نسخة الحكم الأصلية هي أصل ورقة الحكم ، وإذا كان ذلك فإن ما نص عليه الدستور من وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة ينصرف إلى ما اعتبره المشرع أصل ورقة الحكم نسخة الحكم الأصلية ولا يغير من ذلك أن المشرع قد أجاز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات لأن ذلك إستثناء من القواعد العامة ليس من شأنه أن يجعل المسودة هي النسخة الأصلية للحكم.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤
المبرة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التليفزيونية وغيرها من الصور ومسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، وقد قدمت الصورة الرسمية مع هذا الطعن من واقع نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى وتعلق بها حق الطاعن وتبين أنها تغاير في وقائعها وقائع الدعوى الماثلة ، ومن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - وجب أن يكون الحكم دالاً بلباته على إستكمال شروط صحته ، بحيث لا

تقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأية طريقة من طرق الإثبات كما لا يقبل التصحيح بناء على ورقة أجنبية عن الدعوى التي صدر فيها.

* الموضوع الفرعي : وصف الحكم :

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٩ لسنة ١٩٥١/١٢/٢٧ بتاريخ ٢٨٠ صفحة رقم ٣
العبرة في وصف الحكم بأنه تهديد أو قطعي ليست بما يصف به الطاعن وإنما هي بحقيقة وصفه للحكم القاطع في بيان الأساس الذي ينشأ عليه الخبر تقديره لوعاء الضريبة هو حكم قطعي في هذا الخصوص جائز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥
لا خطأ في وصف الحكم بأنه حضوري طالما أن المستأنف عليه قد حضر عنه محام ودفع بعدم قبول الاستئناف لوفقه على غير ذي صفة ولم يتابع السير فيه أو يقدم بدفاع في موضوعه - لا هو ولا من حل محله - إلى أن صدر الحكم .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩
إفطار وصف الحكم في المنطوق بأنه حضوري أو غيبي لا يترتب عليه بطلانه في حكم المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١
١) نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات الذي تناول التظلم أمام المحكمة الإستئنافية من وصف الحكم المستأنف لم يحظر على المحكمة الإستئنافية أن تصدر للفصل في موضوع الاستئناف قبل أن تقضى في هذا التظلم ويصبح عندئذ لا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه ، وليس من شأن ذلك أن يلحق البطلان بحكمها .

٢) الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وتقدير هذا التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خضوعه هو من سلطة القاضي الموضوع .

٣) التعويض المطلوب عن الخطأ التقصيري أو العقدي إذا كان مما يرجع فيه إلى تقدير القاضي فإنه لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذي قصده المشرع في المادة ٢٢٦ من القانون المدني وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدر الحكم النهائي في الدعوى

٤) الربيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المكتسب مقابل ما حرم من ثمار ، والغصب باعتباره عملاً غير مشروع يلزم من ارتكبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بتعويض الأضرار الناشئة عنه ، ولا تنفيد المحكمة عند قضائها بالربيع لصاحب العقار المكتسب بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل والتي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية عن سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها .

٥) يجوز محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تستند إلى تقرير خبير مودع في دعوى أخرى ما دامت صورته قد قلمت إليها وأودعت ملف الدعوى وأصبح التقرير بذلك ورقة من أوراقها يتاحل كل خصم في دلائلها .

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣١

لما كان الواقع في الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول صحة ونفاذ عقد البيع المورخ ... ككل فيما تضمنه من بيع الطاعة ومورثها للمطعون ضده عقاراً يملكانه شيوخاً بينهما فإن الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف في قضائه بصحة ونفاذ البيع الصادر من الطاعة لم يمهله الخصومة في الدعوى برمتها إذ لا يزال شق منها - وحتى وقت رفع الطعن - مطروحاً على محكمة الاستئناف - وكانت الأحكام القابلة للتنفيذ الجري - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي لا تقتصر على تقرير صحة أو مركز قانوني أو واقعة قانونية بل تعدى ذلك إلى إلزام المحكوم عليه بالقيام بعمل لصالح المحكوم له فإن نكل حلت الدولة في إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف البيان - وقد اقتصَرَ على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ العقد بالنسبة للبيع الصادر من الطاعة ولا يتضمن بذلك قضاء يوجب قيامها بعمل لصالح المطعون ضده فإنه لا يكون من قبيل تلك الأحكام كما يندرج ضمن سائر الأحكام المستثناءة على سبيل الخصر بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والتي أجازت الطعن فيها على إستقلال ، وبالتالي فإنه لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد صدور الحكم النهي للخصومة كلها .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

الأصل في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة.

خلف

• الموضوع الفرعي : الخلف الخاص :

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

مفاد المادة ٣٨٧ من القانون المدنى أن للدائنين استعمال حق مدينتهم فى التمسك بالتضام لوصولهم بذلك إلى إبعاد الدائن الذى تقادم حقه عن مشاركتهم فى قسمة أموال المدين ويشترط لاستعمال الدائن حقوق مدينه وفقا للمادة ٢٣٥ مدنى أن يكون دينه فى ذمة المدين محقق الوجود على الأقل ، فإن كان ذلك الدين محل نزاع فإنه لا يعد محقق الوجود إلا إذا فصل القضاء بنبوته.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٦٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٦٤

يعتبر المدين ممثلاً لدائنه العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه ، كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه فى حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه ، كما أن للدائن ولو لم يكن طرفاً فى الخصومة بنفسه أن يطعن فى الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التى رسمها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو بمن ينوب عنه فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يفيد الدائن من الطعن المرفوع من مدينه ويحتج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين ومن ثم فإن الطاعن إذ وجه استئنافه إلى المطعون ضدهما الأولين وأعلنهما به فى الميعاد القانونى فإنه لم يكن بعد ملزماً بتوجيه الاستئناف أيضاً إلى المطعون ضده الثالث الذى تدخل فى الدعوى أمام محكمة أول درجة منضمماً إلى مدينته المطعون ضدها الأولى إذ فى اختصاص هذه المدينه ما يفنى عن اختصاصه هو.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٥

مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ من القانون المدنى أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر فى جميع حقوقه قبل المستأجر وفى جميع إلتزاماته نحوه ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذى يطلق ملكية العين المؤجرة هو وما يربط عليه من آثار ، وإن كان يعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من القانون المدنى إلا أنه وفقاً للتنظيم القانونى الذى قرره المشرع لهذه القاعدة - فى المواد الثلاث الأخرى سالفه الذكر والشروط المبينة بها - لا يكون التصرف إليه خلفاً خاصاً فى هذا الخصوص إلا إذا إنتقلت إليه الملكية فعلاً. وعلى ذلك فإنه يتعين على مشوى العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل

هذا العقد لتنتقل إليه الملكية بوجهه، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا داتناً عادياً للبائع - موجر العقار. وحق المشتري في تسليم العقار المبيع وفي ثماره وثماره المقرر له قانوناً من مجرد البيع في ذاته إنما هو حق شخصي مرتبط له في ذمه البائع إليه كما أن علاقة البائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يرتب عليها قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذي لم يسجل والمستأجر لهذا العقار ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩

لئن كان الحكم الذي يصدر ضد البائع فيما يقوم على العقار المبيع نزاع يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشتري يعتبر مثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى القائمة ضده وأنه خلف خاص له إلا أن البائع لا يعتبر مثلاً للمشتري في الدعوى التي لم يكن مثلاً فيها بشخصه وترفع على البائع بشأن ملكية العقار موضوع البيع ولو تناولت العقد المبرم بينهما طالما أن المشتري يستند في ملكيته إلى وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية ذلك أنه متى توافرت في وضع اليد شرائطه القانونية فإنه يعد سببا يكتفي به ذاته لكسب الملكية مستقلاً عن عقد البيع ولو تم فلا ينقطع هذا التقادم المكسب بالحكم الصادر في تلك الدعوى .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٢٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٦

مفاد المادتين ١٤٦ و ٦٠٤ من القانون المدني مرتبطين أنه إذا كان الإيجار ثابت التاريخ وسابقاً على التصرف الذي نقل الملكية إلى الخلف أو لم يكن ثابت التاريخ ولكن الخلف تمسك به أو كان على علم بوجوده عند انتقال الملكية إليه فإن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المساجر وفي كافة التزاماته نحوه ، ويثبت للخلف هذه الحقوق والالتزامات دون حاجة لإشراط علم الخلف بها وقت انتقال الشيء إليه ، إعتباراً بأن المشرع حور القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني عند تطبيقها تطبيقاً تشريعياً على حالة إنصراف أثر الإيجار إلى من إنتقلت إليه ملكية العين المؤجرة وفقاً لتنظيم القانوني الذي قرره. ويقصد بنفاذ الإيجار في حق الخلف الخاص للمؤجر كل ما نشأ عن العلاقة الإيجارية من إلتزامات وحقوق تتصل بالمكان المؤجر بحيث يصبح الخلف طرفاً في العقد سواء كان مصدر هذه الحقوق وتلك الإلتزامات عقد الإيجار ذاته أو تعديلات لاحقة شريطة ألا تكون خارجة عن الرابطة العقدية أو مسجلة عنها ، ففي هذه الحالة الأخيرة لا تنتقل هذه الآثار للخلف إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ١٤٦ مدني. يؤيد هذا النظر أن

المشروع التمهيدى للقانون المدنى كان يتضمن نصاً صريحاً بأنه إذا كان الإيجار نافذاً فى حق من إنتقلت إليه الملكية أو لم يكن نافذاً ولكن تمسك به هو فإنه يحل محل المؤجر فى جميع ما ينشأ عن عقد الإيجار من حقوق والتزامات. ولكن حذف هذا النص فى لجنة المراجعة إكتفاء بالقواعد العامة فإن هذه القواعد تشير إلى هذا الحكم الذى تضمنه النص المحذوف. لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعة لا تجادل فى إنصراف أثر عقود إيجار المطعون عليهم باعتبارها خلفاً خاصاً ، ولا تعيب على الحكم المطعون فيه ما إنتهى إليه من التزامات المالك السابق بتركيب مصعد للصعارة ولا فى أن هذا الإلتزام نشأ قبل إنتقال ملكية العين المؤجرة إليها وكان الإلتزام بتركيب المصعد يتصل اتصالاً وثيقاً بالعلاقة التجارية ويعتبر بحسب طبيعته مرتباً عليها فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل التحدث عن ركن العلم فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدنى أنه يشترط فى الخلف الخاص وهو من كسب حقاً من المشوى حتى يتمسك بالعقد الصورى أن يكون حسن النية أى لا يعلم وقت تعامله مع المالك الظاهر أن العقد الظاهر إنما هو عقد صورى ، أما إذا كان سئى النية أى يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر فإن العقد الذى يسرى فى حقه هو العقد الحقيقى شأنه فى ذلك شأن المتعاقدين. ولما كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت فى حدود سلطتها التقديرية وفى أسباب سائفة أن الطاعن - المشوى - كان سئى النية ويعلم بورقة الضد عندما تصرفت له المطعون عليها الثانية بالبيع ، ورتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن فى التمسك بالعقد الظاهر المبرم بين المطعون عليها الأولى - المالكة الأصلية والثانية ، وإنما تسرى فى حقه ورقة الضد المشار إليها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

مفاد نصوص المواد الثانية والخامسة والثامنة من القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ سنة ١٩٦٨ سنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية - أن الهيئة العامة للسلع التموينية - الطاعنة - قد خلفت وزارة التموين فى كل ما يتعلق بتوفير المواد والسلع التموينية والإستهلاكية إنتاجاً وإستيراداً ونقلًا وتخزيناً وتوزيعاً ، وحلت محلها فى الحقوق والإلتزامات الناشئة عن العقود التى أبرمتها وزارة التموين فى هذا الشأن ، ولما كان النزاع الحالى يدور حول أحد الإختصاصات التى آلت إلى الهيئة الطاعة وهو نقل المواد والسلع التموينية وكان الحكم الابتدائى قد صدر فى ١٩٧١/٢/٢٨ لصالح وزارة التموين فإستأنفته الشركة المطعون ضدها فى مواجهة وزير التموين بصفته ممثلاً للهيئة الطاعة فإن الطعن لا يكون قد أقيم

على من لم يكن طرفاً في الخصومة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز إختصاص الهيئة الطاعنة في الإستئناف قد إنتزام صحيح القانون .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢

الخلف الخاص هو من يتلقى من سلفه شيئاً سواء كان هذا الشيء حقاً عينياً على هذا الشيء. أما من يورث له ابتداء حق شخصي في ذمة شخص آخر فلا يكون خلفاً خاصاً له بل يكون دائناً. فالمستأجر ليس بخلف للمؤجر بل هو دائن له ، إنما خلف المستأجر الأصلي هو المتنازل له عن الإيجار .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٤/١/١

تنص المادة ١٤٦ من القانون المدني على أنه " إذا أنشأ العقد التزامات أو حقوقاً شخصية تتصل بشئ ينتقل بعد ذلك إلى خلف خاص ، فإن هذه الإلتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف من الوقت الذي يتصل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه " مما مفاده أنه وإن كان الأصل في الخلف الخاص أنه يحتر من الغير بالنسبة للإلتزامات المترتبة على عقود أجزاها سلفه قبل الشراء ، إلا أن هذه الغيرية تحسر عنه متى كان عالماً بالتصرف السابق وكانت الإلتزامات الناشئة عن العقد من مستلزمات الشيء وهي تكون كذلك إذا كانت مكتملة له كعقود التأمين أو إذا كانت تلك الإلتزامات تحد من حرية الإنتفاع بالشيء وتفل اليه عن مباشرة بعض الحقوق عليه .

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩

مشروى العقار بعقد مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع ، وله باعتباره خلفاً خاصاً أن يتمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد ، إذ ليس في القانون ما يحول دون التمسك بإعلان التصرف أو صوريته بعد رفض الإدعاء بتزوير المحرر المثبت به التصرف لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ، ولا يفيد ثبوت إسناد التصرف إلى المتصرف بطريق اللزوم صحته وجديته .

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون ، فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع إلتزاماته نحوه ، ولا يكون مشروى العقار المؤجر خلفاً خاصاً في هذا الشأن إلا إذا إنتقلت الملكية إليه فعلاً

بالسجل ، ويلتزم المستأجر نحوه بكافة التزاماته بمجرد علمه بانتقال الملكية ، لما كان ذلك ، وكان السات من الأوراق أن المطعون ضده قدم محكمة بنس الزقازيق صورة فوتوغرافية لحكم تثبيت ملكية لأرض النزاع الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٣٩ سنة ١٩٧١ ملى كلى الزقازيق والمشر برقم ٤٥٦٢ شرقى فى ١٩٧٦/٩/٢٠ ، ولم يجحد الطاعون هذا المستند ، بل السات من مذكرات الطاعة الثانية ومورثة الطاعين السادس والسابع المقدمة محكمة بنس الزقازيق فى ١٩٧٧/٣/٩ ، ١٩٧٧/١٠/٢٦ ، وعكمة الزقازيق الابتدائية فى ١٩٨١/٥/١٢ إنهما تعلمان بانتقال ملكية العين المؤجرة للمطعون ضده فى ١٩٧٦/٩/٢٠ ، ومن ثم فإن ذلك يعتبر كافياً لتحقيق صفة المطعون ضده فى طلب الإخلاء ، ولما كان الحكم المطعون فيه إنتهى إلى رفض الدلع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة فإنه يكون قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون ، ويكون النعى على ما قرره الحكم من ثبوت تلك الصفة من إنذار عرض الأجرة عليه - أى كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج.

* الموضوع الفرعى : الخلف العام :

الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٣
إذا كان الطاعون وهم خلف عام لورثهم لا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف المطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف إلى ما بعد الموت ، فإنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل المنصرف إليها المشروية إلا ما كان يملكه مورثهم فى صدد منازعته لها فى ملكيتها الثابتة لها بالعقد المسجل.

الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٧
مضى كان الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من أن المطعون عليهم يستحقون فى نصيب أحد المستحقين فى الوقف ما كان يستحقه والدهم لو كان حيا قد ناقض ما سبق أن قضى به الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بين الخصوم أنفسهم فى نزاع قام بينهم بشأن استحقاق هذا النصب بالذات وكان هذا الحكم قد حاز قوة الشىء المقضى بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأنهم كانوا طرفا فيه فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه يجنيه على خلاف ذلك الحكم يكون جائزا عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. ولا يصح الاعتراض بان بعض المطعون ضدهم لم يكونوا مختصمين بأنفسهم فى الدعوى الأولى التى صدر فيها الحكم من المحكمة العليا الشرعية وأن اختصاص والدهم فى تلك الدعوى لا يجعل الحكم الصادر فيها بتعديد الاستحقاق فى الوقف حجة عليهم لما هو مقرر من أن المستحق فى الوقف لا يتلقى حقه من مورثه وإنما من الواقف مباشرة - ذلك أن المورث المذكور قد توفى بعد انتهاء الوقف الأهلى

وصورته ملكا للمستحقين فلتقى ورثته الحق عنه ميراثا ولم ينتقل إليهم عن طريق الوقف وذلك يكون بالحكم الصادر عليه حجة عليهم باعتبارهم خلفا عاما لورثتهم الذى كان طرفا فيه.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٥

الأصل فى إقرارات المورث إنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها. وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورث بهذه الإقرارات من الدليل الكتابى فى حالة ما إذا طعنوا فى الصرف بأنه فى حقيقته وصية وأنه قصد به الإحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيه لا يكتفى لإهدار حجة هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجتها عليهم.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٦

لا يعتبر وارث المحجور عليه فى رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه من الغير وإنما يعد خلفاً عاماً فلا يملك من الحقوق أكثر مما كان لسلفه ومن ثم فإن هذه الدعوى تسقط بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى إنتهت فيه القوامة بوفاة المحجور عليه .

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٣/١١/١٩٨٥

النص فى المادة ١٤٥ من القانون المدنى على أن " ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ما لم يبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام " يدل - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن طبيعة التعامل التى تأبى أن ينتقل الحق أو الإلتزام من المتعاقدين إلى خلفه العام تستوجب أن يكون هذا الحق أو الإلتزام مما ينفعنى بطبيعته بموت المتعاقدين لنشوته عن علاقة شخصية بجهة .

* الموضوع الفرعى : مسئولية الخلف :

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار مدة عمل العامل متصلة على أن " رب العمل السابق أخذ على العامل إقرار جاء به أنه باع محلاته إلى رب العمل الحالى [الطاعنة] وجاء فى عقد البيع أن البائع يقوم ببعض مستخدميه بحيث يعتبرون مفصولين من خدمته وملحقين كمستخدمين جدد لدى المشتري ابتداء من تاريخ البيع ، وقد أقر العامل أنه قبض ما يستحقه من تعويض ومقابل مهلة الإنذار ومكافأة " وأن " تجزئة عقد العامل فضلا عن مخالفته لصريح نص القانون فإنه يوجب عليه إنقاص حقوقه فى

مكافأة نهاية الخدمة " وأنه " لا يحتاج بالمخالصة الصادرة منه لأن نصوص عقد العمل نصوص آمرة لا يصح الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم يكون رب العمل الثاني وقد حل محل رب العمل الأول بطريق الشراء مسئولاً بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة " وهى قرارات موضوعية سائفة من شأنها أن تؤدى إلى اعتبار مدة عمل العامل [المطعون عليه] متصلة فإنه يكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم من أن الشركة الطاعة وقد حلت محل الشركة السابقة بطريق الشراء تكون مسئولة بطريق التضامن عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عقد العمل ومنها مكافأة نهاية الخدمة.

دستور

* الموضوع الفرعي : أثر الأحكام الصادرة بالتفسير :

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦
إذ كان الطاعن لم يبين المواطن التى بنى عليها ما آثاره - من دفع بعدم دستورية القرار التفسرى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ - إمتداداً إلى أن القرار المذكور تضمن نصراً لنصوص القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فإن ذلك يدل على عدم جدية دفعه.

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨١
مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا أن المشرع إختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التى تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء ، وهى فى ذلك لا تشىء حكماً جديداً بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصومه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقراراتها ذات قوة النص الذى إنصب عليه التفسير ولا يغير من ذلك أن المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على أن تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر إلى قرارات التفسير ، رغم أنه واجب نشر منطوق تلك الأحكام وقرارات تفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا قد نصت على أن لقرارات التفسير ذات القوة الملزمة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تعليقاً على المادة ٣١ منه وكان من مقتضى إختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم للنصوص التشريعية أن يكون لها وحدها تقدير توافر شروط قبول طلب التفسير بحيث لا يقبل من أية جهة قضائية أن تبحث تلك الشروط أو تناقشها توصلأ إلى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير .

* الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى :

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨١
النص فى المادة ١٧٨ على أنه " تشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون ما يحرت على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار " وفى المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص

بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه " تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام قصد به علم الكافة ، وأن هذا العلم يفرض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٤

مضى كان قرار فصل الطاعن قد صدر من البنك المطعون ضده إعمالاً لنص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت المحكمة العليا قد قضت في الدعوى رقم ٤ سنة ١ ق " دستورية " بتاريخ ١٩٧١/٧/٣ بعدم دستورية هذه المادة لأنها عدلت من اختصاص جهات القضاء بقرار جمهورى وهو ما لا يجوز إجراؤه إلا بقانون. وكان لازم ذلك أنه لا محل لتطبيق هذه المادة على قرار فصل الطاعن فإن هذا القرار يكون خاضعاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والمهينات العامة والشركات والجمعيات والمهينات الخاصة الذى كان سارياً قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣

لئن كان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأبولة القدر الزائد من الأراضى الزراعية المستولى عليها إلى الدولة دون مقابل - قد قضى بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٥ سنة ١ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ ونشر الحكم الصادر فيها بالعدد رقم ٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧ إلا أنه وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، لا يجوز تطبيق نص فى القانون أو لائحة قضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية لما مفاده أن القرار بقانون سالف الذكر وقت إصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ كان نافذاً واجب الإعمال ، ولا يغير من ذلك الحكم بعدم دستوريته فى تاريخ لاحق .

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

يترتب على الحكم بعدم دستورية نص قانون أو لائحة عدم نفاذها من تاريخ نشر هذه الأحكام فى الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ. ليس فى المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى

الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص. ويستثنى من هذا الأمر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت عند صدورها بحكم حائز قوة الأمر المقضى وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية الصادر أعمالاً لنص المادة ٣/٤٩ من القانون المذكور .

للطنن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٢٦ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٦

يدل نص المادتين ١/١٧٥ من الدستور الدائم ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين فلا يكون لغيرها من المحاكم الإمتناع عن تطبيق نص فى القانون لم يقض بعدم دستوريته وإنما إذا تراءى لها ذلك فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن لدى محكمة الإمتثال قد قام على إيداع المطعون ضدهم لباقي الثمن وحده دون الفوائد لا يكفى لتوقي الفسخ فإن الحكم المطعون فيه إذا رفض هذا الدفاع على سند من مجرد القول بعدم دستورية النص على الفوائد وعدم إستحقاق البائع لفوائد الباقي الثمن لعدم سبق الإلتحاق على إستحقاقها مفضلاً بذلك حكم المادة ٥٨ ٤ من القانون المدنى وإعتبر هذا الإيداع ميرتاً للذمة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

للطنن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٦

مفاد نص المادة ١٧٨ من الدستور والفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا يجوز تطبيقه إعتباراً من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ومن ثم فإنه لا يحس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى .

للطنن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٧

قضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية - تأسيساً على أن النص فى المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٠ - على أن مبادئ الشريعة الإسلامية " المصدر الرئيسى للتشريع " لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد هذا التاريخ ، أما التشريعات السابقة عليه ومنها ٢٢٦ مدنى - التي تقضى بإستحقاق الفوائد - فلا ينطبق عليها ، أياً كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٧

فقد المادتين ١٧٨ من الدستور ، ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي فلا يجوز تطبيقه إعتباراً من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، ومن ثم فإنه لا يحس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضي. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إستئناف طنطا " مأمورية بنها " في ١٩٨٥/٣/٢١ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضي تبعاً لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الإعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يحس بحق المطعون ضدها في المعه المقضي بها بالحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٨٩

لما كان النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يوجب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار " وفي المادة ٤٩ من القانون المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها - ويوجب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة إستناداً إلى ذلك كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه ويدل على أن الحكم الصادر بعدم دستورية نص تشريعي يسرى من اليوم التالي لنشره بالجريدة الرسمية بما يوجب عليه من عدم جواز تطبيق ذلك النص من هذا التاريخ ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لم ينص على ترتيب أية آثار على المراكز القانونية التي تكون قد إستقرت في الفقرة السابقة على نشر الحكم الذي قضى بعدم دستورية النص القانوني الذي ترتبت هذه المراكز إستناداً إليه - كما ذهب إلى ذلك بالنسبة إلى الأحكام التي صدرت بالإدانة إستناداً إلى نص جنائي قضى بعدم دستوريته فإنه لا يكون لهذا الحكم أي أثر على المراكز القانونية التي إستقرت في الفقرة السابقة على نشر الحكم المذكور وكان قرار القيد موضوع الدعوى - بما لا خلاف عليه بين الخصوم - قد صدر قبل نشر حكم المحكمة

الدستورية فلا أثر لهذا الحكم على القرار السالف ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وتنازل بالرد في أسبابه على دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد وافق صحيح القانون.

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥

النص في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفع بعدم دستورية نص قانونى لازم للحكم فى الدعوى يخضع فى تقدير جديته لسلطة محكمة الموضوع فإن هى رأت جديته حددت لمن آثار الدفع أجلاً لرفع خلاله الدعوى الدستورية وإن هى لوثقت عدم جدية الدفع إلقتت عنه ومضت فى نظر الدعوى. وكان القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أقرته السلطة التشريعية وكانت النصوص التى خصها الطالب بالدفع ليس من بينها ما هو لازم للحكم فى الطلب لأن المحكمة تخلص إلى عدم جدية الدفع وتلقت عنه .

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٢

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان يوجب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، إلا أن عدم تطبيقه - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - لا يتصرف إلى المستقبل فحسب وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجمى الحقوق والمراكز التى استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم .

• الموضوع الفرعى : أثر الدفع بعدم الدستورية :

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩

النص فى المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على أن "تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام أحكام وتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع معاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وبوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعير الدفع كان لم يكن " يدل على أن رفع الدعوى أمام المحكمة العليا لا بد وأن يسبقه دفع بعدم الدستورية أمام المحكمة التى تنظر النزاع وتحدد هذه المحكمة للخصوم معاداً لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا أى أن الخصوم لا يستطيعون رفع الدعوى بعدم الدستورية مباشرة أمام المحكمة العليا وعليهم أن يرفعوها فى الميعاد الذى

تجدهم هم المحكمة التي أثير أمامها الدفع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على جدية الطاعن في دفعه بعدم دستورية المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من عدم رفعه الدعوى بذلك من تلقاء نفسه مباشرة أمام المحكمة العليا ومن عدم طلبه ميعاداً لرفعها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٧

إذا كانت دعوى الطاعة قد إشتملت على طلبين ، أولهما الحكم لها بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في عدد طرود الشاى المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن إستناداً للمواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو ما يدخل في الإختصاص النوعى للمحكمة - وثانيهما طلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معاً حين الفصل في الدعوى الدستورية دون أن يكون ثمة إرتباط بين الطلبين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

* الموضوع الفرعى : أثر صدور الدستور على القوانين :

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن " كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور " فحكمه لا ينصرف بدهاة إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

ما نصت عنه المادة ١٩١ من الدستور من أن " كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور " فإن حكمه لا ينصرف بدهاة إلا إلى التشريع الذى لم يحجر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل من المشرع .

الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٣

ما نصت عليه المادة ٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور ، فإن حكمه لا ينصرف بمداة إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل من المشرع.

*** الموضوع القرعى : إختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة العضوية :**

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٣

- مؤدى نص المادة ٩٣ من الدستور أن مجلس الشعب لا يفصل فى صحة عضوية إلا من خلال فصله على طعن مقدم فيها فإذا لم يكن طعن فيها باقية على أصلها من الصحة عندما أعلن انتخاب المرشح فلا يلزم أبداً عرض صحة العضوية على المجلس لتقريرها يؤكد ذلك أن نص المادة المذكورة أوجب إحالة الطعن لا إحالة صحة العضوية إلى محكمة النقض لتحقيقه وأوجب أن تعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى إنتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن لا للفصل فى صحة العضوية التى لم تكن تحتاج إلى فصل فيها لولا وجود الطعن .

- قررت المادة ٩٣ من الدستور أن العضوية لا تعتبر باطلة إلا بقرار يصدر من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه ويستحيل أن تتحقق هذه التشكيل الأغلبية من المجلس مشكلاً بأقل من ثلثى أعضائه ولا يكون هذا التشكيل الأقل صالحاً لنظر الطعن أباً كانت النتيجة التى إنتهت إليها اللجنة التشريعية لأن رأى اللجنة التشريعية غير ملزم للمجلس والقول بغير ذلك من أن صحة العضوية التى إنتهت إليها اللجنة هى التى تعرض وحدها على المجلس لا تحتاج إلا للأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فيه ارتداد إلى الأصل المقرر بإعلان انتخاب المرشح للعضوية والذى لم يكن فى حاجة إلى تقريره من المجلس وفيه مصادرة للمجلس على حقه فى نظر الطعن لأن موضوع الطعن هو بطلان العضوية أما صحة العضوية فهى الأثر الحتمى لرفض الطعن بقاء على الأصل ومن لم فلا تنظر للطعن بنظر صحة العضوية دون نظر بطلانها ولا تنظر لبطلان العضوية إذا كان المجلس مشكلاً بأقل من ثلثى أعضائه ، إذ لا يستطيع المجلس بهذا التشكيل أن يقررها ولو أبدى الأعضاء الحاضرون جميعهم الرأى إلى جانبها وإذا تأجل نظرها تميز التشكيل وتغيرت مداولات الأعضاء فلا يتحد الأساس الذى بنى عليه أخذ الرأى فى طعن واحد فى جلستين اختلفت فيهما القضاة وهم الأعضاء واختلفت المداولات إذ يدخل فى التشكيل الجديد لقضاة جدد لم يشركوا فى المداولة السابقة وقد خرج منه لقضاة لا يشركون فى المداولة الجديدة ، وإذا كان قرار المجلس رغم بطلانه قد

تحصن بقوة الأمر المقتضى ، فإن ذلك لا ينفي أن الإصرار على نظر الطعن والمجلس بتشكيله الأقل من ثلثي أعضائه تم على وجه مخالف للدستور يؤكد ذلك أن الفصل في النزاع يقتضى أن يكون وجهها الرأى فيه مطروحين معاً على الهيئة ذات الاختصاص القضائى بتشكيلها الصالح لتقرير أى منهما فإذا كان المروض أحدهما لتقريره وحده انتهى الفصل والحسم لأن الفصل والحسم إنما يكون فصلاً بين الأمرين فى حال وجودهما معاً والحسم يقتضى إزالة أحدهما لبقى الآخر وبغير ذلك لا يتحقق غرض الدستور من الفصل فى صحة العضوية.

– مؤدى نص المادة ٩٣ من الدستور أن إختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه إختصاص إستثنائى فلا يتوسع ولا يقاس عليه فيقتصر على الطعن فى صحة العضوية به ويكون لقراره فى شأنها حجية الأمر المقتضى به طبقاً لشروط الحجية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ إثبات.

– ناطت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية إلى لجان الفرز الأختصاص بالفصل فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفى صحة إيداء كل ناخب رأيه أو بطلانه ولم يخلص الدستور مجلس الشعب بالفصل فى صحة قراراتها ، وإنما يكون عرضه عليه عند فصله فى صحة عضوية أعضائه لا للفصل فى صحته وإنما كعنصر من عناصر التحقيق فى الطعن الذى ينظره شأنه فى ذلك شأن قرار محكمة النقض فيما تجرجه من تحقيق فى الطعن ، وأى من القرارين قرار لجان الفرز وقرار محكمة النقض – يخضع لتقدير المجلس ولكن لا يجوز الحجية ولو صدر قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها على مقتضاها.

– قرار مجلس الشعب بصحة أو بطلان العضوية هو الذى يجوز الحجية .. ولا يتعداها إلى قرار لجنة الفرز بصحة إيداء الناخب رأيه أو بطلانه والمواعيد والإجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن وإحالتها إلى المجلس للفصل فيه والإصرار على نظر الطعن ورفض طلب التأجيل فهذه لا تحصنها حجية الأمر المقتضى وإنما الذى يحصنها هو أن تكون قد تمت على الوجه المبين بالدستور فلا تكون قد خالفت نصاً فيه أو نصاً فى قانون أحال عليه فى شأنها فإذا ما تبين أن أياً منها قد خالف الدستور أو القانون فيكون قد فقد سند مشروعيته وإستحال إلى عمل غير مشروع إذا ما تسبب عنه ضرر يستحق معه من أصابه الضرر التعويض عنه طبقاً للقانون ويكون سبيله للحصول على حقه هو اللجوء إلى قاضيه.

– إذ كان المطعون ضده لم يلدأ إلى اتهاكم للطعن فى قرار مجلس الشعب بصحة عضوية منافسه الذى حاز حجية الأمر المقتضى فإن هذه الحجية لا تعدى إلى صحة إيداء الناخب لرأيه أو بطلانه أو الإلتزام بأحكام الدستور فى المواعيد والإجراءات المتعلقة بتحقيق الطعن وإحالتها إلى المجلس للفصل فيه ورفض طلب التأجيل ، كما لم يلدأ للمحاكم لمزاخدة عضو من أعضاء المجلس عن إيداء فكره ورأيه ، وإنما لجأ

للمحاكم للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته بسبب أن هذه الأعمال المشارة إليها غير مشروعة لمخالفتها للدستور وأحكام القانون ، ولئن كان من بينها ما هو منسوب لجلس الشعب وصدرت منه أثناء توليه لأعماله إلا أنه متى ثبت أنها لم تنم على الوجه المبين بالدستور فقدت سند مشروعيها وأضحت أعمالاً غير مشروعة إذا ما تسبب عنها ضرر كان لمن أصابه الضرر في التعويض عنه ولما كان الاختصاص بذلك غير معقود بنص في الدستور أو القانون لجلس الشعب أو لأية جهة أخرى إستثناء ولا يعتبر منازعة إدارية فهو باق للمحاكم على أصل ولايتها العامة.

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

لا يستقيم في صحيح النظر - أن يقال أن سلطة مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية تنأى على مبدأ المسألة القانونية في أمر كل إجراء يتعلق بعملية الانتخاب - صحيحاً كان أو باطلاً - لما فيه من الخوض في إختصاصه وما يحمله من معنى الخروج على مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة ، ذلك أن الدستور عندما رسم الحدود بين السلطات نص في المادة ٩٨ على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي وحظر في النص ذاته تحصين أى عمل أو قرار من رقابة القضاء وأخضع سلطات الدولة جميعاً - بما فيها السلطة التشريعية - لسيادة القانون وناط بالقضاء في المادة ٥٥ توفير الحماية القضائية للمواطنين من كل عسف وكفالة وعضوع كافة السلطات لسيادة القانون .

* الموضوع الفرعي : الإعتداء على الحرية الشخصية :

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥

- النص في المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تسطره ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي أو النيابة العامة . " وفي المادة ٥٧ منه على أن " كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقدم وكفيل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الإعتداء " مفاده أن الإعتداء الذي منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها في غير الحالات التي يقرها القانون ، كالقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقرها القانون. وهو ما يعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات .

- نصت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات على أن " كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهاً مصرياً ". وإذ كان ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، إنما هو صالح بذاته للإعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة إلى سن تشريع آخر أدنى فى هذا الخصوص ، إذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ولما كانت محكمة الموضوع لم تعرض للفصل فى دستورية القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢ إذ أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم التى نص عليها ذلك القانون فإن النعى يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١/٥/١٩٨٠

النص فى المادة ٥٧ من الدستور مفادها أن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة أو غيرها من الحقوق والحريات العامة لا يسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم. وإذ كان حق الملكية الخاصة من الحقوق الخاصة فإنه لا يندرج تحت نص المادة ٥٧ من الدستور سائلة اليان وكان الطاعن قد ألصق عن أن المطعون ضدهما بصفتيهما قد إستوليا على أطيانه الزراعية المملوكة له ضمن الأطيان التى تم الإستيلاء عليها والمملوكة للسيد / الذى فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته بما لا يعدو أن يكون خطأ يرتب عليه ضرر له تثل فى حرمانه من الإنتفاع بأرضه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تطبيق نص المادة ٥٧ من الدستور المشار إليها يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٠

النص فى المادة ٥٧ من الدستور المعمول به فى ١٩٧١/٩/١١ على أنه " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء " ، مفاد أن الاعتداء الذى منه الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المساس بها فى غير الحالات التى يقرها القانون بجرائم الاعتداء على الحرية التى يرتكها المسئولون فى سلطة الدولة إعتداءً عليها ويدخل فى نطاقها الجريمة العاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات والنعى على أنه " كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك

بنفسه حمله على الإعراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة وإذا مات
أُغني عليه بحكم بالمقوبة المقررة للقتل عمداً *.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧

- مفاد نص المادتين ٤١ ، ٥٧ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ أن الاعتداء الذي منعه
الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها في غير الحالات التي يقرها القانون
كالقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقرها القانون وهو ما يعتبر جريمة
بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات.

- النص في المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى
الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم إنما هو صالح بذاته للأعمال من يوم العمل بالدستور دون
حاجة لمن تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص إذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون
العقوبات.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٤١ ، ٥٧ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١
أن الاعتداء الذي منعه الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها في غير الحالات
التي يقرها القانون وهو ما يعتبر جريمة بمقتضى نص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات

- ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط
الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم إنما هو صالح بذاته للأعمال من يوم العمل بالدستور
دون حاجة إلى من تشريع أدنى في هذا الخصوص إذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون
العقوبات.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

- مفاد نص المادتين ٤١ ، ٥٧ من دستور سنة ١٩٧١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن
الإعتداء الذي منعه الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها في غير الحالات التي
يقرها القانون كالتقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقرها القانون وهو
ما يعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات.

- ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الإعتداء على الحرية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم . إنما هو صالح بذاته للإعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة إلى من تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص.

* الموضوع الفرعي : الحصانة البرلمانية :

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧
مؤدى نص المادتين ٨٦ ، ٩٨ من الدستور أن الحصانة البرلمانية نوعان حصانة لأعمال المجلس البرلمانية مقيدة بأن يكون العمل قد تم على الوجه المبين فى الدستور وحصانة مطلقة لأعضاء المجلس تمنع مؤاخذتهم عما يدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه ولو تجاوزوا فيها حدود القانون وهذه الحصانة بنوعها إستثنائية لا يتوسع فيها ولا يقاس عليها.

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨
إذ كان الدستور قد نص فى المادة ٩٨ على حصانة أعضاء مجلس الشعب فيما يدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم داخل المجلس أو لجانه فهى حصانة لا تعدو نطاق إبداء الرأى ولا تستطيل إلى أى عمل آخر تجرد من المشروعية وأستوجب مسئولية فاعله .

* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم الدستورية غير متعلق بالنظام العام :

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣
أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح فيما قبل إنشاء المحكمة العليا ما كانت إلا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل الفصل فى الدعوى وما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، وهذه قواعد قننها الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التى إختصها دون غيرها بالفصل فى عدم دستورية القوانين ، إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فإن هى قدرت جدته حددت لصاحبه أجلاً لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الأجل دون رفع الأمر إليها سقط الدفع ، ومقتضى ذلك كله أن الدفع بعدم الدستورية ما زال غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض عند مباشرتها سلطتها فى الفصل فى الطعون على الأحكام

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢

نصت المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ في فقرتها الأولى على أن " تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع مهاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوفى الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في المهاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ". ومقتضى ذلك أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ومن ثم لا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وإذ بين من أوراق أن الطاعين لم يثروا هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وكان بين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وإذ كان بين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩

النص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا يدل على أن المشرع رسم طريقاً واحداً لرفع الدعوى الدستورية هو طريق الدفع أمام محكمة الموضوع فإن هي قدرت جديته وضرورة حسم النزاع بشأن الدستورية قبل الحكم في موضوع الدعوى كان عليها أن تقرر وقف السير فيها وتحدد أجلاً لصاحب الدفع كي يرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا فإذا إنقضى الأجل دون رفع تلك الدعوى سقط الدفع ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد دفعا أمام محكمة الاستئناف بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ وقضى الحكم المطعون فيه تطبيقاً لهذه المادة بعدم سماح الدعوى ، دون أن تعمل المحكمة سلطتها في تقدير مدى جدية الدفع بعدم الدستورية مما يعيب حكمها بمخالفة القانون .

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٣٣٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨١

الدفع بعدم دستورية القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما نص عليه من أنه لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة. فإنه لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة ويكون الدفع غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم لا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٣

يدل نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن المشرع لم يوجب على المحكمة التي يثار أمامها دفع بعدم دستورية قانون في دعوى مطروحة عليها وقف السير فيها إذا هي إرتأت أن هذا الدفع لا يتسم بطابع الجدد ولا ضرورة لحسم النزاع بشأنه قبل الفصل في موضوعهما. لما كان ذلك وكان مناط اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري ، فلا يمتد لحالات مساس القوانين بالحقوق المكتسبة ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن من عدم دستورية القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ - بشأن الحد الأدنى للأجور - بمقولة أن ذلك القانون يمس الحقوق المكتسبة له في ظل قوانين سابقة عليه هو أمر لا يتناول اختصاص تلك المحكمة ، بما لا يزمه أن يكون الدفع بعدم دستورية القانون المذكور غير جدي.

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام ، وإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه محكمة الموضوع لأنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٤

الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز لصاحب الشأن إثارة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد أبداه أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٨

مفاد نص المواد ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن الدفع بعدم دستورية القوانين ينبنى إبداءه أمام محكمة الموضوع لما كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ولم تر المحكمة من تلقاء نفسها وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الدستورية العليا هى المختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح وأن الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز لصاحب الشأن إثارة أمام محكمة النقض ما لم يكن أبداه أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٨

البين من نص المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ إنه يشترط للتحقيق من جدية الدفع بعدم دستورية قانون أو لائحة أن يبين الطاعن النص التشريعى المظنون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه ومواطن المخالفة التى بنى عليها الدفع وذلك حتى يتكشف للمحكمة المظنون فى حكمها جدية أو عدم جدية هذا الدفع.

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩

الدفع بعدم الدستورية غير متعلق بالنظام العام لا تجوز إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة.

* الموضوع الفرعى : الرقابة القضائية على دستورية القوانين :

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٨

الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وسبل هذه الرقابة يكون بالتحقيق من إلزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقبود ، مما مؤداه إن إثارة الطعن بمخالفته قرار أصدرته

السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره لا يشكل خروجاً على أحكام الدستور المنوط بتلك المحكمة صونها وحمايتها وإنما هو طعن بمخالفة قرار لقانون وإلغاء القرار لهذا السبب مشروعته فيكون طعناً منبت الصلة بمجال الرقابة الدستورية ، ولما كان قرار السلطة التنفيذية المستند من تفويض القانون يحتر من قبل القرارات الإدارية فإنه ينبغي أن تكون القواعد والضوابط التي ينظمها في حدود نطاق التفويض ، ولا يجوز للقرار - أن يتناول نصوص القانون الصادر تنفيذاً له بالنسخ أو التعديل أو أن يزيد عليها شيئاً ، فإذا ما خرج القرار عن نطاق التفويض أصبح مفتقداً العناصر التي تنزله منزلة التشريع ومتجرداً من الأساس القويم لمشروعيته بما يجعله معنوم الأثر قانوناً ويكون للقضاء العادي ألا يحسد به في مقام تطبيق القانون الذي صدر تنفيذاً له .

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٣

الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا تستهدف صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة تكون بالتحقيق من إلزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيد ، مما مؤداه أن إنارة الطعن بمخالفة قرار أصدرته السلطة التنفيذية لأحكام القانون الذي فوضها في إصداره لا يشكل خروجاً على أحكام الدستور المنوط بتلك المحكمة صونها وحمايتها وإنما هو طعن بمخالفة قرار للقانون وإلغاء القرار لهذا السبب مشروعته فيكون طعناً منبت الصلة بمجال الرقابة الدستورية.

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨

إذ كان المقصود بالطعن الإنتخابي الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور هو الطعن الذي ينصرف إلى العملية الإنتخابية من تصويت وفرز للأصوات وهو يستطيل إلى إعلان النتيجة باعتباره قراراً تنفيذياً ويعتمد إلى ما أوجه الدستور على رئيس مجلس الشعب من إحالة الطعن الذي يقدم إليه إلى محكمة النقض وعرض نتيجة التحقيق الذي تجريه المحكمة على المجلس خلال وقت مناسب لإصدار القرار في شأنه وهي جميعاً إجراءات لا يحصنها - سوى أن تكون مستندة إلى المشروعية الدستورية فإن فقدت منها الدستورى أو انحرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادى وأقتضت مسئولية فاعلها بحث يتحقق بها ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية ، لما كان ذلك وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقدير المسئولية عنها ولم يختص بها مؤسسة دستورية أخرى فإنها تبقى في نطاق الإختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة

• الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع :

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١/٨/١٩٩٠

النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. ليس واجب الإعمال بذاته إنما هو دعوى للشارع بأن تكون هذه الشريعة المصدر الرئيسى فيما يضعه من قوانين ومن ثم فإن المناط فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إستجابة الشارع لدعوته فى الفراغ مبادئها السمحاء فى نصوص القوانين التى يلزم القضاء بإعمالها بدءاً من التاريخ الذى تحدده السلطة الشرعية لسريانها والقول بغير ذلك يؤدى إلى الخلط بين إلزام القضاء بتطبيق القانون الوضعى وبين إشتراع القواعد القانونية التى تنأى مع حدود ولايته ، ويؤكد هذا النظر أنه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها أو كان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى لما لازمه أنه لا يجوز لإحدها أن يتجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمى ، وكانت وظيفة السلطة القضائية وفق أحكامه تطبيق القوانين السارية فإنه يتعين عليها إعمال أحكامها ، فضلاً عن ذلك فإن المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور " ومن ثم فإنه لا مجال هنا للتعدي بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تقض مبادئها فى تشريع وضعى لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بجملة ١٩٨٥/٥/٤ برفض دعوى عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥ ، وإذ جرى قضاء الحكم المطعون فيه رغم ذلك على تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إهدار نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدنى لتعارضهما مع أحكام الشريعة الإسلامية التى اعتبرها الدستور مصدراً رئيسياً للتشريع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

• الموضوع الفرعى : تنظيم مباشرة الحقوق السياسية :

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ٢/٧/١٩٨٢

- متى نص القانون على أن ينتخب من كل دائرة إنتخابية عدد معين من الأعضاء فى المجلس التشريعى فإن ذلك خطاب من الشارع إلى كل ناخب فى الدائرة بأن يباشر حقه السياسى فى إنتخاب أعضاء المجلس على هذا الوجه من العدد المطلوب فإذا خالف الناخب ذلك فإنه لا يكون قد باشر حقه السياسى وفقاً للقانون وتكون بطاقة إبداء الرأى الخاصة به باطلة لأنها لا تعبر عن مباشرته لحقه السياسى كما أوردته

الشارع يستوى في ذل أن يكون قد ترك البطاقة بيضاء أو علق رأيه فيها على شرط أو كان قد إنتخب أكثر أو أقل من العدد المقرر.

- بين من إستقراء نصوص القوانين المتعاقبة المعنية بالحقوق السياسية ومباشرتها وعلى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦ بشأن عضوية مجلس الأمة وقرار المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١٩٦٢/٦/٣٠ وقرار المشاق الوطني والقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ سنة ١٩٦٣ ودستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وأخيراً دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ أن قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ صحيح وغير مخالف للقانون وأن أحكامه هي الواجبة التطبيق على عملية الإنتخاب محل هذا الطعن التي تمت في ١٩٧١/١١/٣ إذ أن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية نظم عملية الإنتخابات في وقت لم يكن للناخب فيه أن ينتخب غير عضو واحد وقد نص القانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦ على ذلك بالنسبة لمجلس الأمة وهذا العضو الواحد هو الحد الأدنى ولا حد أدنى له سواء يمكن للناخب أن ينزل عنه ومن ثم فلم يكن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ المنظم لعملية الإنتخاب في حاجة لأن يطل الرأي الذي يعطى لأقل من العدد المقرر إذ لن يكون هناك على الإطلاق رأى أقل من الرأي الواحد حتى ينص على إبطاله فكان النص على ذلك حينئذ عبث ولا تستفاد صحة هذا الأقل المعلوم أصلاً من نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ فلما صدر القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ في شأن مجلس الأمة ووضع تنظيماً جديداً للمجلس التشريعي ونص فيه على أن يتألف المجلس من ٣٥٠ عضواً يكون نصفهم على الأقل من بين العمال والفلاحين كما نص على أن ينتخب عن كل دائرة إنتخابية عضوان في المجلس كان لابد من مواجهة ما أستحدث به باللائحة تنفيذية جديدة للقانونين رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ ورقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معاً إذ أصبح كل منهما مكمللاً للآخر فصدر قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ بإجراءات ترشيح وإنتخاب أعضاء المجلس التشريعي على النحو المبين في القانونين معاً لما هو واضح في ديباجته ونصوه من الإحالة إليهما معاً ولأنه ألغى في المادة ٢٠ منه القرار رقم ٢٥ سنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٧ بشأن عضوية مجلس الأمة قبل تنظيمة بالقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ الذي أعاد تنظيم هذا المجلس ، وإذ نصت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية الجديدة للقانونين ٧٣ سنة ١٩٥٦ ، ١٥٨ سنة ١٩٦٣ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ ، على أن تعتبر بطاقة إبداء الرأي باطلة إذا أنتخب الناخب أكثر أو أقل من مرشحين وكان هذا الحكم من شقين أولهما ترديد للحكم المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بشأن إنتخاب أكثر من العدد المقر ، وثانيهما حكم مكمل له بشأن إنتخاب أقل من العدد المقرر وهو ما أصبح لازماً في ظل

القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ ولم يكن مصوراً عقلاً عند صدور القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٦ فإن هذا الحكم الجديد بشقيه هو الذى واجه به المشرع عملية إنتخاب أعضاء المجلس التشريعى بتنظيمه الجديد ولما كان دستور مارس سنة ١٩٦٤ قد إلزم فى تنظيمه مجلس الشعب نفس القاعدة التى تقررت بقانون مجلس الأمة رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ من أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين فإن إحالته فى المادة ٤٩ منه على القانون فى بيان شروط العضوية وأحكام الإنتخاب تعنى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ واللائحة التنفيذية لهما معاً الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ ، ولئن كان دستور سبتمبر سنة ١٩٧١ قد غير إسم المجلس التشريعى من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب فذلك لا ينفى عن المجلس ماهيته وأن هذا الدستور قد إلزم فى نصوصه نفس القاعدة بأن يكون نصف أعضاء المجلس من العمال والفلاحين وهى القاعدة التى تقررت بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ وصدر هذا القانون فى شأن تنظيم المجلس على أساسها ولم يمكن قد صدر قانون آخر بتنظيم مجلس الشعب فتكون الإحالة بالمادة ٨٨ من الدستور المذكور إلى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ مكشأً بالقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ ولأنه التنفيذية خاصة وأن المادة ١٩١ من الدستور نفسه نصت على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور يبقى صحيحاً وناظراً ما لم يُلغ بالإجراءات المقررة بالدستور ، ومؤدى ذلك أن القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ وقرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ باللائحة التنفيذية لهما معاً تبقى نافذة ويكون القول بأن القرار المذكور باطل لمخالفته حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ لا أساس ولا سند له من القانون.

- جاء حكم المادة ١٥ من قرار وزير الداخلية رقم ٢ سنة ١٩٦٤ الذى يقضى ببطالان بطلان إبداء الرأى إذا أنتخب الناخب أكثر أو أقل من مرشحين موافقاً لحكم القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ فيما نصت عليه المادة ٣٣ منه من بطلان الآراء التى تعطى لأكثر من العدد المقرر وغير مخالف له فى بطلان الآراء التى تعطى لأقل من العدد المقرر إذ لم يرد فيه صراحة أن مثل هذه الآراء التى تعطى لأكثر من العدد المقرر وغير مخالف له فى بطلان الآراء التى تعطى لأقل من العدد المقرر إذ لم يرد فيه صراحة أن مثل هذه الآراء تكون صحيحة ولا يستفاد منه ذلك لأن محل الحكم وهو العدد الأقل من واحد لم يكن متصوفاً حينئذ بل كان معدوماً ولا يستتبع الحكم المعدوم ومن ثم تكون صحة قرار وزير الداخلية رقم ٢ لسنة ١٩٦٤ غير متوقفة على الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ يضاف إلى ذلك أن المادة المذكورة موافقة لحكم القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٦٣ وهو قانون لاحق يقضى بإنتخاب عضوين فى المجلس التشريعى عن كل دائرة إنتخابية مما مؤداه أن تكون باطله الآراء التى تعطى لأقل أو أكثر من العدد المقرر وتكون صحة

القرار سالف الذكر غير متوقفة على عدم دستورية القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ أيضاً ويكون تطبيق احكام المطعون فيه للقرار ليس معناه القضاء بعدم دستورية أى من القانونين المذكورين.

* الموضوع الفرعى : حجية القرار التفسيري :

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١١/١٣/١٩٨٦
قررت المحكمة العليا فى طلب التفسير رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٢ بأن عقود البيع التى تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن إلى عضو آخر بها لا تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية. بل يخضع للرسم الأسمى وهذا القرار الضموى ملزم بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

* الموضوع الفرعى : حرمة الرسائل البريدية :

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٨٠
الحرمة والسرية التى كفلتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية إنما تنصرف إلى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد ، أما بعد وصولها وتسليمها للمرسل إليه ، فإنه يحق له وللغير الإستناد إليها والإستدلال بها إلا إذا إنطوت على أسرار حظر القانون أو المرسل إنشاءها.

* الموضوع الفرعى : حق العفو :

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٨٤
إذ كان نص المادة ١٤٩ من الدستور قد جرى على أن " لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها ، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون " وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن العفو عن الطاعين لم يصدر بقانون ومن ثم فهو ليس بعفو شامل بل هو عفو عن باقى العقوبة الأصلية والتبعية والآثار الجنائية المترتبة على حكم الإدانة .

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٨٧
القرار فى قضاء هذه المحكمة - أنه يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية وسواء أصدرتها الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة

التشريعية طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور أو إستناداً إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت في عجزها على أنه " ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه " .

*** الموضوع الفرعي : مبدأ الفصل بين السلطات :**

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧

مقتضى مبدأ الفصل بين السلطات أن يكون بين السلطات الثلاث تقاؤن وأن يكون لكل منها رقابة على الأخرى فى نطاق اختصاصها بحيث يكون نظام الحكم قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة فتعمل كل سلطة فى نطاق وظيفتها على وقف السلطة الأخرى عن تجاوز سلطتها القانونية فيؤدى ذلك إلى تحقيق حريات الأفراد وحمان حقوقهم وإحرام القوانين وحسن تطبيقها تطبيقاً عادلاً وسليماً.

الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مبدأ الفصل بين السلطات ليس معناه إقامة سياج مادى يفصل تماماً بين سلطات الحكم ويحول دون مباشرة كل منها لوظيفتها بحجة المساس بالأخرى وأن مبدأ توزيع وظائف الحكم الرئيسية التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة ومتساوية تستقل كل منها عن الأخرى فى مباشرة وظيفتها حتى لا تركز السلطة فى يد واحدة فتسبب إضعافها ، مؤداه أن يكون بين السلطات الثلاثة تعاون ، وأن يكون لكل منها رقابة على الأخرى فى نطاق اختصاصها بحيث يكون نظام الحكم قائماً على أساس أن السلطة تحد السلطة فتعمل كل سلطة فى نطاق وظيفتها على وقف السلطة الأخرى عن تجاوز حدود سلطتها القانونية فيؤدى ذلك إلى إحرام القوانين وحسن تطبيقها وهو ما يتفق وحكمة الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات التى هى تحقيق التوازن والتعاون فيما بينها وتوفير الحيدة لكل منها فى مجال اختصاصها.

دعوى

• الموضوع الفرعى : أثر ضم الدعويين :

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

مضى كانت الطلبات فى كل من الدعويين متميزة عن الأخرى سبباً وموضوعاً مما يجعل كلا منهما مستقلة عن الأخرى وكان لا يغير من هذا النظر قرار محكمة الدرجة الأولى بضم الدعويين إحداهما إلى الأخرى والفصل فيهما بحكم واحد لإتحاد الخصوم فيهما ، لما كان ذلك فإنه يكون صحيحاً ما قضت به المحكمة من عدم قبول الإمتتاف الفرعى المرفوع عن الحكم الصادر فى إحدى الدعويين لعدم رفع إستئناف أصلى عن هذا الحكم.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٧

إنه وإن كان ضم قضيتين مختلفتان سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهلاً للإجراءات لا يوجب عليه إدماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليها تقدمت إلى قاضى الأمور الوقتية بطلب صدور الأمر لها بصفتها متفلة لوصية زوجها لتسلم تركته مع تعيينها مديرة مؤقتة لها وذلك عملاً بالمادة ٢/٩٤١ مرافعات فصدر الأمر لها ، ثم قدم الطاعنون طلباً بتعيين مدير مؤقت لهذه الوركة وقبل نظره علموا بالأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بتعيين المطعون عليها مديراً مؤقتاً على الوركة ، فتظلّموا منه لدى غرفة المشورة طالبين إلغائه وتعيين أخرى مديرة مؤقتة بانحياز على تركته المتوفى أن إلى يفصل فى النزاع الخاص بتزوير الوصية ، وقد أمرت المحكمة بضم الطلب إلى التظلّم ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم أصدرت حكمها بقبول التظلّم شكلاً وفى موضوع التظلّم والدعوى برفضهما وتأييد الأمر المظلّم منه ، وقد إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من رفض الطلب ، فقضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإمتتاف ، تأسيساً على أن هذا الطلب قد صدر قرار بضمه للتظلّم فأصبح مندمجاً فيه وأن قرار المحكمة فى التظلّم عن الأمر إذ كان نهائياً عملاً بالمادة ٨٧٢ مرافعات فإن الإستماتاف لا يكون مقبولاً ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعنين قد إنحصرت طلباتهم فى تعيين مديرة مؤقتة للوركة بدلاً من المطعون عليها وصلّحوا للوصول إلى هذه الغاية سبيل الطلب الذى قدموه ابتداءً ، ثم التظلّم من الأمر الصادر لمصلحة المطعون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن ضم الطلب إلى دعوى التظلّم قد ترتب عليه إندماجه فيها لا يكون قد خالف الثابت فى الأوراق من وحدة الدعوتين.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالاً ولا يؤثر على مركز الخصوم فيها.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

تقدير قيام الارتباط بين دعويين هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى بنى على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

إذا ضمت المحكمة دعوى إلى أخرى لقيام الارتباط بينهما وفصلت فيهما بحكم واحد فإن ذلك ليس من شأنه أن يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها واستقلالها عن الأخرى متى كان موضوعهما مختلفاً.

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

وإن كان ضم قضيتين مختلفان سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

القول بأن ضم قضيتين ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلالها عن الأخرى محله أن تكون القضيتان مختلفتين سبباً أو موضوعاً أما حيث يكون الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى فإنه لا يمكن القول باستقلال إحداها عن الأخرى .

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٠

لئن كان ضم دعويين مختلفان سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداها فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب فى القضية الأخرى لإنهما يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها ويكون تحريك إحداها بعد إنقطاع سير الخصومة لهما شاملاً للقضيتين.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٨

ضم الدعويين لما بينهما من وحدة فى الموضوع وفى الخصوم وإشراك فى المستندات يجعل للمحكمة الحق فى أن تتخذ من المستندات المودعة فى إحدى الدعويين دعامة لقضائهما فى الدعوى الأخرى.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

لئن كان ضم دعويين تخلفان سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى ، بحيث تفقد كل منهما إستقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى ، فضلاً على اتحادهما سبباً وتخصوماً فإنها تندرجان وتفقد كل منهما إستقلالها .

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٣

إذ كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أن الأمر يختلف إذا كان الموضوع والسبب والخصوم في إحدى القضيتين بذاتها في القضية الأخرى فإنه في هذه الحالة تندمج الدعويان بضمهما بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة الابتدائية بعد أن قضت بقبول الدعوى المرفوعة بتكليف بالحضور شكلاً أمرت بضم الدعوى المرفوعة بصحيفة أودعت قلم الكتاب - إليها ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قضت في الموضوع بتخفيض أرباح المظنون ضده فإن الحكم الابتدائي ينصرف إلى الفصل في موضوع الدعويين معاً ، باعتبار أنهما طلب واحد مرفوع بطريقتين قد تم الإدماج فيها ، وفقدتا إستقلالهما ، وإذ انتهى الحكم المظنون فيه إلى هذا النظر بأن قضى برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف إستناداً إلى أن الدعوى قد رفعت صحيحة شكلاً فإن النعى بالبطلان على الدعوى الأخرى يكون غير منتج .

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضها تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى الدعويين المضمومتين هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى - فضلاً عن اتحادهما سبباً وخصوماً - فإنهما تندرجان وتفقد كل منهما إستقلالها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن موضوع الإستئناف موضوع واحد يدور حول طلب زيادة أو إلغاء التعويض الذى قضى به الحكم المستأنف للطاعن ، والسبب فيها واحد هو توافر المسئولية التقصيرية في حق المظنون ضدها أو إنتفاؤها هذا فضلاً عن وحدة الخصوم فيها ، فإن ضم الإستئناف يؤدي إلى إدماجها ويقفد كل منهما إستقلاله ومن ثم فإن تعجيل أحدهما - بعد نقض الحكم الصادر فيها يكون شاملاً لها معاً لإندماج أحدهما في الآخر .

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٨

إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهياً للإجراءات ، لا يترتب عليه إدماج إحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى الدعويين المضمومتين ، هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى واتحد خصوماً وسبباً فإنهما يتدمجان ، وتفقد كل منهما استقلالها وكان الثابت أنه موضوع الخصومة في الدعوى تجارى كلى القاهرة هو ذات موضوع الخصومة فى الدعوى تجارى كلى القاهرة ، وهو يدور حول ما إذا كان الطاعن قد عزل كمصف لشركة وعين بدلاً منه المطعون حده الأول أم أن الطاعن مازال قائماً بأعمال التصفية ، ومن ثم فإن ضم هاتين الدعويين يترتب عليه إدماجهما وتفقد كل منهما استقلالها.

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٨

إذا كان ضم دعويين تسهياً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحدهما في الأخرى بل تبقى لكل منهما ذاتيتها وإستقلالها ، ومن ثم فإن صدور حكم في إحدهما يعتبر منهياً للخصومة فيها ويجوز الطعن فيه على إستقلال دون إنتظار لصدور الحكم النهى للخصومة فى الدعوى الأخرى .

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٩٩ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٠

- لئن كان ضم دعويين مختلفان سبباً وموضوعاً تسهياً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منها استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى.

- إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القيوم ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وآخرين بطلب عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/٧/١٩٥٦ الصادر لصالح الطاعن وآخرين والسجل فى ٨/٤/١٩٧٠ فى حقها إستناداً إلى أن العقار موضوع هذا العقد قد رسا مزاده عليها بحكم نهائى ، وكانت الدعوى المذكورة لا تعدو أن تكون دفاعاً فى الدعوى رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القيوم التى أقامها الطاعن وآخر ضد المطعون عليهم بعد أن تدخلت فيها المطعون عليها الأولى ، وهى الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية للعقار موضوع الدعوى ، وكانت محكمة أول درجة قد قررت ضم الدعويين مما يبنى عليه أن تنمىج دعوى عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/٧/١٩٥٦ فى دعوى تثبيت الملكية وينتفى معه القول باستقلال كلا منهما عن الأخرى ، فإن إستئناف الحكم الصادر فى إحدهما يكون شاملاً للحكم الصادر فى الدعوى الأخرى .

الطنن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١٨ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٤

إذ كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت فى الدعوى رقم مدنى مصر الجديدة برفض الإدعاء بالتزوير وإعادتها للمرافعة لنظر الموضوع فى الدعوى رقم مدنى مصر الجديدة برفضها ، وكان هذا الحكم لا يقبل التنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن باقى الأحكام التى إستنتها على سبيل الحصر المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها إستقلالاً ومن ثم فإن الحكم لم تنه به الخصومة الأصلية التى تعلق النزاع فيها بأجرة العين بل لا يزال شق من موضوعها مطروحاً أمام محكمة أول درجة ولما كانت محكمة الإستئناف قد قضت بعدم جواز الإستئناف عن الحكم المستأنف رقم مدنى مصر الجديدة لأن الحكم غير منه للخصومة لم - قبلت بالرغم من ذلك الطعن بالإستئناف فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم .. مدنى مصر الجديدة وحكمت موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وبرد فروق أجرة عين النزاع عن المدة المطالب بها تأسيساً على أن العين المؤجرة عالية وليست مفروشة فإن حكمها لا يكون بدوره منهيّاً للخصومة برمتها ومن ثم فإنه لا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها إذ لا ينهض خطأ محكمة الإستئناف مبرراً بها لتجاربها محكمة النقض فى ذلك الخطأ.

الطنن رقم ١٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٥/١٥/١٩٨٦

لئن كان الأصل أن ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً تسهلاً للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منها إستقلالها ولو اتحد الخصوم فيها إلا أنه لا كانت الدعوى الثانية الرقمية بطلب عدم سريان البيع لا تعدو أن تكون دفاعاً وأردأ فى دعوى ثبوت الملكية رقم ٥٢٧٣ لسنة ١٩٧٧ قوامه أن تصرف الحارس العام بيع المنشأة تصرف غير نافذ فى حق مورث المطعون ضدها الأولى لا يخرج المبيع عن ملكه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة فى الدعويين فإنه يبنى على ذلك إنعماج دعوى عدم سريان البيع فى دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منهما إستقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ويصبح الإعتداد فى خصوص الطعن هو بالحكم النهى للخصومة كلها فى دعوى ثبوت الملكية .

الطنن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٨٩

إن كان الأصل أن ضم دعويين مختلفان سبباً وموضوعاً لنظرهما معاً تسهلاً للإجراءات لا يؤدى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى دمج إحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها إلا أنه إذا كان موضوع الطلب فى إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع القضية الأخرى أو كان الموضوع فى كل منهما هو مجرد وجه من وجهى نزاع واحد أو كان أساسهما واحداً فإنه يترتب على ضمهما

إعتبارهما خصومة واحدة تفقد كل منها إستقلالها عن الأخرى مما مؤداه أن تعجيل إحداها بعد إنقطاع سير الخصومة فيها يترتب عليه تعجيل الدعوى الأخرى لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن دعوى مورث الطاعنين على المظنون ضدها بإخلاء شقة النزاع لإنتفاخ عقد إستئجار المظنون ضده الأول لما وبطلان تنازله عنها للمظنون ضده الثاني ودعوى الأخير على مورث الطاعنين بإلزامه بتحرير عقد إيجار له عن ذات الشقة لصحة التنازل عنها الصادر له من المسأجر الأصلي هما وجهان نزاع واحد يترتب على القرار الصادر بضمهما إنهماجهما ولقدان كل منها إستقلالها ومن ثم فإن تعجيل المظنون ضده الثاني لدعواه بعد الإنقطاع يتضمن تعجيلاً لدعوى الأخرى وإذ إنترم الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون جنى عن البطلان.

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضها تسهياً للإجراءات لا يترتب عليه إنمماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو إتحد الخصوم إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب فى إحدهما هو ذات الطلب فى الدعوى الأخرى واتحد خصوماً وسبباً لإنهما يندمجان وتفقد كل منهما إستقلالها.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٧
إذا رفع شخص على وكيله دعوى مطالبة بمبلغ يقول هو إنه نتيجة حساب لدمه له الوكيل ، ولم يعرف خصمه بهذه النتيجة ، بل ادعى أن نتيجة الحساب هى ما ذكره هو بدعواه الفرعية التى رفعها على الموكل وضمت إلى الدعوى الأولى ، فهاتان الدعويان مرتبطتان ، والمسألة مسألة حساب بين الطرفين متى بحثته المحكمة وثبت لها نتيجته فلا محل للقول بأن الحكم لم يبين موضوع الدعوى الفرعية ولم يذكر أسباب لقضائه فيها.

* الموضوع الفرعى : إختلال خصوم فى الدعوى :

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٨
متى كان الحكم قد أقيم فيها أقيم عليه على أقوال خصم حكمت المحكمة بإدخاله فى الدعوى ، فإن فى هذا مخالفة لقواعد الإثبات إذ لا يصح إعتبار أقواله شهادة وإحكامه لم تحل الدعوى إلى التحقيق ولم يسمع فيها بهذا الوصف كما أن مجرد أقواله لا تعتبر حجة فى الإثبات يواجه بها خصم آخر إعرض على إدخاله فى الدعوى.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٠٧ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

منى كلف الخصم الجديد بالحضور لإحدى الجلسات المتوقعة بها الدعوى المدخل فيها كان عليه أن يعد نفسه طرفاً في هذه الدعوى وتعين عليه أن يحضر ويبدى دفاعه فيها وأن يتابع سيرها فإن لم يحضر حكمت المحكمة في غيبته إذا ما طرح عليها الأمر في أى وقت قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى. وكان له أن يعطى فى الحكم بالطرق المتاحة لطرفي الخصومة الأصلية كما كان للأخصام أن يعطوا فى الحكم إذا صدر لصالحه مختصمين إياه فى الطعن. ولا يغير من ذلك أن تكون صحيفة إدخاله قدمت فى غير الجلسة التى صار إعلانها متى كان إختصاصه قد تم فى الواقع بمجرد تكليفه بالحضور فى الدعوى أثناء سيرها وعلمت المحكمة فعلاً بحصول هذا الإختصاص.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧

إختصاص الغير فى الدعوى لا يتم - على ما تقضى به المادة ١٤٣ مرافعات - إلا بإتباع الأوضاع المعتادة فى التكليف بالحضور. ومن ثم فإن تعديل المطعون عليه لطلباته فى دعواه على النحو الوارد فى مذكرته وإعلانه هذه المذكرة إلى أخوي الطاعن - المختصمين فى دعوى منضمة - لا يتحقق به قانوناً إختصاصهما فى دعوى المطعون عليه.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

تنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن " للمخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح إختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ وكانت المطعون ضدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أول درجة بإختصاص الطاعن الرابع محافظ الجيزة بصفته - قد إكتفت على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه بإلبات طلباتها فى محضر الجلسة فى مواجهة محامى الحكومة الحاضر لها ممثلاً للطاعنين الثلاثة الأول - وزير التربية والتعليم بصفته ومراقب التعليم - دون الإلتزام بإتباع الطريق الذى رسمته المادة ١١٧ من قانون المرافعات المشار إليها وكان من المقرر أن يشترط كى ينتج الإجراء أثره أن يكون قد تم وفقاً للقانون الأمر الذى لم يتواءم لإجراء إدخال الطاعن الرابع فى الدعوى بما ينبنى عليه عدم صحة إختصاصه أمام محكمة أول درجة وكان محامى الحكومة الحاضر بالجلسة لم يكن حينئذ ممثلاً للطاعن الرابع حتى يمكن القول بصحة توجيه الطلبات إليه وكان يتحتم توجيه الطلبات إلى المراد إدخاله توجيهها صحيحاً ، فإن الطاعن الرابع لا يعد خصماً مدخلاً فى الدعوى فى هذه المرحلة من التقاضى .

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢

نص المادة ١١٩ مرافعات مبره في أنه إذا لم يكن الخصم قد كلف ضامنه بالحضور في الموعد المحدد أو تكون الجلسة المحددة للدعوى الأصلية قد حلت قبل إنقضاء هذا الأجل فإن المحكمة لا تلتزم بالتأجيل لإدخال الضامن وإنما يكون لها أن تجيب طالب الضمان أو لا تجيبه إلى طلبه بحسب ما تراه ، إذ أن إجابة طلب التأجيل في هذه الحالة تكون من إطلاقات قاضى الموضوع وداخله في سلطته التقديرية .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

أجازت المادة ٢٦٥ من قانون الإثبات للمحكمة أن تأذن أثناء سير الدعوى في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الأحوال الثلاثة الواردة في المادة ٢٠ من هذا القانون ، إلا أن المشرع تطلب مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد من ٢١ إلى ٢٥ من ذلك القانون ومنها ما أوجبه المادة ٢١ من بيان أوصاف المحرر المطلوب إلزام الغير بتقديمه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل و الواقعه التى يستدل به عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه إلزامه بتقديمه ، ونص المشرع في المادة ٢٢ على أنه لا يقبل طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده إذا لم يتضمن البيانات المشار إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعن طلب فيها إحيائياً إلزام المظعون ضده الثانى " الخصم المدخل في الدعوى " بتقديم المستندات التى تحكم كافة بتقديمها أمام محكمة أول درجة ، وكان البين من صحيفة إدخالة بتقديم ما لديه من عقود وإتفاقات وأوراق وحسابات ومستخلصات ... ولم يفصح الطاعن في طلب الإلزام عن أوصاف تلك المحررات وفحواها وسائر البيانات التى أوجبت المادة ٢١ بيانها فإن طلبه يكون غير مقبول ولا يؤت على الحكم المظعون فيه أن يلتفت عنه .

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨

مؤدى نص المادة ١١٧ من قانون المرافعات أن للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح إختصاصه فيها عند رفعها على أن يكون ذلك بالإجراءات المعادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ وهو ما يستلزم ضرورة إيداع صحيفة الإدخال قلم كتاب المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى المراد إدخال الخصم فيها ثم قيام قلم المحضرين بإعلانها بعد ذلك ، بحيث إذا لم يتم ذلك كان إجراء الإدخال لا يرتب أثراً لمخالفته أوضاع التقاضى الأساسية ، وفى هذا تخلف إجراءات إدخال خصم جديد في الدعوى عن إجراءات تصحيح شكل الدعوى الواردة أحكامها في المادة ١٣٣ من قانون المرافعات والنسب تفرض قيام خصومة صحيحة بين الخصوم الحقيقيين ذوى الصفة ثم حدوث سبب من أسباب الإنقطاع الواردة في

المادة ١٣٠ من قانون المرافعات بما يستلزم تصحيح شكلها على النحو الوارد فى المادة ١٣٣ من قانون المرافعات بما يستلزم تصحيح شكلها على النحو الوارد فى المادة ١٣٣ من قانون المرافعات آنفة الذكر.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠

و كان يكفى لصحة إدخال الغير فى الدعوى وفقاً للمادة ١١٧ من قانون المرافعات وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن تقدم صحيفة الإدخال إلى قلم الكتاب لقيدها وإيداعها إذ يتحقق بذلك ما هدف إليه المشرع وإبطاء من هذا الإجراء فلا ينال من صحته تراخى قلم الكتاب فى إتمام إجراءات القيد والإيداع وكان البين من الأوراق أن المطعون عليها الأولى لم تقتصر إستئنافها على ما قضى به الحكم الابتدائى فى موضوع الدعوى بعدم قبولها وأقصت صراحة فى دفاعها الثابت بمذكراتها المقدمة لمحكمة الإستئناف عن نعيها على قضاء الحكم الابتدائى بعدم قبول صحيفة إدخال الطاعن فى الدعوى لعدم قيدها بقلم كتاب المحكمة وكان البين من تلك الصحيفة أنها قدمت إلى قلم المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣ بعد سداد الرسم المستحق عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بها فى قضائه فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤

النص فى المادة ١١٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح إختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى * الموضوع الفرعى : إعتبار الدعوى كأن لم تكن :

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١

الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات - باعتبار الدعوى كأن لم تكن - لا يتصل بالنظام العام وإنما هو جزء مقرر لمصلحة المدعى عليه فلا تقبل إثارته للمرة الأولى أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

إذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص باتباع أحكام القانون والمرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية وذلك فيما عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المادة ١٣ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار إليها وهى الخاصة برفع الدعاوى وقيلها أمام محكمة الدرجة الأولى فإن قواعد قانون

المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق. ومن بينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه والمادة ٧٠ التي تقضى بإعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/١

إذا إنتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً بإعتبار الدعوى كأن لم تكن فإنه يترتب على ذلك زوالها بما فى ذلك صحيفة إفتاحتها وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها ومنتع بالتالى على المحكمة الخوض فى موضوعها .

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢

مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى تعتبر كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور تكليفاً صحيحاً وفق القانون خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة إفتاحتها إلى قلم الكتاب ، وهذا الجزء لا يتعلق بالنظام العام بل مقرر لمصلحة المدعى عليه وهو يقع بقوة القانون فينجم على المحكمة توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة ما لم يصدر منه ما يفيد تنازله عنه أو يسقط حقه فى التمسك بتوقيعه.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩

لا محل لتحدى الطاعنة من أن الغاية قد تحققت من حضور محامى المظنون ضده بجلسته - ٢-١٠-١٩٧٣ ، ١٣-١١-١٩٧٣ عملاً بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك أن إعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء نص عليه الشارع لمدم إعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير فى الدعوى بعد شطبها خلال ستين يوماً من تاريخ التقرير بالشطب ما دام حق التمسك بالدفع لم يسقط بالكلام فى موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، وبمجرد فوات هذا الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع فى عدم تحقق الغاية منه بإعتبار أن حكمة المشرع من هذا الجزء هي تقصير المدعى فى موالاة السير فى الدعوى وحته على متابعة إجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢

الجزء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتصل بالنظام العام وإنما هو جزاء مقرر لمصلحة المدعى عليه ولا تقضى به المحكمة إلا بناء على طلبه وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة لم يسبق لها طرح هذا الدفع على محكمة الاستئناف فلا يقبل منها إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥
أعمال الخبراء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أصبح جوازياً للمحكمة ها أن تعمل أو تعفى المدعى - ومثله المستأنف - منه إذا ما رأت في حدود سلطتها التقديرية أن تأخر إتمام الإعلان في خلال الثلاثة أشهر المقررة في تلك المادة لم يكن راجعاً إلى فعله .

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢
مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي تسرى حكمها على الاستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات أن المشرع بعد أن إضرب لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعاً إلى فعل المدعى ، وإلا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الأمر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازياً للمحكمة ومروكاً لطلاق تقديرها فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به إذا رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن هناك علراً للمدعى أدى به إلى عدم إحترامه للميعاد .

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤
عدم إعلان المدعى عليه إعلاناً قانونياً صحيحاً بصحفة الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إذا ما بدأ الميعاد وإقتضى في ظل العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به في ١٩٧٦/٨/٢٦ يوجب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى كان المدعى عليه في هذه الحالة في أى جلسة تالية لا يسقط حقه في التمسك بهذا الدفع ، ولا يحقق حضوره الغاية من الإجراء إذ إن ميعاد الثلاث أشهر المنصوص عليه في تلك المادة هو ميعاد حضور يوجب على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله باعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزءا نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد إعلاناً قانونياً صحيحاً ولذلك فإن مجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه .

- إذا ما تعدد المدعى عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة وتمسك صاحب الشأن منهم بهذا الجزاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن - وقضت به المحكمة ، وجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقي المدعى عليهم

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠
من المقرر أن الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة إلى قلم الكتاب وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو جزء لا يتصلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته

ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين كدعوى الشفعة .

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١

النص في المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات يدل على أن مناط توقيع الجزاء باعتبار الدعوى أو الاستئناف كان لم يكن - إذا ما تمسك صاحب المصلحة بذلك - أن يكون عدم إتمام الإعلان بالصحيفة في الميعاد المقرر راجعاً إلى فعل المدعى أو المستأنف ولو كانت نتيجة خطأ أو إهمال من جانبه بسبب البيانات غير الصحيحة التي يضمنها صحيفة دعواه أو استئنافه وتوقيع ذلك الجزاء أمر جوازى للمحكمة معزوك لمطلق تقديرها فلها رغم توافر الشرط ألا تحكم به إذا ما قدرت أن هناك عذراً أدى إلى عدم إتمام الإعلان بالصحيفة في الميعاد ، فإذا ما استجابت للدفع المبدئ من الخصم صاحب المصلحة فإنه لا يجوز تعيب الحكم لاستعمال المحكمة سلطتها التقديرية في توقيع الجزاء طالما أنها استخلصت من الأوراق أن تقصير المدعى أو المستأنف هو الذى أدى إلى عدم إعلان الصحيفة في الميعاد اتخدد متى كان هذا الإستغلاص سائفاً له منده الصحيح فى الأوراق.

الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

نصت المادة ٧٠ من قانون المرافعات على أنه " يجوز بناء على طلب المدعى عليه إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعاً إلى المدعى " وإذا كان يكفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تسليم صوره واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفه من المعلن إليهم وكان الثابت فى الأوراق أن صحيفة الإستئناف أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٤/٧/١١ وأعلنت إلى المطعون ضدها الأجرة عن نفسها وبصفتها بتاريخ فإن تكليفها بالحضور يكون قد تم صحيحاً فى خلال الثلاثة أشهر المقررة قانوناً ، ولا يغير من ذلك ما ذيلت به الصحيفة من أنها إشمطت الصورة عن نفسها فقط أما المعلن إليها الثانية فغير مقيم فى هذا العنوان إذ مؤدى هذه العبارة أن المطعون ضدها الثانية - الوصية السابقة عليها وعلى أحوالها القصر - لا تقم فى عين النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باعتبار الإستئناف كان لم يكن تأسيساً على أن المطعون ضدهما الأخيرة لم تملن بصفتها وصيه خلال هذه الثلاثة أشهر المقررة قانوناً فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق

*** الموضوع الفرعي : إغفال الفصل في الطلبات :**

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٦١/١/٥

المادة ٣٦٨ مرافعات صريحة في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه وقد أثار القانون بذلك أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، والقصد بالإغفال هنا هو الإغفال الكلى الذى يجعل الطلب باقياً معلقاً لم يقض فيه قضاء ضمناً ، فإذا كان المطعون عليه الأول قد دفع بطلان الاستئناف لإعلانه في غير محل المختار المين في ورقة إعلان الحكم ولأن الإعلان اللاحق تم بعد الميعاد قاصداً بذلك الاستئناف المرجح إليه هو المرفوع عن الدعوى الأصلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع وبطلان الاستئناف دون أن يعرض لى قضائه للإستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقياً معلقاً أمام المحكمة ، فإن النemy على الحكم بمخالفة القانون لإغفال الفصل فيه يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

مضى أغفلت محكمة الاستئناف الحكم فى طلب فوائد الثمن الذى قدم إليها لأول مرة ، إغفالاً تاماً لأن هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها وعلاج إغفال بعض الطلبات هو - وفقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها للفصل فيه ومن ثم فلا يصلح ذلك الإغفال سبباً للطعن بالنقض فى الحكم .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٢١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٣

النص فى المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " يدل على أن مناط الأخذ به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل فى طلب موضوعى إغفالاً كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها ، فإن هى قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب كانت وسيلة تصحيح الحكم الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة فى القانون.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥

إذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم فى طلب قدم إليها لأول مرة ولم تعرض له أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها ، وعلاج هذا الإغفال - وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات - يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢

الطلب الذي تطلبه المحكمة بظل بالياً على أصله معلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب إذ أن الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٧

إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سبباً للطعن فيه بالنقض إذ علاج هذا الإغفال - طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

إغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية هو سبيل للرجوع أمامها لنظر الطلب والحكم فيه ولا يعتبر سبباً للطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٤٧٤ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٤

إغفال الحكم بعض ما طلب الخصوم الحكم به ليس سبباً من أسباب الطعن في الحكم بطريق النقض وعلاج إغفال الفصل في بعض الطلبات يكون - على ما أوضحت به المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٣٦٨ من القانون المدني - بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤

مؤدى نص المادة ٣٦٨ مرافعات أن إغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض الطلبات الموضوعية لا يعتبر وجهاً للطعن بطريق النقض وإنما هو سبيل للرجوع إلى تلك المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٣

الطلب الذي أخفقت محكمة أول درجة الفصل فيه يكون بالياً على أصله معلقاً أمامها لم يقض فيه ويكون السبيل إلى طلب الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات. ولا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسبب إغفال الفصل في ذلك الطلب إذ الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢

منى كانت محكمة أول درجة قد فصلت فيما عرض عليها من طلبات الطاعن - المدعى - فأجابته بعضها " ورفضت ما عدا ذلك " وأغفلت الحكم في طلب الفوائد ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها ، وعلاج هذا الإغفال وفقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨

لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإنما يصح وفقاً لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وإذا كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تعرض للفصل في طلب الربيع عن المدة على اعتبار أن الطاعن لم يطلب الحساب عن هذه المدة ، ولم يقدم الخبير المتدب في الدعوى حساب ريعها ، ومؤدى ذلك أن هذا الطلب بقي معلقاً أمامها لم تقضى فيه ، وكانت عبارة " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات " الواردة بمنطوق حكمها مقصورة على الطلبات التي كانت محل بحثها ، ولا تمتد إلى ما لم تكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في طلب الربيع عن هذه المدة بسبب الخطأ في تقدير الخبير الذي أخذت به ، وأوجب الرجوع إليها لنظر هذا الطلب طبقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق ، لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠

المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالاً كلياً يجعل الطلب بالياً معلقاً أمامها لم يقض فيه قضاءً حتمياً ، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة التظلم من ذلك تكون بالطعن في الحكم إن كان قابلاً له ، وإذا كان الثابت أن محكمة النقض قد استبعدت - في حكمها السابق - قيام الشركة بين الطرفين وقررت أن ما تم بينهما لم يجاوز مرحلة المفاوضات ، وأن مسئولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الخطأ العقدي وإنما في الخطأ التقصيري طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني وإنتهت إلى تقدير التعويض المستحق للطالب على هذا الأساس الذي رآته فإنها بذلك تكون قد فصلت في طلب التعويض موضوع الدعوى الذي يعتبر طلباً واحداً وإن تعددت عناصره ، لما يجتمع معه على المحكمة إعادة النظر فيه.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤

- مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة تضاف إلى القيمة الإيجارية - لأن كان حكم محكمة أول درجة قد أشار إلى طلب المؤجر إضافة الرسم الإيجارى على الشاغلين إلا أنه لم يحتسبه ضمنى الضرائب الإضافية وكان الطاعن - المؤجر - قد أدرجه ضمن طلباته فى الإستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفله ولم يفصل فيه. لما كان ذلك وكان إغفال المحكمة الحكم فى طلب مقدم إليها ولم تعرض له فى أسبابها يترتب عليه بقاءه معلقاً أمامها وعلاج هذا الإغفال وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات يكون الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه ومن ثم فلا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض ويكون النعى فى غير محله.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦

إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الصادر بإعادة المأمورية إلى الخير أنه إنتهى فى أسبابه إلى أن المطعون عليه يلزم بتعويض الطاعة الثانية عن نصيبها فى قيمة الأنقاض التى إستولى عليها غير أنه لم يبين قيمة هذا النصيب ولم يقض على المطعون عليه بشئ فى هذا الخصوص ، كما أن الحكم الصادر فى الموضوع لم يفصل فى الطلب المذكور ، ولما كان الطعن على حكم محكمة أول درجة بأنه لم يقض بالزام المطعون عليه بقيمة حصة الطاعة الثانية فى الأنقاض لا يكون عن طريق إستئناف حكمهما وأن تتدارك محكمة الإستئناف ما وقع فى هذا الحكم من خطأ مادى أو أن تتولى تفسيره - حسبما تقول به الطاعة الثانية ذلك أنه لما كانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات تقضى بأن المحكمة التى أصدرت الحكم هى التى تتولى تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بمحت كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ، كما أن تفسير الحكم لا يكون إلا فى حالة ما إذا شاب منطوقه غموض أو إبهام وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم وهو ما تقضى به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات بل أن ما يجوز للطاعة الثانية طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات وقد أغفلت محكمة أول درجة الحكم فى طلبها الخاص بقيمة الأنقاض هو أن تعلن المطعون عليه بصحيفة للحضور أمام المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢١

لما كان رفع الدعوى المدنية من الضرور أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية - هو طريق إستثنائي أجازاه الشارع في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على خلاف الأصل العام وهو إختصاص المحكمة المدنية بالفصل في جميع المنازعات المدنية ، وكان إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية - على ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - يفتح الباب أمام المدعى المدني في الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصل فيما أغفلت الفصل فيه دون أن يكون في ذلك إخلالاً بقاعدة التلازم بين الفصل في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية بحكم واحد ، إلا أن ذلك لا يحول بين المدعى بالحق المدني وبين إقامة دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية رجوعاً إلى الأصل العام ذلك أن الإختصاص الإستثنائي للمحكمة الجنائية ينظر دعوى الضرور المدنية مقرر لمصلحته فإن شاء إستعمل الرخصة التي أباحها له القانون وسلك الطريق الإستثنائي وإن شاء إتبع القواعد العامة ورفع دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٩

المستفاد من نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن مناط طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه أن تكون المحكمة قد أغفلت سهواً أو خطأ الفصل في طلب موضوعي قدم إليها بصورة واضحة إغفالاً كلياً يحمل الطلب معلقاً أمامها لم يقض فيه الحكم قضاءً ضمناً ، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم ومنطوقه أنه قضى صراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه بطرق الطعن المقررة إن كان قابلاً لها.

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن منطوقه جاء خلوها من أي قضاء في طلب الفوائد كما خلت أسبابه من التعرض إلى هذا الطلب والفصل فيه ومؤدى ذلك أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيه وبذلك يبقى هذا الطلب الخاص بالفوائد على أصله معلقاً أمامها ، ويكون السبيل للفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم بطريق الإستئناف بسبب إغفاله الفصل في ذلك الطلب إذ أن الإستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمناً ، فإن إستئناف الوزارة المطعون ضدها في خصوص طلب الفوائد التي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيها يكون غير مقبول ، وإذ عاقل الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل الإستئناف عن هذا الطلب وتصدى إلى موضوعه وأصدر قضاء فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي تغلفه المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي لأن الطعن بالنقض لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها إما صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

لم أغفلت المحكمة الحكم في بعض طلباته أن يلجأ لعلاج هذا الإغفال بالرجوع إلى نفس المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، ولو كان هذا الطلب على إستقلال لا يدخل في إختصاصها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في حدود إختصاصها بالتبعية لا إختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها ، أما إذا كان هذا الطلب لا يدخل في إختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء - سواء بالتبعية أو على إستقلال - فإن اللجوء إلى ذات المحكمة للفصل فيه بعدم الإختصاص والإحالة لغو لا مبرر في القانون له ويكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام المحكمة المختصة بنظره.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

من المقرر أن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمناً ، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإنما يصح وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لاستدراك ما فاتها الفصل فيه ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تعرض للفصل في طلب المطعون ضده الأول تسليمه المنقولات وكانت عبارة " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. الواردة بمنطوق حكمها لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محل بحثها ولا تعمد إلى ما لم تعرض للفصل فيه ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أقام إستئنافه للحكم له في طلب تسليمه المنقولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإنه كان يصح الحكم بعدم قبول هذا الإستئناف وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبوله وإجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات وإنما يصح وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لاستدراك ما فاتها الفصل فيه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

مناط إغفال المحكمة الفصل فى إحدى الطلبات المعروضة عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهرأ أو خطأ الفصل فى الطلب الموضوعى إغفالاً كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها ، أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب ، فلا يعتبر ذلك منها إغفالاً فى حكم القانون ويكون وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨

إذ كان مفاد المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذى تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وكان البين أن محكمة أول درجة لم تفصل فى دعوى الضمان الفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن دعوى الضمان غير معروضة على المحكمة الإستئنافية لعدم الفصل فيها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٨

مفاد نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات أن مناط الإغفال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون المحكمة قد أغفلت سهرأ أو خطأ الفصل فى طلب موضوعى إغفالاً كلياً يجعل الطلب باقياً معلقاً أمامها لم يقض فيه قضاء ضمناً ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذا أنصب الإغفال على وسائل الدفاع المتعددة التى يلجأ إليها المدعى تأييداً لطلبه ، كطلب إتخاذ إجراء من إجراءات الإلتبات أو على دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول إذ يعتبر رفضاً له وتكون وسيلة التظلم من ذلك بالطعن فى الحكم إن كان قابلاً له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة الابتدائية إذا فصلت فى الدعوى السابقة التى أقامتها المرحومة ... بطلب أحقيتها فى تحريك حساباتها المصرفية لدى البنوك دون التقيد بالحد الأقصى للمبلغ المسموح التعامل به سنوياً والمنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى لمخالفة اللائحة للدستور وقضت برفضها ، فإن دفاعها بعدم دستورية تلك اللائحة لا يعتبر طلباً موضوعياً مستقلاً وإنما وسيلة دفاع قضت المحكمة فيها بالحكم الصادر برفض الدعوى برمتها وتكون وسيلة التظلم من ذلك هى الطعن فى الحكم إن كان قابلاً له لا التقدم للمحكمة التى أصدرته بطلب جديد بدعوى أنها أغفلت الفصل فيه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بوقف الدعوى حتى يفصل فى الدفع بعدم الدستورية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الطلب الذى تغضله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ، ما فاتها الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم بسبب إغفاله الفصل فى طلب موضوعى لأن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أو ضمناً .

*** الموضوع الفرعى : التدخل فى الدعوى :**

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٤

نطاق التدخل الإنضمامى يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الإنضمام إليه من طرفى الدعوى ، فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالتدخل لتقضى فيه بل ليظل عملها مقصوراً على الفصل فى الموضوع الأصلى المردد بين طرفى الدعوى . فإذا ما رفضت المحكمة التدخل ورفضت فى الموضوع فإنه يترتب على ذلك إنتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإنضمام إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٢

عدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ألا يكون طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها إنه مع ذلك يعتبر محكوماً عليه فى طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله ، فإن هو إستأنفه كان له أن يتدخل فى الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الموضوع

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

طلب التدخل فى الدعوى هو من المسائل الفرعية التى يترتب عليها إتساع نطاق الخصومة فيها بتعدد أطرافها ، وإذا اعتبر الفصل فى هذا الطلب باقياً أو الرفض حكماً قطعياً فى مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، وكان الثابت أن الحكم الصادر قد قضى بقبول طالب التدخل خصماً فى الدعوى متضمناً للمدعين فى طلباتهم قبل أن يقضى بإثبات محضر الصلح المقدم فيها ، فإنه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكماً قطعياً فى مسألة فرعية قبل قضائها بإثبات الصلح مما يقتضى تحصيل الرسم كاملاً على الدعوى إعمالاً لصريح نص المادة. من قانون الرسوم.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٧

الحكم الابتدائي القاضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما فى الدعوى أو طرفا فى الحكم الصادر فيها إلا أنه محكوما عليه فى طلب التدخل ويكون له لذلك أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٨

مضى كان الثابت أن المطعون ضده قد رفع الدعوى على الطاعن طالبا إلزامه بدفع باقى ثمن القطن الذى باعه له بصفته الشخصية وقد نازعه الطاعن فى السعر الذى يجب إنقاذه أساسا للحاسبة على هذا الثمن ولما تدخل فى الدعوى الحارسان القضائيان على الأتيان الناتج منها القطن المبيع ، وافق المطعون ضده على أن يقضى هما بهذه الصفة بطلباته باعتبار أنهما حلا محله فى الحراسة ، ولكنه لم يسحب من الدعوى أو يتدخل عن منازعته للطاعن لما قاله من أن له مصلحة فى متابعة الخصومة ليدافع عن حق المتدخلين بقصد درء مسئولته عن الأقطان المبيعة منه ، فإنه بموقفه هذا فى الخصومة صار خصما منتظما للحارسين فى طلباتهما بعد أن كان خصما أصليا ومن ثم يكون له بوصفه خصما منتظما للمدعين أن يستأنف معهما الحكم الابتدائي فيما تضمنه من قضاء قطعى ضدهما.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٨

مفاد نص المادة ٤١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا اقتضت طلبات المتدخل على إبداء أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذى حصل الإنضمام إليه ولم يطلب الحكم نفسه بحق ذاتى يدعيه فى مواجهة طرفى الخصومة فإن التدخل على هذا النحو إما كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلا هجوميا وإنما هو تدخل إنضمامي مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٦٩

لئن كان من شأن الحكم الابتدائي الذى يقضى بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتبر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - محكوما عليه فى طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣

تمسك طالبي التدخل في دعوى صحة الصاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المبيعة ، بعد تدخل إخصامياً يطلب به المدخلون حقاً ذاتياً لأنفسهم ، ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتبارها مرتبطاً بالدعوى الأصلية. ويصين عليها ألا تحكم بصحة الصاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل في موضوع طلبهم ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة الصاقد أو إلحاق الصلح المبرم بشأنه بحضور الجلسة ، يتوقف على التحقق من عدم سلامة إدعاء المدخلين .

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٤

مؤدى نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أراد ألا يترتب على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل في الدعوى ، وليس في عبارته النص ما يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل أن تصدر حكمها في موضوع هذا الطلب ، وبالتالي ليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تقضى في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوع هذا الطلب معا ويسرى أن يكون ذلك مع الحكم في الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها متى كانت جميعها مهياه للفصل فيها

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢

إنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بصحة العقد فحواه عدم بطلانه إلا أنه لما كان بين من الإطلاع على الأحكام الصادرة في الدعوى السابقة أن بعض المطعون عليهم تقدموا في هذه الدعاوى بطلب قبولهم خصوماً فيها ، وذلك للطعن ببطان التصرفات المطلوب الحكم بصحتها إستناداً إلى أنه قد قدم طلب بتوقيح الحجر على المصرف ، غير أن المحكمة لم تقبل تدخلهم ، وورد في أسباب هذه الأحكام أن لعقاب التدخل رفع دعاوى مستقلة بالبطان ، مما مفاده أن الأحكام بصحة عقود البيع المشار إليها لم تفصل في طعون طالبي التدخل في هذه التصرفات موضوع هذه العقود بالبطان على وجه ينتج به في هذه الخصومة ، طالما أن هذه الأحكام رأت عدم النظر في هذه الطعون وصرحت بإستبقاء الفصل فيها بدعاوى مستقلة. وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فيما قضى به من أن الأحكام الصادرة في الدعاوى سالفة البيان لا تعتبر حجة على المطعون عليهم.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٢

إذا كان من شأن الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوماً عليه فى طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم التقاضى بعدم قبول تدخله .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥

إذا كان الثابت أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول تدخل المطعون عليه الثالث الهجومى ، ولم يستأنف هذا الحكم ، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت أيضاً قبول تدخله الإلتزامى للمطعون عليها الأولى فى إستئنافها ، ولما كان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختص أمام محكمة النقض من لم يكن مختصاً فى النزاع الذى حسمه الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٦

نطاق التدخل الإلتزامى - على ما بين من المادة ١٢٦ مرافعات - مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما فإن طلب التدخل الحكم لنفسه بحق ذاتى بدعيه فى مواجهة طرفي الخصومة فإن تدخله - على هذا النحو يكون تدخلًا هجومياً يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ومن بينها سقوط الحق فى إقامتها فى الأحوال التى ينص عليها القانون ، والعمرة فى وصف نوع التدخل هى بحقيقة تكييفه القانونى لا بالوصف الذى يسبغه عليه الخصوم. إذ كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون ضده الأول على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب إلزامهما بأن يدلعا له متضامين تعويضاً عن وفاة ابنه ، وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت المطعون ضدها الثانية - والددة الجنى عليه - فى الخصومة وطلب الإلتزام الحكم لما على المتبوع - الطاعن - والتابع - المطعون ضده الثالث - على وجه التضامن بينهما بالتعويض - سالف الذكر - فإن التدخله تكون قد طلبت الحكم لنفسها بحق ذاتى هو نصف مبلغ التعويض المطلوب فى مواجهة أطراف الخصومة الأصليين ويكون هذا التدخل - بحسب ما إستقرت عليه الطلبات فى الدعوى - تدخلًا هجومياً يسرى عليه ما يسرى على الدعوى نفسها من أحكام. وإذ كیفه الحكم المطعون فيه بأنه تدخل إلتزامى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما ترتب عليه أن حجت

المحكمة نفسها عن بحث ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى بشأن سقوط حق التدخل فى المطالبة بالتعويض بمعنى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الجنائى نهائياً.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد فصل فى طلب تدخل المطعون ضدهما الثامن والتاسع بقبول تدخلهما منضمين إلى المستأنفة إذ ورد فيه " إن كلا من طلبا تدخلهما فى الدعوى منضمين للمستأنفة فى طلباتها ولقدما حافظة طويت على وإن المحكمة تأخذ من كل ذلك ما يؤيد ما خلصت إليه من أن عقد البيع مزور على البائع " فإن مفاد هذا من الحكم أن التدخل الإنضمامى الذى قصد به التدخلان المحافظة على حقوقهم عن طريق مساعدة المستأنفة فى الدفاع عن حقوقها قد قبل وأن ما قدماه من مساعدة كان تحت نظر المحكمة بعد قوله ومن ثم يعين رفض الدفاع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون ضدهما الثامن والتاسع .

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦

أنه وإن كان الطاعنون قد وصفوا تدخلهم أمام محكمة أول درجة بأنه إنضمامى ولم يطلبوا صراحة الحكم لأنفسهم بحق ذاتى ، إلا أنه لما كان تدخلهم مبنياً على إدعائهم شراء العقار - محل طلب الشفعة - ولذا فقد دفعوا بسقوط حق المطعون عليه الأول - طالب الشفعة. لعدم إنذارهم برغبته فى العقار المذكور بالشفعة ولعدم إختصاصهم فى الدعوى ومن ثم فإن تدخلهم على أساس من هذا الإدعاء يكون فى حقيقته وبموجب مرماه ، تدخلاً هجوماً لا إنضمامياً لأن الفصل فى موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان عقدم سابقاً أو لاحقاً على التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة وفقاً لما تقتضى به المادة ٩٤٧ من القانون المدنى وإذا إنتهى الحكم المستأنف إلى أن عقد الطاعنين لاحق على هذا التسجيل وخلص إلى أنه لا يسرى فى حق المطعون عليه الأول ، فإن هذا القضاء يكون حكماً عليهم فى شأن ما يدعونه من حقوق على العقار المذكور فى مواجهة الخصوم فى الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعنين تأسيساً على أن تدخلهم أمام محكمة أول درجة كان تدخلاً إنضمامياً ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨

نصت المادة ١٥٣ من قانون المرافعات القديم (المطابقة للمادة ١/١٢٧ من قانون المرافعات الجديد) على أنه .. يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضمّاً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ،، كما نصت المادة ١٥٥ من قانون المرافعات القديم (المقابلة للمادة ١٢٧ من قانون

المرافعات الجديدة) على أن تحكم المحكمة على وجه السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل... .. وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك ولا يستتقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه ، ، ومؤدى هذا أن الفصل في موضوع طلب التدخل الإختصاصي يكون مسألة تالية لقبول التدخل يتم مع الدعوى الأصلية إن أمكن فإن لم يكن ممكناً أُرِجىء لما بعد الحكم فيها ليقتضى فيه على حدة بعد تحقيقه إذ كان ذلك فإن الحكم السابق صدوره بعدم قبول تدخل وزارة الأوقاف في الدعوى رقم... .. لا يحوز قوة الأمر المقضى في مسألة ثبوت أو إنتفاء ملكيتها لعقار النزاع ذلك أنه إنصرف في أسبابه ومنطوقه - وفي مقام الفصل في النزاع المتعلق بطلب قبول تدخلها - إلى ما قصد الفصل فيه وهو مجرد إستبعادها من الخصومة في الدعوى السابقة مما لا يمنع عليها معه رفع دعاوها الحالية بطلب تثبيت ملكيتها لعقار النزاع وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩

نصت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات على أن " للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة .. " وقد قصدت إلى أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفاً عليه خصماً أصلياً أو ضماناً لخصم أصلي أو مدخلاً في الدعوى أو متدخلأً فيها للإختصاص أو الإنضمام لأحد طرفي الخصومة فيها ، ولما كان الطاعن قد تدخل متضمناً للمستأنفة في طلباتها وأصبح بذلك طرفاً في الخصومة ولم يتخل عن منازعته مع خصمه المطعون عليه وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحته حده في هذه المنازعة ومن ثم يكون الطعن من الطاعن جائزاً ويكون الدفع في غير محله.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩

يرتب على الحكم الصادر بقبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى أن يصبح التدخل طرفاً في الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحاً إذ لم يكن اعتماد الصلح إلا ثمة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل. ولما كان الطاعن الأول قد تدخل تدخلأً هجوماً في الدعويين مذهباً ملكية الأرض موضوع الدعويين ومنزاعاً في التسليم قضى فيهما برفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفي الخصومة في الدعوى الأولى وفي الثانية بصحة ونفاذ عقد

البيع المرم بين طرفي الخصومة مع تسليم العين محل النزاع للمطعون عليه ، فإن الحكم الصادر في الدعوى يجوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للخصوم الحقيقيين في الدعوى ومن بينهم الطاعن الأول

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦

- نطاق التدخل الإنضمامي على ما يبين من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات مقصور على أن يبدى التدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما فإن طلب التدخل لنفسه حقاً ذاتياً يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، فإن تدخله على هذا النحو يكون تدخلاً هجوماً يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ، ولما كانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون عليهما الأولى والثانية ضد المطعون عليها الثالثة بطلب إبطالها من عين النزاع ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخل الطاعن في الخصومة طالباً رفض الدعوى إستناداً إلى أنه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٧ صادر له من المالك الأصلي فإن الطاعن يكون قد طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي ، ويكون هذا التدخل تدخلاً هجوماً.

- لما كانت الشروط التى وضعها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى المادة ١/٢٣ منه لقبول دعوى الإخلاء للتأخر فى سداد الأجرة مقررة لحماية المستأجر ، فإنه لا يقبل من الطاعن - الخصم التدخل بدعوى أنه مستأجر للعين من المالك السابق - التمسك بطلان تكليف المطعون عليها الثالثة بالوفاء بوجود منازعة جدية فى قانونية الأجرة المزمرة بها ، إذ لا مصلحة له فى ذلك ، لأنه أجنبى عن العقد ولا تربطه بالمطعون عليهما الأولى والثانية - مشرقى المقار - ثمة علاقة تجارية بعد أن إنتهت المحكمة لأسباب سائلة إلى صورية هذه ، وصاحبة المصلحة وهى المطعون عليها الثالثة المستأجرة لعين النزاع لم تطعن على الحكم.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

يرتب على التدخل سواء كان للإختصاص أو الإنضمام لأحد طرفي الخصومة ، أن يصبح التدخل طرفاً فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ، فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه فى ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين. إذ كان ذلك فإن للتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم فى الدعوى حق إستئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذى إنضم إليه.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

من المقرر قانوناً أن من بين شروط قبول طلب التدخل فى الدعوى المصلحة ، وأن توافر المصلحة لا

يعنى عن توافق الصفة ، والصفة تعنى أن يكون طالب التدخل هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع أو نائبه .

الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان من شأن الحكم الابتدائى الذى يقضى بعدم قبول التدخل بمن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر محكوماً عليه ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله .

– تمسك طالب التدخل فى دعوى صحة التعاقد بأنه هو المالك للأطيان المبيعة بعد تدخله إختصاصياً بطلب به التدخل حقاً ذاتياً لنفسه ويوجب على المحكمة المنظور أمامها الدعوى قبول تدخله باعتباره مرتبطاً بالدعوى الأصلية ويعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى موضوع طلبة وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة عليها وعلى أساس أن الحكم الذى تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو إلحاق الصلح المزمع بشأنه بمحضر الجلسة يتوقف على التحقق من عدم سلامة إدعاء التدخل .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢

لما كان النابت بالأوراق أن ... سبق أن طلب تدخله فى الدعوى منتظماً للطاعن وقضت محكمة الإستئناف بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ برفض قبول تدخله فإنه لا على محكمة الإستئناف بعد أن أصبح طالب التدخل بهذا الحكم خارجاً عن الخصومة فى الدعوى إن هى إلتفتت عن طلب تأجيلها لإعلان ورثته .

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠

إذ كانت المنازعة بين الطاعنة وبين المطعون ضدهما لدى محكمة أول درجة قد ثارت حول تحديد أشخاص ورثة البائع وصدور أعلامين شرعيين بتحديدهم معارضين ومدعى بتزويرهما فى دعوتين أخريين ، فإن قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى هذه الدعوى المثارة ينطوى على قضاء ضمنى بقبول تدخل المطعون ضدهما .

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٨

لئن كان قبول تدخل الطاعن الثانى فى الإستئناف منتظماً إلى الطاعن الأول يجعل منه خصماً فى الدعوى المطعون فى حكمها إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى وأقتصر لقضاؤه على

عدم قبولها لإنشاء صفة الطاعن الأول في رفعها ابتداء وهو ما إنصرفت إليه أسباب الطعن فإنه لا يقبل من الطاعن الثاني الطعن في هذا الحكم .

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠
- المقرر أنه يوجب على الحكم الصادر بقول التدخل أن يصح التدخل طرفاً في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ومن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم .

- إذ كان تدخل الطاعن في الدعوى مبنياً على إدعائه ملكيته العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم عنها وبالتالي تكون هذه الدعوى واجبة الرفض ، فإن تدخله على أساس من هذا الإدعاء يكون في حقيقته وبموجب مرماه تدخلاً هجومياً إذ أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمناً بتأسيس تدخله على إدعائه لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان مالكاً للعين أو غير مالكا لها كما أن القضاء في الدعوى لا بد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو نفيه عنه. وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى رفض طلباته وخلص إلى صحة ونفاذ عقد المطعون ضدهم الخمسة الأول فإن هذا القضاء يكون حكماً عليه في شأن ما يدعيه من حقوق على العقار المذكور في مواجهة الخصوم في الدعوى بما يحق له معه الطعن عليه بالطرق المقررة قانوناً. وإذا استهدف الطاعن التدخل من وراء تدخله في دعوى صحة ونفاذ العقد - بعد القضاء برفضها - ثبوت ملكيته للعقار موضوع هذا العقد فإن الطلب بها يقدر - وعلى إستقلال - وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة هذا العقار التي تكون - وهو من الأراضي - باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قلوت المحكمة قيمتها وذلك كله إعمالاً للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المشار إليها وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رأت ما يرجع إليه في تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة العقد الصادر عن هذا العقار باعتبار أنه يمثل قيمة المتعاقد عليه حسبما تقتضى به الفقرة السابعة من المادة ٣٧ ساقفة الذكر .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨
لما كان لا يجوز لمن كان طرفاً في الخصومة أن يطلب التدخل ، وكان المدعي عليه الثالث ممثلاً في خصومة الطلب فإن طلبه التدخل فيها يكون غير جائز .

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة حتى صدور احكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصلياً أو ضامناً خصم أصلياً أو مدخلاً فى الدعوى أو متداخلاً فيها للإختصاص أو الإنضمام لأحد طرفى الخصومة فيها ، ولما كان الطاعنون قد تدخلوا منضمين للمطعون ضدها الأخيرة فى طلباتها كمتأنفه وأصبحو بذلك أطرافاً فى الخصومة ولم يتخلوا عن المنازعة مع المطعون ضدهم الثلاثة الأول حتى صدور الحكم المطعون فيه ضاراً بمصلحتهم فإنه يجوز لهم الطعن فيه.

الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

- طلب التدخل يعتبر معروضاً على المحكمة إذا ما اتبع فى شأنه الإجراء الذى نصت عليه المادة ١٢٦ من قانون المرافعات حتى ولو لم يكن طالبه قد أدى الرسم ، ولئن كانت المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسم التوقيع فى المواد المدنية تقضى بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنه لم يرد نص بىطلان الإجراء جزاء عدم أدائه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون ضده الأول مثل بجلسة ١٩٧٣/١٢/٥ أمام محكمة أول درجة طالباً فى حضور الطاعن قبول تدخله خصماً ثالثاً فى الدعوى فحسبه ذلك ليكون طلبه معروضاً على المحكمة. ولما كانت المحكمة لم ترى إستبعاد هذا الطلب بل قررت حجز الدعوى للحكم وأصدرت حكمها بعدم قبول التدخل لإنشاء مصلحة طالبه فإنها بذلك تكون قد واجهت طلباً مطروحاً عليها دون أن تستعمل حقها المخول لها بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ومن ثم يكون لطلب التدخل وإن لم يكن خصماً فى الدعوى الأصلية أن يطعن فى الحكم الإستئنافى بإعتباره محكوماً عليه فى طلب التدخل.

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إن العبرة فى إعتبار التدخل إختصاصياً أو إنضمامياً إنما تكون بحقيقة تكيفه القانونى ، وإذ كان الثابت من الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الأول طلب تدخله على سند من الإدعاء بأنه مالك العقار موضوع الدعوى وطلب رفضها على هذا الأساس فإن هذا التدخل يكون فى حقيقته وبحسب مرماته تدخلاً هجومياً ذلك إنه وإن لم يطلب الحكم لنفسه بالملكية إلا إنها تعتبر مطلوبة ضمناً بتأسيس تدخله على إدعائها لنفسه كما أن الفصل فى موضوع هذا التدخل فى حالة قبوله يقتضى بالضرورة بحث ما إذا كان مالكاً للعين محل النزاع أم غير مالك وسواء ثبت صحة دعواه أو فسادها فإن

القضاء في الدعوى لابد أن يبنى على ثبوت حق الملكية أو على نفيه عنه ويكون طعنه في الحكم القاضي بعدم قبول تدخله جائزاً.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨
مفاد النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات أن للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح إخصامه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى بإيداع صحيفة الإدخال قلم كتاب المحكمة ، ويرتب على مخالفة ذلك أن تقضى المحكمة - ومن تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى قبله باعتبار أن الطريق الذي رسمه القانون لطرح المنازعة أمام القضاء هو ما يتعلق بالنظام العام

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٨
من المقرر طبقاً للمادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى إما منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويرتب على هذا التدخل أن يصبح المتدخل خصماً في الدعوى فيكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ويحق له الطعن فيه بالطرق المجازة والقضاء بقبول التدخل كما يكون صريحاً ضمنياً في مدونات الحكم ، ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً بالجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨
الحكم الصادر بقبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى يترتب عليه أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه .

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٨
تقدير قيام التعسف في نقل العامل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٩
نطاق التدخل الإنضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الإنضمام إليه من طرفي الخصومة دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه فيها ويظل عمل المحكمة قاصراً على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفيها ولا يعد تغلباً عن طلب التدخل تراخي الطالب في سداد الرسوم القضائية أو عدم تقديمه مذكره بدفاعه لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قضت ضمنياً في ثانيا أسباب الحكم المطعون فيه بقبول تدخل مورثه الطاعين إنضماماً للطاعة الأولى التي قضى برفض دعواها فإنها تعد محكوماً عليها معها.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦

المقرر أنه ولئن كان يترتب على عدم قبول المحكمة التدخل الإلزامى والقضاء فى موضوع الدعوى إنقضاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإلزامى إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبياً عنها فلا يعتبر طرفاً فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه ، إلا أنه يعتبر محكوماً عليه فى طلب التدخل ويجوز له أن يطعن فى الحكم القاضى بعدم قبول تدخله.

الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧

- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن الثانى طلب أمام محكمة أول درجة التدخل فى الدعوى بطلب رفضها إستناداً إلى أنه إضرى محل النزاع بالجدك من المستأجر الأصلى وكان هذا التدخل فى حقيقته وبجس مرماه تدخل هجومى إذ يدعى نفسه حقاً ذاتياً متعلقاً بالعين محل النزاع ومستنداً إلى عقد شراؤه لها بالجدك من مورث الطاعن الأول ومن ثم فلا يعد هذا التدخل تدخلاً إلزامياً.

- لئن كان من شأن الحكم الابتدائى الذى يقضى بعدم قبول التدخل ألا يعتبر طالب التدخل خصماً فى الدعوى الأصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها إلا أنه يحصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة محكوماً عليه فى طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

نطاق التدخل الإلزامى يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الإلزام إلى من طرفى الدعوى فلا يترتب على قبول المحكمة لهذا التدخل أن يطرح عليها طلب خاص بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصوراً على الفصل فى الموضوع الأسمى المردد بين طرفى الدعوى فإذا ما رفضت المحكمة التدخل وقضت فى الموضوع فإنه يترتب على ذلك إنتهاء الخصومة التى كان يهدف طالب التدخل الإلزام إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبياً عنها فلا يعد طرفاً فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطاعن فيه .

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم حده ، سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيلاً مدخلاً فى الدعوى أو متدخلاً فيها للإختصاص أو للإلتزام لأحد طرفى الخصومة فيها لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت بقبول تدخل المطعون حدها الأخيرة خصماً فى الدعوى ، وبإنهاء عقد الإيجار محل النزاع ، فإنه يحق لها الطعن على ذلك الحكم بالإستئناف - أى كان وجه الرأى فى وصف ذلك التدخل - ولا يغير من هذا النظر عدم سداها لرسم التدخل ، ذلك أن

تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم مصادرها .

الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على التدخل - سواء كان بالإختصاص أو بالإلتزام لأحد طرفي الخصومة - أن يصبح متدخل طرفاً في الدعوى ، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فمن حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين ومن ثم فإن للتدخل أمام محكمة أول درجة منضماً لأحد الخصوم في الدعوى حق إستئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذى انضم إليه .

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٩١

البين من الإطلاع على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية أن الطاعنين أقاما هذه الدعوى على وكيل دائنى تفليسة المفلس ... بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر إليهما من المفلس المذكور والمتضمن بيعه لهما العقار المين فى الصحيفة لقاء الثمن المسمى فى العقد وتدخل فيها المطعون ضده الأول هجوماً بطلب رفض الدعوى إستناداً إلى شراثة ووالده المطعون ضده الثانى الطار على ذلك العقد بموجب عقد البيع سند الدعوى الزاينة وقد قضى فيها برفض طلبات المطعون ضده المذكور وأقام الحكم لقضاء فى هذا الشأن على أن عقد شراء المطعون ضده المذكور ووالده للعقار محل النزاع لم يصدر به إذن من المحكمة ولم يتم بالتراد العلنى مما مفاده أن سبب رفض طلب التدخل موضوعاً قائم على عدم نفاذ التصرف سند المطعون ضده سالف الذكر قبل جماعة الدائنين ، ولا يعتبر هذا القضاء مانعاً من العودة إلى طلب صحته ونفاذه متى توافرت له شروط نفاذه فى حقهم .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٢/١٩٣٩

إن العبرة فى تدخل غير المتداعين فى الخصومة المقامة بينهما أمام المحكمة هى ، على حسب المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات ، أن تكون هناك مصلحة من وراء هذا التدخل وذلك يستوى فيه أن تكون المصلحة محققة أو محتملة ، وأن يكون المقصود إبداء طلبات مرتبطة بطلبات الخصوم أو مستقلة عنها. وإذن فإذا توفى شخص عن نفوذ مودعة بمصرف وسندات مالية وبوليصة تأمين ، ولم يعقب ذرية ، فإستصلى إخوانه إعلاماً شرعياً من المجلس الملى المختص بالفصل فى الأحوال الشخصية لطاقتهم بإختصاص إرثه فيهم ووكّلوا عنهم محامياً فى قبض ما خلفه المتوفى من مال ودفع حصة كل منهم إليه ، لقبضه وأودعه فى أحد المصارف ، ثم صرف بعضه إليهم ، وبعد ذلك قامت لدى المحامى أسباب حمله على الشك فى صحة

الورثة فإمتنع عن تسليم الباقي لموكله ، فرفعوا عليه دعوى يالزامه بأن يسلمهم إياه ، فكلّف المصرف بإيداعه فى خزانة المحكمة الأهلية ، وفى أثناء نظر الدعوى بالتحضير أدخل المدعى عليه وزارة المالية فيها بحجة أنها هى صاحبة الحق لأن المدعين ليسوا ورثة المتوفى إذ يتضح أنه ولد من أم مسلمة فهو مسلم وأنه لما كان قد عاش مسيحياً فإنه يعتبر مرتدّاً وتكون تركته إذن من حق بيت المال ، فطلب مندوب المالية وقف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى الدعوى الشرعية التى رفعتها الوزارة فعلاً يستحقها للورثة فلا شك فى أنه فى هذه الصورة تكون للوزارة مصلحة تحول لها التدخل فى الدعوى. والتدخل من جانبها إبتغاء الحيلولة دون تسليم التركة للمدعين حتى ينتهى فى النزاع الخاص بالورثة لدى القضاء الشرعى لا يعتبر إقحاماً لنزاع أجنبى عن الدعوى وإنما هو ، لعلقه بصفة المدعين فى الدعوى المرفوعة منهم وعدم إستحقاقهم للورثة ، مرتبط بها إرتباطاً لا انفصام له ولا يحصى من الفصل فيه للتحقق من توافر أركان الدعوى. ولهذا يكون وقف الدعوى لما رآته المحكمة من أن إشهاد الورثة غير كاف فى إثبات النسب ولأن النزاع فى ميراث المتوفى وفى رده يجب أن يعرض على جهة القضاء الشرعى ، إنما هو إعمال لحكم المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى تقضى بأن الإختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية لا يكون إلا للجهة المنوطة به قانوناً ، وهذا يقضى إنتظار قضاء هذه الجهة لتسير المحكمة على مقتضاها.

*** موضوع القرعى : الخصوم فى الدعوى :**

الطنين رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/٤
مضى كان النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوة فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم. فإذا كان الخطأ فى إسم المظنون عليه ليس من شأنه أن يشكك الطاعن فى حقيقتها وإتصالها بالخصومة بدليل أنه قد خاصمها فى الطعن بإسمها الصحيح فإن النقص بطلان الحكم يكون فى غير محله .

الطنين رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٩
رأى الدعوى له مطلق الحرية فى تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون إختصاص أشخاص معينين فيها ، ولا يفر من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة.

الطنين رقم ١٦٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٤
الخصومة فى الإستئناف تحدّد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم أو مدخلين أو متدخلين فى الدعوى ، والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات

في الدعوى ، فلا يكفي مجرد المتول أمام محكمة الدرجة الأولى دون أن يكون للطرف المائل طلبات قبل صاحبه أو لصاحبه طلبات قبله حتى يعثر خصماً بالمعنى الذي يجوز معه توجيه الدعوى إليه في المرحلة الاستئنافية. فإذا تم الإختصاص على خلاف ذلك أمام محكمة الإستئناف فإنه يعد بدءاً بدعوى جديدة أمام محكمة الإستئناف فإنه يعد بدءاً بدعوى جديدة أمامها مما يخالف قواعد الإختصاص ومبدأ التقاضى على درجتين.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

إذا كان الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن يخلق حقاً جديداً ، فإن الحكم الصادر من محكمة النقض بقبول حلول الطاعن محل رالعة الدعوى عقب وفاتها ينسحب أثره إلى تاريخ طلب الحلول.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢

إذا تقضى الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعاوى لإنقضاء صفة المدعى عليه قائماً على أساس فإنها توجه الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلاً من الحكم بعدم القبول تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والمهيات على نحو يصعب فيه تحديد الجهة التى لها صفة فى التداعى لأن إختصاص ذى الصفة عملاً بهذا النص المستحدث لا يكون له محل إلا أمام محكمة أول درجة فقط ، إذ لا يجوز أن يختصم أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفاً فى الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥

تنص المادة ٢/١٨٣ من قانون المرافعات على أن المحكمة التى أصدرت الحكم تحكم فى المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياح الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر ويبين من هذا النص أن المشرع لم يوجب إختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم فى السند المطلوب صورة تنفيذية ثانية منه وإذا لم تكشف الطاعنة عن وجه مصلحتها فى التمسك بهذا الدفاع فإن النعى بعدم إختصاص المحكوم عليه الآخر فى الدعوى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

إذا كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم الطعون فيه ، ولم يتخلل عن تنازعه مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً خصم أصيل مدخلاً فى الدعوى أو متدخلأً فيها للإختصاص

أو الإنضمام لأحد طرفي الخصومة فيها وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل إخصامه في الطعن وكان البين من الأوراق أن الطاعنين وأن إختصموا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتهم بالزام المطعون عليه الأخير - المؤجر - بتحرير عقد إيجار للمطعون عليهم الثلاثة الأول عن شقة النزاع تأسيساً على مشاركتهم مورث الطاعنين - المستأجر الأصلي في الإنتفاع بها كمكتب للمحاماة ، إلا أنهم وقد نازعوه في هذا الطلب باعتبار أن شغل المذكورين لأجزاء في هذه العين إنما كان بصفتهم مستأجرين من الباطن من مورثهم ومنهم وطلبوا رفس الدعوى وتمسكوا أمام الإستئناف بهذا الدفع فإنهم يكونون خصوماً حقيقيين بحيث تتوافر لهم المصلحة في الطعن على الحكم ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابي من المالك محلها فسخ الإجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي لإنعدام العلاقة العقدية بين المالك والمستأجر من الباطن ، فهي ترفع من المالك على المستأجر الأصلي وإن كان من الجائز أن يجمع بينه وبين المستأجر من الباطن ويوجه الدعوى إليهما معا

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧

يعين وفقاً لحكم المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها وهو بطلان متعلق بالنظام العام ، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإذ تدور المنازعة في الدعوى حول ما إذا كان مرتب المطعون ضده الذي حصل عليه من خزينة حكومة مصر أثناء فترة إعارته لحكومة جمهورية الجزائر يخضع لضريبة المراتب وما في حكمها المقررة بالبواب الأول من الكتاب الثالث من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لا يخضع ، وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام هذا القانون ، ويعين تمثيل النيابة العامة فيها ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الإستئناف ومن بيانات الأحكام المطعون فيها أن النيابة لم تمثل في الإستئناف فإن هذه الأحكام تكون مشوبة بالبطلان.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٧

شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، والطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فلا يكفي لقبوله أن يكون المطعون

عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن الطاعن الأول كان قد أدخل المطعون ضدها الثانية أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهتها ولتقديم ما لديها من مستندات. وإذ قضى الحكم الابتدائي بإخراجها من الدعوى ولم ينسحب الطاعنان بشئ على هذا القضاء في الاستئناف الذي أقيم منهما وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فمن لم لا يكون لهما مصلحة في إختصاصهما أمام هذه المحكمة ويعين عدم قبول الطعن بالنسبة لها .

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥

إذا كان إختصاص المطعون عليه الثاني كان بقصد تقديم ما لديه من مستندات وكان لا يكفي لقبول الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون خصماً حقيقياً وجهت إليه طلبات من خصمه أو وجه هو طلبات إليه ، فإن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لها - أنه إذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض الآخر فلا يؤثر غياب البعض على نظر الدعوى ، وإنما تستمر المحكمة في نظرها على تقدير علم المدعين بقيامها بالجلسة المحددة لنظرها وأنهم أبدوا أقوالهم وطلباتهم في صحتها ، وإذا كان لا يؤثر على سلامة إجراء تجديد السير في الدعوى بعد شطبها - وعلى نحو ما سلف الرد به على السبب الأول - ألا تكون وكالة الغامى الذي حرر صحيفة التحديد عن المطعون عليها الثانية ثابتة له قبل قيامه بهذا العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يجب الطاعن إلى طلب شطب الدعوى بالنسبة للمدعية الثانية "المطعون عليها الثانية" لعدم حضورها أو حضور من ينوب عنها قانوناً بالجلسة المحددة لنظرها بعد تجديد السير فيها وقد حضر محام بالجلسة المذكورة عن المدعية الأولى "المطعون عليها الأولى" إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدح في ذلك ما أثاره الطاعن بوجه النعي من أن المطعون عليها الثانية غادرت البلاد ولا تعلم شيئاً عن تجديد السير في الدعوى فهو فضلاً عن أنه عار عن الدليل ، فإن الأثر الذي قد يتوجب عليه - إن صح - إنما يعلق بالمطعون عليها المذكورة ، وليس للطاعن التحدى به .

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤
من المقرر أنه ليس بلامزم أن يشمل الإستئناف كل من كان خصماً فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فيما عدا من أوجب القانون إختصاصه فى بعض الدعاوى .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩
تنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز فى الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك " وإذ كان الثابت من الأوراق أن المظنون ضدهم أقاموا الدعوى بصحيفتها المودعة فلم كتاب محكمة أول درجة فى ١٩٧١/٥/٢٣ على وزير الإصلاح الزراعى ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية ووزير الخزانة الطاعين من الثانى للأخير وكان قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به منذ ١٩٦١/٨/١٣ قد نص فى مادته الخامسة على أن تدمج الإدارة العامة للأملاك وطرح النهر فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ويكون مجلس إدارتها الإختصاصات التى كانت مقررة لمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكله كما نص قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ فى مادته الحادية عشرة على أن رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها أمام القضاء ، وكانت محكمة الإستئناف مع تسليمها بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى وحدها ذات الصفة فى النزاع المطروح قد ناطت بالمظنون ضدهم إختصاصها لأول مرة أمامها وقضت بإلزامها بالمبلغ المحكوم به ، لما كان ذلك وكان مقتضى القرارين سالفى الذكر أبولولة إختصاصات الإدارة العامة للأملاك وطرح النهر إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وليس مجرد نقل تبعيتها الإدارية لها ، فإن رفع الدعوى على تلك الإدارة لا تتعقد به الخصومة قبل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولو حضر مندوب عن إدارة الأملاك أمام الخبير طالما أن الهيئة الطاعنة التى أصبحت وحدها ذات الصفة فى الدعوى لم تخصص أمام محكمة أول درجة ويكون إختصاصها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف بدءاً لدعوى جديدة قبلها لدى محكمة الدرجة الثانية بما يخالف قواعد الإختصاص ومبدأ القاضى على درجتين.

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧
إذ كان سند الطاعن - المستأجر - فيما يدعيه من حقه فى إستلام الشقة محل النزاع هو الحكم الصادر فى الدعوى المقامة منه ضد زوج المظنون عليها الأولى - أحد مالكي العقار لما مؤداه وقرع الإلتزام بالتسليم على عاتقى هذا المحكوم عليه وحده وكانت المظنون عليها الأولى - المالكة الأخرى للعقار غير مختصة فى تلك الدعوى ، فإن فى هذا بذاته - وأياً ما كانت المحكمة التى أصدرت الحكم - ما يكفى لعدم جواز الإحتجاج على تلك المظنون عليها به ، مما لا تعتبر معه مدينة فى هذا الإلتزام ، ولما كان ذلك فإنه لا

يكون في واقعة الدعوى تعدد في المدينين بعسلم الشقة محل النزاع لما لا يدع مجالاً للتحدى بعد قابلية هذا الإلتزام للإنقسام .

الطنن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

دعوى الطرد المؤسسة على القصب لا تسوجب إخصام غير المقتصب المطلوب طرده من العين المقتصة

الطنن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٦٦- بتاريخ ١٨/٣/١٩٨١

لئن نعت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثالثة على أنه كذلك يفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا إتحد دفعهما فيها وإذا رفع الطعن على أيهما جاز إخصام الآخر فيه ، فقد دلت على أنه إذا رفع طالب الضمان أو الضامن طعناً في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد بالنسبة له جاز لمن فوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعناً من نفس الحكم ، وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر مصلحة طالب الضمان أو ضده في الميعاد فإنه يجوز إخصام الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد إنقضى بالنسبة له .

الطنن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ٩/٤/١٩٨١

هذه الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما هو رعاية مصالحهم - ومن ثم فإن البطلان الموجب على إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررراً لمصلحة القصر دون غيرهم .

الطنن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٢

الضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتال من إستقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .

الطنن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٢

المدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر مثلاً لدائته العادى في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينة كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائته في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان العام الذي للدائن على أموال مدنيه ، كما أن للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية بالشروط التي رسمها القانون لأطراف الخصومة وذلك لما هو مقرر من أن الطعن يقبل ممن كان طرفاً بنفسه أو ممن

ينوب عنه في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه ، كما يفيد الدائن من الطعن المرفوع من مدينه ويحجج عليه بالطعن المرفوع على هذا المدين .

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٣
المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث يتصب خصماً عن باقي الورثة تكون صحيحة لو أن الوارث كان قد خاصم أخاهم طالباً الحكم للورثة نفسها بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على الورثة نفسها بكل ما عليها .

الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٦٠١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٤
يشترط في الخصم الذي يوجه إليه الطعن أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه والشائب من الأوراق أن المطعون ضده الثاني [مجلس مدينة الفكرية] قد إختصم في مراحل الدعوى السابقة من المطعون ضده الأول بطلب الحكم في مواجهته ، وأنه وقف من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليه بشيء ما وقد أسس الطاعن طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول ، فإنه لا يقبل إختصاصه في الطعن وبعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني .

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن رافع الدعوى له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون إختصاص أشخاص معينين فيها .

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦
إن مناط إختصاص جميع المحكوم لهم في الطعن - على نحو ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - أن يكون الحكم المطعون فيه صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين . أما في غير هذه الحالات فيقتصر رفع الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذي رفع عنه الطعن .

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥
تعدد الخصوم ولو كان إجبارياً في الخصومة الواحدة أمام المحكمة لا ينال من إستقلال كل منهم ومسلكه فيها وحرية في إبداء ما يراه من دفوع ووسائل دفاع والطعن على ما يصدره فيها من أحكام وبعد هذا من قبيل مباشرة الإجراءات ولا يعتبر في ذلك مثلاً للأخرين ، وبالتالي فليس لأى من الخصوم الإحتجاج بدفاع خصم مثل معه في ذات الخصومة طالما لم يتبين هو الدفاع أو يشارك زميله فيه وليس له كذلك

الظعن في الحكم الصادر ضد هذا الخصم في هذا الخصوص باعتبار أن الظعن ولو بالطرق غير العادية لا يجوز إلا للدائن العادى إذا ما توافرت في ذلك شروط الدعوى غير المباشرة ، إذ يقوم الدائن نيابة عن مدنيه المحكوم عليه ، لما كان ما تقدم جميعه ، وكان البين أن الطاعنين - وهما المتنازل هما عن الإيجار قد أقاما الظعن المائل وحدهما ، وهما لا يمثلان في ذلك المطعون ضده الثالث ، وقد أبديا هذا النعى كخلف له لتخطئه الحكم المطعون فيه في دفاع أبداه المذكور وهو يباشر إجراءات الخصومة أمام محكمة الموضوع ولم يشاركه أو ينضم إليه فيه ، ولم يظعن هو في الحكم الصادر ضده بشأن هذا الدفاع الذى إنفرد به دونهما ومن ثم فليس لها إستعمال حقه أو الخلافة فيه بالنعى بهذا السبب .

الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

و أن إختصم المطعون ضده الطاعن ليصدر الحكم في مواجهته إلا أنه وقد نبه عليه بأن من حقه صرف الظعن المدوع ثم منازعة الطاعن له في دعواه بما قدمه فيها من مستندات ومن دفع بعدم قبولها وما تمسك به من سقوط حق المطعون ضده في الأخذ بالشفعة ثم طلب رفض الدعوى وإصراره على هذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف كل ذلك يجعل خصمه حقيقياً وتستقيم به دعوى الشفعة .

الظعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠

إذ كان البين من الحكم الابتدائى إن إختصام الطاعنين في الدعوى لم يكن بصفتهم الشخصية ، بل كان بصفتهم ممثلين لشركة وإذ كان لا يؤثر في صحة إختصام هذه الشركة مجرد الخطأ في أسم ممثلها ومن ثم فإن ما ورد بمنطوق ذلك الحكم من إلزام الطاعنين وآخر بالدين لا ينصرف إليهم بصفتهم الشخصية ، بل هو قضاء ضد الشركة دون غيرها ، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا لنظر عند الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الظعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

النص في المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن " للخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح إختصامه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ مرافعات ، وفي الفقرة الثانية من المادة ١١٥ منه على أنه " إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنقضاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ... " يدل على أنه وإن كان إختصام الغير في الدعوى - على مقتضى ما تقتضيه به المادة ١١٧ المشار إليها يستوجب إتباع الإجراءات المتادة لرفع الدعوى. بإيداع الصحيفة قلم الكتاب - إلا أن تصحيح المدعى لدعواه بإدخال صاحب الصفة الحقيقي الذى يجب إختصامه فيها إعتداء - يكفى أن يتم بإعلان ذى الصفة

عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات - التي إستحدثها القانون القائم - حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية - " تيسيراً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في الدعاى ."

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤

دعوى فسخ عقد البيع ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩

المتدخل هجوماً يعد في مركز المدعى بالنسبة لما يديه من طلبات ، ومن ثم يكون للمدعى عليه في هذه الطلبات أن يقدم ما يشاء من الطلبات العارضة عليها طبقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة لا تتعد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب أثراً .

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

الخصومة لا تتعد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم تكون معدومة في مواجهة الخصم المتوفى وقت إقامتها ولا ترتب أثراً وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الثاني قد توفي أثناء نظر الاستئناف وقبل رفع الطعن المائل فإنه يتعين الحكم باعتبار الخصومة في الطعن بالنسبة له معدومة

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

مفاد نص المادة ٨٦ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة تعتبر كأنها لم تكن إذ حضر الخصم الغائب المحكوم عليه قبل إنتهاء جلسة المرافعة.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

الأصل أن الخصومة لا تتعد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة فإذا توفي الخصم قبل إنعقادها وقعت معدومة ولم ترتب أثراً بالنسبة له ولا يصححها إجراء لاحق. ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة الإستئناف قضت بتاريخ ١٩٨٦/١/١ بإتقاع سير الخصومة بوفاة الباتنة المطعون ضدها الأولى ثم جددت الطاعة السير في الخصومة مختصة وارثها الذي صدر لمصلحته الحكم المطعون فيه وكانت دعوى عدم نفاذ التصرف لا تكون مقبولة في جميع مراحل الطعن بالنقض إلا بإختصاص الدائن والمدين والمتصرف

إلهمم أو ورثة من توفى منهم وكانت الطاعة لم تختصم فى هذا الطعن وارث المتصرفه اخكوم له وإختصمتها هى بالرغم من وفاتها فإن الطعن برمه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٩٠
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المدعى له مطلق الحرية فى تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون إختصاص أشخاص معينين فى الدعوى ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون موضوعها غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٥/٢٤/١٩٩٠
النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى والثانية - يدل على أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة فى نسبة الأثر المرتب على رفع الطعن بأن لا يفيد منه إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه - بين الحالات المستثناة منها وهى تلك التى يفيد فيها الخصم من الطعن المرفوع من غيره أن يحتج عليه بالطعن المرفوع على غيره من الأحكام التى تصدر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين وقد إستهدف الشارع من ذلك إستقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام فى الخصومة الواحدة بما يؤدى إلى صعوبة تنفيذ تلك الأحكام بل واستحالته فى بعض الأحيان وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم فى الطعن نافذاً فى مواجهة جميع الخصوم فى الحالات السالفة التى لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً بعينه.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ٧/٢٥/١٩٩٠
- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفين من الأحياء فلا تتعد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصحبها إجراء لاحق وعلى من يريد عقد خصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة قبل إختصاصهم وبحق لكل ذى مصلحة التمسك بالدفع بإعدام الخصومة متى كان الخصم الذى توفى قبل رفع الدعوى هو خصم أصيل ممن يوجب القانون إختصاصهم فيها .

- الدعوى بإنهاء عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة لوفاة المستأجر الأصلى يلزم إختصاص ورثته فيها .
- الخصومة إذا لم تتعد أصلاً بالنسبة للمستأجر الأصلى أو وارثه الذى يجب إختصاصه فى الدعوى إعتبرت كذلك بالنسبة للمستأجر من الباطن مما يفوله إيداع الدفع بإعدام الخصومة .

الطنن رقم ٩٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣

إذا اعتبرت المحكمة أحد خصوم الدعوى (الذى هو موظف لدى الحكومة) تاجراً وبيعت فى حكمها لم يعتبرته كذلك طبقاً للمادة الأولى والثانية من قانون التجارة فلا مخالفة فى ذلك للقانون .

الطنن رقم ٢٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٤٣/١١/١٨

إذا تولى المستأنف عليه وحل محله وراثه وتدخل خصم ثالث مدعياً أن المستأنف عليه كان قد نزل له هو عن قدر من المحكوم له به ابتدائياً ثم طلب الوارث إثبات تنازله عن الدعوى ، لإعراض الخصم الثالث على التنازل متمسكاً بحقه فلم تقبل المحكمة منه هذا الإعراض ، وحفظت له الحق فى المطالبة بما يدعيه فلا خطأ فى ذلك قانوناً. إذ ذلك من المحكمة معناه أنها رأت أن حق الخصم الثالث متنازع عليه وأنه لا محل إذن لتعطيل دعوى صفى النزاع فيها من أجل إدعاء قابل للنزاع.

* الموضوع الفرعى : الدعوى التى تنتظر على وجه السرعة :

الطنن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

المناط فى تحديد الدعوى التى تنتظر على وجه السرعة هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم كما أن تقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعوى التى تنتظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة.

الطنن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠

المناط فى تحديد الدعوى التى تنتظر على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم وتقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعوى التى تنتظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة. وإذن فمتى كان القانون قد خلا من النص على أن المعارضة فى أمر تقدير الرسوم القضائية الذى يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان الاستئناف عن الحكم الصادر فى المعارضة فى أمر تقدير الرسوم لرفعه بمربعة - قدمت إلى قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور - يكون قد خالف القانون .

الطنن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣

متى كان أساس الدعوى عقد عمل فردى فإنها تنتظر على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة فقد وقع باطلاً (م ٥٠٥) مراجعات فقرة أخيرة]

ويكون على محكمة الاستئناف أن تقضى بطلانه - ولو لم يرفع به - لتعلق هذا البطلان بالنظام العام ، ولا يمنع من ذلك أن يصدر الحكم في الدعوى العمالية من محكمة عادية ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من إختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى .

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣

المناط في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم. وإذا كان القانون قد أدرج دعاوى السندات الإذنية في المادة ١١٨ من قانون المرافعات - قبل تعديلها - ضمن الدعاوى التي لا تخضع لنظام التحضير ورتب على ذلك أحكاماً أخرى إلا أنه أفرد حكماً خاصاً لمواعيد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلها - على أن مهلة الاستئناف في دعاوى الأوراق التجارية هو عشرون يوماً وعشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الدعوى المرفوعة بموجب سند إذنى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وأن مهلة استئناف الحكم الصادر فيها هو عشرة أيام يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤

مناط نظر الدعوى على وجه السرعة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات هو أمر الشارع سواء في قانون المرافعات أو في قانون آخر. وإذا كانت نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات سواء قبل تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعده قد خلت من النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن الدعوى المستأنفة حكمها وموضوعها الطعن على تقديرات مصلحة الضرائب لتركة المورث من الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ويرفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فيها بتكليف بالحضور فإنه يكون لا سند له من القانون .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٥

دعاوى الضرائب تنظر على وجه السرعة وفقاً للمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالتالي فهي مما لا توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات وضع تقرير تلخيص فيها يتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦

المناط في تحديد الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة على ما يفيد نص المادة ١١٨ هو أمر الشارع وحده سواء ورد هذا الأمر فى قانون المرافعات أو فى أى قانون آخر ولم يرد نص فى أى قانون يوجب الفصل فى الدعاوى التجارية عامة على وجه السرعة وإنما وردت نصوص خاصة بشأن بعض هذه الدعاوى كما هو الحال فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات فيما نهت عليه من دعاوى شهر الإفلاس ودعاوى السندات الإذنية والكميالات والدعاوى البحرية متى كانت السفينة فى الميناء.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٣١

المناط فى تحديد الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم.

* الموضوع الفرعى : للدعاوى الشخصية العقارية :

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

الدعاوى الشخصية العقارية هى الدعاوى التى تستند إلى حق شخصى ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق ومن ذلك الدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد وقد راعى الشارع - هذا الازدواج فى تكوين الدعوى ومآلها حينما جعل الاختصاص اشغلى بنظر الدعاوى الشخصية العقارية - وفقاً للمادة ٥٦ مرافعات - معقوداً للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه. ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة ٨٣ من القانون المدنى قد اقتصرت فى تقسيم الأموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار ومنقول فقط إذ لم يرد فيها أو غيرها من نصوص القانون المدنى أية قاعدة للأخصاص تفادى قاعدة المادة ٥٦ من قانون المرافعات فى شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .

* الموضوع الفرعى : الدعاوى مجهولة القيمة :

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات أن الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهى لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى أوردها المشرع فى المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان الإخلاء والتسليم ليس من بين الطلبات

الى أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد سائلة البيان فإن الدعوى في شقها الخاص بهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خمسمائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الإختصاص الابتدائي للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه إنتهائياً عملاً بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما يجوز معه للطاعن إستئناف هذا الشق من الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المطعون ضدها على سند من أن الحكم بإنهاء عقد الإيجار غير جائز إستئنافه رغم وجوب تقدير كل طلب منهما على حده على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

* الموضوع الفرعي : للدعوى البوليصية :

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢

إنه وإن كانت الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية تختلفان كل منهما عن الأخرى في أساسها وشروطها وآثارها ، ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما في آن ، إلا أنه يجوز للدائن أن يستعملهما متعاقبتين إحداهما بعد الأخرى ، وليس من الضروري أن ترفع الدعوى البوليصية إستقلالاً بل يصح رفعها كدعوى عارضة أو إثارتها كمسألة أولية ولو أثناء قيام الدعوى غير المباشرة متى كانت ظروف دفاع الدائن تستلزم ذلك. فإذا كان الدائن عندما وجه في دعواه المباشرة من ناظر الوقف بمصادقة مدينه على حساب الوقف قد دفع بأن هذه المصادقة باطلة لصدورها غشاً وتدليساً بالتواطؤ بين المدين وبين ناظر الوقف ، فإنه لا يكون قد جمع بين الدعوى غير المباشرة وبين الدعوى البوليصية في آن وإنما هو أثار الدعوى البوليصية كمسألة أولية فهو بهذا قد إستعمل الدعويين على التعاقب ، ويكون من المعين الفصل في الدعوى البوليصية. وإذا كانت المحكمة قد قصرت بمنحها على الدعوى غير المباشرة واعتبرت مصادقة المدين نافذه في حقه بمقولة إنه لم يرفع الدعوى البوليصية لأنها تكون قد أغفلت الفصل في دفاعه ويكون حكمها قد أخطأ في تكيف هذا الدفاع وتعين نقضه.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣٠

إنه لما كانت الدعوى البوليصية يقصد بها عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين في حق دائته كان من الجائز إثارتها كدفع للدعوى التي يرفعها المتصرف إليه بطلب نفاذ هذا التصرف ، ولا يلزم أن ترفع في صورة دعوى مستقلة. ولا يغير من هذا شيئاً أن يكون التصرف مسجلاً فإن تسجيله لا يحول دون أن يدفع الدائن في مواجهة المتصرف إليه الذى يطلب تبييت ملكيته إستناداً إلى عقده المسجل بالدعوى

البوليصة ، إذ ليس من شأن تسجيل التصرف أن يغير من طريقة إعمال هذه الدعوى ولا الآثار المترتبة عليها.

الطنن رقم ١٨٠ لسنة ١٨ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

الدعوى البوليصة ليست في حقيقتها إلا دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين الضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفي للوفاء بدينه وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإبطال الوقف إلا أن ما أوردته في أسبابه يفيد أن هذا الإبطال لا يكون إلا بالقدر الذي يكفي للوفاء بالباقي للمطعون عليه الثاني من دية فإن الطعن على الحكم بمخالفة القانون إستناداً إلى أنه قضى بإبطال الوقف على أساس أن قيمة الأطنان الموقوفة تكاد توازي قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثاني غير منتج إذ سواء كانت قيمة الأطنان الباقية تزيد أو تنقص عن الباقي من دين المطعون عليه المذكور وسواء أكان تقدير المحكمة لقيمتها مطابقاً للحقيقة أم غير مطابق لما فإن العبرة هي بما يؤول إليه أمر التنفيذ .

الطنن رقم ٧٧ لسنة ٢٠ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢

إن قضاء محكمة النقض قد جرى على جواز التمسك بالدعوى البوليصة كدفع في الدعوى التي يطلب فيها نفاذ التصرف.

الطنن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٢

أن الدعوة البوليصة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له وإذن فمتى كان الواقع هو أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن بطلب تثبيت ملكيته إلى عقار اشتره بعقد مسجل ممن باع ذات العقار إلى الطاعن بعقد لم يسجل وكان دفاع الطاعن بصفة أصلية هو أن عقد المطعون عليه عقد صوري لا وجود له وإحيائياً على فرض جديته فقد أضرب به ومن حقه إبطال هذا التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني [القديم] وكان الحكم قد أثبت - استناداً إلى أوراق الدعوى - أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بالدعوى البوليصة إلى إجراء مفاضله بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقد المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصة حتى ولو كان هو بوصفه متصرفاً له والمتصرف سيء النية متواطئ كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة. ومن ثم يكون كل ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليصة لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطان البيع الصادر من المفلس إلى الطاعن أقام قضاءه على أن مديونية المفلس نشأت قبل التصرف فى العقار موضوع النزاع ، وأن المفلس إصطنع دفتر خصيصاً للمفلسة ، وأن محكمة الجنب أدانت الطاعن بالإشراك مع المفلس فى الإفلاس بالتدليس بزيادة ديونه وتحرير سندات صورية وأن المفلس أصبح معسراً بتصرفه ببيع العقار للطاعن ، وأن مجموعة الدائنين لحقها الضرر من جراء هذا التصرف وأن ذمة المفلس كانت مشغولة بديون مستحقة عليه قبل التصرف ولم يسددها ، وأن المشوى كان على علم بإعسار البائع ولم يسجل العقد إلا بعد مضي ثمانية عشر شهراً من تاريخ توقيعه أى بعد ما أوهم المفلس دائنيه بتواطؤه مع الطاعن بأنه يملك عقاراً لم يتصرف فيه لتعادلوا معه مقتنعين بملكته ، فإن هذا الحكم يكون قد تناول أركان الدعوى البوليصية من حيث التواطؤ والإعسار والضرر وطبق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط تطبيقاً صحيحاً لا قصور فيه .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢

القرار بأن التصرف المطعون فيه بالدعوى البوليصية يوجب عليه ضرر بالدائن أو لا يوجب هو تقرير موضوعى. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصدق نفاذ التصرف موضوع الدعوى فى حق المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقام قضاءه على أن هم فضلا عن الدين المتخذة إجراءات التنفيذ بسببه ديناً آخر مستحق الأداء وصدر به حكم ابتدائى مشمول بالنفاذ الموقت وأن القدر الذى بقى للمدين بعد تصرفه للطاعات لا يكفى لوفاء جميع ديونه. إذ قرر الحكم ذلك وإستخلص منه إعسار المدين فقد إستند إلى أسباب مسوغه لقضائه ولم يتطلىء فى تطبيق القانون ما دام قد تبين للمحكمة أن الدين الذى أدخلته فى تقديرها لإعسار المدين هو دين جدى مستحق الأداء.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧١

دعوى الصورية ودعوى عدم نفاذ تصرف المدين هما دعويان مختلفتان ، فيجوز للدائن إثبات أن العقد الذى صدر من المدين صورى بغية إستبقاء المال الذى تصرف فيه فى ملكه ، فإن أخفق جاز له الطعن فى العقد الحقيقى بدعوى عدم نفاذ التصرف فى حقه ، بغية إعادة المال إلى المالك المدين ، كما أنه يجوز للدائن كذلك فى الدعوى الواحدة أن يطعن فى تصرف مدينه بالدعويين معاً على سبيل الحثرة فيحاول إثبات الصورية أولاً فإن لم ينجح إنتقل إلى الدعوى الأخرى.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧

- الدعوى البوليصية ليست فى حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضرارا بدائنه ولا يحس أخكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين بل يظل هذا العقد صحيحاً وقائماً بين عاقديه منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما .

- ليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين العقود بل هى دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيى ولا يزول بمقتضاها الحق العيى إليه أو إلى مدينه بل إنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ومسايل الضمان دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٤

أنه وإن كان الطعن بالدعوى البوليصية يتضمن الإقرار بمجدية التصرف والطعن بالصورية يتضمن إنكار التصرف ، مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعين معاً إذا كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين فى حقه . لما كان ذلك وكان الشابت من مذكرة المطعون ضدها الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى أنها تمسكت بالدعويين معاً ، إذ طلبت الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر إلى الطاعة من مورث باقى المطعون ضدهم تأسيساً على أنها دائنة له وأن العقد صورى محض وقصد به تهريب أمواله وعلى فرض أنه جدى فإنه إنما عقد للإضرار بحقوقها كدائنة وتطبق عليه شروط المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدنى ولما استأنفت تمسكت بدفاعها المتقدم ذكره ، وبالتالي فإن طلب الصورية كان معروضاً على محكمة الدرجة الأولى وإغاضاها الفصل فيه لا يجعله طلباً جديداً أمام محكمة الإستئناف .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٨٠ بتاريخ ٨/١٢/١٩٧٥

إستيفاء الحوالة لشروط نفاذها فى حق المدين أو فى حق الغير بقبولها من المدين أو إعلانه بها طبقاً للمادة ٣٠٥ من القانون المدنى لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصية المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى متى توافرت شروطها وذلك لإختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٧

عدم النفاذ المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ من القانون المدنى ، يرد على التصرفات وليس على الأحكام

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

مفاد نص المادة ٢٤٣ من القانون المدني أن الدعوى الوليصة تسقط بأقصر المدتين : الأولى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم الدائن بسبب عدم نفاذ الصرف فى حقه لأن الدائن قد يعلم بالصرف ولا يعلم بما سببه من إعسار للمدين أو بما يطوى عليه من غش إذا كان من المعاوضات. والثانية خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه الصرف ومن ثم فإنه على من يتمسك بالتقادم الثلاثى المشار إليه أن يبين علم الدائن بسبب عدم نفاذ الصرف و تاريخ هذا العلم لتبدأ منه مدة ذلك التقادم.

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠

الدعوى الوليصة ليست دعوى بطلان بل هى فى حقيقتها دعوى بعدم نفاذ الصرف الصادر من المدين المصر إضراراً بدائنه ، وهى بذلك تتضمن إقراراً بمجدية تصرف المدين فلا يسوغ أن يطلب فيها إلقاء هذا الصرف ولا يحس الحكم الصادر فيها صحته بل يظل هذا الصرف صحيحاً قائماً بين عاقلديه منتجاً كافة آثاره ولا يوجب على الحكم فيها لصاخ الدائن أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى المدين وإنما ترجع فقط إلى الضمان العام للدائنين ، أما دعوى الصورية فتقوم على طلب بطلان الصرف لعدم جديده ويستهدف منها المدعى نحو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له وصولاً إلى التقرير بأن العين محل الصرف لم تخرج من ملك المدين.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

- النص فى المادة ٢٣٩ من القانون المدني على أنه " إذا إدعى الدائن إعسار المدين فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما فى ذمته من ديون ، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالاً يساوى قيمة الديون أو يزيد عليها " يدل على أن المشرع قد وضع قرينة قانونية تسر على الدائن إثبات إعسار المدين ، فليس عليه إلا أن يثبت ما فى ذمته من ديون وعندئذ تقوم قرينة قانونية قابلة للإثبات العكس على أن المدين معسر ويقتل عبء الإثبات بفضل هذه القرينة إلى المدين وعليه هو أن يثبت أنه غير معسر ويكون ذلك بإثبات أن له مالاً يساوى قيمة الديون أو يزيد عليها ، فإن لم يستطع إثبات ذلك اعتبر معسراً وإذا طوّل المدين بإثبات أن له ما لا يساوى قيمة ديونه وجب عليه أن يدل على أموال ظاهرة لا يتعسر التنفيذ عليها وإلا اعتبر معسراً ، وتقدير ما إذا كان الصرف هو الذى سبب إعسار المدين أو زاد فى هذا الإعسار مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، ما دام إستخلاص محكمة الموضوع لها سائفاً وله أصله الثابت فى الأوراق .

- البين من نص المادة ٢٣٨ من القانون المدني أنه إذا كان التصرف الصادر من المدين معاوضة وجب أن يكون منظوياً على غش من المدين ، ويراد بالغش الإضرار بحقوق الدائن ، وعلى الدائن أن يثبت أن المدين ولف أن صدر منه البيع كان يعلم أن هذا البيع بسبب إعساره أو يزيد فى إعساره أن من صدر له التصرف يعلم ذلك أيضاً ويستطيع أن يستخلص هذا العلم من بعض القرائن القضائية التى تقدم فى الدعوى ، وإذا أثبت الدائن علم المدين بإعساره وأنه من صدر له التصرف يعلم ذلك أيضاً كان هذا قرينة على غش المدين وغش من صدر له التصرف وإن كانت غير قاطعة ، وما دام لم يثبت أى منهما أنه لم تكن عنده نية الإضرار بالدائن فرض الغش من جانبهما ، واستتاج وجود الغش - أى التواطؤ بين البائع والمشتري من ظروف الدعوى ووقائعها هو مسألة موضوعية تتحسر عنها رقابة محكمة التقض ما دام إستخلاص محكمة الموضوع له سائفاً وله أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها .

- الدعوى البوليصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست فى حقيقتها إلا دعوى لعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضراراً بدائنه ولا يحس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين بل يظل هذا العقد صحيحاً وقائماً بين عاقلديه منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما ، وليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين العقود بل هى دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عينى ولا يؤول بمقتضاها الحق العينى إليه أو إلى مدينه بل أنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان دون أن يوتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين .

للطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

الدعوى البوليصية ليست فى حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضراراً بدائنه ، ولا يحس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين بل يظل هذا العقد صحيحاً وقائماً بين عاقلديه منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما ، وليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين العقود ، بل هى دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عينى ، ولا يؤول بمقتضاها الحق العينى إليه أو إلى مدينه ، بل أنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائن ضمن وسائل الضمان دون أن يوتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما رجوع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين .

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٧٧ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٣

- الدعوى البوليصية ليست في حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا دعوى بعدم نفاذ الصرف الصادر من المدين إضراراً بدائنه ولا يس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين بل بطل هذا العقد صحيحاً وقائماً بين عقائده منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما.

- ليس من شأن الدعوى البوليصية المتنازلة بين العقود ، بل هي دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيني ولا يؤزل بمقتضاها الحق العيني إليه أو إلى مدينه ، بل تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان ، دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين.

الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٨٨

الدعوى البوليصية هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى بعدم نفاذ الصرف الصادر من المدين المعسر إضراراً بدائنه وترتب على الحكم الصادر فيها لصالح الدائن أن ترجع ملكية العين المتصرف فيها إلى الضامن العام للدائنين ، ومن ثم فهي تعد وسيلة يتمكن بها الدائن أن يستأدى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال الصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف إليه ، مما يستتبع أن تكون الدعوى غير مقبولة إذا كان المدعي يستهدف فيها إثبات ملكية العين لنفسه أو تقدير أفضلية عقد شراؤه هذه العين على عقد شراء آخر صدر إليه الصرف من نفس البائع أو ورثته إذ ليس للدائن في مقام التنفيذ بدينه أن يطالب ملكية العقار الذي يجرى عليه التنفيذ وليس من نتائج هذه الدعوى التقرير بثبوت ملكية المدعي للعقار الذي يطلب عدم نفاذ الصرف فيه من المدين.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٥

الدعوى البوليصية المشار إليها بالمادة ١٤٣ من القانون المدني هي دعوى شخصية يرفعها دائن لإبطال تصرف مدينه الحاصل بطريق التواطؤ للإضرار به وحرمانه من إمكان التنفيذ بدينه على الملك المتصرف فيه والذي كان يعتمد عليه الدائن لضمان إستداده بحقوقه وليس من نتائج هذه الدعوى تثبيت ملكية المدعي لما يطلب إبطال الصرف فيه .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ٤/١٦/١٩٣٦

إذا كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت من وقائع الدعوى ما إستدلّت منه على إفسار المدين المتصرف وسوء نيته هو والتصرف له وتواطؤهما على الإضرار بالدائن ، ثم طابقت بين ما إستخلصته من ذلك وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصية وهي كون دين رافع الدعوى سابقاً على التصرف المطلوب

إبطاله وكون هذا التصرف أعسر المدين وكون المدين والمتصرف له سبب النية متواطئين على الإضرار بالدائن ، ثم قضت بعد ذلك بإبطال التصرف ، فذلك حسبها ليكون حكمها سديداً مستوفى الأبواب .

الطنن رقم ٨٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٧

إن المادة ١٤٣ من القانون المدني واضحة في أن المشرع قصد أن يفرق في الحكم بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل وما يصدر عنه بطريق الترخ. فإنه بدأ بذكر التصرفات عامة واشترط لإبطالها أن تكون قد صدرت بقصد إلحاق الضرر بالدائن أى بطريق الغش " en fraude de ses droits " ثم عاد فذكر التبرعات وحدها مكشفاً في إبطالها بثبوت وقوع الضرر عنها. وهذه المادة واضحة كذلك في أن الغش الواقع من المدين وحده في المعارضات لا يكفي لإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الإضرار بالدائن ، لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام الدعوى البوليصية عليها. فالحكم الذي لا يابى بعدم حصول التواطؤ بين المتعاقدين يكون حكماً مخالفاً للقانون مصعباً نقضه .

الطنن رقم ٦١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٩

الدعوى البوليصية هي وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يسند بدينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له. فمن يطلب تثبيت ملكيته لعين لا يجوز له أن يطلب بطلان تصرف حصل للغير ممن باع له هو هذه العين بدعوى تواطؤ هذا البائع مع المشتري الثاني على الإضرار به. وذلك لأن كلا من الدعويين تتألف مع الأخرى.

الطنن رقم ٣١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/١٢

إنه بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني يجوز للدائن أن يطعن على تصرف مدينه لإبطاله إما بالدعوى البوليصية وإما بدعوى الصورية. والدعويان وإن كانتا تتفقان من ناحية أن أساس إبطال التصرف فيهما هو الإضرار بالغير إلا أنهما تختلفان من حيث توجه الطعن ومن حيث الغرض. ففي الدعوى البوليصية يكون الطعن على التصرف من ناحية تأثيره في ثروة المدين المتصرف لا من ناحية جديته ويكون الغرض من الطعن إعادة ملك المدين إليه لإمكان التنفيذ عليه وإستيفاء الدائن حقه منه. أما في دعوى الصورية فالطعن يكون بعدم جدية التصرف نحو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له وتقرير أن العين لم تخرج من يد المدين بحيث إذا كان قد تلقاها عنه آخر أو نفذ عليها دائن له كان ذلك صحيحاً. وإذا فلن يطعن على التصرف أن يتخير من هاتين الدعويتين الدعوى التي يتحقق بها غرضه فإن كان قد إختار الدعوى بالصورية وراث المحكمة صحة دعواه وقضت له بطلانها ، وكانت مع ذلك قد عرضت في أثناء البحث إلى الدعوى البوليصية وتكلمت عنها فذلك منها يكون تريداً لا يستوجب نقض الحكم. ثم إن مدعى الصورية له أن

يضم إلى طلب ملكيته للأرض موضوع الدعوى طلب إبطال التصرف الذى حصل فيها وفى هذه الحالة يكون الحكم بثبوت الملك للمدعى ، وإبطال التصرف لثبوت صوريته سليماً. ثم إنه إذا كان الحكم مؤسساً على الصورية فإن البحث فى أسبقية دين نازع الملكية " الطاعن بالصورية " على التصرف لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٢

إذا أسست المحكمة لقضاءها برفض الدعوى البوليصية على أن المشتري من المدين دفع جزءاً من ثمن ما إشرأه وأن هذا الدفع يدمش بذاته مظنة التواطؤ بينهما ويتفيا ، فإن هذا الحكم يكون مخطئاً فى تطبيق القانون ، لأن دفع الثمن كله أو بعضه لا ينافى التواطؤ ونية الإضرار بالدائن .

* الموضوع الفرعى : الدعوى المباشرة :

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩

إذ أجاز التقنين المدنى فى المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة ، أو غير قابل للحجز ، فقد أوجب على الدائن الذى يطالب بحق مدينه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقاً لهذا المدين ويدخل فى عموم أمواله ضماناً لحقوق دائنيه ويتقاسمه قسمة غرماء فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائناً وإنما رفعها استعمالاً لحق مباشر له ، وطلب الحكم لمصلحته ، لا لمصلحة مدينه ، فإنها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحة مدينه البائع الذى إشرأها بعقد عرفى وماكنة الرى القائمة عليها ولم واضع اليد - وورثة البائع له بتسليمه هو الأيطان التى إشرأها بعقد عرفى وماكنة الرى القائمة عليها ولم يطلب الحكم بالتسليم لمصلحة مدينه البائع حتى تبحث المحكمة النزاع على الملكية - الذى أثاره المطعون عليه الأول - على هذا الأساس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد فصل فى الدعوى على أساس أنها دعوى مباشرة فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣

أنشأ المشرع للمضروب فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسرى فى شأنه القواعد العامة المقررة لوقف مدة التقادم وإنقطاعها.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٩٥ صفحة رقم ١٦/٤/١٩٣٦

- الدعوى التي يصح رفعها من الدائن على مدين مدينه يشترط أن يرفعها الدائن باسم مدينه ليحكم لمدينه هذا على مدينه هو وليكون المحكوم به حقاً للمدين بقاسمه دائره قسمة غراماء. وإذن فالدائن الذي حكم له بدينه ويريد إقصاءه من مدين مدينه لا يجوز له أن يرفع مثل هذه الدعوى ، بل إن له أن يحجز على ما يكون لمدينه من مال تحت يد الغير حجزاً تنفيذياً. فإذا لم يقر المحجوز لديه بالدين غشاً أو تدليساً فله أن يرفع عليه دعوى الإلزام ليحكم له بدينه تعويضاً طبقاً لما تقضى به أحكام المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات

- الدعوى المباشرة (action directe) التي يجوز للمتنازل له عن حقوق الإجارة رفعها على المؤجر هي التي يرفعها المتنازل له على المؤجر مطالباً بحقوق الإجارة التي يحصل له التنازل عنها من مثل تسليم العين المؤجرة وغير ذلك من التزامات المؤجر. أما في صورة ما إذا كانت الإجارة قد قضى فيها للمؤجر نهائياً بالقسخ في مواجهة المستأجر والمتنازل له وأعيدت الأرض إلى المؤجر ورجع المتنازل له على المتنازل بما كان دفعه معجلاً من الإيجار وما استحقه بسبب القسخ فلا يجوز للمتنازل له أن يضمن المؤجر الأصلي .

* الموضوع الفرعي : الدعوى غير المباشرة :

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٠

إنه وإن كان المدين الذي يرفع دائه بإسمه الدعوى غير المباشرة يبقى محظفاً بجرمة التصرف في الحق المطالب به فيها ، ومن ثم يكون هذا التصرف نافذاً في حق الدائن - شأنه فيه شأن المدين الذي صدر منه - ويكون للخصم المرفوعة عليه الدعوى " مدين المدين " حق التمسك به في مواجهة الدائن ، إلا أن ذلك مفيد بشرط عدم قيام الفس والتواطؤ بين الخصم والمدين للإضرار بحقوق الدائن ، ففي هذه الحالة يحق للدائن أن يطعن في تصرف المدين بالدعوى البوليسية.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٣

إنه وإن كان المظنون عليه الأول عند رفع الدعوى لم يرفعها إستعمالاً لحق مباشر له قبل الطاعن بل رفعها بوصفه دائناً يستعمل حق مدينه إذ هو بطله الأول وهو الحكم في مواجهة المظنون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن للمظنون عليه الثاني إنما يطلب الحكم لمصلحة مدينه ، إلا أنه في إنذاره الذي أعلن به الطاعن لم يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه للمظنون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو مباشرة ، ولما كان الحكم المظنون فيه قد أخذ على الطاعن أنه لم يستجب لهذا الإنذار وبنى على ذلك أن الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مع أن المشتري من مشر لم يسجل عقده لا يستطيع أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على

عقد بيع صالح للتسجيل إذ هو لم يتعاقد معه ، بل كل ما له - حتى لو قيل بوجود حق مباشر له قبله - هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن يشتري منه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

إذ أجاز التقنين المدني في المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز ، فقد أوجب على الدائن الذى يطالب بحق مدينه أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقا لهذا المدين ، ويدخل فى عموم أمواله ضمانا لجميع دانيه ويتقاضوه قسمة غرامه ، فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائنا ، وإنما رفعها إستعمالا لحق مباشر له وطلب الحكيم لمصلحته لا لمصلحة مدينه ، فإنها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحته .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

- النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من القانون المدني على أن " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز . . . " يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق التى يؤدى إستعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية فى تصرف شئونه ، فيجوز للدائن أن يرفع دعوى بإبطال عقد كان مدينه طرفاً فيه لذهب شاب رجاء ، ولا يعتبر بذلك من قبيل الحقوق المتصلة بشخص المدين فيجوز من ثم إستعمالها باسمه ، ولما كان الغابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون عليه الثانى أسس دعواه عند طلب الحكم بتسليمه العين المؤجرة وتمكينه من الإنفاع بها على بطلان عقد الإيجار الصادر للطاعة والذى تضمنه محضر القرعة التى أجريت فى محافظة الجيزة ، وكان الحكم الابتدائى المؤبد بالحكم المطعون فيه بعد إستعراضه توافر سائر شروط الدعوى غير المباشرة إنتهى إلى أن المطعون عليه الثانى يحق له الطعن على عقد الإيجار الصادر من المؤجر له إلى الطاعة لصدوره نتيجة إكراه لا بمس إجراء عملية القرعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يعيه ما وقع فيه من تقارير قانونية خاطئة لا تؤثر فى جوهر قضائه.

- المدين الذى أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من القانون المدني إدخاله خصماً فى الدعوى غير المباشرة - قد يتخذ موقفاً سلبياً تاركاً للدائن بحث مباشرة الدعوى عنه أو يسلط موقفاً إيجابياً فيعمد إلى مباشرة الدعوى بنفسه ، وحينئذ يقتصر دور الدائن على مجرد مراقبة دفاع المدين ، ولما كان المدين المطعون عليه الأول قد آثر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة أول درجة الموقف السلبى مكتفياً بأن يقرر

أمامه أنه أكره على التوقيع على محضر القرعة ، كما جاء على لسان محاميه أمام محكمة الاستئناف أنه ينضم للمطعون عليه الثاني في طلباته . فإن قول الحكم أنه وقف من الدائن موقف المظاهر المؤيد له لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧

لئن كان للدائن - إعمالاً لصريح نص المادة ٢٣٥ من القانون المدني - أن يستعمل باسم مدينه حقوق هذا المدين إذا أهمل في إستعمالها سواء في صورة دعوى تقاعس المدين عن إقامتها أو في صورة طعن في حكم قدم المدين عن الطعن عليه ، إلا أن شرط ذلك أن يكون مباشر الإجراء - دعوى أو طعن دائماً أي له حق موجود قائم قبل من يستعمل الحق باسمه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد إنتهت في الرد على السبب الأول إلى أن الطاعنين مجرد مستأجرين من الباطن إنقضت عقود إيجارهم الصادرة من المطعون ضده الثالث بإنهاء عقد الإيجار الأصلي الصادر لصالح هذا الأخير ، فلا حق لهم قبله وبالتالي فلا سند لهم في إستعمال ما قد يكون للمطعون ضده الثالث من حقوق قبل المطعون ضدهما الأولين ناشئة عن إقامة المباني

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤

إذ أجاز القنين المدني في المادة ٢٣٥ منه لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه أو غير قابل للحجز ، فقد أوجب على الدائن الذي يطالب مدينه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقاً لهذا المدين ويدخل في عموم أمواله ضماناً لحقوق دائنيه ويقاسمه لقسمة غرماء ، فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائماً وإنما رفعها إستعمالاً لحق مباشر له وطلب الحكم لمصلحته لا لمصلحة مدينه فإنها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحته .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩

النص في المادة ٢٣٥ من القانون المدني على أن " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز " يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق والرخص التي تؤدي إستعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية في تصريف شئونه ، وكان إكتساب حق المرور في أرض الجار نظير تعويض عادل بالشروط والضوابط المحددة بنص المادة ٨١٢ من القانون المدني هو من الرخص التي قصر الشارع سلطة الإفادة منها على مالك الأرض الخبوسة عن الطريق العام فإن إستعمال هذه الرخصة يكون خارج النطاق الذي يجوز فيه إستعمال الدعوى غير المباشرة.

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٨

إذ أجاز القانون المدني في المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز ، وصرح في المادة ٢٣٦ بأن الدائن الذي يستعمل حقوق مدينة يحترق نائبا عنه وأن كل فائدة تنتج من إستعمال هذه الحقوق وتدخل في أموال المدين فإنه يبنى على ذلك أن الدائن إذا باهر الدعوى غير المباشرة للمطالبة بحق مدينة باعتباره نائبا عنه نيابة مصدرها القانون فلا يجوز له أن يتمسك في مواجهة الخصم إلا بالدفع وأوجه الدفاع المتعلقة بالأصل الذي ينوب عنه فحسب دون غيرها من الدفع وأوجه الدفاع المتعلقة بشخصه هو ، لما كان ذلك وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الحراسة الإدارية يحقضي الأمر العسكري - رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ فرغت على أموال الدائن رافع الدعوى غير المباشرة فإنها لا تحترق مانعا قانونيا من شأته وقف التقادم الذي يتمسك به الخصم لإكتساب ملكية عقار المدين محل النزاع وذلك لتعلق أمر فرض الحراسة بشخص النائب دون صاحب الحق الأصل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الموضوع الفرعي : الصفة في الدعوى :

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦١

- إذا كانت الجمعية التعاونية " المظنون عليها " - في سبيل اضطلاعها بالأغراض التي كونت من أجلها ومن بينها خدمة مصالح أعضائها وتحسين حالتهم من الوجهة المادية في مسائل الإنتاج والشراء والبيع "م" ١ و٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ - قد طلبت من وزارة الزراعة "الطاعة" تسليمها تقاوى اللازمة لبعض أعضائها ثم قامت بسداد الثمن ، فلما تبينت خسارة الأعضاء من جراء زراعة تلك التقاوى أقامت دعوى التعويض باسمها ولحسابهم ، فإنها تكون قد مارست حقا عوله لها القانون.

- ليس في القانون ما يجتص مع على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقريره القواعد العامة وهو جواز الوكالة في كل الأعمال القانونية - بالرغم مما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ من أن مجلس الإدارة هو الذي يمثل الجمعية أمام القضاء إذ لم يقصد به سوى علم إنفراد رئيس الجمعية بأعمالها ومن ثم فإذا أناب أعضاء مجلس الإدارة رئيس الجمعية بتفويض منهم في اتخاذ الإجراءات القانونية المؤدية للحصول على تعويض فإن الدعوى التي يرفعها باعتباره نائبا عن الجمعية وممثلا لها تكون مقبولة.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٦٦

- إذا رفعت الدعوى أمام القضاء الإداري من محام بصفته ممثلا لهنك بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على هذا البنك لإنطوائه على مخالفة لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وذلك على أساس أن هذا

الأمر لا ينطبق إلا على الرعايا البريطانيين والفرنسيين وأن البنك ليس من رعايا هاتين الدولتين فبان ثبوت صفة رافع الدعوى في رفعها وعدم ثبوتها يكون متوقفاً على نتيجة الفصل في المنازعة التي يثيرها في شأن عدم إنطباق الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على البنك فإذا تبين صحة هذه المنازعة كانت الدعوى مقبولة منه إذ لا يتصور إمكان رفعها في هذه الحالة من الحارس لأنها تهدف إلى إلغاء الحراسة أساس وجود الحارس. أما إذا تبين أن البنك من الرعايا المقصودين بفرض الحراسة وأنه لذلك فالحراسة صحيحة كانت الدعوى منه غير مقبولة إذ ليس لغیر الحارس متى كانت الحراسة صحيحة أن يمثل البنك في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه. وإذا ألقى القرار فرض الحراسة على البنك أثناء نظر الدعوى مما يحتر تسليماً بعدم محضوع البنك لأحكام الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ فإن المطعون حده تكون له صفة في رفع دعوى الإلغاء وما يستتبع ذلك من التعاقد مع البنك على الأتعاب إذ يستلزم قانون مجلس الدولة رفع دعوى الإلغاء لدى محكمة القضاء الإداري عن طريق محام ولا تجوز مباشرتها إلا من محام.

— لما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى التي ترفع منها أو عليها وكان مجلس الإدارة قد إختار لجنة ثلاثية من أعضائه لتولى إدارة الأعمال وتمارس سلطات العضو المنتدب حتى يبت نهائياً في شغل هذا المركز فإن هذه السلطات تنتقل إلى اللجنة الثلاثية التي حلت محل العضو المنتدب. وإذا لم ينص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز إنفراد أى من أعضاء هذه اللجنة بالإدارة فإن لكل عوض من أعضائها أن يقوم وحده بأى عمل من أعمال الإدارة المختلفة التي عهد بها لمجلس الإدارة إلى اللجنة ويدخل فيها توكيل الخامين والاتفاق على الأتعاب على أن لكل من العضوين الآخرين أن يعرض على العمل قبل تمامه وإلا كان هذا الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً عملاً بالمادة ١٠٥ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٦٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦

إذا امتنع ناظر الوقف عن أداء ريع الوقف للمستحقين بغير مسوغ بعد أن طالبوه منه كان ضامناً لهم هذا الربيع مطلقاً سواء هلك أو استهلك لأن إمتناعه بغير حق بعد الطلب من المستحقين يحوله من أمين إلى غاصب والغاصب ضامن في كل حال ومن ثم يكون إختصاص المستحق للناظر بصفته الشخصية صحيحاً

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ٥/٤/١٩٦٧

متى كانت الدعوى قد رفعت ضد الشركة الطاعنة وأعلنت إلى محلها في مقر فرعها بمصر ولم يكن توجه الإعلان في هذا المقر محل نعي من الطاعنة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، فإذا ما تنازل عنه فإن تنازله يسقط حقه فى التمسك به.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٣

لا شأن لبطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته. فإذا كان الثابت أن الطاعة وإن تمسكت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة الحراسة فى رفعها ، إلا إنها لم تتمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يقبل منها التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥

النزاع حول بلوغ الخصم من الرشد وقت تنيله فى الدعوى أمام محكمة أول درجة بالولى الشرعى عنه هو مما يتعلق بإنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى وهو أمر لا شأن له بالنظام العام. وإذا لم تتمسك الخصم بالنزاع حول صفة خصمة أمام محكمة الموضوع وكان تحقيقه يخالفه واقع فإنه يكون سببا جديدا لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤

لما كان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة للحكومة فيها ، فإن وزارة الصحة التى يمثلها وزيرها تكون هى صاحبة الصفة فى رفع الدعوى بشأن التعدى على هذا الطريق

للطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

مضى كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد أقيمت ضد الطاعن بصفته الشخصية وبصفته صاحب شركة كما أقام هو الدعوى الفرعية بصفته الشخصية ، وكان الحكم فى كلا الدعويتين الأصلية والفرعية صحيحاً بالنسبة له بصفته الشخصية لأنه ممثلاً فيهما بهذه الصفة ، فإنه لا مصلحة له فى التمسك بعدم تنيله للشركة فى الحكم المطعون فيه ، لأنه إذا صح أن الحكم المذكور ينصرف أثره إلى الشركة ويصرف حجة عليها ، فالشركة وحدها صاحبة الحق فى مناقشة ذلك إذا ما شرع فى تنفيذ الحكم قبلها ويكون النعى بذلك غير منتج.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩

الطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته فى الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسي مقرر لصالح من شرع إنقطاع الخصومة بسببه حمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

لما كان بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قرر بجلسته ١٩٦٨/١١/١٠ أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يمانع فى إعتبار الخصومة فى الإستئناف موجهة إلى المطعون ضدهما الثانى - عن نفسه وبصفته - والثالث وأنه رد فى مذكرته المقدمة لتلك المحكمة بجلسته ١٩٦٨/١١/١٦ على الدفع المبدى منهما بعدم جواز الإستئناف . فان ما يشتره الطاعن من إنعدام صفة المطعون ضدهما المشار إليهما فى الإستئناف لما أورده بسبب الطعن يكون سببا جديدا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧

إذا كان من المقرر أن الحق المالح به ينتقل بالحوالة من المالح إلى المالح له بصفاته ودفعه كما تنتقل معه توافقه ومنها الدعاوى التى تؤكد ، وكانت الدعوى الماثلة قبل المالح عليه يطلب الحق المالح به التى رفعها المطعون عليه الأول بوصفه محالاً له دعوى تؤكد الحق المالح به فتعتبر من توافقه وتنتقل معه ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير دى صفة يعادى صحيح القانون .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٧

الأصل فىمن يختصم فى الطعن أن يكون إختصاصه بالصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطعن موجه إلى المطعون ضدها بصفته الشخصية وبصفته حارسة قضائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف بالنسبة لها بصفته الشخصية لأنها لم تقم الدعوى الابتدائية ضد الطاعنين بهذه الصفة وإنما أقامت بصفته حارسة قضائية ، وما كان يجوز إدخالها خصماً بصفته الشخصية فى الإستئناف ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص - ليس محل نعى من الطاعنتين وإنما أقيم طعنهم على أسباب لا تعلق لها بالمطعون ضدها بصفته الشخصية ، فإن إختصاصها بهذه الصفة فى - الطعن بالنقض - يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠

الأصل أن يرفع الطاعن طعنه بالصفة التى كان مختصماً بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وإذ طعن الطاعن فى الحكم بصفته مديراً للمدرسة وهى نفس الصفة التى اختصم بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الدفع - المبدى من المظنون عليهما بأن الطاعن يؤسس دفاعه فى الدعوى على أنه لا يقوم بإدارة المدرسة ولا يملكها فيكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة يكون فى غير محله معينا لرفضه .

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

مضى كان البين من الوقائع التى تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية ومن المستندات المقدمة فيها أن المظنون ضده قد استهدف بدعواه - بصفته أحد الورثة - محاصمة البنك الطاعن طالباً الحكم لوكالة مورثه مخلة فى شخصه براءة ذمته من الدين المتخذ بشأنه إجراءات نزع ملكية الأحيان الزراعية المخلفة عن المورث وإنه وإن لم يذكر صراحة بصحيفة الدعوى أنه يمثل باقى الورثة فى محاصمة البنك إلا أن صفته كوارث تنصبه خصماً عن باقى الورثة ، واضحة جلية من بيانه لوقائع الدعوى بشقيها الأصلي والفرعى على حد سواء طالباً الحكم للوكالة نفسها بكل حقها وليس فى أوراق الدعوى الابتدائية ما يدل على أن المظنون ضده قد جعل الحقوق التى يطالب بها حقوقاً شخصية له ، كما لا يستفاد من الحكم الابتدائي أنه قضى فيها على هذا الاعتبار فهو وإن لم يشر فى منطوقه صراحة إلى الحكم لورثته . إلا أن المستفاد ضمناً من مدونات ذلك الحكم أنه قد إلتزم الوقائع التى عرضها المدعى بصحيفة دعواه والمستندات المقدمة فيها هى - وعلى ما سلف البيان - تؤدى إلى أن المظنون ضده قد خاصم البنك الطاعن بصفته ممثلاً للوكالة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ عني بإبراز هذه الصفة وقضى فى الدعوى على هذا الأساس فإنه لا يكون قد عدل شخص المحكوم له فى الدعوى الأصلية أو إستجاب لطلب جديد فى الدعوى الفرعية وإنما قصد بيان هذه الصفة وتحديد بها بما يتفق مع الواقع المطروح فى الدعوى - وينبنى على ذلك أن طلب المظنون ضده أمام محكمة الاستئناف الحكم له شخصياً بالمبلغ محل الدعوى الفرعية هو - فى الواقع الطلب الجديد الذى لا يقبل أمام محكمة الاستئناف والذي واجهته المحكمة بالرفض ، وأن ما طرحه المظنون ضده من طلب إستحقاق فى خصوص الدعوى الفرعية هو - فى حقيقته - ذات الطلب الذى إستهدفه أمام المحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

يلزم لقبول الدعوى أن تكون للمدعى عليه صفة عند رفعها عليه وإذ كان الطاعن الأول قد دلع بعدم قبول الدعوى لأنه إختصم فيها بصفته ولياً على أولاده القصر مع أن صفته قد زالت بسلب ولايته وكان الثابت أن الطاعن الأول قد سلبت ولايته على أولاده القصر قبل رفع الدعوى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدلع وبإلزام الطاعن الأول بصفته ولياً على أولاده القصر بأن يدفع للمطعون عليها المبلغ المطالب به ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

مفاد نصوص المواد الأؤلى والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة عشر من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى وبنوك التابعة لها فى المحافظات ومذكرته الإيضاحية ، أنه من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٦٤/٣/٢٣ أصبحت فروع بنك التصليف الزراعى فى المحافظات بنوكاً مستقلة آلت إلى كل منها فى دائرة نشاطه الأصول الثابتة والمتداولة لفروع البنك فى المحافظة والتوكيلات التابعة للبنك فى عواصم مراكز هذه المحافظة وأن لكل من بنوك المحافظات هذه شخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك ، وإنقصمت بذلك الصلة ما بين المؤسسة وبين الأصول الثابتة والمتداولة لفروع البنك فى المحافظات ، ففقدت بذلك الصفة فى التقاضى بالنسبة للحقوق والإلتزامات التى تتكون منها هذه الأصول والحصول وآلت هذه الحقوق إلى بنك المحافظة وحده ، فله دون المؤسسة التقاضى بشأنها.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هى طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ أى عمل به فى ١٩٦٦/٧/٢٥ هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها طبقاً للقانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة. وإذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول أقام دعواه ضد وزير النقل بصفته والمطعون عليه الثانى بصحيفة أودعت قلم المحضرين فى ١٩٦٩/١٠/٣ وطلب الحكم عليهما متضامين بمبلغ التعويض ثم صحح المطعون عليه الأول دعواه بأخصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وهو المتبرع للمطعون عليه الثانى بصحيفة معلنه فى ١٩٧٠/٢/٣ ، ولما كانت مطالبة وزير النقل بالخلق المدعى به ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للهيئة المذكورة ذلك أنه يشترط لإقضاء التقادم أن يتمسك الدائن بحقه فى مواجهة مدينة ، لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات من

أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة وأن هذا النص حسباً ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات إستحدثته المشرع تبسيطاً للإجراءات وتقديراً منه لتنوع فروع الوزارات والمصالح والتؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التى لها صفة فى التداعى، ذلك أن تصحيح الصفة يجب أن يتم فى الميعاد المقرر وألا يحل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى وعدم التقادم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من قانون المرافعات على سند من أن اختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة فى ١٩٧٠/١٢/٣ قد صحح الإعلان الموجه لوزير النقل والذي قطع التقادم ، فإنه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى ومن ثم فلا يكفى لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته هو وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها بصفته ممثلة لملك السفينة وإن كانت قد إختصمت أمام محكمة الإستئناف التى أصدرت الحكم المطعون فيه إلا أن الطاعة لم توجه إليها طلبات ما بعد أن قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها لرفعها على غير ذى صفة ، لما كان ذلك فإنه لا تكون للطاعة مصلحة فى إختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها بصفته ممثلة لملك السفينة.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٠٨ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧

تنص المادة ١٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ على أن " يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية : أ ب - القيام بشئون التعليم ... " وتنص المادة ٣٤ منه على أن " تباشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها الشئون ... التعليمية والثقافية ... " كما تنص المادة ٥٣ على أن " يقوم رئيس المجلس بتعيينه أمام المحكمة وغيرها من الهيئات وفى صلاته مع الغير " وإذا كانت المطعون ضدها حين أقامت دعاوها إبتداء قد قصرتها على الطاعنين الثلاثة الأول وزير التربية والتعليم بصفته ومراقب التعليم. فمن لا صفة لهم وفقاً لأحكام القانون المشار إليه

فى المثول أمام المحكمة للنقاضى فى خصوص النزاع القائم فيما بين المطعون ضدها وبين مراقبة التعليم بالدرشين ، فإن دفعهم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرفضها على غير ذى صفة يكون صحيحاً فى القانون .

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١

مفاد المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى أن الإيجار لا ينتهى بموت المؤجر ، بل تنفل الحقوق والإنزامات الناشئة عنه إلى ورثته ، وكان مؤدى المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من ذات القانون أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفقوا على خلاف ذلك ، وإذ تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكياً عنهم . لما كان ذلك وكان الثابت أن عقد الإيجار مبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليه الذى توفى وانقلت ملكية العين المؤجرة إلى ورثته شيوخاً من بينهم المطعون عليه ، وكان رفع الدعوى المائلة بطلب الإخلاء لتغير الاستعمال يندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أياً من ورثة المؤجر الأصلي لم يعترض على إنفراد المطعون عليه برفضها فإن ذلك يحمل على إعتبره وكياً عنهم فى إقامتها وهو ما يكفى بذاته لإكمال صفته ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى كامل صفة غير وارد . لما كان ما تقدم وكان الدافع الذى تلزم المحكمة تحقيقه والرد عليه هو الدافع الجوهري الذى يكون من شأنه لو محص تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون لا يجب الحكم بإغفاله الرد على الدفع المشار إليه .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩

بطلان الإجراءات المبنى على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة إختصت المطعون عليه الرابع باعتبار أنه الذى حل محل الحارس العام فى تثيل الخاصين للحراسة ولم تنكر عليه هذه الصفة فى مذكرتها التى قدمتها إلى محكمة الاستئناف رداً على الدفع المبدى منه بسقوط الخصومة ، فإن ما تثيره الطاعة بهذا السبب من إنعدام صفة المطعون عليه الرابع فى الاستئناف يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يقبل من الطاعة وقد خلت من مخاصمة الحارس العام المطعون عليهما الأول والثانى التحدى بتعجيلها الدعوى ضده فى الميعاد القانونى .

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦

توافر أو إنعدام صفة المدعى فى المطالبة بالحق موضوع الداعى غير متعلق بالنظام العام وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن شخصياً أقر بأن تظهير الشيك إليه كان بصفته مصفياً للشركة وإن لم تتضمن عبارة التظهير إيضاح تلك الصفة ، ولم تنازع المطعون ضدها فى ذلك وقصرت منازعتها على عدم أحقية الطاعن بصفته فى اقتضاء قيمة الشيك لأنه يمثل فى الحقيقة ديناً غير مشروع لما كان ذلك فإن

تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفى حصول تظهير الشيك إلى الطاعن بصفته مصرفياً - وإقامة قضائه على أن التظهير تم لأسم الطاعن بصفته الشخصية رغم أن كلا من الطاعن والمطعون ضدهما لم ينازعا في ذلك لأن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٧٨
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تستلزم به محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الإستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف بما حوته من أدلة ود فروع وأوجه دفاع ولا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها إفتتاتاً على مبدأ التقاضى على درجتين ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩
بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام وإذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تملك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة من إختصم في الدعوى محلاً لها - باعتباره مديراً للشركة ولم يختصم رئيس مجلس الإدارة - فإنه لا يجوز لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٥/٧/١٩٧٩
إذ كان الحكم المحكوم فيه والذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها وبإعادته القضية لمحكمة أول درجة للقضاء في موضوعها لم ينف الخصومة كلها والتي كانت ما زالت مرادة بين الأطراف - ليس من الأحكام المستأنفة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢١٢ من لوائح الطعن في هذا الحكم إلا مع الحكم المنهى للخصومة كلها في الميعاد فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون .

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٠
إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده - المدعى - قام بتصحيح شكل الدعوى باختصاص صاحب الصفة الجديد في تمثيل المجلس - المدعى عليه - وإستقام بذلك سير الخصومة فيها فإنه لا موجب للقضاء بإتقطاعها .

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٢٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨١

مؤدى نص المادة ٥٢ من القانون المدنى على أن " الأشخاص الاعتبارية هى الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية " كما نصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق وإلا ما كان ملازماً منها لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى يقررها القانون ليكون له حق التقاضى ويكون له نائب يعبر عن إرادته ولما كان القانون لم يمنح مصلحة الأملاك شخصية اعتبارية ولم يتناول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء وإنما جعلها تابعة لوزارة الإسكان والمرافق وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وعلى ذلك فإن وزارة الإسكان التى يمثلها وزيرها تكون هى صاحبة الصفة فى الدعاوى التى ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الملك الأميرية.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٩/٢/١٩٨١

إذا كان الدفع بإنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأول لم يسبق لها أن تمسكت أمام المحكمة الاستئناف بإنعدام صفة الطاعن ، فإن ما تتره بهذا الدفع يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بطلان الإجراءات المرفوعة على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته وهو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته.

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨١

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ أن الدولة هى المستولة عن قيمة أرض البركة التى آلت إليها بحكم القانون ، ومفاد نص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ أن الملكية والتعويض عنها تخرج عن المسائل التى ناط المشرع بمجلس المدينة مباشرتها ، لما كان ذلك ، وكان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها الذى يقوم بتنفيذ سياسة الحكومة فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إلزم هذا النظر وخلص إلى رفض الدفع

بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين وزير الحكم اعلی ووزير الإسكان بصفتها - فإنه يكون قد إلتزم بصحيح القانون.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨١/١/١٢
لا يوجد فى القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم فى شخص وكيله ، وكفى فى ذلك أن يقرن إسم الوكيل بإسم الموكل.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢
الوزير هو الذى يمثل الدولة باعتباره المحلى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة لما تدعبه المصالح أو الإدارات التابعة له قبل الآخرين ، وعلى ذلك فإن الطعين من الطاعنين الثانى والثالث " مدير عام حرايب الإسكندرية ومراقب عام حرايب الخدمات " وهما تابعين لوزير المالية " الطاعن الأول بصفته " - يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨
النص فى المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر- والوارد فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة على أن " لكل من ذوى الشأن أن يعطى فى القرار المشار إليه بالمادة السابقة قرار لجنة إصدار القرارات فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط والرميم والصيانة - وعلى قلم الكتاب إعلان الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك المقاررات وأصحاب الحقوق بالطعن فى قرار اللجنة وباجلسة المحددة لنظر هذا الطعن " . يدل على أن الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم - التى يمثلها المظعون ضده الرابع تعتبر خصماً حقيقياً فى الطعن ، يؤيد هذا النظر أن المشرع لاقط بهذه الجهة - فى المادة ٥٩ من القانون سالف الذكر - معانة وفحص المباني والمنشآت تقرير ما يلزم إتخاذة للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التعديم أو الرميم أو الصيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها فى حالة جيدة جعلها صالحة للفرض الذى إنشئت من أجله كما أمر فى المادة ٥٧ من القانون بتشكيل لجان فنية تتولى دراسة التقارير المقدمة من تلك الجهة وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة ، فإذا طعن ذوو الشأن فى هذه القرارات طبقاً للمادة ٥٩ سائلة الذكر ، فإن إختصاص الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم لتمثل فى الطعن ، يكون إعمالاً لصحيح القانون حتى تدافع عن هذه القرارات الصادرة للمصلحة العامة .

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢

مفاد المادة ٢٧ من القانون ٤٣ لسنة ٧٩ بشأن الحكم المحلى أن المشرع بعد أن إسند المهيات القضائية والجهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم المحلى ، قسم فروع الوزارات فى المحافظات إلى قسمين قسم نقل إختصاصاته إلى الوحدات المحلية فأخقه بها وصار من توابعها وبالتالي يمثلها قانوناً المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية حسب الأحوال ، وقسم أبقى إختصاصاته للوزارات التابع لها أصلاً ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الإشراف عليه دون تبعه له وبالتالي فلا يمثلها قانوناً ، لما كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من ذات القانون تنص على أن " المحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة يعاونه فى ذلك مدير الأمن فى إطار السياسة التى يضعها وزير الداخلية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالمحافظة على أمن المحافظة لإعتمادها ويلزم مدير الأمر بإخطاره فوراً عن الحوادث ذات الأهمية الخاصة على أن يتم إعداد التدابير اللازمة فى هذا الشأن بالاتفاق بينهما " بما مؤداه أن المشرع لم تنقل إختصاصات الأمن وزارة الداخلية إلى الوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالمحافظة تابعة تبعية مطلقة للمحافظ وإنما جعل مسئولية هذا الأخير عنها مجرد مسئولية إشراف فى إطار من التعاون بينه وبين مدير الأمن ، ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاصة لوزارة الداخلية وموظفوها تابعين لوزير الداخلية.

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ٥/١٢/١٩٨٢

نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر كما نصت المادة الثامنة منه على أن الأزهر يشمل هيئة مجمع البحوث الإسلامية ومؤدى ذلك أن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة فى تمثيل مجمع البحوث الإسلامية فى التقاضى وأن وزير الأوقاف الطاعن الثانى ليست له هذه الصفة.

الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٢

مفاد المواد ١/٣٤ ، ٥٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦١ ، والمواد ٤/٣٣ ، ٥٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أن وزير الإسكان والمرافق لا يمثل مرفق الإسكان بالمحافظات - وهى من وحدات الحكم المحلى - أمام القضاء ، لما كان ذلك وكانت الدعوى ... ، ... ، مدنى كلى الإسكندرية قد أقيمت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٤ ، ٢٦/٥/١٩٧٥ على التوالى أى فى ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى وإختصم فيها وزير الإسكان باعتباره المسئول عن مرفق الإسكان بمحافظة الإسكندرية ، فى حين أن وزير الإسكان لا يمثل مرفق

الإسكان بالمحافظات على ما سلفت الإشارة وفقاً للقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ كما لم يعطى وزير الإسكان هذه المصفة وفقاً للقانونين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٩ اللذين صدرا بعد ذلك في شأن نظام الحكم الأعلى ، ومن ثم تكون الدعويان قد أقيمتا على غير ذى صفة.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠
إكتساب المدعى المصفة فى رفع الدعوى أثناء سيرها بيزيل العيب الذى شاب صفته عند رفعها وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها ولا تكون للمدعى عليه مصلحة فى الدفع بإنعدام المصفة.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤ -
مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدى بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة ، إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١١٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧ -
إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه ابتداء بصفته صاحب ومدير شركة سابقاً ولم تنازعه الطاعنة فى هذه المصفة بل إخصمته بها فى صحيفة الاستئناف وفى صحيفة الطعن بالنقض فلا يقبل منها بعد ذلك المنازعة فى صفته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥
يستبقى قانون الحكم الأعلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ - الذى كان سارياً وقت رفع الدعوى - من أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ٦٠ ما لا يتعارض مع أحكامه واللوائح الصادرة تنفيذاً له. ومؤدى المادة ٣٤ من القانون الأخير والتي لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ٧١ والمادة ٥٣ منه والمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥١ لسنة ٦٠ أن مجالس المدن التى يمثلها رؤساؤها تختص دون المجالس التنفيذية للمحافظات بإنشاء المستشفيات المركزية وأن ما أورده بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ من أن المحافظ تكون له إختصاصات الوزير فى الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمجالس المدن لا ينال من إختصاص هذه المجالس بإنشاء تلك المستشفيات ولا من تمثيل رؤساء المجالس المذكورة لما فى كافة الشئون المتعلقة بذلك لإقتصاص حكم هذه المادة على المسائل المبينة بها .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره متولى الإشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وذلك ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويمهد بها إلى غيره

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧

إستخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قبيل فهم الواقع فى الدعوى يستقل به قاضى الموضوع وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٧

حضور محامى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً فى قضية عن إحدى الجهات لا يضى عليه صفة بالنسبة لباقى الجهات التى لم تختص فى الدعوى إختصاصاً صحيحاً إذ هو لا يمثل إلا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا شأن له بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته فلا يحق لغيره أن يمتنع بهذا البطلان .

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٨

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن " ويمثل مجلس الإدارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه فى ذلك رئيسه " يدل على أن مجلس إدارة الجمعية الخاضعة لأحكام هذا القانون هو الأصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء وأن مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق إنما يكون بوصفه نائباً قانوناً عن مجلس الإدارة إلا أن هذه النيابة ليس فى نصوص ذلك القانون ما يجعلها تحول بين الأصل وبين مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أى من أعضائه لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم خلال الأجل المحدد له أثناء فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة ضمنها دفاعه وأرفق بها سند وكالته تخاميه ، وكان دفاع الطاعن الوارد فى هذه المذكرة قد قام فى شق منه على أن رفعه للدعوى نيابة عن الجمعية تم بناء على تفويض صادر إليه من مجلس إدارتها وأثبت فى سند الوكالة المشار إليه وكان الثابت من محضر أجمع مجلس إدارة الجمعية المثبت فى ذلك التوكيل أنه قرر بالإجماع تفويض الطاعن بوصفه

نائباً لرئيس المجلس في توكيل الخامي لرفع القضايا ضد الغير لصالح الجمعية وأعضائها بما لازمه إنصراف هذا الغرض إلى تمثيل الطاعن للجمعية أمام القضاء في هذا النوع من القضايا ومن ثم فهو يخوله الحق في رفع الدعوى المطعون في حكمها نيابة عن الجمعية وإذا ألغت الحكم المطعون فيه عن بحث ذلك الدفاع الجوهري وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن رئيس مجلس إدارة الجمعية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقاً للمادة ٤٦ من القانون مالف الذكر فإنه يكون معيّناً بالقصور في التسبب الذى جره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢

النص في المواد الأولى والتاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ٣٦٣ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة للصرف الصحى محافظة الإسكندرية يدل على أن محافظ الإسكندرية ليس له صفة في تمثيل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الإسكندرية أمام القضاء وأن صاحب الصفة في تمثيل كل من الهيئتين في هذا المقام هو رئيس مجلس إدارتها ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القرار الأخير نصت على أن تتبع الهيئة محافظ الإسكندرية ولا أن المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ نصت على أن يكون محافظ في دائرة إختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ذلك أن هذه الرئاسة وتلك التبعة لأهلية القاضي التى قصرها المشرع على رئيس مجلس الإدارة .

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧

يدل نص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن - الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها على أن الإختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بها أمام المحاكم منوط بالإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها إلا ما يرى مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة الاقتصادية - وبناء على إفراح إدارتها القانونية - إحالته إلى هيئة قضايا الدولة لمباشرة أو إلى محام خاص ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلاحقة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام من أن " يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس إدارة الهيئة أو الشركة التى يعمل بها الدعاوى التى ترفع من أحد أعضاء الإدارة القانونية أو منها ضد أحدهم وذلك لتقرير إحالتها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرة " فهو لا يعدو كونه إجراءً تنظيمياً لا يوجب بطلان على مخالفته . ومن ثم لا ينال من صحة الطعن بالنقض في

الأحكام التي تصدر في الدعاوى التي يكون أحد طرفيها عضواً بالإدارة القانونية المنشأة في إحدى شركات القطاع العام أن يوقع صحيفة الطعن عن الشركة محام مقبول أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالنظام العام وإذا كان الثابت أن الطاعن لم ينكر أمام محكمة الموضوع صفة المطعون ضدها الأولى كوارثه للمتنتع الأصلي بالأطيان محل النزاع بل أشار فحسب إلى أن أرملة المـسـوـرث " المطعون ضدها الثانية " أحق منها في إستجار العين وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره بهذا الوجه يكون سبباً جديداً لا يجوز النحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النمي الذي يقوم على دفاع بمخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥

إستخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو ما يستقل به قاضي الموضوع وبحسبه أن يبين الحقيقة التي إلتصع بها وأن يقيم لقضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التحقق من صفة واقع الدعوى هو تحصيل تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى يستقل به قاضي الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التي إلتصع بها وأن يقيم لقضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧

النص في المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون المدني يدل على أنه متى اكتسبت إحدى الجهات أو المنشآت الشخصية الاعتبارية فإن القانون ينولها كالة مميزات الشخصية القانونية من ذمة مالية مستقلة وإرادة يعبر عنها نائبا ، وأهلية لإكتساب الحقوق والإلتزام بالواجبات فضلاً عن أهليتها للتقاضى وذلك وفقاً للقواعد

وفي الحدود المقررة لسند إنشائها ويتعين بالتالى أن تكون مخاطبة الشخص الاعتبارى فى مواجهة النائب القانونى عنه الذى يحدده سند إنشائه بحيث لا يحتاج بأية إجراءات أو تصرفات قانونية توجه إلى غيره وإذا كان قانون نظام الحكم ائلى رقم ٥٢ سنة ١٩٧٥ - الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - قد نص فى المادة الأولى منه على أن " وحدات الحكم ائلى هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية " ونص فى المواد ٣٦ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٦٩ منه على الموارد المالية الخاصة بكل وحدة محلية عدا الأحياء ، واختص الوحدة ائلى بالمدينة بمحصله الحكومة من إيجار المباني الداخلة فى أملاكها الخاصة ، كما نص فى المادة الثانية منه على أن " تتولى وحدات الحكم ائلى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بإستانها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق ائلى التى تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى إنشاؤها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم ائلى " ونصت المادة الرابعة من القانون المذكور على أن " يمثل المحافظة محافظها ، كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم ائلى الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء فى مواجهة الغير " ، ونصت المادة ١١ من اللائحة التنفيذية للقانون على أن " تبأر الوحدات ائلى كل فى دائرة إختصاصها ، وطبقاً لإمكانات كل منها وفى نطاق السياسة العامة للدولة بشئون الإسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية الآتية المحافظة على أملاك الدولة وإدارتها وتنظيم إستغلالها ومع الصناعات والتقسيم المحافظة " فإن مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع قد جعل لكل وحدة من وحدات الحكم ائلى شخصية اعتبارية مستقلة عن باقى الوحدات ولكل منها ذمة مالية خاصة بها ، وحدد الممثل القانونى لها الذى له حق التعامل مع الغير وتمثيل الوحدة ائلى أمام القضاء مما مقتضاه أن رئيس المدينة يكون هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل وحدته ائلى وهى المدينة قبل الغير فيما يدخل فى نطاق إختصاصه طبقاً لأحكام القانون

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧

لما كانت اللائحة التنفيذية قد ناطت بالوحدة ائلى فى دائرة إختصاصها فيما يتعلق بشئون الإسكان إدارة أملاك الدولة وتنظيم إستغلالها ومنعت المدينة الحق فى الإستئثار بمحصله إيجار المباني الداخلة فى أملاك الحكومة الخاصة كمورد مالى خاص بها من بين الموارد الأخرى التى نصت عليها المادة ٥١ من القانون المشار إليه ، ومن ثم فإن صاحب الصفة فى التعامل مع الغير بشأن تأجير العقارات المبينة المملوكة ملكية خاصة للدولة يكون هو رئيس المدينة الواقع فى نطاقها العقار المؤجر باعتبار أن التأجير هو عمل من أعمال الإدارة الداخلة فى حدود ولايته ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨/٤ من القانون المذكور من

أن " يكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق ائلية " أو ما نصت عليه المادة ٣٠ من أنه " يكون للمحافظ اختصاصات الوزير في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة الوحدات ائلية وموازنتها والمرافق التي نقلت إليها " ذلك أن رئاسة المحافظ للأجهزة والمرافق وتمتعه بسلطات الوزير في المسائل المالية والإدارية المتعلقة بها لا يفقد الوحدات ائلية في دائرة المحافظة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن المحافظ وهو الممثل القانوني لوحدة المحافظة فحسب ولا يسلب رئيس الوحدة ائلية سلطاته التي منحها القانون إياها ولا تعنى أيضا السماح للمحافظ بالإشراك مع الممثل القانوني للوحدات ائلية الأخرى في النيابة عنها أمام القضاء أو في مواجهة الغير لما في ذلك من مخالفة صريحة لحكم المادتين الأولى والرابعة من القانون المشار إليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بعبوت العلاقة الإيجابية عن المسكن محل النزاع بين الطاعن الثاني بصفته وبين المطعون ضده على سند من أن الطاعن الأول بصفته " محافظ سوهاج " قد وافق على تأجير إحدى وحدات العقار المملوك للحكومة والكائن بدائرة مدينة سوهاج إلى المطعون ضده فإنه يكون معنيا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

للطن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

إستخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبل فهم الواقع في الدعوى وما يستقل به قاضي الموضوع وبسببه أن يبين الحقيقة التي ألتفت بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائلة تكفي لحمله.

للطن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩

الإعلانات التي توجه من الوكيل أو إليه تعد موجهة من الموكل أو إليه متى تمت في حدود الوكالة وإقرار فيها إسم الوكيل بأسم الموكل ، وإذا رفعت الدعوى من شخص أو على شخص بصفته وكيلاً عن غيره فإن الأصل يكون هو الخصم فيها ، كما أن الحكم الصادر في هذه الدعوى للوكيل أو عليه بصفته هذه يكون صادراً للأصيل أو عليه ، وإذا كان معاد الطعن في هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه وفقاً لنص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات فإن إعلانه كما يصح لشخص الأصل يصح أيضاً في شخص هذا الوكيل بصفته متى تم في حدود الوكالة وأعلن إليه بهذه الصفة التي صدر الحكم على أساسها وتجري مواعيد الطعن عندئذ في حق الأصل من وقت تمام هذا الإعلان ، ولما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الثاني كان مختصاً فيها عن نفسه وبصفته وكيلاً عن شقيقته المطعون ضدها الأولى بالوكيل الرسمي العام المشهور برقم ٢٠٣٦ لسنة ١٩٦٧ توثيق الإسكندرية الذي تنسج لذلك وصدر الحكم عليه وأعلن له بهذه الصفة بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٧ فلم يستأنفه كما لم تستأنفه المطعون ضدها

المذكورة إلا في ١٩٨١/١/٢٥ فإن حقها في الاستئناف يكون قد سقط. وإذ خالف أول الحكمين المطعون فيهما هذا النظر فإنه يكون قد خالف وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩

من المقرر بنص المادة التاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، ونص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ - بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - أن " رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذي يمثلها في صلاحها بالخير وأمام القضاء ". وكان قرار رئيس الوزراء ٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد نص في مادته الأولى على أن " يعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برئاسة وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي " ، لما كان ما تقدم وكان وزير الزراعة الذي حل محل وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٢٨١ لسنة ١٩٨٤ قد أقام هذا الطعن بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح وفقاً لقرار مجلس الوزراء المشار إليه فإن المدعى بعدم قبول الطعن لرفعة من غير ذي صفة يكون على غير أساس

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧

و حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان إستخلاص توافر الصفة هو من قبيل فهم الواقع فيها - وهو مما يستغل به قاضي الموضوع وبعبارة أخرى أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب مساندة تكفي لحمله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في شأن توافر صفة الطاعن على ما أورده " أن الحكم الجنائي المذكور لم يرد به أن من تدعى هي زوجته أو مطلقة المسانف " الطاعن " ولم يرد به أنها مستأجرة لذات عين النزاع. وأنه هدم بنفسه زعمه القائل بأنه ليس بمستأجر لعين النزاع وأن مستأجرتها هي زوجته المطلقة وذلك حين ذهب في السبب الرابع من أسباب الاستئناف إلى أنه هو المستأجر وإن كان قد قرن ذلك بمقولة إنه من قبيل الفرض الجدلي القانوني إلا أن ما يدحض ذلك الإفواض ما جاء بإعلان حجر ما للمدين لدى الغير المؤرخ ١٩٨٦/١٢/٢٩ والمرسل من تلك التي قال عنها إنها زوجته ومطلقة إليه بصفته مستأجراً لعين النزاع لإنهاء الإفراض الذي هو في حقيقته واقع. وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في شأن توافر صفة الطاعن في الدعوى وصحة تكليفه هو بالوفاء على ما ثبت من أنه هو المستأجر لشقة النزاع وأن العقد المبرم بينه وبين مورث المطعون ضدهم مازال قائماً ومتجاً لأثاره القانونية وكانت هذه الأسباب سائفة ولها أصل ثابت في الأوراق وتكفي لحمل الحكم المطعون فيه ، فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى مثل المدعى فى الدعوى تمثيلاً صحيحاً وقت رفعها ابتداءً بوالده بوصفه ولياً طبعياً عليه فإن بلوغه سن الرشد بعد ذلك أثناء سير الدعوى دون تسيه المحكمة إلى ذلك لا يكون من شأنه أن يحول دون إعتباره ممثلاً فيها بوليّه على أساس من النيابة الإطفائية بعد أن كانت نيابته عنه قانونية فإذا ما إلتزم والد المدعى مؤلف التجهيل بالحالة التى طرأت على ولده بلوغه من الرشد إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائى فوجه الحكم عليه إستئنافه إليه بالصفة التى أقيمت بها الدعوى ابتداءً ، وكان قد قد تحدد بموجب الحكم الصادر من محكمة أول درجة أطراف الخصومة بالنسبة للإستئناف وكان الأصل أنه ليس للخصم أن يفيد من خطئه ، ولا أن ينقض ما تم على يديه ومن ثم فإن إختصاص الطاعن فى الإستئناف ممثلاً بوالده الطاعن الأول بوصفه ولياً عليه بعد إختصاصاً صحيحاً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية وإذا ظل الطاعن الأول على موقفه أثناء نظر الإستئناف فلم يحدد صفته كطالب عن ابنه الطاعن الثانى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص توافر الصفة فى الدعوى هو من قبل لهم الواقع فيها يستلزم به قاضى الموضوع وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتضى بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائلة تكفى لحمله

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحارس القضائى يلتزم بالحفاظ على الأموال الموضوعة تحت الحراسة إدارتها ويصبح نائباً عن أصحاب الحق فيما يتعلق بهذه الأموال ويكون له وحده حق مباشرة إجراءات التقاضى عنهم فى هذا النشاط فإذا إختصم الشخص بصفته كصاحب حق وبصفته كحارس فى دعوى تتعلق بإدارة المال الموضوع تحت حراسته كان بهذه الصفة الأخيرة فقط خصم حقيقى فى الدعوى فهو يقاضى ويتقاضى بتلك الصفة أما بصفته الشخصية فلا يكون إلا خصم مواجهة لا يقبل منه الطعن فى الحكم الصادر فى تلك الدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن النزاع كان بشأن تجليد أجره شقة كاتنة بالعقار الموضوع تحت حراسة الطاعن وما تعلق بذلك من عدم سداد بعضاً من الأجرة كان سنداً لطلب الإغلاء وإختصم الطاعن فى هذا النزاع عن نفسه وبصفته حارساً قضائياً .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧

مفاد النص فى المادة ٥٢ من القانون المدنى والمواد الأولى والتاسعة والسابعة عشر من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ يدل على أن إنشاء الهيئات العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية ويستتبع ذلك

منحها الشخصية الاعتبارية وتحديد من يمثلها في صلاحتها بالهيئات والأشخاص الأخرى أمام القضاء وأن إلغائها يكون بذات الوسيلة التشريعية مما يوجب عليه إنقضاء شخصيتها الاعتبارية وزوال صفة من كان يمثلها ، وإذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قاضياً في مادته الأولى بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية فإن مؤدى ذلك إنقضاء الشخصية الاعتبارية لهذه الهيئة زوال صفة من كان يمثلها أمام القضاء وإذ كان هذا الإلغاء يقتضى إتخاذ إجراءات لازمة بالنسبة للعاملين فيها وللتصرف في أموالها فقد عني القرار الجمهوري آنف الذكر في المواد الثانية والثالثة على تفويض المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهم - رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل العاملين بالهيئة إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام أو إحالتهم إلى المعاش بناء على طلبهم كما عني في المادة الرابعة منه على تفويض ذات المطعون ضدهما الأولين بصفتهم بالتصرف في موجودات الهيئة من أثاثات وسيارات وأجهزة وغيرها من المنقولات وبذلك يكون قد حدد من يتولى أعمال تصفية الهيئة المترتبة على إقرار إلغائها وقصرها على المطعون ضدهما الأولين بصفتهم نائبى رئيس مجلس الوزراء وذلك في نطاق الحالات التي وردت بالقرار ولما كان عقد الإيجار لا يوجب للمستأجر سوى حقاً منقولاً فإنه يتدرج ضمن الحالات الواردة بالقرار والشار إليها في المادة الرابعة تحت عبارة " وغيرها من المنقولات " لما كان ذلك وكانت طبيعة عمل المصطفى تقتضى التصرف فإن إصدار المطعون ضده الأول بصفته القرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل لجنة رئيسية لتصفية الأوضاع المترتبة على قرار رئيس الجمهورية بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية وتفويضها في تشكيل لجان فرعية حصر المباني التي تشغلها الهيئة وما لديها من أجهزة فيية والتحفظ عليها حتى يتم التصرف فيها وحصر محفوظات ومحتويات أرشيف الهيئة والتحفظ عليها وإقراح تسوية أوضاع العاملين الذين ينقلون من الهيئة وإقراح تسوية معاشات الأعضاء الذين يطلبون الإحالة إلى المعاش وتحديد في المادة الأخيرة نطاق عمل اللجنة الرئيسية بما نص عليه من إلزامها بتقديم تقرير نتائج أعمالها خلال أسبوع وكان ما كلفت به هذه اللجنة - على هذا النحو - لا يبدو أن تكون أعمالاً تمهيدية تساغ في صورة إقراحات تقدم إلى مصدر القرار المطعون ضده الأول - ليتولى والمطعون ضده الثاني الأعمال التنفيذية للتصفية باعتبارهما أصحاب الصفة في التصرف إعمالاً للقرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم يصح القول بأنه لا صفة لهذه اللجنة في تمثيل هيئة الرقابة الإدارية بعد إلغائها وخلال فترة التصفية أمام القضاء إذ ينقد ذلك للمطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأضى بعدم قبول الدعوى لرفوها على غير ذى صفة باعتبار أن رئيس اللجنة المشكلة بقرار نائب رئيس الوزراء رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٠ هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الظعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

الأصل أن الوزير هو الذى يمثل فيما ترفعه الوزارة والمصالح والإدارات التابعة لها أو يرفع عليها من دعاوى وطعون - إلا إذا منح القانون الشخصية الاعتبارية لجهة إدارية معينة منها وأسند صفة النيابة عنها إلى غير الوزير فتشكون له عندئذ هذه الصفة فى الحدود التى يعينها القانون - ولما كان المشرع لم يمنح الشخصية الاعتبارية لمصلحة الضرائب ولا لأموريتها فإن وزير المالية يكون هو دون غيره من موظفيها الذى يمثلها فيما ترفعه أو يرفع عليها من دعاوى وطعون ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه بقبول الدعوى ضد مراقب عام مأمورية الضرائب الحاجزة تأسيساً على أنه هو الذى يمثلها - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الظعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨

المناط فى تحديد المحكوم له بالمعنى الذى يوجب إختصاصه فى الظعن - فى الأحوال التى نصت عليها المادة ٢١٨ من قانون المرافعات. أن تظل له الصفة التى إختصم على أساسها أمام محكمة أول درجة بإذن زالت عنه أمامها وتخلى هو عن المنازعة فيها وإنقضت بذلك مصلحته فى الدفاع عن الحكم الصادر فى الدعوى فلا على الطاعن إذا لم يختصمه فى هذه الأحوال - وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام لقضائه بعدم ، قبول الإستئناف على ما ذهب إليه من أن الطاعنة لم تختصم فيه بالى ورثة البائع الذين إختصمتهم أمام محكمة أول درجة فى حين أن البين من الحكم ذاته أن صفتهم كورثة قد إنتضت عنهم بإحصار إرث البائع فى زوجته وولده منها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

الظعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

إستخلاص الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو لما يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التى إلتصق بها وأن يقيم لقضائه على أسباب سائلة تكفى لحمله.

الظعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥

إدعاء الطاعن بحضور محام عن المطعون ضده - وهو ليس موكلأً عنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن صاحب الصفة فى التمسك بذلك هو المطعون ضده وليس الطاعن ، وإذ كان غرض الطاعنين من توجيه اليمين الحاسمة للمطعون ضدها هو إنتفاء صفة انحامى الموكل عنها فى حين أنها صاحبة الصفة فى ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

- تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها وهى نيابة الرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئونها المستول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى يضعها القانون .

- مفاد المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإدارى للحراسات العامة وقرار وزير الخزانة رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنفيذاً للقانونين رقمى ٥٢ ، ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى المشار إليه ، والمادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع ألغى الجهاز الإدارى للحراسات العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة التى ناط بها تصفية أعمال الحراسة فأشأن وزير الخزانة جهاز تصفية الحراسات يتبعه مباشرة حدد اختصاصه بكافة الأعمال المتعلقة بتصفية الأموال التى يعهد بها إلى وزارة الخزانة التى حلت محلها وزارة المالية بعد سريان القانون الأخير ، وكان مؤدى ذلك أن الجهاز المشار إليه يحصر بمثابة إدارة تابعة لوزير المالية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية . ومن ثم يكون وزير المالية هو الممثل القانونى لذلك الجهاز ويكون التنبه الموجه منه بصفته إلى الطاعة صادراً من ذى صفة .

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢

بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة التقضى ، لا كان ذلك وكانت الأوراق قد حلت مما يفيد تمسك الشركة الطاعة بالدفع باتعدام الصفة فإن النعى المبني عليه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٦١٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٣

- لا كان تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة الرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا

أسند القانون صفة النيابة القانونية فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

- النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ في شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية على أن " تنشأ بإحفاظات التي يصدر بتحديد قرار رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى " مؤسسات علاجية " تكون لها الشخصية الاعتبارية وفي المادة الثامنة منه على أن يتولى مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها وعمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة في صلاحيته بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ولو أن ينب عنه غيره في المادة ١٢ منه على أن يتولى مدير المستشفى أو الوحدة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة في حدود الواجبات المنتظمة لذلك. تدل هذه النصوص مجتمعة على المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة وأن رئيس مجلس إدارتها - دون الطاعة هو الذي يمثلها أمام القضاء وله وحده حق الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المؤسسة ومحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالي يتحقق للنيابة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة على العاملين بها صفة التويع في مذكور حكمه المادة ١٧٤ من القانون المدني ، ويلزم بتوضيح الضرر الذي يحدته تابعه بعمله غير المشروع ولا ينال من ذلك النص في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه على أن لو وزير الصحة سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه المؤسسات والنص في المادة الثامنة منه على أن يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف وزير الصحة لأن ذلك الإشراف والرقابة والتوجيه قصد به مجرد مراقبتها ضماناً لعدم خروجها عن الإطار المرسوم لها بمقتضى القانون لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الأمر الذي لا تفقد معه المؤسسة العلاجية شخصيتها الاعتبارية ، فلا يتحقق للطاعن صفة التويع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة في حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني ، وإذ خالف حكم المطعون به هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بالتعويض المحكوم به بالتضامن مع المطعون عليه الثاني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٠

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن تزول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر الجمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ وهي الأموال التي كانت خاضعة للحراسة حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون وكان مؤدى ذلك أن الدولة أصبحت صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولم يكن لغيرها وقد اك حق التقاضي والمطالبة في شأن القرار موضوع النزاع بعد إيلولته لها وفقاً للقانون السالف ولا

ينال من ذلك ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة على أموال وممتلكات الخاضعين لها مما يقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي للدفاع عن حقوقهم حتى لا ينقضى فيه التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر قانوناً ، ذلك أن عقار النزاع كان على ملك الخاضع للحراسة حتى وقت صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - إذ لم يكن قد اكتمل للطاعة المدة اللازمة لكسب الملكية ولم يكن وقتذاك بعد صدور ذلك القانون تملك لكل الأموال بالتقادم باعتبار أنها أصبحت من أموال الدولة الخاصة وفقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدني فإنه والحال كذلك - لم يكن للخاضع في ذلك الوقت الصفة أو المصلحة في التقاضي أو المطالبة بشأن هذا العقار بما يحد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقوقه قبل واضعي اليد عليه طوال الفترة من العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ وحتى ١٩٨١/٦/٤ تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون السالف فيما نصت عليه من أهلية الأموال إلى الدولة بما يرتب عليه وقف مدة التقادم المكسب للملكية طوال تلك الفترة فلا تحسب ضمن المدة اللازمة لكسب الملكية .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣

الطلان المرتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الطلان النسبي المقرر لصالح من شرع الإنقطاع لحمايته وهو خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذ لا شأن لهذا الطلان بالنظام العام.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩

مفاد نص المادتين الثانية والرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة بالتأميم إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ، فإن الدولة ممثلة في الجهة المصدرة لتلك السندات تكون هي - لا الجهة الإدارية التي ألحق بها المشروع هي المستولة عن أداء كامل قيمة التعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وألزم الطاعة بأداء المبلغ المطالب به " وهو فائض ما خصص من مبالغ للوفاء بمستحققات مصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الإجتماعية " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الجمعية التعاونية الزراعية طبقاً للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مما يقتضاه عملاً بالمادة ٥٣ من القانون المدني

أن لها ذمة مالية مستقلة ، كما أن لها حق التقاضي ونائب يعبر عن إرادتها ومن المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها فى المحافظات فى ١٩٦٤/٣/٢٣ أصبحت فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات بنوكاً مستقلة يتمتع كل منها بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك وأصبح لبنك المحافظة دون المؤسسة حق التقاضى بشأن الحقوق والالتزامات الخاصة به.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص الصفة والمصلحة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وهو مما يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التى إلتصق بها وأن يقيم لقضائه على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٣

إذا كانت المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى على الطاعن العاشر عن نفسه وبصفته وصياً على الطاعن السابع وأنه رغم بلوغ الأخير من الرشد أثناء سير الخصومة أمام محكمة أول درجة - على ما هو ثابت من شهادة ميلاده التى تدل على بلوغه من الرشد فى ١٩٧٩/٣/١٢ - وقبل صدور الحكم الابتدائى فى ١٩٨١/٤/٣٠ فإن الطاعن العاشر لم ينبه المحكمة إلى ما طرأ على حالة المذكور من تغير وظل يحضر عنه رغم بلوغه من الرشد مما بعد حضوره عنه أمام محكمة أول درجة منتجاً لآثاره القانونية بعد أن أصبح قهراً له قائماً على أساس من النيابة الإتفاقية بعد أن كانت نيابته عنه نيابة قانونية لما كان ذلك وكان الطاعن العاشر قد إلتزم موقف التجهيل بالحالة التى طرأت على الطاعن السابع إلى ما بعد صدور الحكم الابتدائى عندما وجهت المطعون ضدها الأولى الإستئناف إليه بالصفة التى أقيمت بها الدعوى ابتداءً والتى تحدد بموجب الحكم الصادر فيها أطراف الخصومة فى الإستئناف فإن إختصاص الطاعن السابع فى الإستئناف محلاً بواسطة الطاعن العاشر بعد إختصاصاً صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية إذا ليس للنخصم أن يفيد من خطئه ولا أن ينقص ما تم على يديه .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢

إذا أذن المجلس الحسى أوصياء ثلاثاً فى بيع جزء من نصيب جميع القصر المشمولين بوصايتهم وجرت الزيادة على شراء القدر المعروض جميعه بحضور إحدى الأوصياء فقط ورسا مزاده على راغب فى الشراء ثم سمح المجلس للوصية التى حضرت الزيادة بأن توجب البيع فى القدر المعروض من نصيب القصر جميعهم

، وأثبت ذلك ، كما أثبت قبول الرأسي عليه المراد شراء هذا القدر باعتباره كذلك ، ثم أذن المجلس هذه الوصية في مطالبة المشتري بجميع الثمن ، فرفضت الدعوى بمقتضى هذا الإذن ، ومع أنها تبصفت لدى الدعوى بأنها الوصية على أولادها القصر فقط ، فقد عملت لصالح القصر جميعاً وكان ذلك ملحوظاً لدى محكمة الدرجة الأولى فأشارت إليه في حكمها الذى قضى لها بطلباتها ، ثم إسئنف هذا الحكم ، ولدى محكمة الاستئناف - بعد أن صدر قرار من المجلس بالفرد هذه الوصية فى إنفاذ البيع عن القصر جميعاً أبرزت الوصية صفتها عن جميع القصر فى مذكرة أخيرة قدمتها للمحكمة ، وفى هذه الصورة إذا حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف اعتبر هذا الحكم صادراً فى غير مصلحة القصر جميعاً ، وكان هذه الوصية أن تمثلهم جميعاً فى الطعن على هذا الحكم بطريق النقض. ولا يمنع من ذلك أنها فى الأصل ليست وصياً إلا على البعض ولا أنها ذكرت صفتها هذه الأصلية فى دعواها لدى محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١

إذا كان أحد خصوم الدعوى قاصراً يحمله والده فيها تمهلاً صحيحاً ، ثم لما بلغ رشده فى أثناء التقاضى استمر والده يحضر عنه بقوله ورضائه ، فإن هذا التمثيل يجب أن ينتج كل آثاره القانونية ، فيكون الحكم الصادر فى الدعوى كما لو كان القاصر بعد بلوغه قد حضر بنفسه الخصومة. وخصوصاً إذا كان خصم القاصر لم يكن على بينة من التصير الطارئ على حالته ، فإنه يكون معذوراً إذا هو لم يكن قد وجه الإعلانات المتعلقة بالخصومة إليه شخصياً. على أن الرأى فى قيام هذه الإنابة أو عدم قيامها مما يتعلق بالوقائع ، فلا سبيل للجدل فيه لدى محكمة النقض متى كانت النتيجة التى إنتهت إليها محكمة الموضوع خالصة مما يؤدي إليها .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٧

إن بطلان الإجراءات المبني على إعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته ، فإذا ما تنازل عنه فإن تنازله يسقط حقه فى التمسك به. وإذا ما استخلصت المحكمة فى منطق سليم من المقدمات التى أوردتها أن الخصم ، بعدم إشارته فى صحيفة الاستئناف إلى البطلان المشار إليه مع تمسكه فيها بأوجه الدفاع الأخرى التى أبداه ، يكون قد تنازل عن تمسكه بهذا البطلان ، فإن عمادتها فى هذا الصدد لا تقبل لتعلقها بموضوع الدعوى .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١

إذا كان المدعى عليه فى دعوى تعويض عن إمتناعه عن إبرام عقد قد دلف الدعوى بأن المدعى لم يكن طرفاً فى التعاقد الذى أسست عليه الدعوى فلم يكن له أن يرفع الدعوى بإسمه ، فرفضت المحكمة هذا الدفع

قولاً منها بأن المدعى إنما كان يمثل المتاعدين في تعاقدهم مع المدعى عليه ثم قضت عليه بالعويض ولم يكن يظهر من الحكم هل هو قضي بالعويض للمدعى نفسه أو لمن كان يمثلهم في التعاقد ، فقضاء الحكم على هذا النحو يعجز محكمة النقض عن تحقيق ما طعن به فيه من مخالفة القانون لصدوره في دعوى غير مقبولة بسبب عدم إصاف رافعها بالوكالة عن أصحاب الحق فيها ولذلك يكون الحكم قاصر البيان معيناً نقضه .

*** الموضوع الفرعي : الطلب الجازم في الدعوى :**

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧١/١/١٩
إذا كان الطاعن لم يقدم أمام محكمة النقض ما يثبت تمسكه تمسكاً جازماً بقرع مع محكمة الموضوع بوجوب تقديم السندات الإذنية - موضوع الدين المنفذ به - فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥
الطلب الذي تلزم المحكمة بالرد عليه هو ذلك الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، فلا عليها إن هي إلتفتت عما أثاره الطاعن في خصوص ظروف تحرير السند من أقوال مرسلة لا تنبئ عن تمسكه بأن إرادته كانت معية بسبب وقوعه تحت تأثير الإكراه .

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣
- المقرر - أن الطلب القضائي الذي تلزم المحكمة بالرد عليه هو الذي يقدمه إليها الخصم في صيغة صريحة جازمة إبتداء صدور حكم في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل خصمه .
- الطلب المعارض الذي يقبل بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناوله بالتغير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه بقاء السبب على حاله أو تغير السبب مع بقاء الموضوع كما هو .
- متى قدم المدعى طلباً هارضاً ، فإنه يعتبر معروضاً على محكمة الموضوع ويصبح عليها بحكم وظلتها الفصل فيه ما دام أن مقدم هذا الطلب المعارض لم يتنازل عنه .

*** الموضوع الفرعي : الطلبات الختامية في الدعوى :**

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣
للخصوم أن يقدموا طلباتهم " الختامية " وأوجه دفاعهم بالشكل الذي يريدونه ، شفاهاً أو كتابة أو هما معاً ، وإذا كان الثابت أن طرفي النزاع اتفقا على حجز القضية للحكم وصمم كل على طلباته ولم يثبت

يحضر الجلسة أن الطاعنين أو أحدهما طلب المرافعة الشفوية لإستكمال دفاعه ، فإنه لا يكون هناك وجه للقول بوقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم إذ أنهما بذل يكونان قد إكتفيا فى مراعاتهما الشفوية بهذا القدر الثابت فى محضر الجلسة.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٧١ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢

للخصوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم فى مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت فى تقديم مذكرات فى أجل معين لما ينشأ ، ما دام الخصم المقدمة هذه الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها.

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤

للخصم أن يبدى أوجه دفاعه ويبدى طلباته الختامية فى الدعوى على النحو الذى يريد شفاها كسان أو كتابة أو هما معا ، وإذا كان الخاضع الحاضر عن الطاعن - بالجلسة التى أعدت إليها المرافعة فى الدعوى - قد ألتصع عن تصميحه على طلباته فى الدعوى ، مما يفيد إكتفائه بما سبق إيدأؤه فيها من دفاع فإنه لا جناح على المحكمة إن هى إعتبرت المرافعة فى الدعوى منتهية وحجزتها لإصدار الحكم فيها.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٢

لما كان بين من الأوراق أن محكمة أول درجة ثورت حجز القضية للحكم ورخصت للطرفين بتقديم مذكرات فى أجل محدد لكل منهما فأودع الطاعن ملف الدعوى مذكرة فى خلال الأجل المرفص له بتقديمها فيه متضمنة تعديل مبلغ التعويض ومؤشر عليها من محامى الشركة المطعون ضدها بإستلام صورتها وهو ما يفيد إطلاع الشركة على تلك المذكرة ومن لم تكون الطلبات التى حوتها معلومة لها وكان الحكم المطعون فيه لم يعد بتعديل الطلبات الواردة بهذه المذكرة فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

المبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وتفيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى فى مذكراته الختامية - التى حدد فيها طلباته تحديداً جامعاً بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفة إلتصاح الدعوى. فإن فصل المحكمة فى هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهى إذ تقضى بشئ لم يطلبوه أو بأكثر مما يطلبوه وهى مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعائلة بأنها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما يطلبوه مسببة إياه فى هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، أما إذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضيت بما صدر به حكمها عن سهو

وعدم إدراك ، دون أى تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه إلتماس إعادة النظر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥
لما كان البين من الأوراق أن الطلبات الختامية للطاعة أمام محكمة أول درجة والتي تحدد بها نطاق الخصومة من حيث موضوعها هى طلب إلزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع إستحقاقها فى أعيان الوقف طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذاً بطريق التعويض للإلتزام من جانبهم إستحال تنفيذه عيناً وهو ما يفاخر تماماً فى موضوعه طلب الطاعة الحكم بإستحقاقها ومورثها حصة فى أعيان الوقف على أساس من منازعة المطعون عليهم فى ملكيتها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف بالنسبة لطلى الإستحقاق على سند من أنهما طلبان جديداً لا يجوز قبولهما طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥
إذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات يكون للمدعى أن يعدل طلباته أثناء سير الخصومة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها وكذلك أثناء حيز الدعوى للحكم فى مذكرته متى كانت المحكمة قد رخصت فى تقديم مذكرات فى أجل معين ولما ينته هذا الأجل فمن ثم تكون العبرة فى تحديد ما طرحه المدعى على محكمة أول درجة هى طلباته الختامية وقت قفل باب المرافعة أمامها وليس فقط بما ورد فى صحيفة الإفصاح الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٩١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بما يجاوز الطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١
للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى .

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما يجب على محكمة الموضوع الإعتداد به والتصدى لبحته والفصل فيه هو طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم الختامية.

الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩١

المرة بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة .

*** الموضوع الفرعى : لطلبت العارضة :**

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٩

للمدعى عليه وفقاً لنص المادة ١٥٢ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية وأى طلب يوجب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلانته كلها أو بعضها - وعلى المحكمة طبقاً لنص المادة ١٥٥ من ذات القانون أن تحكم فى موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه ، فإذا كانت دعوى الطاعن الفرعية على ما أورده الحكم المطعون فيه بشأنها - تطوى على طلب بالمقاصة القضائية بين ما يستحقه الطاعن وبأى المستأجرين فى هذه الدعوى الفرعية قبل المطعون عليها الأولى - قيمة ما حصلته زيادة عن الإيجار المستحق لها وبين ما تستحقه هذه الأخيرة قبلهم من الإيجار فى الدعوى الأصلية - وكان هذا الطلب منهم يعبر دفاعاً فى الدعوى الأصلية يرمى إلى نقضى الحكم عليهم بطلات المطعون عليها الأولى - فإن هذا وذلك يجعل الدعوى الفرعية مقبولة يحتم على المحكمة قبولها والحكم فيها طبقاً لنص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٩

متى قدم المدعى طلباً عارضاً يتضمن تعديل الطلب الأصلي وأبداه شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم وأثبت فى محضرها - وفقاً لأحكام المادة ١٥٠ من قانون المرافعات - فإن هذا الطلب يحتر بداهة معروضا على محكمة الموضوع ويصبح معنياً عليها بحكم وثقيتها الفصل فيه ما دام أن من قدم الطلب العارض لم يتنازل عنه - ومن ثم فإن التمسك من جانب الطاعة فى تقرير الطعن بما هو ثابت فى محضر الجلسة المشار إليها فى هذا الخصوص لا يحتر من قبيل التمسك بالأسباب الجديدة التى يمتنع إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٧

الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذى يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو إذا اختلف الطلب عن الطلب الأصلي فى موضوعه وفى سببه معاً فإنه لا يقبل إيدأؤه من المدعى فى صورة طلب عارض ولا يستثنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديمه من الطلبات مما يكون مرتباً

بالطلب الأصلي. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن الطلب الاحتياطي المقدم من مورث الطاعين يثبت ملكيته على أساس تملكه بطريق الاستيلاء المنصوص عليه في المادة ٢/٥٧ من القانون المدني القديم يعتبر دعوى متميزة لها كيائها الخاص ومسطلة تمام الاستغلال عن الطلب الأصلي الخاص بصحة التعاقد وأنه يختلف عنه في موضوعه وفي سببه وفي خصومه. فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يجوز تقديمه في صورة طلب عارض وإذا انتهى الحكم إلى عدم قبول الطلب الاحتياطي آنف الذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٢
المقاصة القضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على دعوى خصمه طبقاً للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات فإذا كان الطاعن لم يد طلب المقاصة القضائية بين ما هو مستحق عليه من الثمن وما هو مستحق له من الثمن إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه حتى لو اعتبر هذا الطلب منه طلباً عارضاً فإنه يكون غير مقبول لإبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فلا على المحكمة أن هي إلفتت عنه.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧
يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على دعوى خصمه الأصلية ، وقد كانت المادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا يقبل إبداء هذه الطلبات أمام محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٩
أجازت المادة ١/١٥١ و٢ من قانون المرافعات للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبين بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون مكملاً للطلب الأصلي أو مرتبطاً عليه أو متصلاً به بصفة لا تقبل التجزئة. وإذا كان المطعون عليه قد عدل طلباته إلى طلب الحكم بصفة عادية بطرد الطاعة من العين التي اقتصتها منه وإزالة السور الذي أقامته فيها بالإضافة إلى طلب التعويض ، وكان طلب الطرد والإزالة متصلين بطلب التعويض لأنها جميعاً تقوم على سبب واحد هو غصب الطاعة للأرض موضوع النزاع ، فإنه يجوز للمطعون عليه إبدائها بطلب عارض

ويجوز له طبقاً للمادة ١٥٠ من قانون المرافعات إيداعها شفاة في الجلسة وإلّاها في محضرها ويجوز من باب أولى إيداعها بمذكرة يطلع عليها الخصم ويعلم بها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

يشترط لإجراء المقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردّاً على دعوى خصمه الأصلية. ويشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للعادة ١٥٠ من قانون المرافعات السابق أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة أو يندى شفاة في الجلسة في حضور الخصم ، وبعت في محضرها. وإذا كان الثابت أن الطاعن قد تمسك بإجراء هذه المقاصة في صورة دفع لدعوى الطعون عليه ، ولم يطلبها بطلب عارض فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أخفل الرد على هذا الدفع.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥١٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٧

يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للعادة ١٢٣ من قانون المرافعات أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاة في الجلسة في حضور الخصم ، وبعت في محضرها. وإذا كان تقديم الطاعة - مشروية العقار المشفوع فيه - المستندات الدالة على سداد ملحقات الضمان ، لا يقوم أي من هذين الطرفين اللذين رسمهما القانون القديم الطلب العارض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض للطاعة بملحقات الضمان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٧

منى كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول أقامها ابتداء بطلب تحديده أجره حقيق النزاع وفقاً للقواعد المقررة في قانون إيجار الأماكن بانياً إياها على أن الأجرة المفق عليها في العقدين الصادرين للطاعتين من وكالة السابق لا تقف في حقه لأنها وليدة غش وتواطؤ ، وأضاف إلى طلباته القضاء ببطالان ذلك العقد ، وكان يتنوع ضمن الإختصاص الإستئنافي للمحكمة الابتدائية وفق أحكام قوانين إيجار الأماكن جميع المنازعات المتعلقة بتقدير الأجرة أو تعديلها زيادة أو نقصاً ، وكان المطعون عليه الأول يستهدف بدعواه تحديد أجره حقيق النزاع طبقاً للقانون تبعاً لتنازعه في الأجرة في العقدين الذين أبرمهما المطعون عليه الثاني خلال فترة وكالته ، فإن الإختصاص ينحدر إستثناء للمحكمة الابتدائية. لما كان ذلك وكان ما أضافه المطعون عليه الأول من بطلان عقدي الإيجار المشار إليهما يعد من قبيل الطلبات العارضة المترتبة على الطلب الأصلي في معنى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات إعتباراً بأنه لا يهتار إلى الأجرة القانونية في الواقعة الدعوى إلا إذا أثبت بطلان الأجرة المفق عليها ، كما لا يمكن القول بوقار البطلان إلا

إذا تبين أن الأجرة التعاقدية تقل عن الأجرة القانونية ، وتختص به المحكمة الابتدائية عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من ذات القانون مهما تكن قيمته أو نوعه ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص ، فإن النعي عليه باحطاً في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

للمدعى عليه طبقاً للقرتين "١" ، "٢" من المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية بين ما يطالبه به المدعى وما يدعى إستحقاقه بذمته أو أى طلب يحرت عليه إجابته إلا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها فإذا لم يقدم بهذه الطلبات العارضة فلا تملك المحكمة إثارتها من تلقاء نفسها والفصل فيها .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

إذا كانت الخصومة - موضوع الدعوى الأصلية - هى طلب فسخ العقد المبرم بتاريخ ... مع إلزام المطعون ضدها بالتعويض ، والخصومة موضوع الطلب العارض - هى إلزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذ ذات العقد المطلوب فسخه فى الدعوى الأصلية وكان يوجب على إجابته أحد الطرفين إلى طلباته ألا يحكم للآخر بطلباته فمن لم تكون الطلبات فى الدعوى الأصلية والطلب العارض وجهين متقابلين لخصومة واحدة أساس الفصل فيها لتحديد الطرف الذى أغل بالالتزامات المئوية على العقد المبرم بينهما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر منها لوجه الخصومة المتعلق بطلب الطاعن فسخ العقد وإلزام المطعون ضدها بالتعويض لتخلفها عن تنفيذ العقد فقضى برفضه ، فى وقت مازال فيه الوجه الآخر من ذات الخصومة المتعلق بطلب المطعون ضدها إلزام الطاعن بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد قائماً أمام محكمة أول درجة بعد إحالته خبير لتحقيق عناصره - ولما يفصل فيه بعد ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منها لخصومة كلها كما أنه غير قابل للتنفيذ الجبرى ويكون الطعن فيه إستقلالاً غير جائز ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩

للمدعى عليه وفقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات أن يقدم من الطلبات العارضة أى طلب يحرت على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد مصلحة المدعى عليه. فإذا طرحت على المحكمة طلبات عارضة تبين عليها أن تحكم فى موضوعها مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك ، وإلا إستبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه ، وذلك إعمالاً لنص المادة ١٢٧ من القانون سالف البيان.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٥

لما كان إيداء المدعى عليه فى دعوى الملكية طلباً عارضاً للحكم بثبوت ملكيته هو للعقار محل النزاع يعتبر فى ذات الوقت دعواً موضوعياً للدعوى كائناً - إن صح - لرفضها ، فإن عدم قبوله كطلب عارض لعدم جواز إيدائه لأول مرة من الاستئناف عملاً بالمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات لا يحول دون قيام أثر هذا الإدعاء بالملكية كدفاع موضوعى ينكر به صاحبة دعوى المدعى وهو ما يجوز طرحه ابتداء أمام محكمة الاستئناف ويصين عليها عملاً بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥

لئن كان للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما هو منصوص عليه فى المادة ١٢٥ من قانون المرافعات سواء كان تقديمها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها طبقاً لنص المادة ١٢٣ من هذا القانون ، إلا أنه يصح لقبوله أن تكون الخصومة الأصلية لازالت قائمة .

الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٨٦

لا يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها ، فلم يوجب المشرع جزاء على عدم قيام قلم الكتاب بتقيد هذا الطلب فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٦٧ من القانون المذكور.

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٩

الطلب العارض الذى يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذى يتناول بالتغيير أو الزيادة أو الإضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب على حاله أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، أما إذا اختلف الطلب عن الطلب الأصلى فى موضعه وسببه معاً فإنه لا يقبل إيداءه من المدعى فى صورة طلب عارض ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديره من الطلبات مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلى.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٩

المقرر فى قضاء الطعن أنه يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة وفى حضور الخصم ويثبت فى محضرها .

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٠

إذ كانت دعوى المطعون ضدهما قد أقيمت ابتداء بطلب الحكم بإلزام الطاعنتين الثانية والثالثة بتسليم العين محل التداعى وذلك فى مواجهة الطاعن الأول تأسيساً على أن المطعون ضدهما إشترى هذه العين من هاتين الطاعنتين بعقد بيع شهرة برقم ٢٢٣٦ فى ١٣/٥/١٩٧٦ إلا أن الأخيرتين سهلتا للطاعن الأول وضع يده على العين واغصبتها بما تكون معه الدعوى فى حقيقتها مقامة أصلاً بطلب إلزام الطاعنتين جميعاً بتسليم العين محل التداعى على سببين أولهما : عقد البيع بالنسبة للطاعنتين الثانية والثالثة باعتباره يرتب إلزاماً عليهما بتسليم العين المبيعة وثانيهما : العمل غير المشروع المتمثل فى فعل الغصب بالنسبة للطاعن الأول وهو ما يجعل الأخير خصماً حقيقياً فى الدعوى بصرف النظر عن كونه قد إختصم فيها للحكم فى مواجهته ، ولما كانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات تنص على أنه " تقدم الطلبات العارضة من المدعى أو من المدعى عليه إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة " وتنص المادة ١٢٤ من ذات القانون على أنه " للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة - ما يتضمن تصحيح للطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طسرات أو ثبتت بعد رفع الدعوى - ما يكون مكملًا لطلب أو موزبًا عليه أو متصلاً به إتصال لا يقبل التجزئة " وكان المطعون ضدهما قد عدل طلباتهما فى الدعوى إلى إلزام الطاعنتين بتسليمهما العين محل التداعى وطرده الطاعن الأول منها وإزالة ما أقامه عليه من بيان ، وكان طلب الطرد الموجه إلى الطاعن يعتبر مكملًا لطلب التسليم الذى أقيمت به الدعوى عليه ابتداء ويقوم على ذات السبب الذى بنى عليه هذا الطلب وهو فعل الغصب المكون للعمل غير المشروع ، كما أن طلب إزالة البانى الموجه إليه هو من نواحي طلب التسليم لكونه ما ترتب عليه ، فإن تعديل المطعون ضدهما لطلباتهما على النحو المشار إليه يكون من قبيل الطلبات العارضة التى أجاز المشرع للمدعى تقديمها أثناء نظر الدعوى بمقتضى المادة ١٢٤ مאלفة الذكر وليست بدعوى جديدة تختلف فى موضوعها وسببها عما رفعت به الدعوى ابتداء على ما يذهب إليه الطاعنان .

الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ٦/٢/١٩٩١

مفاد النص فى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات أن الطلب العارض قد يتناول بالتغيير أو بالزبـادة أو بالإضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات قد أتاحت للخصوم تقديم الطلبات العارضة أثناء نظر الدعوى شفاهة فى حضور الخصم أو فى مذكرة سلمت إليه أو إلى وكيله أو بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، فإن سلك المدعى واحداً من هذه الطرق أصبح طلبه مروضاً على المحكمة بما يتعين عليها الفصل

فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم العلاقة بين الطلب الأصلي بالطرد والطلب المعارض بتثبيت الملكية إذ هما يقومان على سبب واحد هو ملكية الطاعن للعين محل النزاع وجره هذا الفهم إلى الخطأ في تطبيق القانون لقضائه بعدم قبول الدعوى ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم.

* الموضوع الفرعى : الطلبات فى الدعوى :

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٥

- إذا طلب الطاعنون التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف الذى يمثلونه فإن المحكمة تكون على صواب فى رفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصلي متى كان قد ثبت لها أن العين غير تابعة للوقف ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله.

- المحكمة فى قضائها مقيدة بما يطلبه الخصوم. وإذا لم تنسأ كان الحكم إذ لضى برفض الدعوى التى أقامها الطاعنون ببيعة العين موضوع النزاع إلى الوقف الذى يمثلونه قد أورد ضمن أسبابه أن ملكية الوقف بقيت شائعة ولم يقم دليل على حصول فرز وتجنب لها ، فإن ما ينهه عليه الطاعنون من أنه لم يقض للوقف حصه شائعة إستاناداً إلى هذا الذى قرره ضمن أسبابه لا يكون له محل ما دام لم يثبت أنهم عدلوا طلباتهم التى أقاموا الدعوى على أساسها.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

متى كان المدعى قد عدل طلباته فى الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بإعلان تم بعد شطب الدعوى وتجديدها ولم يكن تجديد الدعوى هو الأساس الذى وقفت عنده طلبات المدعى فإن عدم وجود مفردات الدعوى السابقة على إعلان التجديد لا يكون له أثر ، ولا جدوى من النعى بطلان الحكم الابتدائى بمقولة صدره لا على صحيفة التناح دعوى وإنما على بطلان تجديد لدعوى لم تستكمل مفرداتها.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

متى كان المدعى قد طلب فى مذكرته المقدمة لجلسة التحضير أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامين فى طلب صريح جازم ورد المدعى عليهما على هذا الطلب وناقشا فى مذكرتهما وسلم أحدهما بمسؤوليته بالتضامن بالنسبة لبعض المبالغ المطالب بها. وأصر المدعى على طلب التضامن فى صلب مذكرته الختامية فإن تقريره فى ختامها بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية لا يعتبر عدولاً منه عن طلب التضامن. فإذا كان الحكم لم يقض بالتضامن بمقولة إن المدعى لم يطلبه فى مذكرته الختامية فإن الحكم يكون قد بنى على تحصيل خاطيء لما هو ثابت بالأوراق فعاره بذلك بطلان جوهرى.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨

مضى كان الظاهر من أسباب الحكم أن المدعى وجه طلبه ببرد المبلغ المطلوب إلى أحد المدعى عليهم وأن المحكمة فهمت دعواه على هذه الصورة ولكنها قصدت الأسباب وأوردتها فى حكمها أن تلزم آخر من المدعى عليهم ببرد ذلك المبلغ على الرغم من أن الطلب لم يكن موجها إليه فإن فى ذلك ما يعيب الحكم لمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضى التقيد فى حكمه بمحدود الطلبات المقدمة إليه.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٠

إذا كان المظنون عليه قد أقام دعواه الابتدائية وطلب فيها الحكم بصفة أصلية ببطان عقد الشركة برمته وإحتياطيا ببطان ما تضمنه البند الثانى عشر من أحكام تتعلق بتنظيم التصفية وبالتصفية على أساس آخر وكانت محكمة الاستئناف قد أجابت المظنون عليه إلى الطلب الأصيل فإنه لا يكون ثمة ما يقتضى بحث الطلب الإحتياطى.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦١

تعدد الطلبات فى دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٦

للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك فى مذكراتهم أثناء حجز القضية للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات فى أجل معين ولما ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدم ضده الطلبات قد إطلع عليها وعلم بها إذ لا يمنع على الخصوم تعديل الطلبات إلا بعد قفل باب المرافعة شفوية كانت أو كتابية - وهو لا يعد مقفولا فى حالة الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات فى فترة حجز القضية للحكم إلا بانهاء الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات فيه .

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٦

تقدير محكمة الموضوع لقيام رابطة بين الطلب الموضوعى والطلب المستعجل تميز رفع الطلب الثانى إلى محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول هو تقدير موضوعى لا معقب عليه بحكمة النقض متى بنى على أسباب مائقة.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩

العبارة بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات التى تتضمنها الصحيفة فإذا كان المطعون ضدهم " المدعون " قد حددوا طلباتهم فى صدر مذكراتهم الختامية تحديداً جامعاً ولم يذكروا من بينها طلب الفوائد وأصرروا على هذه الطلبات دون أن يميلوا إلى الطلبات الواردة بصحيفة إفتاح الدعوى أو يشيروا بأية إشارة إلى الفوائد فى صلب هذه المذكرة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بالفوائد مع عدم طلبها فى طلباتهم الختامية يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوء وبالتالي قد خالف القانون وإذا كان هذا القضاء قد صدر من المحكمة عن إدراك وبينة فإن السبيل إلى الطعن فيه يكون النقض لا الإنشاس.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢

إذا كانت أحكام الابتدائية لم تنبئ إلى أن المدعى أضاف فى مذكرته إلى طلباته طلب الفوائد وحددت فى أسباب حكمها الطلبات فى الدعوى بالطلبات الأصلية وخلت أسباب هذا الحكم من أية إشارة إلى طلب الفوائد ثم ضمنت المحكمة منطوق حكمها العبارة "ورفضت ما عدا ذلك من طلبات" فإن هذه العبارة لا تنصرف إلا إلى الطلبات التى بينها المحكمة فى حكمها وكانت محل بحثها .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٩

طلب عدم نفاذ حكم مرمى المزاد يعتبر مندرجاً فى طلب بطلانه المطروح على محكمة الموضوع مما يجعل طلب عدم النفاذ معروضاً ضمناً عليها.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥

طلب شطب التسجيل المبني على أن طالبه يملك الأرض المتنازع على ملكيتها يتضمن طلب الحكم بشبوت ملكيته لهذه الأرض.

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٦٨/١/١١

الطلب الذى تلزم المحكمة ببيان أحكامه مسبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه. فإذا كان الطاعن قد إكتفى بتبنيه الأحكام إلى حقها فى إستجواب خصمة ولم يصمم على طلب إجراء هذا الاستجواب فى مذكراته فإنه لا يصح له أن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحا عن هذا الطلب.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩

العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها فإذا كان الطاعن قد قصر طلباته فى مذكرته الختامية أمام محكمة أول درجة على طلب رد و بطلان العقد لتزويره دون أن يحيل فى هذه المذكرة إلى طلبه الإحتياطى ، الخاص باعتبار التصرف وصية لصدوره فى مرض الموت والذى كان قد أبداه فى إحدى مذكراته السابقة فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الطلب الإحتياطى لم يعد مطروحاً على محكمة أول درجة بعد أن تنازل الطاعن عنه بعدم قسمه به فى مذكرته الختامية لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢

مضى كانت محكمة الموضوع قد إنتهت بحق إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية ، فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بغرض الحراسة القضائية - على السينما - لا يكون له محل .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٢

مضى كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين أقاموا دعواهم ضد المطعون عليها يطلبون الحكم ببطلان زواجهما من مورثهم واعتبارهم وورثه الشرعين ، وأقامت المطعون عليها دعوى فرعية تطلب الحكم باستحقاقها لنصف الزكة ، ولما قضت محكمة أول درجة ببطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم إستأنفه الطاعنون طالبين إلغاءه والقضاء باعتبار الزواج باطلاً منذ إنقضاده ، ولما كان بحث صحة الزواج أو بطلانه هو أمر يقتضيه الفصل فى الدعوين الأصلية والفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم ، لا يكون قد قضى بما يطلبه الخصوم .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به . وإذ كانت الشركة المطعون عليها الأولى لم تطلب الحكم على الطاعن والمطعون ضده الثانى بالتضامن ، وإنما أشارت فى صحيفة إفتتاح الدعوى إلى أن مسئوليتها تضامنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بالتضامن تأسيساً على أن المطعون عليها الأولى طلبت الحكم به فى صلب الصحيفة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢

الطلبات التى يجب على الحكم أن يتقيد بها هى الطلبات الصريحة الجازمة . وإذ كان مورث المطعون عليهم قد أصر فى جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتسوية الإتفاقي وحده دون طلب رد مبلغ

العربون ، فإن قضاءه الحكم المطعون فيه بهذا العربون يعيب بمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات
توجب على القاضي التقيد في حكمه بحدود الطلبات المقدمة إليه.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧
إغفال الفصل في إحدى الطلبات لا يملح سبباً للطعن في الحكم بطريق النقض ، وإنما علاج هذا
الإغفال طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لتستدرك ما فاتتها الفصل
فيه إن كان له وجه.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩
التنازل عن الدفاع باعتباره تركاً لحق ثابت يجب أن يكون مما لا يحتمل تأويلاً ، أو أن يكون حسيماً
بعبارة تؤدي في عدلها إلى التيقن منه ، وليس في طلب الطاعن الاستفادة من أحكام الربط الحكمي ما
يفيد تنازله صراحة أو ضمناً عن إعراضاته - السابقة التي أبداهها على تقديرات لجنة الطعن - عند عدم
توافر الشروط اللازمة لتطبيق هذه القاعدة.

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣
إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن طلبات الطاعنين الاحتامية أمام محكمة أول درجة قد
تحددت بصفة أصلية واستقرت على التصك بطلب إبطال حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المطعون
ضدها الأولى تأسيساً على المادة ٢٣٧ من القانون المدني وكان الطاعنون قد أضافوا إلى ذلك طلب آخر
هو الحكم بصحة ونفاذ عقد مورثهم الابتدائي ، فإن إضافة مثل هذا الطلب ليس من شأنها أن تهدر
الطلب الأصلي في الدعوى وهو عدم نفاذ حكم مرسى المزاد في حقهم عملاً بأحكام الدعوى البوليصية
ولا تأثير لها عليه ، وإذ كلفت المحكمة دعوى الطاعنين بأنها مفاضلة بين حكم مرسى المزاد وعقد البيع
الابتدائي فجرد هذه الإضافة ولما بين الطرفين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما دون أن تعرض لبحث
طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزاد استقلالاً ، تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨
- إذا كان الثابت أن المطعون عليهما ولها الدعوى يطلبان الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفي المتضمن بيع
الطاعنين الأول والثالث لهما أحياناً زراعية ، وإذ تبين أن الطاعن الأول كان قاصراً في تاريخ إبرام العقد
لقد طلب المطعون عليهما تعديل طلبتهما إلى طلب الحكم بإبطال العقد فيما يتعلق بالقدر المبيع من
الطاعن المذكور مع إلزامه بأن يرد لهما مقدار ما دفع إليه من الثمن وبصحة ونفاذ البيع عن القدر المبيع من
الطاعنة الثالثة ، وصادق الطاعن الأول على طلب البطلان ومن ثم يكون الطلبان في حقيقتهما دعويين

مستقلين تختلف كل منهما عن الأخرى خصوصاً وموضوعاً وسبباً وتقدر قيمة كل منهما وفقاً لقواعد تقدير الدعاوى المنصوص عليها في قانون المرافعات ويعتبر العقد سبب دعوى إثبات التعاقد والمدعى عليها فيها هي الطاعة الثالثة ، وسبب دعوى الإبطال هو نص القانون والمدعى عليه فيها هو الطاعن الأول وموضوع الطلب الأول هو إثبات صحة الصاقل وموضوع الطلب الثاني هو بطلان العقد الصادر من الطاعن الأول. لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٧٠/١٢/١٩ بإبطال عقد البيع الصادر من الطاعن الأول وإلزامه بأن يرد للمطعون عليهما مبلغ ١٢٩ جنيه يكون قد أنهى الخصومة في شأن الطلب الموجه إليه ، ويجوز للمحكوم عليه أن يطعن عليه على إستقلال بطريق الإستئناف ، لا يغير ذلك من أنه صدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لما كلها ، إذ أنه فصل في دعوى مستقلة تختلف خصوصاً وموضوعاً وسبباً عن الدعوى الأخرى التي لم يفصل فيها إلا في ١٩٧١/٣/٢٧. لما كان ما تقدم فإن الحكم الصادر في دعوى الإبطال يكون قد أنهى الخصومة كلها في حدود الطلب الموجه إلى الطاعن الأول ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى جواز الإستئناف تأسيساً على أنه فصل في شق من النزاع لا تنتهي به الخصومة برمتها قد أخطأ في تطبيق القانون.

- متى كان النزاع يضم طليين يستقل كل منهما عن الآخر موضوعاً وسبباً وخصوصاً وتقدر قيمة كل طلب منهما طبقاً للمادة ٧/٣٨ من قانون المرافعات على حدة على اعتبار أن كلا منهما دعوى مستقلة وإذا كانت قواعد تقدير الدعاوى فيما يتعلق بنصاب الإستئناف هي ذات القواعد المقررة أمام المحاكم الابتدائية إعمالاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات. لما كان ذلك وكان الخات من الأوراق أن الطلب الخاص بإبطال العقد يقدر بقيمة التعاقد عليه عملاً بالمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات وهي تقل عن ٢٥٠ جنيهاً وبالتالي فإن قضاء محكمة أول درجة في هذا الطلب يكون إنتهائياً غير جائز إستئنافه طبقاً للمادة ٤٧ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤

الطلب الذي تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وإذا كان الطاعن قد إكتفى في دفاعه بالقول بأن الأوراق المقدمة منه تعبر في القليل مبدأً أثبت بالكتابة يمكن تكملتها بالبيئة دون أن يطلب إحالة الدعوى للمحقق بصورة صريحة جازمة فلا على الحكم المطعون فيه أن هو لم يرد على هذا الطلب.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧

إذ كان الطلب هو الذى يحدد النزاع ويجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضى قد حكم فيما طلبه الخصوم أو تجاوزه أو أهمل بعضاً ، وكان المعتبر فى إنترام الحكم طلبات الخصوم هو عدم تجاوزه القدر المطلوب دون الإنترام للأسس الحسابة أو العناصر التى بنيت عليهما ، ولما كان ما قضى به الحكم وهو مبلغ ١٤٦٠ جنيهًا و ٧٢١ مليمًا أقل مما حددته المطعون عليهما الأولى والثانية فى مذكرتيهما الختامية بمبلغ ١٤٩٩ جنيهًا و ٩٧ مليمًا ، فإن ما حكم به لا يتجاوز القدر المطلوب به.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٧

إذ كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص بأن تسرى على قضايا الطعن أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يعارض مع النصوص الواردة بالفصل الخاص بالنقض ، وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة فى أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وقد أثار المشرع بذلك أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهوًا أو غلطًا ، وكان المقصود بالإغفال هنا هو الإغفال الكلى لطلب موضوعى قدم إلى المحكمة بصورة واضحة بحيث يظل الطلب بالياً معلقًا لم يقضى فيه ضمناً ، ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذ إنصب الإغفال على الفصل فى دفع شكلى إذ يعتبر رفضه ، أو إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب الموضوعى وتكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية متى كان قابلاً لها ، لما كان ذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض فيما أغفل الحكم الفصل فيه.

للطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٧

الحكمة مفيدة فى قضائها بما يطلبه الخصوم ، لمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعة بطلب تقدير معاش شهري لها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ فإن ما تنعاه من عدم القضاء لها بصموى طبقاً للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لا محل له ما دام لم يثبت أنها عدلت طلباتها التى أقامت دعواها على أساسها.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٧

إذ كان الطاعن قد ركن فى إثبات وقوع الخطأ فى جانب المطعون عليه الثانى - كاتب الجلسة - إلى ما شاب ملف الدعوى من عتب بأوراقها ، كان موضوع تحقيق من رئاسة المحكمة ومن النيابة الإدارية مع المطعون عليه الثانى ، وتمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب ضمهما وقد كانا تحت نظر محكمة أول

درجة وسلبها بعد ذلك ، وكانت محكمة الإستئناف إذ حجزت الدعوى للحكم قبل أن يتحقق الضم فقد تقدم الطاعن بطلب لإعادتها للمرافعة لضمهما ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب قولاً منه أن المحكمة هيأت للمخضوم فرصة تقديم المذكرات دون ما ضرورة لضم المطلوب ما دامت الأوراق فيها العناصر التي تكفي لتكوين إقتناعها ، وبنت قضائها بتأييد الحكم المستأنف على سند مما أثبت بتقرير مفوض الدولة من عدم صحة ما تضمنته شكوى الطاعن وفساد التهم المنسوبة للمطعون عليه الثاني ، بما ترتب عليه صدور قرار من وزير العدل بإلغاء الجزاء الذي كان قد وقع عليه فإن هذا الذي قرره الحكم يتطوّل على مخالفة للأثر الناقل للإستئناف حين حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع بعدم إطلاعه على ملف الدعوى والتحقيقات الإدارية المطلوب ضمهما والذين يستند إليهما الطاعن في طلب التعويض والذي بنت محكمة أول درجة قضاءها على أساس ما ورد بهما وأحلّ بديلاً عنها ما إستخلصه مفوض الدولة في تقريره رغم أن القاضي يجب أن يسفل بتقدير الدليل بناء على إقتناعه الشخصي ومعلاً رقابته الذاتية ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد حال إلى أسباب الحكم الابتدائي مما لا يتعارض مع أسبابه أو أن الوقائع المدونة بتقرير مفوض الدولة ومخالفتها للثابت بتحقيقات النيابة الإدارية لم تكن محلّ نعي من الطاعن لأن شرط ذلك أن تكون المحكمة قد إطلعت على الأوراق المطلوب ضمها بنفسها وأخضعتها لتقديرها هي طبقاً للأثر الناقل للإستئناف.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢

أنه وإن كان الطاعن قد طلب أمام محكمة أول درجة إلزام المطعون عليهما الأول والثانية بالمبلغ موضوع الدعوى - وهو دين في ذمة مورثها - دون أن يضمن طلباته أنه يطلب إلزامها بهذا المبلغ من تركه مورثهما ، إلا أنه لما كان الثابت من صحيفتي الدعوى الابتدائية وتعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة وما ورد في مذكرته المقدمة لها ، أن الطاعن إختصم المطعون عليهما الأول والثانية ابتداء بوصفهما ورثة المدين وأنه يطلب إلزامهما بدفع المبلغ من تركه المورث ، وبالتالي فإن ما أضافه في صحيفة الإستئناف من إلزامهما بدفع هذا المبلغ من تركه المورث لم يكن إلا بياناً وتحديداً لطلبه الأصلي ولا يعبر عن الطلبات الجديدة التي لا يقبل إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف وفقاً لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١

الإنقال لإجراء معانة أو ندب غير فى الدعوى هو من الرخص القانونية التى تستعملها محكمة الموضوع متى شاءت ، فلا عليها إن لم تستجيب إلى هذا الطلب طالما أنها وجدت فى أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب معقول.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤

إذ كان المقرر قانوناً أن الطلب الذى تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وكان الطاعن لم يتمسك بطلباته المشار إليها بسبب النعى طلب ضم أوراق وإجراء المعانة فى صيغة صريحة جازمة تدل على تصميمه عليها ، فإنه لا يصح له أن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه ضرب صفحاً عنها.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

- إقرارات الزمة المالية يعد طبقاً لنصوص القوانين رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦١ ، ١١ لسنة ١٩٦١ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . سرية فلا يجوز تداولها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التى حددها المشرع فى هذه القوانين. ومن ثم فإن طلب ضمها لا يعتبر دفاعاً جوهرياً لما تلزم المحكمة بالرد عليه.

- الطلب الجازم الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو ما يبدى أمامها بصورة جازمة. وإذا كان الطاعن قد أبدى طلبه بنذب غير القعص الحساب على سبيل الإحباط الكلى دون أن يبين الغاية من هذا الطلب بياناً واضحاً محدداً أو بصر عليه ، فإنه يكون غير جازم لا تلزم المحكمة بالرد عليه ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

تضمن الدعوى لطلين يختلف أحدهما عن الآخر موضوعاً وسبباً وخصوصاً فإن هذين الطلين يعبران دعويان مستقلتان جمعتهما صحيفة واحدة والقضاء فى أحدهما يجوز الطعن فيه على إستقلال وإذا كان الثابت فى الأوراق أن الطاعة قد ركزت إلى المسئولية التعاقدية فى طلب إلزام المطعون ضده الأول بتعويض قدره ٣٠٠٠ جنية لإخلاله بالتزاماته النصوص عليها فى العقد المبرم بينهما والذى بمقتضاه تنازل لها عن كافة حقوقه فى أغنية ... بينما ركزت الطاعة فى طلباتها الموجهة إلى المطعون ضدها الثانية إلى المسئولية التقصيرية لإعتدائها على ملكيتها الفنية للأغنية المشار إليها فإن الدعوى تكون قد تضمنت خصومتين مستقلتين جمعتهما صحيفة واحدة ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قضى بإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع للطاعة مبلغ ٦٠٠ جنية مع النفاذ المعجل إعمالاً للشرط الجزائى المنصوص عليه فى

العقد المشار إليه وأحال الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية إلى التحقيق لإثبات عناصر التعريض المطلوب فيها فإن هذا الحكم يعتبر منهيّاً للخصومة المرددة بين الطاعنة والمطعون ضده الأول برمتها فضلاً عن قابليته للتنفيذ الجبرى لشموله بالإنفاذ المعجل ومن ثم يضحى قابلاً للطعن فيه بالإستئناف على إستقلال

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أنه " إذ تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ... " وإذ كان الإرث هو الواقعة التى يستمد منها الطاعن حقه فى طلب تثبيت الملكية فإن العبرة فى تقدير قيمة الدعوى لتقدير نصاب الإستئناف تكون بقيمة الطلبات مجمل لأنها ناشئة عن سبب قانونى واحد ، ومن ثم فلا عبرة بقلة نصيب الطاعن الذى طلب تثبيت ملكيته له فى المنزل عن النصاب الإنتهائى لحكمة الدرجة الأولى طالما كانت قيمة طلباته - بتثبيت ملكيته لحقه فى أطيان وحسه فى منزل - جملة تتجاوز ذلك النصاب .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١

إذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون عليه إعرض أمام اللجنة على الثمن المقدّر للوحدة المنزوعة ملكيتها وعلى مساحة كليهما وأن اللجنة إنتدبت خبيراً لتقدير هذه المساحة وتقدير قيمتها ولقدّم الخبير تقريراً تضمن أن مساحة العقار تبلغ فإن مفاد عدم نص قرار اللجنة صراحة على رفض الطلب الخاص بالمساحة إنها رفضته ضمناً عن بينه بما لا يعتبر إغفالاً فى حكم القانون إذ أن مناط الإغفال وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خلط الفصل فى طلب موضوعى إغفالاً كلياً يجعله باطلاً مطلقاً أمامها ، أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب كان وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة فى القانون ، إذ كان ذلك فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت فى الطلب الخاص بالمساحة لا تكون قد فصلت فى نزاع لم تقض فيه لجنة المعارضات ، وبالتالي يكون حكمها إنتهائياً عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ويكون الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم جواز الإستئناف قد التزم صحيح القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦

إنه وإن كان الطاعن قد حدد دعواه بأنها دعوى منع تعرض فى أساسها على الحيازة المادية ، إلا أن الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ينسب إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث مشاركتهما للمطعون ضدهما الأولى فى التعرض لحيازته وذلك بإجراء تعديل فى بيانات عقد البيع المسجل - ولذلك ضمن طلباته طلباً للحكم بإلغاء هذا التعديل الذى أجرته مأموريه الشهر العقارى التى يمثلها المطعون ضدها

الثاني. وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الفصل في هذا الطلب رغم عدم تنازله عنه فقد نعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم بإحباط الذي يستوجب نقضه ، ومن ثم فقد أضحى المطعون ضدهما الثاني والثالث خصمين حقيقين في الدعوى ، ويتوالى لدى الطاعن مصلحة في إخصامهما في هذا الطعن .

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

- النص في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات لا يعتبر قضاءً منها في الطلب الذي أغفلته لأن عبارة "و رفضت ما عدا ذلك من الطلبات" لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محل بحث هذا الحكم ولا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً .

- لما كان الغائب من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أنها حددت بها التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الإصابات التي لحقت به بسبب ما أصيب به من إصابات نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٢٠ حتى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢١ والذي آل إليها هي ولبنها المشمول برعايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها هي ولبنها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما ، وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلباً مستقلاً عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعنة ولبنها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت بمذوناته - قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه إلى طلب التعويض الموروث فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن موضوع الطلب الذي أبداه المطعون عليه المؤجر - أمام محكمة الدرجة الأولى هو طرد الطاعن - المستأجر - من عين النزاع إستعمالاً من المطعون عليه لحقه المقرر في العقد في إنهاء الإيجار لإنهاء مدته وتجرد يد الطاعن تبعاً لذلك من السند وصورتهما يداً غاصبة في حين أن موضوع الدعوى - حسبما عدله المطعون عليه أمام المحكمة الإستئنافية - هو طلب إعتبار عقد الإيجار مفسوخاً نتيجة لإصرار الطاعن بالتزامه المقدي بسداد الأجرة وأحقية المطعون عليه في طرده من العين المؤجرة ، ولما كان ما إستحدثه المطعون عليه في المرحلة الإستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جنيد لطلبه وإنما إستطال إلى طلب جنيد أقامه على واقعة حاصلها تأخر الطاعن في سداد الأجرة المستحقة في ذمته وفقاً لشروط عقد الإيجار ورتب عليها طلبه بإعتبار العقد مفسوخاً جزاءً على هذا التأخير وهو تعديل لموضوع الطلبات في الدعوى لا يجوز للمحكمة الإستئنافية قبوله لأنه لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من مجرد تمسك المطعون عليه في طلبه المحتامى أمام محكمة الإستئناف بطرد الطاعن من العين سنداً للقول بأنه لم يفر من

طلباته في الدعوى في حين أنه كان عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إسباغ التكيف القانوني الصحيح على موضوع الدعوى دون التقيد بتكييف الخصوم له أو الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد فصل في الدعوى على أساس هذه الطلبات رغم أنه لا يجوز قبولها قانوناً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

إذ كان الغائب في الدعوى أن المطعون ضده حدد طلباته الختامية في مذكرته المقدمة لجلسة ١١ إبريل سنة ١٩٧٣ بأحقته في التعيين بالفتة الثانية اعتباراً من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وبما ترتب على ذلك من فروق الأجر والملاوة والتكافؤ ، فإن الحكم إذ قضى بأحقته إلى الفتة الرابعة اعتباراً من ١ أغسطس سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار يكون قد فصل فيما يدخل في نطاق الطلبات المطروحة عليه

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٠١٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢

الطلب القضائي الذي تلزم المحكمة بالرد عليه هو الذي يقدمه إليها الخصم في صيغة صريحة جازمة بإعطاء صدور حكم أو قرار في الدعوى لحماية حق أو مركز قانوني يدعيه قبل خصمه ولا يحتر من هذا القبول ما قد يثيره الخصم من تقييدات أو أوجه دفاع لا يترتب عليها المطالبة بصدور حكم أو قرار بشأنها أو مؤسس عليها.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

الحكمة غير ملزمة بأن تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاه وأن التأجيل ليس حقاً للخصم يعين على المحكمة إجابته وإنما يرجع الأمر فيه إلى محضر تقديرها واستعمال المحكمة حقها برفض طلب التأجيل لا يعتبر إبداء للرأي مسبقاً في موضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١

لا يعتبر طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف ما يقصد به بيان الطلب الأصلي أو لما يعتبر متداخلاً فيه وإذ كان طلب المطعون ضده الثاني أمام المحكمة الابتدائية هو الحكم بصحة بيع العين المؤجرة أصلاً للمطعون ضده الأول ثم طلب أمام محكمة الاستئناف الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الأصلي وهو ركيزة الطلب الأول ، فإن الحكم إذ اعتبرهما طلباً واحداً ورفض الدفع بعدم قبولهما لا يكون قد خالف القانون.

الطنن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٣

طلب المظنون ضدها الأولى رفض الدعوى تأسيساً على أن عقد التنازل الصادر منها إلى الطاعن قد انفسخ إعمالاً للشرط الصريح الفاسخ المتفق عليه بينهما لا يحتر منها - بوصفها مدعى عليها - طلباً عارضاً بل هو دفع موضوعى يدخل فى نطاق المناظرة فى الدعوى ، لأن فسخ العقد بمحكم الشرط الفاسخ الصريح يقع حكماً بمجرد إعلال المدين بالإلزام الذى يوجب عليه الفسخ ، ولا يقتضى رفع دعوى لطلبه أو صدور حكم به ، ويكفى أن يتمسك به الدائن فى مواجهة المدين وللمحكمة أن تقرر أنه حصل بالفعل بناء على دفع البائع أثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشوى.

الطنن رقم ١١١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

لما كان يصح على المحكمة أن تنقذ وتلتزم حدود الطلبات فى الدعوى فلا تقتضى فيها بما لم يطلبه الخصوم ولا بأكثر مما طلبوه طالما لم يثبت أن الطلبات التى أقيمت الدعوى على أساسها قد عدلت كما أنها غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى قانون آخر قد يقرر له حقوقاً أخرى لم يطلبها فى الدعوى وحسبها أن تقيم قضاءها وفقاً لطلبه المطروح عليها بما يكفى لحمله كما أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يقبل فى حالة الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المظنون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمة أنها بقضائها هذا المظنون فيه أنها تقتضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببة إياه فى هذا الخصوص ، أما إذا لم تبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات المظنون فيه وأنه يحكم له بأكثر مما طلبه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادة النظر وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

الطنن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

الطلب فى الدعوى هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه .

الطنن رقم ٥٦١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بحقه أو الرد عليه هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة جازمة ولا يتنازل صاحبة عن التمسك به صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

إذا كان البين لما قدمه الطاعنون من مذكرات أمام محكمة الاستئناف أنهم لم يوجهوا فعلاً يمس حاسمه إلى المطعون ضدها أو أنهم طلبوا من المحكمة إستجوابها فى أمر معين وإنما إقتصروا طلبهم على حضورها شخصياً للتحقق من وجودها وأنها ما زالت على قيد الحياة وتوطئه لتوجيه عين حاسمة إليها وإستجوابها وهو ما لا يعتبر طلباً صريحاً جازماً بالإستجواب أو باليمين حتى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه فإن النعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع والقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

من المقرر أن الطلب الذى تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له هو الطلب الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة وجازمة تدل على تصميم صاحبه عليه ، وكان البين من صحيفة الإستئناف المرفوع من الطاعنة ومذكرة دفاعها المقدمة لمحكمة الإستئناف أنها وإن تضمنت قولاً مرسلاً بإستعدادها لإثبات ما أوردته بسبب النعى من وقائع بالبنية إلا أنها لم تشفع ذلك بطلب صريح بإحالة الدعوى إلى التحقيق يقطع بنسكها به وإصرارها عليه ، ومن ثم فلا على المحكمة الإستئنافية أن هى إلتفت عن إحالة الدعوى إلى التحقيق أو أغفلت الرد عليه ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بإخلاله بحق الدفاع فى غير محله.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك فى مذكراتهم أثناء نظر حجز القضية للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات فى أجل معين ولم ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدمة ضده الطلبات قد إطلع عليها وعلم بها.

الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣

يتحدد موضوع الدعوى بالطلب المرفوع به ومحله وسببه ، ولذا أوجبت المادة ٦٣ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة إفتتاح الدعوى على طلبات المدعى فيها ووقائعها وأسانيدها ، ومن ثم متى وردت الطلبات فى ختام الصحيفة مجملة فإن نطاقها يتحدد بما ورد من بيان الوقائع والأسانيد بهذه الصحيفة.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢

- لما كان يصح ، تخفيض أجرة شقة النزاع إلى مبلغ ١١ جنيه ، ٤٤٠ مليم إعتباراً من ١/١/١٩٦٢ بعد تخفيض الأجرة بما يعادل الضريبة العقارية وحدها عملاً بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ ثم إلى مبلغ ٩٠،١٥٢ جنيه من ١/٣/١٩٦٥ بعد تخفيضها ٢٠٪ إعمالاً للقانون ٧ سنة ١٩٦٥ وجعلها ٧١٢، ١٠ جنيه إعتباراً من ١/٧/١٩٦٨ بعد تحميل المستاجر - المطعون ضده الأول - بالضرائب العقارية إعمالاً للقانون ٤٦

سنة ١٩٦٨ مع إضافة ٢٦٠ مليم رسم الشاغلين اعتباراً من ١٩٥٦/٤/١ وإضافة مبلغ ١٨٣ مليم رسم النظافة اعتباراً من ١٩٦٨/٧/١ فتكون جملة الإيجار المستحق للطاعن في ١٩٦٨/٧/١ - ١١ جنيه ١٥٥ مليم إلا أن الطاعن طلب في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف ١٩٦٨/٧/١ فلا يجوز الحكم باكثر مما طلب حتى ولو كانت الأجرة القانونية من النظام العام.

- التناقص الذي يعطل الحكم ويؤدي إلى نقضه هو التناقص الذي يقع في الأسباب أو التناقض بين الأسباب والمنطوق

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣

محكمة الموضوع الحق في فهم الواقع في الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح دون تعبد بتكييف الخصوم لها إذ العبرة في ذلك بتحقيق المطلوب في الدعوى دون إعتداد بالعبارات التي صيغت بها هذه الطلبات. لما كان ذلك وكان النزاع حول نقص الأجرة تبعاً لنقص منفعة العين المؤجرة إنما يدور في واقع الأمر حول تحديد أجرة مكان يخضع لأحكام قانون إيجار المساكن المتعلقة بالنظام العام دون القواعد العامة في القانون المدني بما لا يسقط الحق في رفع الدعوى به بمعنى سنة وكان القضاء بإنقاص الأجرة مقابل الحرمان من الانتفاع بسميزات وملحقات العين المؤجرة لا يتضمن قضاء يرد ما دفع زائداً عن تلك الأجرة بما لا يكون عملاً لسقوط الحق في استرداده بمعنى ثلاث سنوات.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

إذ قرر المطعون ضده في عتام مذكرة دفاعه المقدمة لمحكمة أول درجة أنه يصمم على الطلبات دون أن يشير بأنها المحددة بصدر هذه المذكرة فذلك لا يفيد نزوله عن طلب بطلان العقد الوارد بصحيفة دعواه .

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

إذ كان الطاعن قد أشار في دفاعه - أمام محكمة الاستئناف - أنه عرض على مندوب المطعون ضده كمية الكلب التي تم إنتشالها من المياه وأنه رفض إستلامها - إلا أنه - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه لم يطلب من المحكمة تمكينه من إثبات هذه الواقعة بالبينه في صورة طلب صريح جازم وإذا كان الحكم المطعون فيه بما له من سلطة تقديرية قد رد على هذا الدفاع بأنه غير جدي أخذاً بقرينة قعود الطاعن عن القيام بعرض تلك الكلب على المطعون ضده عرضاً رسمياً للتخلص من مسئوليته على نحو ما أشارت إليه المادة ١٠٠ من قانون التجارة. وكان ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سائفاً وكافياً لحمل قضائه ولا يتضمن معنى تفضيل طريق للإثبات على آخر ومن ثم يكون النعي على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

من المقرر - وعلى ما جرى به نص المادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات - ألا يقبل إبداء طلبات جديدة ولأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، إلا أن المقصود بالطلب فى الدعوى هو الحق أو المركز القانونى المطلوب حمايته فى نطاق ما يطلب الحكم به تأسيساً عليه أما ما يديه الطالب من أسس تبرير طلبه فهى لا تعدو كونها أوجه دفاع فى الدعوى بما يتيح له - وعلى ما جرى به نص المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات أن يبدى منها فى الاستئناف أوجهاً جديدة تبرر ما طلب الحكم له به ويوجب على المحكمة أن تفصل فى الاستئناف على أساسها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدهم قد طلبوا فى استئنافهم الحكم لهم بمبلغ عشرين ألف جنيه تعويضاً عن الإستيلاء على أرضهم وهو ذات طلبهم أمام محكمة أول درجة مقداراً وحقاً وكان ما تمسك به المطعون ضدهم - ولأول مرة فى الاستئناف - من وجوب تقدير التعويض بقيمة الأرض وقت رفع الدعوى هو منهم دفاع جديد مقبول إيدأؤه وليس جديداً. فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الدفاع مطروحاً عليه وفصل فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطلب أو الدفع الذى تلزم المحكمة بهحه والرد عليه هو ما يكون صريحاً جازماً.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٧

الإستناد إلى العرض والإيداع فى براءة الذمة من باقى الثمن ينطوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على طلب القضاء بصحتهما.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الثانى أقام دعواه أمام محكمة أول درجة ضد المطعون ضده الأول بطلب فسخ العقد انحرى بينهما والمؤرخ ١٩٦٣/٤/٢٣ وإلزامه برد مقدم الثمن الذى قبضه بالإضافة إلى مبلغ ١٠١٤١ ج كتعويض له عن الكسب الذى فاته من جراء عدم تنفيذ العقد المشار إليه لم إختصم الطاعنين بصفتهم والمطعون ضدها الثالثة بمقتضى صحيفة طلب فيها إلزامهم مع المطعون ضده الأول بالمبلغ المطالب به بطريق التضامن والتضامن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حصل هذه الطلبات بأنها دعوى ضمان فرعية وربط على ذلك إلزامهم بما قضى به على المطعون ضده الأول يكون قد أخطأ لهم الواقع فى الدعوى بما ترتب عليه الخروج بها على نطاقها المطروح على المحكمة ومخالفة القانون .

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٥

لما كان الطلب الأصلي للمطعون حذم قد أنصب على المبلغ المخصص بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لورثهم بنسبة ٢٧٪ من صافي الأرباح التي حققتها الشركة في المدة السابقة على التأميم وكان الطلب الإحتياطي قد أنصب على ما يخص المورث في باقي ذلك المبلغ إذا رأت المحكمة موافقة مصلحة الشركات على حساب تلك المكافأة بنسبة ١٠٪ فقط من الأرباح المشار إليها باعتباراً بأن الفرق بين النسبتين يكون في هذه الحالة من الأرباح المستحقة للمساهمين وكان الطلب الإحتياطي يعبر تبعاً لذلك في شقة الخاص بالمكافأة - داخل في الطلب الأصلي ومندرجاً في مضمونه ، وفي شقة الخاص بطلب حصة المورث في باقي المبلغ منطوياً على إضافة سبب آخر للدعوى مما يجوز للدعوى أن يقدمه كطلب عارض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ من قانون الرافعات ولا مخالفة فيه لنص هذه المادة

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٤/١٧/١٩٨٦

يدل نص المادة ٢١٢ من الرافعات على أن مناط قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها هو وحدة الدعوى المقضى في شق منها دون إنتهاء الخصومة فيها كلها ، وليس في حالة تعدد الدعاوى التي تجمعها إجراءات واحدة سواء بسبب ضمها للإرتباط ولم يفقدها هذا الضم إستقلالها أو إنتظمتها صحيفة واحدة. ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى تضمنت صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعاً وسبباً فإن كلا منها يكون في الحقيقة دعوى مستقلة وليس مجرد شق من دعوى واحدة ، وبالتالي فإن الحكم الذي ينهي الخصومة كلها في أي منها لا يتوقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل في باقي الطلبات .

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٦

مفاد نص المادة ١٣ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ أن الإقرارات النصوص عليها فيه والشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع وما يجري في شأنها من فحص وتحقيق تعبر من الأسرار فلا يجوز بالتالي تداولها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع في هذا القانون ، ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه أن هو لم يستجب لطلب الطاعن في هذا الخصوص أو يرد عليه .

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١/٨/١٩٨٧

بالنسبة للشق المتعلق بإخلاء العين والتسليم ، فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون الرافعات قد نصت على أنه " إذا تضمنت الدعوى طلبات تعبر مندرجة في الطلب الأصلي لتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن هذه الفقرة قد إستحدثت حتى لا يكون للطلبات

المدججة في الطلب الأصلي تقدير مستقل عنه . وأوردت المذكرة مثلاً لها بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستاجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة وإلغاء الحجز وأضافت بأنه في كل حالة من هذه الأحوال يعد الطلب الأخير مندرجاً في الطلب الأول بحيث يحترق القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثاني ، فلا يجوز أن يكون للطلب الثاني تقدير مستقل ، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندرجة إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلي لا يتسع نفس المصير بصده ... وفي هذه الأحوال يجب تقدير كل طلب على حدة.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥

مؤدى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحكمة الإستئنافية إذا ألقت الحكم الصادر في الطلب الأصلي أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الإحتياطية ، بحيث لا يجوز لها أن تصدر في الفصل فيها بدعوى أنها لا تستند إلى أساس من الواقع أو القانون وذلك لما يترتب على هذا التصدي من تفويت درجة من درجات التقاضي وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام الدعوى للحكم أصلياً بطرد المطعون ضدهما من العقار محل النزاع للفصل باعتبار أن سندهما في وضع يدهما على العين هو عقدي إيجاب غير نافذ في حق لصدرهما ممن لا يملك التأجير وطلب إحتياطياً الحكم بإخلاء العين بإفواض أن الإيجاب صحيح ونافذ في حقه لإساءة استعمال المستأجرين لها وفقاً لحكم المادة ٣١/ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مما مفاده أن كلا من الطلبين مستقل عن الآخر في مضمونه وفي سنده من حيث الواقع أو القانون فالطلب الإحتياطي هو في حقيقته طلب بفسخ عقدي الإيجاب بينما أن الطلب الأصلي يشمل ضمناً على طلب عدم نفاذ الإيجاب في حقه ، ولا يغير من ذلك أن الأثر المترتب على الحكم في كل منهما هو طرد المطعون ضدهما من العين إذ العبرة هي بالتكييف الصحيح لطلبات الخصوم في الدعوى وإذا كانت محكمة أول درجة قد إنتهت في قضائها إلى إجابة الطاعن إلى طلبه الأصلي باعتبار أن الإيجاب صدر ممن لا يملكه ولم يقره الطاعن ويعد المطعون ضدهما غاصين للعين وأوردت في مدوناتها أنها ليست في حاجة إلى بحث الطلب الإحتياطي ما دامت قد إنتهت إلى النتيجة المشار إليها وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف عرض للطلب الإحتياطي وفصل فيه على سند من أنه لا يجوز إعادته إلى محكمة أول درجة لعدم صلاحيته للفصل فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ فصل في الطلب الإحتياطي على غير مقتضى نص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن إلترم بموجب إقراره ... بأن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده والمينة بقائمة منقولاتها نقداً فإن مؤدى ذلك أنهما إسماعضا بالصويض عن تنفيذ إلتزامه برود تلك المصوغات عيناً ، وإذ كان ذلك الإلتفاق لم يتضمن تحديداً لقيمة الصويض المستحق للمطعون عليها ولا يوجد نص فى القانون يوجب إلتباع معايير معينة لتقديره. فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى فى حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية - إلى تقدير الصويض ببلغ ١٠٠٠ جنيه مراعيأ فى ذلك إرتفاع سعر الذهب وقت التقاضى عنه وقت إستلام الطاعن للمصوغات المطالب بقيمتها ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعى عليه بالبطلان غير سديد.

الطعن رقم ١٦٣،٢٤٧٩ لسنة ٥٥،٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ

١٩٨٨/١٢/٧

لما كان موضوع الطلب الإحتياطى يختلف عن موضوع الطلب الأسمى الذى نظرتة محكمة أول درجة و لا يندرج فى مضمونه فإنه بذلك يعتبر طلباً جديداً لا يجوز إيدأؤه فى الإستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ١/٢٣٥ مراجعات.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣

الطلب فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حامية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدله بدعواه ويجب الرجوع إليه لمعرفة ما إذا كان القاضى قد حكم بما طلبه الخصم أو تجاوزوه أو أهمل بعضه.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧

المراجعة فى الدعوى غير جائز إلا بعد إنقضاء الخصومة بإستيفاء إجراءات الشكل التى نص عليها القانون فإن إبداء المدعى لطلب - بعد خوضاً فى موضوع الدعوى - قبل تمام هذه الإجراءات - لا يعد مطروحاً على المحكمة ولا يجوز التعويل عليه.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

المبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبونه على وجه صريح جازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الإحتامية ، بحيث إذا أهفل المدعى فى مذكرة الدفاع التى حدد فيها طلباته الإحتامية تحديداً جامعاً بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفته إفتاح الدعوى بما يعتبر تعديلاً لها فإن المحكمة تلترم بالطلبات

المعدلة وعدم الخروج عن نطاقها وإستخلاص تعديل الخصم لطلباته في الدعوى هو من قبيل تحصيل فهم الواقع الذي تستلزم به محكمة الموضوع متى بررت بقول سائق .

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٨
المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة ، ومؤدى ذلك إنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتحاد السبب فيها قيام وحدة في الخصومة تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم إستقلال أحدها عن الآخر فمن لم يكون الحكم في أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادراً أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال قبل صدور الحكم الختامي النتهى لها إلا في الأحوال الإستثنائية المبينة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى - يطلب إخلاء عين مؤجرة وتسليمها للمؤجر لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة محل فيها ، وأن صدور حكم بالإخلاء ضد المهرجر - باعتباره مستأجراً من الباطن والمستاجر الأصلي يجعل للأول الحق في إستئناف ذلك الحكم ، فإذا ما إستأنفه منفرداً دون المستاجر الأصلي لم يكن للمحكمة أن تعتبر الحكم الابتدائي نهائياً في حق ذلك الأخير ، ويعين عليها أن تفصل في الإستئناف غير مقيدة بما إنتهى إليه ذلك الحكم.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي لا تلزم المحكمة بالرد عليه أو بيان سبب رفضها له هو الطلب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة لا لبس فيها تدل على تصميم صاحبه عليه.

الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩
إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أقاما دعواهما بطلب إيقاع التبادل على سببين أولهما الحالة الصحية لزوجة الطاعن الأول وثانيهما الحالة الإجتماعية لكل منهما المتمثلة في عدم تناسب مساحة كل شقة مع عدد افراد الأسرة ومن ثم يكون الطاعنان قد إستندا حقهما في طلبهما من هذين السببين ولما كانت محكمة أول درجة قد أجابتهما إلى طلبهما إستناداً إلى السبب الأول وما كان يجوز لهما إستئناف هذا الحكم وإصلاً بملادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فإن الإستئناف المرفوع من الطعون ضدهم ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه الطاعنان فيها أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع وتعتبر مطروحة على هذه المحكمة للفصل فيها وطالما أن الطاعنين لم يتغلبا عن دافعتهما بالنسبة للسبب الثاني

لدعواهما القائم على تغير الحالة الاجتماعية ولما كان الحكم المطعون فيه قد إكفى بالرد على السبب الأول المصالح بالحالة الصحية منتهياً إلى عدم تحققه فإنه كان عليه أن يعرض للسبب الثاني للتبادل المتعلق بالحالة الاجتماعية ، أما وقد أعرض عنه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠
القرار - في قضاء هذه المحكمة - أن الطلب في الدعوى هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية للحق أو المراكز القانونية الذى يستهدفه بدعواه.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠
لما كانت الدعوى قد أقيمت من المطعون ضده بطلب إخلاء شقة النزاع من الطاعن الأول مع التسليم ومن ثم كان التزاماً على محكمة الموضوع أن تعرض لما أثاره الطاعن الأول من دفاع يعنى به رفض الدعوى أما للإقتناع به والقضاء على هذه بعد أن ثبت فى وجدانها صحته وإما لتفيده والرد عليه وصولاً لإجابة المطعون ضده إلى طلباته أو رفض هذه الطلبات ، وإذ تمسك الطاعن الأول ضمن دفاعه بأنه يستأجر شقة النزاع من ذات المؤجر الذى أصدر عقد الإيجار الذى يتمسك به المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لهذا الدفاع منتهياً إلى بطلان العقد الصادر لصالح الطاعن الأول باعتباره عقداً لاحقاً للعقد الصادر للمطعون ضده الذى لازال سارياً لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧
الدعوى إذا اشتملت على طلبات متعددة وكانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة " م ٣٨ مراتعات " إلا أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالحكم فى الطلب الأسمى فإنها تخصص كذلك بالحكم فى الطلبات المرتبطة به مهما تكن قيمتها أو نوعها " م ٤٧ مراتعات "

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٣
القرار - فى قضاء المحكمة - أن العبرة فى الطلبات هى بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها قد عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى طلب التطبيق للضرر المتمثل فى تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب فإن هذا الطلب الأخير - دون غيره - هو المعروض على المحكمة وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وسائر محكمة أول درجة فى هذا الخصوص فإن التمسك عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢

المقرر أن على محكمة الموضوع أن تلتزم بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليهم. إذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى في البند ثالثاً بفسخ عقد الإيجار المورخ وبإخلاء الطاعن من القطاع البحري من الدور الأول والمؤجر للشركة المطعون ضدها الثانية وهي ذات الطلبات المبينة بصحيفة التفاح الدعوى ولم تقبل المحكمة الطلبات الجديدة ، فيما زاد عن هذا الطلب فإنها لا تكون بذلك قد قضت في طلبات جديدة أو قضت ما لم يطلبه الخصوم [] .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٧ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠

- إذ كانت الدعوى قد تضمنت طلبين يختلف أحدهما عن الآخر موضوعاً وسبباً - حتى إذا أئحد خصوماً - فإن هذين الطلبين يعتبران دهرمان مستقلان مجتمعتهما بصحيفة واحدة والقضاء برفض إحدهما أو قبوله لا يعنى بطريق اللزوم رفض أو قبول الآخر لا يغير من ذلك أن يكون السبب في كليهما متماثلاً - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعون عليه الأول ركن في طلب إزالة مباني العين محل النزاع إلى غصب الطاعن للحيز الذي أقيمت عليه تلك المباني بينما ركن في طلب طرد الطاعن من تلك العين إلى أنه يجوزها بموجب عقد إيجار صادر من غير ذي صفة فإن الدعوى تكون قد تضمنت خصومتين مستقلتين جمعتهما صحيفة واحدة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الإزالة تأسبباً على أن الذي أقام العين محل النزاع هو أحد ملاك العقار - الطعون عليه الثالث بينما قضى الطاعن من تلك العين إستناداً إلى أنه يضح اليه عليها بدون سند لما خلص إليه من عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر له بعد تاريخ فرض الحراسة على العقار ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

للطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦

مفاد النص في المادتين ٢٣٣ ، ٢٣٤ من قانون المرافعات - بذل على أن المشرع قد فرق بين الطلبات الموضوعية التي يطرحها الخصوم على المحكمة ويطلبون الحكم لهم بها وبين الأدلة والدفع وأوجه الدفاع التي يركز إليها الخصوم في تأييد طلبات الموضوعية أو الرد بها على طلبات خصومهم فأوجب في المادة ٢٣٤ على محكمة الإستئناف إذا عاقلت محكمة أول درجة في قضائها في الطلب الأصلي أن تعيد الدعوى إلى تلك المحكمة لتفصل في الطلب الإحتياطي الذي لم تبحه - إذ حجبها عن نظره إجابتها الطلب الأصلي. ومن ثم تستطد ولايتها بالنسبة له وذلك حتى لا يجرم الخصوم من إحدى درجتي التقاضي ذلك على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات ، أما الدفع وأوجه الدفاع فقد أطلق المشرع العنان للخصوم في إبداء ما يشاعون منها أمام محكمة أول درجة ما دام أن حقهم في إبدائها لم

يسقط ، وأوجب المشرع في المادة ٢٣ على محكمة الاستئناف أن تصدى للفصل في تلك الدفوع وأوجه الطاعن سواء ما أبدى منها دفاع أصلي أو إحيائي ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة إذا ما خالفت لقضاءها في شأن ما تمسك به أحد الخصوم من دفع أو دفاع أصلي. لما كان ذلك. وكان طلب الطاعن الحكم بغير العلاقة التجارية بينه وبين المطعون ضدها عن الشقة موضوع النزاع أو إعتبر هذه الشقة عوضاً أو بدلاً عن الشقة التي إستأجرها منها بالمقد المؤرخ [...] يبدو - بشقي - أن يكون دفاعاً في الدعوى التي أقامتها المطعون ضدها بطلب طرده من تلك الشقة للغصب فإن واجب محكمة الاستئناف كان يقتضيها أن تصدى له وتفصل فيه ولا تلزم بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة وإذ إنلزم احكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد عالف القانون .

للطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٦٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبونه على وجه جازم وصريح وتلتزم المحكمة بطلباتهم وعدم الخروج عن نطاقها .

للطن رقم ٤٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨

إذا تعدد المدعون والمدعى عليهم وتعددت طلباتهم وكان يرطبهم جميعاً أمر واحد هو - مثلاً - أن أطيان الجميع مرهونة للبنك رهنية واحدة حكمها القانونى أنها لا تنجز بالنسبة لالكى الأطيان ، هل ملكية كل منهم ضامنة لكل الدين والمدعون يقولون إنهم دفعوا للبنك أذيد مما يخصهم في الدين بحسب ما تحت يدهم من الأطيان المرهونة فهذه الرابطة تميز قانوناً جمع هذه الطلبات المتعددة في دعوى واحدة إذ الدعوى بهذه الكيفية تقتضى معرفة أصل الدين وما تحت يد كل من المدعين والمدعى عليهم من الأطيان المرهونة وما يخص كلا منهم في الدين بحسب حصته في الأطيان وما يكون دفعه من الدين زائداً على حصته ثم من هو الذى يكون إنضع بهذه الزيادة المدفوعة ، والعمدة في ذلك هي على سند واحد هو كشف الدفوعات المستخرج من البنك .

للطن رقم ٦٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١٥

إذا عدل المدعى طلباته أمام محكمة الاستئناف ثم عاد إلى طلباته الأصلية دون أن يعرض المدعى عليه فإن التصديق وكل ما أبدى بشأنه يحير كأنه لم يكن ، ولا تشرب على احكممة إذا هي لم تتحدث عنه ولم تر داعياً للفصل في الدفع الذى أبداه المدعى عليه بعدم إخصاص احكام الأهلية بالحكم في هذا الطلب الجديد .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٢
إذا قدم الخصم إلى المحكمة طلباً أصلياً وطلباً احتياطياً فإن حكمها بإجابة الطلب الإحتياطي لا يغيثها عن بحث الطلب الأصلي وإيراد الأسباب الكافية التي إحصدت عليها في عدم إجابته .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤
إذا كانت المدعية قد طلبت في صحيفة إلتاح الدعوى تصفية الشركة القائمة بين زوجها المتوفى وأخيه وتعين مصف لبيع موجودات المخلين وتسليمها نصيبها في حاصل البيع وكان ما تم من جانب المدعى عليه يوم إنتقل المضر بناء على الأمر الصادر لها بالحجز الإستحقاقى التحفظى الذى إستصدرته ، هو أنه عرض على المدعية مبلغاً قال هو إنه قيمة ما يخصها في المخلين فتسلمته هي على أنه بعض ما سيظهر لها نتيجة للتصفية التي تطلبها ، وذلك على ما هو مستفاد من أن التسلم كان تحت الحساب ومن إستمرار المضر في الحجز بعد ذلك ، فإن طلب التصفية من جهة لا يفيد رغبة المدعية في الخروج من الشركة مع ترك المخلين للمدعى عليه ، كما أن العرض الحاصل من المدعى عليه على الوجه المقدم لا يفيد من جهة أخرى حصول إتفاق بين المدعية والمدعى عليه على خروجها من الشركة وإستقلاله هو بها . وإذن فلا مانع قانوناً من أن تعدل المدعية عن طلب تصفية الشركة إلى طلب تثبيت ملكيتها لحصتها المئوية فيها بعد أن نازعها الطاعن في مقدارها

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٤
للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك أثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين ولا ينته هذا الأجل ، وكان الخصم المقدمة ضدّه الطلبات قد إطلع عليها وعلم بها .

* الموضوع الفرعى : للفرق بين دعوى الملكية ودعوى الضمان :

الطعن رقم ٣٦ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٢٨
دعوى الملكية التي يوجهها البائع على المعرض هي غير دعوى الضمان التي يوجهها المشتري على البائع لمباشرة إحدى الدعويتين لا يقطع سريان المدة بالنسبة للدعوى الأخرى .

*** الموضوع الفرعي : المصلحة في الدعوى :**

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٠

إذا كان الطاعون يتعون على الحكم المطعون فيه قصور السبب وفي ذلك ذكروا أن الحكم لم يواجه ما قام عليه النزاع بين الطرفين في شأن ما هو مشروط للخيرات حيث أثار الطعون عليها في دفاعها وجهة نظر حاصلها أن الجنيه الذهب يساوى أربعمائة قرشاً وتعين لذلك أن يفرض للخيرات قدر من الأطنان يغل ما هو مشروط لها على أساس هذا التقويم ، بينما تمسك الطاعون بأنه وإن كان المرتب المشروط للخيرات مذكوراً باللفظ الجنيهاً الذهبية إلا أنه قد قامت مقامها العملة الورقية فأصبح الممول عليه هو الجنيه الورقي الذي يساوى مائة قرش - وأن الحكم المطعون فيه لم يفصح عن وجه نظره في هذا الخلاف فجاء مشوباً بالغموض وقصور السبب ، وكان بين من تقرير مكتب الخبراء المقدم محكمة الاستئناف أن الخبر الذي باشر العمل وقدر ريع الفدان من الأطنان الموقوفة وقت الإهداء بالوقف قد إستخرج هذه القيمة يتابع أساس لا يتأثر فيه مقدار الربع بما تار من نزاع حول تقدير قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية - ذلك أنه اتخذ الجنيهاً الذهبية أساساً للتقويم في العوامل الثلاثة التي إستعملها في إستخراج صافي الربح - ثم فرض للخيرات أطناناً تغل ما هو مشروط لها على هذا الأساس وكانت هذه النتيجة لا تختلف إذا ما روعي للتقويم ضابط آخر ، فإنه لا مصلحة للطاعين فيما نموا به على الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن بالمطالبة بأجر القيام بالنظارة على أهان الولف وكان هذا القضاء قائماً على أساس صحيح من القانون - على ما سلف البيان - فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون في إعتباره ناظر الولف أجيراً مشركاً ، وإعتباره وكيلاً عن المستحقين ، وقوله أن عمل الناظر ينحصر في تحصيل الإيراد ، وإسباغه الحجابة على قرار إقامة الناظر المؤقت في حين إنه ألقى ، وتقريره أن حكم الحرمة يتضمن حرمان الناظر من أجر النظر وإستناذه في قضائه إلى المادة ٥٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك يكون غير منتج النعى على الحكم قصور السبب في خصوص إغفاله الإشارة إلى المبالغ التي أمداد الولف بها وفي قوله إن دفاع الطاعن عن الخيرات لم يكن مقصوداً لذاته بل كان مختلطاً بدفاعه عن نفسه.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر شرط المصلحة في الدعوى ورتب على ذلك قبولها باعتبار أن الدين موضوعها كان مستحق الأداء قبل رفعها ، وكان لا ينفي توافر شرط المصلحة اللازم لقبول الدعوى بتقديم المطعون عليها : الأولى [الداتة] أمام محكمة أول درجة عقد صلح متضمن قبضها لجزء من الدين وتأجيل معاد أداء الباقي إلى تاريخ لاحق إذ أنها طلبت الحكم بها على مقتضى هذا الصلح وصدر الحكم المطعون فيه بعد حلول الأجل المفق عليه فيه ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني [المدينين] متضامين بأن يؤديا للمطعون عليها الأولى المبلغ الباقي موضوع المطالبة يكون قضاء لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣

مضى كان الثابت أن المطعون ضدهم " المدعين " قد إختصموا الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى بوصفه حارساً على أموال الخاضعين للحراسة ومنهم المدعي عليه في الدعوى وبوصفه ممثلاً له أمام القضاء ولما إستأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم إختصموا المدعي عليه الخاضع للحراسة والطاعن بوصفه حارساً على أمواله وممثلاً قانونياً له وحضر الطاعن أمام محكمة الإستئناف بهذه الصفة وأبدى دفاعه في الدعوى فإنه لا تكون له فعة مصلحة في النفي على الحكم لقبوله الإستئناف بالنسبة للحراسة ما دام الإستئناف مقبولا بالنسبة للطاعن بوصفه ممثلاً قانونياً له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧

إذا كانت المصلحة في الدعوى لا تهدف إلى حاية الحق وإقتضاته فحسب بل قد يقصد بها مجرد إستيفاء المدعي لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه بل يكفي أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء فقد أجاز المشرع تأسيساً على ذلك بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات أن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يختصم من بيده تلك الورقة ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها ، وكذلك قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها .

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٧٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٤

- مناط المصلحة الحقة في الطعن على الحكم وفق المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن لحكم عليه بشئ خصمه ، وقد يكون كذلك متى لم يقضى له بكل طلباته إذا كان مدعياً أو لم يؤخذ بكل دفاعه إذا كان مدعى عليه ، ولئن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً

للطعن متى كان الطاعن لا يبتغى أى نفع من وراءها ، فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التى لم تصادف هوى فى نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن وجوب أن يكون الحكم محققاً لمقصود الطاعن ومتسقاً مع المركز القانونى الذى يدعيه وما قد يترتب عليه من آثار ، بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على إلتزامات يريد المحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه ، سواء وردت هذه القيود فى منطوق الحكم أم لا .
أو الأسباب طالما كانت هذه الأسباب مكتملة للمنطوق ومرتبطة به ولا يستقيم الحكم بغيرها .

- إذ كان الطاعن قد أسس دفاعه أمام محكمة أول درجة على أن علاقة تاجيرية قامت مباشرة بينه وبين الشركة المؤجرة - المطعون عليها الأولى من جزء من عين النزاع بعد أن إنتهى عقد إيجار المستأجر الأصلى لوفاته وزوجته وترك ولديه العين المؤجرة ، ويقال له وحده شاعلاً للجزء الذى كان يستأجره من باطن المستأجر الأصلى ، وأنه صدر إيجاب عام من مؤسسة التأمين بالموافقة على التاجر إليه باعتباره من شاعلى الأعيان دون عقود قبل ديسمبر ١٩٦٧ ، تلاقى معه قبله التاجر المبدى بالطلب التقدم منه إلى المطعون عليها الأولى ، وكان دفاع المطعون عليها الثانية القائم على تنازل ورثة المستأجر الأصلى عن حق التاجر لها يعارض مع ما يدعيه الطاعن من قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بينه وبين المؤجرة المالكة - بالنسبة للجزء الذى يشغله من العين وكانت الشركة المؤجرة - المطعون عليها الأولى - قد أسست دعواها قبل الطاعن والمطعون عليها الثانية على عدم قيام العلاقة الإيجارية بين أيهما وبينها تبعاً لإنهاء عقد إيجار المستأجر الأصلى وإنشاء السبب القانونى لشغل أيهما للعين مما يجعل حيازتهما وليدة الغصب فإن الحكم الابتدائى إذ بنى قضاءه برفض الدعوى على ما عرض فى الخفيات وهو بسبيل تحديد المراكز القانونية لكل من الطاعن والمطعون عليها الثانية مسبقاً على الأخيرة صفة إستخلاف المستأجر الأصلى فى تاجر العين باعتبارها كانت تقيم معه ويعونها وتنازل ضمناً إليها ، وجاعلاً من الطاعن مستأجراً من الباطن للجزء من العين التى يشغلها تبعاً لتنازل الشركة الضمنى عن طلب الإخلاء فإنه يكون قد فصل فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق بعدم قيام علاقة إيجارية مباشرة بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن ، بما يجرمه من حق مطالبتها بتحرير عقد إيجار له من القدر الذى يشغله ، وبما يجعل شغله العين مهدداً لتوقف مصير عقده على عقد الإيجار الأصلى ، وبالتالي تكون له مصلحة بالإستئناف على الحكم الابتدائى وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بعدم جواز الإستئناف على سند من إنشاء هذه المصلحة فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٨١

طلب مد المطات غير القانونية هو حق لصاحب العقار المثل عليه ولو كان أرضاً فضاء ، باعتبار أن فتح المطات إعتداء على الملك يترتب على تركه إكتساب صاحبها حق إرتضاق بالمطل وإلتزام مالك العقار المرتفق به مراعاة المسافة القانونية بين المطل وما قد يقيمه من بناء.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٣

الأصل أن لمالك الشيء وحده - في حدود القانون - حق إستعماله وإستغلاله والتصرف فيه مراعيّاً في ذلك ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة عملاً بنص المادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون الملغى لما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التي يملكها وإن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا إنتهت المدة المفق عليها وقام سبب لفسخ عقد الإيجار وأن يختار مستأجره وأن يستعمل المين في أى وجه مشروع ، لما كان ذلك فإنه يكون للشركة الطعون ضدها باعتبارها شخصاً معنوياً مالِكاً للعقار الكائن به عين النزاع مصلحة في إقامة الدعوى إذ إعتمدت بوجود سبب لفسخ عقد إيجار تلك المين.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٤

من المقرر قانوناً - وعلى ما نصت المادة الثالثة من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون لأرائع الدعوى مصلحة تعود عليه من الحكم له بطلبه وإلا كانت دعواه غير مقبولة - وإذ - كان الطاعن قد تمسك في صحيفة الإستئناف بأنه لم تعد للمطعون ضده فمة مصلحة في الحكم له بتزوير ورقتين متصلتين بإرادة المطعن بعد أن باعه نصيبه فيه وتناخ معه نهائياً بخصوص ذلك ، فإن الحكم إذ قضى في موضوع الدعوى بما يتضمن قبولها دون أن يرد على هذا الدفءاع رغم أنه جوهرى يصير به حتماً إن صح وجه الرأى في الدعوى يكون مشوباً بالقصور الذى يوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٧٣٤ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٤

لا تقبل دعوى أو دفع بغير مصلحة وأنه ليس للخصم أن يتمسك بما لغيره من دفع أو دفءاع .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ٤/١/١٩٨٧

الدعوى هي حق الإلتجاء إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانونى المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توفر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحق ، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى إستحقاقه هذه الحماية وضد من يراد الإحتجاج عليه بها.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٧

النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه مصلحة قائمة بقرها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة ... " يدل على أن المصلحة التى تجيز رفع الدعوى أو المطالبة بالحق هى تلك المصلحة القانونية التى يحمها القانون دون ما نظر إلى المصلحة الاقتصادية.

الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٧

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن بطلان نقل المطعون حده الرابع إلى الشركة عام ١٩٦٨ وترقياته التى تمت بعد ذلك بما فى ذلك ترقبته بمقتضى القرار رقم إلى وظيفة مدير إدارة الشئون القانونية طالما أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى أنه غير مستحق لهذه الوظيفة.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٨

شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التذاعى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه بالحكم له بطلائه بما وصفه المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون.

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩

لئن كان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن من يختصم فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهته لا بعد خصصاً حقيقياً فيها إلا أن يحل له إبداء أوجه دفاعه بشأنها ومنازعة خصمه فى طلباته ، وذلك سواء أمام محكمة أول درجة أو محكمة لاني درجة لأن الخصومة فى الإستئناف ليست إلا امتداد لذات الخصومة المطروحة على محكمة أول درجة وله أن يختار الوقت المناسب لتقديم أسباب منازعته فإذا تخلف عن الحضور فى المرحلة الأولى من الدعوى ، فليس هناك ما يحول قانوناً بينه وبين إستئناف الحكم الصادر فى مواجهته متى كان ضاراً بمصلحته وماماً بحقوقه التى يدعيها وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الإستئناف المرفوع من الطاعن بمقولة إنه خصصاً حقيقياً فى النزاع أمام محكمة أول درجة لأنه تخلف عن الحضور أمامها ولم يطلب المدعى إلزامه بشئ بل طلب الحكم له فى مواجهته فحسب وذلك رغم أن الخصم المطلوب الحكم فى مواجهته يجوز له طرح دفاعه وإبداء منازعته فى الدعوى ولو لأول مرة فى الإستئناف ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٥

النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون " يدل على أن المشرع قرر قاعدة أصولية بأنه لا دعوى ولا دفع بغير مصلحة ومؤداها أن الفائدة العملية هي شرط لقبول الدعوى أو أى طلب أو دفع فيها ، وذلك تنزيها لساحات القضاء عن الانشغال بدعاوى وطلبات لا فائدة عملية منها وما أنشئت المحاكم لفلها. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدفع بعدم القبول قد أبدى أمام محكمة الموضوع من جانب موردة المطعون ضدهم العشرة الآخرين - المدعين في الطعن - وكان قوامه أن مورثتها المؤجرة ليست مالكة للعين المؤجرة بل صاحبة حق إنتفاع عليها حوله لها مالكة الطاعن ومن ثم فهي لا تخلف مورثتها في هذا الحق وكان الدفع لا يحقق للطاعن أية فائدة عملية ما دام أن عقد الإيجار قد إنتقل إليه محملاً بالتزامات المؤجرة منه فإن مصلحته في التمسك بهذا الدفع أيما ما كان وجه الرأى فيه تكون متضبة.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

إذا كان يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة بقرها القانون ويكتفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من - الطلب الإحتياط للدفع ضرر محقق أو الإستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، وكان الطاعن قد أسس دعواه الفرعية على إنه في حالة إخفاق المطعون عليه في دعواه المطروحة فإنه يكون قد لحقه أضرار مادية وأدبية خروج المطعون عليه عن حق الدفاع أثناء نظر الدعوى " وكان هذا الذى أسس عليه الطاعن دعواه الفرعية لا تتوافر به المصلحة القائمة التى يقرها القانون كما لا تتوافر به المصلحة المحتملة فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتزام هذا النظر وخلص صحيحاً إلى عدم قبول الدعوى الفرعية لإنقضاء مصلحته في رفعها فإن النعى يكون على غير أساس.

*** الموضوع الفرعى : إنقضاء الخصومة :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن الشارع أراد أن يتخذ من ,, سير الدعوى ,, و,, إنقضاء الخصومة فيها ,, - وهو وصف منضبط - لا من مجرد قيام النزاع مناطاً يتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الشارع أراد أن يتخذ من ,, سر الدعوى ,, و,, إنقاذ الخصومة فيها ,, وهو وصف ظاهر منضبط لا من مجرد قيام النزاع منطاً يتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق على الفواحد

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٣

الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء ، فلا تعتقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ، ولا يصححها إجراء لاحق ، وعلى من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إختصاصهم ومن ثم فإن الدفع المتعلق بإنقاذ الخصومة بين أطرافها الواجب إختصاصهم قانوناً لا يعتبر بذلك من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق ، التي تسقط بعدم إيدائها قبل التكلم في الموضوع. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم قدموا صحيفة إستئنافهم إلى قلم المحضرين في ١٩٦٦/٦/٦ موجهين هذا الإستئناف إلى مورت الطاعين ، الذي تبين أنه كان قد تولى بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢٢ قبل تقديم الصحيفة وإعلانها ، فإن الخصومة في الإستئناف لا تكون قد إنتقدت بين طرفيها ، ولا يرتب على تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين أى أثر.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

مفاد مفاد نص المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يرتب عليه - كآثر إجرائي - بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لبدا المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للمطالبة فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسرى حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

مؤدى نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة عشرة من قانون المرافعات أن تسلم صورة الإعلان إلى الشركات التجارية أو المدنية في مركز إدارة الشركة فإن تسليم صورة صحيفة إفتتاح الدعوى التي أقامها عليها المطعون ضده - لا يعتبر إعلاناً صحيحاً في القانون ولا تعتقد به الخصومة فيها ذلك أن إنقاذ

الخصومة مشروط بتمام إعلان الصحيفة إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية إذ إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما ترتب عليها - كآثر إجرائي - بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً ، فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية. لما كان ما تقدم وكان الثابت مما سلف بيانه أن الخصومة في هذه الدعوى لم تنقضي بين طرفيها لعدم إعلان الطاعة بصحيفة الدعوة إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون ونظرت الدعوى أمام محكمة أول درجة في حية الطاعة إلى أن انتهت بالحكم الذي طعنت فيه الطاعة بالإستئناف متمسكة بانعدام أثر الإعلان والحكم المؤتب عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعد بهذا الدفاع وقضى في موضوع الدعوى تأسيساً على أن إعلان الطاعة بإدارة قضايا الحكومة لم يتم إلا بناء على توجيه من موظف الشركة الطاعة المختص وأنه لا يمكنها أن تفيد من عمل مندوبها وفعله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٦٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء فلا تنقضي أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق وأنه على الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختتامهم وأن جهل الطاعن بوفاة خصمه يعد فقط عذراً يرتب عليه وقف سريان المهاد في القوة التي تبدأ من رفع الطعن ضد الموقوف إلى وقت العلم بهذه الوفاة وبالتالي يكون على الطاعن - بمجرد زوال العسر أن يرفع طعنه من جديد على النحو الصحيح في المهاد وإلا سقط حقه فيه.

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨١

إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه - ومع ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها يرتب على عدم تحققه بطلانها وهو بطلان لا يصححه حضور المطلب لإعلانه - إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان يزول بحضور المعلن إليه إما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨١

من المقرر أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنقاذ الخصومة بين طرفيها ، ذلك أن الإعلان بصحيفة الدعوى يرمي إعمالاً لبداً المواجهة إلى إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه ، وإذ يتطلب القانون فإنه يعتبر الوسيلة الوحيدة لهذا العلم، بمعنى أنه لا يجوز - عند عدم القيام به أو تضييع الاستعاضة عنه - أو تكملته بالعلم الفعلي للواقعة ، كما لا يصححه إيداع المدعين - المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلباتهم شفاهة في الجلسة ، ونسك المدعى عليه بالخصومة رغم أنها تقوم بإيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات على النحو السالف بيانه إلا أنها لا تكون صالحة لأن يباشر فيها أى إجراء من جانب القضاء وأعوانه قبل إنقضاءها ، وإن ثم شيء من ذلك ، كان العمل منعلاً مما لا يجوز النزول عنه ويترتب على ذلك أنه لما كانت الصحيفة باطلة لعدم إعلانها أصلاً فإن الخصومة لا تنقذ بها ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو الثانية كما أنه لا وجه للقول بأن الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الأولى وترافع في الدعوى بما يفيد تنازله عن هذا البطالان.

الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٨٢

يلزم لرفع الاستئناف وفقاً للمادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تودع صحيفته قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ويضمن أيضاً إعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده إذ أن هذا الإجراء الأخير لازم لإنقاذ الخصومة بين طرفيها ويترتب على عدم تحقيقه بطلانها - لما كان ذلك وكانت الخصومة لا تقوم إلا بين الأحياء ولا تنقذ أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة ولا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق وعلى من يريد عقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل إختصاصهم قانوناً.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٣

لا تقوم الخصومة في الدعوى إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة فإن رفضت الدعوى على موفى كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها أى إجراء لاحق وإذ كان الثابت أن الطاعنين قد إختصموا في دعواهم مورث المطعون ضدهم عدا الأول الذى تبين أنه كان قد توفي قبل إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب فإن الخصومة في الدعوى تكون معدومة بالنسبة له ولا يترتب على إيداع صحيفتها أى أثر ولو كان الطاعنون يجهلون وفاته إذ كان يعين عليهم مراقبة ما يطرأ على خصومهم من وفاة قبل إختصاصهم

وتعجل الطاعين للدعوى وأختصاصهم الورثة فيها من بعد عديم الأثر لوروده على غير محل وليس من شأنه تصحيح الخصومة المدعومة

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
مفاد نص المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يوجب عليه - كآثر إجرائى - بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان فى ظل قانون المرافعات الملغى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لبداً المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائى زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠
الخصومة لا تقوم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بين طرفيها من الأحياء فلا تتعقد أصلاً بين أشخاص غير موجودين على قيد الحياة إذ تكون مدعومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق وعلى الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير فى الصفة قبل اختصاصهم ، أما جهله بوفاة خصمه فبعد فقط عنراً يوجب عليه وقف سريان المعادى فى الفترة التى تبدأ من رفع الطعن ضد المتوفى وتنتهى بوقت العلم بهذه الوفاة ، وبالتالي يكون على الطاعن - بمجرد زوال العسر - أن يرفع طعن من جديد على النحو الصحيح وإلا سقط الحق فيه

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤
إذا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تتعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت مدعومة بالنسبة لمن توفى قبل اختصاصه. وكان الثابت أن المطعون ضدها الخالفة توفيت أثناء نظر الإستئناف فمن لم تكون الخصومة فى الطعن المائل متعده بالنسبة لها

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠
من المقرر أن الخصومة لا تتعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، ومن ثم فإنها فى مواجهة الخصم المتوفى تكون مدعومة ولا ترتب أثراً.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨

بين المشرع في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلام الخصوم بها ، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت بالطريق الذي رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه وذلك تنظيماً للنقاضى من ناحية وتوفيراً لحق الدفاع من ناحية أخرى - وإذا كان المشرع في ظل قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد جمع بين الأمرين في إجراء واحد فنص في المادة ٦٩ منه على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقهر . فانون بغير ذلك " فلم تكن الدعوى تعتبر مرفوعة - بكل ما يترتب على ذلك من آثار - إلا بتمام إعلان صحيفة الدعوى إلى الشخص المراد إعلانه بها ، إلا أنه عدل عن ذلك في قانون المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فنص في المادة ٦٣ منه على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ... " وفي المادة ٦٧ على أن " ... وعلى قلم الكتاب في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين إعلانهما ورد الأصل إليه ... " وفي المادة ٦٨ منه بأنه " على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الدعوى خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ... " فأصبحت الدعوى في ظل قانون المرافعات الحالي تعتبر مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب ، أما إعلان الخصم بها فقد أصبح إجراء منفصلاً عن رفع الدعوى وثالياً له قصد به المشرع إعلامه بها وبطلبات المدعى فيها والجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه ومستنداته فإن هو أعلن قانوناً بصحيفة الدعوى كان ذلك دليلاً كافيّاً على علمه بها سواء علم فعلاً أو لم يعلم وإيذاناً للقاضي بالمضي في نظرها سواء قبل المدعى عليه في الجلسات المحددة لنظرها بنفسه أو من ينوب عنه أو لم يحضر أصلاً أما إذا حضر - دون إعلان - بالجلسة المحددة لنظر الدعوى عند النداء عليها وتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في إعلانه بصحيفتها كان أثر باستلامه صورة منها أو تسلم هذه الصورة بالجلسة بغير اعتراض منه أو أبدى دفاعاً في الموضوع أو طلب أجلاً لإبدائه بما يدل على علمه اليقيني بموضوع الدعوى وطلبات المدعى فيها وبمركزه القانوني كان ذلك كافيّاً للمضي في نظر الدعوى دون ما حاجة لتكليف المدعى أو قلم المحضرين بإعلانه بصحيفتها.

الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣

الخصومة عموماً ومنها خصومة الطعن بالنقض لا تنقذ إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا تترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق إلا إذا حصل في

الواعيد المقررة وعلى من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومة من فساد أو تغير في الصفة قبل إختصاصهم.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧

المقرر وإعمالاً للمادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن إجراءات رفع الاستئناف تخضع لذات الأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، وكان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى ترفع وفقاً للمادة ٦٣ من ذات القانون بإيداع صحيفة قلم الكتاب حيث يمثل علم المحكمة بها وتنفذ الخصومة فيها بتمام المواجهة بين طرفيها ، وأنه ولن كان المشرع قد عني بتنظيم إجراءات إعلان الصحيفة باعتباره الوسيلة المثلّى لإتمام المواجهة ، إلا أنه فى ذات الوقت يأت بخصوص تتألف مع إتمام المواجهة وبالتالى إنقاذ الخصومة بغير الإعلان بل أنه إحد بالعلم اليقنى كوسيلة لإنقاذ الخصومة فى حالات كثيرة منها ما نصت عليه المادتان ١٢٣ ، ١٢٦ من قانون المرافعات من جواز توجيه الطلبات العارضة وجواز التدخّل إنضمامياً أو هجومياً شفاهة بالجلسة فى حضور الخصم بغير إعلان ، وما أجازته المادة ٢٣٧ من ذات القانون بشأن رفع الاستئناف المقابل بمذكرة تقدم عند نظره بغير إعلان ، هذا إلى أنه من غير المقبول أن يعد المشرع بإنقاذ الخصومة بالعلم الحكيم فى الحالات التى تسلم فيها ورقة الإعلان لغير الشخص المراد إعلانه ، ولا يعد بعلمه اليقنى ، وبالتالى فإنه يصعب القول بأن الخصومة تنفذ بتمام المواجهة بين طرفيها سواء تحققت تلك المواجهة بالإعلان أو بالعلم اليقنى الذى يمثل فى حضور الخصم أمام القضاء ومتابعة السير فى الدعوى وإدائه دفاعه فيها فى الشكل والموضوع على نحو يدل على إحاطته بموضوعها وبالطلبات فيها ومركزه القانونى بين أطراف الخصومة ولما كان البين من الأوراق أنه وإن كانت صحيفة الاستئناف لم تعلن للطاعن - المستأنف عليه - إلا أنه وإزاء قوله أمام المحكمة ومناقشة الحاضر معه موضوع الاستئناف وإيدائه ما عني له من دلووع وأوجه دفاع يدل على إحاطته بموضوع الاستئناف وبالطلبات فيه ، فإن خصومة الاستئناف تكون قد إنقضت ويكون النى على غير أساس.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى ترفع وفقاً للمادة ٦٣ من قانون المرافعات بإيداع صحيفة قلم الكتاب حيث يتصل علم المحكمة بها وتنفذ الخصومة فيها بتمام المواجهة بين طرفيها وأنه ولن كان المشرع قد عني بتنظيم إجراءات إعلان الصحيفة باعتباره الوسيلة المثلّى لإتمام المواجهة إلا أنه فى ذات الوقت لم يأت بخصوص تتألف مع إتمام المواجهة وبالتالى إنقاذ الخصومة بغير الإعلان بل أنه إحد بالعلم اليقنى كوسيلة لإنقاذ الخصومة فى حالات كثيرة منها ما نصت عليه المادتان ١٢٣ ، ١٢٦ من قانون

للمرافعات من جواز توجيه الطلبات العارضة وجواز التدخل إبتصامياً أو هجوماً شفاة بالجلسة في حضور الخصم بغير إعلان وما أجازته المادة ٢٣٧ من ذات القانون بشأن رفع الإستئناف المقابل بمذكرة تقدم عند نظره بغير إعلان ، هذا إلى أنه من غير المقبول أن يمتد المشرع بإعتقاد الخصومة بالعلم الحكيم في الحالات التي تسلم فيها ورقة الإعلان لغير الشخص المراد إعلانه ولا يعد بعلمه اليقيني وبالتالي فإنه يصح القول بأن الخصومة تتعد بتمام المواجهة بين طرفيها سواء تحققت تلك لمواجهة بالإعلان أو بالعلم اليقيني الذي يتمثل في حضور الخصم أمام القضاء ومتابعته السير في الدعوى وإبداء دفاعه فيها في الشكل والموضوع على نحو يدل على إحاطته بموضوعها وبالطلبات فيها وبمذكرة القانون بين أطراف الخصومة ولما كان البين في الأوراق أن الطاعن مثل بوكيل عنه أمام محكمة أول درجة تسلم صورة من صحيفة إفتاح الدعوى ولقد مذكرة بدفاعه ثم تقدم بمستندات في جلسة تالية وتابع سير الدعوى على نحو يدل بإحاطته بموضوعها وبالطلبات فيها مبدئياً بدفاعه في الشكل والموضوع. ومن ثم يصح القول بأن الخصومة فيها قد إنتقدت بتمام المواجهة بين طرفيها ويكون النعى قائماً على غير أساس.

الطنن رقم ١٩٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

الأصل في الخصومة أن تقوم بين طرفيها من الأحياء ، فإذا أدرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تنهأ بعد للحكم ، إنتقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم لذلك ولا يوجب على الإنقطاع زوال الخصومة ، وأن الدعوى تستأنف سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت مخصصة لنظرها ورقة التوفى وبأشروا السير فيها. وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد رفعت صحيحة من الطاعنة عن نفسها وبصلتها وصية على أولادها قصر المرحوم واختصمت فيها جدهم لأبهم المظنون ضده الأول - وأثناء نظره الدعوى توفى القاصر ... بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٦ ونظرت الدعوى بجلسة ١٩٨٦/١١/٦ المأجلة لها ، ومثل الخصوم ومنهم ورقة القاصر المتوفى جميعاً وبأشروا السير فيها حتى صدور الحكم بجلسة ١٩٨٧/١/١٠ ومن ثم إستأنفت الدعوى سيرها وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى بإعدام الخصومة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطنن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٠

إذا كان الثابت أن الحكم المظنون فيه قد صدر في الإستئناف رقم ٣٥ لسنة ١٠٣ ق على المظنون ضدهما الخامس والأخيرة عن نفسها وبصفتها ورقة المظنون - ضدها السابعة مما مفاده وفتاها قبل صدور الحكم المظنون فيه ورفع الطعن بالنقض ، وكان الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء

فلا تعتمد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ومن ثم يصعب اعتبار الخصومة في الطعن معدومة بالنسبة للمطعون فيها السابقة والحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لها .

*** الموضوع الفرعي : إقفاء الخصومة :**

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧

إنقضاء الخصومة لا يوجب عليه إنقضاء الحق الذي رفعت به الدعوى بل يبقى خاصاً في إنقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٩٣ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٧

إذ كان للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية برفض توقيع الحجر قوته بالنسبة لأهلية المطلوب الحجر عليه إعتباراً بأن عارض من عوارض الأهلية لم يلحقه ، فيظل متمتعاً بأهليته كما كان من قبل ، وكان يوجب على رفع الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب بوجاه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء وعليه فمن شأن استئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الحجر إعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف لتدلي برأيها فيه على ضوء ما أبدى من أسباب مبررة وبذلك يعود الوضع بالنسبة له إلى ما كان عليه قبل صدور الحكم الابتدائي لتضي ولاية المحكمة بنظر الطلب متى تولى الشخص المراد إخضاعه للحجر والقائمة قبل إصدارها الحكم في الاستئناف المرفوع إليها ، ولا يبقى سوى إحصاء المحاكم المدنية بشأن المنازعة في صحة التصرف ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطلوب الحجر عليه توفي قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الحجر مما كان يعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإنهاء دعوى الحجر ، وكان الحكمان المطعون فيهما لم يلتزما هذا النظر وقضى أولهما برفض طلب الحكم بإنهاء الدعوى والثاني بإعصار المطلوب الحجر عليه ذا غفلة إستناداً إلى أن وفاته بعد صدور الحكم الابتدائي لا يؤثر على استمرار سير الدعوى ووجوب التعرض لبحث سبب الحجر المطروح باعتباره حالة قانونية لا تقوم ولا تقتضي إلا بالفصل فيها ، فإنهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١/٣/١٩٧٨

نصت المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق المنطبق - على واقعة الدعوى - على أنه " في جميع الأحوال تقتضي الخصومة بمعنى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها " وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليقاً على نص تلك المادة قولها " والمقصود بعبارة جميع الأحوال الواردة في هذه المادة أن

الخصومة تقتضي بمضى المدة مهما يكن سبب إنقطاعها أو وقفها إلى أن يصدر من صاحب المصلحة فى الدعوى إجراء صحيح فى الخصومة فتقطع به المدة وقد أريد بهذا الحكم الجديد وضع حد نهائى لتراكم القضايا وتعليقها بالحاكم. " ووضح فى هذا النص ما جاء فى مذكرته الإيضاحية من تعبير " صاحب المصلحة فى الدعوى " وهو تعبير عام مطلق ، أن المشرع لم يفرق بين المدعى والمدعى عليه من حيث إتخاذ الإجراء الذى يقطع مدة إيقاف الخصومة وإنقطاعها وبالتالي من حيث أثر إنقضاء الخصومة بالنسبة لكل منهما ، وأنه إذا أوقف السر فى الدعوى أكثر من سنة ولم يطلب ذو المصلحة من الخصوم " لا فرق بين مدعين ومدعى عليهم " الحكم يسقوط الخصومة إنقضت الخصومة فى جميع الأحوال بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ومتى إنقضت الخصومة على هذا النحو فقد ألغيت جميع إجراءاتها وألغيت صحيفة الدعوى وما ترتب عليها من آثار ويدخل فى ذلك إنقطاع التقادم فيعتبر هذا الإنقطاع كأن لم يكن وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاين هذا النظر وجرى فى قضائه على أن الطاعنين ليس لهما أن يستفيدا من الأثر المترتب على إنقضاء الخصومة فى الإمتثال رقم مدنى سواهج لكونهما هما اللذان أهملوا حوالة السر فيه ورتب على ذلك إنقطاع التقادم السارى لمصلحة الطاعنين فى وضع يدهما على العقار مثار النزاع فإنه يكون قد عاين القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣

مفاد نص المادة ١٤٠ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ المعمول به من تاريخ نشره فى ج ١٩٧٣/٤/٥ أن الشارع استثنى الطعون بالنقض من أحكام إنقضاء الخصومة بمضى المدة متى وقف السر فيها لمدة تزيد على ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح تم فيها اعتباراً بأن نظر الطعون أمام محكمة النقض إنما يجرى بحسب ترتيب دورها فى الجدول ، وأنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ، يتضمن نصاً صريحاً بقرى ذلك الإستثناء وألغى بإلغاء القانون ذاته وإدماج نصوصه فى قانون المرافعات مما أفصح المجال لتأويل هذا الإلغاء فقد آثر الشارع العود إلى تقرير الإستثناء المشار إليه بنص صريح دليلاً لكل مظنة ، وعشية أن يفهم من عبارة " فى جميع الأحوال " الواردة فى نص المادة ١٤٠ إنقضاء الخصومة حصراً بمضى المدة المقررة فى أية مرحلة من مراحلها بما فى ذلك مرحلة الطعن بالنقض ، نص فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على سريان حكم الفقرة المضافة على ما رفع من طعون بالنقض قبل العمل به لما كان ذلك فإن الدلع بإنقضاء الخصومة فى الطعن يكون قائماً على غير أساس ويسمى راضه.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨

- تقديم طلب إنقضاء الخصومة بالإجراءات المضادة لرفع الدعوى لا ينشئ خصومة جديدة بل يبقى أطراف النزاع بذات صفاتهم فى الخصومة المطلوب الحكم بانقضاءها .

- نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه " فى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها " والمقصود فى جمع الأحوال - على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم - أن الخصومة تنقضى بمضى المدة مهما يكن سبب إنقطاعها أو وقفها فإذا استمر عدم السير فى الخصومة مدة ثلاث سنوات بعد آخر إجراء صحيح فإن الخصومة تنقضى بقوة القانون إذا تمسك بذلك صاحب الشأن قبل تعرضه للموضوع سواء أكان السير فيها راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف والإنقطاع المنصوص عليها فى المواد من ١٢٨ حتى ١٣٣ أو إلى أسباب أخرى ذلك أن نص المادة ١٤٠ جاء عاماً يشمل جميع الحالات .

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦

النص فى المادة ١/١٤٠ من قانون المرافعات على أنه فى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، مؤداه أن الخصومة تنقضى بمضى المدة أياً كان سبب إنقطاعها أو وقفها ما لم يفسد من صاحب المصلحة فى الدعوى إجراء صحيح فى الخصومة تقطع به المدة وقصد المشرع من هذا النص وضع حد لراكم القضايا وتطبيقها بأحكام ولأن أحكام سقوط الخصومة لا تنشأ عن حكم هذا النص ولا تحقق الغاية المرجوة منه بالسعة والشمول للمحوظين فيه وثمة حالات منها الوقف إعمالاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات تكون الخصومة بمنجى من السقوط المقرر بنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات وليست كذلك فى حكم المادة ١/١٤٠ المذكورة والذي يكون حافزاً للخصوم على تحريك القضايا المرفوعة .

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧

إنقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها طبقاً للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو تقادم مسقط وبالتالي ترد عليه أسباب الوقف والإنقطاع .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٧

النص فى المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه " فى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض ، يدل على أن إنقضاء الخصومة يكون بسبب عدم موالاة إجراءاتها مدة ثلاث سنوات ، وأن هذه

المدة تعتبر معاد تقادم مسقط لإجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع الدعاى الذى يخلص فى
إنقضائه للمواعيد المقررة فى القانون المدنى ، وهذا التقادم لا يتصل بالنظام العام بل يجب التمسك به من
الخصم ذى المصلحة ، ويسقط الحق فيه بالنزول عنه نزولاً صريحاً أو ضمناً .

* الموضوع الفرعى : إنقطاع سير الخصومة :

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥
إنقطاع الخصومة حالة يقرها القانون لمصلحة الخصم الذى لم يمثل فى الدعوى فلا تحقق إلا حيث يكون
الخصم غير ممثل فى الخصومة بنفسه أو بمن أوتضى نيابته عنه ، وبصح لمن شرع لمصلحة النزول عن
التمسك بآثاره . وإذن فعنى كانت دعوى قد رفعت على شركة تضامن وأثناء سيرها اندمجت الشركة
المدعى عليها اندماجاً كلياً فى شركة مساهمة ومع ذلك ظلت الإجراءات تسير باسم الشركة المندمجة وقد
القضى سير الخصومة أكلاً ونفقات كلفت بها المحكمة الشركة المندمجة لدفعتها ولما صدر عليها الحكم
الابتدائى رفعت عنه استئنافاً تولاها محام غير المحامى الذى يمثلها أمام محكمة أول درجة ، كما أن الشركة
الندمجة هى التى مثلت أمام المحضر عند تنفيذ الحكم ولم تعرض بعدم تمثيلها فى الخصومة ، ولما كانت كل
هذه الإجراءات التى اتخذت والاكاليف التى دفعت فى تواريخ تالية للاندماج الكلى تقطع بأن الذى
أخذها فعلاً هى الشركة الندمجة لأنه لا يقبل منه التحدى بانقطاع سير الخصومة بسبب الاندماج .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥
الأصل فى الخصومة أن تقوم بين طرفيها من الأحياء ، فإن أدرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تنهأ بعد
للحكم ، وقفت الإجراءات بحكم القانون ، لأن الدعوى تكون قد فقدت بذلك ركناً من أركانها
الأساسية فمرد قيام سبب الوقف ، ولا تستأنف سيرها إلا بإعلان جديد يوجه إلى ورثة المتوفى ، لأن الغاية
من الوقف إنما هى المحافظة على مصلحة هؤلاء الورثة دون غيرهم ، ونمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم
التي آلت إليهم بسبب الوفاة ولذلك فقد افترض القانون جهلهم بالدعوى المرفوعة على مورثهم فأوجب
إيقافها فمرد الوفاة ومن ثم فلا يؤثر حضور مورثهم فى الدعوى قبل وقفها على حقهم فى المعارضة فى
الحكم الذى يصدر فى غيبتهم .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ٣/١١/١٩٥٥
لا ينقطع سير الخصومة وفقاً لنصوص المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ من قانون المرافعات بوفاة أحد الخصوم
أو فقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشرها نيابة عنه إذا كانت الدعوى قد انتهت للحكم فى

موضوعها ، وتعتبر الدعوى كذلك متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال الصفة .

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

البطالان الناشء عن عدم مراعاة أحكام المادتين ٢٩٨ ، ٣٠٨ مرافعات فيما أوجته من إعلان تمجيل الخصومة بعد إنقطاع سيرها وكذلك إعلان تركها - التمسك بهذا البطلان قاصر على من شرع لمصلحته وهم من يقومون مقام من تولى أو فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة ولمن تركت مختصته على خلاف ما تقتضى به المادة ٣٠٨ مرافعات.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٩

مفاد نصوص المواد ٢٩٩ مرافعات قديم ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ مرافعات جديد أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون. وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى - إلا أن هذا البطلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي فوره القانون لمصلحة من شرع الوقف أو الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣١

إنقطاع سير الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم إنما يرتب بطلاناً نسبياً لصالح من شرع لمصلحته وهو خليفة المتوفى.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢١

متى تقرّر إنقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاة أحد الخصوم فإن كان سبب الإنقطاع راجعاً لوفاة المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فلا تسرى مدة السنة المقررة لسقوط الخصومة في حق ورثته إلا من اليوم الذى يعلن المدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي ، وأما إذا كان الإنقطاع راجعاً لوفاة المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه تعين على المدعى - أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن ورثة خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنفا عليهم بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء سنة ولا يمكن أن يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم علراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته ، وعدم تعرض دعواه للسقوط بفعله أو إمتناعه.

الظعن رقم ٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥

إن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع على ما تقتضى به المادة ٢٩٥ مراعات من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الخامية. وتعتبر الدعوى مهية للحكم أمام محكمة النقض على مقتضى المادتين ٢٩٦ و ٤٤١ مراعات بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين. فإذا كان المطلوب الحجر عليه قد توفى بعد تمام ذلك أمام محكمة النقض فلا تأثير لوفاته في نظر الظعن في الحكم الصادر برفض طلب الحجر.

الظعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

زوال صفة المدعى بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم قبوله بل يترتب عليه انقطاع سير الخصومة طبقاً للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات إذ لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها.

الظعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم .

الظعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢

لا تتعد الخصومة أمام محكمة النقض في ظل القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إلا بإعلان تقرير الظعن مؤشراً عليه بالإحالة مما لا يصح معه القول بانقطاع سير الخصومة ووقف ميعاد إعلان الظعن في حالة وفاة المظنون عليه قبل إعلانه بالتقرير.

الظعن رقم ١٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧

مضى كانت المحكمة لم تطعن لما غما إلى علم محامي المستأنف ولقرر به في الجلسة من أن الحراسة رفعت عن المؤسسة وسلمت إلى صاحبها ، وكلفته تقديم الدليل عليه ولم يقدمه ، لأنها لا تكون قد خالفت القانون بعدم قضائها بانقطاع سير الخصومة إذ أن هذا الانقطاع يبنى على واقع ما كان للمحكمة أن تنزل حكم القانون عليه قبل أن يقدم دليله وتطعن هي إليه .

الظعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو يفقده أهلية الخصومة أو يزول صفة من كان يباشر الخصومة عنه من العائين ومفاد ذلك أن مجرد وفاة

الخصم أو فقد أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة. أما بلوغ الخصم من الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، ومتى كان الثابت أن الطاعن قد إختصم إختصاصاً صحيحاً فى الإستئناف محلاً فى والده باعتباره ولأى شرعياً عليه فإن الإستئناف يكون قد رفع صحيحاً ويعتبر الطاعن عالماً به فإذا بلغ سن الرشد أثناء سير الإستئناف ولم ينبه هو ولا والده المحكمة إلى التغيير الذى طرأ على حالته وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم فى الإستئناف فإن حضور هذا الوالد يكون فى هذه الحالة بقبول الإبن ورضائه فتظل صفة الوالد قائمة فى تمثيل إبنه فى الخصومة بعد بلوغه من الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ولا ينقطع به سير الخصومة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب فى تمثيل الأصل وهى لم تزل فى هذه الحالة بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابته عنه قانونية أصبحت إتفالية.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

- مقتضى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات أن الحكم إذا أقام قضاءه بسقوط الخصومة على أنه كان قد قضى بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى لوفاة أحد المدعى عليهم ولم يعمل المدعى على مwalاة السير فيها إلا بعد إلقضاء أكثر من سنة ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

- مفاد نص المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات أنه إذا تقرر إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون لوفاة المدعى أو من فى حكمه كالمستأنف - فلا تسرى مدة السقوط فى حق ورثته إلا من اليوم الذى يعلن المدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلى لإفراض جهل هؤلاء الورثة بالخصومة التى كانت بينه وبين مورثهم. ولما كان الغرض الذى يستهدفه المشرع من تقرير إنقطاع سير الخصومة هو الإحاطة بمصلحة ورثة المتوفى حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم ليكون لمولاء الورثة وحدهم الحق فى التمسك بعدم إعلانهم حتى لا تجرى فى حقهم مدة السنة المحددة قانوناً لسقوط الخصومة.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

بطلان الإجراءات الموبى على إنقطاع سير الخصومة ، بطلان نسى قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لميرهم أن يحتج بهذا البطلان.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة هو بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥

بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة هو بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

بطلان الإجراءات التى تتخذ بعد إنقطاع سير الخصومة بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣

تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الآخرين. ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة. أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر. فإذا كان الطاعنان قد بلغا سن الرشد أثناء سير الدعوى ولم ينباها هما أو والدتهما التى كانت وصية عليهما المحكمة إلى التغيير الذى طرأ على حالتهما وتركها والدتهما تحضر عنهما بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم فى الإمتتاف فإن حضور والدتهما فى هذه الحالة يكون بقبولهما ورضائهما فتنزل صفتهما قائمة فى تحملها فى الخصومة بعد بلوغهما سن الرشد وبالتالى لا ينقطع سير الخصومة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب فى تحمل الأصل وهى لم تنزل هنا بل تغيرت فقط لبعد أن كانت نيابة قانونية أصبحت نيابة إضافية. وإذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تحمل والدتهما لما بعد بلوغهما سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بامر عوضوى.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٤٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٦

لئن كان يتوجب على بلوغ القاصر من الرعي الدعوى الابتدائية سن الرشد قبل تهيئة الدعوى للحكم في موضوعها زوال صفة الوصي الذي كان يباشر الخصومة عنهم وبالتالي انقطاع سير الخصومة طبقاً لنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات وبطلان الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع طبقاً للمادة ٢٩٧ من القانون المذكور ، إلا أن هذا البطلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى ومن يقومون من فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة فلا يحق لغير هؤلاء أن يصبح بهذا البطلان.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

مفاد ما نصت عليه المادتان ٢٩٤ و ٢٩٧ من قانون المرافعات أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع سير الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ، ولا يجوز إتخاذ أي إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع وقبل أن تسأف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون وأن كل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى. إلا أن هذا البطلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تضررت صفته. فمتى كان الطاعن نفسه يمثل الشركة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة حتى صدر فيها الحكم ضده ، فأقام بصفته ممثلاً لها إستئنافاً عن ذلك الحكم وظل يباشر الإستئناف بصفته هذه حتى صدر الحكم فيه بتأييد الحكم الابتدائي ، وإذا مار الطاعن في إجراءات الدعوى أثناء نظرها بعد حل الشركة وأجاب على هذه الإجراءات سواء في أول درجة أم الإستئناف باعتبارها إجراءات صحيحة دون أن ينه إلى صفته الجديدة فإنه يكون بذلك قد أسقط حقه في التمسك ببطلانها .

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٨

وفاة أحد الخصوم - كصريح نص المادة ٢٩٤ مرافعات - يتوجب عليها إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون ومقتضى ذلك أن الإنقطاع يقع كنتيجة حتمية للوفاة وبغير حاجة لصدور حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بمحصول هذه الوفاة. وقد نص المشرع صراحة في هذه المادة على أن الإنقطاع يحصل بحكم القانون مما يؤكد أنه أراد مخالفة قانون المرافعات الفرنسي الذي يقضي في المادة ٣٤٤ منه بأن الإجراءات لا تبطل في حالة وفاة الخصم نفسه إلا إذا أعلن خبرها للخصم الآخر ومن يوم هذا الإعلان كما أراد المشرع أن يقضى على الخلاف الذي ثار في ظل تشريع المرافعات الملغى حول تفسير المادة ٢٩٩

منه التي لم تكن تتضمن مثل هذا النص الصريح مما حدا بالبعض إلى تفسيرها على نحو ما تقضى به المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات الفرنسي وأياً كان نصيب هذا التفسير من الصواب في ظل التشريع الملغى فإن الأخذ به في ظل القانون القائم يعتبر خروجاً على صريح نص المادة ٢٩٤ علاوة على مجالفاته للأصل الذي يقوم عليه انقطاع الخصومة للوفاة في التشريع المصري وهو حماية وريثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من إستعمال حقهم في الدفاع ولم يقصد أبداً بالإنقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لانقطاعها.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦

مفاد نص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقدته أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر. فإذا كان القاصر قد بلغ سن الرشد أثناء سير الخصومة أمام الإستئناف وترك والدته تحضر عنه بعد البلوغ فإن هذا الحضور يكون بقبوله ورضائه وتظل صفته قائمة في تثيله في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التعليل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصر قد حضر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل وهي هنا لم تول بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدته عنه نيابة قانونية أصبحت نيابة إضافية. وإذا كان الطاعن لم يمسك أمام محكمة الإستئناف بعدم صحة تمثيل والدته له بعد بلوغه سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهو خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ومن ثم فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطلان.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لمصلحته من الخصوم.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٠

مؤدى نص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم من الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة ، وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على هذا البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من الطاعن الأول بصفته ولياً طبيعياً على أولاده جميعاً باعتبار أنهم قصر ، وصدر الحكم الابتدائي لصالحه بهذه الصفة وكانت المطعون ضدها قد أخصمتهم في الاستئناف محطتين في والدهم " الطاعن الأول " باعتباره ولياً طبيعياً عليهم ، وهى ذات الصفة التى أقيمت الدعوى الابتدائية بها ، فإن الاستئناف يكون قد رفع صحيحاً ، ويعتبر هؤلاء الطاعنون عائلين به . وإذا لم يبنهوا هم أو والدهم الذى كان ولياً عليهم - المحكمة إلى التغيير الذى طرأ على حالتهم وتركوا والدهم يحضر عنهم بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فإن حضور الوالد يكون في هذه الحالة بقبولهم ورضائهم فظل صفته قائمة في تمثيلهم في الخصومة بعد بلوغهم من الرشد على اعتبار أن نيابته عنهم أصبحت إنفاقية بعد أن كانت قانونية وبالتالى ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٤/٩/١٩٧٠

مفاد نص المادتين ٢٩٤ و ٢٩٧ من قانون المرافعات أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه ، انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل سبب الإنقطاع ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون وكل إجراء يتم في هذه الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى ، إلا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قررته القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١٣٥٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٣

تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النابئين . ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة ، يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ من الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة ، إنما يجعل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان

الطاعان الرابع والخامس قد بلغا من الرشد أثناء سير الاستئناف ، ولم ينهيا - هما أو شقيقهما الطاعان الثاني الذي كان وصياً عليهما - المحكمة إلى التغير الذي طرأ على حالتهما وتركها شقيقهما بمضطر عنهما بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف ، فبان حضور شقيقهما يكون في هذه الحالة بقبرلهما وروحتهما فظل صفته قائمة في تحيلهما في الخصومة بعد بلوغهما من الرشد ، وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ، ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصر أن قد حضرا بنفسيهما الخصومة بعد بلوغهما ، ولا يتقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما يتقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل ، وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط ، فبعد أن كانت نيابة شقيقهما عنهما قانونية أصبحت إطفائية ، لما كان ذلك وكان هذان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل شقيقهما فيما بعد بلوغهما من الرشد ، فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لصلقه بأمر موضوعي.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠

إنه وإن كانت الخصومة في الاستئناف ينقطع سيرها لولاء أحد الخصوم فيه أو فقد أهليته أو زوال صفة محله ، وأن كل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً إلا أن هذا البطالان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطالان نسبي ، قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم ، تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ، فلا يحق لغيرهم أن يتجسس بهذا البطالان ، لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن أن يتمسك بالبطالان الناشئ عن إنقطاع سير الخصومة بسبب زوال صفة محل الشركة - المطعون ضدها الثانية - ولا يكون له بالصالى أن يعيب على الحكم المطعون فيه إعباره إجراءات الخبرة - التي اتخذت أثناء الإنقطاع صحيحة إذ أنها تعتبر صحيحة بالنسبة إليه .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

بطالان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطالان نسبي قرره القانون لصالح من شرع الإنقطاع لحمايتهم ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ، ويصدر الحكم في غفلة منهم ، ومن ثم فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطالان.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥

نص المادة ٣/٧ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وإن كان مفاده أن مدة التظادم أو السقوط تنقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً إنما جاء

إستثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقي عليها ، وهى تقضى بأنه إذا نص القانون على معاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ومؤدى هذا أن يعد ما إستحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ سابقة الذكر - من اعتبار الدعوى قاطعة للطاقم أو للسقوط بتقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملاً - قاصراً على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها ويظل أثر نص المادة السادسة الأنف ذكرها باقياً بالنسبة للإستئناف الدعوى سيرها بعد إنقطاع سير الخصومة إعمالاً لنص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالتعديل ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ومن ثم فقد كان يصح أن يتم إعلان المستأنف حده بسجل الإستئناف خلال الميعاد المقرر وعدم الإكتفاء فى هذا الخصوص بتقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين فى غضون هذا الميعاد.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٤
 مؤدى نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أنه متى كان إنقطاع الخصومة واجباً لوفاء المدعى عليه أو من فى حكمه كالمتأنف عليه كما فى صورة الدعوى تعين على المدهى أو المستأنف فى هذه الحالة أن يعلن ورقة خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ، ويكون عليه موالاة السير فى إجراءاتها فى مواجهةهم قبل إنقضاء سنة ولا يعتبر جهل المدهى أو المستأنف بورثة خصمه وصفاتهم وموطنهم عنراً ، مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعرض دعواه للسقوط بفعله أو إمتناعه ، ويجوز لمن لم يعلن بالتعجيل فى الميعاد من المدهى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا فى الميعاد.

- نص المادة ٣/٧٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جاء إستثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التى لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء وهى تقضى بأنه إذا نص القانون على معاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ومؤدى ذلك أن ما إستحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣/٧٥ من اعتبار الدعوى قاطعة للطاقم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد دفع الرسم كاملاً قاصر على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها إلى غيرها ، ويظل أثر نص المادة السادسة الأنف ذكرها باقياً بالنسبة

لإستئناف الدعوى سيرها بعد إنقطاع سير الخصومة فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، ولما كان نص المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات السابق والذي يقضى بأن تستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ، قد بقى على حاله ولم يتناوله المشرع بالتعديل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يعين أن يتم إعلان ورثة الخصم المتوفى بالتسجيل خلال الميعاد المقرر ، ولا يكفى في هذا الخصوص بتقديم طلب التسجيل إلى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

- مفاد نص للمادتين ١٣٠ ، ١٣٢ من قانون المرافعات أنه إذا زالت صفة من ينوب في مباشرة الخصومة عن أحد الخصوم ، إنقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك. ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع ، وقيل أن تستأنف الدعوى بالطريق الذى رسمه القانون وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى.

- متى كانت الطاعة قد إختصت في الإستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين... وأثناء سير الإستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى الحكم الصادر من محكمة إستئناف الإسكندرية بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ ، مما يوجب عليه إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة في النيابة عن القاصرين. وكانت الطاعة قد إستعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٩/١٠/٢٠ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية الذى يرتد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ. وكانت لم تعلن - بعد عودة الصفة إليها - بقيام الخصومة حتى تستأنف سيرها في مواجهتها ، إذ يفرض جهلها بها بعد عزلها من الوصاية ، وإنقطاع تلك الخصومة بقوة القانون. لما كان ذلك فإن كل ما تم في الخصومة من إجراءات بعد إنقطاع سيرها يكون باطلاً بما في ذلك الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

- البطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام المادة ١٣٣ من قانون المرافعات فيما أوجبه من إعلان تعجيل الخصومة بعد إنقطاعها حتى تستأنف الدعوى سيرها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسي قرره القانون لمح فرع الإنقطاع لحمايتهم وهم ورثة المتوفى الذين لم يختصوا عند تعجيل الدعوى فلذلك وحدهم التمسك بهذا البطلان.

- الحكم بإنقطاع سير الخصومة في الدعوى لا يعدو أن يكون قراراً تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائية في مراقبة إجراءات التقاضي وليس قضاء في الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصحح له التمسك به ، بل أن العدول عنه جائز متى تبين للمحكمة التي أصدرته أنه صدر على خلاف الواقع.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦

- تنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ مرافعات على أنه " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها " وتنص المادة ١٣١ من ذات القانون على أنه " تعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة " وإن كان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف طلب الحاضرون عن طرف الخصومة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم ومذكرات في عشرة أيام . وقبل إنقضاء هذا الأجل تقدمت الشركة المطعون ضدها بمذكرة إلى المحكمة وأوردت بها أن المستأنف تولى في ذات يوم جلسة المرافعة وطلبت الحكم بإنقطاع سير الخصومة ، ولكن المحكمة قضت في موضوع الدعوى ، وكان يبين من ذلك أن الخصوم لم يبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة الشفوية وقبل الوفاة ، ولا يعد باب المرافعة الكتابية مقفولاً أمامهم بعد أن رخصت المحكمة لهم بتقديم مذكرات في فترة حجز القضية للحكم إلا بإنهاء الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم أى المذكرات خلاله ، وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها وتكون الخصومة فيها قد انقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للوفاة الحاصلة خلال ذلك الأجل.

- يوجب على إنقطاع سير الخصومة بطلان جميع الإجراءات التي تمت بعد حصوله وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في فترة إنقطاع سير الخصومة فإنه يكون قد وقع باطلاً.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤

بطلان الإجراءات التي تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة لوفاة أحد الخصوم وفقاً لنص المادة ١٣٢ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم وحتى لا تتخذ الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨

تنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الحالى القابلة للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، ومقاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي إلى إنقطاع سير الخصومة ، إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة الثانية رفعت دعواها أمام محكمة أول درجة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومنهم الطاعن الأول وكان ما يزال قاصراً وظلت تباشر الدعوى بهذه الصفة إلى أن صدر الحكم فيها ثم إستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وإعتصم الطاعة الثانية بهذه الصفة ولم يبه هو أو والدته التى كانت وصية عليه المحكمة إلى التغيير الذى طرأ على حالة ، وترك والدته تحضر عنه فى هذا الإستئناف بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن حضور والدته يكون فى هذه الحالة بقبوله ورضائه لفضل صفتها قائمة فى تمثيله فى الخصومة بعد بلوغه من الرشد وبالتالى ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر فى الدعوى كما لو كان القاصر قد حضر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ولا ينقطع سير الخصومة فى هذه الحالة لأنها تنقطع بزوال صفة النائب فى تمثيل الأصل ، وهى هنا لم تزال بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدته الطاعن الأول عنه قانونية أصبحت إطفائية . لما كان ذلك وكان هذا الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الإستئناف بعدم صحة تمثيل والدته له بعد بلوغه من الرشد ، فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٩ صفحة رقم ١٥٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠

تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق - الراجعة للتطبيق على واقعة الدعوى - على أن " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين " ومقاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء جد والد الطاعن بصفته ولياً عليه واستمرت إجراءات الطاعن أمام المحكمة الابتدائية على هذا النحو دون أن يبه الطاعن أو والده المحكمة إلى التغيير الذى طرأ على حاله لبلوغه من الرشد وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ حتى

صدور الحكم الابتدائي لإستأنفه والد الطاعن بصفته هذه ، كما إختصم بهذه الصفة فى الإستئناف الآخر الذى رفعه المظنون عليه الثالث وحضر أمام محكمة الإستئناف وبأمر إجراءات التقاضى إلى أن صدر الحكم المظنون فيه ، فإن حضور الوالد أمام محكمة أول درجة وإقامته للإستئناف وحضوره فيه يكون فى هذه الحالة بقول الطاعن ورضائه وتظل صفة والده قائمة فى تمثيله فى الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر فى الدعوى ولا ينقطع سير الخصومة فى هذه الحالة لأنه "إنما ينقطع بزوال صفة النائب فى تمثيل الأصيل وهى لم تزل هنا بل تغيرت فقط فأصبحت نيابة إتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية .

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥

- الأصل الذى يقوم عليه إنقطاع سير الخصومة هو حماية ورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بسير علمهم ويصدر الحكم ضدهم فى غفلة منهم دون أن يتمكنوا من إستعمال حقهم فى الدفاع. ولم يقصد بالإنقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لإستمراره فى حوالات إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب المرجب لإنقطاعها. ولما كان الطاعنون ورثة المرحومة ... قد أقرروا بصحيفة الطعن بأنهم مثلوا بعد وفاتها أمام محكمة الإستئناف بصفتهم ورثة ... مورث المتوفاة ، فإن الغاية من إختصاصهم بصفتهم ورثة لما تكون قد تحققت مما لا يجوز معه القضاء بالطلان .

- بطلان الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي إقراره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم فى الدعوى فى غفلة منهم ، فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بالطلان .

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

أنه وإن كانت الإجراءات التى تتم فى قوة إنقطاع الخصومة تقع باطله إلا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمناً.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٨

مفاد نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه للذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم من الرشد فإنه لا يؤدى بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر وفى

إجراءات التنفيذ لا يحدث أى إنقطاع للخصومة إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نائبه ، أو إلى المنفذ ضده إذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

النص فى المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على أنه " لا تبدأ مدة سقوط الخصومة فى حالات الإنقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذى تولى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأسمى ". يدل على أن مدة السقوط لا تبدأ فى السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الإنقطاع بمعرفة خصمه الذى تمسك بهذا السقوط فلا يعنى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة ، ومعنى كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يمثلوا المطعون ضده بعد الإنقطاع بوجود الخصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغاية من الإعلان فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم هذا الإعلان كمبدأ لسريان معاد السقوط يكون قد إلتزم صحيح القانون

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

الأصل أن الطاعس عن مwalاة الخصومة يرتب بذاته مصلحة قانونية مشروعة لكل خصم حقيقى فيها للتخلص منها حتى لا يظل معلقا دون حدود بإجراءات تحلى أطرافها عن إكمال السير فيها خلال المدة القانونية ، ومن ثم فقد أجاز المشرع لأى منهم طلب الحكم بسقوطها أو إنقضائها حسب الأحوال دون أن يكون فى هذا الطلب شبهة تصفى فى استعمال الحق لاستاده إلى مصلحة مشروعة وعدم مساسه بأصل الحق المرفوعة به الدعوى.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

مفاد نص المادة ١/١٣٠ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يوجب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ من الرشد فإنه لا يؤدى بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة - إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يوجب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، ولما كان الطاعنان الثانية والثالث قد بلغا سن الرشد أثناء سير الدعوى ولم يتبناها أو والدتهما الطاعنة الأولى التى كانت وصية عليهما - المحكمة إلى التغير الذى طرأ على حالتها وتركها والدتهما تحضر عنها بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم فى الاستئناف فإن حضور والدتهما يكون فى هذه الحالة بقوفا ورضائهما فمثل صفتهما قائمة فى تمثيلهما فى الخصومة بعد بلوغهما سن

الرد ، وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصران قد حضرا بنفسيهما الخصومة بعد بلوغهما ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والتهما عنهما قانونية أصبحت إنفاذية.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٨١
لما كان إنقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به فإن الحكم به لا يكون إلا تقريراً لحكم القانون ، وبوصفه مطلقاً بسير الدعوى لا تكون له أية حجية. وإذا يشترط لإنقطاع سير الخصومة أن يتحقق سببه بعد بدء الخصومة ، فإنه إن وقع قبل ذلك أى إيداع الصحيفة فلم الكتاب كانت الخصومة معدومة ولا تجرى عليها أحكام الإنقطاع.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨١
مفاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة من فترة الإنقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون ، وكان إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى. وهذا البطلان نسي لقرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته. ويكون هؤلاء إما أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة وإما بالتمسك ببطلانه وسيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً. لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر بعد أن زالت صفة مدير إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة في تشغيل الدولة وحلول وزير الخزانة ومن بعده وزير المالية في قسملها ولعل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها دون أن يختصم أى منهما في الاستئناف فإن نعى الأخير على الحكم بالبطلان، يكون في محله.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ مكتوب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨١
جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الإجراءات التى تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة بوفاء أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة وفقاً لنص المادتين ١٣٠ ، ١٣٢ مرافعات هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨١/١/١٢

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي إقراره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته ولا شأن لهذا البطلان بالنظام العام.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي إقراره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم تمكناً لهم من الدفاع عن حقوقهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحجج بهذا البطلان.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٥٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢

- متى تقرر إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم أو فقده أهلية الخصومة أو زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، فإذا كان سبب الإنقطاع راجعاً إلى المدعى أو من في حكمه كالمتأنف فلا تسرى مدة السقوط في حق من يحل محله إلا من اليوم الذي يعلنه المدعى عليه أو من في حكمه كالمتأنف عليه بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي ، أما إذا كان إنقطاع الخصومة راجعاً إلى المدعى عليه أو من في حكمه كالمتأنف عليه ليمين على المدعى أو من في حكمه كالمتأنف عليه بقبام الخصومة بينه وبين خصمه الأصلي ويكون عليه أيضاً مولاة السر في إجراءاتها في مواجهته قبل إنقضاء سنة ، محافظة على مصلحته وعدم تعرضه لدعواه للسقوط بعمله أو إمتناعه.

- عبء السر في الدعوى يقع على المدعى أو من في حكمه كالمتأنف فهو المكلف أصلاً بتسوير دعواه إلا إذا أعفاه القانون من ذلك. ويقع على المدعى ومن في حكمه كالمتأنف - تفادياً للحكم بسقوط الخصومة - في حالة الحكم بانقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه أو من في حكمه كالمتأنف عليه أو فقده أهلية الخصومة أو زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه عبء إثبات أن عدم السر في الخصومة لم يكن بفعله أو إمتناعه.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣

مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات أنه إذا تقرر إنقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاء المدعى أو من في حكمه كالمتأنف فلا تسرى مدة السقوط في حق ورثته أو من أقام مقامه عند فقد أهليته للخصومة أو زوال صفته إلا من تاريخ إعلانهم بوجود الدعوى أو الإشتاف من المدعى عليه الذي يتعصم بسقوط

الخصومة لإفراض جهلهم بقيام الخصومة ، وقد قصد المشرع من ذلك المحافظة على مصالحهم حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم ، وسقوط الخصومة جزاء على إهمال وانها في عدم مولاة السير فيها وليس ثمة إهمال يمكن نسبته إلى وراثته أو من قام مقامه قبل إعلانه بقيام الخصومة ولا ينشئ عن هذا الإعلان علمهم بقيام الخصومة بأي طريق آخر ، ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابل أو غير قابل للتجزئة.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

يرتب على إنقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات ومن بينها الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ سنة ١٩٧٦ والتي تقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بوقف هذا الميعاد نظراً لدمج بنك الإمتحان العنقارى فيه أثناء سيران الميعاد المذكور وقبل انقضائه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الإستئناف كأن لم يكون على سند من أن عريضة الإستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧١/٧/٧ ولم تعلن للمطعون ضدهما الأولى والثاني إلا في ١٩٧١/١٠/٢٨ ، ١٩٧١/١١/٧ دون أن يلتفت لدفاع الطاعن ولم يعرض للأثر المترتب على إنقطاع سير الخصومة من حيث وقف الميعاد الذى نصت عليه المادة ٧٠ من قانون المرافعات يكون معيباً بالقصور في التسيب بما يصين لقعه .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته - وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته - أو زالت صفته إلا شأن هذا البطلان بالنظام العام.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها إنقطاع سير الخصومة بحكم القانون بغير حاجة لصنوع حكم به ودون توقف على علم الخصم الآخر بمصير هذه الوفاة ، وينتج عن ذلك بطلان كافة الإجراءات التى تتخذ في الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الإنقطاع .. وإذا كان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعن الأول المرحوم توفي إلى رحمة الله بتاريخ ١٩٧٩/٢/٩ أثناء نظر الإستئناف المرفوع ضده والذي صدر فيه الحكم المطعون فيه ، وأن النيابة لم تبد أيها في الإستئناف إلا بمذكرتها المؤرخة ١٩٧٩/٣/٧ أى بعد وفاة ذلك

الخصم ، وكانت النيابة العامة بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تخص بها المحاكم الجزئية لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات ، فلها أن تبدى الطلبات والدفع وبإشراف كافة الإجراءات التي يحق للخصوم مباشرتها ، فإن سبب الإنقطاع يكون قد حصل قبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها وفقاً للمادة ١٣١ من قانون المرافعات ، ويترتب على ذلك بطلان كافة الإجراءات التي إتخذت في الدعوى بعد تاريخ الوفاة سالف الذكر بما في ذلك الحكم المطعون فيه.

للطعن رقم ١٣٦، ٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

١) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لجان التقييم ، وإن كانت تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة في تحديد صافي رأس مال المنشأة المزمعة وأن قرارها في هذا الشأن يكون نهائياً غير قابل للطعن فيه إلا أن مناط ذلك أن تلتزم اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوماً وقت تأميمها فلا يجوز لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه ، أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأميم فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ولا تكون له حجية قبل الدولة أو أصحاب الشأن.

٢) محكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظن إليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها مانعاً وله أصل ثابت في الأوراق .

٣) تقرير الخبير لا يعدو أن يكون دليلاً من الأدلة المطروحة على محكمة الموضوع تخضع لتقديرها وهي غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبر آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وبإلى أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي إقتضت بها وأن تقيم قضاؤها على أسباب مانعة تكفي لحمله .

٤) محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تصح الخصوم في مختلف ألقاوم وحججهم وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام في قيام الحقيقة التي إقتضت بها وأوردت دليلاً الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

٥) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل الذي يقوم عليه الإنقطاع هو حماية ورثة المتوفى أو من يقوم مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من إستعمال حقهم في الدفاع تأكيداً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ولم يقصد

بالإنقطاع أن يكون جزءاً على الطرف الآخر لإستمراره في مولاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام السبب الموجب لإقطاعها ، ولذلك فمن المقرر أن الخصومة تستأنف سيرها إذا حضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ورثة المولى أو من يقوم مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته .

٦) إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج إنما إختصمت في الدعوى إلى جانب الشركة الطاعة بسبب إشراكها عليها وتبعية الشركة المذكورة لها فإن القانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ - إذ قضى بإلغاء المؤسسات العامة ونقل كافة إختصاصاتها المقررة بمقتضى القوانين واللوائح إلى رؤساء مجالس إدارة الشركات التي كانت تابعة لها يكون قد أنهى تبعية هذه الشركات للمؤسسات المذكورة ومنحها ذاتية مستقلة بإحلالها محل المؤسسات الملغاة في مباشرة نشاطها وإختصاصاتها التي كانت تتولاها عنها - ولما كانت الشركة الطاعة في الأصل خصماً في الدعوى قبل صدور القانون المشار إليه وإنهاء تبعيتها للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج إستقلالاً بذاتها في تمثيل نفسها فإن الخصومة في الدعوى لا تكون قد إنتطع سيرها بصدور ذلك القانون ولا يكون لزوال صفة المؤسسة المذكورة أى أثر على سيرها .

٧) النص في المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومن بينها الشركة المطعون حدها الثانية - على أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى مستندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً وأن الدولة لا تسأل عن إلتزامات تلك الشركة والمنشآت إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، بدل على أن الدولة تعتبر مسئولة عن سداد إلتزامات هذه الشركات والمنشآت في حدود ما آل إليها على هذا الوجه ، وهو ما يوفر للطاعين صفة في الخصومة ولا يغير من ذلك إحتفاظ تلك الشركة بشخصيتها المعنوية التي كانت لها قبل التأميم وذهبت المالية المستقلة بما عساه أن يكون عالقاً بها من إلتزامات .

٨) النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ على أنه يحدد سعر كل سند بسعر السهم يدل على أن سعر الفائدة الذي تنلزم به الدولة على السندات الأسمية المستحقة طبقاً للمادة الثانية من القانون يستحق من تاريخ التأميم بعد تحديد سعر هذه السندات بسعر الأسهم .

٩) تقييم المنشأة المزممة إنما يقصد به تقدير قيمتها وقت التأميم توجهاً لتحديد التعويض الذي يستحقه أصحاب المنشأة مقابل نقل ملكيتها إلى الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٣ ويتم ذلك بتحديد أصول المنشأة وخصومها وإستزال هذه من تلك ، فإذا إستبعدت لجنة التقييم عنصراً من عناصر

الأصول بنقضت قيمة الأصول بمقداره وقل بالتالي صافي هذه الأصول ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسبابه إلى تحديد إجمالي حقوق المساهمين على نحو يتفق مع هذا النظر فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦

تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو المدعى عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي " مما مؤداه أنه متى كان إنقطاع الخصومة راجعاً لوفاء المدعى عليه أو من في حكمه كالمستأنف عليه ، فعين على المدعى أو المستأنف في هذه الحالة أن يعلن وrote خصمه المتوفى مدعى عليهم كانوا أو مستأنف عليهم بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح تم في الخصومة ولا يقبل جهل المدعى أو المستأنف بوفاء خصمه وصفاتهم وموطنهم علراً مانعاً عليه البحث والتحرى عنهم مخالفة على مصلحته وعدم تعريض دعواه للسقوط بفعله أو إمتاعه ، ويجوز لمن لم يعلن بالتسجيل في الميعاد من المدعى عليهم أو المستأنف عليهم طلب الحكم بسقوط الخصومة ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا في الميعاد ، وأنه لا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ولا يكفي في هذا الخصوص بتقديم طلب التسجيل إلى قلم المحضرين في غضون هذا الميعاد ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابل أو غير قابل للتجزئة ، كما أن حكم المادة سالف الذكر كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها في مرحلة الإمتتاف على ما يستفاد من نص المادة ١٣٦ مرافعات فإذا استمر عدم السير في الإمتتاف مدة سنة من آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو إمتاعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة .

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥

المقرر وفقاً لنص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن إنقطاع سير الخصومة لا يؤثر في أي إجراء من إجراءاتها السابقة وأن الدعوى تستأنف سيرها بعد الإنقطاع بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام من زالت صفته .

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

الحكم الصادر بإنقطاع سير الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم لا يعدو أن يكون تقريراً لحكم القانون تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولالية في إجراءات التقاضي ولا يعد قضاء في الحق محل المنازعة حتى

يكسب الخصم ما يصح له التمسك به لأنه لا يعد من إجراءات الخصومة التي يبدأ منها سريان السقوط الذي يسرى من تاريخ آخر إجراء صحيح سابق على حصول الوفاة .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١

بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته ، وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يحق لغيرهم التمسك بهذا البطلان.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - تطبيقاً لنصي المادة الخامسة من قانون المرافعات - أن معاد سقوط الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من ذلك القانون - وهو سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي - لا يعتبر موعداً إلا إذا تم إعلان ورثة المتوفى بالتسجيل خلال تلك المدة ولا يكفي في ذلك إيداع صحيفة التسجيل قلم الكتاب أو تسليمها لقلم المحضرين في غضون ذلك الميعاد.

- قواعد إنقطاع الخصومة بما فيها وقف مواعيد المرافعات شرعت لحماية الخصم الذي قام به سبب الإنقطاع حتى يتمكن من الدفاع عن مصالحه ، ولم توضع تلك القواعد لحماية الخصم الآخر ، لأن الإنقطاع لا يجرمه من موالة السير في الخصومة ، ولا يعفيه من موالاتها ، فلا يقف معاد سقوط الخصومة في حقه ، وإنقطاع الخصومة لا يرد إلا على خصومة قائمة ، والمشرع لم يرتب على وفاة أحد المدعي عليهم أبان إنقطاع الخصومة وقف مدة السقوط أو إستئنافها ، ومؤدى ذلك أنه يجب على المدعي أن يحوال السير في الدعوى في مواجهة ورثة من يتولى من المدعي عليهم ومن في حكمهم قبل انقضاء مدة السنة على آخر إجراء صحيح تم في مواجهة الخصوم قبل وفاة أولهم ، ولا يعد وفاة غيره خلال تلك المدة عسراً مانعاً من سريان مدة السقوط ، إذ يكون على المدعي عندئذ البحث والتحري عن ورثته وإعلاتهم ولو جملة في آخر موطن كان لو زلهم.

الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣

مفاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣٢ من قانون المرافعات أنه يرتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنهيا الدعوى للحكم في موضوعها إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون بغیر حاجة إلى صدور حكم بذلك ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة ، ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة

في فترة الإنقطاع قبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون وكل إجراء يتم خلال تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الصادر في الدعوى.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٧ مكتتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٨

المقرر وفقاً لنص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إنقطاع سير الخصومة لا يؤثر في أي إجراء من إجراءاتها التي تمت وتعتبر الإجراءات التي تحصل بعد تعجيل السير فيها مكتملة للإجراءات السابقة وأن الدعوى تستأنف سيرها بعد الإنقطاع بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام من زالت دون حاجة إلى إعادة الإعلان لأن الخصومة متى استأنفت سيرها تعود إلى الحالة التي كانت عليها عند وقفها وقت حدوث سبب الإنقطاع.

الطعن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ مكتتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الإنقطاع ، ولا يجوز إتخاذ أي إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الإنقطاع وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى ، وهذا البطلان قرره القانون لصالح خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو فقدت صفته بحيث يكون لهم إما أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة ، وإما التمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً ، فإن قضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل له أصبح بمنحى من الإلغاء حائراً لقوة الأمر المقضي دالاً بذاته على صحة إجراءاته ، لا سبيل لإعادته بدعوى بطلان أصلية أو دفع به في دعوى أخرى ، وإذا كان الطاعنون قد تمسكوا ببطلان الحكم المنفذ به الصادر ضد مورثهم بسبب وفاته أثناء سير الخصومة ومن قبل صدور الحكم دون أن يقدموا ما يفيد صحة هذا الإدعاء وأنهم آثاروه في استئناف أقاموه طعناً في هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ لم يعد بما آثاره الطاعنون من جدل في سلامة إجراءات الحكم المنفذ به واعتبره حكماً نهائياً وفقاً للشايت بالشهادة المقدمة عنه لدى إتخاذ إجراءات تنفيذه .

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٦ مكتتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣

النص في الفقرة الأولى من المادتين ١٣٠ من قانون المرافعات على أن " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها " و١٣١ على أنه " تعتبر الدعوى مهياة للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الاحتامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة " وكل إجراء يتم في فترة الإنقطاع يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر

في الدعوى وهذا البطلان نسي قرره القانون لصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ويكون لؤلاء إما أن يصححوا الإجراء الباطل بالإجازة وأما بالتمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً. وكان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف وهى جلسة ١٩٨٥/١١/١٠ طلب الحاضر عن المستأنف التأجيل للمذكرات والمستندات وطلب الحاضر عن المستأنف حصة الأول حجز الاستئناف للحكم فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٦/١/٤ ومذكرات لمن يشاء فى شهر ، وقبل إنقضاء هذا الأجل تولى المستأنف فى ١٩٨٥/١٢/٥ ثم صدر الحكم المطعون فيه ، وبين من ذلك أن المستأنف لم يكن قد أبدى أقواله وطلباته الختامية إذ لا يعد باب المرافعة الكتابية مقفولاً أمامه بعد أن رخصت المحكمة للخصوم بتقديم مذكرات فى قوة حجز القضية للحكم وقد تولى المستأنف فى ١٩٨٥/١٢/٥ قبل انتهاء هذا الأجل وبذلك لا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها وتكون الخصومة قد إنقطع سيرها بقوة القانون كنتيجة حتمية للوفاة الحاصلة خلال ذلك الأجل - لما كان ما تقدم وكان يوجب على هذا الإنقطاع بطلان جميع الإجراءات التى تمت بعد حصوله وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى فترة إنقطاع الخصومة فإنه يكون قد وقع باطلاً ويكون سبيل التمسك بهذا البطلان طريق الطعن فيه لن شرع الإنقطاع لصلحتهم وهم ورقة المستأنف - الطاعتان .

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣

مفاد نص المادتين ٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحقق سبب من أسباب إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى بعد أن تكون قد تهيأت للحكم فى موضوعها فلا يتبع من الحكم فى هذا الموضوع على موجب الأقوال والطلبات الختامية فيها والتى يكون الخصوم قد أعدوها حقيقة أو حكماً وبالموافقة الشفوية أو القرصة لهم فى ذلك .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

نصت المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات على " أنه إذا تولى أحد الأخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة » (sera interrompue) بغير إحلال بحقوق الأخصام. ويرجع إليها بتجديد الطلب من أو إلى من يقوم عن أوقف المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته " . وظهر أن هذا النص يفيد أن من عليه الرجوع إلى تمشية الدعوى هو من يهيم التعجيل فيها .

ولما كان التسجيل قد يكون من مصلحة وارث المتوفي أو القائم مقام من تغيرت صفته أو حالته ، كما قد يكون من مصلحة الخصوم الباقين الذين لم يطرأ على حالتهم أو صفتهم تغير ، ولما كان من الجائز أيضاً أن يكون كافة خصوم الدعوى باقين على حالهم ولكن أهمل أبهم في تسجيل السر في إجراءاتها ذلك التسجيل المشار إليه في المواد ١٨٣ و ٢٥٥ و ٢٣١ مثلاً ، فقد أتت المادة ٣٠٠ بقرار حكماً عاماً للإنقطاع أو الإيقاف هو عدم سقوط الحق في الدعوى بمجرد الإنقطاع أو الإيقاف { interruption ou suspension } ، ثم بعد ذلك جاءت المادة ٣٠١ تعطى لكل من الأخصام حق طلب بطلان المرافعة إذا استمر الإنقطاع ثلاث سنين. وإذا كانت عبارة المادة ٣٠١ هي في الحق تعقياً على المادة ٣٠٠ أى وكانت لم تسعمل إلا كلمة " الإنقطاع " بينما المادة ٣٠٠ تسعمل كلمتي " الإنقطاع " و " الإيقاف " معاً ، فلا يصح أن يؤخذ من ذلك أن حكم المادة ٣٠١ لا ينطبق في حالة إيقاف المرافعة في صورة المادة ٢٩٩ (كما قيل في الطعن) . وذلك لأن المادة ٣٠٠ تشير بلفظ " الأخصام " الوارد بعد المادة ٣٠١ إلى خصوم الدعوى جميعاً سواء أكانوا أصليين باقين على حالهم أم كان بعضهم ممن يهجم تمسيتها بحسب العبارة الأخيرة من المادة ٢٩٩ الخاصة بالإنقطاع بسبب الوفاة أو تغير الحالة أو الصفة .

• الموضوع الفرعي : إتكالي الدعوى :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤١٣/١١/٩ بتاريخ ٢٥٥ صفحة رقم ١٤١٣/١١/٩
إن الإجابة على الدعوى بإنكارها هي في الأصل حق مشروع لكل مدعى عليه يقتضى به إلزام خصمه بالثبات مدعاه. فإن سعى بإنكاره في دفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات. أما إذا أساء استعمال هذا الحق بالتمادى في الإنكار أو بالتغالي فيه أو بالتحايل به بإضفاء مضارة خصمه ، فإن هذا الحق يتقلب عتبة تجيز للمحكمة ، طبقاً للمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، الحكم عليه بالتعويضات مقابل المصاريف التي تحملها خصمه بسوء فعله هو .

• الموضوع الفرعي : بطلان صحيفة الدعوى :

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩١٩/١١/٢٨ بتاريخ ١٤٤٠ صفحة رقم ١٩١٩/١١/٢٨
لم تشترط المادة ٣٠ من قانون المرافعات لصحة إعلان صحيفة إلتاح الدعوى إشتمالها على تحديد الدائرة التي ستظر أمامها الدعوى وإنما أوجبت فقط ،، بيان المحكمة المطلوب حضور الخصوم أمامها واليوم والساعة الواجبة حضورهم فيها ،، ومن ثم فإن إغفال بيان الدائرة في ورقة إعلان صحيفة الدعوى لا يوجب عليه بطلانها لأن قانون المرافعات لا يتطلب هذا البيان إصهاراً بأن تحديد الدائرة في المحكمة الواحدة وتوزيع القضايا عليها هو من الأعمال التنظيمية الداخلية التي تجريها الجمعية العمومية لكل محكمة.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦١٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٦

- إذ أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان موطن المدعى ، فقد افادت أن يكون هذا البيان كافياً لإعلان قوى الشأن بهذا الموطن إعلاناً يمكنهم من معرفته والإهداء إليه ومن ثم فإن البيان الناقص الذى لا يمكن معه التعرف على الموطن يستوى فى أثره مع إغفال هذا البيان - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه " إذا كان المظنون جده هو المدعى ولم يكن قد بين فى صحيفة إلتاح الدعوى موطنه المختار المبين بهذه الصحيفة " ومن ثم فإنه يصح إعلان صحيفة الطعن إلى المظنون عليه - إذا كان هو المدعى - فى موطنه المختار المبين فى صحيفة إلتاح الدعوى سواء كانت هذه الصحيفة قد حلت تماماً من بيان الموطن الأصلي للمدعى أو كان البيان قاصراً لا يمكن معه الإهداء إلى الموطن الأصلي ، وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر وقصر تطبيق حكم تلك الفقرة على حالة خلو صحيفة الدعوى من البيان المذكور ، فإنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٩

إعلان المهنة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة يتحقق به معنى الطلب الكتابى الذى قصده الشارع فى المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث تستطيع المهنة بعد مطالبتها بطلب الصحيفة أن تراجع مستندات الطلب وأن تصرفها ودياً أن ثبت الحق فيها ما يبنى عن الإستمرار فى التقاضى.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٠٤ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨١

صحيفة إلتاح الدعوى هى الأساس الذى تقوم عليه كلى إجراءاتها فإذا حكم بطلانها فإنه يبنى على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التى ترتبت على وقعها وإعتبار الخصومة لم تعد ولأن كان ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من تجديد الخصومة إذا شاء بإجراءات مبتدئة متى إنقضى المانع القانونى من ذلك.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٥

من المقرر وفقاً لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات أن بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وأوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب فى الإعلان يزول بحضور المعلن إليه فى الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعة .

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٠

أوجب الفقرة السادسة من المادة ٦٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الدعوى من البيانات على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها وذلك حتى تتاح الفرصة للمدعى عليه أن يكون فكرة واقعية عن المطلوب منه فكتته من إعداد دفاعه وحتى يمكن أن تلم المحكمة بمضمون الدعوى ومرواها .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٩١/١/١٠

مفاد المواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٥٦٦ من القانون المدنى أن الدعاوى الناشئة عن نقض العين المؤجـسـرة أو زيادتها عما ذكر فى العقد تتقدم بمدة قصيرة هى سنة واحدة تبدأ من وقت تسليم العين المؤجرة تسليمًا فعلياً فى حين أن الين من أوراق الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تقويم وإضافة مقابل التعديلات المادية الجهرية التى أدخلت بالعين المؤجرة بعد تأجيرها لأول مرة دون ثمة نزاع حول نقض العين المؤجـسـرة أو زيادتها عند تسليمها للطاعن.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٤٢/٢/١٩

إن الجمع بين مدعى عليهم متعددين فى صحيفة دعوى واحدة إذا كان سائفاً عند وجود رابطة بينهم تثير توجيه طلبات مختلفة إليهم فى الدعوى فالمناسط فى ذلك تحقق المصلحة فى توجيه الخصومة على هذه الصورة . وتقدير ذلك من سلطة قاضى الموضوع وفقاً لما يراه من ظروف الدعوى . وإذن فإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن لا رابطة بين المدعى عليهم تسوغ إختصاصهم مجتمعين فى دعوى واحدة إذ أنهم وإن كان كل منهم مشغولاً إلا أن الصفقات كانت مستقلة كل واحدة عن الأخرى والأشياء المبيعة واقعاً كل منها فى جهة غير الأخرى ، ثم أشارت إلى إنتفاء الفائدة من هذا الضم وإلى إحتمال حصول ضرر منه فبان هذا التقدير الذى تسوغه ظروف الدعوى لا يكون شكمة النقض تعقيب عليه .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩

ما دام المدعى عليه قد حضر فى الدعوى فحضوره يزيل ما قد يكون فى صحيفتها من بطلان ويسقط حقه فى الدلع به ، عملاً بحكم المادة ١٣٨ من قانون المرافعات .

• الموضوع الفرعي : تأجيل الدعوى :

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٧
لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستجال نظر الدعوى يرجع الأمر فيه إلى تقدير المحكمة ولا عليها إن لم تجب الخصم إلى طلب التأجيل ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يقوم عذر للخصم فى تقديم دفاعه رغم إتساح المجال أمامه لتقديمه ، والا يتبين عليها تمكنه من ذلك لإجابهته إلى طلب التأجيل.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٠
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل متى تراءى لها أنه لا مبرر له. فإذا كان الغابت بمحاضر الجلسات أن القضية أجملت من قاضى الصلح على المرافعة بناءً على طلب الطرفين لأنها مسؤولة وكان الحاضر عن محامى المدعى عليها ، إذ طلب بمجلسة المرافعة التأجيل حضور محاميهما الأصل لم يرد علناً لتخلفه عن الحضور ، ولما رفضت المحكمة طلبه صمم على الطلبات الواردة بصفة الإستئناف ، فإنه لا يكون ثمة من مبرر لنسب المدعى عليها على المحكمة أنها أجملت بحقها فى الدفاع .

• الموضوع الفرعي : ترك الخصومة :

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٦١/٣/١٦
ترك الخصومة على ما تقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات لا يحس الحق المرفوع به الدعوى .

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠
العسك بالبطالان الناشء عن عدم مراعاة أحكام القانون الخاصة بترك الخصومة لا يقبل إلا ممن شرع هذا البطلان لمصلحته وهو من قبلت المحكمة ترك غناصته على خلاف ما تقضى به هذه الأحكام.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٩
- لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يضار الطاعن من طعنه ، فإذا كانت الطاعة لم تسلك سبيل الطعن فى أمر التقدير الصادر ضدها من مجلس نقابة المحامين فى العياد المقرر قانوناً فإنه لا يجوز لها أن تعرض على ترك الخصومة فى التظلم المرفوع ضدها عن هذا الأمر.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن من حق المظنون عليه الأول ترك الخصومة فى التظلم المرفوع منه وحده فى أمر تقدير الأعصاب الصادر لصالحه من مجلس نقابة المحامين ضد الطاعة وإلى أنه لا يجوز إقامة دعوى مبتدأة ببطلان أمر التقدير بعد أن فوتت الطاعة على هذا الأمر طبقاً للقواعد المقررة فى القانون وأصبح الأمر بذلك نهائياً ، فإن الحكم لا يكون بحاجة بعد ذلك للعرض للدفاع الطاعة بشأن عدم

وكالة المطعون ضده عنها في الدعوى المرفوعة عليها أمام محكمة الأحوال الشخصية والخاصة بفرز حصة الخيرات ويكون التمس على الحكم بالقصور بعدم الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص غير منتج.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١١٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣

إذا كان من شأن تنازل المدعي في الدعوة الفرعية عن دعواه أن يفقد دعوى الضمان للزسسة عليها والموجهة من المدعي عليه في الدعوة الفرعية إلى خصم آخر - سبب وجودها ويصبح هذا الأخير غير مختصم في النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض بطلان الحكم الابتدائي بعدم ذكر اسم المطعون ضده الثاني " المدعي عليه في دعوى الضمان " على أساس أنه أصبح غير مختصم في الدعوى بعد أن تنازل المطعون ضده الأول " المدعي في الدعوى الفرعية " عن دعواه الفرعية ضد الطاعن " المدعي في دعوى الضمان " .

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢١

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه يوجب على ترك الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى. وكان ما تضمنه المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق من أن الحكم بسقوط الخصومة يوجب عليه سقوط الأحكام الصادرة بإجراءات الإنابات ، ينطبق أيضا في حالة الحكم بترك الخصومة ، باعتبار أن هذه الأحكام ليس لها كيان مستقل بذواتها ولا تعدو أن تكون مجرد إجراءات في الخصومة تقوم ما دامت الخصومة قائمة وتزول بزوالها ، فإن مقتضى ذلك هو أنه وقد قضى في المعارضة في أمر الأداء باعتبار الطاعن " الدائن " تاركا دعواه فإن هذا الحكم يوجب عليه إلغاء طلب أمر الأداء المعارض فيه وزوال أثره في قطع التقادم ، كما يوجب عليه سقوط الحكم بنسب غير لصفة الحساب بين الطرفين على أساس أنه من الأحكام الصادرة في الخصومة .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧

مضى كان عقد الصلح الذي طلب المطعون ضده أخذ الطاعن به ، بعد بياناً كتابياً صريحاً موقعاً من الطرفين يقرر فيه كل منهما ترك الخصومة في الاستئناف على نحو تحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات السابق في شأن ترك الخصومة ، وكان الثابت أن الطاعن قرر ترك الخصومة في استئنافه ، بعد أن كان معاد الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي قد انقضى ، فإن هذا الترك يتم ويتج أثره دون حاجة إلى قبول يصدر من الطرف الآخر ، وذلك تطبيقاً للمادة ٤١٤ من قانون المرافعات السابق التي تنص بأن تحكم المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا كان معاد الاستئناف قد انقضى وقت الترك.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩

غابر المشرع في الحكم بين ترك الخصومة في المرحلة الابتدائية للدعوى وبين تركها في مرحلة الاستئناف
نص على الحالة الأولى في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات التي تقتضي بأنه لا يتم ترك الخصومة بعد إبداء
المدعى عليه طلباته إلا بقبوله وذلك مراعاة لصالح المدعى عليه حتى يصني له حسم النزاع ولا يبقى مهدداً
بخصومة جديدة. أما في مرحلة الاستئناف فقد نصت المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات على أن تحكم
المحكمة في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الاستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان مهاد
الإستئناف قد إقتضى وقت الترك فني هاتين الحالتين لا يتوقف القضاء بقبول ترك الخصومة في الإستئناف
على قبول المستأنف عليه ولو كان قد أبدى طلباته في الإستئناف أو أقام إستئنافاً فرعياً ، إذ لا مصلحة له
في الإعراض على الترك بعد أن أصبح في مأمن من إقامة إستئناف جديد لنزول المستأنف عن حقه في
الإستئناف أو لإقتضاء مهاد الإستئناف وقت الترك.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

- ولئن كانت الدعوى لا تقتصر على حق الإنجاء إلى القضاء لحماية الحق فحسب وإنما تستطيل إلى
إستفاد جميع الوسائل المقررة قانوناً لحماية ، إلا أنه يجوز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه
أو أثناء نظر الخصومة المرددة بعد نظر الإستئناف ، إذ التنازل في هذه الحالة يؤمن معه الاعتصاف ، كما
أن من شأن الترك في هذه الحالة إستقرار الحكم الابتدائي إيجاباً بأن ترك الخصومة في الإستئناف يعتبر في
نظر الشارع بمثابة قبول من جانب المستأنف للحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة .

- المقرر أنه لا يجوز أن يكون الترك مقروناً بأي تحفظ ، بمعنى أن يكون غالباً من أمة شروط تهدف إلى
تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأي أثر من الآثار القانونية المترتبة على قيامها ، وإذ كان كما تضمنه
الإقرار من أن إلزام الطاعن بعدم السير في الدعوى حال نقض الحكم لا يعد من قبيل الشروط
أو التحفظات التي تعين خلو الترك منها لأنه إنما قصد إلى مجرد بيان الحالة التي تتحقق فيها إمكانية
إستمرار السير في الدعوى ، ولأنه يرفض الطعن بنحسم كل نزاع بما لا مجال معه للإتفاق على ترك
الخصومة ومن ثم فإن وروده في الإقرار لا يؤثر في قيام الترك أو إنجازه أثره .

- إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تجيز إبداء ترك الخصومة بيان صريح من التارك في مذكرة
موقع عليها منه أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه
بإبالت ترك الطاعن الخصومة في الإستئناف على أن الإقرار المتقدم من المطعون عليه والمصدق عليه بمكتب
توثيق شمال القاهرة يحمل توقيع الطاعن ويتضمن بياناً صريحاً منه بتنازله عن إجراءات السير في الإستئناف

وأنه بهذه المثابة يقوم مقام المذكرة الواقع عليها منه ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص صحيح في القانون إذا لم يستلزم الشارع شكلاً معيناً للمذكرات التي يقدمها الخصوم في الدعوى أو يحدد طريقاً معيناً لتقديمها إلى المحكمة وإنما ما أوجه أن تكون مرفوعة من التارك أو وكيله وأن يكون بيان التارك صريحاً لا غموض فيه وأن يطلع عليها الخصم وهو ما توافر في الإقرار الصادر من الطاعن على النحو المتقدم بيانه لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس.

- أنه وإن كان ترك الخصومة جائز في كل الأحوال متى تنازل المدعى عن خصومته بغير تحفظ متخذاً الشكل الذي يقضي به القانون ومتى قبل المدعى عليه هذا التوك أو لم يكن في مسوره الإعراض عليه طالما لم تكن له مصلحة قانونية في المضي في الدعوى إلا أنه يرد على هذا الأصل إستثناء لم يتضمنه به نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات لقوامه عدم إجازة التوك إذا تعلق موضوع الدعوى بالنظام العام باعتبار بأن الحقوق المتصلة به ينبغي ألا يجعل مصيرها متوقفاً على إضافات مذكورة مصيرها لإرادة الأفراد لما كان ذلك وكان قبول المحكمة حلول الطاعن محل المدعية الأصلية عقب وفاتها مؤسساً على أن له مصلحة محتملة بالنسبة لما يوجب على دعوى الطلاق من آثار مالية تختلف باختلاف الإبقاء على عروة الزوجية أو فصلها وكان الإقرار الصادر من الطاعن - بترك الخصومة - يتطوّر على قبول للحكم الصادر من محكمة أول درجة بما يندرج فيه لزوماً من أحقية المطعون عليه - الزوج - لاستحقاق الميراث في تركه الزوجية المتوفرة وكان الإقرار بهذه المثابة لا يتضمن أى أساس بالنظام العام وإنما ينصب على الحقوق المالية البحتة والتي إرتضى الطاعن أحقية المطعون عليه بها ، فإن من الجائز إثبات التوك الوارد به دون هائق من قواعد النظام العام ، ولا تثريب على الحكم إذا هو أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص.

- إذا كان ترك الخصومة تصرفاً إرادياً يطل إذا شابه عب من العيوب المقدسة للرضاء ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه إنه كان محاضراً عند تحديد لإقرار لإكراه شاب لإرادته في معنى المادة ١٢٧ من القانون المدني ، ودلل على ذلك بقرائن عدة ساقها ذهب إلى أنها تكشف عن مدى الرهبة التي يبعثها المطعون عليه في نفسه دون حق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع رغم أنه جوهري وقد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يعين معه نقضه.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المطلوب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم

من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها المادة المذكورة ، فأجاز الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن يطعن عليه في الميعاد ، أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو يتدخل فيه متضمناً إليه في طلباته فإن هو قعد عن استعمال هذه الرخصة أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن بما مفاده أن ترك الخصومة من الطاعن الثاني في موضوع غير قابل للتجزئة يفرض صحة لا يحول دون أن يطعن ورثته في الحكم بعد الميعاد متضمنين للطاعنين الأول والثالث في طلباتهما ، وإلا أمرت المحكمة الطاعنين المذكورين بإدخالهم في الطعن ، ومن ثم فلا يكون هناك مصلحة للمطعون عليه الأول في التمسك بطلب قبول الدوك من الطاعن الثاني ، ويصح هذا الطلب ولا جدوى منه.

للطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١

- مفاد نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات أن لصاحب الدعوى الحق في أن يتزل عن دعواه إلى ما قبل صدور حكم فاصل للنزاع فيها متى توافرت له مصلحة في التنازل على أن يتم ذلك بإحدى الطرق التي أوردها المادة ١٤١ على سبيل الخصر وبشرط قبول خصمه إن جاء التنازل بعد إيدائه طلباته في الدعوى أو دون موافقته عند إنشاء مصلحته المشروعة في استمرار نظرها. ويوجب على هذا التنازل إلى إلغاء جميع إجراءات الخصومة وكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها إنما لا يحس الحق المرفوعة به الدعوى .

- مؤدى نص المادة ١٤٤ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصم أن يتزل مع استمرار الخصومة عن إجراء من إجراءاتها أو ورقة من أوراق المرافعات دون إشراط أن يتم هذا التنازل بإحدى الطرق سالفة الذكر أو موافقة الخصم ويوجب على الدوك بمجرد إيدائه صراحة أو ضمناً اعتبار الورقة كأن لم تكن وإن تناول المشرع في حالة ترك إجراء من إجراءات الخصومة مع بقائها قائمة في مادة مستقلة تالية مباشرة للمواد التي تناول فيها حالة الخصومة برمتها يشير إلى الفارق بين هاتين الحالتين من الدوك وإلى إختلاف الحكم فيهما وذلك على ما ورد بالمذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تعليقها على المواد ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ من ذلك القانون القابلة للمواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات الحالي كما ينين من نص المادة ١٤٤ المذكورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان الدوك ينصب على إجراء من إجراءات الدعوى فإنه ينتج أثره بمجرد التصريح به لأنه يعد في هذه الحالة نزولاً عن حق يتم وتحقق آثاره بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ويحتر الإجراء كأن لم يكن .

— إذا كان الدرك متعباً على الخصومة برمتها فإنه لا يتم بمجرد التصريح به طالما لا يتضمن إسقاطاً لأصل الحق المرفوعة به الدعوى أو عساً به فيجوز للتارك أن يرجع عن طلب الدرك صراحة أو ضمناً ما دام خصمه لم يقبله أو يحكم القاضي باعتماده ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٨ من قانون المرافعات من أن المحكمة تحكم في جميع الأحوال بقبول ترك الخصومة في الإستئناف إذا نزل المستأنف عن حقه أو كان معاد الإستئناف قد إنتقضى وقت الدرك ، وأصبحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القديم عند تناولها للمادة ٤١٤ منه المطابقة للمادة ٢٣٨ من قانون المرافعات الحالي بقولها " لما كان ما إستحدثه المشرع من تعليق ترك الخصومة على قبول المدعى عليه ملحوظاً فيه رعايته حين تكون له مصلحة من طلب الحكم في موضوع الدعوى فقد رؤى أن لا مصلحة للمستأنف عليه في الإصرار على ترك الإستئناف في حالة ما يكون الدرك مصحوباً بتنازل المستأنف صراحة عن حقه في الإستئناف أو متضمناً هذا التنازل لتكون معاد الإستئناف قد إنتقضى وصار لا يصح تجديده فيما بعده. أما إذا كان الدرك مقروناً بالإحتفاظ بالحق فإنه يجوز ولكن بشرط قبول المستأنف عليه " .

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صلحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٥

— لن كان لا يجوز للمحكمة أن توفق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، إلا أن عليها أن تعبره سداً في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنه.

— إذا كان الثابت أن عقد الصلح الذى طلبت المطعون ضدها أخذ الطاعن به بعد بياناً كتابياً صريحاً موقفاً من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة في هذا الطعن ، على نحو تتحقق به إحدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة. وكان الطاعن قد قرر في عقد الصلح نزوله عن الطعن بعد أن كان معاد الطعن بالتقضى في الحكم المطعون فيه قد إنتقضى وقت إقراره بهذا النزول ، ولما كان الباطن قد أقيم دعوى بطلب فسخ عقد الصلح فإن النزول عن الطعن — أو ترك الخصومة فيه حسب قانون المرافعات — متى حصل بعد انقضاء معاد الطعن فإنه يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن ، وإذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم ويتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، فإن ترك الخصومة بعد فوات معاد الطعن لا يجوز الرجوع إليه ، إعتباراً بأنه يتضمن تنازلاً عن الحق في الطعن ملزماً لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه ، لما كان ذلك ، وكان ترك الطاعن الخصومة في الطعن قد تم وإنتج أثره فلا يغير منه إقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب فسخ عقد الصلح ، ومن ثم فإنه يصح الحكم بقبول هذا الدرك .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

مؤدى نص المادة ١٤٢ من قانون المرافعات ، أن المشرع لم يعلق ترك الخصومة على محض إرادة المدعى لفضاى ما قد يضار به المدعى عليه الذى قد تصل مصلحته بالفصل فيها ، وجعل مناط المصلحة فى الأصل مرتبطاً بإبداء المدعى عليه طلباته فى موضوع الدعوى ، إعتباراً بأن الإصرار على حسم النزاع لا يظهر إلا بعد أن يتحدد موقفه فيه ، ويتخذ فى ذات المؤلف من إبداء هذا الأخير أى طلب يكون القصد منه منع المحكمة من سماع الدعوى قرين على إنضاء مصلحته ، فلا يصح معه الإنذات إلى إعراضة على الدرك وعدم قبوله له ، لما قدره من أن ترك المدعى للخصومة فى الأحوال التى حددتها المادة وما شابهها وعلى ما جاء بالذكر الإيضاحية تعليقاً على المادة ٢٠٩ المقابلة من قانون المرافعات السابق - هو واقع الأمر تسليم منه بطلب المدعى عليه وتحقيق من جانبه للفرض الذى يرمى إليه وهو التخلص من الخصومة بغير حكم فى موضوعها ، مما مفاد أن المادة تنص قاعدة عامة مقتضاها عدم الإحتداد بإعراض المدعى عليه على ترك الخصومة طالما لم تكن له مصلحة مشروعة فى الإبقاء عليها ، فإذا تناهى ما يبيح المدعى عليه من دفعه وما يستهدفه المدعى من تركه فلا محل لقيام القرينة ، وإذا اتخذ الدرك سبباً للكيد أو للإضرار بمصلحة المدعى عليه لم يعد هناك مجال لقبوله وإطراح الإعراض عليه حتى ولو سبق للمدعى عليه إبداء طلب من قبيل ما أشارت إليه المادة .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز أن يكون ترك الخصومة مقروناً بأى تحفظ ، بمعنى أن يكون خالياً من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها ، وكان طلب الطاعنين مشروطاً بتنازلها عن حكم الفسخ وتمسكها بقبول حقيقتها فى نفاذ عقد البيع المقتضى بفسخه إعتدائياً ، وهو أمر يخرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى - لعدم إستئناف الطاعنين لهذا الشق - مما لا يجوز للمحكمة أن تتصدى له ، فإن الدرك لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٩

ترك الخصومة يوجب على إلغاء جميع إجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقاً لنص المادتين ١٤٣ ، ٢٣٨ من قانون المرافعات وبزيل بالتالى كل ما يوجب على ذلك من آثار ، فيعود الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل الدعوى وتتماهى جميع الطلبات الصادرة منهم والدفوع التى تقدم بها المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٢

التنازل عن الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقروناً بأي شرط أو تحفظ من شأنه تمسك التارك للخصومة أو التنازل عنها بها أو بأي أثر من آثارها ، ولما كان تنازل الطاعن عن السير في الخصومة معلقاً على شرط أنه في حالة التنازل عن طلب الرد يضي من الغرامة وكان تحقق هذا الشرط تأباه أحكام القانون ذلك أن ترك الخصومة في الإستمات يوجب عليه إلغاء إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الإستمات ولكن لا يمس الحكم المستأنف الذي قضى على الطاعن بالغرامة وطلب الطاعن في الإستمات إلغائها الأمر الذي يجعل إيفاءه منها تمسكاً منه بالخصومة في الإستمات ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب التنازل عن طلب الرد فإنه يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، عملاً بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات أنه يوجب على حكم الودك إلغاء جميع إجراءات الخصومة وزوال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ٥/٩/١٩٨٤

ترك الخصومة يوجب عليه - وعلى وما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلغاء جميع إجراءاتها ليعود الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى ، ويعتبر المدعي عليه الذي قضى بإثبات تنازل المدعي عن مخاصمته خارجاً عن نطاق الخصومة.

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢١١٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٤

يجري نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات على أن يكون ترك الخصومة بإعلان التارك خصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعه من التارك أو من وكيله مع إطلاع محضر عليها أو بإيدائه شخصياً بالجلسة وإثباته في المحضر ، ويجري نص المادة ١٤٢ من ذات القانون على أنه لا يتم الودك بعد إيداء المدعي عليه طلباته إلا بقبوله ومع ذلك لا يلتفت لإعواضه على الودك إذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بإحالة القضية إلى محكمة أخرى أو بعلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى وللقدر في قضاء هذه المحكمة أنه لا حاجة لقبول الخصم الآخر ترك الخصومة عند إنضاء مصلحته المشروعة في استمرار الخصومة.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥

مفاد نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات أن ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يوجب عليه زوالها وتحقق آثاره القانونية بمجرد إيدائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب

هذه الآثار تراعى القاضي فى الحكم وإثبات البرك إذ هذا الحكم ليس قضاء فى خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضي بفضله يده من الدعوى .. وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثالث قد أبدى دعواه الفرعية بطلب الحكم بطرد الطاعنين من أطيان النزاع بعد أن كانوا قد قرروا برك الخصومة فى دعواهم الأصلية بملسة ١٧/١٠/١٩٨٣ ومن ثم فإن محكمة أول درجة إذ انتهت إلى القضاء وإثبات ذلك البرك واعتبرت أن الدعوى الفرعية ما زالت قائمة رغم ذلك وتصدت للفصل فيها وحكمت بطرد الطاعنين من أطيان النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سايرها فى هذا النظر الحاطى وقضى بتأييد الحكم المستأنف يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

للطنع رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٧
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوقف التعللى للدعوى - طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى ملوك لطلاق تقدير المحكمة حسبما تستينه من جدبه المنازعه فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جدبها.

للطنع رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠
إذ كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات تجيز إبداء ترك الخصومة بيان صريح من التارك فى مذكرة موقع عليها منه مع إطلاع خصمه عليها وكان الإقرار المكتوب الموقع عليه من الطاعنة الثالثة والذى صدق عليها بمكتب توثيق دمههور قد تضمن بياناً صريحاً بركها الخصومة فى هذا الطعن فإن هذا الإقرار الذى قدم إلى المحكمة وأطلع عليه الخصوم يقوم مقام المذكرة الموقع عليها من هذه الطاعنة ومن ثم يعين القضاء بقبول ترك الطاعنة الثالثة الخصومة فى الطعن.

الطنع رقم ٦١ لسنة ٥٥ مجموعة عمر ١٠٩٧ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٣٦
إن قاعدة الشريعة الإسلامية فى البرك الموجب لعدم سماع الدعوى هى ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضاها من غضب الغير للعين وتعدبه عليها وإنكار حق مالكاها فيها .

للطنع رقم ٧٦ لسنة ٥٥ مجموعة عمر ١٠٩٨ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٣٦
إن قاعدة الشريعة الإسلامية فى البرك الموجب لعدم سماع الدعوى هى ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غضب الغير للعين وتعدبه عليها وإنكار حق مالكاها فيها. أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكاها فيها فإنه لا يوجب عليه البتة ، لا فى الشريعة الإسلامية ولا فى غيرها من الشرائع ، لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الإهمال المديد .

الطنين رقم ٩٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٦

ترك المرافعة بمحو الخصومة وإجراءات الدعوى بما في ذلك ورقة التكليف بالحضور، وبزبل بالتالي كل ما ترتب على ذلك من آثار ، وبعبارة أخرى يعيد الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل الدعوى

الطنين رقم ٩٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٣٠

إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن قررت في أسباب حكمها أن أرض النزاع من أملاك الحكومة الخاصة قد أمرت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى بجميع الطرق القانونية وضع يده على الأرض المتنازع عليها وضعاً صحيحاً مكسباً للملكية بمعنى المدة ثم استأنفت المدعى عليها هذا الحكم طالبة إلغاءه بشطريه فحكمت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم الإحالة على التحقيق وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها بماتحتها ، فلوك المدعى المرافعة أمامها وقضت المحكمة بإثبات ذلك ، وفي هذا الوقت كان الطعن في حكم محكمة الاستئناف منظوراً أمام محكمة النقض فقضت بنقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد ، وعند نظرها أمامها تمسكت الحكومة في دفاعها بسقوط الشق التمهيدى من الحكم المستأنف نتيجة لوك المدعى المرافعة فقضت المحكمة بتأييده فأنلته إن هذا الشق من الحكم لم يسقط فلا مخالفة في ذلك للقانون. إذ أن الشق التمهيدى من الحكم إنما هو متفرغ عن شقه القطعى وليس مستقلاً عنه بل هو الغاية المقصودة منه ، فإن المحكمة لم تبحث في صفة الأرض إن كانت من أملاك الحكومة الخاصة أو العامة إلا لوى ما إذا كان يجوز تملكها بمعنى المدة أو لا ولا نتيجة للشق القطعى ولا فائدة منه ولا حجة له لو حصل السكوت عليه ووقف الأمر بين الطرفين عند القضاء بأن الأرض من أملاك الحكومة الخاصة دون تمكن المدعى من إثبات وضع يده عليها المدة المكسبة للملكية الأمر الذى هو لب النزاع وجوهه .

*** الموضوع الفرعى : تعجيل الدعوى :**

الطنين رقم ٣٣٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٧

- مناط تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات التى توجب تعجيل الدعوى فى الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه أن يتم وقف الخصومة بناء على اتفاق طرفيها على ألا تزيد مدة الوقف على ستة أشهر تبدأ من تاريخ إقرار المحكمة بهذا الاتفاق أيا ما كان سببه فإذا أقرت المحكمة اتفاق الخصوم على وقف الدعوى وأمرت بإيقافها لمدة ستة شهور وجب تطبيق المادة المذكورة دون الطغات إلى سبب الإيقاف.

- الاتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضاً أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاضرون عنهم إذ أنه من إجراءات القاضي التي يشملها نص المادة ٨١٠ مرافعات ولا يدخل في عداد الحالات التي استلزمت المادة ٨١١ مرافعات الحصول على تظويض خاص بها ، ولا يؤثر على صحة الاتفاق أن يكون المحامي الذي أقره ليس هو المحامي الأصلي ذلك أن المادة ٣١ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تحولت للمحامي سواء أكان خصماً أصلياً أو وكيلاً في الدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام المحكمة محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في العركيل ما يمنع ذلك.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥

حضور محامي المدعى بالجلسة - التي عجلت إليها الدعوى بعد الوقف الجزائي - بغير إعلان سابق قد يحقق الغرض المقصود من الإخطار والإعلان إذا كان المقصود بهما هو مجرد علم الطاعن [المدعى] بالجلسة أما إذا كان الغرض منهما هو علمه بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى وإثباته إجراء معيناً لا يمكن إتخاذها إلا في الفترة ما بين وصول الإخطار والإعلان وبين تاريخ هذه الجلسة فالغرض منهما لا يتحقق إلا بمصروفهما حتى يكون أمام المدعى فسحة من الوقت تمكنه من إتخاذ الإجراء المطلوب منه قبل الجلسة التي أعلن بها وبالتالي لا يكون حضور المحامي في هذه الحالة دالاً على حصول الإعلان ومفياً عنه

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

لم يتطلب القانون أن يكون بيد المحامي الذي يمرر صحيفة تجديد السير في الدعوى بعد ضبطها توكيل من ذى الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها ، ومن ثم فإنه لا يؤثر على سلامة الإجراء الموجه من المدعين " المطعون عليهما " بتجديد السير في الدعوى عدم ثبوت وكالة الأستاذ ... المحامي عن إحداهما والمطعون عليها الثانية ، وقت تحرير صحيفة التجديد وإعلانها أو ما قرره هذا المحامي بجملة ... أمام محكمة أول درجة من أن وكالة غير ثابتة إلا من المطعون فقط ، وذلك أنه لا يلزم في هذا العمل أن تكون وكالة عن المطعون عليها الثانية ثابتة قبل القيام به ، فإذا قام ولم يكن بيده توكيل عنها اعتبر صحيحاً منتجاً لكل آثاره ، ولأن القانون لا يستلزم ثبوت وكالة الوكيل عن موكله وفقاً لأحكام قانون المحاماة إلا في الحضور عنه أمام المحكمة كصم المادة ٧٣ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٠

إذا كان البين من أوراق الطعن أنه لما انقطع سير الخصومة بوفاء المدعى - مورث المطعون عليهم أثناء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، عجل المدعى عليهم - الطاعنون - الدعوى قبل ورثته ولما انقطع

سير الخصومة مرة أخرى بوفاء أحد المدعى عليهم - الطاعين - عجل ورقة - الطعون عليهم السير فيها بإعلان للمدعى عليهم - الطاعين - لم يبينوا فيه موطنهم الأصلي ويخضعوا فيه موطناً معصراً وكان إعلان الصجل لا يقوم مقام صحيفة إفتتاح الدعوى ، فإن عدم بيان ورقة المدعى لموطنهم الأصلي في ورقة هذا الإعلان لا يجوز للمستأنفين - الطاعين - إعتلاهم بصحيفة الإستئناف في الوطن المختار الذي يتنوء في ورقة إعلان الصجل.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

تجديد الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يتم - على مقتضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات بصحيفة تعلن بناء على طلب أحد الخصوم إلى باليهم تتضمن الأخبار بسبق قيام الخصومة التي إعتراها الإنقطاع وتكليفهم بحضور الجلسة التي حددت مجدداً لإستئناف سير الخصومة. وهو ما لم يفعله الطاعون بل أقاموا الدعوى بإبداء صحيفة إفتتاح فلم الكتاب دون أن يتضمن هذه الصحيفة المودعة صورتها الرسمية ملف الطعن - أمة إشارة إلى الدعوى السابقة الأمر الذي يفصح عن إستقلال هذه عن تلك.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٩٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤

تعجيل الدعوى - المانع من سقوط الخصومة - يتطلب إتخاذ إجراءات جوهرية هما تجديد جلسة لنظرها حتى تعاد إلى جدول المحكمة. وإعلان الخصم بهذه الجلسة قبل سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى. ولا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان على نحو صحيح خلال هذا الميعاد.

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩

مفاد النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه " إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن " أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب إتخاذ إجراءات جوهرية هما تجديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول القضايا وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل إنتضاء الأجل المحدد في النص وذلك إعمالاً للمادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه " وإذا نص القانون على ميعاد حمى لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بصحيفة تودع فلم كتاب المحكمة ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة قاصر على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتسداها إلا غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سائفاً الذكر بالياً بالنسبة لإستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله كما أن تكليف المحكمة لقلم الكتاب بإجراء إعلان تجديد السير في الدعوى لا يخلى مسؤولية الطاعنة من

الإهتمام به وموالاته حتى يتم الإعلان في الميعاد المحدد لإجرائه باعتبار أنها هي المكلفة أصلاً باتخاذ هذا الإجراء الجوهري حتى تضادى توقيع الجزء المنصوص عليه في المادة ١/٨٢ من المراتب إذا طلبة خصمها.

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩

تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يتطلب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إتخاذ إجرائين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة ، وإعلان الخصم بهذه الجلسة وبشرط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء ميعاد الدفعية أمام المحدد في نص المادة ١٢٨ سالف الذكر ، وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التي جرى نصها بأنسه " إذا نص القانون على ميعاد حتى لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعباً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا يقال من ذلك ما قضت به المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ذلك أن هذا النص وإن كان قد أدخل تعديلاً في طريقة رفع الدعوى ، إلا أنه - وقد جاء في الكتاب الأول في بابه الثاني الخاص برفع الدعوى وقبدها إستثناء من حكم المادة الخامسة آتفه الذكر التي وردت ضمن الأحكام العامة - بعد قاصراً على صحيفة إفتتاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التي أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول فلا يعتد بها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالف الذكر سارياً بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم ، فلا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مرعباً إلا إذا تم إعلان الصعييل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف.

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

البطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام المادة ١٣٣ من قانون المرافعات فيما أوجبه من إعلان تعجيل الخصومة بعد إنقطاعها حتى تستأنف الدعوى سيرها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسي قرره القانون لمن شرع الانقطاع لحمايتهم وهم في الطعن المائل ورة المرفعي الذين لم يختصموا عند تعجيل السير في الإمتثال بعد الإنقطاع فلهؤلاء وحدهم التمسك بهذا البطلان وإذا كان قد قضي وعلى ما سلف بيانه بعدم قبول الطعن المقام منهم فإنه لا يجوز لبالي الطاعنين وقد تم إعلانهم بتعجيل السير في الإمتثال أن يتمسكوا بهذا البطلان.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣

إذا ما عجلت الدعوى بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١/١٢٨ من قانون المرافعات وتحسك أصحاب الشأن بأعمال الجزاء المنصوص عليه فيها فإنه يعين على المحكمة أعمال الجزاء لأن سلطتها في أعماله ليست تقديرية ومؤدى ذلك أنه إذا إنتهت مدة الوقف كان على المحكمة أن تنقيد بحكم الوقف حتى لا تحس حجة الأمر للقضى.

الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧

مفاد النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أن " لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى إنتقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى ". أن تعجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب إلحاحاً إجرائياً جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها ، وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل إنتضاء مدة السقوط المشار إليها وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أنه " إذا نص القانون على ميعاد حتمى لإلتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا ينال من ذلك ما قضت به المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بصحيفة تودع فلم كتاب المحكمة ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة الأخيرة قاصر على صحيفة إلتحاق الدعوى أو الطعن فلا يصداها إلى غيرها بطل أثر نص المادة الخامسة سالفة الذكر باقياً بالنسبة لتعجيل السير في الدعوى بعد وقفها فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وإعتد بمعوق قيد صحيفة التعجيل خلال سنة من آخر إجراء صحيح مانعاً من سقوط الخصومة رغم إعلاتها بعد إنتضاء هذا الميعاد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢

إذا انحصر النزاع أمام محكمتى الدرجتين الأولى والثانية فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تقضى بقبول طلب تعجيل الدعوى الموقوفة لتقديم حكم مثبت للورثة ، ورات محكمة النقض خطأ الحكم الإستئنافى المؤيد لحكم محكمة الدرجة الأولى بقبول طلب التعجيل ، فإنه إذ تنقض الحكم الإستئنافى تميد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتبقى موقوفة أمامها حتى يقدم الحكم الخبت للورثة .

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٧

تسجيل الدعوى المرفوعة الحاصل من قلم الكتب هو مجرد عمل إداري لا قيمة له في حق الخصوم ولا توجب عليه أية نتيجة ملزمة لهم .

* الموضوع الفرعي : تقدير قيمة الدعوى :

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٣٠

إذا كانت الدعوى قد رفعت من المزجر بطلب إخلاء المسافر من الأرض المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من مبان فإنه يجب وفقا لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة في المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات إضافة قيمة المباني إلى طلب الإخلاء والتسليم سواء اعتبر طلب إزالة هذه المباني طلبا منعقبا أو تابعا لطلب الإخلاء عملا بنص المادة ٣٠ مرافعات أو طلبا أصليا باعتبار أن طلبات المزجر وقد تعددت فإن منشأها جميعا هو عقد الإيجار مما يعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وفقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات. وإذا لم تكن كانت الثابت بالحكم أن قيمة المباني المقتضى إزالتها تزيد عن المائتين وخمسين جنيها وهو طلب يخرج عن ولاية محكمة المواد الجزئية ولا تملك الفصل فيه لعلقه بالنظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١

لما كان حكم مرسى الزاد لا يعتبر حكما بمناء العام ولا يعدو أن يكون محضرا شاملا لبيان الإجراءات السابقة على حصول البيع لم يثبت إيقاع البيع على من رسا عليه الزاد فإن طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه بقدر بقيته باعتباره عقد بيع .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥

إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين إختصم أحدهما في الدعوى دون الآخر فإن الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في القدر المبيع ولا يمكن أن يمتد ذلك إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لإنتقطاع الصلة بين البائعين إستناداً إلى إقتصار حق كل منهما على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع ، فإذا كانت تلك الحصة مما يدخل في نطاق إختصاص القاضى الجزئى فإنه لا يكون هناك محل للقول بعدم إختصاصه تأسيباً على أن قيمة الإقرار المتنازع عليه كله يخرج عن محل هذا الإختصاص .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٦

إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة من سبب قانوني واحد فإن محكمة الموضوع - عند تقدير قيمة هذه الدعوى طبقاً للمادة ٤١ مرافعات - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائفة.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن "النص فى المادة ٣٠ من قانون المرافعات القديم الذى رفعت الدعوى فى ظله جاء صريحاً لا يعوزه اجتهاد فى أن الدعوى المسئلة بحق لوثاق تقدر قيمتها بقيمة العقار المقيم عليه حق الإرتفاق - وأنه لا يجوز تأويل هذه العبارة إلى أنها ترمى إلى ذلك الجزء من الأرض الذى يستعمل فيه الحق وأنه لو كان هذا صحيحاً لما عنى المشرع فى القانون المدنى الجديد بتعديل النص وجعل أساس التقدير باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق وليس العقار كله وذلك أسوة بتقدير الدعاوى المسئلة بحق الإنقطاع كما أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية لهذا القانون " فإن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٥

المعول عليه فى تقدير قيمة الدعوى ليس هو عمل أقلام الكتاب ولكنه أعمال نصوص قانون المرافعات ولو تعارض مع قوانين الرسوم.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٠

الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعبر بمجهولة القيمة. فإذا كان من بين الطلبات فى الدعوى الأصلية طلب إلزام المطعون عليه بأن يودع خزانة المحكمة مبلغ ٩٢٠ مليم ، ١٨٦٠٢ ج وفوائده وملحقاته المطلوبة لبك الأراضى فإن الدعوى فى خصوص هذا الطلب تكون معلومة القيمة - ولا يفر من هذا الوضع صدور الحكم بإلزام المطعون عليه بإيداع بالى الدين سالف الذكر وفوائده وملحقاته خزانة المحكمة على ذمة الدائن المرتهن دون بيان مقدار هذا الباقي - لأن هذا المقدار وإن بدا مجهولاً إلا أنه كان فى الواقع معلوماً وقت الحكم ويمكن تحديده من واقع أوراق الدعوى أو بعد التحرى بمعرفة قلم الكتاب.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

لما كان الحكم بثبوت الشفعة يعبر سندا للملكة الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب لفسخ طلب التمليك ، فان قيمتها تقدر بالعين المقدّر بالسند - وهو حكم الشفعة - عملاً بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٨

الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب في القضاء المستحق لها عن سنوات معينة بالتضام ، طلب قابل للتقدير إذ هو ينصب على إلتزام يحدد بقيمة الضريبة عن تلك السنوات. وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر معتبراً الدعوى غير مقدرة القيمة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٤

متى كانت الدعوى قد تضمنت طلب إلزام ثلاثة أولاد بما يستحقه رافع الدعوى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة عن مدة خدمته فإن هذه الطلبات الثلاثة وإن جُمعها صحيفة دعوى واحدة إلا أنها تعتبر في حقيقتها ثلاثة دعاوى مستقلة تختلف موضوعاً ومبياً وخصوصاً ومن ثم فلا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموعها وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة. ولا يبرر من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر إذ هو في كل منها عقد عمل ذلك أنه ما دام أن كل طلب يستند إلى عقد مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر فإن الأسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٤٩ من قانون المرافعات ولو تماثلت في النوع.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨

- متى كانت الدعوى قد أريد بها نفي حق ارتفاق يذمعه المدعي عليه فإنها تكون من الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق في معنى المادة ٣٢ من قانون المرافعات ويعين تقدير قيمتها طبقاً لنص هذه المادة باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق ، إذ يسعى في إعتبار الدعوى كذلك أن تكون قد رفعت بطلب ثبوت حق ارتفاق أو بطلب نفيه. ولا يبرر من اتصاف الدعوى بالوصف المتقدم أن يكون مدعيها قد طلب فيها أيضاً غلق اشغال التي فتحها المدعي عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة المراسم التي منها على هذه الأرض ذلك أن طلبه هذا يعتبر نتيجة مرتبة على طلبه الأصلي المتضمن نفي حق الارتفاق وبالتالي طلباً تابعاً له ، وإذا كان هذا الطلب التبعي لما لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في

قانون للمرافعات فإنه لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى وذلك عملاً بالمادة ٣٠ من القانون المذكور.

- لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت عند تقديرها لقيمة الدعوى قاعدة من قواعد التقدير الواردة في قانون المرافعات غير القاعدة الواجب تطبيقها بل يجب أن يثبت هيكمة النقض أيضاً أن قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة المطبقة تخرج عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل في مسألة الاختصاص وتعين عند الالتئام المحكمة المختصة طبقاً لما نص عليه المادة ٤٤٤ من المرافعات المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٦

الشيء المتنازع عليه في دعوى تصفية شركة هو مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية لأن التصفية ليست إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم في دعوى التصفية وعلى أساس هذه القيمة تقدر الدعوى ، وبذلك تكون دعوى التصفية دعوى معلومة القيمة يستحق عليها رسم نسي في حدود ما قرره القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهذا الرسم يستحق على قيمة أموال الشركة الموجودة وقت طلب التصفية والمراد قسمتها بعرف النظر عن رأس مال الشركة المبين في عقدتها.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨

طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقاً للمادة ٣٩ مكرراً من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٣ ، هو طلب غير مقدر القيمة وما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٤٤ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٧

الأصل في الدعاوى إنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير لصعبر مجهولة القيمة ، وإذا كانت المطعون عليها قد طلبت في دعواها الحكم بالتصديق على القرار الصادر من المحكمة العليا البريطانية باعتماد الوصية وهي دعوى معلومة القيمة تقدر بقيمة المال الموصى به وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن طلب التصديق على هذا القرار مجهول القيمة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦

- إذا كان الطالبان اللذان تضمنتهما الدعوى وإن جمعتهما صحيفة واحدة إلا إنها فى حقيقتهما دعويان مستقلتان كل منهما موجهة إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوباً له الملكية عن القدار محدد ومستقل عن القدار المطلوب فى الدعوى الأخرى كما أن الطالبان لا يعترآن ناشئين عن سبب قانونى واحد لأنه وإن كان السبب فيهما متماثلاً وهو الغصب إلا أن الغصب الواقع من المدعى عليهم فى الطلب الأول مستقل بذاته عن الغصب الواقع من المدعى عليهم فى الطلب الآخر لأنه ليس ثمة رابطة من توافق أو إشراك بين الفريقين المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من أحدهما بالفعل الواقع من الآخر متى كان ذلك ، فإنه لا ينظر فى تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع الطلين وإنما تقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة .

- المرة فى تقدير قيمة الدعوى لصين المحكمة المختصة وفى تقدير نصاب الإمتناف بالطلبات الختامية للخصوم . وهذه القاعدة قد نص عليها صراحة فى المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتقدير نصاب الإمتناف ويجب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير الدعوى لصين المحكمة المختصة إذ لا وجه لإختلاف التقدير فى الحالين ولأن الطلبات الختامية التى إستقر عليها الخصوم هى التى تعبر عن القيمة الحقيقية لدعواهم .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

طلب المؤجر إزالة المباني الناشئة بالعين المؤجرة ، سواء اعتبر طلباً ملحقاً بطلب إخلاء المستأجر - أو منفصلاً عنه ، هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الطلبات الناشئة عن عقد الإيجار التى يعين تقدير قيمة الدعوى بمجموعها .

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٥٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٧

- الأصل فى الدعاوى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعبر بمهولة القيمة ، وهى لا تعبر غير قابلة للتقدير حسبما يستفاد من نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات إلا إذا كان المطلوب فيها بما لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى وصفها المشرع فى المواد من ٣٠ - ٤٢ من قانون المرافعات .

- تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون المرافعات على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضى تقدر قيمتها باعتبار سين خففاً لقيمة العزيمة وأنه إذا كان القرار غير مربوط عليه عزيمة قدرت قيمته بحسب

المستندات التي تقدم أو بواسطة غير. وإذا جاء هذا النص عاماً في صياغته ولم يقيد التقدير بقيد ما فإنه لا محل للبحث في صفة الأرض أو التفرقة بين أن يكون النزاع متعلقاً بملكيتها أو بتخصيصها للمنفعة العامة - إذا كانت الأرض محل النزاع هي مما يمكن مادياً تقدير قيمتها وفقاً لإحدى القواعد المقررة في قانون المرافعات ، فإن الدعوى التي ترفع بشأنها تكون مما يندرج في الدعاوى القابلة للتقدير .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٧
المحول عليه في تقدير قيمة الدعوى - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ليس هو عمل أقلام الكتاب ولكنه إعمال أحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قوانين الرسوم.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٦٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٧
الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنها معلومة القيمة ، ولا يخرج عن الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ، فتصير مجهولة القيمة ، وإذا كان المدعيان قد رفعوا الدعوى بطلب الحكم بثبوت وفاة مورثتهما وإحصار الإرث لهما ، وكانت تركة المورثة محصورة في أعيان وقف معلوم ، فإن الدعوى تكون معلومة القيمة ، وتقدر قيمتها بما ينص المورثة في أعيان الوقف وتخضع للرسم النسبي طبقاً لما قرره المادة ٤٩ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨.

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٨
الأجر ويبدل الإنذار ومكالمة نهاية الخدمة والصوب من الفصل التعسفي جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها باعتبارها جملة وفق ما تقتضي به المادة ٤١ من قانون المرافعات كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقاً للمادة ٣٩٨ مرافعات.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٨
- متى رفعت الدعوى بطلبين أوغماً موجه لشخص وهو طلب الحكم بشيئ ملكية المدعي لأطيان زراعية وثانيتها موجه لشخص آخر باعتباره البائع له وهو بطلب رد ما دفعه من الثمن وذلك في حالة عدم إجابة الطلب الأول ، فإن هذين الطلبين وإن جمعتهم صحيفة دعوى واحدة إلا أنهما يعتبران في حقيقتهم دعوتين مستقلتين مختلفتان خصوصاً وموضوعاً وسبباً وتقدر قيمة كل منهما وفقاً لقواعد تقدير الدعاوى المنصوص عليها في قانون المرافعات.

- الأصل في تقدير الدعاوى المتعلقة بالأراضي - أن يكون باعتبار متين ضعفاً لقيمة الضريبة المقررة عليها ولا يلجأ إلى تقدير قيمة العقار حسب المستندات إلا إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة وذلك عملاً

بمضى المادة ٣١ من قانون المرافعات ولا عبرة بما ورد في المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية لأن هذا النص خاص بتقدير الرسوم وليس من شأنه أن يغير الأساس الذي رسمه قانون المرافعات في خصوص تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي لتحديد الإحصاء ونصاب الاستئناف.

للطنعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٨

من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسم بالنسبة لطلب الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، مما مفادة - في خصوص طلب فسخ الشركة - وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه ، دون نظر إلى ما إذا كان طلب الفسخ الذى حسنته المدعون دعواهم قد جاء منهم نافلة أو على سبيل الخطأ لأنه لا عبرة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بجرى المدعى من طلبه وما إذا كان لازماً وضرورياً للقضاء له بالمركز القانونى الذى أفصح عنه شرحه لوقائع الدعوى أم كان طلبه من قبل التوافل التى لم يكن ذلك المركز فى حاجة إلى طلب الحكم بها.

للطنعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧١

مضى كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى فى طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيهاً قيمة ريع الأطنان التى إضرأها من موزلهم بموجب عقد بيع عرفى ، وكان تملك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض بل أثر فى صورة دفع حق المشوى فى طلب الربيع المذوب على عقد البيع ، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى تقدير قيمة الدعوى ، وتظل مقدرة قيمة الربيع المطالب به.

للطنعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٣

مضى كان النزاع الذى ثار بين الطرفين أمام محكمة الموضوع. وفصلت فيه المحكمة كان يدور حول إثبات حقيقة الأجرة الإضافية قبل إعمال التخفيض عليها وهو نزاع يتعلق بوالفة تخرج عن دائرة تطبيق أحكام قوانين الإيجارات تطبق عليها القواعد العامة ، وإذا كانت الدعوى بتحديد الأجرة فى العقود التى يسرى عليها الإجماع بمقتضى القوانين سالفة الذكر تعبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير مقدرة القيمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه

للطنعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٣

إذا كانت الدعوى يدور النزاع فيها حول تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الإ اتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً يعتبر باطلاً ، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا

كانت الدعوى يطلب صحة أو إبطال عقد مستمر فإن قيمتها تقدر بإعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها وكان عقد الإيجار موضوع النزاع - بعد إنتهاء مدته - قد إستمد تلقائياً إلى مدة غير محدودة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فمن لم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً إستثائه.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنها معلومة القيمة ولا يخرج من هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ، ومن ثم فإن الدعوى التي يرفعها صاحب الشأن لإقامة الدليل على أداء العوض تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرراً ٤/١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد ، تكون معلومة القيمة ، وتقدر قيمتها بقيمة المال محل الصرف ، وتخضع للرسم النسي طبقاً لما قرره المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وإذ كانت تسوية رسم دعوى صحة العقد تتم على ذات الأساس ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج ، ولا جدوى منه .

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١

مؤدى نص المادة ٩٣٥ من القانون المدني أن الحق في الشفعة يمتد لكل من قام به سبب من أسبابها بمجرد إنقضاء البيع على العين المشفوعة ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق الأخرى أن الأبطال المشفوعة يمتد إلى الطاعنين بموجب عقدين مؤرخين ... و.... صادر أولهما من المطعون عليهما الثانية ، وصادر ثانيهما من المطعون عليهما الثالث والرابعة عن نفسها وبصفتهما وصية على أولادها القصر فإن الحق في الشفعة - باعتبارها سبب من أسباب الملكية - يكون قد ثبت للمطعون عليه الأول لكل عقد منهما على إستقلال بمجرد إتمام إنقضائه. وإذ كانت الدعوى تتضمن طلب أحد الأبطال المبيعة سالفى الذكر بالشفعة وكان هذا الطلب - في حقيقته - طلبين مجتمعين صحيفة واحدة فإن الدعوى تكون قد إنتظمت دعوتين مستقلتين ومختلفتين خصوصاً وسبباً وموضوعاً وتقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة ، ولا يفر من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذين الطرفين من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر وهو الحق في الأخذ بالشفعة ذلك أنه ما دام أن كل طلب شفعة يستند إلى عقد بيع مستقل بذاته فإن السببين يعتبران مختلفين في معنى المادة ٣٨ من قانون المرافعات [المقابلة للمادة ٤١ من قانون المرافعات السابق] ولو تماثلا في النوع. ولما كانت قيمة كل من الطرفين لا تتجاوز مائتين وخمسين

جنبها فإن كلا منهما يدخل في إختصاص محكمة المواد الجزئية طبقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات القائم الذي أدرك الدعوى الابتدائية قبل صدور الحكم فيها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية إستناداً إلى أن للدعوى سبب واحد هو الحق في أخذ الطار المبيع بالشفعة وأن قيمة العين موضوع عقدي البيع تجاوز إختصاص محكمة المواد الجزئية ، قد خالف قواعد الإختصاص الدعوى .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

- إذ كانت باقي طلبات الطعون ضد الأول - المتعلقة بشطب التسجيلات وإلغاء كافة الآثار المترتبة على العقد وإعتباره كأن لم يكن - لم يدر حولها نزاع مستقل عن الطلب الأصلي بإعلان عقد البيع وإلغائه لصورته ضرورة مطلقة لأنها تعتبر طلبات مندرجة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى التي تقدر بقيمة الطلب الأصلي وحده وفق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من قانون المرافعات - قيمة دعوى التزوير القرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدر بقيمة الدعوى الأصلية أيها كانت قيمة هذه الدعوى وأيا كانت قيمة الحق المكتب في الورقة المطعون عليها.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٢

مضى كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن قال في دفاعه إن قيمة الدعوى لا تدخل في النصاب النهائي للحكم المسانف ، لأن قيمة المباني المطلوب إلزائها تبرر على هذا النصاب ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن الطاعن لم يقدم على ما زعم من أن المباني موضوع الدعوى تبرر على إختصاص المحكمة دليلاً ، فإن هذا الذي ذهب إليه الحكم لا يحقق فرض القانون من وجوب إضافة قيمة المباني إلى قيمة طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم في تقدير نصاب الإستئناف ، إذ أن قابلية الحكم للطعن فيه بالإستئناف هي من القواعد المتعلقة بالنظام العام ، ومؤدى ذلك أن يكون على محكمة الإستئناف أن تستنفذ القواعد التي بينها قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ في المادة ٣١ منه لتقدير قيمة المباني بأن تقدر قيمتها باعتبار مائة وثمانين ضعفاً لقيمة الضريبة المربوطة عليها ، فإذا كانت غير مربوطة عليها ضريبة قدرت قيمتها بحسب المستندات التي تقدم أو بواسطة خبير ، فإذا لم تسعف تلك القواعد في تقدير قيمتها كان على المحكمة أن تعتبر قيمة المباني زائدة على ٢٥٠ جنبها طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون المرافعات المذكور ، وإذ حجب الحكم نفسه عن ذلك بما قلعه من أن الطاعن لم يقدم دليلاً على قيمة المباني مع أنه كان على محكمة الإستئناف أن تحقق ذلك بنفسها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

- لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعي وسكت عنها المدعي عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون .

- الدعوى بطلب صحة عقد تقدر طبقاً للمادة ٧/٣٧ من قانون المرافعات بقيمة التعاقد عليه ، وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعاوى المتعلقة بالبناني تقدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة على الطار ، كان غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمتها . ولما كان تقدير قيمة المنزل الذي طلب الطاعن الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة له هو واقع كان يتعين طرحه على محكمة الاستئناف ، فإن النسي على الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمناً من جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب بمقولة أن قيمة هذا الطار لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية يكون نمياً غير مقبول مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقاً بالنظام العام

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ تمتع المأجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار ، وصححت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ، ما دام مؤلفاً بالتزامه على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاصة لأحكامها من نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار ، وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن لمدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة ، ويكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد وطلب فسخ عقد من هذه العقود طلباً غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ومن لم يكون الحكم الصادر فيها جائزاً استأنفه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر ، واعتبر أن مدة عقد الإيجار محددة بالمدة الواردة فيه رغم امتداده بقوة القانون ورتب على ذلك تقدير قيمة الدعوى - دعوى إخلاء لإساءة استعمال العين المؤجرة - بأجرة المدة الباقية منها ، وهي تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً وقضى بعدم جواز الاستئناف على هذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٦

إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ... أم المطعون ضده عدل طلباته في مواجهة الطاعن إلى مبلغ ... وهو ما انتهى إليه الخبر - وفوائده القانونية المستحقة من هذا المبلغ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد

ومؤدى ذلك أن تعديل المطعون ضده لطلباته إتصر على ما فحوصه الخبير وهو مبلغ تعويض الدفعة الواحدة دون أن يمتد إلى طلبه الثاني والخاص بغرامة التأخير السابق طلبها إعتداء بصحيفة دعواه والتي لم يعرض لها الخبير المنتدب ، وحجته هذه المبالغ تزيد في مجموعها على النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية مما يميز الطعن في حكمها بالإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣

إذا كانت الدعوى التى يقيمها المؤجر بإعلاء العين المؤجرة لمخالفة شرط حظر التنازل عن الإيجار هى دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار ، وكان العقد الخاضع لقانون إيجار الأماكن يمتد تلقائياً إلى مدة غير محدودة ، فإن الدعوى تحير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقدرة القيمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى هذه النتيجة وقضى بجواز الإستئناف فإنه لا يعيبه ما وقع فى أسبابه من خطأ بتقريره أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد فتح باب الطعن فى الأحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية إستثناء من قواعد تقدير الدعوى طالما لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦

إذا كان الأصل أنه لا يبرز الإعراض على قيمة الدعوى بعد صدور الحكم فيها ما لم يخالف الأسس التى وضعها المشرع للتقدير ، بمعنى أن التقدير الذى يحدده المدعى فيها لدعواه يكون حجة له وحجة عليه بالنسبة لنصاب الإستئناف إلا إذا كان هذا التقدير يصطدم مع إحدى القواعد التى قررها القانون لتقدير قيمة الدعوى ، فلهذا لا يعد بتقدير المدعى لدعواه أو بعدم إعراض خصمه عليها ، بل يعين على محكمة الدرجة الثانية أن تراقب من تلقاء نفسها إتفاق التقدير مع قواعد القانون ، وأن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نعى عليها قانون المرافعات فى المواد من ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١

إذا كان النزاع فى الدعوى قد ثار بين الطرفين حول مسألة كلية هى حق الطاعن فيما يطالب به من بدل إنتقال مقداره جنيهان شهرياً من ١٩٦٥/٧/١ بحيث يكون الحكم الصادر فيها حجة على الطرفين بالنسبة لأحقة الطاعن فى هذا البدل أو عدم أحقيته وبالتالي فإن الدعوى تقدر بإعتبار قيمة هذا الحق بأكمله طبقاً للمادة ٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الحق فى بدل الإنتقال يمتد إلى مدد تالية لا يمكن تحديد المقابل

التقدي له خلافاً فإن الدعوى تكون بطلب غير قابل للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنبها عملاً بالمادة ٤١١ من ذات القانون ومن ثم فإنها تخرج عن النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣

مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات ، أن الأصل فى الدعوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وهى لا تعتبر غير قابلة للتقدير إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى أوردها المشرع فى المواد من ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقارير حكم محكمة أول درجة أن الدعوى رفعت بطلب طرد الطاعن من العين التى يملكها المطعون ضدهما والنسب يضع يده عليها بطريق النصب وليس بطلب لفسخ عقد كما يقرر الطاعن ، وكان طلب الطرد الذى رفعت به الدعوى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها فى قانون المرافعات فى المواد ساقفة البيان فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنبها بما يخرجها من اختصاص المحكمة الجزئية .

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨

إذا كانت الدعوى ناشئة عن سبب قانونى واحد فإنها تقدر بمجموع هذه الطلبات على ما تنص عليه المادة ٣٨ من قانون المرافعات ، كما أن العبرة فى نصاب الإستئناف تكون وفق ذات الأساس السابق وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من القانون بقيمة المطلوب فيها وليس بقيمة ما قضت به المحكمة وإذا كان المطعون ضده قد أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم له بمعاش شهري ومن بعده للمستحقين عنه ويبلغ ١٠٤ جنبها و ١٣٠ مليماً قيمة التأمين الإضافي ويبلغ ٢٦ جنبها قيمة المعونة المالية وكانت هذه الطلبات جميعها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو أحكام قانون التأمينات الإجتماعية فإن الدعوى يقدر بمجموع هذه الطلبات باعتبار أن قيمتها تزيد على مائتين وخمسين جنبها كنص المادة ٤١ منه ويكون إستئناف الحكم الصادر فيها - بالزام الهيئة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦ جنبها قيمة المعونة المالية جائزاً وفق القواعد الساقفة الذكر إذ عايف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجوز إستئناف الحكم المشار إليه وقضى بعدم قبول إستئنافه شكلاً لعدم إيداع الطاعة الكفالة المقررة بنص المادة ٢٢١ مرافعات قصداً إلى أنه صدر بصفة إنتهائية من محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز إستئنافه إلا بسبب وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم بشرط إيداع مبلغ الكفالة المنصوص عليها فى تلك المادة والنسب لم تودعها الطاعة فإنه يكون قد عايف القانون وأخطأ فى تطبيقه

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

- نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندرجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده. والطلب للدمج فيما توخى النص من عدم تقديره إستقلالاً هو الطلب الذى يترتب على الطلب الأصلي أو يستتبعه بحيث يعتبر القضاء فى الطلب الأصلي قضاء فيه وهو لا يكون كذلك إذا ثار بشأنه نزاع خاص. وإذا كان التسليم فى خصوص الدعوى يستند إلى الملكية ويترتب عليها بما مؤداه إندماجه فى طلبها وكان لا دليل على نزاع يستقل به فالسليم المقرز فيما قبل من منازعة الطاعة فيه لا يحمل الحكم طلبه ، ولم يقم عليه دليل بالإضافة إلى أن القسرز أو الشيوخ وصف للملكية لا يؤثر فى جوهر التسليم كما أن معارضة التسليم بقرار الإستيلاء المؤقت ينفيها ما قام عليه دفاع الطاعة من إسقاط لهذا القرار وإستبدال عقود شرائها به فإن النعى يكون فى غير محله.

- أوست المادة ٣٧ من قانون المرافعات قاعدة عامة يرجع إليها فى تقدير قيمة العقار كلما جعل القانون من هذه القيمة أساساً فى تقدير قيمة الدعوى. فنص فى البندين ١ ، ٢ من هذه المادة على ما مفاده تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بملكية العقار بقيمة هذا العقار وتقدر بسبعين مثلاً للضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضى.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢

طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٥٠٠ م شهرياً باعتباره علاوة إجتماعية مستحقة له عن مولوده الأول فى ١٩٦٦/٣/٢٦ ومبلغ مماثل ، علاوة إجتماعية عن مولوده الثانى فى ١٩٦٩/١٢/١ وما يترتب على ذلك من آثار ، هو طلب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فتعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنبها كنص المادة ٤١ منه وبالنسبة لقرار الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلاً فى النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية ويجوز إستئنافه أخذاً بنص المادة ٤٧ من ذات القانون. وإذا كان من الثابت أن المطعون ضدها قد نازعت فى تقبل إستحقاق الطاعن لمبلغ ٥٩ ج و٥٤٩ م الذى أظهره الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة وطلبت رفض الدعوى تأسيساً على أن أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٩ من لاتحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وألفت ما كانت تنص عليه لاتحتها الداخلية من منح علاوات إجتماعية فى أحوال عيبتها ، وكان مفاد نص المادة ٤ من قانون المرافعات أنه إذا كان المطلوب جزءاً من الحق وكان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء بالياً منه ليكون التقدير بإعتبار قيمة الحق بأكمله فإن طلبات الطاعن الأخيرة أمام محكمة أول درجة

هي أيضاً غير مقدرة القيمة وفقاً لنص المادة ٤١ المشار إليها وبالتالي فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون - وعلى ما سبق بيانه - جائزاً إستثنائياً.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٩

الدعوى التي يقبضها المؤجر يطلب فسخ عقد الإيجار ويدور النزاع فيها حول إمتداده تقدر قيمتها طبقاً للمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد إذا لم يكن قد نفذ أو المدة الباقية متى تنفذ جزئياً فإن إمتد بقوة القانون إلى مدة غير محددة فإن المدة الباقية منه أو التي يقوم النزاع على إمتداده إليها تكون غير محددة ويكون المقابل النقدي عنها غير محدود وبمضي طلب فسخ العقد أو إمتداده طلب غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر الدعوى به زائدة على مايتين وخسين جنباً طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات وينتقد الإعتصام النوعي والقيمي بنظرها للمحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ٣/٥/١٩٧٩

الأصل في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج من هذا الأصل الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير وهي لا تعتبر كذلك إلا إذا كان المطلوب منها يتصلر تقدير قيمة، ولما كان الثابت في الأوراق أن النزاع في الدعوى التي أقامتها المؤسسة المطعون لم يتناول مقدار الممولات المحددة المقدار والتي تقاضاها مندوب الإعلانات بل إقتصر على ما إذا كانت تلك الممولات تخضع لضريبة الأرباح التجارية والضريبة أم لضريبة كسب العمل، فمن ثم يكون النزاع قد إلتحق في الفرق بين قيمة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على تلك الممولات وبين قيمة ضريبة كسب العمل المستحقة عليها وبالتالي تعتبر الدعوى ومعلومة القيمة تخضع لرسم نسبي على هذا الفرق بين مقدار هاتين الضريبتين، ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة على إعتبار دعوى المؤسسة معلومة القيمة وتقدير بمقدار الممولات الخاضعة للضريبة إعمالاً لنص الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ وأن تلك الفقرة من المادة المشار إليها وقد نصت على أن " تقدر رسوم الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليه " قد دلت على أن مناط إعمال حكمها هو وجود نزاع على مقدار الأرباح الخاضعة للضريبة، وإذا كان الثابت في الأوراق أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها لم يتر فيها نزاع حول مقدار الممولات التي تقاضاها مندوب الإعلانات، بل إلتحق فيها على نوع الضريبة التي تخضع لها تلك الممولات، فإنها لا تخضع لحكم النص مالف الذكر. لما كان ما تقدم وكان

الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أن دعوى المؤسسة المطعون ضدها تعبر غير مقدرة القيمة وتخضع للرسم الثابت فإنه يكون قد أعطى في القانون .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢

تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر هو باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد طبقاً للبند الثامن من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه . والتي لم تكن محل نعي الطاعن - أنه وإن كان عقد الإيجار سند الدعوى معقوداً مشاهرة إلا أنه منصوص فيه على أنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بسبب التأخر في دفع الأجرة فإن مؤداه أن العقد يظل مستمراً ما دام المستأجر قائماً بأداء الأجرة وذلك إعمالاً لإتفاق الطرفين ومن لم تكون مدته غير معينة ولما كانت قواعد تحديد قيم الدعاوى التي أوردها قانون المرافعات خلواً من النص على تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر غير معين المدة . فإن الدعوى الراهنة تكون غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المنصوص عليها فيه ، ومن لم تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنبهاً إلزاماً بحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الإخصاص بنظرها معقوداً تبعاً لذلك بنص المادة ٤٧ مرافعات ، إذ إلترمت محكمة الإستئناف هذا النظر وقضت بجواز الإستئناف وفقاً للمادة ٢٢٣ مرافعات وفصلت في موضوعه فإن النص على حكمها بهذا السبب الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ١٤٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

النص في المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه " إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون إلغات إلى نصيب كل منهم فيه " تدل على أنه إذا تعدد الخصوم في الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الأصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب قانوني واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون إلغات إلى نصيب كل منهم فيه ، والمقصود بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة هو الواقعة التي يستند منها كل خصم الحق في مطلبه وهو لا يتغير بغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته ولأً شرعياً على أولاده الخمسة القصر طالباً إلزام الشركة الطاعة بأن تدفع لكل من أولاده مبلغ ٢٣٦ ج ٨٣ م قيمة ما يخلصه في أرباح شركة " قرانكو " عن السنة المالية المنتهية في ١٩٦٣/٦/٣٠ قبل تأميمها وإدماجها في الشركة الطاعة وكانت الواقعة التي يستند منها كل مساهم

حقه في الأرباح هي مساهمته في رأسمال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم عن غيره. ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به من الأولاد الخمسة القصر [المساهمين] على حدة لإختلاف السبب القانوني الذي يستند إليه كل منهم في مطالبته. وإذ نصت المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصيب الإستئناف وفقاً من ٣٦ إلى ٤١ وكان الحكم المطعون قد إنتهى في قضائه إلى عدم جواز الإستئناف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من أن الدعوى غير مقصرة القيمة بمقولة أن إستحقاق الأرباح المطالب بها كانت محل نزاع ذلك أن الأصل في الدعاوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي تدفع بطلب غير قابل للتقدير فتعبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت للمطالبة بمبالغ محددة فإن منازعة الطاعنة في إستحقاق تلك المبالغ لا تملوا أن تكون منها دفاعاً لا تخرج له الدعوى عن كونها معلومة القيمة إلى نطاق الدعاوى مجهولة القيمة ويكون النتي بهذا السب على غير أساس.

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣

- نص المادة ٣٨ من قانون المرافعات يدل على أنه إذا تعددت الطلبات في الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن أحداثها أو أثرها من آثاره فإنها تعتبر مندمجة في ذلك الطلب وتقدر قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ، أما إذا تعددت الطلبات المندمجة في الدعوى ولم تندمج في بعضها ولكن جمعها سبب قانوني واحد كانت العبرة في تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه الطلبات ، أما إذا انفرد كل طلب في نشأته بسبب قانوني مختلف عن الآخر فلدت الدعوى باعتبار قيمة كل منهما على حدة ويقصد بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة الواقعة التي يستند منها للمدعي حقه في الطلب ولا تنعبر بغير الخرج القانوني والأدلة الواقعة التي يستند إليها في طلبه ، لما كان ذلك. وكان طلب الحكم بطلان الإنفاق المؤرخ. ... على إنهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ ... يؤدي حتماً إلى اعتبار عقد الشركة قائماً فإن طلب الحكم باعتبار ذلك المقد قائماً يعتبر مندمجاً في طلب بطلان الإنفاق على إنهائه وتقدر الدعوى في شأنها بقيمة عقد الشركة وحده ، ولما كان طلب بطلان الإنفاق على إنهاء عقد الشركة وإعتباره قائماً لا يؤدي حتماً إلى تصفية الشركة ، ومن ثم لا يغير طلب التصفية مندمجاً في طلب البطلان المشار إليه ، وإذ كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة فإن هذين الطلبين وإن كانا مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائماً بذاته ومستقلاً في سببه عن الآخر ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة كل منهما على حدة.

- طلب تصفية الشركة يعتبر طلباً قابلاً للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك أن طلب التصفية لا يحدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين

شركاتهما وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فإذا جازت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتهما مائتين وخمسين جنيهاً ، إنعقد الإختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمتد إختصاص تلك المحكمة إلى ما عساه يكون مرتبطاً بطلب التصفية من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الإختصاص القيمي أو النوعي للمقاضى الجزئي إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في إختصاصها الأصلي ويجاوز قيمة النصاب الإنتهائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزاً إستئنافه ، إذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصلي وحده.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الإحتداد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الإستئناف على القيمة التي حددها المدعي وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

مفاد نص المادتين ٢٢٣ ، ٢٢٥ من قانون المرافعات أن نصاب الإستئناف بحسب الأصل هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقاً لطلبات المدعي الأخيرة ولا يعد في هذا الشأن بطلبات المستأنف أو بقيمة النزاع أمام محكمة الإستئناف ، ولا عبرة بقيمة النزاع الذي يثيره المدعى عليه أمام محكمة أول درجة ما لم يأخذ صورة طلب عارض. حيث تقدر الدعوى في هذه الحالة بأكثر الطلبين الأصلي أو العارض طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات ويستثنى من هذا الأصل الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المروضة عرضاً فعلياً فإنها لا تحسب عند تقدير الإستئناف وكان يشوب لإعمال هذا الإستثناء أن ترفع الدعوى بعدة طلبات ناشئة عن سبب واحد وأن يقر الخصم بعضها قبل صدور الحكم المستأنف. أما إذا كانت الدعوى بطلب واحد والقر الخصم بعض ما هو مطلوب منه قدرت الدعوى في الإستئناف بقيمة المطلوب كله .

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٠

مناط نهائية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً لنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ - أن تكون هذه الدعاوى مما يخص المحاكم الابتدائية بنظره إستثناء من القواعد العامة في الإختصاص النوعي أو القيمي التي جعلت الإختصاص بنظرها أصلاً للمحاكم الجزئية وإذا كانت الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها

ليست مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية إمتناء من تلك القواعد وكانت قيمتها لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً لأن الحكم الصادر فيها يكون غير نهائي جازماً إستئنافه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولغى بعدم جواز إستئنافه فجرد أن قيمة الدعوى لا تتجاوز هذا المبلغ فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٢

إذ كان جوهر النزاع دالراً حول طبيعة العلاقة التجارية بين الطرفين وما إذ كانت عن عين خالية فيمتد عقد إنجهاها أم عن عين مفروشة فلا يمتد العقد ، ولما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل التقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة فإن الدعوى تكون غير قابلة لتقدير قيمتها فيمتد الإختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية ويجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بالإستئناف .

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٣٨٩ بتاريخ ٩/٦/١٩٨٣

مفاد المادة ٣٧ من قانون المرافعات أن الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة العقار فلا حيرة بالتمن الوارد بالتقدير المحمول عليه طلب تثبيت ملكيته ، وإذ كانت الطاعة قد طلبت تثبيت ملكيتها لأرض النزاع فإن تقدير قيمة الدعوى يكون بقيمة العقار حسب تقدير محكمة الموضوع له إذا لم يكن مربوطاً عليه ضريبة وليس بقيمة الفاتحة بقدر ضرائه.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣

الدفع بالإنكار شأنه شأن دعوى التزوير القرعية لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى الأصلية أياً كانت قيمة هذه الدعوى وأياً كانت قيمة الحق الملبى في الورقة المطعون عليها بالإنكار أو المدعى بتزويرها.

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٤٥٥ بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٣

— الأصل في تقدير قيمة الدعوى أنها تقدر بقيمة الطلب المدعى به أي الحق الذي يعمسك به المدعى أو الالتزام الذي يطالب بحصه بأدائه أو المركز القانوني المطلوب تقريره وذلك مع مراعاة ما وضعه المشرع — في قانون المرافعات — من ضوابط وقواعد في هذا الصدد باعتبار أن قيمة الدعوى يتحدد على أساسها الإختصاص النوعي وتصاب الإستئناف وكلاهما من الأمور المتعلقة بالنظام العام.

- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن الطلب المدعى به في دعوى الشفعة هو الحق في أخذ العقار المبيع إلى الغير والحلول فيه محل المشوى وذلك في مقابل الثمن الحقيقي الذي حصل الإثاق عليه بين البائع والمشوى ، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليه ويعتبر الثمن الوارد في المقد هو الثمن الحقيقي إلى أن يثبت الشفع صورته ، وأنه إذا كانت العين المشفوعة قد بيعت بموجب عقدى بيع فإن الحق في الشفعة باعتبارها سبب من أسباب الملكية يثبت لكل عقد منها على إستقلال ومن ثم فإن الدعوى بطلب أخذ المبيع بالشفعة تقدر باعتبار قيمة كل منها على حدة مما مفاده أن قيمة دعوى الشفعة لا تقدر بقيمة العقار ذاته بل بقيمة الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع وباعتبار أن للدعوى الشفع محل بموجب هذا الحق محل المشوى في ذلك التعاقد والذي يعد بهذه المثابة سنداً للملكية الشفع للعقار المشفوع فيه.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩

إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الأيطان المشفوعة بيعت إلى المطعون ضدهم بموجب عقود موزعة ١٩٥٣/١١/٢٧ ، ١٨٧٤/١/٢٨ ، ١٩٧٦/٣/٢٣ صادرة من المطعون ضده الأول فإن الحق في الشفعة باعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية - يكون قد تروى للطاعة بالنسبة لكل عقد منها على إستقلال بمجرد تمام إنقاده ، وإذا كانت الدعوى تتضمن طلب أخذ الأيطان المبيعة بالمعقود سائلة الذكر بالشفعة وكانت في حقيقتها قد تضمنت عدة طلبات جمعها صحيفة واحدة فإن الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون قد إنتظمت حى دعاوى مستقلة ومختلفة خصوصاً وسيباً وموضوعاً وتقدر باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ، ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذى يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذى يستند إليه الطلب الآخر وهو الحق في الأخذ بالشفعة - ذلك أنه ما دام أن كل طلب لشفعة يستند إلى عقد بيع مستقل بذاته فإن الأسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات ولو تماثلت في النوع.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٠

- طلب التسليم باعتباره غير مقدر القيمة إذا كان ملحقاً بطلب أصلى مقدر القيمة فإنه يتبع الطلب الأصلى فتقدر الدعوى بقيمة الطلب الأصلى وحده عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون المرافعات - طلب تسليم الأرض خالية مما عليها من مبان ينطوى على طلب إزالة البناء ومن ثم يعدد بقيمة البناء في تقدير قيمة الدعوى .

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦

- طبقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بتصاب الاستئناف وفقاً لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ من ذات القانون ، والدعوى بطلب صحة عقد تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طبقاً للمادة ٧/٣٧ من القانون المذكور بقيمة المعاملة عليه ، وقد نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها لبان الدعوى بصحة ونفاذ عقد بيع أراض زراعية تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها - دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الأصلية أيًا كانت قيمة هذه الدعوى ، وأياً كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المدعى بتزويرها ، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص محكمة أول درجة النهائي لبان دعوى التزوير الفرعية تنعها في تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها.

الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٧

تنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه " إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد ، كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه. " وغرامة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير وحدة السبب ولا رقابة محكمة النقض عليه مادامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية متوافقة .

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠

لما كانت دعوى المطعون ضدها بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ. وبطرد الطاعن من العين المؤجرة والتسليم هي دعوى بطلبين مستقلين كل منهما ناشئ عن سبب قانوني يختلف عن الآخر. الأول طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم لإخلال الطاعن بأحد التزاماته فيه وهو الوفاء بالأجرة والسبب في هذا الطلب هو عقد الإيجار. والثاني : طلب الطرد والتسليم لإنهاء مدة العقد وبقاء يد الطاعن من العين ومسببه المعصب باعتباره عملاً غير مشروع ، وكانت المادة ١/٣٨ من قانون المرافعات تقتضى بأنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة وكان طلب الطرد والتسليم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في قانون المرافعات في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ ومن ثم فإن الدعوى بشأنه تكون غير قابلة

للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة عن حسمائة جنيه وفقاً للمادة ٤١ من القانون المذكور بما يخرجها عن اختصاص المحكمة الجزئية.

الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٧/٢٩/١٩٨٨

- إذ أورد المشرع الشفعة في القانون المدني باعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية ونص في المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يحترق سنداً للملكية الشفيع وذلك دون إخلال بقواعد التسجيل فقد دل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه ما أكدته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه وإذا كان البند الثاني من هذه المادة ينص على أن " الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات ... تقدر قيمتها بقيمة العقار " فإن ذلك يستتبع تقدير قيمة دعوى الشفعة بما جاء بالبند الأول من هذه المادة.

- لن كان المشرع في المادة ١/٣٧ مرافعات قد ناط بالمحكمة بتقدير قيمة العقار بيد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الغائب بالأوراق وأن يعد في التقدير يوم رفع الدعوى على ما توجه المادة ٣٦ من ذلك القانون وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ من الثمن المسمى بعقد البيع البلى نشأ بسببه الحق في الأغذ بالشفعة أساساً لتقدير قيمة الدعوى مع أن هذا التقدير يكون محكوماً بقيمة العقار المشفوع فيه وفقاً للقاعدة المنصوص عليها في البند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان غير سليم من الحكم ما ساقه من إفواض أن العقار المشفوع فيه غير مربوط عليه ضريبة دون التحقق والتثبت من هذا الأمر لم هو من بعد ذلك الإفواض حول في تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من إشمال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما في وقت معاصر لرفع الدعوى أثبتته الخبر المتدبد من محكمة أول درجة وهو ما يزيد أضراراً مضاعفة على الثمن المسمى بعقد البيع . لما كنا ذلك فإن الحكم يكون فضلاً عن عطفه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٩

إذ كانت الدعوى قد رفعت من مورثي الطاعنين ويطلب تثبيت ملكيتها لأرض النزاع وإزالة ما أقيم عليها من مباني فإنه يجب وفقاً لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة في المادة ٣٦ وما بعدها من قانون المرافعات إضافة قيمة المباني إلى طلب تثبيت الملكية سواء اعتبر طلب إزالة هذه المباني طلباً ملححقاً أو تابعاً لطلب تثبيت الملكية عملاً بنص المادة ٣٦ ساقفة الذكر أو طلباً أصلياً باعتبار أن طلبى المالكين وإن تعددا منشأهما هو حق الملكية مما يعين معه تقدير قيمة الدعوى بمجموع الطلبين وفقاً للمادة ٤١ من قانون

لترافعات كما وأن العبرة في نصاب الإستئناف تكون وفق ذات الأساس وعلى ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من ذات القانون.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥
إذا كان المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات مصدقة ناشئة عن سبب قانون واحد فنقد قيمتها باعتبار الطلبات جملة ، وكان مؤدى ذلك أنه ينشأ عن تعدد الطلبات مع إتخاذ السبب فيها قيام وحدة الخصومة في الدعوى تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم إستقلال أحدها عن الأخرى ومن ثم يكون الحكم في أحد هذه الطلبات قبل الآخر صادراً أثناء سير الخصومة غير منه لها كلها فلا يجوز الطعن فيه على إستقلال قبل صدور الحكم الحكامي النهائي لها إلا في الأحوال الإستثنائية المبينة في المادة سالفة البيان.

*** للموضوع التفرعي : تقديم المذكرات والمستندات :**

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨
لا يجوز أن تنظر المحكمة في طلبات قدمت في الدعوى لم يعلم أو يعلن بها الخصم ، كما أن هذا أصل من أصول المرافعات تؤيده المادتان ٩٥/٩٤ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ١٥ من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الصادرة في ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٤. وإذن فمتى كان الحكم قد إستند إلى مذكرة أو دهمها المحكوم له ملف الدعوى دون أن يطلع عليها خصمه ، فإن في هذا مخالفة للإجراءات الأساسية الواجبة مراعاتها. ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إدعاء المحكوم له أن العمل جرى أمام الدائرة التي أصدرت الحكم على إيداع المذكرات ملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا لو صح أن يغير من قواعد وحمت كفاءة لمعادلة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها. أما مجرد ذكر المحكوم له في جلسة المرافعة أنه يصمم على ما جاء بمذكرته التي إستند إليها الحكم فإنه لا يجعل طلباته التي حوتها هذه المذكرة معلومة خصمه في حين أنه يطلع عليها .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٠٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥
إنه وإن كان ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات تكميلية في الأجل الذي سمح به القضاة للحكم من شأنه أن يحول كلا الطرفين إستيفاء دفاعه في مذكرة تكميلية إلا أن هذه الرخصة لا يصح أن تتجاوز الحد الذي رسمته المحكمة لها فلا يجوز إذن لأي من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجئ خصمه بطلبات جديدة بعد أن قطعت القضية جميع مراحل التحضير ونهيات للحكم فيها ، ومن ثم لا تكون

المحكمة قد أخطأت إذ قالت أنها لم تنصد بالإذن في تقديم مذكرات تكميلية لإستيفاء بعض نقاط المرافعة الشفوية أن يكون للمسانف عليه رفع إستئناف فرعى في مذكرته الختامية.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

مضى كانت المحكمة قد استكملت في الدعوى دفاع المخصوم لم منحهم أجلاً كافياً لتقديم المذكرات والمستندات فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة تأجيل النطق بالحكم مرة أخرى لتقديم مذكرات مضى كانت قد كونت عقيدتها مما أبهى في الدعوى وما قدم فيها من أوراق ويكون في غير محله النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٧

- إذا كانت محكمة الإستئناف تعبر عن خطئها في إجراء المداولة وفي تحرير أسباب حكمها ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد الذى حددته لإيداع المذكرات والذي لا يعتبر باب المرافعة في الدعوى موقوفاً إلا بانقضائه إلا أنه وإذا ثبت أن المداولة وتحرير أسباب الحكم ومنطوقه قد تم بعد إنقضاء الميعاد الذى كان محدداً للطاعة لتقديم مذكرتها وأنها لم تقدم أية مذكرات خلال المدة التى كانت محددة للمخصوم جميعاً لإيداع إلى مذكرات فإن مصلحة الطاعة في التحدى بهذا الخطأ تكون منضية طالما كان إجراء المداولة على هذه الصورة التى تمت بها وإيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ومنطوقه قبل إنقضاء الميعاد المحدد لإيداع مذكرة عصفها لم يخل بأى دفاع لها ولم يكن من شأنه أن يؤثر على الحكم في حقها

- إذا كانت مذكرة المطعون ضدها المقدمة في فترة حجز القضية للحكم وإن خلت مما يفيد إطلاع الطاعة عليها إلا أنها لم تتضمن دفاعاً جديداً ولم يعزل الحكم المطعون فيه على شيء مما جاء فيها ولم يشر إليها إطلاقاً فإن قبول المحكمة هذه المذكرة لا يخل بأى حق للطاعة ويكون النعى بذلك على غير أساس.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٧١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧

محكمة الموضوع غير ملزمة بالتصريح للمخصوم بتقديم مذكرات عند حجز الدعوى للحكم مضى كانت قد رأت أن الدعوى بما تم فيها من إجراءات قد نهأت للفصل فيها.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٣ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٩

مضى كان بين من مذكرة للمطعون ضده المقدمة في فترة حجز القضية للحكم أنها لم تتضمن دفاعاً جديداً وكان ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات من عدم جواز قسـول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم

لإبداء دفاع لا يتمكن خصمه من الرد عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه عول في قضائه على ما جاء بهذه المذكرة مع عدم إعلان الطاعن بها يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧

إذا كانت مذكرة الطاعن قد أعلن بها المطعون ضدها وروداً على ما جاء فيها ، وكانت محكمة الإستئناف إلى أن صدر الحكم المطعون فيه لم تأمر باستعادتها لأنها تكون قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى المقدمة إليها ، ويعتبر الدفاع الوارد فيها مطروحاً عليها.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢

إنه وإن كان بين من مذكرة المطعون عليهم المقدمة محكمة الإستئناف في فترة حيز القضية للحكم أنها خلو مما يفيد إطلاع الطاعة عليها ، إلا أنه بين من الحكم المطعون فيه ، أنه لم يحول على شيء مما جاء بهذه المذكرة ، بل ولم يشر إليها إطلاقاً ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليهم لا يكون قد أحل بأى حق للطاعة وبالتالي يكون النعى - ببطالان الحكم - على غير أساس .

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١

إذا بين من الإطلاع على الملف الابتدائى المضموم أن المحكمة بعد أن نظرت الدعوى بملف ١٩٦٨/٥/١١ قررت حجزها للحكم جلسة ١٩٦٨/٦/١ وصرحت بتقديم مذكرات في خلال عشرة أيام وجعلت المدة مناصفة بين الخصوم ثم قبلت المحكمة فى ١٩٦٨/٥/١٩ مذكرة من الطاعن المدهى أعلنت للمطعون عليهما - المدعى عليهما - أ و ب فى ١٩٦٨/٥/١٨ أضاف فيها طلباً بإبطال عقد تعديل شركة التوصية البسيطة ، ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٦٨/٦/١٥ لعدم إتمام المداولة ، وفيها حكمت برفض الدعوى.. ولما كانت مذكرة الطاعن المتضمنة تعديل الطلبات قد أعلنت إلى المطعون عليهما " أ و ب " وهما ورثة الخصم الحقيقى فى الدعوى الذى نازع الطاعن فى طلباته ، أما المطعون عليهما الثانية والثالثة وهما باقى الورثة فقد إختصهما الطاعن ليصدر الحكم فى مواجهتهما بل إن المطعون عليها الثانية هى والدة القصر اللذين يمثلهم الطاعن والمسؤولون بوصايتها ، كما أن المطعون عليها الثالثة قررت أمام محكمة أول درجة أنها تنضم إلى الطاعن فى طلباته ، وكذلك المطعون عليه الرابع فهو مدير مستشفى دار الشفاء وقد إختصته الطاعن لتقديم ملف علاج المورث الأصلى ولما كانت الكلمة فى شأن الإعتداد بهذه المذكرة أو إستعادتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هى محكمة للوضوع التى قدمت إليها تلك المذكرة وأودعت ملف الدعوى المنظورة أمامها ، وكانت محكمة أول درجة قد قبلت المذكرة المشار إليها فأصبحت قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى

المقدمة إليها ، ويعتبر الطلب للوارد فيها مطروحاً عليها وقد حكمت برفضه لأن الطاعن لم يقدم دليلاً عليه. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد تلك المذكرة ولم يعرض للطلب الذي تضمنه تأسيساً على أنها قدمت بعد الميعاد المحدد للطاعن لتقديم مذكرته وأنها لم تعلن لباقي المطعون عليهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣٠
ما ترمى إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، ولما كان الثابت أن الطاعنين إطلعوا على المستند الذى قدمته الشركة المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف في فترة حجز الدعوى للحكم وردوا عليه في مذكرتهم ، وأشار الحكم المطعون فيه إلى دفاعهم المذكور وتناوله بالرد فإن النعى على الحكم بالبطالان في هذا الخصوص لتقديم المستند في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تأذن المحكمة بتقديم مستندات - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨
لا محل للنعى على الحكم بشأن قبول المحكمة للمذكرة التى قدمها المطعون عليه الأول بالجلسة التى لم يعرض بها الطاعن - ذلك أن كل ما أورده الحكم عن هذه المذكرة هو طلب المطعون عليه الأول إلغاء الحكم المستأنف ولم يكن هذا دفاعاً جديداً في الدعوى بل هو ما انتهى إليه المطعون عليه الأول في صحيفة استئنائه.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣
ما ينهه الطاعن من أن المحكمة قبلت مذكرة من خصمه بعد حجز الدعوى للحكم غير صيد لأن المذكرة قدمت بعد حجز الدعوى للحكم. ولم يحكم فيها وأعيدت للمرافعة وصارت المذكرة من مرافقاتها التى يملك أطراف النزاع الإطلاع عليها والرد على ما تضمنته.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢
إذا كان ما ترمى إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول الأوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستندات التى تقدم بها المطعون عليه الأول في فترة حجز الدعوى للحكم تأخر عليها بما يفيد إطلاع وكيل الطاعة عليها خلال الفترة المصرح فيها لكل من الطرفين بتقديم مستداته كما تأخر عليها من الطاعة شخصياً وأن المذكرة

المقدمة منه وأن أعلنت إلى الطاعة بعد انقضاء الجهاد المصرح فيه بتقديم المذكرات إلا إن الحكم المطعون فيه لم يحول على شيء مما جاء بها بل ولم يشر إليها على الإطلاق فلا محل للقول بالإخلال بأى حق للطاعة

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

إنه وإن كان بين من مذكرة الطاعن أنه غير مؤثر عليها بما يفيد عدم قبولها كما بين من مذكرة المطعون عليها أنه مؤثر عليها بما يفيد إعلانها للطاعن أو وكيله ، إلا أنه بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحول على شيء مما جاء بهاتين المذكرتين ولم يشر إليهما إطلاقاً ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليها برفض حصوله - لا يكون قد أغفل بأى حق للطاعن.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ليحسنى له إيداء دفاعه فى شأنها إعمالاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحول فى قضائه على شيء مما جاء بالمذكرة التى قدمتها الطعون ضدها فى فترة حجب القضية للحكم - وأما كان وجه الرأى فى صحة إهانتها للشهر الملائم - ولم يورد فى أسبابه مضمون تلك المذكرة والتصر على بيان الطلبات الواردة فى ختامها والتقى لا تخرج عما جاء بصحيفة الاستئناف ، كما لم يعيد الحكم المطعون فيه بالمذكرة فى تعجيل الاستئناف رقم ، والذي يعتبر معجلاً تلقائياً بتعجيل الاستئناف المنعزم إليه رقم ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

شرط تقديم مستندات فى فترة حجب الدعوى للحكم هو أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها وإطلاع الخصوم عليها ، وليس يكفى فى ذلك إعلان الحافظة ولو تضمنت فحوى المستند بما دلت لم يثبت إطلاع الخصم عليه بذاته .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٠

لا يجوز للمحكمة - طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات - أن تقبل أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً وهذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أصل من أصول المرافعات ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن تكون المحكمة التى أصدرت الحكم قد أذنت للطاعة بإيداع مذكرتها بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من لوازم وحتم كفاية لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان

طرفاً فيها ، ولما كان الثابت أن الطاعة قد قدمت مذكرة إلى محكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى دون إعلان المطعون عليه بها أو إطلاعه عليها ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم الرد على ما تضمنته تلك المذكرة من دفع أو أوجه دفاع .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩

١) دعوى الضمان مسجلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفاعاً ولا دليلاً فيه ولا يعتبر الحكم الصادر في الدعوى الأصلية فاصلاً في دعوى الضمان وإذ نصت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في نهاية فقرتها الأخيرة على جواز إختصاص الضامن أو طالب الضمان في الطعن المرفوع على أيهما ، فإن مفاد ذلك أن المشرع لم يوجب إختصاص الضامن في الطعن المرفوع من الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ولما كان ذلك فإنه لا على للمطعون جنحاً أن هي إقتصرت على إختصاص الطاعة في الطعن بالإستئناف في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية دون أن تختص من أدخلتهم هذه الأخيرة في دعوى الضمان .

٢) للخصم أن يقدم مستدلته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو ثبت عن حضورها ولا يلتزم بإعلانها خصمه الغائب إذ للفرع أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى في جلساتها من دفاع ويقدم فيه من أوراق ولا أدل على ذلك من أن المشرع لم يطلب في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات إطلاع الخصم أو إعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق ومذكرات إلا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تقطع بها صلة الخصوم بالدعوى وتصبح في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها .

٣) مسئولية أمين النقل هي مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بالتزامه الناشء من عقد النقل - وهو إلتزام بتحقيق غاية - ويكفي لإثبات إخلاله تعهده بشروط عدم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه دون حاجة إلى إثبات وقوع خطأ أو إهمال من جانب أمين النقل وإنما يكون على الناقل إذ أراد دفع المسئولية عن نفسه أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو تلقيها يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه لقوة القاهرة أو عيب في البضاعة أو خطأ من المرسل .

٤) يشترط في القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء الذي يوجب عليه إستحالة التنفيذ و ينقضي به إلتزام عدم إمكان تولقة وإستحالة دفعه ، وتقدير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة القاهرة هو تقدير موزع على محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨١

النص في المادة ١٦٨ من نئين المرافعات على أن " لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمح أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه ، أو أن تقلل أوراقاً من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها

والا كان العمل باطلاً". والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على أن "ولا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء" يدل على أن الشارع رأى حماية حق الدفاع منع المحكمة من الاستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله في غية خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان وإذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع إلى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطالان. فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية بحضور جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ المودعة من الطاعة أن طرفي الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن الإشارة إلى فعوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الإجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمعلقة تحت رقم ١٥ دوسيه ، وكان مفاد ذلك أن الطاعة قد أحيطت علماً بإيداع هذا المستند وأتيحت لها فرصة الرد على ما جاء بمذكرة المطعون ضده في خصومه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال أسبوع من حجز الدعوى للحكم جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وقد كان في مكتبة الطاعة أن تقدم بما قد يعن لها من دفاع خاصة وقد مد أجل الحكم إدارياً إلى جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ دون أن تطلب من المحكمة فتح باب المرافعة فإنه لا يعاب على المحكمة إن هي عولت في قضائها على هذا المستند المطروح في الدعوى إذ قد أتيحت للطاعة فرصة للرد عليه وبذلك تحققت الغاية التي قصدتها الشارع بإطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع أو أوراق أو مذكرات مع تمكنه من الرد عليه فإن النعي على الحكم بالبطالان في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

للطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨

الثابت من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن محكمة الإستئناف قررت بجملة ١٩٦٩/١١/٥ حجز الدعوى للحكم بجملة ١٩٦٩/١٢/٣١ مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمطعون ضده وقدم كل خصم في الدعوى مذكرة بدفاعه في الأجل المحدد ثم قدم الطاعن مذكرة تكميلية في ١٩٦٩/١١/٢٠ بعد إنتهاء الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم المذكرات فلا عليها إن رفضت قبول تلك المذكرة ولا يغير من الأمر تأشيرة عمامي الخصم على هذه المذكرة بما يفيد قبولها واحتفاظه بمحق في الرد على ما جاء بها إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يحول بين المحكمة وبين إستعمال حقها في رفض المذكرة متى كانت قد قدمت بعد فوات الميعاد.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٤

إذ كان الثابت من الطلب الذى قدمته الطعون ضدها لفتح باب المرافعة فى الدعوى بعد حجزها للحكم أنه أشار إلى قرار المحكمة العليا الصادر فى طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٨ ق وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه " تشر فى الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا " ، فإن مقتضى ذلك إفراض علم الكافة به ولا يكون من أوجه الدفاع التى يمتنع على المحكمة قبولها دون إطلاع الخصم عليها طبقاً للمادة ١٦٨ من المرافعات .

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٦٩ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أنه متى إنتهت الخصومة أمام المحكمة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات واستقر فى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم إنتظمت صلة الخصوم بها ، ولم يبق لهم إتصالاً بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ، ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع ، كما يحرم الإستماع إلى أحد منهم فى غيبة الآخر ، وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إذا إنتهت المرافعة فيها ثم أجلت للنطق بالحكم من غير أن يرخص لأحد من الخصوم بتقديم مذكرات فإن المحكمة لا يجوز لها أن تقبل مذكرة من أى منهم ولا أن تعير ما فيها إنطائاً إذا حصل أنها إطلعت عليها .

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٤

جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط تقديم مستندات فى فترة حجز الدعوى للحكم هو أن تكون قد صرحت بتقديمها وإطلاع الخصم عليها ، ولا يكفى فى ذلك إعلان الخصم بالمحوى المستندات ما دام لم يثبت إطلاعها عليه بذاته ، وأن الغرض من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وفقاً للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يمكن خصمه من الرد عليه.

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٥

و إن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له إبداء دفاعه في شأنها وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٦٨ من قانون المرافعات إلا أنه متى تبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بهذه المذكرة ، فإن قبول المحكمة لها .. لا يكون قد أحل باى حق للطاعن ، وبالتالي يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٧

إذا كان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صورة ضمنية للأحكام والأوراق محل المخاصمة وكانت تلك الأوراق بمجالتها ليست لها أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقاً لنص المادتين ١٢ ، ١٣ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه لا تترتب على المحكمة إن هى لم تر الأخذ بهذه الصور للتدليل بها فى الدعوى .

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٩

إذا كان شرط تقديم المستندات خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو أن تكون المحكمة قد صرحت بتلقيها وإطلاع الخصم عليها وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة قد حجزت الاستئناف للحكم دون أن تصرح للطاعنين بتقديم مستندات فلا عليها إن هى إستجملت ما قدمه الطاعنون منها خلال فترة حجز الاستئناف للحكم.

الطعن رقم ١٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤١

إذا كانت الدعوى قد إنتهت المرافعة فيها ثم أجلت للنطق بالحكم من غير أن يرخص لأحد من الخصوم بتقديم مذكرات فإن المحكمة لا يجوز لها أن تقبل مذكرة من أى منهم ، ولا أن تغير ما فيها الثباتاً إذا حصل أنها إطلعت عليها. وإذن فإن ذكر دفع من الدفوع فى المذكرة التى تقدم فى هذه الظروف لا يعتبر تقديماً له ولا تمسكاً به أمام المحكمة.

*** الموضوع القرعى : تكليف الدعوى :**

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ٦/١٢/١٩٥١

إذا كان الظاهر من الحكمين الابتدائى والإستئنافى أنه كان ضمن طلبات الطاعنين [مديرى شركة للفرزل] ، سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ، طلب تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما وبين مأمور

مصلحة الضرائب والذي مؤداه - على حسب ادعائهما - قبول مأمور الضرائب تعديل تقدير أرباحهما من أنوال الغزل وفقا للكتاب الدوري رقم ١٦٤ إذا ما طبق هذا التعديل على أرباحهما من النساجين وبالرغم من وضوح هذا الطلب وصراحته فإن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الدعوى ليست في حقيقتها إلا طعنا في قرار لجنة التقدير قد فات معاده وأقام قضاءه على هذا الاعتبار ، وبناء على هذا التصوير الخطأء للدعوى أغفل البحث في وجود أو عدم وجود الاتفاق المدعى ، مكتفيا بإيراد ما قرره مصلحة الضرائب في دلائلها من نفي وجوده دون أن يفصل في هذا الأمر مع لزوم ذلك للفصل في الدعوى ودون أن يبحث فيما إذا كان هذا الاتفاق - إذا ثبت وجوده - يعتبر صحيحا أم لا يعتبر كذلك فهذا خطأ في تكيف الدعوى وقصور في التسيب يستوجب نقض الحكم .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤

لا يصح أن يدخل اعتبار الربح أيما كان سببه في تقدير غن المثل وفقا للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بمن تكلفه البضائع التي استولى عليها المطعون عليه الثاني وكان كل ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن ووصفه هو نفسه بأنه مجرد ربح مسموح له بوصفه تاجر جملة وبوصفة تاجر تجزئة لا حق له فيه قانونا ، فإن النمي على الحكم انه أخطأ في الإسناد إذ ذكر أن الخير ندب لمعرفة غن البضاعة وقت الأداء في حين أن مأموريته انحصرت في تحقيق ما إذا كان شراء البضاعة يتفق مع سعر المثل في السوق المصرية وقت شرائها - هذا النمي يكون غير منتج.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٧

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها بصحة الصاقد قد إستند إلى أن هذا الطلب كان واردا في صحيفة الإفصاح الدعوى ودفع الرسم النسي عليه وأصرت عليه المطعون عليها في طلباتها الختامية لدى محكمة أول درجة بمذكرتها التي وقع عليها محامي الطاعنين بما يفيد الإطلاع عليها وتسلم صورة منها كما أنها تمسكت به في صحيفة إستئنافها وفي مذكرتها لدى محكمة الاستئناف متى كان ذلك فإن طلب صحة التعاقد لا يعتبر طلبا جديدا أبدى لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ويكون النمي على الحكم المطعون فيه أنه جاوز نطاق الخصومة وخلط بين دعوى صحة التوقيع ودعوى صحة التعاقد في غير محله.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

لا ترتب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى اسداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها ، ذلك أنه لا تناقض ولا تعارض بين الدعويين لأن أساسهما واحد هو الحيازة المادية بشروطها القانونية والفرض منهما واحد هو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها .

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٥

المبرة في تكيف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق القانون عليها . فإذا كان النزاع الذى فصل فيه الحكم لم يكن حول انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازماً لصون حقوق الخصوم إنما كان مطار النزاع هو تحية الحارس بوصفه حارساً وتعيين بدله فى الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطايع وإلى شخصه من تجريح فلا يجب الحكم أن الدعوى كما انتهى إليها المدعيان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة بوفاء الحارس الأصلي وسقوط حراسة الحارس المنضم تبعاً لها .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٢٢٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٣

المبرة في تكيف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٤

مضى كانت الطاعة قد عرضت العقد مطار النزاع على محكمة الموضوع وطلبت القضاء لها بما طلبه من مبالغ بالتطبيق لشروطه فإنه كان على تلك المحكمة أن تنص من تلقاء نفسها الحكم القانونى المنطبق على العلاقة بين الطرفين وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، فإن أعطت فى ذلك وطبقت أحكام القانون المدنى دون قواعد القانون الإدارى الواجبة التطبيق جاز لمن تكون له مصلحة من الخصوم فى أعمال هذه القواعد أن يطعن فى الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق القواعد المذكورة .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٤

النزاع حول إستحقاق العامل أو عدم إستحقاقه فرق إعانة الغلاء بسبب تغير حالته الاجتماعية وراثته فى إخطار الشركة به فور حصوله هو نزاع فردى لوائمه حق ذاتى لا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ومن ثم فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

الطنع رقم ٣٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣

الحكم النهائي القاضي بالشفعة يعتبر سنداً للملكية المحكوم له للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن المبين في الحكم فإذا كان هذا الحكم لم يحدد ميعاداً لدفع هذا الثمن ورفضت على المحكوم له بالشفعة دعوى بطلب سقوط حكم الشفعة لتخلفه عن دفع الثمن فإن هذه الدعوى هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التمليك والمحكوم له بالشفعة أن يعرقل الفسخ بدفع الثمن المحدد في حكم الشفعة إلى وقت صدور الحكم النهائي في هذه الدعوى.

الطنع رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/١/٣

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في فهم الواقع من أصل الورقة التي حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى إلى إنها سلمت من مورث المظنون ضدهم إلى زوج الطاعة بإحضاره وكيلاً عنه في أعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سداد لم ترك تحت هذه العبارة فراغاً للثقة بالبيانات اللازمة للطلب ووقع المورث بعد هذا الفراغ ثم حصلت الطاعة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتعل على العنوان وملأت فراغ الورقة لشروط عقد البيع منازع النزاع ، فإن التكيف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو إنها تزوير إذ أن إزالة العنوان الذي كان مكتوباً بمصدر الورقة للدلالة على طلب السداد إنما هو تغيير للحقيقة بالحدف وقد صاحب هذا الحدف إنشاء العقد المزور الذي كتب فوق الإمضاء فأصبح القعلان تزويراً إجماع فيه طريقتان من طرق التزوير المأدى إحداها حذف بيان من المحرر وثانيهما إسقاط عقد البيع ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ أجازت إثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون.

- تكيف الواقعة بكيفها الصحيح أمر يتعين على القاضي أن يقوم به من تلقاء نفسه ولو لم يطلب إليه أي من الخصوم ذلك.

الطنع رقم ٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١

الفصل في جواز الطعن وعدم جوازه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يتوقف على معرفة التكيف الصحيح للدعوى التي تصدر فيها الحكم المطعون فيه وحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكيفها للدعوى وأن تعطى هذه الدعوى ما ترى أنه وصلها الحق وتكيفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي أصبحه عليها محكمة الاستئناف.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢
لا تعيد محكمة الموضوع في تكليفها للدعوى بتكليف الخصوم لها إلا أنها ملزمة بعدم الخروج على الواقع المطروحة عليها منهم.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٦
محكمة الموضوع ملزمة في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانون الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الواقع المطروحة عليها - ودون أن تعيد إليها جديداً - بأنها تكون الإثراء بلا سبب - بعد أن عدل المدعي عن الاستناد إلى عقد القرض - فإنه لا يجوز النعي على حكمها بأنها غيوت سبب الدعوى من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤
محكمة الموضوع لا تعيد في تكليف الطلبات المرفوعة عليها بوصف الخصوم لها ، وإنما تلزم بالتكليف الصحيح الذي تنبئه من واقع الدعوى وتطبيق القانون عليها .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٦٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٤
المرة في تكليف الدعوى هي بما تنبئه المحكمة من واقعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يفرضه بها الخصوم.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢
من المقرر في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تعيد في ذلك بتكييف الخصوم لها وإذا حصل الحكم المطعون فيه بما له من سلطة في فهم الواقع في الدعوى أن إكتساب المؤسسين كان صورياً وأنهم تخلفوا عن تغطية رأس المال ووصف هذا الخطأ بأنه خطأ تعاقدي فإنه يكون قد التزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨
إذا كان الثابت أن الشركة المطعون ضدها أقامت دعواها أصلاً على أساس مسئولية الهيئة العامة للبرول " الطاعة " عن تعويض الضرر الذي لحق بها مسئولية عقديّة باعتبار أن عقد إيجار السفينة قد تم بينهما ولما قضى برفض دعواها على هذا الأساس واستأنفت الشركة هذا الحكم ذكرت في صحيفة الاستئناف أنه إذا لم يكن العقد قد تم فإن الهيئة الطاعة تكون قد إرتكبت خطأ تقصير وتكون مسئولة عن تعويض الضرر طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدني وقالت إن هذا الخطأ يمثل فيما وقع من السكرتير العام للهيئة من

أعمال كان من نتائجها إيقاع وكيلها في فهم خاطيء بأن العقد قد تم وقد أدخلت محكمة الإستئناف بهذا الأساس غير أنها إعتبرت الجهة مسؤولة عن خطأ السكرتير العام لها مسؤولة للتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني وليست مسؤولة شخصية طبقا للمادة ١٦٦ كما وصفها المدعية ، فإن هذا الذي فصلته محكمة الموضوع إن هو إلا إنزال حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما تملكه تلك المحكمة لأن تكليف المدعى لدعواه تكيفا لا ينطبق على واقعتها لا يقيد المحكمة ولا يمنحها من إعطاء الدعوى وصفها الحق وإنزال حكم القانون الصحيح عليها وهي حين تمارس هذا الحق غير ملزمة بتنبية الخصوم إلى الوصف الصحيح الذي تنتهي إليه.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٩

لا تقيد محكمة الموضوع في تكليف الطلبات المرفوعة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكليف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى وترى أنه ينطبق عليها لتزول حكم القانون على ما ثبت لديها أنه هو التكليف الصحيح ولو للفصل في مسألة شكلية تتعلق بجواز أو عدم جواز إستئناف الحكم الذى يصدر فيها قبل مناقشة ما عداها من المسائل المتعلقة بالموضوع حتى لا يجرم أى من الطرفين حقها بشأنها .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٠

تحديد أجره المساكن من المسائل التى يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ نصه عليها فى المادة الرابعة منه ، فإذا كانت دائرة الإيجارات قد قضت بتخفيض الأجرة مطابقة أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ المعدل لذلك القانون فإن حكمها يكون صادرا فى منازعة ناشئة عن تطبيقه بالمعنى المقصود فى المادة الخامسة عشرة منه وبالتالي غير قابل لأى طعن وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون المؤجر قد دافع فى الدعوى بأن المستأجر أقر فى عقد الإيجار المبرم بينهما بأن الشقة قد جرى تخفيضها بنسبة ١٥٪ من إيجار الخلل لها تفصيلا للقانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ وبأن تكون المحكمة الابتدائية قد رفضت الإعتداد بذلك ، إذ أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون حجة ساقها المؤجر لتقديم وجهة نظره فى إنطباق القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ على العین المؤجرة وعدم خضوعها بالتالى للقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فإن بحث المحكمة هذا الدليل وإطراحها له لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ولا يعتبر فصل المحكمة فى هذا الدفاع فصلا فى منازعة مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وقبل الطعن وفقا للقواعد العامة ، بل إنه فصل فى صميم المنازعة الإيجارية التى قضت فيها المحكمة .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤
مقتضى القواعد العامة أن يراعى عند تقدير قيمة الدعوى - دعوى تخفيض الأجرة مقابل النقص فى المنفعة - أجرة المدة الواردة فى العقد أو البالى منها ، باعتبارها دعوى فسخ جزئى لعقد الإيجار وفقاً للمادة ٢/٣٨ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٩
إذا طلب المدعى فى الدعوى الطرد والإزالة والتسليم على أساس أنه يملك الأرض محل النزاع بمقتضى عقد بيع مسجل ، وتنازع المدعى عليه فى الملكية ، فإن الظاهر من ذلك أن الدعوى ليست من دعاوى الحيازة وإنما هى دعوى بطلبات موضوعية تستند إلى أصل الحق ، وهو ما يجعل أمر الفصل فى النزاع على ملكية الأرض المطلوب طرد الطاعنة منها مطروحاً على المحكمة باعتباره مسألة أولية ، وإذا كان الحكم المطعون عليه قد عرض للملكية هذه الأرض وانتهى إلى أنها مملوكة للمطعون عليه وقضى له نتيجة لذلك بالطرد والإزالة والتسليم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٧١/٦/٣
محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة فى تكيف الطلبات المروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وإنما يلتزم بالتكيف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠
تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ، ولا يصح أن يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١١
إنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين على محكمة الموضوع فى كل حال أن تنقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التصويض ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ، باعتبار أن كل ما تولد به الضرور حق فى التصويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه إنما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتصويض ، مهما كانت طبيعة المسئولية التى إستند إليها الضرور فى تأييد طلبه ، أو النص القانونى الذى إحصده عليه فى ذلك ، لأن هذا الإستناد يعتبر من وسائل الدفاع فى دعوى التصويض التى يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عاها ، وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ، ولا يعد ذلك منها تمييزاً لسبب الدعوى أو موضوعها عما لا يملكه من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

إذ كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تكيف المدعى لدعواه تكيفا خاطئا لا يطبق على واقعها التى ذكرها فى صحتها لا بقيد القاضى ولا بمنع من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح وكان البين من أوراق الدعوى أن حقيقة مطلب الطاعين فيها هو التقرير بعدم سرعان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٦٤ كلى الجزية عليهم لأنهم لم يكونوا مخطئين فيها سواء بأنفسهم أو بمن يتوب عنهم وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التكيف السليم وإنما بنى قضاءه على الدعوى على أساس التكيف المستمد من ظاهر طلبات الطاعين مخالفاً بذلك ما تنهيه الوقائع التى أسسوا عليها طلباتهم وكان قد ترتب على ذلك أن حجت محكمة الموضوع نفسها عن إعمال الآثار التى يرتبها القانون على الوقائع الفاتحة فى الدعوى من أن الطاعين قد بلغوا سن الحادية والعشرين فى السنوات ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ على التوالى - وبذلك زالت وصاية المظنون عليها الثانية عملاً بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال وأضحت بذلك غير ذات صلة فى تحملهم فى الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٦٤ كلى الجزية التى رفعت عليها فى سنة ١٩٦٤ بصفتها وصية عليهم ولم تعلن صحتها إليهم ، مما لا يبرح معه الاحتجاج عليهم بالحكم الصادر فيها باعتبار أن الحكم لا يكون حجة إلا على من كانوا خصوماً فى الدعوى التى صدر فيها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥

- لئن كان محكمة الموضوع أن تكيف الدعوى بما تصببه من وقائعها ، وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون ، إلا أنها مقيدة فى ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تملك التصير فى مضمون هذه الطلبات ، أو إستحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم.

- إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى أن الجمعية الطاعة أقامت دعواها بطلب تعويض ما نالها من أضرار نتيجة ما نسبته إلى المظنون ضدهم من أعطاء فى إبرام الصفقة * حوالة عقد بيع أرض بين طرفيه وبين رئيس مجلس إدارة الجمعية ورئيس مجلس المراقبة بها " ، ولم تقصر دعواها على أعضاء مجلس الإدارة ، وإنما وجهتها إلى البائعين وإلى أعضاء مجلس المراقبة بالجمعية طالبة إزائهم جميعاً مضامين تعويض ما نالها من ضرر على أساس المسئولية التضامنية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ كيف الدعوى على أنها دعوى بطلان تصرفات أعضاء مجلس الإدارة إستناداً لنص المادة ٦٤ من القانون المدنى وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم ، وقضى بملغها على هذا الأساس يكون قد عرج بالدعوى من

نظامها المطروح عليه ومخالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التمسك في حكمه بحدود الطلبات المقدمة في الدعوى.

الطنين رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠
المطالبة القضائية لا تقطع للضام طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدني إلا إذا تمت بإجراء صحيح بحيث إذا كتفت صحيفة للدعوى باطلة لميب في الشكل فلا يوجب عليها أى اثر ولا تقطع الضام

الطنين رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥
القرار في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الدعوى ملزم في كل حال بإعطاء الدعوى وضعها الحق وإسباغ التكيف القانوني الصحيح عليها دون قيد بتكيف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى. والعمرة في التكيف هي حقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها لا بالألفاظ التي صيغت فيها هذه الطلبات.

الطنين رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠
تكيف المدعى دعواه تكيفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفة دعواه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد القاضي الذي يجب عليه إعطاء الدعوى وضعها الحق وتكييفها القانوني الصحيح.

الطنين رقم ٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩
القرار في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الدعوى ملزم في كل حال بإعطاء الدعوى وضعها الحق وإسباغ التكيف القانوني الصحيح عليها دون أن يتقيد بتكيف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى ودون أن يضيف إليها جديداً .

الطنين رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥
١) إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي رفع الطعن في ظله تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه إلا أن هذا التعديل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بقرار حسبما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تطبيقاً على المادة ٢٥٣ سالفة الذكر إنما قصد به " تيسير الإجراءات وحتى لا يعجز المأمى مشقة الإنقال بنفسه إلى قلم الكتاب للترتيب بالطعن " فاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تودع بدلاً من عبارة " يرفع الطعن بقرار يودع " منعاً لكل لبس ، هذا إلى أن العمرة هي بواطن البيانات التي يطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تشوب على الطاعن إن هو

أودع قلم الكتاب تقريراً تناولت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت ، ولما كان تقرير الطعن الذى قدمه الطاعن قد إشتعل على كافة البيانات المخصوص عليها فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ، فإن الدفع بطلان الطعن لرفعه بتقرير يكون فى غير محله

(٢) غلظ صورة التقرير بالطعن المعلنه للمطعون عليه من بيان تاريخ الطعن واشكته الى قلم (لها وإسم الموظف الذى حصل التقرير أمامه. لا يطل الطعن.

(٣) إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون مرفوعاً فى تاريخ هذا الإيداع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٩٧٢/١٢/٢٣. وكان الثابت من محضر الإيداع أن تقرير الطعن أودع فى ١٩٧٣/٢/٢٠ قلم كتاب محكمة إستئناف المنصورة التى أصدرت الحكم ، فإن الطعن يكون قد رفع فى الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبوله - لعدم بيان تاريخ إيداع التقرير فى الصورة المعلنة للمطعون عليه قاعاً على غير أساس.

(٤) يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتعدى خلال السنة التى تسقط الخصومة بانقضائها أى إجراء يقصد به موالاة السر فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم التمسك بطلانه فى الوقت المناسب.

(٥) مژدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يتصوره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام. طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه فى الوقت الذى حدده القانون.

(٦) بطلان أوراق التكاليف بالحضور لعب فى الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع حمايته وليس متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع.

(٧) من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع الذى يبين على المحكمة أن تمسك به بأسباب خاصة هو ذلك الذى يقدم إليها صريحاً معنياً على صورة دفع جازم واضح المعالم يكشف عن القصد منه. وإذا بين بما أورده - الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة فى صحيفة الإستئناف بطلان الإعلانات التى وجهت إلى بعضهم وبينوا وجه العيب منها وهو أمر غير متعلق بالنظام العام بل إقتصروا على الدفع بعدم إعلانهم بتسجيل الدعوى فى ميعاد سنة من تاريخ الحكم وانقطاع سر الخصومة وقرر الحكم أن هذا لا يعتبر دليلاً بطلان الإعلان حتى تبطل المحكمة ، وإذا تم الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين فى

الدفع بطلان هذه الإعلانات واعتبرها إجراء صحيحاً يقطع المدة وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

٨) من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن جهة الإصلاح الزراعي إنما تستمد حقها في الإستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بملكيته قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي وذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعي عن هذا القدر وأن الإستيلاء الذي قامت به جهة الإصلاح الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن القدر المسموح بملكيته قانوناً.

٩) عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينتسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب إستحالة تنفيذ إلتزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ، ويؤثر على الإنفساخ - ما يؤثر على النسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويحصل تبعه الإستحالة في هذه الحالة للمدين بالإلتزام الذي إستحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين ولما كان الحكم قد أثبت أن إلتزام مورث الطاعنين نقل ملكية العقار المبيع للمطعون عليه قد صار مستحيلاً بسبب إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي عليه تنفيذاً لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - بتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد بما يزيد عن مائة فدان - فإنه يكون بذلك قد أثبت إن إستحالة تنفيذ هذا الإلتزام ترجع لسبب أجنبي.

١٠) إستحالة تنفيذ الإلتزام - بنقل الملكية - لسبب أجنبي ، لا يعفى البائع مورث الطاعنين من رد الثمن الذي قبضه من المشتري - المطعون عليه - ، بل إن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها البيع بحكم القانون ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدني ، ويقع الحرم على مورث الطاعنين نتيجة تحمله التبعة في إنقضاء إلتزامه الذي إستحال عليه تنفيذه - وإستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على العين المبيعة - ولا يهدى في ذلك دفاع الطاعنين بأن المطعون عليه أعمل في تسجيل العقد أو إثبات تاريخه.

١١) افلاك المصروع عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني ، هو زوال الشيء المبيع بمقوماته الطبيعية ولا يعد إستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة بعد البيع هلاكاً لها تجرى عليه أحكام الهلاك في البيع ، وتطبق أحكام ضمان المستحق لا يكون إلا حيث يرجع المشتري على البائع بهذا الضمان على أساس قيام عقد البيع أما إذا أختار المشتري سبل المطالبة بنسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق هذه الأحكام ولما كان الحكم للمطعون فيه قد علم على أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب فسخ عقد البيع بسبب إستيلاء

جهة الإصلاح الزراعى على الأبطال المبيعة ، وقضى على الأساس السالف ذكره بالزام الطاعنين برد الثمن الذى قبضه مورثهم - البائع - من المطعون عليه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

١٢) محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكييف الخصوم لها.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

إذا كانت محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، وكان الثابت من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه طالباً بالحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع بالنسبة لحصة البالغ مقدارها ١٢ قيراطاً على الشيوع فى المقار المبيع إستناداً إلى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤٦ من القانون المدنى ، فإن التكييف القانونى السليم للدعوى هى أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم مريان ذلك العقد فى حق الطاعن .

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على والمعتها التى ذكرها فى صحيفة دعواه لا يقيد قاضى الموضوع ولا يمنع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠

إذا كانت طلبات المطعون حده أمام محكمة الموضوع هى براءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً ودون أن يطلب فى دعواه الحكم بطلان هذا الحجز الإدارى أو دفعه ، ومن ثم فإن المنازعة لا تكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالي لا تدخل فى إختصاص قاضى التنفيذ ذلك أن النزاع فيها يدور حول الإلتزام بدين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً فقط دون مساس بهذا الحجز لم يطرح النزاع بشأنه على المحكمة .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢

و إن كانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالتكييف الذى يسببه المدعى على دعواه ، إلا أنه يجب عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح. وإذ كان عقد البيع ولو لم يكن مشهوراً ينقل إلى المشتري الحيازة القانونية للمعين المبيعة والدعوى المرتبطة بها ، وكان الواقع أن الطاعن أقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه له تأسيساً على أنه إشواه بقصد عرفى وأن المطعون عليه ينعى اليد على المنزل دون سند قانونى ، فإن التكييف القانونى السليم للواقعة هو أنها دعوى بطرد الغاصب للمنزل وتسليمه لصاحب الحيازة القانونية له ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا التكييف ووصف الدعوى بأنها دعوى إستحقاق المنزل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. وإذ أدى هذا الخطأ إلى حجب محكمة الإستئناف نفسها عن تحقيق سند حيازة المطعون عليه للمنزل وأحقية الطاعن فى طلب طرده منه ، فإن حكمها يكون كذلك مشوباً بالتقصير.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠

تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التى ذكرها فى صحيفة دعواه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيّد القاضى الذى يجب عليه إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تنقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها دون إعتداد بالتكييف أو الوصف الذى يسببه الخصوم على تلك العلاقة ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما تولد به للمضروب من حق فى التعويض عما أصابه من ضرر لبل من أحده أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدها.

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١١١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون ضده الأول بعد أن رفع الدعوى رقم مدنى كلى الإسكندرية وقضى فيها بجملة ٦-٣-١٩٧٣ بوقفها حتى يصبح الحكم الجنائى نهائياً أقام الدعوى رقم مدنى كلى الإسكندرية بصحيفة جديدة لم يشر فيها إلى الدعوى الأولى وقرار معالفة مستقل فإنها وإن إتلفت مع الدعوى السابقة فى موضوعها - وهو تعويض رافعها عن قتل إبنته بغطاء الطاعنة الثانية التى قضى بإدانتها عنه ، إلا أنه أدخل فى الدعوى الأخيرة خصمين آخرين هما الطاعن الأول والمطعون ضدها

الثانية وطالب بتعويض مختلف في مقداره التعويض السابق طلبه في الدعوى الأولى ومن ثم فلا تريب حل الحكم فيه إن هو أنزل على الدعوى الأخيرة الوصف القانوني الصحيح بأنها دعوى جديدة وليست تجديدياً للدعوى الأولى الموقوفة ونهج في ذلك نهجاً مغايراً لقضاء الحكم المستأنف بمحاكمة الاستئناف من سلطة مراقبة الأحكام المذكور من حيث سلامة التطبيق القانوني لواقع النزاع المطروحة عليها نتيجة لرفع الاستئناف وفهم الواقع في الدعوى وإعطائها تكييفها القانوني الصحيح ، وإذ لم يرب الحكم المطعون فيه أثراً على رفع الدعوى الأولى بالنسبة لقطع التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني في دعوى التعويض الثانية وبالتالي فلم ير محلاً للفصل في دفاع الطاعين - أمام محكمة الاستئناف بانقضاء الخصومة في الدعوى الأولى بمضي المدة إعمالاً للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣٠

حكمت الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسع عليها تكييفها القانوني الصحيح بما لها من سلطة في فهم الواقع في الدعوى إلا أنها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها فلا تملك التبرير في مضمون هذه الطلبات أو إستحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم وإنما بما تبينه المحكمة من وقائعها في ضوء أحكام القانون دون تقييد منها بتكييف الخصوم لها .

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦

لما كان حكم الموضوع السلطة النامة في فهم الواقع والموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم فإن لها تقدير مدى جنية أو جدوى طلب الخصم ضم قضية إلى أخرى معروضتين عليها أو طلب وقف إحدهما وبما يفصل في الأخرى لتجيب هذا الطلب أو ترفضه ، كما أنها ليست ملزمة بتعقب حجج الخصوم لرد على كل منها على إستقلال وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائمة تكفى لحملها .

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٩٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠

على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها ، وملتزمة بذلك بسبب الدعوى ، كما يجب عليها الإلتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها :

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦

المبرة فى تكيف الطلبات فى الدعوى ليس بحرفية عباراتها وإنما بما عناه المدعى منها أخذاً فى الاعتبار ما بطرحه والقاً ومبرراً.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٦

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن المبرة فى تكيف الدعوى هى بمحققة الواقع فيها والوصف القانونى الذى ينطبق عليه دون الإحتناد بما يخلفه عليه الخصوم من ألفاظ وعبارات.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦

على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح وأن المبرة فى تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هى بمحققة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى تركز عليه ، وكان الثابت أن المطعون ضدهما الأول الثانى طلبا فى دعواهما طرد الطاعن من الشقة وأسسا ذلك على ملكيتهما للعقار الذى تقع به هذه الشقة بعد زوال حكم مرسى المزداد سند ملكية الطاعن للعقار بصدر الحكم رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٧ تغليظ الإسماعيلية بطلانه لأن الدعوى وفق الطلب فيها والسبب القانونى الذى إستندت إليه تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧

محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق الذى تبينه من وقائعها المطروحة عليها - فى حدود طلبات الخصوم وسببها - لإتزال صحيح حكم القانون على ما خلصت إليه منها غير مقيدة فى ذلك بتكييف الخصوم لها .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٢

إذ كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة محل النزاع كانت عند رفع الدعوى قد إنقضت بقوة القانون بوفاة أحد الشركاء فيها وأصبحت بذلك فى دور الصفة ، وكانت المبرة فى تكيف الدعوى وإعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بمحققة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليس بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات ، وكان الثابت من إعلان تعديل الطلبات الحاصل أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٩٨١/٥/١٩ أنه تضمن المطالبة بمحصة المدعى عن نفسها فى تركة مورثها وقدرها الثلث فى كافة الحقوق المادية والمعنوية للممنع محل الشركة موضوع النزاع وهو ما

يتضمن بالضرورة طلب تصفية هذه الشركة فإن التمس على الحكم بأن طلب التصفية لم يكن مطروحاً أمام محكمة أول درجة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٦

لما كان فريقا المطعون ضدهم - أولاً وثانياً - يؤسسون دعواهم بطلب رد الثمن الذى قبضته مصلحة الضرائب من مورثيهم المرحومين ومن خلفهما الخاص - المطعون ضده الأخير - مقابل إرساء مزايا بيع عقارين لمدينتهما عليهم على أن يلتزم هؤلاء بدفع الثمن قد زال بزوال سببه وهو بطلان إجراءات التنفيذ الإدارى بما فى ذلك محضرى رسو المزايا بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق ، وإذا لم يخصصوا فى دعواهم المدعى التنفيذ ضده ، وكان بطلان إجراءات حجز الإدارى العقارى يوجب عليه بإحلال البيع الجرى الذى تم بالمزايا وزواله من وقت التيه بالأداء والإنذار بالحجز شأنه فى ذلك شأن البيع الإختيارى الذى يتطرق أثر الحكم ببطلانه إلى وقت إنقضاؤه - مما يستتبع إلغاء الآثار المؤقتة على رسو المزايا وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التيه بالأداء وتعتبر ملكية العقار المبيع على ذمة المحجوز عليه ولم تنقل إلى الراعى عليه المزايا ويكون للأخير أن يرجع على الجهة الحاجزة بالثمن الذى تسلمته لأن وفاءه به لما يصير بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقاً ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هى دعوى رد ما دفع بغير حق فى إحدى حالاتها المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى ، فإن هذه الدعوى تسقط طبقاً للمادة ١٨٧ من القانون المدنى - بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسداد .

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى السليم وأن العبرة فى تكييف الدعوى هى بحقيقة المطلوب فيها والسبب القانونى الذى ترتكز عليه.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧

إذ كان المرجع فى تكييف الطريق بين الزوجين بسبب إعتاق الزوجة الإسلام وإبائه الزوج الدخول فيه هو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون المصرى العام فى مسائل الأحوال الشخصية وذلك وفقاً للمادة ١٠ من القانون المدنى. وهذا الطريق - وعلى أرجح الأقوال من ملعب أبى حنيفة - يحترق طلاقاً وليس بطلاناً للزواج يعود إلى بداية العقد وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى تنص على أنه : " إذ حكم بالطلاق حال حياة الزوجين فإن حضانة الطفل تكون لمدعى الطلاق إذا لم ينسب إليه خطأ ما " وإذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها بعد أن اعتنقت الإسلام أقامت الدعوى رقم ... كلى

أحوال شخصية أجناب الإسكندرية ضد الطاعن للحكم بالتفريق بينهما بسبب إبانة الإسلام ولغى لها بالطريق أى بالطلاق ولم يكن فى جانبها أى خطأ فإن حضانة إبتها من الطاعن تكون لها طبعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى المشار إليها ، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بحقه فى حضانة الأبن على قوله : "...." فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٩
الحكم المطعون فيه وقد أصاب صحيح القانون فى نتيجته لا يطله قصوره فى الإفصاح عن سنده فى القانون إذ محكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه كما أن لها أن تعطى الوقائع الغائبة فيه كيفها القانونى الصحيح مادامت لم تعتمد فيه على غير ما حصله الحكم المطعون فيه منها.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦
القرار فى قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تعدد من تلقاء نفسها الأساس القانونى الصحيح للدعوى ، ولا يعد ذلك منها تعبيراً لسيها أو موضوعها.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢
محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مقيدة فى تكيف الطلبات المروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلزم بالكيف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى وتطبق القانون عليها .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢
محكمة الموضوع ملزمة فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق ، وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تعبر فى ذلك بتكييف الخصوم لها.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤
لاحق الدعوى ملزم فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكيف القانونى الصحيح عليها دون قيد بتكيف الخصوم لها والعبارة فى التكيف هى بمحققة المقصود من الطلبات المقدمة فيها لا بالانفاذ التى صيغت فيها هذه الطلبات.

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

القرار في قضاء هذه المحكمة - أن تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح والمبررة في تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

القرار في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وإتباع التكيف القانوني الصحيح لما يطبق مع حقيقة الطلبات المطروحة فيها والمقصود منها دون إعتداد بالألفاظ التي صيغت بها هذه الطلبات أو تقيد بتكيف الخصوم.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

لما كانت العمرة في تكيف الدعوى وإعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليست بالألفاظ التي تصاغ فيها هذه الطلبات وكان البين من الطلبات المقدمة في الدعوى أنها وإن أقيمت في صورة محاضرة الجمعية بطلب تغيير بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلاتها عن أحيان النزاع إلا أنها - وبحسب حقيقة المقصود منها - لا تندرج مع الجمعية حول هذا التغيير ، بل تندرج في الواقع بين الطاعن وابن أخيه المطعون ضده الأول حول أصل الحق في حيازة هذه الأحيان وتستهدف الحكم - في مواجهة الجمعية - بهذا الحق لانتهاكها دون الأول حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم في سجلاتها - فإن هذه الدعوى لا تكون من قبل المنازعات الإدارية التي تختص بحاكم مجلس الدولة بالفصل فيها.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٦

إذا كان حكمه النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها أن ترأب محكمة الموضوع في تكيفها للدعوى وأن تعطيها وصفها الحق وتكيفها القانوني الصحيح غير مقبده في ذلك بالوصف الذي أسبغت عليها وكان البين من الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن طلب الطعون ضده الأول عدم نفاذ التنازل هو في حقيقته طلب بإبطال هذا التصرف لإبنتائه على الفسخ من خروج الوكيله عن حدود الوكالة ، إذ للموكل - إذا لم ير إجازة هذا التصرف أن يطلب إبطاله ، وإذا كانت الطاعنة قد دفعت لدى محكمة الموضوع بسقوط دعوى الطعون ضده الأول بالتقدم المبين في المادة ١٤٠ من القانون المدني فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم فيه إذ رفض هذا الدفع بما أورده من أن " موضوع الدعوى الماثلة هو طلب عدم نفاذ تصرف في حق المديعي " المطعون ضده الأول " خروجاً عن حدود الوكالة " يكون قد خرج من

التكليف الصحيح لطلبات المطعون ضده الأول وحجب نفسه بذلك عن بحث مدى توافر شروط التقادم بما يعنى بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٤ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٨

لما كانت المعيرة فى تكليف الدعوى وإعطائها وصفها الحقى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليست بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات وكان البين من الطلبات المقدمة فى الدعوى إنها وإن أُلِّمَت فى صورة غلاصمة الجمعية بطلب قيد الحيازة الزراعية لأنصبة الطاعنين الأربعة الأول فى أطيان النزاع باسماتهم أو بأسم الطاعن الخامس فى سجلات الجمعية إلا أنها وبحسب حقيقة المقصود منها - بل تدور فى الواقع بين الطاعنين الأربعة الأول وأرملة أخيه المطعون ضدها السادسة حول أصل الحق فى حيازة هذه الأنصبة وتأجيرها منهم إلى الطاعن الخامس لإنهاء وكالة أخيهم عنهم فى إدارتها بوفاته - وتستهدف الحكم - فى مواجهة الجمعية - بهذا الحق ثم دونها - حتى ترتب الجمعية أثر هذا الحكم فى سجلاتها.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قضاى ٤٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحقى وتكييفها القانون الصحيح وكان البين من الأوراق إن الطاعن أقام دعواه برد حيازته لعين النزاع على أنه إستأجرها وحازها حيازة هادئة ومستقرة وأن المؤجر والمطعون ضده الأول سلبا حيازته فبان التكليف القانونى للدعوى هو أنها دعوى إسداد حيازة ولا وجه للقول بأنها تستند إلى العقد - أى إلى الحق لا إلى الحيازة لأن محل ذلك أن يستند رافع الدعوى إلى حيازته لعين النزاع وما جاء بشأن إستجارها لما كان للتدليل على تلك الحيازة فان الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى على أنها دعوى إسداد حيازة لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن قاضى الدعوى ملزم فى كل حال بإعطاء وصفها الحقى وصماح التكليف القانونى الصحيح عليها - دون التقيد بتكليف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى وأن المعيرة فى التكليف هو بحقيقة المقصود من الطلبات فيها وكانت المطعون ضدها الأولى قد أُلِّمَت الدعوى (.....) شمال القاهرة الابتدائية على سند من أنها تستأجر شقة النزاع من المطعون ضده الثانى بموجب عقد مؤرخ (.....) ثابت التاريخ فى (.....) وأن الطاعن إستصدر حكماً فى الدعوى رقم < > مستعجل القاهرة بوقف تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ضد المؤجر فى الدعوى (.....) شمال

القاهرة الابتدائية واستأجلها رقم (.....) ق القاهرة بتحكيتها من شقة المدعى على سند من أنه استأجرها بعد أن كان المؤجر قد إنترع حيازتها لما بموجب حكم قضى بطردها في الدعوى رقم (....) مستجبل القاهرة وأنها تطلب تحكيمها من شقة النزاع لأنها تفضل الطاعن لأسبقيتها في وضع يدها إستناداً إلى المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني التي تعالج حالة تراحم المستأجرين لعين واحدة قبل العمل بالمادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن المحكم المطعون فيه إذ إنتهى في تكيفه للدعوى على أنها دعوى موضوعية متصلة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢

تكيف المدعى لدعواه تكيفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التي ذكرها في صحيفة دعواه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقد القاضي الذي يجب عليه إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات المحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول أقام دعواه طالباً تحكيمه من الشقة محل النزاع مستنداً في ذلك إلى عقد الإيجار الصادر له من المطعون ضده الثاني لما له من الفضيلة على عقد الإيجار اللاحق الصادر من ذلك المؤجر ، فإن دعواه تكون بذلك هي دعوى بأصل الحق أحصم فيها المؤجر والمستأجر.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧

- محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح.
- مطالبة الممول لمصلحة الضرائب برد ما حصلته جبراً أو رضا بالزيادة عن دين الضريبة المستحق لها هي في حقيقتها مطالبة بإسرداد ما دفع بغير حق تسقط بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها طبقاً لما نصت عليه المادة ٣٧٧ من القانون المدني ولا يغير من طبيعتها صدور حكم بتقدير قيمة الزكاة على نحو لا تخضع معه للضريبة إذ هو لا يتضمن قضاءً في شأن ما حصلته المأمورية إستيفاءً لها بل ينصب على تقدير قيمة الزكاة فحسب، وكان يشترط في الإقرار بالحق قاطعاً للنظام أن يصدر من المدين أو من يحلله قانوناً وكان أى من موظفي مصلحة الضرائب لا يظنها ولا يتوب عنها قانوناً ما لم يصدر له توكيل خاص من السيد وزير المالية للمحل القانوني لها ، وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية ضرائب قوص حصلت المبالغ المطالب بإسردادها خلال الفترة من ١٩٧٠/٩/١٩ وأن الطاعن تقدم في ١٩٧٦/٥/٢٩ بطلب إسردادها ، فإن حقه في الإسرداد يكون قد سقط بالنظام التلافي آنف الذكر ولا يقطعها إقرار مراقب مأمورية ضرائب قوص أمام الخبير بالمبلغ المطالب به إذ حلت أوراق الدعوى مما يقد صدور وكالة خاصة

من السيد وزير المالية إليه وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النسي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٨٩
القرار - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع ملزمة في كل الأحوال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكيف القانوني الصحيح وإزالة حكم القانون عليها دون تعبد بتكيف الخصوم وأن العبرة في تكيف الدعوى بأنها دعوى مرفوعة بأصل الحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها الطلبات أو عدم الحكم بالملكية. وتكيف الدعوى من المسائل القانونية التي تخضع فيها محكمة الموضوع لوقلة محكمة النقض التي لها في هذا الصدد أن تعطى الوقائع الطالبة تكيفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها.

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩
القرار في قضاء هذه المحكمة أن تكيف المدعى لدعواه تكيفاً خاطئاً لا ينطبق على والتهما التي ذكرها في صحيفة لا يقيد القاضي ولا يتمتع من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح لما كان ذلك وكان الثابت بصحيفة إلتصاح الدعوى أن الطاعن طلب الحكم بأحقية في الوظيفة وكيل فرع إستناداً إلى نص المادة " ١٠١ " من لائحة العاملين بالبنك المطعون ضده، مما مقتضاه أن التكيف القانوني السليم لدعواه أنها أقيمت بطلب تسوية حالة إلى وظيفة وكيل فرع باعتبارها الوظيفة المادلة لوظيفته، وكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التكيف السليم وأقيم قضاءه برفض الدعوى على أن الطاعن لم يحصل على مرتبة الكفاية اللازمة لوقيته إلى هذه الوظيفة.

و حجب نفسه بملك من الرد على دفاع الطاعن من أن الخير لم يستظهر من واقع ملف خدمته الوظيفة التي كان يشغلها وقت صدور الميكل التنظيمي حتى يمكن الوقوف على الوظيفة المادلة لها طبقاً لجدول تعادل الوظائف فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير في السبب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٩١٨ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٩
لما كان القرار - في قضاء هذه المحكمة - أن تكيف المدعى دعواه تكيفاً خاطئاً لا ينطبق على والتهما التي ذكرها في صحيفة لا يقيد محكمة الموضوع أن تلزم بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح وكان البين من أوراق الدعوى أنها أقيمت في حقيقتها بطلب الحكم بعدم سريان عقدي البيع والعلج موضوع الدعوى في حق الطاعن تأسيساً على أن الأرض الميعة بالمقد المؤرخ مملوكة للدولة ومخصصة لنفع العام وفي حوزة الطاعن وليست ملكاً للبايع فتمسك الأخير بملكه لما مما مفاده أن

النزاع القائم في الدعوى والذي تاحل فيه الخصوم دفعا وردا يتعلق بملكية الأرض موضوع النزاع وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على مجرد القول بنسبه آثار العقود فإنه يكون قد أخطأ في تكيف الدعوى وخرج بها عن نطاقها المطروح بما حجب عن تحقيق دفاع الطرفين حول تلك الملكية. مما قد يتضرر به وجه الرأي في الدعوى وأخطأ بذلك في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب.

الطنن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٤

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وله سند إلا أن تكيفها هذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

الطنن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تكيف الخصوم للدعوى لا يقيده المحكمة ولا يمنعها من فهمها على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح بما تتيحه من وقائعها .

الطنن رقم ٨٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٥

للمدعى الحق في أن يكيف دعواه ، سواء من جهة الشكل أو من جهة الموضوع ، بحسب ما يرى وحقه في ذلك يقابله حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكيف . والقاضي يهيم على هذا وذاك من حيث إنطباق هذا التكيف على الواقع وعدم إنطباقه لم يطبق القانون على ما ثبت لديه . فيجب على القاضي ألا يقيد بتكيف المدعى للحق الذي يطالب به ، بل عليه أن يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما إذا كان تكيف المدعى صحيحاً قانوناً أم غير صحيح وألا يأخذ بهذا التكيف قضية مسلمة ولو للفصل في مسألة شكلية قبل مناقشة الحق المتنازع عليه موضوعاً ، لأن الأخذ بتكيف المدعى - على علته - قد يجر إلى حرمان المدعى عليه من حق ربما كان لا يضيع عليه لو بحث القاضي هذا التكيف قبل ما عده من المسائل المتعلقة بالموضوع .

الطنن رقم ٢١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩

إذا اختلف الطرفان في تكيف الدعوى ، هل هي دعوى وطع يد يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها أمام محكمة النقض ، أم هي دعوى ملكية لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها ، فالحكمة النقض أن تستظهر من صحيفة إلتاح الدعوى ومن أوراقتها التكيف الصحيح لها ، ثم تنقض بجواز الطعن في الحكم أو عدم جوازه . فإذا كانت الوقائع الثابتة هي أن زيدا فتح شباكين في سور يفصل منزله عن منزل بكر لإتكانا على أن لنزله حق إرفاق على منزل بكر مرتب له بمقتضى عقد عر في محرم بين المالكين الأصليين ومسجل

تسجيلاً كلياً ، فرفع بكر على زيد دعوى طلب فيها الحكم بسد الشباكين ، فقضى برفضها ، فسد بكر أحد الشباكين ، فرفع عليه زيد دعوى طلب فيها الحكم بإعادة فتح باب الشباك إغ قضى له بطلباته لهذا الحكم يعتبر صادراً في دعوى وضع يد جائزاً الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١

إن تكليف المدعي دعواه تكيفاً خاطئاً لا يطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفة دعواه لا يفيد القاضي ولا يضح أن يمتنع من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .
لذا رفع المدعي دعواه على اعتبار أنها دعوى إسداد حيازة ووصفها صراحة بذلك ولكن كان الظاهر من صحفها أن الحق الذي إستمسك به والواقعة التي ذكرها تستلزمان أن تكون الدعوى دعوى منع تعرض ، ففهمتها المحكمة على حقيقتها وقضت فيها على أساس هذا التكييف القانوني الصحيح ، فلا يصح النعي على حكمها بمخالفة القانون .

° الموضوع للفرعي : جمع دعويين في دعوى :

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٣

لا حرج على المدعي أن يجمع في دعوى واحدة بين طليين يقوم أحدهما على الآخر ويحتر نتيجة لازمة له وإذا كان مبنى الدلع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من الماتعين وفاء براءة ذمتهم من دين الرهن وإستهلاكه مع فسخ عقد الرهن أنه كان يمين عليهم للغير فمرو أولاً دعوى يطلبون فيها الحكم أصلياً بقرير ماعية المقد وإعباره وحناً حياً لا يماً ولاناً وإلحاق الحكم إذ قضى برفض هذا الدلع قد أقام اقتضاه على أن للباتين الحيار بين تقرير ماعية المقد بصفة أصلية في دعوى مستقلة أو تقرير هذه القضية تبعاً في الدعوى المرفوعة منهم براءة ذمتهم من دين الرهن وإستهلاكه وفسخ عقد الرهن إذ هم لا يستطيعون الوصول إلى هذه النتائج إلا بعد أن تفصل المحكمة صراحة أو ضمنياً في ماعية المقد أولاً ثم تصطف إلى آثاره بعد ذلك - إذا كان الحكم قد أقام اقتضاه على ذلك كان النعي عليه بأنه أعطى في تطبيق القانون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠

الحكم الصادر ضد مورث الطاعتين بالبيع المسحق في ذمتهم للمطعون ضده عن حصة الأخير القضي بملكه ما لا يجر حجة على ذلك المورث بالنسبة للربيع المسحق لشركاء المطعون ضده في الملكية ما دام أنهم لم يكونوا مختصمين في دعوى الربيع التي حكم فيها للمطعون ضده ولم يطلبوا الحكم قسم بشئ فيها أو توجه إليهم طلبات فيها ، ولا يفر من ذلك من ذلك أنهم كانوا مختصمين في نفس القضية التي صدر

لها الحكم بالربيع إذا كان اختصاصهم مقصوراً على دعوى المطالبة بقيمة سند وهي دعوى مستقلة عن دعوى الربيع وبخلافه عنها حصوماً وملاً وسباً ولا ينفي هذا الاستقلال عن الدعوين جمعهما في صحيفة واحدة.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

الملة في وجوب أن يطعن الدائن بدعوى الصورة أولاً حتى إذا أخفق فيها كان له أن يطعن بدعوى عدم نفاذ التصرف بما لا يتفق مع الدفع بالصورة بعد ذلك بحيث يجوز للدائن في الدعوى الواحدة أن يطعن في تصرف مدينه بالصورة وبدعوى عدم نفاذ التصرف معاً على سبيل الحيرة فيحاول إثبات الصورة أولاً ، ثم ينتقل إن هو أخفق فيها إلى عدم النفاذ.

الموضوع الفرعي : حجز الدعوى للحكم :

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا إنقضت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢

لا يجوز للمحكمة طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أن تقبل مذكرات أو مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم إلا أن تكون قد صرحت بتقديمها وأطلع الخصوم عليها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت في جلسة المرافعة الختامية ١٩٨٣/١/١٢ حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٣/٢/١٧ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات خلال أسبوعين ، فقدم الطاعن مذكرة وحالطة مستندات طويت على رسم هندسي لأرض النزاع بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يحر هذا المستند إنشائاً طالما أن المحكمة لم تصرح للخصوم خلال فترة حجز الدعوى للحكم بتقديم مستندات أصلاً ، ولا بعد ذلك منهاً إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع .

الموضوع الفرعي : دعوى الحيرة :

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/٦

ليس للمحكمة المطروحة عليها دعوى الملكية والتي فصل فيها من محكمة أول درجة على هذا الأساس أن تلتصّل فيها على أنها دعوى وضع يد لاختلاف الدعوين احتلالاً جوهرياً في أركانها وشروطها وثلاً في ذلك من إهدار لحقوق طرفي الخصومة. وإذن فبني كان المدعي قد أسس دعواه على ثبوت حق الارتفاق

الذي خصصه المالك الأصلي البائع لطرفي الخصومة لصلحة أطيانه ، وكان مفهوم هذا التصديق الذي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية وأصر عليه في دفاعه أنه يطالب بملكية هذا الحق وكان المحكم قد هجر أساس الدعوى من تلقاء نفسه وعرض لها على أنها دعوى وضع يد وقضى فيها على هذا الأساس الذي أبدعه فإنه يكون قد مخالف القانون لتجاوز المحكمة سلطتها على الدعوى المطروحة عليها .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

الأساس الأصلي لدعوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل للنصر في بحث الملكية فحصى ما يمسك به الخصوم من مستندات إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستئناس يستخلص منها القاضي كل ما كان مسلطاً بالحيازة وصفها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لحرى الحق ، وتلك قاعدة يرتبط بها المدعي والمدعى عليه وقاضى الدعوى فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ولا أن يقيم القاضي حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه. وإذن فإنه يكون من غير القبول فحص مستندات ملكية الخصوم في دعوى الحيازة والبت في شأنها بالصحة أو بالتزوير إما في ذلك من المساس بالحق وجودا وعدمًا.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٤/٦/١٩٥٦

يجب توافر نية التملك لمن يعطى حيازة يده بدعوى الحيازة ولازم هذا أن يكون القرار من القرارات التي يجوز ثقلها بالتقدم ، فلا تكفي حيازة عرضية ولا تكفي أن يكون وضع اليد على عقار من الأموال العامة. أما ما أباحه القانون للمدني في المادة ٥٧٥،،، للمسافر وهو حائز عرضي من رفع دعوى الحيازة فإنما جاء استثناء من الأصل لا تطبيقاً لها عام وذلك لا لمركز المسافر من إحصاء خاص دون سائر المواطنين العرضيين كالمغاربة والمزنيين حامليها والودع لديه.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨

تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى التملك ودعوى اليد أو الاستناد إلى مستندات الملكية للفصل في دعوى اليد. وقد نهج قانون المرافعات الحالي هذا النهج بما نص عليه في المادة ٤٨ من عدم جواز الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه. فإذا كان الحكم الصادر في دعوى اليد قد أقبح عليها دليل التملك وحكم فيها على أساس ذلك الدليل فإن هذا الحكم يكون قد مخالف القانون.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٦٣

لا يقبل من المدعى عليه فى دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى نفى الحق.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١/١٨/١٩٦٦

دعوى وقف الأعمال التى تعد من دعاوى وضع اليد ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بحكمة الاستئناف طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية هى الدعوى التى يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عيى عقارى وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ومقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها. وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المسجل الذى يرفع إلى قاضى الأمور المسجلة بوصفه كذلك ويقضى فيه على هذا الأساس إذ مناط اختصاصه بنظر هذا الطلب أن يقوم على توافر الخطر الذى يبرر تدخله لإصدار قرار وقضى يراد به رد عدوان يدلو للوهلة الأولى أنه بغير حق ومنع خطر لا يمكن تداركه أو يلقى إستفحاله إذا ما فات عليه الوقت ، والحكم الذى يصدره القاضى المسجل فى هذا الشأن هو قضاء بإجراء وقضى لا يمس أصل الحق كما يرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٥١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ٥/٩/١٩٦٨

دعوى الحيازة هى الدعوى التى يقصد منها حماية وضع اليد عن يعتدى عليه بالعصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته أما دعوى الملكية فهى الدعوى التى ترمى إلى حماية حق الملكية وما يفرع عنه من الحقوق المعنية الأخرى كحق الارتفاق والبحث فيها يتناول حتماً أساس هذا الحق ومشروعيته. فإذا كان المطعون ضده قد طلب فى دعواه إزالة المبانى التى أقامها الطاعن على الممر محل النزاع تأسيساً على أن هذا الممر يحمل بحق إرتفاق لمصلحة العقار المملوك له وقد ثار النزاع فى هذه الدعوى بين الطرفين على هذا الارتفاق فإنها على هذه الصورة لا تكون من دعاوى الحيازة وإنما من دعاوى الحق.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢/١٣/١٩٦٩

الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الربيع والنال تعتبر الملكية عنصراً من عناصرها وذلك لإختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، ومن ثم لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى الأخيرة لمخالفته الحكم الأول. ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم فى دعوى منع التعرض قد فصل فى أسبابه فى ملكية أرض النزاع وقضى بأنها لا تدخل فى مستندات الخصم ذلك أن قاضى الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره فى شأنها لا يجوز أية

حجة لدى المحكمة التي تعرض عليها النزاع على أصل الحق أو نزاع منفرع عنه أو موزب عليه كالنزاع على الربح ومن ثم فلا تقيد به تلك المحكمة .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣
الدعوى بطلب تخفيض الأجرة للأماكن الخاضعة للتشريعات الإستثنائية تختلف عن دعوى إسداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية ، التي تنصب على مطالبة المستأجر بحق مالي يمثل في فروق الأجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأقصى للأجرة القانونية ، فلا يعلق بالنظام العام ، وتسقط بكل عمل يستخلص منه نزوله عن هذا الحق ، لما كان ذلك ، وكان يعين رد أي مبلغ يزيد عن الحد الأقصى للأجرة طبقاً للقواعد العامة في دفع غير المستحق ، مما يقتضاه أن الحق في الإسداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدتين أما بعضي ثلاث سنوات تسري من اليوم الذي يعلم فيه المستأجر بحقه في الإسداد ، أو في جميع الأحوال بانقضاء خمسة عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفق المادة ١٨٧ من القانون المدني .

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١
مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يميز للمدعي أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق يسعى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، والعبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب فيها.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١
القانون المدني إصير المستأجر حائزاً لجميع دعوى الحيازة ، وطبق المادة ١/٥٧٥ من القانون المدني هذا الحكم تطبيقاً صحيحاً في صدد العرض المادى الصادر من الغير ، فإجازت للمستأجر أن يرفع باسمه على المعارض جميع دعوى الحيازة ، سواء كان تعرض الغير له مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني.

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨
يدل نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أن الخطر الذي قصده المشرع من الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق ، لا يكون إلا إذا أقيمت دعوى اليد ودعوى الحق على شخص واحد أما إذا تعددت طلبات المدعي في الدعوى ، واختلف خصومه فيها ، فإن النزاع في حقيقة الأمر يتطوى على عدة دعاوى ، ولو قام المدعي برفعه بصيغة واحدة ، فإذا انقسم أحد الأشخاص في دعوى الحق وانقسم

آخر في دعوى الحيازة ، فإن الخطر الوارد في نص المادة ٤٤ مراعات سالف الذكر لا يكون قائماً لتعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها.

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٠ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٤
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ولاية قاضي الحيازة تسع لإزالة الأفعال المادية التي يجرها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه ومن حق الخائن لمدة لا تقل عن سنة أن يطلب إعادة العقار إلى أصله بطلب إزالة ما يحذله المعرض من تغير سواء بإزالة ما يقيمه من مبان أو بإعادة ما يهدمه منها.

الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١/٦/١٩٨٥
- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تترتب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى إسداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها ، إذ أنه لا تنافر ولا تعارض بين دعوى إسداد الحيازة ودعوى منع التعرض لأن أساسهما واحد وهو الحيازة المادية بشروطها القانونية والغرض منهما واحد وهو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها ومتى ثبت هذا الحق للمحكمة فإنه يجوز للمدعى في دعوى الحيازة أن يغير طلبه من دعوى منع تعرض إلى دعوى إسداد حيازة .
- أوجبت المادتان ٩٥٨ ، ٩٦١ من القانون المدني أن ترفع دعوى إسداد الحيازة ودعوى منع التعرض خلال السنة التالية لتفقدتها أو من وقوع التعرض وهي مدة سقوط يجب أن ترفع الدعوى خلالها وكانت الدعوى تحير مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده أقام دعواه بمنح التعرض بصحيفة قدمها لقلم الكتاب في ١٩٧٨/٦/١ لمنع التعرض الحاصل بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٨ فإن الدعوى تكون قد أقيمت في الميعاد ولا يغير من ذلك تعديل المطعون ضده لطلباته الحاصل في ٤/١٢/١٩٧٩ إلى طلب الحكم بإسداد حيازة ذلك أن التاريخ الأخير لا يعتبر رفعاً لدعوى جديدة وأن رفع الدعوى بمنح التعرض في الميعاد وتكييف المحكمة لها أنها دعوى إسداد الحيازة أو طلب الخائن الحكم باعتبارها كذلك لا يؤثر على تاريخ رفعها أيًا كان تاريخ تعديل الطلب .

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١/١٣/١٩٨٥
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب توافر نية التملك لدى الخائن الذي يلجأ إلى دعوى منع التعرض لحماية حيازته ، ولإزم ذلك أن يكون العقار موضوع الحيازة مما يجوز تملكه بالتقدم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التي منع الشارع تملكها أو كسب أي

حق عيني عليها بالتقادم ، وقد نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ على عدم جواز تملك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب حق عيني عليها بالتقادم. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن أطيان النزاع مما تضمنته حجة الوقف التي تقع حصة خيرات مشاعاً فيها ولئن كان المطعون ضده الأول يستد في حيازته لنصيبه إلى عقد قسمة عرفي مؤرخ ١٩٦٢/١١/١٤ فيما بينه وبالي ورة الواقف يد أن الأوقاف الخيرية لم تكن طرفاً في هذا العقد ولم يتم فرز وتجهيز حصتها عن طريق لجان القسمة بوزارة الأوقاف ومقتضى قيام حالة الشروع هذه أن الأوقاف الخيرية تملك في كل ذرة من ذرات المال الشائع ومزدى ذلك وإعمالاً لما نصت عليه المادة ٩٧٠ من القانون المدني سائلة الذكر عدم جواز تملك أى جزء من الأطيان التي تضمنتها حجة الوقف المشار إليها بالتقادم ولا توافر بالتالي لدى المطعون ضده الأول وهو حائز لجزء من تلك الأطيان شروط الحيازة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض ومن لم تكون دعواه غير مقبولة .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٦

المنفع وإن جاز له في القانون أن يحصى حيازته لحق الإنتفاع بدعوى الحيازة ، إلا أنه يعين أن يثبت بسدادة أن القمار المطلوب دفع العدوان عن حيازته مظل بحق عيني اكتسبه رافع الدعوى بسبب من الأسباب المقررة بالمادة ٩٨٥ من القانون المدني لاكتساب حق الإنتفاع ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق وموثونات الحكم المطعون فيه أن الأرض محل التقاضي من أملاك الدولة الخاصة التي تزور عليه وأثبت الخير في تقريره أن الطاعن ليس إلا مجرد واضح يد عليها ولقد أحصه بسجلات مصلحة الأملاك باعتباره مستغلاً للأرض بطريق الخفية ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع أية دليل يفيد حصول تصرف من الحكومة في أرضها اكتسب بمقتضاه حقاً عينياً بالإنتفاع ، فإنه لا يكون صحيحاً ما يدخره في النص من الإدعاء بمجازاتها على سند من قيام هذا الحق.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧

مفاد نصي المادتين ١/٥٧٥ ، ٩٥٨ من القانون المدني يدل على أن المشرع وإن كان قد أباح للمسافر أن يرفع يده على المتعرض جميع دعوى الحيازة سواء كان تعرض الغير له تعرضاً مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني إلا أن شرط ذلك أن تكون له حيازة مادية وحالية على العين ومعنى كونها مادية أن تكون يده كحائز متصلة بالقمار اتصالاً فعلياً يجعل القمار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع العصب وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الدعوى على سند من عدم توافر أى حيازة للطاعن فإنه لا يكون قد أحصاه في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول دعوى الحيازة على سند من أن عقد الإيجار المبرم مع المستأجر الأصلي مازال قائماً لم يفسخ وأن حيازة العين المؤجرة قد إنتقلت لورثته والمقيمين معه وخلعت إلى إنتفاء الحيازة في جانب الطاعن وذلك كله تأسيساً على أنه تسلم أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٧٩ بإصالح مؤرخ (...) باسم المستأجر الأصلي وإذا كان هذا الذي رتب عليه الحكم قضاءه لا يفيد قيام رابطة عقدية بين طرفي الخصومة ولا ينفي حيازة الطاعن للعين ولم تبين المحكمة كيف أمتد عقد الإيجار الأصلي لصالح المطعون ضده وفقاً لنص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حتى يمكن القول بأن عقد إيجار عين النزاع ما زال قائماً لصالحه بما يمتنع معه على الزوج " الطاعن " الإلتجاء إلى دعوى الحيازة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه فساد في الاستدلال فضلاً عن القصور في التسيب.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التي تصدر في دعاوى الحيازة لا تحوز أية حجية في دعوى المطالبة بالحق لإختلاف الموضوع والسبب في الدهورين.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٩

إن حظر الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد لا يكون إلا في الأحوال التي يجرى فيها دفع دعوى الملك معازلاً عن دعوى اليد الأمر الذي لا يمكن أن يصدق إلا إذا كان التعرض في وجع اليد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الملك. أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فإنه لا مانع منع مدعى الملكية من أن يلحق بدعواه دعوى اليد.

" الموضوع الفرعي : دعاوى السندات الإذنية :

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧

المقصود بدعاوى " السندات الإذنية " الولود ذكرها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات تلك الدعاوى التي تكون مؤسسة على السند الإذني ذاته مستقلاً عما عداه والتي تتعلق بحقوق مبرمة على توقيعات المتزمتين عليه إذ أن هذه الدعاوى هي التي تقتضي سرعة الفصل فيها ولا تحتمل إجراءات التحضير وإجراءات رفع الإمتثال المقررة للقضايا الأخرى العادية وهو الإحتبار الذي راعاه المشرع في اعتبار جميع الدعاوى التي نص عليها في المادة المذكورة ولذلك نخرج عن دعاوى السندات الإذنية في معنى المادة ١١٨ المشار إليها ما يكون من الدعاوى مؤسسة على عقود أو أوراق مستقلة عن السند الإذني ومعلقة

بحقوق غير ناشئة عن توقيعات الملتزمين على هذا السند كالدعوى التي تستند إلى حوالة الحق الضامات في السند إذا كانت هذه الحوالة حاصلة بطلب مستقل أو إلى الوكالة في إقصاء قيمة السند الإذني بتوكيل منفصل ومستقل عنه.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣

المقصود بدعوى السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات والتي أوجب المشرع في المادة ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات أن يكون إستئناف الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور تلك الدعوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه. وإذا كانت دعوى تزوير السند الإذني يقصد بها إنكار هذا السند توصلنا إلى نفس النتيجة الثانية به والمترتبة على توقيع المدعى على السند وكانت دعوى تزوير السند الإذني ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة إذ أنهما وجهان لمقابلين لنزاع واحد يتدافع فيه طرفاه على حق واحد بعينه يهدف إحدهما إلى إسقاط حجية هذا السند ونفى الحق الثابت به يهدف الآخر إلى إقامة حجية السند وثبوت ذلك الحق الأمر الذي لا يتأتى معه القول بالمغايرة بينهما في طريق رفع الإستئناف عنهما ومن ثم فإن دعوى تزوير السند الإذني على هذا الأساس تكون من دعوى السندات الإذنية التي يرفع إستئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور طبقاً لنص المادتين ١١٨ و ١/٤٠٥ من قانون المرافعات.

*** الموضوع الفرعى : دعوى إبطال للتصرفات :**

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

حق الدائن في طلب إبطال تصرفات مدينه الضارة به ثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه الثاني بإبطال كتاب الوقف قد أقام قضاءه على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه سالف الذكر إلى نصيبه المطالب بربعه في الألبان المزوكة عن مورثه والتي ولقتها زوجة هذا الأخير إضراراً بدائنيها فيكون دينه بمجموع هذا الربع قد أصبح ثابتاً في ذمة الوافقة من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢

- متى كان الواقع في الدعوى هو أن طلبات المشوى الذي لم يسجل عقده أمام محكمة الموضوع لد تحددت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب إبطال الصرف الصادر من البائع إلى المشوى الذى سجل عقده تأسيساً على المادة ١٤٣ من القانون المدنى القديم ، فإن إضافته إلى ذلك طلب آخر هو الحكم

بصفة ونفاذ عقده ليس من شأنه إبطال الطلب الأصلي في الدعوى وهو إبطال الصرف المؤسس على الدعوى البوليسية وتكون المحكمة إذ اعتبرت الدعوى مفاضلة بين عقدين مجرد هذه الإحالة وأعلنت حكمها على ما بين الطرفين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال الصرف استقلالاً قد خالفت القانون وأعطت في تطبيقه.

- متى تحققت الشروط المقررة لإعلان الصرف تأسيساً على المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم فإن مؤدى ذلك أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى البائع ويكون من حق المشتري الذي لم يسجل عقده بوضعه دائماً بالتعجيل عليه جبراً استيفاء لمينه وليس من شأن هذا التعجيل أن يعود هذا المشتري إلى بحث عقده الابتدائي ومطالبته بالحكم بصفته ونفاذه ، لأن الملكية تكون قد انضمت بالتسجيل إلى المشتري الذي سجل عقده محملاً بحق المشتري الذي يسجل بوضعه دائماً للبائع وليس للدائن في مقام التعجيل بدونه أن يطالب بملكية العقار الذي يجري عليه التعجيل.

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

إذا كان طلب عدم نفاذ الصرف "الدعوى البوليسية" منصفاً على الصرف بأكمله قرصاً ورضاً بإصداره تصرفاً أجراه الدين إضراراً بالدائنين وأجابت المحكمة الدائن إلى طلبه فإن قضائها في هذا الخصوص فضلاً عما يوجب عليه من إدخال الحق المتصرف فيه في الضمان العام للدائنين - من شأنه إخراج الدائن الذي تواطأ مع الدين إضراراً بإثالي الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين فلا يشترك معهم في حصة الحق المتصرف فيه عند التعجيل عليه وليس له أن يقتضي ما له من دين في ذمة منتهه إلا مما عسى أن يبقى من هذه الحصة بعد التعجيل.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧١

مفاد نص المادة ٢٣٧، ٢٣٨ من القانون المدني أن الفسخ الواقع من الدين وحده في عقود المارجات لا يكتفي بإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الإضرار بحقوق الدائن ، لأن الفسخ من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ الصرفات عليها وأن ثبت أن الفسخ موجود وقت صدور الصرف المطعون فيه. وإذا كان الحكم المطعون فيه بعدد أن أثبت أن الطاعن إضراراً المقار موضوع الدعوى ، وثبت في عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني أن العين المبيعة محملة برهن رسمي للمطعون عليها الأولى ضماناً لدينها قبل المطعون عليه الثاني البائع ، وأن هذا الرهن سابق في القيد على تسجيل عقد شراء الطاعن ، واستخلص الحكم من شهادة فاعدى للمطعون عليها الأولى في هذا الخصوص ، وما شهد به الطاعن من أنه أحجز جزءاً من الثمن لوجود الرهن ، قيام التواطؤ بين المطعون

عليه الثاني وبين الطاعن تأسيساً على أن هذا الأخير كان يعلم أن الصرف يؤدي إلى إفسار المطعون عليه الثاني ، مع أن الثابت من الحكم أن الطاعن أقبل على الشراء وهو على بينة من الدين ومن الرهن القيد على العين المبيعة ضماناً لهذا الدين ، والذي يحول للمطعون عليها الأولى تنص القرار في أي يد تكون ، ثم رتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم نفاذ القيد الصادر من المطعون عليه الثاني للطاعن ، لأنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤

مفاد نصي المادتين ٢٣٧ ، ١/٢٣٨ من القانون المدني أن الغش الواقع من المدين وحده في عقود المعاوضات لا يكفي لعدم نفاذ تصرفه في حق الدائن بل يجب على الدائن إثبات التواطؤ بين المدين وبين المتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ، وأن يثبت أن الغش موجود وقت صدور الصرف المطعون فيه. وإذا كان بين مما قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه أنه استخلص من أقوال الشهود والقرائن التي أوردتها أن المتصرف إليه - مشوي القرار - لم يكن يعلم أن الصرف يؤدي إلى إفسار - البائع - ورتب على ذلك عدم توافر الغش في جانب المتصرف إليه بما ينطى معه أحد أركان دعوى عدم نفاذ الصرف فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١

مضى كانت إشكالية قد استخلصت من وقائع الدعوى وملاساتها ما استلقت على إفسار المطعون عليهما الثانية والثالثة - المدينين الراهنين - وسوء نيتهما هما والطاعن - الدائن المرتهن - على الإضرار بالمطعون عليها الأولى واستندت في ذلك إلى إعتبارات سائفة ثم طابقت بين ما استخلصته وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة ، وهي كون دين رافع الدعوى مستحق الأداء سابقاً على الصرف المطعون فيه وكون هذا الصرف أعسر المدين وكون المدين والمتصرف له من النية متواطئين على الإضرار بالدائن ثم قضت بعدم نفاذ الصرف ، فإن ذلك حسبه ليكون حكماً مبدئياً لا مخالف فيه للقانون.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

- النص في المادة ٢٣٨ من القانون المدني على أن المشرع يشترط لعدم نفاذ الصرف بموجب أن يثبت الدائن التواطؤ بين المدين وبين المتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ويكفي لإعتبار الغش متوافراً أن يثبت علم كل من المدين والمتصرف إليه بإفسار المدين وقت صدور الصرف المطعون فيه .

- تقدير الدليل على التواطؤ والعلم بإعصار الدين هو من المسائل الموضوعة التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع دون عقب متى أ قامت قضائها على أسباب سائفة لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة إنتهت إليها .

الطعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٢١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨

القرار وفقاً لما قضى به المواد ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في حق الدائن الذي يستحصل دعوى عدم نفاذ الصرف أن يكون دينه حال الأداء وسابقاً لما نشوئه على صدور الصرف المطعون فيه والعبرة في ذلك بتاريخ نشوء حق الدائن لا بتاريخ إستحقاقه ولا بتاريخ تعيين مقداره والفصل فيما يخوض بشأنه من نزاع ، وأن يثبت الدائن التواطؤ بين الدين وبين المصرف إليه على الإصرار بمقرره ويكفي لإعتبار الفسخ مواتراً أن يثبت علم كل من المدين والمصرف إليه بإعصار الدين وقت صدور الصرف المطعون فيه ، وإذا ادعى الدائن إعصار الدين فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في ذمة مدينه من ديون وحيتث يكون على المدين نفسه أن يثبت له ما لا يساوي لحة الديون أو يزيد عليها ويكون ذلك أحياناً للمصرف إليهم لا دفعاً منهم بالتجريد بل إثباتاً لمختلف شروط الدعوى المذكورة.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣ مجموعة صر ١٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٢

إذا أبطل عقد من عقود الصفقات لصورته سقط دين الضمن في علاقة الدائن الصوري باضكوم لهم بالصورة واستتعت مزاحة هذا الدائن لهم في تقاضي دينه الصوري من ملك للمدين للبطل الصرف فيه إلى أن يعرفوا هم دينهم منه ومن خلفه بطريق الأولية .

الطعن رقم ١ لسنة ٦ مجموعة صر ١٤ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١٤

إذا كانت الدعوى - كما كلفها المدعي في طلبه الإحيائي وواقفه المحكمة على هذا التكليف ليست دعوى مفادلة بين عقد مشر أول وعقد مشر ثان ، بل هي دعوى دائن بسيط يطلب إبطال تصرفات مدينه الضارة بمقرره فلا يرجع إلى أحكام قانون السجل في هذه الصورة .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٦ مجموعة صر ٢٧ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩

الصرف التديلي هو أن يشارك المصرف له المدين في إجراء صرف صوري أو في إجراء حقيقي يجهله في حالة إعصار إخراج جزء من أملاكه عن متناول دائنيه. فإذا كان الصرف يباح فسيل إبطاله هو الطعن المبني على الصورية أو على الدعوى البوليصية. وفي هذه الحالة الأخيرة يجب التمسك بأن الضمن وعسمى أو بحس ، أو بأنه حقيقي ولكن المصرف له إضواء مع المدين في إخراج هذا الضمن كله أو بعضه من

مجموعة أمواله حتى أصبح في حالة إعسار لا يفي ماله بمطلوب غراماته ، والصعب في إثبات إعسار المدين بالصفة المطعون فيها يقع على الدائن .

الطنين رقم ٦٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٣٩/١/٥

إذا كان موضوع النزاع المروض على المحكمة للفصل فيه هو تصرف المدعى عليه في أطمان مملوكة للمدعى فمن الخطأ أن تغفل المحكمة بحث سند ملكية المدعى للأطمان وتبحث ملكية المدعى عليه فما فإن الوضع السلم قانوناً هو تحقيق ملكية المدعى فإن ثبت له حق له طلب إبطال التصرف الحاصل من المدعى عليه. أما مجرد عدم ثبوت ملكية المدعى عليه فلا يقتضى ثبوتها للمدعى ولا أحقية فيما طلبه .

الطنين رقم ٤٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٨

إذا رفع الدائن دعواه بإبطال تصرف مدينه بحجة أنه صدر إجراً به واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى ما استدلت منه على إعسار المدين المصرف وعلى أن الديون التي قال المصرف له إنه وفأها عنه لم يقم الدليل الكافي على أنه وفأها من ماله الخاص لا من مال المدين ، وأنه بذلك لا يصح إعساره في عداد دائتي المدين ليقبل احتجاجه بعدم جواز الطعن في التصرفات الصادرة إليه من أى دائن سواء فكل ذلك لكونه تقديراً موضوعياً - لا يقبل الحوض فيه أمام محكمة النقض .

الطنين رقم ٥٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١

إن طلب إبطال التصرف الحاصل من المدين عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني يقتضى أن يثبت الدائن توافر مدينه مع من تصرف إليه ، وأن يكون التصرف ذاته قد أدى إلى إعسار المدين بحيث لم يعد لديه ما يوفي بحق الدائن المدعى. هذا هو حكم القانون على إطلاقه. إلا أنه يجب أن يلاحظ في تطبيقه أن لمن يكون له دين ثابت الحق في أن يقتضى دينه من غيره فهو التاجر في أى وقت شاء وأن يتفق معه على طريقة الوفاء ، سواء أكان ذلك عملاً أم بمقابل " Dation en Payement " . ولا يؤثر في ذلك علم هذا الدائن بما لغيره من دين ، بل إذا كان هناك فلا سبيل لتوجيهه إلا إلى الحق الذي يملكه أساساً للإتفاق أو إلى الإجابة التي قد تقع فيه. فإذا كان المشتري قد تمسك بأن الباعث الصادر إليه إنما كان تسوية لحاصلات سابقة بينه وبين البائع مستنداً في ذلك إلى عقود مسجلة وإلى مستندات أخرى قدمها لتأييد دعواه ، فلم تتناول المحكمة هذه الأوراق بالبحث والتحقيق لكى تقول كلمتها فيها ، بل استخلصت من مجرد علم المشتري بدين غيره على مدينه دليلاً على توافقه مع البائع وحكمت في الدعوى على هذا الأساس ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في تسايده .

*** الموضوع الفرعي : دعوى استحقاق :**

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٨ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٠

إذا كان الحكم إذ لضي بأن المقارات موضوع دعوى الاستحقاق مملوكة للمدين المزروعة ملكه دون مدعى الاستحقاق قد أحال عبارة مجملة على تقرير الخبر والمستندات ولم يقتصر على هذه الإحالة بل أردفها بيان الأسباب التي استند إليها وكانت هذه الأسباب كالية يكمل بعضها بعضاً وتكفي لحمله فيما انتهى إليه - كان النتي عليه بالقصور لا نصيب له من الصلة.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٢

الدفع بطلان إجراءات نزاع الملكية لعدم إنذار الخازن بالدفع أو التعلية وفقاً للمادة ٦٢٦ من المصاحف لا محل له في دعوى الاستحقاق التي ينحصر البحث فيها في سند ملكية مدعى الاستحقاق ولما إذا كان نافذاً أو غير نافذ في حق الدائنين ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق مشوباً بالقصور إن هو أظفر الرد على هذا الدفع.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٣

- إذا كان إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلاً بالنسبة لمن عدا الطعون عليه الأول وكانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى استحقاق أصلية فإنه لا يبنى على هذا البطلان بطلان الطعن جملة ذلك أن القانون لم يوجب في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجب في دعوى الاستحقاق الفرعية من إخصاص أشخاص معينين بحيث يوجب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع.

- متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعيت ملكية للطعون عليه الأول للأطيان التي ينتج اليه عليها دون أن يقدم سندا قانونياً يثبت به ملكيته أمام القضاء على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن للأطيان للمزروعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية إذا كان واقع دعوى الاستحقاق هو الواجب اليه عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق إخصاص لا إلى وجه تأميني على الأمان التي ينزع ملكيتها وذلك جرياً على ما أسطر عليه قضاء المحاكم المختلطة في هذا الصدد وعلى أن الطاعن لم يقدم الدليل الذي تضمن إليه المحكمة لإثبات ملكية مدينه الذي نزاع ملكية ، وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم من تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه للأطيان التي نزعت ملكيتها لم يكن محل ضمن من الطاعن ، فإن النتي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١

مضى كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دعوى إستحقاق أصلية رفعت بعد رسو المزاد وليست دعوى إستحقاق فرعية كما تنص عليه المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات ، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم يقتصر أثره عليهم ذلك بأن القانون لم يوجب في دعوى الإستحقاق الأصلية ما أوجب في دعوى الإستحقاق الفرعية من إحصاء أشخاص معينين بحيث يوجب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٦

إذ كان الثابت في الدعوى حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن بنك مصر إتخذ إجراءات التنفيذ على قطعة أرض منزل مملوك للمطعون عليه الأول بإشراء من المطعون عليه الثاني وآخر وذلك ولاء لدين مستحق للبنك على مدينه المالك الأصلي لهذه الأرض ، وقام المطعون عليه الأول بدفع الدين للبنك توكيلاً لبيع منزله ، ثم رفع دعواه الخالية بطلب مورث الطاعين وهو البائع للبايعين له بهذا المبلغ ، فإن مفاد ذلك أن المطعون عليه الأول يرجع بما للبنك على مورث الطاعين لا بوصفه مديناً شخصياً للبنك وإنما بوصفه باتماً للبايعين للمطعون عليه الأول ، وإن دفع الأخير دين البنك يعتبر بالنسبة لهذا البائع إستحقاقاً للمبيع فيجب عليه الضمان ويلتزم بأن يدفع للمطعون عليه الأول - المشرى - ما دفعه البنك. لا يغير من هذا النظر أن مورث الطاعين إلتزم في الإقرار المأخوذ ... بأن يدفع دين البنك أو أثمان الطائرات المبيعة لأن ذلك من جانبه ليس إلا إقراراً بالتزامه بضمان الإستحقاق وتمديلاً لأحكامه المتصوص عليها في المادتين ٤٤٣ ، ٤٤٤ من القانون المدني ، إذ يجوز للمعاقد طبقاً للمادة ٤٤٥ من هذا القانون أن ينفذ على تعديل هذه الأحكام.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

مؤدى نص المادة ٤٥٤ من قانون المرافعات - وما ورد في المذكرة الإيضاحية - أن دعوى الإستحقاق الفرعية لا ترفع إلا من الغير أما من يعتبر طرفاً في إجراءات التنفيذ فوسيلته للتمسك بحق له على العقار هي الإعراض على قائمة شروط البيع ، على أن الشخص قد يعتبر طرفاً في التنفيذ بصفة وغيراً بصفة أخرى وعندئذ يكون له بصلته الثانية أن يرفع دعوى الإستحقاق الفرعية ولا يقال في هذا الجمل أنه يصح عليه أن يبدى كل ما لديه بجميع صفاته مرة واحدة بطريق الإعراض ما دام قد أخرج بإجراءات التنفيذ بإحدى هذه الصفات - إذ في تلك مصادرة حقه في إتخاذ الوسيلة القانونية المناسبة في الوقت المناسب وفقاً لكل صفة من صفاته - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر في الإعراض المقدم من

الطاعة على إقامة شروط البيع إنها ألقاه بوصفها وارثة للمدين الجارى التنفيذ على تركته أما دعواها المائلة فقد رفضها بقوله إنها مالكة للأطيان محل التنفيذ ملكية ذاتية لا تصمد سندها من المدين ومن ثم فهي بهذه الصفة لا تتغير طرأاً في إجراءات التنفيذ وإنما تعد من الغير ويجوز لها بالتالى إقامة دعوى الإستحقاق القرعية. إذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١
دعوى إستحقاق العقار المنزوعة ملكيته هي دعوى أساسها الملكية وليس لمن لم يسجل عقد شراء العقار أن ينجح به على نازع الملكية ، بل يعين عليه حتى يستطيع الإحتجاج بعقد شراؤه قبل نازع الملكية أن يسجل هذا العقد ليتطل إلى الملكية بموجب ، أما قبل التسجيل فإنه لا يبدو وأن يكون دائماً عادياً للبائع .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٣٣/١/٥
ينطوى تحت دعاوى الإستحقاق الواردة بالمادة السابعة من قانون التسجيل كل دعوى يكون غرض مدعيها منها ثبوت ملك أو أى حق من الحقوق العينية له أو لفقره ولو مالا . لهذا يصير حكم أن دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الإستحقاق التى يصح تسجيل هرائها ورتب على تسجيل هرائها الأثر القانونى المنصوص عليه بالمادة ١٢ من قانون التسجيل ، فلا مخالفة للقانون فى ذلك .

الطعن رقم ٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦
فى دعاوى الإستحقاق التى ترفع لثب السرى فى دعوى نزاع الملكية إذا دفع طالب نزاع الملكية بأن التقدير المدعى الإستحقاق فيه خارج عن حدود ما هو شارب فى نزاع ملكيته فإن هذا الدفاع يقضى من محكمة الموضوع أن تحقق أمر هذا التقدير بالطرق القانونية حتى إذا ما ثبت لها بعد التحقيق سواء بطريق الخبرة أو بغيره أنه داخل فى المطلوب نزاع ملكيته وأن تسجيلات نزاع الملكية وقعت عليه بدون وجه حق فصعبرجه بذاته وتحمى ما توقع عليه من التسجيلات ، وإن وجدت أنه خارج عن المنزوعة ملكيته رفضت الدعوى أو حكمت بعدم قبولها . أما القول بأن نازع الملكية لا يضيره أن يقضى بالإستحقاق وهو التسجيل على عين يدعى هو أنها خارجة عن حدود النزوعة ملكيته فهو قول غير مقبول لأن الحكم بالإستحقاق يستتبع الحكم على طالب نزاع الملكية بالمصاريف وغلاظها .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢١
إن دعوى الإستحقاق القرعية قد وضع لها الشارع نظاماً خاصاً يختلف فى أحكامه عن نظام الدعاوى المتعادة الخاضعة لقواعد المرافعات وطرق الطعن المتعادة (المواد من ٥٩٤ إلى ٦٠١ مرافعات) والمستفاد من نصوص هذه المواد أن الشارع لم يرد بجانب القواعد العامة فى دعوى الإستحقاق القرعية إلا لأن هذه

الدعوى - برفضها أثناء إجراءات البيع ، وقبل مرسى المزاد ، ولجواز التقرير من أجلها بوقف هذه الإجراءات - ينفي الإسراع فيها. ولذا يجب أن يكون النشاط في اعتبارها كذلك هو رفضها في أثناء إجراءات نزع الملكية وقبل مرسى المزاد ، وقيام رافعها ببلغ الأمانة المقررة وتقرير قاضى البيع وقف هذه الإجراءات إذ لا يجوز عقلاً اعتبار دعوى الغير باستحقاق المقار من الدعاوى الفرعية إلا إذا أثبت في إجراءات البيع فعلاً بوقفها .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨

إذا كان الطاعن قد رافع الدعوى بتبعية ملكيتهما للأعيان التي راسا مزادها على المدعى عليه بصفته ذاتاً لما لهما الأصلي مع إلغاء إجراءات نزع الملكية والبيع ونحو التسجيلات ، إستناداً إلى عقود التمليك التي قدماها وجعلها أساساً لطلباتهما ، فبحث المحكمة الابتدائية الملكية بأسبابها المدعاة في حدود الطلبات والدفع المقدمة لها في الدعوى ، وعند إستئنافها الحكم الصادر ضدهما برفض الدعوى تمسكاً بأن الأرض المتنازع عليها ملوكة لهما دون المدين بالعقود المقدمة منهما ، ولم يحتج إلا أمام محكمة الإستئناف أحدهما بسقوط الإختصاص الذى إستصدره المدعى عليه لعدم تجديد تسجيله بالمحكمة الأهلية في الأجل المحدد لذلك والآخر في طلب إلغاء إجراءات نزع الملكية - بأنه بتقديده المسجلين قبل تسجيل تبعية نزع الملكية يعتبر حائزاً للمقار المنزوعة ملكيته ، فإن كل هذا ما كان يجب على كل من المحكمتين الابتدائية والإستئنافية سوى أن تبحث ملكية الطاعنين على أساس الأسباب التي تمسكاً بها لديها ثم تحكم في الدعوى على مقتضى ذلك فكان إذن يعين على محكمة الإستئناف - بعد أن إستقر رأيها على أن الأعيان التي نزع ملكيتها كانت ملكاً للمدين وأن عقود الطاعنين باطلة ولا يعتد بها لأنها صادرة بين المدين ودوى قرايحه إضراراً بدائنيته - أن تكفى بذلك في قضائها برفض الدعوى دون معاناة الرد على ما احتج به لديها من سقوط الإختصاص ووجوب اعتبار أحد الطاعنين حائزاً للمقار المنزوعة ملكيته وإلغاء إجراءات نزع الملكية لعدم إنذاره بالدفع أو بالتخلي على ما يوجب القانون ، إذ لم يكن لذلك مقتضى .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٤

إذا كانت المحكمة ، في سبيل تعرف ما إذا كان القدر المتنازع على ملكيته بين البائع والمشتري يدخل في حدود البيع ، قد رجعت إلى مستندات التمليك وإلى تقارير الخبراء المعينين في الدعوى لإختبرت أحد الخلود الواردة في عقد البيع " الحد البحرى وهو جسر السكة الحديد " حداً ثابتاً من غير شبهة ، ثم إستندت في توفية المشتري القدر المبيع له على ما هو مبين بالمقد من أطوال للحدين الشرقى والغربى مقاسة من ذلك الحد " البحرى " ، لم أوردت في حكمها ما تبينه من المعاينة من أن الحد الرابع " القبلى "

من ناحية ترعة الإسماعيلية غير ثابت لوجود طريق منشأ على جانب الرعة فضلاً عن انخفاض مستوى الأرض المتنازع عليها عن مستوى ملك المشوى في هذه الناحية انخفاضاً واضحاً ثم قالت تأييداً لوجهة نظرها وتفسيراً للدول العقد ، إنه ليس بمعقول أن يصل الحد البحري إلى جسر ترعة الإسماعيلية فيكون القدر المشوى يمتد ويشمل عشرين فدناً أخرى زيادة في المساحة ، فإن هذا الذى حصلته من عقد البيع ومن واقع الدعوى ورتبت عليه حكمها برفض دعوى المشوى مقبول عقلاً وفيه الكفاية لتسبيب الحكم

الطنين رقم ١٧٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤
ليس ثمة تلازم بين دعوى الإستحقاق وبرائة النمة ، ولا تعارض بين أن يقدر قاضى البوع - وهو بسبيل النظر في طلب وقف البيع - أو المحكمة المطروح عليها إستئناف حكمه ، جنية إحدى الدهسين وعدم جدية الأخرى ، لإختلاف الأساس في كل منهما .

• الموضوع الفرعى : دعوى إسترداد الحيازة :

الطنين رقم ٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٨
إن دعوى إسرداد الحصة المبيعة لأجنبى على الشيوع هى دعوى يحويل الحقوق والإلتزامات فيما بين البائع والمشوى إلى ما بين البائع والمرد ، فتزول صلة البائع بالمشوى وتحل محلها صلة البائع بالمرد ويعتبر المبيع كأنه بيع مباشرة إلى المرد ، ومن ثم تكون هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة ويجب إختصاص البائع والمشوى فيها فى كافة مراحل التقاضى بما فيها مرحلة الطعن بطريق النقض. وإذن فمتى كان الطابت بالأوراق أن المطعون عليها بوصفها مسودة قد إختصمت فى مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية الطاعنين بوصفهما مشريين والبائعين فما وصدر الحكم النهائي فى الدعوى على هذا الأساس قاضياً بأحقيتها فى إسرداد الحصتين المبيعتين لما كان يتعين معه على الطاعنين إختصاص هذين البائعين فى مرحلة الطعن بطريق النقض. أما وأنهما لم يختصما فيه سوى المطعون عليها ، وذلك على الرغم مما هو ثابت بتقريره من أن مناط النعى فيه على الحكم المطعون فيه هو حق الإسرداد غير القابل للتجزئة ، ومن أن الطاعنين قرراه بعد تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد الذى تنص المادة ٨٣٣ منه على أن دعوى إسرداد الحصة المبيعة على الشيوع توجه إلى كل من البائع والمشوى ، فإن الطعن يكون باطلاً إذ لا يتصور بحسب الوضع الذى إنتهت به الدعوى أن يكون حق الإسرداد باقياً بالنسبة إلى البائعين وغير قائم بالنسبة إلى المشريين والمحكمة وفقاً للمادة ٤٢٩ مرافعات أن تقرر من تلقاء نفسها بناء على ما تقدم بطلان الطعن لعدم إختصاص من يجب إختصاصه فيه .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٥
لا يشترط قبول دعوى إسرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوباً باعتداء أو تعدد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي أن يثبت الحكم أن المصعب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقر خفي الحائز على رد اعتدائهم.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤
لا يوجب على عدم اختصاص المدين في دعوى إسرداد المقتولات المحجوزة سوى الحكم باستمرار إجراءات البيع بناء على طلب الحاجز ، ذلك لأن قانون المرافعات قد رفع في المادة ٥٣٨ الجزاء الذى كان يربته القانون القديم على السرد إن أهمل اختصاص من يجب اختصاصه.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٩
لم يرب قانون المرافعات - الحالى - الإعلان جزاء على عدم اختصاص المدين في دعوى الإسرداد على خلاف ما كان يقضى به قانون المرافعات الملغى في المادة ٤٧٨ منه.

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩
- دعوى إسرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضح اليد فلا يشترط توافرنية التملك عند واضح اليد ولو وضع هذه مدة سنة سابقة على العرض ، ويصح رفعها ممن يتوب عن غيره في الحيازة ، وكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصله بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب.

- لا يشترط لقبول دعوى إسرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوباً بإعتداء أو تعدد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي أن تكون قد سلبت قهراً.

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨
الحكم الصادر من محكمة النقض والذي يقضى بنقض حكم صادر في دعوى إسرداد الحيازة التى أقامها المستاجر على مشوى العين المؤجرة مستنداً فيها إلى حمازته للعين وأن هذه الحيازة قد سلبت بالقوة ، لا تكون له حجة في الدعوى الموضوعية التى أقامها المستاجر على المشوى مطالباً إياه بالتعويض عن إخلاله بالتزامه بصيكمته من الإنتفاع بالعين المؤجرة وعدم التصرف له فيها وهو الإلتزام الذى يفرضه عليه عقد الإيجار الذى علف المؤجر الأصلى فيه ، وذلك لإختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً ولأن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا يمس أصل الحق ولا يبنى على أساس ثبوته أو نفيه وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١١

مؤدى نص المادتين ١٠١ و ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأشياء التى تضبط أثناء تحقيق الدعاوى الجنائية ولم تكن حيازتها فى ذاتها جريمة ترد إلى من كانت فى حيازته وقت ضبطها سواء كانت هذه الحيازة أصيلة بنية التملك أو حيازة مادية لحساب الغير إلا إذا كانت هذه المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها ، فإنها ترد إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، يؤيد هذا النظر ما تقضى به المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأمر برد المضبوطات إلى من ضبطت معه لا يمنع أولى الشأن من المطالبة بحقوقهم أمام المحاكم المدنية. ولما كان الثابت أن السباتك الذهبية موضوع الدعوى قد ضبطت مع الطاعنين فى القطار وقررا أن شخصاً كلّفهما بنقلها من محطة الحمام إلى الإسكندرية مقابل أجر وإلتئمتها النيابة العامة بأنهما إسوددا هذه السباتك قبل الحصول على ترخيص باستردادها وأنهما قاما بتحويلها إلى أراضى الجمهورية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عنها ولغضى ببراءتهما نهائياً مما أسند إليهما ، وإذ كان مجرد حيازة السباتك الذهبية المذكورة ليس فى ذاته جريمة ، فإنه يكون للطاعنين اللذين ضبطت مهمما الحق فى إسردادها .

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٥

— مفاد نص المادة ٩٥٨ من القانون المدنى أن دعوى إسرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن لم كان قبولها رهناً بأن يكون لرائعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالقطار اتصالاً فعلياً يجهل المقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب ، ويشترط أن تكون هذه الحيازة بنية التملك ، ويكفى لقبولها أن يكون لرائعها حيازة فعلية ، ومن لم يجهز رافعها من المستاجر ، والمراد بالقوة المستعملة لسلب الحيازة كىل فعل يؤدي إلى منع الحيازة الواقعية لا فرق فى ذلك بين القوة المادية أو المعنوية فيجوز أن يبنى الإغصباب على أساليب الغش والتدليس والحداع وغيرها من المؤثرات المعنوية وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إستظهر أن الحيازة المادية والحالية كانت خالصة للمطعون عليها الأولى دون المطعون عليه الثانى إبتها الذى كانت إقامته موقوفة مبنية على عمل من أعمال التسلح الذى لا يكسب صاحبه حقاً بعارض صاحب الحيازة ، وأن حالة الغش مستفادة من عدم وجود تفويض من المطعون عليها الأولى له بالتنازل عن الشقة موضوع النزاع بعد إستقلالها بها خلفاً لزوجها المستاجر السابق ، وكان إستخلاص الحكم توافر عناصر الغش هو إستخلاص مانع مارسه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ، ورتب الحكم على ذلك توافر شروط دعوى إسرداد الحيازة لأن ذلك لا يتطوى على خطأ فى تطبيق القانون .

- مودى للمادة ٩٦٠ من القانون المدني أنه يجوز رفع دعوى إسداد الحيازة على من انتقلت إليه حيازة العقار من منصف الحيازة ولو كان الأول حسن النية ومن ثم فإن الدعوى تكون مقبولة قبل كل من الطاعنين - المالكين - والمطعون عليه الرابع - المستأجر منها - ويكون من حق المطعون عليها الأولى المستأجرة الأصلية - إسداد الحيازة دون تأثير حق أو سوء نية أيهم.

- الإلتجاء إلى دعوى القصد لا إلى الحيازة محله أن يكون واقع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ويكون إنتزاع الحيازة داخلاً في نطاق هذا القصد ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير - المستأجر الذى إنتقلت إليه من الطاعنين - المالكين - حيازة الشقة المخصصة لا تربط بالمطعون عليها الأولى - خلف المستأجر السابق التى سلبت حيازتها أى علاقة تعاقدية فإنه يجوز لها من ثم اللجوء إلى دعوى الحيازة.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلب إسداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية كما يجوز رفعها مسجلة بدعوى مبدأة ، ويجوز إقامتها منجبة في دعوى تخفيض الأجرة ، مما مفاده أن إقامتها ليست معلقة على صدور حكم نهائى بتحديد الأجرة ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار مدة التقادم الطويل لا تبدأ إلا من تاريخ الحكم النهائى الصادر بتحديد الأجرة يكون منطوقاً على مخالفة القانون

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١

مفاد نص المادة ٩٥٨ من القانون المدني أن دعوى إسداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان لقبها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب. ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفى لقبوها أن تكون لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، وهو ما قرره المادة ٥٧٥ من القانون المدني.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٩

النص في المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن " حائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لتفقدتها ردها إليه ، فإذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن يتكشف ذلك ويجوز أيضاً أن يسود الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره " يدل على أن دعوى إسداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ومن ثم كان لقبها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومعنى

كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالمقار اتصالاً فعلياً يجعل المقار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الإتصال قائماً حال وقوع الغصب ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفي لقبولها أن تكون لرمها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستاجر مباشرة ودون حاجة لإختصاص المؤجر .

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨

من المقرر أن الإلتجاء إلى دعوى القصد لا إلى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ويكون إنتزاع الحيازة داخلياً في نطاق هذا القصد ، وكان الثابت أن المعلنون ضده يرتبط مع الطاعن الأول - بعقد إيجار مؤرخ ١٤/١٢/٦٤ ، وكان النص في المادة ٥٧١ من القانون المدني يوجب على المؤجر أن يتبع عن كل ما من شأنه أن يحول دون إنتفاع المستاجر بالعين المؤجرة ويحق للمستاجر عند وقوع المخالفة من المؤجر أن يلجأ إلى القضاء لإجباره على التنفيذ الصني لقصد الإيجار وتمكنه من الإستمرار في الإنتفاع بالعين المؤجرة بإعادة وضع يده عليها ، وهذا الضمان الذي يلتزم به المؤجر بمنعه من تأجير العين للغير ، ويحق للمستاجر عند المخالفة بوصفه حائزاً للعين المؤجرة أن يرفع في هذه الحالة دعوى إسرداد الحيازة على من إنتقلت إليه حيازتها من المالك المقتصد ، ولو كان المستاجر الأخير حسن النية إعمالاً لنص المادة ٩٦٥ من القانون المدني

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

- النص في الفقرة الأولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن " حائز المقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدانها ردها إليه ... " يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدي إلى إنقضاء الحق فيها ، وبالتالي فهي مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملاً بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني ، وإذ تنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكانت المادة ٩٥٨ من القانون المدني المشار إليها لم ترسم طريقاً معيناً لرفع الدعوى بإسرداد الحيازة فإنها تحث مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفة.

- دعوى إسرداد الحيازة. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقوم قانوناً على رد الإعتداد غير المشروع دون نظر إلى صفة واضح اليد ، فلا يشترط توافر نية التملك عنده ، ويكفي لقبولها أن يكون لرمها حيازة مادية حالية تجعل يد الحائز متصلة بالمقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب والعمه في ثبوت هذه الحيازة - وهي واقعة مادية - بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الثابت بمستندات.

- لا يشترط لقبول دعوى إسرداد الحيازة أن يكون عليها عصفوها بإيلاء أو تعد على شخص الخائض أو غيره ، بل يكفي أن تكون الحيازة قد سلبت قهراً.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤
دعوى إسرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الإعتداء غير المشروع لسلب حيازة العقار ويحق للمالك المجر باعتباره حائزاً قانونياً للعين المؤجرة ولورثته من بعده أو من ينوب عنهم طلب إسرداد حيازتها من الغير الذى سلب الحيازة طائلاً لا تربطه به أية علاقة عقدية.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠
- لن كان الأصل فى دعوى إسرداد الحصة لأجنبى على الشيوع أنها غير قابلة للتجزئة ولا بد لقبولها من إخصام البائع والمشتري والمسرد أو ورثة من يعولى منهم فى جميع مراحلها سواء فى أول درجة أو فى الاستئناف أو فى النقض وسواء أكان واقع الدعوى أو الطاعن فى الحكم هو البائع أو المشتري أو المسرد بحيث إذا رفعها أيهم فى أية مرحلة من مراحلها تلك ولم يتناصم أحد صاحبيه فضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها إلا أنه إزاء عدم استماعه تناظر المواقف بين المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعاً فقد أوجب المشرع فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على المحكمة المنظر أمامها الطعن أن تأمر الطاعن بإخصام المحكوم عليه الذى لم يطعن مع زملائه فى الحكم الصادر ضدهم وإذ باذر الطاعنان - وقد إنفردا دون باقى المحكوم عليهم " ورثة البائع " بالطعن على الحكم الاستئنافى - إلى ذلك من تلقاء نفسيهما لإنهما يكونا قد حققا مراد القانون كاملاً مما يستقيم معه شكل الطعن وتكتمل معه موجبات قبوله.

- النص فى المادة ٨٣٣ من القانون المدنى على أن " للشريك فى المنقول الشائع أو فى المجموع من المال أن يسرد قبل القسمة الحصة الشائعة التى باعها شريك غيره لأجنبى " إنما قصد به كف الأجانب عن إقتحام حرم الشركاء فى ملكيتهم للمنقول الشائع أو المجموع من المال وجعلهم فى مأمن من دخیل بطراً يفسد عليهم محيطهم ، لما كان ذلك وكان المحل التجارى وعلى ما يقتضى به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ يعتبر منقولاً معنوياً يشمل مجموعة العناصر المادية والمنوية المخصصة لمزاولة المهنة التجارية من اتصال بالملاء وصحة وإسم وعنوان تجارى وحق فى الإجارة وحقوق الملكية الأدبية والفنية مستقلة عن المقررات المكونة لها ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المحل التجارى مثار النزاع مملوك على الشيوع لورثة المرحوم وليس من بينهم الطاعنين فيكون بيع أحد الشركاء حصته الشائعة فى هذا المحل

كما هو مبين لأجنتين يجوز فيه لأى من الشركاء والآخرين حق إسرداد الحصة المبيعة عملاً بنص المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠
إذ كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارساً قضائياً وطلب فيها إسرداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماتها المادية والمعنوية التى وقع عليها الحجز الإدارى وتم بيعها بالمزاد العلنى الذى رسا على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ مستنداً فى ذلك إلى الحكم النهائى الصادر فى الاستئناف رقم ٢٩٥٥ لسنة ٩٣ قضائية القاهرة والذى قضى به فى مواجهة الأخير وبقيّة المطعون ضدهم ببطالان إجراءات الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب على منقولات المستشفى المذكورة وحق الإنجاز والإسم التجارى وما ترتب عليه من إجراءات بيع ورسو المزداد على الطاعن. فإن هذه الدعاوى بالنظر إلى الطلبات الواردة بها والأساس الذى أقيمت عليه ليست دعوى إسرداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده الأول من أعمال غصب تمت من قبل الطاعن وإنما بحسب تكيفها الصحيح دعوى بالحق ذاته المهدف منها رد الأموال المنقولة المملوكة للمستشفى محل النزاع بجميع مقوماتها المادية والمعنوية بما فيها حق الإنجاز وتمكين المطعون ضده الأول من المستشفى وذلك إعمالاً لأثر الحكم الذى قضى له ببطالان إجراءات الحجز الإدارى على هذه المنقولات - ويبيعها بالمزاد العلنى والذى من مقتضاه عودة الطرفين الراسى عليه المزداد وورثة المدين - إلى الحالة التى كانت عليها قبل رسو المزداد أى بقاء ملكية المنقولات محل النزاع ضمن تركة المدين التى عين المطعون ضده الأول حارساً عليها ، والذى أصبح هذا الصين وبحكم القانون نائباً قضائياً عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة إجراءات التقاضى عنه والمحافظة عليه ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة فى مقاضاة الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات باعتبار أنه الذى رسا بيعها بالمزاد عليه فيكون ملتزماً بردها بعد القضاء ببطالان هذا البيع إعمالاً للأحكام المقررة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام التى خص بها القانون دعوى إسرداد حيازة العقار.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١
إذ كان البين من الأوراق أن المَطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى رقم لسنة الحيزية الابتدائية بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعن لهما فى إستجارهما وإنشاعهما وحيازتهما محل النزاع إستناداً إلى عقد إستجارهما له المؤرخ ١٩٧٦/٦/٢٠ لأحقتهما فى إستجاره ووضع اليد عليه بموجب ذلك العقد بعد صدور الحكم المسجل بطرد الطاعن المسافر السابق للمحل ورفض إشكاله فى التنفيذ وقبل

صدور الحكم في استئنائه الحكم الصادر في الإشكال والذي قضى بإلغائه ووقف تنفيذ حكم الطرد المسجل ، فإن الدعوى بحسب هذه الطلبات وهذا الأساس تحير متعلقة بأصل الحق ولا تعد من دعاوى الحيازة إذ يتطلب الفصل فيها التصدي لعقدي إيجار كل من الطاعن والمطعون ضدهما وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تحظر على المزجر تحرير أكثر من عقد إيجار عن الوحدة الواحدة خاصة وأن الأحكام المسجلة لا تجوز أي حجة أمام قاضي الموضوع وبعد أن قضى لصالح الطاعن بوقف تنفيذ حكم الطرد المسجل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في الدعوى باعتبارها دعوى حيازة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٨

إذ كانت مدة السنة التي إشرطت المادة ١/٩٥٨ من القانون المدني رفع الدعوى خلالها هي مدة تقادم خاص تسرى عليها قواعد الإنقطاع التي تسرى على التقادم المسقط العادي لأن الفرض من تعيين هذه المدة هو إحرام الأوضاع المستقرة فإن رفع الحائز دعواه أمام القضاء المسجل بطلب رد حيازته يقطع مدة دعوى إسروداد الحيازة ولو صدر الحكم بعدم اختصاص القضاء المسجل لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المدة ما دام الطلب في الدعوى المسجلة هو طلب خاص بموضوع إسروداد الحيازة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن رفع الدعوى المسجلة بطلب إسروداد الحيازة ليس من شأنه قطع مدة التقادم المشار إليها ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٦

إن دعوى إسروداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع اليد في ذاته. ولذلك لا يشترط فيها لا نية التملك عند وضع اليد ولا وضع اليد مدة سنة على الأقل سابقة على العرض. ويصح رفعها من يتوب عن غيره في الحيازة ، بل من كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد ويكفي في قبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة وإنما يشترط أن يقع سلب الحيازة بقسوة أو ياكراه. فإذا قبلت المحكمة دعوى إسروداد الحيازة مع أن وضع يد المدعى عليه فيها لم يقم بقوة ولا إكراه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٢

إن دعوى إسروداد الحيازة تستلزم بطبيعتها وقوع أعمال عنف وقوة مادية تكون قد سلبت حيازة مادية أيضاً. وهي بهذه المثابة لا يمكن أن يكون موضوعها إعادة مسكن أو مصرف هدمها المدعى عليه ويدعى

المدعى أن له حق إرتفاق عليهما إذا كان هذا المسقى أو المصرف اللذان هما محل حق الإرتفاق مقطوعاً بأنهما فى يد المدعى عليه .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣
لا تقبل دعوى إسرداد الحيازة إذا كان العمل المادى المدعى به قد قام به المدعى عليه فى ملكه الواقع فى حيازته .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٤
يكتفى فى دعوى إسرداد الحيازة أن تكون للمدعى حيازة واقعية هادئة ظاهرة ، وأن يقع سلب تلك الحيازة بالقوة والإكراه ، فإذا استظهرت المحكمة قيام هذه العناصر فى الدعوى المرفوعة على أنها دعوى منع تعرض لإختصاصها دعوى إسرداد حيازة وحكمت فيها على هذا الإختصاص فإنها لا تكون قد أعطت .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧
إن القانون لم يأت بقواعد خاصة لرفع الدعوى بطلب إسرداد الحصة المبعة ، فيستعين أن تطبق فى هذا الصدد القواعد العامة . ولكن لما كان هذا الإسرداد نوعاً من الشفعة كانت الدعوى به خاصة لما تقتضيه هذه النوعية من القواعد الموضوعية لدعوى الشفعة . أما ما جاء به قانون الشفعة من أحكام خاصة بدعوى الشفعة غير متصلة بهذه النوعية فإنه - إذ كان وارداً على خلاف أحكام القانون العام ومن ثم لا يصح القياس عليه - لا يطبق على دعوى الإسرداد . وإذا كان فى الإسرداد ، كما فى الشفعة يحل المسرد بالنسبة إلى البائع محل المشترى فى جميع ما كان له من الحقوق وما عليه من الواجبات ويعتبر المبيع كأنه بيع مباشرة من البائع للمشترى ، فإنه يكون من اللازم إدخال البائع فى دعوى الإسرداد ، كما يلزم ذلك فى دعوى الشفعة . أما الحكم الخاص بوجوب إعلان المشترى والبائع فى المبدأ المعين لإستئناف دعوى الشفعة فلا يسرى لأنه حكم إستثنائى بل الذى يسرى هنا هو حكم القانون العام .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥
إن دعوى إسرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية . ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالقطار اتصالاً فعلياً يجعل القطار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الإتصال قائماً فى حال وقوع الغصب . فإذا كان الثابت أن القطار محل الدعوى " صادر " قد صدر حكم بإخلاقه لمخالفة إرتكيبها مستأجرة ونفذ حكم الإغلاق بإخراج جميع الأشياء التى كانت به وإخلاق بابها ووضع الأختام عليه ، فإن حيازة المستأجر

المادية للشاشر تكون قد زالت نتيجة تنفيذ الحكم الجنائي الصادر عليه. والقول بأن المستاجر ظل حائزاً رغم ذلك هو خطأ في فهم معنى الحيازة .

° الموضوع الفرعي : دعوى البطلان الأصلية :

الظعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قني ٣ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

إن قانون المرافعات القديم وأن نص في المادة ٦٠٢ على أن دعوى بطلان الإجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع تكون من إختصاص القاضي الجزئي أو القاضي المعين إلا أن للمدين الذي لم يعلن يوم البيع أن يرفع بعد حكم رمو المراد دعوى بطلان هذا الحكم إذ لا يتصور إلزامه إلزاماً يحوت على الإخلال به سقوط الحق في التمسك بهذا أمام قاضي اليوم وهو لم يعلن باليوم المعين للبيع. وإذن لمعنى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنين بطلب بطلان الإجراءات قد أسس قضائه على أنه على فرض وقوع بطلان في الإجراءات فإنه كان يجب عليهم التمسك به أمام قاضي اليوم وفقاً لنص المادة ٦٠٢ وكان الطاعنون لم يعلنوا باليوم المحدد للبيع فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الظعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠

أن ما استقر عليه قضاء محكمة القضا من عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية بطلان إجراءات التنفيذ بما فيها حكم مرسى المزاد استناداً إلى إقتضاء دين طالب التنفيذ أو بطلان سنده إذا ما تعلق بالعين المبعة حق للغير، ذلك شرطه أن يكون المدين طرفاً في إجراءات التنفيذ فإذا لم يكن طرفاً فيها بأن لم يعلن بها فإنه يعتبر حيثئذ من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحال أنه يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزاد بطريق الدعوى الأصلية.

الظعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧

حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة ، ولا يكون بحث أسباب العوار التي قد تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها. فإذا كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز ، أو كان قد استطلق ، فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية وذلك إسهاماً للأحكام وتقديراً لحجيتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها. وأنه وأن جاز في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم مجرد من الأركان الأساسية للأحكام ، إلا أنه متى كان الطاعن قد أقام دعواه الحالية بصفته الشخصية بطلب الحكم الصادر ضد الشركة التي كان يمثلها في تلك الخصومة بصفته مديراً لها والشريك التضامن فيها - والحكم المؤيد له إستناداً منه إلى صدور هذين الحكمين ضد الشركة بعد حلها ، وإذ أصبح الحكم الصادر ضد الشركة نهائياً بتأييده إستناداً واستندت

بذلك وسائل الطعن فيه ، ولم ينبه الطاعن بتغير الصفة رغم مثوله في الخصومة قبل حل الشركة وبعد حلها ، وكان العيب الذي وجه إليه المحكمين المشار إليهما على النحو الذي يحره الطاعن لا يفتقدانها الأركان الأساسية للأحكام ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى إلى القضاء بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة.

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها أجالا محددة وإجراءات معينة ، ولا يجرى بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الأحكام إلا بالنظم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، فإذا صدر الحكم في الطعن المرفوع عنها فلا سبيل للمنازعة فيها من جديد بدعوى بطلان أصلية وذلك احواسا للأحكام وتقديرا لحجيتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٩/١/١٩٦٨

إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل الطعن في الأحكام بالبطلان بدعوى مبتدأة ما دام أن القانون قد نظم طرقا للطعن عليها وذلك تقديرا لحجيتها وكان الحكم قد انتهى إلى أن للمطعون عليه الأول الحق في ترك الخصومة في التظلم المرفوع منه عن أمر التقدير الصادر لصالحه إستنادا إلى أن التظلم لا يعتبر بمثابة دعوى مبتدأة بل هو طعن يلقى لمن قام برفعه أن يتنازل عنه ، وقضى برفض دعوى الطاعنة ببطلان أمر التقدير الصادر من مجلس نقابة المحامين على أساس أنها فوتت على نفسها مواعيد وإجراءات الطعن على هذا الأمر ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١١/١/١٩٦٨

مضى كان الثابت أن الطاعن " المدين " قد فوت مهاد إستئناف حكم مرسى المزاد دون أن يستأنفه فإنه لا يجوز له أن يطلب بطلانه بدعوى أصلية على أساس أن الزايدة جرت قبل صيرورة أمر الأداء المنفذ به نهائيا ما دام أنه أعلن بإجراءات التنفيذ إعلاناً صحيحاً وكان في إمكانه إستئناف حكم مرسى المزاد لذلك السبب وطالما أنه لم يذهب إلى القول بأن أمر الأداء المنفذ به قد ألغى وهو ما لو حدث لأدى إلى إعتبار سند طالب التنفيذ منعدماً ، ذلك بأنه ما دام المشرع قد رسم طريقاً معيناً للطعن في هذا الحكم فإنه لا يجوز طلب بطلانه بدعوى أصلية لسبب كان يمكن الطعن به بذلك الطريق ومن ثم فإن دعوى الطاعن بطلب بطلان حكم مرسى المزاد وهي تتضمن طعناً فيه بطريق القانوني تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

إذ حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ، ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة - فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يصح بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام إلا عن طريق النظم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لإصدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقدير لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها . وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام فى بعض الصور ، القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، فإن ذلك لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية .

*** الموضوع الفرعى : دعوى الحسبة :**

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠

دعوى الحسبة ، لا تقبل شرعاً إلا فيما هو حق لله تعالى أو فيما كان حق الله فيه غالباً باعتبار أن هذه الحقوق هى مما يجب على كل مسلم المحافظة عليها والدفاع عنها فمن رأى معروفاً ظهر تركه أو منكراً ظهر فعله ، وجب عليه أن يقدم إلى القاضى بالدعوى أو يصعد المصتب أو والى المظالم ليقم الدعوى لما كان ذلك وكانت الدعوى الماثلة قد أقيمت بمن يدعى حقاً فى تركه للموافقة ... وإختصم فيها بيت المال باعتبار أن المذكورة توفيت عن غير وارث ، وهو إدعاء لا يتطوى على مساس بحق من حقوق الله تعالى أو بحق يغلب فيه حق الله تعالى ، إذ لا ترك فيه لمعروف أو فعل لمكفر ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذ رفض قبول تدخل الطاعن فى هذه الدعوى .

*** الموضوع الفرعى : دعوى الضمان :**

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

مضى كان الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعنين دون المطعون عليه الثانى [الصراف] قد أسس قضاءه على أن استمارة طلب السماد رقم ٩ قدمت فى الجهاد واعتصمها معاون الزراعة المختص وإن الواعى فى تسليم المطعون عليه الأول السماد بعد هذا الاعتماد إلى أن انتهت فترة التسميد إنما يعزى إلى تقصير الطاعنين وإن أولاهما [وزارة الزراعة] لم تر فى تأخر المطعون عليه الثانى عن تقديم الاستمارة رقم ٢ ما يحول دون الأذن فى صرف السماد إلى المطعون عليه الأول فى الفترة التى حددها قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ وإلا لامتنع معاون الزراعة عن اعتماد طلبه وكانت هذه الأسباب تفيد أن الخطأ الذى يعزى إلى المطعون عليه الثانى ليس هو السبب الذى نشأ عنه الضرر الذى لحق بالمطعون عليه الأول بسبب تراخى الطاعنين فى تسليم السماد له فى الوقت المناسب فانه يبنى على ذلك أن خطأ المطعون عليه الثانى

بفرض وقوعه لا يوجب مساءلة في دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعتين لقطع الصلة بين الضرر والحفاظ ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون غير منتج.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١

لما كانت المحكمة قد فصلت في دعوى الضمان الفرعية على أساس أنها مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً وثيقاً وأنها متعلقة بها تعلق التابع بالتبوع ، وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط المسوغ لقبول دعوى الضمان هو تقدير موضوعي فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢

عدم التجزئة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان الفرعية الذي يبرر اعتبار إعلان الحكم من المحكوم له في الدعوى الأولى إلى المحكوم عليه في الدعوى الأخرى مجزئاً لمعاد الطعن فيما قضى به الحكم لطالب الضمان في الدعوى الفرعية هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه استحالة الفصل في كل من الدعويين إلا بكل واحد بعينه. وإذا كان الثابت أن الدعوى الأصلية قد رفعتها المستأجر بطلب إلزام المؤجرة برد ما قبضته معجلاً من الأجرة وبالتصويض عما أنفق من مصاريف في الزراعة على أساس أنها باعت الأطنان المؤجرة أثناء سريان مدة الإنجاز وسلمتها إلى المشوية بما عليها من الزراعة المملوكة للمستأجر وأن دعوى الضمان الفرعية قد رفعتها المؤجرة ضد المشوية للأطيان منها لحكم عليها بما عسى أن يحكم به ضدها على أساس أن هذه المشوية قد حلت محلها بموجب عقد البيع فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، فإن الدعويين بهذه الصورة مختلفان خصوصاً وموضوعاً وسبباً بما ينفي عنهما وصف عدم التجزئة ولا يوجد ما يمنع من الحكم في إحداهما على وجه يخالف الحكم في الأخرى ، وإذا كان الأصل أن إعلان الحكم لا أثر له في إنقضاء معاد الطعن إلا بالنسبة لمن أعلنه ومن أعلن إليه من الخصوم في ذات الدعوى ، فإنه لذلك وإستقلال كل من الدعويين عن الأخرى لا يوجب على إعلان الحكم من المستأجر المحكوم له في الدعوى الأصلية إلى الطاعة [المشوية] التي لم يقض لها شيء في تلك الدعوى وإنما صدر الحكم عليها في دعوى الضمان الفرعية جريان معاد الاستئناف بالنسبة إلى الطاعة بل يبقى هذا المعاد محفوظاً ولا يفتح إلا من تاريخ إعلانها بالحكم من المظنون عليها الصادر لصالحها الحكم في دعوى الضمان الفرعية.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦

مضى كانت دعوى الضمان قد رفعت ليحكم على الضامن بنسبة معينة مما يمكن أن يحكم به على طالب الضمان في الدعوى الأصلية وقضى فيها بهذه الطلبات ، وكان دفاع الضامن أمام محكمة الموضوع في الدعوى الأصلية متحداً مع دفاع طالب الضمان فإن دعوى الضمان تعتبر في هذه الصورة مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا يمكن فصله ولذلك فإن نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية دون نظر إلى ما قدم في الدعوى الأخيرة من أسباب للطعن ذلك أنه وقد قضى على الضامن بنسبة معينة من المبلغ المقضى به في الدعوى الأصلية فإنه لا يمكن أن يستقيم عقلاً نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه في دعوى الضمان وبلاؤه بالنسبة لقضائه في الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨

مضى كان الحكم الابتدائي قد انتهى في الدعوى الأصلية إلى نفي المسؤولية عن الطاعين وإلى أن المطعون ضده السابع هو وحده المستول عن الإعتداء الذي وقع منه على المصنف الأدبي لمورث المطعون ضدهم الأولين وحكم على هذا الأسس بالزامه دون الطاعين بالمبلغ الذي قدره تعويضاً لولاة الورقة عن ذلك الإعتداء ، فإن ذلك يعد من محكمة أول درجة فصلا في دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت كلمتها برفض الدعوى الأصلية ضد الطاعين باعتبار أنهما اللذان وجهتا دعوى الضمان إلى المطعون ضده السابع.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٣

مضى كان بين من الأوراق أن المطعون عليه الثالث - المدعى عليه في الدعوى الأصلية - أدخل الطاعن في الدعوى أمام محكمة أول درجة للقضاء عليه أصلياً بطلبات المطعون عليهما الأولين واحتياطياً بما عسى أن يحكم به لهما ، وقد تمسك الطاعن - المدعى عليه في دعوى الضمان الفرعية - في مواجهة المطعون عليهما بتطبيق نظرية الظروف الطارئة باعتبار أن السائد كان في حقيقته بين وبين المطعون عليهما الأولين وإن المطعون عليه الثالث لم يكن إلا إسماء مستعاراً ، وطلب الحكم على المطعون عليهما المذكورين بأن يرد له من ثمن المبيع مبلغ ... وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بالزامه بأن يدفع للمطعون عليه الثالث المبلغ المحكوم به على هذا الأخير للمطعون عليهما الأولين ، فإن ذلك يعد من تلك المحكمة رفضاً ضمناً لطلبات الطاعن قبل المطعون عليهما المذكورين ويكون إستئنافه لهذا الحكم وارداً على ما قضى به عليه في دعوى الضمان وعلى رفض طلباته قبل هذين المطعون عليهما على السواء ، وإذا كانت محكمة الإستئناف

قد مايرت المحكمة الابتدائية فى قضائها المشار إليه ، فإنه يكون للطاعن مصلحة فى الطعن فى حكمها بطريق النقض باعتباره خصماً محكوماً عليه.

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٨

إنه وإن كان للضامن كما للطالب الضمان أن يطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية ، إلا أن كلا منهما يعتبر خصماً لتنازع طالب الضمان ، إلا أن معاد الطعن فيه لا يبدأ سريانه فى حق الضامن إلا من تاريخ الحكم فى طلب الضمان الذى تنتهى به الخصومة كلها قبله عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات. وإذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية قد أرجأ الفصل فى طلب الضمان. وكان القضاء فى الدعوى الأصلية غير قابل للتفويض الجبرى قبل الطاعة الضامنة ، فإن معاد الطعن فيه بالنقض منها لا يبدأ إلا من تاريخ الحكم فى طلب الضمان المنتهى للخصومة قبلها .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠

إذا كان دفاع الضامن فى الدعوى الأصلية يتحد مع دفاع طالب الضمان ، فإن دعوى الضامن تعتبر مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا ينقسم ، مما يوجب عليه أن نقض الحكم فى دعوى الضامن يستتبع نقض الحكم فى الدعوى الأصلية .

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٩

الإستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمجالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ولا يجوز محكمة الإستئناف أن تعرض للفصل فى أمر غير مطروح عليها. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعة أدخلت المطعون ضده الثانى ضامناً فى الدعوى ، وأن الحكم الابتدائى قضى للمطعون ضدها الأولى على المطعون ضده الثانى " الضامن " وأخرج الشركة الطاعة " مدعية الضامن " من الدعوى وأن المطعون ضدها " المدعية " فى الدعوى الأصلية هى التى إستأنفت الحكم طالبة الحكم لما بطلانها على الشركة الطاعة وذلك بالإضافة إلى ما قضى به إبداء ، فإن الإستئناف يكون قاصراً على قضاء الحكم فى الدعوى الأصلية بإخراج الشركة الطاعة منها ، ولا يتناول ما قضى به الحكم المذكور فى دعوى الضامن وإذا كانت دعوى الضامن مسئلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفاعاً ولا دليلاً فيها ، فإنه يستتبع على محكمة الإستئناف أن تعرض لدعوى الضامن المرفوعة من الشركة الطاعة أثناء نظر الإستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى عن الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية.

الظعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ بتاريخ ٢٩ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧

- التعرض القانوني الصادر من الغير قد يتحقق في صورة رفع دعوى وعندئذ يتعين على المشوى إخطار البائع في وقت ملائم معلماً بالمادة ٤٤ من القانون المدني ، أما إذا وقع التعرض من الغير دون رفع دعوى وأقام المشوى دعواه مباشرة على البائع بالضمان فلا يكون هناك محل للإخطار .

- المادة ٤٥٢ من القانون المدني خاصة بضمان العيوب الخفية أما دعوى ضمان الاستحقاق فإنها لا تقام إلا بخمس عشرة سنة.

الظعن رقم ٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

إذ كانت الطاعة خصماً في دعوى الضمان التي تستقل بكيانها ولا تعتبر دعواً أو دفاعاً في الدعوى الأصلية ، فإنه لا يقبل منها وهي غير محكوم لها أو عليها في الدعوى الأصلية أن تطعن على حكمها أو أن تخصص المحكوم له فيها .

الظعن رقم ٢ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٩

- دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفاعاً ولا دعواً فيه ولا تعتبر الحكم الصادر في الدعوى الأصلية فاصلاً في دعوى الضمان وإذا نصت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في نهاية فقرتها الأخيرة على جواز اختصاص الضامن أو طالب الضمان في الطعن المرفوع على أيهما ، فإن مفاد ذلك أن المشرع لم يوجب اختصاص الضامن في الطعن المرفوع من الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ولما كان ذلك فإنه لا على المطعون ضدها أن هي إقتصرت على اختصاص الطاعة في الطعن بالإستئناف في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية دون أن تخصص من أدخلتهم هذه الأخيرة في دعوى الضمان .

- للتخصم أن يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو ثبت عن حضورها ولا يلتزم بإعلانها لخصمه الغائب إذ لفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى في جلساتها من دفاع ويقدم فيه من أوراق ولا أدل على ذلك من أن المشرع لم يطلب في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات إطلاع الخصم أو إعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق ومذكرات إلا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تنقطع بها صلة الخصوم بالدعوى وتصح في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها .

- مسئولية أمين النقل هي مسئوليته تعاقدية ناتجة عن إخلاله بالترامه الناشء من عقد النقل - وهو إلزام بتحقيق غاية - ويمكن إثبات إخلاله بمهده بثبوت عدم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه دون حاجة إلى إثبات وقوع خطأ أو إهمال من جانب أمين النقل وإنما يكون على الناقل إذ أراد دفع المسئولية عن نفسه

أن يجب أن عدم تسليم البضاعة أو تلفها يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه لقوة قاهرة أو عيب في البضاعة أو عطا من المرسل .

- يشترط في القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء الذى يترتب عليه إستحالة التنفيذ و ينقضى به إلتزام عدم إمكان ترقية وإستحالة دفعه ، وتقدير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة هو تقدير مودعى تلكه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٨١

إختصاص الضامن وطالب الضمان أى منهما للأخر أمام محكمة الإستئناف يطرح عليها دعوى الضمان الفرعية تبعاً لإستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية فى المعاد من أى من الخصوم فيها بشرط وجود ارتباط وثيق بين الدعويين يجعل الفصل فى الدعوى الأصلية مؤثراً فى الحكم الصادر فى دعوى الضمان الفرعية وكذلك اتحاد دواع طالب الضمان والضامن فى الدعوى الأصلية .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٢

- مؤدى نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، يدل على الحكم بالإحالة بعد القضاء بعدم الإختصاص واجب على المحكمة ، وليس لها أن تمتنع عن الإحالة وتكتفى بالحكم بعدم الإختصاص ، وإذ خالف الحكم المطعون هذا ولم يأمر بإحالة دعوى الضمان الفرعية إلى هيئات التحكيم المختصة بها ولائاً فإنه يكون قد خالف القانون .

- لما كانت المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تنص على أن " تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية : [١] المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام . [٢] كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، وكان النزاع فى الدعوى الفرعية قائماً بين شركة قطاع عام وهيئة عامة ، فإن هيئات التحكيم تختص به دون غيرها ويتعين إحالتها إليها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١/٢/١٩٨٣

لما كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية فلا تعتبر طلباً عارضاً فيها وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأقام قضاءه بعدم الإختصاص الولائى بنظر الدعوى الفرعية على أنها تستند إلى العقد المبرم بين الطاعنة والمطعون ضدها التاسعة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢ ولتضمن لشرط التحكيم

وأن هذا الشرط صحيح ولا مخالفة فيه للنظام العام أو القانون ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

الظعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢
دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية فلا تعبر طلباً عارضاً فيها ، وكانت إضافتها فارسيها لا تنظم سوى مسؤولية الناقل عن إخلاله بالتزاماته الناشئة عن عقد النقل الجوي. فلا تسرى ما تضمنته نصوصها من قواعد الإختصاص على العلاقة بين مؤسسة الخطوط الجوية الليبية والشركة المطعون ضدها الأخيرة الناشئة عن عقد التشغيل .

الظعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥
لا يحكى ليمن يخصم في الظعن أن يكون خصماً للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، وإذ لم يكن المطعون ضدهم الآخرين خصوماً للطاعنة في دعوى الضمان الفرعية المطعون على الحكم الصادر فيها - وهي دعوة مستقلة بذاتها عن الدعوى الأصلية ولا تعد دعواً ولا دفاعاً فيها - فإن إختصاصهم في الظعن بالنقض يكون غير مقبول .

الظعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨
دعوى الضمان مستقلة عن الدعوى الأصلية ولا يعبر دفاعاً أو دعواً فيها وقد نصت المادة ١١٩ من قانون المرافعات في فقرتها الأخيرة على أن يكون إدخال الخصم للضمان بالإجراءات المضادة لرفع الدعوى بما مفاده أن دعوى الضمان الفرعية تعبر كالدعوى الأصلية من حيث إجراءات رفعها وبالتالي لا يجوز إدخالها بطلب عارض في الجلسة كما لا يجوز رفعها بإعلان يقدم إلى قلم المحضرين مباشرة بل ينبغي إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة وفق ما نصت عليه المادة ٦٣ مرافعات وإلا كانت غير مقبولة وإذ أقامت الطاعنة دعوى الضمان بصحيفة أعلنت للمطعون ضدها الثالثة دون الالتزام بإتباع الطريق الذي رسمته المادة ١١٩ مرافعات المشار إليها ، وكانت مخالفة أوضاع القاضى الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفرض الضرر ويؤرب عليها البطلان لتعلقها بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وانتهى إلى عدم قبول تلك الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني إذ أقيمت أمام المحكمة الابتدائية بصحيفة غير مودعة قلم الكتاب وكان هذا الإجراء لا يجزىء عن وجوب إتباع السبل الذي إستند القانون لإتصال المحكمة بدعوى الضمان الفرعية وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يمرض لإختصاص هيئات التحكيم بنظرها عملاً بنص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢

مفاد نص المادتين ١١٩ ، ١٢٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الضمان تستقل عن الدعوى الأصلية ولا تعبر دفاعاً أو دفْعاً فيها ، ولا يحتر الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية لاصلاً فى دعوى الضمان ، وبالتالي فلا تكون اشككة ملزمة بالفصل فى الدعويين بحكم واحد أو إجابة طالب الضمان إلى تأجيل الدعوى الأصلية لإدخال ضمان فيها ، وإنما يكون لها أن تفصل فى الدعويين بحكم واحد إذا كانت دعوى الضمان صالحة للفصل فيها مع الدعوى الأصلية فإذا لم تكن دعوى الضمان صالحة للفصل فيها وكانت الدعوى الأصلية قد تهيأت للفصل فيها فصلت المحكمة فى الدعوى الأصلية وأبقت دعوى الضمان لفصل فيها بعد ذلك ، فإذا كانت الخصومة فى دعوى الضمان لم تعتقد لعدم تكليف طالب الضمان ضامته بالظهور للمحكمة أن نجيب طالب الضمان إلى التأجيل لإدخال ضامته أولاً فنجيبه إلى هذا الطلب بحسب ما تراه إذ أن إجابة طلب التأجيل فى هذه الحالة تكون من إطلاقات قاضى الموضوع ودخله فى سلطته التقديرية.

الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم فى الدعوى الأصلية برفضها يعد فصلاً فى دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت المحكمة كلمتها برفض الدعوى الأصلية المرفوعة ضد من وجه دعوى الضمان وكان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت برفض الدعوى بحالتها تأسيساً على أن وثيقة التأمين قد عثت من رقم السبارة ونوعها وأن هذا أثره فى الحكم فى موضوع الدعوى الذى لا يقبل التجزئة فإن المحكمة تكون - وأياً ما كان وجه الرأى فى هذا القضاء - قد فصلت فى الدعويين وإذ ألام الحكم المطعون فيه قضاءه فى دعوى الضمان الفرعية على أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فيها وذلك على خلاف الحقيقة الواضحة بالحكم الابتدائى من أن فصل دعوى الضمان الذى إستلزمه قضاؤها فى الدعوى الأصلية فإنه يكون معيأ .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٠

إن المحكمة المختصة بالدعوى الأصلية لا تفقد اختصاصها بها مجرد أن لأحد الخصوم أو خصم ثالث طلباً فرعياً لا يستطيع توجيهه أمامها لعدم اختصاصها به .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٨

إن العلم المراد للشارع فى المادة ٣٢٤ من القانون المدنى هو العلم الحقيقى دون العلم بالشكك. فإذا كانت محكمة الاستئناف قد رأت بما حصلته من فهم الواقع فى الدعوى أن المشوى ما كان يعلم حقاً عند

تحريره خطاباً للبائع منه بغيره بما ظهر من العيب في البذور التي إضرأها ، أن هذه البذور معينة بذلك العيب القديم الخفى الذى يستلزم فسخ البيع ورد الثمن وإلزام البائع بما قد يلزمه قانوناً من التضمنات وأنه لم يعلم به إلا من تقرير غير دعوى إثبات الحالة ، ثم قبلت المحكمة دعوى الضمان التى رفعها المشوى بعد تقديم تقرير الخبير بثلاثة أيام ، ورفضت الدفع بسقوطها على اعتبار أن العلم بالعيب الذى ينم عنه خطابه الذى أرسله للبائع لم يكن علماً حقيقياً ، لأنها تكون قد أصابت فى قبول الدعوى ورفض الدفع بسقوطها .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠
إذا نفت المحكمة فى حكمها دعوى الضمان نفياً تاماً موضوعياً مفيداً أن المشتري تنازلاً لهلاً عن دعوى الضمان قبل البائع فهم لذلك تقدير موضوعى فى شأن من الشئون التى تملكها محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض ما دام هذا التقدير متزعزعا من وقائع ثابتة والعقل يقبله .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١٤
إذا حكم فى الدعوى الأصلية وفى دعوى الضمان الفرعية (المرفوعة من المدعى عليه على ضامنه) وطعن المدعى الأصلى فى الحكم الصادر برفض دعواه فإنه لا يجوز له التمسك بوجوه خاصة بدعوى الضمان الفرعية إذا كان لم يطلب بصفة إحتياطية الحكم بطلبائه على المدعى عليه فى تلك الدعوى الفرعية المحكوم برفضها لأن هذا الحكم (الصادر فى الدعوى الأصلية) لا يعتبر فاصلاً فى طلب إحتياطى قبل الضامن تتداخل به الدعوى الأصلية فى دعوى الضمان تداخلاً يجعل الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية طعنًا فى دعوى الضمان .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٤١/١/١٦
ليس لمدعى الضمان أن يطلب من المحكمة الإستئنافية الحكم له أصلياً بالمبلغ المطلوب منه على من أدخلهم فى الدعوى ضماناً له فيه ، بل إن كل ما له هو أن يطلب الحكم عليهم بما يحكم به عليه .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٤
إن الضامن بدخوله فى الدعوى يصبح طرفاً فى الخصومة الأصلية ، ويكون له أن يستأنف الحكم الذى يصدر فى هذه الخصومة ولو رضى به مدعى الضمان لتحقيق مصلحته بالحكم الصادر له على الضامن . وإنما يشترط لذلك أن يكون بين الدعويين : دعوى الضمان الفرعية والدعوى الأصلية لإرتباط وثيق يقتضى أن يتناول الإستئناف المرفوع من الضامن بحث أصل الخصومة . وبإستئناف الضامن فى هذه الحالة تطرح الدعوى برمتها ، حتى فيما يخص بمدعى الضمان ، على المحكمة الإستئنافية .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

القواعد التي تحكم ضمان البائع هي التي تحكم ضمان المقاسم. وعلى ذلك فالمقاسم الذي يعلم ولت القسمة أن ما يخص به فيها مهددًا بخطر الإستحقاق لسبب أحيط به علمًا من طريق من تقاسم معه أو من أى طريق آخر لا يسوغ له ، في حالة الإستحقاق ، أن يرجع على قسمه إلا بقسمة ما إستحق ولت القسمة ، لأن تعيين قيمة الأموال المقتسمة في عقد القسمة يقابل تعيين الثمن في عقد البيع ، والمقرر في أحكام عقد البيع ، على ما يستفاد من نص المادة ٢٦٥ من القانون المدني ، أن البائع لا يضمن سوى الثمن متى كان المشوى عالمًا وقت الشراء بسبب الإستحقاق ، وأنه مع هذا العلم لا حاجة إلى شرط عدم الضمان ليمتنع على المشوى الرجوع على البائع بأى تعويض في حالة الإستحقاق .

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٨

متى كان الحكم قد أثبت أن المدعى لم يشتر إلا مجرد حق متنازع فيه ، فإن قضاءه برفض دعواه بالضمان يكون موافقًا لحكم المادة ٣٥٣ من القانون المدني التي تقتضي بأن لا ضمان أصلاً على من باع مجرد حق متنازع فيه .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ٨/٤/١٩٤٨

العيب الذي توجب عليه دعوى ضمان العيوب الخفية وفقاً للمادة ٣١٢ من القانون المدني هو الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع. فإذا كان ما يشكو منه المشوى هو أن المبيع وجد مصنوعاً من مادة غير المادة المطق عليها لذلك لا يعتبر عيباً خفياً موجباً لضمائه. فالحكم الذي يؤسس قضاءه بالفسخ على القول بوجود عيب على في المبيع هو مخالفة المادة التي صنع منها للمادة التي دلت عبارات العقد صراحة على أنها كانت الموضوع المحير فيه يكون مخالفاً للقانون مصتباً نقضه .

*** للموضوع الفرعى : دعوى القلط المحسوس :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ٧/١١/١٩٣٥

- دعوى القلط المحسوس المبطل للمشاركة بحسب المادة ٥٣٥ لا يجوز توجيهها ضد المقياس والحساب المعتمدين في مقابلة من المقاولات متى كانت في حقيقتها ليست سوى دعوى لإعادة المقياس أو الحساب برمه من جديد. لكن دعوى وقوع هذا القلط في مقياس بعض أجزاء خاصة معينة من الأعمال الكلية التي قام بها المتعهد قد تقبل ويؤمر بتحقيقها ، غير أن هذا لا يجوز إلا إذا كانت الظروف والدلائل تشهد بأنها دعوى جنسية ، أما إذا رأت المحكمة أنها غير جنسية بل هي منازعة إحصائية يراد بها الرجوع فيما تحقق و تم الإتفاق عليه ، فالمحكمة في حل من عدم قبول تحقيقها .

- إن معنى الغلط في دعوى الغلط المحسوس المذكورة يقتضى حتماً بصفة عامة أن يكون المتعاقد قد صدر منه الرضا وهو غير عالم بحقيقة الشيء المرضى عنه ، بحيث لو كان عالماً بحقيقته لما رضى . فإذا كان المدعى لم يدع عدم علمه بالحقيقة ، بل ادعى أنه استكره على التوقيع وأثبت المحكمة أن دعوى الإكراه مختلفة فتوقعه بهذه الخاتبة لا يجعل له أدنى وجه للرجوع فى شيء من الحساب ، بل هو مرتبط به تمام الارتباط ودعواه غير جائزة السماع .

* الموضوع الفرعى : دعوى المطالبة بالأجرة :

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٥٥
حكمته الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع فى الملك - وهى بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر سواء من المدعى عليه أو من شخص خارج عن الخصومة ألا تعد بهذا النزاع وأن تحضى فى نظر الدعوى معنى استبان لها عدم الجدل فيه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٥
حكمته الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع فى الملك سواء من المدعى عليه أو من خصم خارج عن الدعوى وهى بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر إلا تعد بهذا النزاع وأن تحضى فى نظر الدعوى معنى استبان لها عدم الجدل فيه .

* الموضوع الفرعى : دعوى براءة الذمة :

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٦
الدعوى الموضوعية المرفوعة من المدين استناداً إلى براءة ذمته من دين الجرة المنفذ به وإلى أن الدين لا يجوز التنفيذ به لأنه غير معين المقدار وغير حال من النزاع ، لا تقطع مدة تقادم دين الأجرة المنفذ به إذ يشترط فى الإجراء القاطع للتقادم أن يكون صادراً من الدائن ودالاً على تمسكه بمحققه المهدد بالسقوط كما أن هذه الدعوى وإن تضمنت منازعة موضوعية من المدين فى التنفيذ مع طلب إلقاء الحجز المتوقع لا توقف إجراءات التنفيذ المتخللة استناداً إليه وبالتالي فلا يحير وفيها مانعاً يعطلر معه على الدائن مواصلة إجراءات التنفيذ بهذنه .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٦٦
وصف الحكم فى دعوى براءة الذمة بأنها إشكال وتطبيقه عليها الأحكام المقررة للأشكال فى التنفيذ مع أنها دعوى موضوعية ، خطأ فى القانون .

*** الموضوع الفرعي : دعوى تعيين الحدود :**

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٦
لما كان دعوى تعيين الحدود بين المقارنات المتجاورة المقصود بها رسم الحد الفاصل في الطيبة بين عقارين متجاورين وتقتصر مهمة القاضى فيها على تطبيق مستندات الملكية وبيان الحد الفاصل بين العقارين طالما أنه لا يوجد نزاع جدى حول ملكية كل منهما لمقاره أو حول مساحة المقار.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨
إذا كان مطلب الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المقتضب من أحدهما مرده إلى نزاع بين صاحبي هذين العقارين على الملكية ذاتها ومذاها فإنه ينبغي على محكمة الموضوع أن تعرض في قضائها لبحث ملكية كل منهما وسببها في القانون ومحلها وبالتحديد ، وإذا كان الغائب من الأوراق أن النزاع المطروح في الدعوى ثار بين طرفي التداوى في شأن نطاق ملكية كل منهما للعقارين المتجاورين وكان الأخير الذى اعتق الحكم المطعون فيه تقريره قد خلص إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للأرض محل النزاع عن مجرد وجود نقص في الأرض التى يمتصون اليد عليها بموجب عقود بيع حررية لم يتم تسجيلها ووجود زيادة في الأرض التى يمتص الطاعن الأخير يده عليها عما هو ثابت في عقود البيع التى يستند إليها ودون أن يستظهر أن هذه المساحة بعينها بحسب إبعادها وحدودها تدخل في نطاق ملكية المطعون ضدهم التى اكتسبها بأحد من أسباب اكتساب الملكية المقررة في القانون وإذا اعتق الحكم المطعون فيه هذا التقرير الذى يشوبه النقص والغموض وأحال إليه وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى القاضى ببرد المساحة محل النزاع للمطعون ضدهم دون أن يبين سبب اكتسابهم للملكية ولم يعم بالرد على ما أثاره الطاعنون من اكتسابهم هم دون هؤلاء للملكية تلك المساحة ، فإنه يكون قد جاء مشوباً بعيب القصور المبتل .

*** الموضوع الفرعي : دعوى تغيير الاسم :**

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٢٤
لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير اسمه المعروف به ، ويذيعه في الناس بالطريقة التى يراها كفيلة بذلك ما دام هذا الاسم لم يكن اسماً معروفاً إنتحلته قصداً لغرض خاص . واتخاذ الشخص اسماً غير اسمه يجعله مسئولا قبل من يعرض بحق على إنتحال اسمه . فمجرد طلب تغيير الاسم لا يصح رفع دعوى به إلى المحاكم الأهلية . ولكن إذا رفع شخص على وزارة الصحة دعوى طلب فيها إضافة إسم إلى اسمه الشخصى لكى يعرف باسمه مضافاً إليه الاسم الجديد بدلاً من اسمه مع إسم أبيه وجده وإجراء التغيير المطلوب فى دفاتر المواليد ، وإعرضت وزارة الصحة على جواز الإضافة فى ذاتها لأنها لا يعارضها هذا يكون قد أنارت بلا

حق نزاعاً في طلب لا شأن لها به ، ويجوز للمحكمة إذن أن تقضى للطالب في دعواه بأحقه في طلب تغيير الاسم. أما عن إلزام الوزارة بإثبات الاسم الجديد في دفتريها فمحله أن تكون الوزارة قد رفضت إثبات التغيير تحتها منها. وهذا لا ينكشف إلا بعد أن يكون المدعي قد أشهد أمام المحكمة الشرعية - وفقاً لما جرى به العرف - على التغيير وأعلن ذلك في محل توطنه ومحل ميلاده ومضى من الوقت ما يتسع للإعراض من كل من يهجم التغيير. فإذا كان الخلف جلي لإثبات التغيير قد حصل مع ذلك فإنه عندئذ يكون هناك مقتضى للفصل فيه .

* الموضوع الفرعي : دعوى حساب :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

- لا تترتب على المحكمة إن هي لم توقف دعوى حساب عن ريع عين من الأعيان يدعى المدعي عليه فيها أن العين ملكه وأنه لا وجه لإلزامه بتقديم الحساب متى كانت قد رأت بأسباب سائلة أن الادعاء بالملكية على غير أساس وأنه بذلك لا يصلح أن يكون سبباً لوقف دعوى الحساب أو رفضها.

- النعي على الحكم بالحكم فيما قرره من أن الرهن التأميني انقلب إلى رهن حيازي هو نعي غير منتج في دعوى الحساب التي تقوم على أساس ما هو ثابت من أن المدين أناب الدائن في تحصيل ريع العين المرهونة فالدائن بوصفه نائباً ملزم بتقديم حساب عما أنب فيه ولا جدوى بعد هذا من البحث في أثر هذا الاتفاق على الرهن التأميني وهل يحمله إلى رهن حيازي أو لا يحمله.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٨١

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن طلبات المستأنف عليهما [المطعون عليهما] الخاتمة صحيحة ، واضحة في المطالبة بالحكم بما يثبت أنه مستحق لهما بناء على ما ينتهي إليه الخبر بعد فحص الحساب ، مما مفاده أن الحكم قد اعتبر طلبات المطعون عليهما مبنية في الدعوى ومعددة بطلب الحكم بالمبالغ التي يسفر عنها تقرير الخبر ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالبطلان - بمقولة أن المطعون عليهما لم يثبنا طلباتهما أمام محكمة أول درجة مكشفتين بطلب الحكم لهما بما ينتهي إليه الخبر مما تكون معه الطلبات مجعلة - يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ٧/١١/١٩٣٥

الخطأ في ذات الأرقام الخجة بحساب المقابلة (erreur de calcul) يبرز طلب تصحيحه متى كان هذا الغلط ظاهراً في الأرقام الثابتة في كشف الحساب المحمد من قبل ، أو متى كانت أرقام هذا الكشف قد نقلت خطأ من ورقة أخرى معروف بها ، أو كانت غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة قانوناً. أما طلب إعادة

عمل حساب تلك المقاوله من جديد ، فإن القانون بأباه ، لأن عمل المقاس والحساب النهائي عن المقاوله بعد إتمامها ما دام عملاً متفقاً عليه في أصل عقدتها ، فإن هذا الإتفاق متى نفذ بحمل المقاس والحساب لعملاً ووقع عليه بالإعتماد فقد انقضت مسؤليه كل عاقد عنه وأصبح هو ونتيجته ملزماً للطرفين. وعدم إمكان إعادة الحساب من جديد بعد عمله مرة أولى إذا كان لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المصرية كما ورد النص عنه بالمادة ٥٤٩ من قانون المرافعات الفرنسي ، إلا أنه أمر مفهوم بالضرورة من أصول القانون التي تمنع تقاضي الإلتزام مرتين .

الظعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٨٦ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٠
إذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب حساب عن مدة وصاية فرفضت المحكمة الدعوى قائلة إنها غير ذات موضوع ، إستناداً إلى عدم تقديم دليل من جانب المدعى على صحة ما إدعاه من غش وخطأ في أرقام الحساب السابق إعتماده من المجلس الحسى ، فليس في ذلك القول ما يناقض كون الدعوى مرفوعة بطلب حساب ، لأن هذا الحساب إذا كان من قبل محل نظر المجلس الحسى وإعتده فلا تعود المطالبة به من جديد جائزة إلا أن تكون المطالبة منصبة على تصحيح ما وقع في العمليات الحسابية من خطأ مصادى أو على أرقام بعضها من أرقامها لكونها مشوبة بغلط أو تدليس .

* الموضوع الفرعى : دعوى شرعية :

الظعن رقم ٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٣٧/٣/١١
حكم المحكمة العليا الشرعية ببرد القضية إلى المحكمة الابتدائية للسو لها حسب المنهج الشرعى هو بمقتضى نظام المرافعات الشرعية - حكم شكلى لا يفيد إلا مجرد الإذن للمدعى بذكر دعواه فى مواجهة خصمه ومؤال المدعى عليه الجواب عنها بالإقرار أو بالإنكار أو بالدفاع . فهو لذلك لا يمكن إعتباره مضمناً لأى حق للمدعى فى موضوع دعواه

* للموضوع الفرعى : دعوى عزل المصطفى :

الظعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ١٥٠١ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨
الدعوى بعزل المصطفى لا تحس نظام التصفية ذاته وإنما تقوم على ما يوجه إلى إدارته أو إلى شخصه من تجريح فى أداء المهمة المنوط بها فتجوز إقامتها أمام القضاء المستعجل متى توافر هذا الخطر تعين عليه القضاء بعزل المصطفى وله فى هذه الحالة أن يعين حارساً قضائياً لإدارة المال موضوع التصفية حين تعين مصطفى آخر .

*** الموضوع الفرعي : دعوى مدنية :**

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١
إن نص المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات ظاهر في أن الدعوى المدنية التي منعت هذه المادة من إقامتها بعد سقوط الدعوى العمومية هي تلك التي ترفع أمام محاكم المواد الجنائية بالذات لا أمام محاكم المواد المدنية .

*** الموضوع الفرعي : دعوى منع التعرض :**

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٥
وضع اليد والعة مادية العبرة فيه هي بما ثبت قيامه فعلاً . فإذا كان الواقع بخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما هو غير حاصل ، وإذن فلا على المحكمة إذا هي أحالت دعوى منع التعرض على التحقيق وكلفت المدعى فيها إثبات وضع يده الذي ينكره عليه خصمه ، ولو كان يده محضر تسليم رسمي في تاريخ سابق.

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٥١/٦/٧
مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعة للمطعون عليه في الانتفاع بحق إرثناق المطل موضوع النزاع قد أقام قضاءه على وجود المطل " الشرفة " بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض المطلوب منعه ، واستخلص من ذلك توالم الشروط القانونية لدعوى منعا لتعرض وكان ما ذكره من أن هذه الشرفة بنيت من أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان منه تقريراً ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق ، فإن النعي عليه مخالف لقاعدة أنه ليس للمدعى أن يجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى الملكية في آن على غير أساس.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٥١/٦/١٤
مضى كان الواقع في الدعوى هو أن مورث الطاعة أقام منزلاً به مطلات تطل على قطعة أرض قضاء مملوكة لآخر أقام عليها [جراجاً] مصنوعاً من الخشب والصاج ثم باعها أخيراً إلى المطعون عليه الذي أقام حائطاً لسد هذه المطلات فأقامت عليه الطاعة دعوى تطلب منع تعرضه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسيل تحقيق توالم شرائط وضع اليد قد استخلص من الأدلة التي سألها أن تترك مطلات منزل الطاعة على المنظر المبيع للمطعون عليه كان من قبيل التسامح من جانب البائع لهذا الأخير إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه وبذلك نفى نية التملك عن وضع يد الطاعة وهو ركن أساسي من أركان دعوى منع

العرض فإن في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم برفض دعوى منع العرض أما ما استورد إليه بعد ذلك من القول بأن هذا التامح لا ينشئ حقا ولا يكسب صفة الارتفاق فهو تزيد لا ينقصه ، ومن ثم فإن النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون إستادا إلى أنه إذ تعدى للبحث في التامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . هذا النعي يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٤

إذا كانت الدعاءة الجهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع العرض هي عدم توافر شروط الحيازة المادية للأرض موضوع النزاع ، وكان تحدته عن مستندات الملكية الخاصة بالطاعن لا يتجاوز الاستئناس بها في الدعوى وبالتقدير الذى اقتضاه البحث فيها فيكون النعي على هذا الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

للمالك على الشروع أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته . وإذن فمتى كان الثابت أن المدعى هو الذى استلم الأطنان موضوع الدعوى واستمر حائزا لها حيازة هادئة ظاهرة وزرعها بواسطة مستأجره حتى نازعه المدعى عليه في حيازتها بعد شرائه نصيب شركائه ، فإنه يكون للمدعى أن يدفع تعرض المدعى عليه له وأن يرفع دعوى اليد ضده حماية لحيازته .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٤

متى كان الحكم الابتدائي قد قرر أن للطاعن حق إرتفاق يبيح له الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعمال خزان المياه استنادا إلى أن هذا الحق قد استمده من المالك الأصلي لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه (رب الأسرة) وكان هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الارتفاق ذاته ، وإنما يستمد منه الدليل على نفي حصول العرض الذى نسبته المطعون عليه إلى الطاعن في المقار عمل النزاع . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه . إذ ألقى الحكم الابتدائي وقضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه . قد نفى قيام حق الارتفاق الآنف ذكره ، وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التى لا يصح فيها الاستناد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن ، مغفلا الرد على ما استند إليه الحكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من الطاعن للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها وملتها ومظهرها ودون أن يبين العناصر الواقعية التى استخلص منها حصول العرض ، وأن حيازة المطعون عليه

قد توافرت شروطها القانونية. فمن لم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان لفقده الأساس القانوني الذي يمين أن يقام عليه ، مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٧١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

إذا كان الحكم الصادر بمنع العرض قد قضى بالإزالة والتسليم فلا محل للنسب عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد ، ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادته الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول العرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجراها المعرض كسوير الأرض ووضع أخشاب وإقامة هيكل ومسرح وغيرها مما يحترق في ذاته تعرضاً لحيازة واضح اليد مما تتسع ولاية قاضي الحيازة لمنعه متى قامت لديه أسبابه وكذلك التسليم إذ يحترق من مستلزمات منع العرض وإعادة يد الحائز إليه.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٧٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ٢٣/١/١٩٥٨

لا يملك المستأجر أن يرفع دعوى منع العرض ضد المؤجر لأن حيازته للعقار المؤجر غير مقونة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما تقوم على عقد الإيجار لا على الحيازة التي تتيح لصاحبه رفع دعوى منع العرض وهي ليست مجرد التسلط المادي على العقار بل يجب أن تكون مقونة بنية التملك - ولم يخالف القانون المدني الجديد القانون المدني القديم في هذا الخصوص. أما ما أباحه القانون الجديد في المادة ٥٧٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعاً ضد غير المؤجر فإنه استثناء من القاعدة العامة.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٨

إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع وكذلك بإزالة البناء الذي أقامه فيه المدعى عليه إذا لم يرفع في خلال أجل معين دعوى بملكته للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للمدعى فإن هذا الحكم لا يجهل تنفيذ الإزالة مرهوناً بنتيجة الفصل في دعوى الحق بل يجعله مرهوناً بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو قيام المدعى عليه برفع الدعوى بالحق خلال أجل معين وليس في هذا القضاء مخالفة لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات. ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضي الحيازة " في دعوى منع التعرض " تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها لا مدعى عليه باعتبار أن قضاءه في هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له في هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضى بها أو يقرن قضاءه في خصوصها بأجل يحدده للمدعى عليه ليرفع في خلاله الدعوى بالحق.

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/١/١٠

إن الشرط الأساسى لدعوى اليد هو حيازة المدعى بشروطها القانونية للمعار الذى يطلب منع التعرض له ، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الاستئناس للتحقق من صفة وضع اليد لا لتأسيس الحكم عليها . فإذا كان الطاعن ينازع فى حيازة المطعون عليه للحارة المخصصة لمنفعة قطع التسييم التى يملك هو إحداها ، وكانت المحكمة قد حققت شطرا من دفاع الطاعن وأوردت فى حكمها أن الدعوى رفعت قبل مضى سنة من حصول التعرض ولم تلق بالآ إلى تحقيق الشطر الآخر المتضمن منازعة الطاعن فى توافر حيازة المطعون عليه للحارة المذكورة ، وكان الخير الذى إعتمدت المحكمة فى حكمها على تقريره قد أثبت فى هذا التقرير أن الطاعن حق فى فتح باب على الحارة ومع ذلك إعتبرت هذا العمل منه تعرضا دون أن تستظهر وجه التعرض فى هذا الخصوص وهو الشرط المورغ لدعوى التعرض وأقامت حكمها على ثبوت ملكية المطعون عليه للحارة ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٣

وضع يد المستحق فى ريع المقار المولوف لا يبيح له رفع دعوى منع التعرض لأن وضع يده فى هذه الحالة لا يقدر بنية التملك .

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨

لا يجوز الحكم فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب منع التعرض للطاعن فى المرور بالطريق الموصول إلى أرضه تأسيساً على إستيفائه للشرائط القانونية التى تحمى يده على إرتفاق المرور ولم تؤسس على ثبوت الإرتفاق فى المرور وتملكه له ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى على أساس إنتفاء ملكية الطاعن لحق المرور الذى يحوله القانون لمن كانت أرضه محبوسة عن الطريق طبقاً للمادة ٨١٢ من القانون المدنى ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

مضى كان الحكم برفض دعوى منع التعرض قد أقام قضاءه - على ما ثبت لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها من أن حيازة الأبطال محل النزاع لم تكن مقصورة على الطاعن وإنما كانت الحيازة على الشروع واستمرت كذلك حتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الذى ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك مباشرة بعد انسحاب المستأجر الأصيل نزولا على حكم المادة ٣٧ منه وحصول التعرض المدعى به من المطعون عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يفصل الحكم فى الدعوى على أساس بحث الملكية وإنما على أساس بحث الحيازة الذى انتهى منه إلى تقرير أن الحائزين لأبطالان النزاع بطريق الاستحجار

إنما كانوا يجوزونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك ومنهم المظنون عليه - ولا بعد إستاد الحكم في ذلك إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي نظرياً لثبوت الحق أو نفيه .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/٧
ولاية قاضي الحازة في دعوى منع التعرض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنص لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعي عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥
الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يمس أصل الحق فلا حجة له في دعوى الموضوع التي يدور النزاع فيها حول من هو صاحب الحق في ثمار العين محل النزاع.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧
التعرض المستند إلى أمر إداري إقصته مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يوجب حتماً على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢
التعرض المستند إلى قرار إداري لا يصلح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أساساً لرفع دعوى يمنع هذا التعرض ، لا يوجب حتماً على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم العادية ، ولا يغير من ذلك عدم قيام المظنون عليها بالنظم من هذا القرار إلى اللجنة الإدارية التي حددها القانون أو أن ينسب إلى القرار عيب من عيوب عدم المشروعية لأن النظر في ذلك كله يكون من اختصاص جهة القضاء الإداري طالما كان القرار لم يلحقه عيب ينحدر به إلى درجة العدم وإذا كان الحكم المظنون فيه يعتبر الكتاب المرسل من مجلس مدينة المنصورة إلى المظنون عليها - بعدم الإعراف بملكيتها لأرض النزاع - مخرجاً لها في حيازتها ، دون أن يأخذ في إعتباره أن هذا التعرض كان مستنداً لقرار إداري سابق يرفض الوحيش لها ببناء تلك الأرض فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١

لئن كان من المقرر أنه لا يجوز رفع دعوى منع التعرض بغرض تنفيذ عقد يربط بين الطرفين ، ويجب الاستناد إلى دعوى العقد لا دعوى منع التعرض ، إلا أن مناط ذلك أن يثبت وجود العقد الذى يحكم العلاقة بينهما ، وإذ دل الحكم على أن عقد البدل لا صلة له بالأرض موضوع دعوى منع التعرض فإنه لا محل للتعرض به للقول بعدم قبول الدعوى.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠

- للناظر على الشروع أن يحصى حيازته بدعاوى الحيازة ضد التعرض له فيها سواء كان هذا التعرض شريكاً معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك .

- تنص المادة ٩٦١ من القانون المدنى على أن "من حاز عقاراً واستمر حائزاً له سنة كاملة ثم تعرض لى حيازته ، جاز له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى يمنع هذا التعرض" ، إنما يوفر الحماية القانونية لحائز العقار من التعرض الذى يقع له ويعكر عليه حيازته إذا ما توفرت الشروط التى تضمنتها هذه المادة إذ لم يستلزم القانون لإسباغ تلك الحماية على الحائز أن يكون التعرض سى الية .

- الحكم فى دعوى منع التعرض إنما يقوم على أسباب مستمدة من الحيازة ذاتها. ولما كانت ولاية القاضى فى هذه الدعوى تتسع لإزالة الأفعال المادية التى يجرها التعرض باعتبار أن قضاءه بذلك هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض ، وهو ما إلزمه الحكم الابتدائى الموقد للحكم المطعون فيه فلا محل للنعى عليه بعدم تطبيق المادتين ٩٢٥ ، ٢٤٦ من القانون المدنى ، إذ أن أحكامها تخرج عن نطاق هذه الدعوى .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦

- التعرض الذى يسبب حائز العقار حيازة قانونية ورفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانونى الموجبة إلى واضح اليد على أساس حق يعارض مع حق واضح اليد .

- أوجب المشرع فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من تاريخ حصول التعرض فإذا كتبت أعمال التعرض وتراپطت وصدرت من شخص واحد تشيى حالة إعداد مستمرة يبدأ معها إحصاء مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه أنه يتضمن إعداداً على الحيازة .

- إذا تعددت أعمال التعرض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر تعرضاً قائماً بذاته ويصدر فيها دعاوى منع التعرض بعدد هذه الأعمال

أو الأشخاص الصادرة عنهم ، وتحسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى أنشأ هذه الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صدرت عن المطعون ضدها الأولى أعمال تعرض لحيازة الطاعن تصابت بتقديم الشكوى رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٠ إدارى الخليفة وإقامة الدعوى رقم ٢٧٦٨ لسنة ١٩٧٠ مستجبل القاهرة وقد إنتهت هذه الأعمال بصور حكم إستئناف فى ١٩٧٠/٥/٢١ بعدم إعصاص القضاء المسجل بنظر الدعوى ، ثم عادت المطعون ضدها الأولى بعد قرابة عام وقدمت شكوى إلى للمطعون ضدهما الثانى والثالث اللذين قاما بإجراء تصحيح فى ١٩٧١/٥/١٨ ، وذلك بالتأشير على هامش عقد شراء الطاعن لعقار النزاع بما يفيد أن حقيقة مساحته هى ٢٢٥ مراً مربعاً وليست ٢٦٥,٥ مراً مربعاً وكان هذا الإجراء يتضمن إعشاء جديداً على حيازة الطاعن فيما لو ثبت توافر شروطها - وينشئ له حقاً رفع دعوى منع تعرض مختلفه عن تلك التى نشأت عن الأعمال السابقة ويبدأ إحصاء مدة السنة المقررة لرفعها من تاريخ حدوث هذا التعرض الجديد لى ١٩٧١/٥/١٨ . وإذ أقام الطاعن دعواه بمنع التعرض فى غضون شهر فبراير ١٩٧٢ فإنه أقامها الطاعن من دعواه بمنع التعرض فى غضون شهر فبراير سنة ١٩٧٢ فإنه يكون أقامها فى الميعاد القانونى

للطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قسّى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧
تتسع ولاية قاضى الحيازة فى دعوى منع التعرض لإزالة الأعمال المادية التى يجرىها المدعى عليه فى هذا النوع من القضايا ، باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض.

للطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ مكتب قسّى ٣٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١
النص فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض فى خلال السنة التالية من وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة. فإنه وإن كان هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يسرى عليه تقادم أو إنقطاع إلا أن رفع الدعوى فى علاله أمام محكمة غير مختصة يحجز فى تحقق الشرط الذى يعولف عليه قبول الدعوى إذ أن الشرع فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الإعصاص معلقاً بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤدياً بلذاته إلى نظرها وكأنه إجراء من إجراءات رفعها أمامها فتجبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون المعيرة فى تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة. ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التى أحيلت بها ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً بما فى

ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحال إليها الدعوى من حيث إنتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها.

الظعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

- التعرض الذى يسمح لحائز العقار حيازة قانونية ورفع دعوى منع التعرض وهو كل عمل مادي أو كل تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر إبداء بعارض مع حق واضح اليد فكفى أن يعارض المدعى عليه حق المدعى فى الحيازة ليكون هناك تعرض واقع من المدعى عليه فلا يشترط أن يكون التعرض قد ألحق ضرر بالمدعى أو أن يكون ظاهراً أو حصل علناً وإنما يكفى أن يعلم به المدعى حتى يبدأ معاد السنة التى يجوز له رفع الدعوى خلالها.

- إذا تابعت أعمال التعرض وتراپطت وكانت صادرة من شخص واحد فإنها تنشئ حالة إحصاء مستمرة يبدأ معها إحتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل فى هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن إحصاء على الحيازة .

الظعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٧

دعوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحيازة ، والتعرض الذى يصلح أساساً لرفعها يتحقق بمجرد تمكيز الحيازة والمنازعة فيها ، ولا يشترط فى التعرض أن يكون قد ألحق ضرراً بالحائز.

الظعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢

يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يعنى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم ذلك أن يكون العقار مما يجوز تملكه بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخيرية التى منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانونين رقمى ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩

الظعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

القرار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يتعين توافر نية التملك لمن يعنى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم ذلك أن يكون العقار من المقارات التى يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخيرية التى منع المشرع تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانونين ١٩٥٧/١٤٧ و ١٩٥٩/٣٩ ، ومن ثم يتعين على المحكمة فى دعوى منع التعرض أن تحسم النزاع المتنازع حول ما إذا كان

المقار بما يجوز كسب ملكيته بالتقادم أم لا للوصول إلى ما إذا كانت حيازته جديرة بالحماية القانونية لمنع التعرض لها أم لا دون أن يحتر ذلك منها تعرضاً لأصل الحق .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨

التعرض الذي يبيح خاتر المقار حيلزة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المادى أو القانونى الموجه إلى واضح اليد يادعاء حق يتعارض مع حقه فى الحيلزة وقد أوجب للشرع فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من حصول التعرض ، فإذا تعاقبت الأعمال وترابطت وصدرت عن شخص واحد بحيث تكون فعل التعرض من مجموعها فإن احتساب مدة السنة يبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال فيكون بإضافته إلى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بالحق للتعرض مع حق الخاتر فى الحيلزة ، أما إذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكفى بذاته لإعتباره تعرضاً احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل منها إذا صدرت الأفعال من أشخاص متعددين أو من حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر قائماً بذاته وتعدد فيها دعوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، وتحسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى يوجب عليه الحق فى إقامتها .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٦

الحيلزة التى تبيح رفع دعوى منع التعرض ليست هى مجرد السيطرة المادية على المقار فحسب بل يجب أن يكون ذلك مقوراً بنية التملك ، ولأزم هذا أن يكون المقار من المقارات التى يجوز تملكها بالتقادم فيخرج منها المقار الذى يعد من الأموال العامة أو الخاصة للدولة إذ هى أموال غير جائز تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم إعمالاً لنص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أما ما أجازته هذا القانون فى المادة ٥٧٥ للمستأجر - وهو حائز عرضى - من رفع دعوى الحيلزة فإنما جاء استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فى تفسيره ويلزم نصه على المستأجر الذى يثبت أن حيازته ولديه عقد الإيجار .

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

المقصود بالمنازعة فى دعوى منع التعرض هو التعرض المادى للطالب فى حيازته التى توافرت لها الشروط الجديرة بالحماية ، أما التعرض الذى يستند إلى تنفيذ حكم قضائى واجب التنفيذ فإنه لا يبدو أن يكون منازعة فى التنفيذ يسوى فى ذلك أن يكون من ينازع فى تنفيذ الحكم طرفاً فيه أو كان من الغير ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد طلب بصفه مسجعله وقف تنفيذ الحكم الصادر بإعلاء عين النزاع من شاعلها وهى طلبات وقفية لا تطوى على طلب الحكم بإجراء بحسم النزاع فى أصل الحق وإنما يدفع به تنفيذ

الحكم وهو مما ينتج تحت إشكالات التنفيذ التي يختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات.

للطنع رقم ١٣٩١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التعرض الذي يميز لحائز العقار حيازة قانونية رافع دعوى منع التعرض هو كل عمل مادي أو تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشر أو غير مباشر إدعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد وأن إستخلاصه حصول التعرض في وضع اليد أو نفيه هو من أمور الواقع التي تسفل بحكمة الموضوع بتقديرها ، متى كان إستخلاصها مائناً ومؤدياً إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

للطنع رقم ٥٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ٢/٧/١٩٣٥
إذا كانت الدعوى المطروحة على المحكمة الجزئية هي دعوى منع تعرض وحكم فيها القاضي الجزئي على هذا الإعتبار وذكر في أسباب حكمه أن هذه الدعوى هي دعوى منع تعرض ، ثم جاء في الأسباب من بعد ذلك لوصفها بأنها دعوى مستعجلة فإن هذا الوصف - الذي هو في الواقع حشو غريب عن حقيقة موضوع الدعوى ولم يكن له عمل ولا تأثير في منطوق الحكم - لا يدخل هذا الحكم في عداد الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة المشار إليها في المادة ٢٨ من قانون المرافعات التي يكون معاد إستئنافها وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٥٥ مرافعات - هو الميعاد القصير ، بل معاد إستئنافه يكون هو الميعاد القانوني المقرر في المادة ٣٥٣ مرافعات ، أي ثلاثين يوماً .

للطنع رقم ١٠٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ٥/١٤/١٩٣٦
إن من شروط قبول دعوى منع التعرض أن يكون العقار مما يميز تملكه بوضع اليد وما يميز فيه وضع اليد بنية التملك. لقاضي دعوى وضع اليد ملزم قانوناً يبحث توافر هذا الشرط في العقار المتنازع على وضع اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى. فإذا هو بحث في توافر هذا الشرط ورجع فيه إلى مستندات الملكية لذلك إما يكون ليستخلص منه ما يعينه على وصف وقائع وضع اليد مدة السنة السابقة لرفع الدعوى. فإذا تجاوز في حكمه هذا القدر كان جامعاً بين دعوى الملكية ووضع اليد وكان حكمه باطلاً لمخالفته في نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

للطنع رقم ٤٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٤٣
إذا غصب شخص أجنبياً وحكم عليه برد حيازتها فعيازته إياها من وقت تقديم الشكوى الإدارية ضده إلى وقت تنفيذ الحكم الذي صدر عليه لا تعتبر حيازة هادئة ، فلا يصح التمسك بها في دعوى منع التعرض قبل صاحب اليد الذي حصل له تعرض جديد من الغاصب والذي توافرت في وضع يده الشروط القانونية

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٤٣

إذا كان الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لم يرد فيه بيان عن وضع يد المدعى لمعرفة هل مستوف للشروط القانونية أو غير مستوف ، وهل المدعى رفع الدعوى قبل مضي سنة على واقعه التعرض ، كما هو الواجب قانوناً أو لا ، ولكن كان كل ما جاء به هو أنه عرض لوضع يد المدعى عليه فأورد أنه لم يكن مقبولاً بنية التملك ، ثم استعرض مستندات ملكية المدعى ، لا للإستئناس بها في تبين وضع يده وشرائطه بل للإستدلال منها على ملكيته للأطيان المتنازع بشأنها ، فإنه يكون قد إستند في دعوى التعرض إلى أدلة الملك فجمع بين دعوى اليد ودعوى الملك ، وهذا غير جائز قانوناً بحكم المادة ٢٩ من المرافعات .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ٣/٩/١٩٤٤

إذا كانت المحكمة في دعوى منع التعرض قد حصلت تحصيلاً سافراً من الأدلة التي سافرتها في حكمها ومن المعاينة التي أجرتها بنفسها أن الأرض المتنازع على حيازتها ما زالت تستعمل جرتاً عموماً ، وأنها بذلك تعد من المنافع العامة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد ، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوعة بشأنها صحيحاً قانوناً. ثم إن تجرى المحكمة من المعاينة ومن المستندات ما إذا كان العقار المرفوع بشأنه دعوى منع التعرض ملكاً عاماً أم لا ، ليس فيه جمع بين دعوى اليد والملك ، لأن المقصود به هو أن تستعين حقيقة وضع اليد إن كان يحول رفع دعوى اليد أم لا ، حتى إذا رأت الأمر واضحاً في أن العقار من الملك العام وأن النزاع بشأنه غير جدي قبلت الدفع وإلا فصلت في دعوى منع التعرض تاركة للمخصوم المنازعة في الملك فيما بعد. كما أن قضاءها في هذا المقام المؤسس على أن العقار من المنافع العامة لا يمكن أن يعد حائساً للتنازع في الملك .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٥/٤/١٩٤٤

إن القانون قد جعل لكل ذي يد على عقار أن يحمي يده بدعوى وضع اليد. ولما كان وضع اليد بمعناه القانوني كما يقع على العقار المفروز يقع على الحصة الشائعة ، لا يمنع من ذلك أن تكون الحيازة المادية حاصلة لبعض الشركاء دون البعض الآخر أو لخل مشترك لهم كوكيل أو مستأجر ولما كان لا يوجد في القانون أية تفرقة في الحماية بين وضع اليد على الشيوع ووضع اليد الخاص لعدم وجود أى مقتضى - لما كان ذلك كذلك فإنه يكون لكل واضح يد ، خالصة أو على الشيوع ، أن يسعى بدعوى وضع اليد في حماية يده. فقبل رفع هذه الدعاوى من الشريك في الملك المشاع لدفع التعرض الواقع له ، أي أن كان المتعرض ، فإن وقع من بعض الشركاء في العقار المشاع فعل يبرأ به إستئثار ممتلكه وحرمان غيره من

الشركاء فإنه يجوز هؤلاء أن يستعينوا بدعوى منع العرض. وإذن فإذا كان الحكم قد رفض دعوى منع العرض بمقولة إنه لا يجوز في القانون رفعها من الشريك على شريكه في الشروع فإنه يكون مخالفاً للقانون الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨

إن أساس دعوى منع العرض هو الحياة المعتبرة قانوناً بموافقة التملك. فيجب على المحكمة عند الحكم فيها أن تبين في حكمها جميع الشرائط القانونية الواجب توافرها في وضع اليد، وأهمها أن يكون بنية التملك. وعصفاً إذا ما قام نزاع جدى حول تحقق هذا الشرط. وإذن فإذا دافع المدعى عليه دعوى منع العرض بأن وضع يد المدعى على أرض النزاع إنما كان باعتباره مستأجراً كما تدل عليه شهادة الشهود والوصلات التي تفيد قيامه بدفع الأجرة، ثم حكمت المحكمة بمنع العرض بمقولة إن إيجار الحقة لا يكون سبباً لحرمات وضع اليد من ملكه متى تبنت محكمة الملكية أن أحراراً إضرارية هي التي حلتها على أن يدفع الأجرة، وذلك دون أن تتصل فيما إذا كان وضع يد المدعى هو بصفته مالِكاً أو بصفته مستأجراً تاركة ذلك - على حد قولها - لحكمة الملكية، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٩

المستأجر لا يملك أن يرفع دعوى منع العرض. فإذا دفعت هذه الدعوى بأن رافعها لم يضع يده على الأرض موضوع النزاع بنية التملك لأنه لم يكن إلا مستأجراً، ورائت المحكمة قبول الدعوى، وجب عليها أن تثبت توافر الأركان القانونية لدعوى منع العرض وأن تورد الدليل على حصول التصير فعلاً في سبب وضع المدعى، فإن هي اكتفت بقولها إن التصير في سبب وضع اليد غير معذور قانوناً على المستأجر فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣

إذا رفع وضع اليد دعواه أمام القضاء المسجل طالباً إزالة السد موضوع النزاع وتمكينه من رى أطيانه بواسطة إزالة السد، فإن هذا الطلب إذ يعبر بمناه ومعناه طلباً بمنع العرض يقطع مدة دعوى وضع اليد ولو حكمت المحكمة المسجلة بعدم اختصاصها، لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المدة. والدفع بأن التكاليف بالحضور أمام قاضي الأمور المسجلة لا يقطع التقادم لأنه لا يؤدي إلا إلى إجراءات وقتية بقصد تأييد الحق فيما بعد فلا يستتبع منه معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة باحقيق المراد إقتضائه هذا الدفع لا محل له حين يكون المدعى قد رفع أمام هذا القاضي طلباً خاصاً بموضوع منع العرض.

• للموضوع الفرعي : دعوى وضع اليد :

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٧٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤

للحائز على الشروع أن يرفع دعوى اليد ضد شركائه الذين ينكرون عليه حقه في الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشروع.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

دعوى وضع اليد أساسها الأصلي الحيازة المادية بشروطها القانونية ، ولا محل فيها للعرض لبحث الملكية وللمسك ما يتمسك به المحصور من مستداتها. فإذا وجدت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة كان هذا كافياً لبناء الحكم عليه ، وكان ما يأتي في الحكم بعد ذلك عن الملكية فضلة لا تصلح لأن تكون أساساً للطعن في الحكم بطريق النقض .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٢٧

- لا يجوز لقاضي وضع اليد أن يجعل حكمه في دعوى وضع اليد منبأ في جوهره على أسباب ماسة بأصل حق الملك ، بل يجب عليه أن يكون جوهر بحثه في هذه الدعوى متصباً على تبيين ماهيتها والنظر في توائل شروطها وعدم توائلها بها بحيث لو دعت ضرورة هذا البحث للرجوع إلى مستندات حق الملك فلا يكون ذلك مقصوداً لذاته ، بل يكون على سبيل الاستئناس ، وبالقدر الذي يقتضيه التحقق من توافر شروط وضع اليد - الأمر الذي يجب أن يجعله القاضي متشاطئ فيه ، فإن تجاوز هذا الحد فبحث في الملكية فطامها وجعل أساس قضائه في دعوى اليد ما نفى به أصل الحق في أمر الملك فإنه يكون قد خالف القانون .

- العرض الذي يصلح أساساً لرفع دعوى اليد هو الإجراء الموجه إلى واضع اليد على أساس إدعاء حق يعارض مع حق واضع اليد .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩

يجب على المحكمة في دعوى وضع اليد أن تحصر أسباب حكمها فيما يتعلق بالحيازة المادية وتبحث شروطها القانونية ، هل هي متوافرة للمدعى أم لا. أما إذا هي استقت أسباب حكمها من عقود الملكية وأقامتها عليها وحدها فإنها بذلك تكون قد جمعت بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد ، وخالفت بذلك نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات وتعين نقض حكمها .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٦٠٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣٦

مضى كان مسلماً أن الدعوى دعوى وضع يد فالدفع فيها بأن الأرض المتنازع على وضع اليد عليها هي من النافع العامة التي لا تسمع فيها دعوى وضع اليد ، ومناقشة هذا الدفع ، وإجابة المدعى على هذا الدفع في أسباب الحكم - ذلك لا يغير طبيعة الدعوى ولا يجعلها دعوى ملكية. فالحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية بصفة إستئنافية جائز الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٠

الإستناد في دعوى اليد إلى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك ، وهذا غير جائز بمقتضى المادة ٢٩ من المرافعات. فإذا رفعت دعوى منع تعرض ، وطلب اللهي الإحالة على التحقيق لثبت إنتفاعه بالشارع المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة للملك فأجابه المحكمة إلى طلبه هذا وباشرت التحقيق ، ثم عرضت - عند الفصل في الموضوع - إلى حق الإرتفاق على الطريق ، وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها في دعوى التعرض ، ثم أبدت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم آخذة بأسبابه رغم تمسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد أن إستحال إلى دعوى ملك ، فلذلك لما فيه من جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك هو خروج صريح على حكم المادة ٢٩ المذكورة.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢١/١١/١٩٤٠

للقاضي في دعاوى وضع اليد أن يستخلص من مستندات الخصوم ولو كانت خاصة بالملك كل ما كان مصلاً بالحاجة وصفتها.

الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١١/١/١٩٤٥

إذا أقيم المدعى دعوى منع التعرض لحق الإنتفاع الذي يضع يده عليه ، وكان النزاع المدعى عليه أمام محكمة الموضوع مقصوراً على أن صاحب حق الإنتفاع ليس له أن يرفع دعوى منع التعرض لحماية يده لأن وضع يده باعتباره منتفعاً لا يمكن أن يؤدي به إلى إكتساب الملك ، ولم يتمسك المدعى عليه بأن المدعى إنما كان واحداً يده بصفته مجرد مستأجر لأطيان الموى ، فلا يقبل منه طرح هذا النزاع أمام محكمة النقض لأول مرة إذ هو سبب جديد .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٥ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٤٦

- إن القانون يحمي وضع اليد من كل تعرض له ، يستوى في ذلك أن يكون التعرض إعتداءً محضاً من المتعرض أو بناءً على حكم مرسى مزاد لم يكن واضح اليد خصماً فيه ، إذ الأحكام لا حجية لها إلا على الخصوم ولا يضار بها من لم يكن طرفاً فيها ، لا فرق في هذا بين حكم مرسى المزاد وغيره من الأحكام

- إن دعاوى وضع اليد أساسها الحيازة المادية بشروطها القانونية ولا محل فيها لبحث الملكية ولا مستنداتها إلا على سبيل الاستئناس بها في شأن وضع اليد وبالقدر الذي تقتضيه دعوى اليد دون الصرض إلى أمر الملكية بأي حال. فعلى المحكمة أن تقيم حكمها في هذه الدعاوى على الحيازة المادية بشروطها فقطني بقبولها أو برفضها بناءً على توافر تلك الشروط أو عدم توافرها. أما إذا هي أسست قضاءها فيها على الملكية ومستنداتها فإنها تكون بذلك قد أقحبت دعوى الملك على دعوى اليد وأخفقت أمر وضع اليد وخالفت المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

و إذن فإذا كانت المحكمة ، وهي تفصل في دعوى وضع يد ، بعد أن أثبت وضع يد المدعى على الأرض موضوع النزاع ، ولابته أن المدعى عليه تسلمها تنفيذاً لحكم رسو مزادها عليه وأن المدعى لم يكن ممثلاً في دعوى نزاع الملكية ، قد أقامت حكمها برفض هذه الدعوى على أساس أهلية ملكية الأرض إلى المدعى عليه بموجب حكم مرسى الزاد ، وعلى حجة هذا الحكم على المدعى ، فسي حين أن القضاء في دعوى وضع اليد لا يصح أن يؤسس على الملكية وفي حين أن حكم مرسى الزاد هذا ليس في مسألة وضع اليد حجة على المدعى ، فإنها تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٦ مجموعة ص ٥٥ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٥
إذا كان المدعى يطلب بدعواه الحكم له بجمع تعرض المدعى عليه فلا يجوز له أن يدعى أنه مالك للأرض محل النزاع ، إذ هذا لا يجوز إثباته في دعوى وضع يد طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٣ لسنة ١٧ مجموعة ص ٥٥ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٤
إن المادة ٢٩ من قانون المرافعات إذ تنهى عن الجمع بين دعوى اليد ودعوى الحق تلزم القاضي إلزامها بالخصوم ، بالنزول على حكمها. فليعين على القاضي أن يقيم حكمه في دعوى اليد على توافر وضع اليد بشروطه القانونية أو عدم توافره ، لا على ثبوت الحق أو عدم ثبوته .
فإذا كان الحكم في دعوى وضع اليد قد يتخذ من ثبوت حق الإرضاق الأساس الوحيد لقضائه بإعادة الطريق محل النزاع إلى حالته الأولى فإنه يكون مخالفاً للقانون .

* للموضوع الفرعي : رسوم الدعوى :

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢
إذا كان الخصم المتدخل في الدعوى ليس له طلبات مستقلة وإنما انضم إلى المدعى فيها فلا يكون ملزماً بأداء رسم الدعوى إلا إذا لم يكن هذا الرسم قد حصل من المدعى.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥

- متى كان الثابت أن قلم الكتاب - عند تقدير رسوم الدعوى - لجأ فى تقديره للأطيان موضوع النزاع - وهى ليست فى ضواحي المدن - إلى التحرى ولم يشأ أن يطلب التقدير بمعرفة غير وكان الحكم قد ألقى قائمة الرسوم المبينة على أساس هذه التحريات فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

- رسم الدعوى التى ترفع بصحة عقد القسمة ونفاذه يجب أن يكون شاملاً للقدر المبين بالعقد جميعه لأن الحكم فى الدعوى يكون قد حسم النزاع بين الشريكين فى هذا القدر بأكمله وذلك وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٦

متى كان الثابت أن المحكوم عليه قد إستأنف الحكم الصادر بفرض وتجب حصة بعض شركائه فى الأرض الشائعة بينهم وقضى برفض إستئنافه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزامه بمصاريف إستئنافه وأن قلم الكتاب قد سوى الرسوم المستحقة على الدعوى الإستئنافية على أساس قيمة ما قضى به ابتدائياً فإن الحكم الصادر فى المعارضة فى أمر تقدير الرسوم بالغاء القائمة تأسيساً على أن المستأنف لا يلزم من الرسوم بأكثر مما دفعه وأنه لا تستحق رسوم جديده إلا فى حالة الحكم له بطلبائه كلها أو بعضها فإن الحكم يكون قد خالف القانون ذلك لأن الحكم الصادر بالتأييد هو فى الواقع ومقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بمثابة حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستئناف - ولا يفر من ذلك أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم خصوم المستأنف المصروفات ولم يلزمه هو بشئ منها لأن الرسوم موضوع المعارضة ليست رسوم الدعوى الابتدائية بل هى الرسوم المستحقة على القضية الإستئنافية التى ألزم المستأنف فيها بمصاريف إستئنافه

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

إذا كان أحد الشركاء قد رفع دعوى بطلب الحكم بتعيين مصف لتصفية الشركة بينه وبين باقى الشركاء والحكم له بنصيبه فى التصفية كما أضاف إلى طلباته طلب فسخ عقد الشركة وإستصدار قلم الكتاب قائمة رسوم على أساس مجموع أموال الشركة وكان الحكم قد قضى فى المعارضة فى القائمة بتعديلها وتقدير الرسوم باعتبار أن الشئ المتنازع عليه فى دعوى التصفية هو حصة طالب التصفية فى أموال الشركة فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الشئ المتنازع عليه فى دعوى التصفية هو مجموع أموال الشركة التى طلب الشريك تصفيتها لأن التصفية ما هى إلا قسمة أموال بين الشركاء وقيمة هذه الأموال هى التى تكون موضوع المنازعة بين الخصوم فى دعوى التصفية.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٠٧ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧

الإعفاء من الرسوم القضائية المخصوص عليه فى المادة ٥٤ من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى شأن عقد العمل الفردى - مقصور على الدعاوى التى يرفعها العمال إبداء أمام محاكم الدرجة الأولى ، لمضى أصدر القضاء الابتدائى حكمه فى الدعوى التى يرفعها العامل طبقاً لأحكام ذلك القانون لأن الطعن فى هذا الحكم يصبح مستحقاً للرسوم القضائية المفروضة على مراحل التقاضى التالية ولا يصح القول بسحب الإعفاء من الرسوم القضائية على هذه المراحل قياساً على مرحلة التقاضى الابتدائية لأن هذا الإعفاء هو إستثناء من الأصل المقرر فى قانون الرسوم القضائية فلا يقبل التوسع فى بسط نطاقه على غير ما شرع هذا الإستثناء.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المخالفة المالية فى القيام بعمل لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان جزاء على هذه المخالفة والمادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ - قد قضت بأن تسجد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم إلا أنها علت من النص على البطلان جزاء على عدم أدائه.

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٦

مفاد نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ أن تقدير قيمة الأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن المعمول عليها فى حساب الرسوم النسبية يكون بحسب قيمتها الحقيقية التى أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى عنها .

*** الموضوع الفرعى : رفع الدعوى :**

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٤

البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات هو بطلان أوراق التكليف باحتضور الناشئ عن عيب فى الإعلان أو بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواهيد الحضور والبطلان الناشئ عن نقص أو خطأ فى بياناتها الأخرى ، لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجمهورية المنظمة لطرق رفع الدعاوى المبين فى القانون وهو بطلان يتعلق بشكل الإجراءات ويفرض الضرر.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧

مخالفه أوضاع التقاضى الأساسيه وإجراءاته المقرره فى شأن رفع المدعاوى والطعون تفرض الضرر ويؤثر عليها البطلان ولا يصح من بطلانها كونها قد رفعت أو أعلنت فى الميعاد القانونى.

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٨

حولت المادة ٣٩ مكرور من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ العامل الذى يفصل من العمل بلا ميرور الحق فى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ونظمت إجراءات هذا الطلب وطريقة نظره على وجه يكفل السرعة ويوفر الضمان اللازم لطرفى النزاع ، كما حولت محكمة الموضوع سلطة القضاء بإعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل وهو النشاط التقائى مكوناً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال . وإذا كان الغائب فى الدعوى أن العامل إلترم هذه الأوضاع والإجراءات بأن تقدم إلى مكتب العمل بطلب وقف قرار الفصل وإحالة المكتب إلى قاضى الأمور المسجولة وقضى هذا الأخير برفض طلب وقف التنفيذ ووقف بالإجراءات عند هذا الحد ولم يحل طلباته الموضوعية إلى محكمة الموضوع المختصة فإنه يسهه إستكمال هذه الإجراءات وإن يتقدم بطلباته هذه إلى محكمة الموضوع فى صورة دعوى مبتدأة ومن لم فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبونها لا يكون قد خالف القانون أو أسخط فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٦

قلم الكتاب ما هو إلا نائب عن صاحب الشأن فى قيد الدعوى بعد إعلانتها . وتلك النيابة لا تحول دون وجوب متابعة صاحب الشأن إعلان خصومة فى الميعاد.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٥

الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم لا يعد رفعاً للدعوى لأنه ليس من الإجراءات القضائية وليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوع أمامها ، وإثما هو مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم لمحسب.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥

مجرد تكليف المعلن إليه بالحضور أمام محكمة الإستئناف العالى بالإسكندرية فيه البيان الكافى للمحكمة المطلوب حضوره أمامها .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

أجازت المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين - والذي إعد العمل به بموجب القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للدعاوى المقدمة في ١٩٦٧/١٢/٧ - لمصلحة الضرائب إعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين إذا لم تكن مشوبة بيب شكلي متعلق بالنظام العام ، ولما كانت مخالفة لأوضاع القضاى الأساسية وإجراءاته المقررة في شأن رفع الدعاوى والطعون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفرض الضرر ودرج عليها البطلان لتسلقها بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى بطلان الطعن لرفعه بطريق القانوني ، إذ أقيم أمام المحكمة الابتدائية بصحيفة تكليف بالحضور ، فلا عليه إذا هو أ طرح كتاب لجنة إعادة النظر ، ولم يعول عليه لأن الإستجابة له تتطوى على مخالفة للقانون.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

إذ كانت الدعوى طبقا لطلبات المدعين - بثوت وراثتهما من التوفي - من الدعاوى التي كانت تخص احكام الشرعية بنظرها ، ورفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين بطريق التكليف بالحضور وفقا للإجراءات المقررة في القانون ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات إذ محل إلزام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم إلزامها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ، ومن الخلط والتلفيق في إجراءات القضاى أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين ، ثم تلتزم فيها وفي الإجراءات ، أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، أما ما أحاطه الحكم المطعون فيه من أن هذه الإجراءات قصد بها التبرير على المضامين ، وأن الشارع لم يربط جزاء على مخالفتها ، فقد أورده الحكم تزيدها بالفراض أن المدعين أجبيان

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩

تتسوط المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفعت الدعوى وقت سريانها لسووك طريق إستصدار أمر الأداء ، أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ، ومقتضى ذلك أن هذا الطريق لا يتبع إلا إذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوافر فيه شروط إستصدار الأمر أما إذا كان بعض ما يطالب به مما لا تتوافر فيه هذه الشروط فإن سبيله في المطالبة يكون هو الطريق المادى لرفع الدعاوى ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق إستصدار أمر بالأداء ، لأنه إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ولما كان

الطبت أن مورث المظعون عليهم العسرة الأولى قد أقام دعواه للمطالبة بمبلغ ١١٠٠ ج تأسيساً على أن المظعون عليه العاشر ومورث الطاعنين لم ينفذا صفقة البيع المتفق عليها وأن من حقه للمطالبة بضعف المبرور الوارد في الإضاق المبرم بينه وبينهما ، فإن ما يطالب به لا يكون كله ثابتاً في هذه الورقة ولا تكون المطالبة به إلا بطريق الدعوى العادية وإذا رفع دعواه بالطريق العادية لإنها تكون قد رفعت بالطريق القانوني.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

يدل نص المادة ٩٦ من قانون المرافعات السابق على أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة ومنتهجة لآثارها ومن بينها قطع مدة التقادم أو السقوط إلا من تاريخ إعلان صحفيتها إلى المدعى عليه ، واستثنى المشرع من هذه القاعدة أوامر الأداء نظراً لطبيعتها إجرائتها الخاصة ، فنص في المادة ٢/٨٥٧ من ذات القانون على أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وظل الأمر على هذا الحال إلى أن صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق على نحو جعل تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد سداد الرسم كاملاً قاطعاً لمدة التقادم أو السقوط ، أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فظلت على ما كانت عليه ، ولما صدر قانون المرافعات الحالى نص في المادة ٦٣ منه على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ومن ثم فقد رأى المشرع في هذا القانون إصباح الدعوى مرفوعة ومنتهجة لكل آثارها بمجرد إيداع صحفيتها قلم الكتاب ، ونمسياً مع هذا النهج لم يعد هناك ما يبرر النص في المادة ٢٠٨ منه المقتضية للمادة ٢/٨٥٧ من قانون المرافعات السابق - على أن تقديم طلب أمر الأداء يترتب عليه قطع التقادم وأشارت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات بقولها " إذا كان ثمة ما يبرر وجود هذا الحكم في القانون القائم ، فإن هذا المبرر لا يبقى بعد أن إنجبه المشرع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم صحفيتها لقلم الكتاب ، ولا شك بعد ذلك أن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى " .

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢

دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل التي غولت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العمال الذى يفصل من العمل بغير مبرر الحق في ردها ونظمت إجراءاتها هي دعوى بإجراء وقضى هو وقف تنفيذ قرار الفصل بينما يفصل في دعواه الموضوعية بالتصويص ، وإذا كانت دعوى المظعون ضده الأولى بالأداء قرار إنهاء خدمته هي دعوى بطلب موضوعي لا يتسع له نطاق الدعوى الأولى وتختص بنظره المحكمة الابتدائية بإعباره طلباً غير مقدر القيمة وذلك عملاً بالمادة ٤١ من قانون المرافعات. فإن عدم التزام

العامل بالأوضاع والإجراءات المتخصص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها لا يحرمه حق في أن يرفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادي لرفع الدعوى.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

إذ كان الواقع في الدعوى أعذاً من مدونات الحكم المطعون فيه أن عريضة إستصدار أمر الأداء تضمنت مطالبة الطاعنين بالأجرة المستحقة عليها لجهة الوقف بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٨/٣/١٢ وكانت محكمة أول درجة عند تجديد جلسة أمامها بعد رفض الأمر ، إذ تبين أنه لرفق بعريضة عقد آخر مؤرخ ١٩٤٦/١٢/١٧ مرم بين ذات الخصمين فقد عمد المطعون عليه الأول - المدعى - إلى تقديم العقد المشار إليه بالعريضة ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني على سند من أن سبل أمر الأداء لم ينع رحم وجوبه بصدد العقد المطالب بالأجرة المستحقة عنه والذي قدم مؤرخاً قولاً منها بأن عقد آخر مؤرخاً ١٩٤٨/٣/١٢ هو الذي كان مرفقاً بعريضة إستصدار الأمر فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من سلامة الإجراءات المتبعة طالما أعلن الطاعنان بصحيفة دعوى تضمنت الوقائع والأسانيد وقدم دليلها من عقد الإيجار الصحيح الذي تقوم المطالبة على أساسه وما رتبته على ذلك من إلغاء قضاء المحكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى ، لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق بالنظام المأم إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ولما كان الطاعنون لم ينفروا أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز لهم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النسي على الحكم بالبطلان لصدوره ضد المطعون ضدها الثانية بمقولة أن لا صفة لها في الدعوى ولا صلة لها بأرض النزاع غير مقبول .

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠

مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات من أن الإستاناف يرفع بصحيفة وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، وما نصت عليه المادة ٢٤٠ من القانون المذكور من أنه تسرى على الإستاناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ، أنه تطبق على الإستاناف جميع الأوضاع المقررة لرفع الدعوى بالإجراءات المتعلقة بها. ومنها قواعد إعلان صحيفتها ومواعيد التكليف بالظهور فيها ، فإذا ما أوجبت المادة رقم ٧٠ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - أن يتم تكليف المدعى عليه بالظهور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى لقم الكتاب وإلا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن. فإن هذا الحكم يسرى تبعاً لذلك على الإستاناف ويكون من المعين

لصحة الإجراءات - أن يتم تكليف المسأف عليه بالحضور خلال المهاد المذكور وإلا اعتبر الإستئناف
كان لم يكن .

الظن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١

المستفاد من نص المادة ٢٠١ من المصاحات أن طريق أوامر الأداء هو إستثناء من القواعد العامة في رفع
الدعوى إستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا يجوز سلوكه إلا إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء
وكان كل ما يطالب به ديناً من القرد معين المقدار أو متقولاً معيناً بنوعه ومقداره . والمقصود بكونه معين
المقدار ألا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه وإذا كان الغائب أن الحق موضوع
المطالبة هو بالي فمن إطلاوات رسا على الطاعن مزادها وتكفل عن تنفيذ التزامه باستلامها فإن الحق لا يتوالى
فيه الشروط المتقدمة التي يجب معها إصدار أمر بأدائه إذ هو غير مثبت بمقداره في سند قضائي بحمل
توقيع الطاعن فضلاً عن أن مثار نزاع منذ البداية حول إستحقاقه ومقداره . ومن ثم فلا تكون المطالبة به
إلا بطريق الدعوى العادية .

الظن رقم ٤١٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفة الإفصاح الدعوى هي أساس الخصومة وتقدم عليه كل إجراءاتها
لذا حكم بطلانها فإنه يبنى على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وازوال جميع الآثار التي ترتبت
عليها ولئن كان القانون قد اعتبر الدعوى مرفوعة إلى المحكمة بإدعاء صحيفة فلم الكتاب وفقاً لما نصت
عليه المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات إلا أنه قرن ذلك باستلام إعلان الصحيفة إلى المدعي عليه في موعد
حدده المادة ٧٠ من ذات القانون بثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ورتب على عدم الإعلان
إعصار الدعوى كان لم تكن ولما كانت محكمة الإستئناف قد حكمت بطلان الحكم الابتدائي تأسيساً على
ما تمسك به الطاعن من عدم إعلان صحيفة الدعوى وكان يؤتب على عدم إعلان الصحيفة عدم إنفاذ
الخصومة ، فإن مودى القضاء بطلان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها ألا تبقى بعد ذلك خصومة
مطروحة على المحكمة ، ومن ثم لما كان يسوغ محكمة الإستئناف أن تضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل
كان عليها أن تلقى عند حد القضاء بالبطلان فإن هي تجاوزت ذلك ولضمت في الموضوع فإن قضاءها
يكون واردة على غير خصومة متقدمة وفقاً للقانون الذي يعتبر التقاضي على درجتين وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - من المبادئ الأساسية - التي يقوم عليها النظام القضائي بحيث لا يجوز مخالفة ، لما
كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى للقضاء في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/١

- مفاد نصوص المواد ٢٠١ ، ١/٢٠٦ ، ١/٢٠٧ من قانون المرافعات أن المشرع وأن كان قد إستثنى المطالبة بالدين الناتجة بالكتابة والمتوافر فيها شروط المادة ٢٠١ مرافعات من القواعد العامة في رفع الدعوى ابتداء إلا أنه أخضع النظم من أواخر الأداء للقواعد والإجراءات المقررة لصحيفة الدعوى ومنها المادة ٧٠ من قانون المرافعات المتعلقة بالجزاء على عدم تكليف المدعي عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب .

- إذا نص قانون على معاد حمى لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يحضر الميعاد مراعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ويخضع للواشى في إتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للأثار والجزاء المنصوص عليه في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو كان قد صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذه الآثار فإذا كان معاد الثلاثة شهور الذي إستلزمته المادة ٧٠ من قانون المرافعات أن يتم إعلان صحيفة افتتاح الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون إعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ فإن نص المادة ٧٠ قبل تعديلها يكون هو الواجب التطبيق ويجب على المحكمة أن توقع الجزاء الذي رتبته تلك المادة على الواشى في إعلان الصحيفة خلال الميعاد المحدد متى طالب بوقوع الجزاء صاحب المصلحة فيه دون أن تملك المحكمة خياراً فيه

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٣

الذين من الإطلاع على الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٥ أنه قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها بغير الطريق القانوني استناداً إلى أنه كان من المعين على المطعون عليه الإنسحاب إلى لجنة الفصل في المعارضات المشكلة بموجب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ للإعراض على الصويص الذي قدرته الجهة التي إسولت على الأرض المملوكة لهم ، وإذا كان مؤدى ذلك أن محكمة أول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لا تكون قد إستفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فقد كان على محكمة الإستئناف وقد إنتهت إلى إلغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى أن تعيداً إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الإستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يوجب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم .

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢

المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن في الحكم من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخلل عن منازعة متى صدر الحكم ضده ، وكان يكفي لتحقيق

المصلحة كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى المطعون عليه الأول شركة التأمين بطلب إخلاء العين المؤجرة من الباطن - فإنه يضحى سديداً ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن له صفة ومصلحة في طعنه عليه بطريق الاستئناف واستمراره في مباشرته حتى يقضى فيه ، لا يبرر من ذلك إنقال الحق الذي أقيمت به الدعوى إلى آخر لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق أن ملكية العقار الكائن به العين المؤجرة قد عادت إلى المطعون عليهم من الثاني للخاص بعد صدور الحكم الابتدائي بالتطبيق لأحكام كل من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الحاضرين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة ، فإنه يحق لهم التدخل في الاستئناف متضمنين إلى المستأنف في طلباته فإنه يحق لهم التدخل في الاستئناف إلى المشربة للعقار في تاريخ لاحق للتدخل طالما كانت مصلحتهم قائمة عند حصوله ، وطالما كان أهمل ضماناً الحق ائمال للمحال إليه ، مما يقتضيه الدفاع عنه والإبقاء عليه بالخلقة التي كان عليها وقت الحوالة .

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٥٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١
لما كان المشرع بعد أن أورد القاعدة العامة في رفع الدعاوى بما نص عليه في المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات من أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " قد أوجب إستثناء من هذا الأصل على الدائن بدئين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار أن يستصدر من القاضي المختص بناء على عريضة تقدم إليه من الدائن أو وكيله أمراً بأداء دينه وفق نص المواد ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات فإن المشرع يكون بذلك قد حدد الوسيلة التي يتعين على الدائن أن يسلكها في المطالبة بدينه متى توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون على النحو السالف بيانه وهي الإلتجاء إلى القاضي لإستصدار أمر الأداء وذلك من طريق إتباع الأوضاع والقواعد المبينة بالمواد ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٨٥
للمشرع أن يحدد مدداً يتعين على أصحاب الحقوق رفع دعاواهم خلالها ولا يعد ذلك مخالفاً للنظام العام فهو لا يمس كيان الدولة ولا يتعلق بمصلحة عامة وأساسية للمجتمع .

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٦
مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين

من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق باستثناء الحالات المنصوص عليها فيه وأصبح المشرع في نصوص القانون التقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها باعتبارها من مقومات معيشتهم وتنفيا في نظام التأمين الإجتماعي برمته مد يد العون العاجل إلى المستحقين في ظل قواعد متضبطة تجنبهم إختلاف الرأي مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على نحو يبعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكي تستقر المراكز القانونية بينهما ، وإذا أوجب بالمادة ١٤٢ مאלقة الذكر على ذوى الشأن إقامة الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بستين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الإستثناءات الواردة بالمادة المذكورة بما مؤده سقوط الحق في إقامة الدعوى بعد إنتضاء المدة المنو عنها ، ولازم ذلك أن مدة الستين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكور تنأى - بحسب طبيعتها ومقصود المشرع - على الخضوع لقواعد الإنقطاع والوقف المقررة للنظام .

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩

لئن كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء قد نص في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ منه على إستحقاق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضاً عما يصيبهم من أضرار نتيجة إقامة منشآت قطاع الكهرباء على عقاراتهم وحول اللجنة المنصوص عليها فيه تقدير هذا التعويض وإخطارهم بقرارها في هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وأجاز لذوى الشأن الطعن في القرار الصادر بعدم إستحقاق تعويض أو في مقداره أمام المحكمة المدنية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وكان بين من هذه النصوص أنه لا يجوز لأصاحب الشأن الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن إقامة هذه المنشآت إلا أن مناط ذلك أن تكون الجهة الإدارية قد إلتزمت بالإجراءات التى أوجب عليها القانون إتباعها في هذا الشأن فإذا لم تلزم الإجراءات التى حددها القانون كان لأصاحب الشأن أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المستحق.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

طلب الزوجة المصرية - الماطون ضندها - تطليقها على زوجها - الطاعن - فلسطينى الجنسية ، فإن النزاع بهذه المسألة يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وكان المشرع فى المادتين ٨٦٩ ، ٨٧٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد رسم طريقاً لرفع الدعوى فى هذه المسائل بخالف الطريق المعتاد فى كل الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ٦٣ وما بعدها فلا تعلن

عريضة الدعوى فيها إلى الخصم ، وإنما يعزى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على غاذج خاصة راعى الإقتصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية وحفاظاً على الحرمات والأسرار.

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٩٠
ميعاد السافى لا يضاف إلا إلى ميعاد عنه القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ٢٨/١/١٩٣٧
يلزم الدعوى أن يكون لرائعها صفه فى رافعها وأن تكون له مصلحة فى ذلك. فالدعوى التى ترفعها الزوجة حال حياة زوجها لإبطال التصرف الحاصل منه لبعض أولاده لأنه قصد به الخروج عن أحكام الميراث لا تكون مقبولة ، إذ الصفه والمصلحة لا تتحققان لها فى رفع هذه الدعوى ما دام زوجها حياً. والقول بأن القانون يميز لكل ذى شأن أن يمسك بطلان العقد بطلاناً أصلياً لا يصدق على هذه الحالة لأن التمسك بالبطلان لا يكون إلا بعد رفع الدعوى عن تحقق فيه الصفه والمصلحة من رافعها كان يكون له حق حال تقضى المحافظة عليه بإبطال العقد فيطلب إبطاله ولو يكن طرفاً فيه .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ٧/٢/١٩٦٢
إذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الإخلاء إستناد إلى أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن وإلى وجود عقد إيجار شفى يحكم العلاقة بين الطرفين وكان الحكم المطعون فيه قد ألام قضاءه بطرد الطاعنين على أساس ما إستخلصته المحكمة من وقائعها من أن شغل الطاعنين لعين النزاع كان غصباً وبلا سند من القانون فإنه يكون قد غير أساس الدعوى وسببها دون طلب من الخصوم وفصل فيها على إعتبار أنها دعوى طرد منهاها الغصب فى حين أنها دعوى إخلاء تقوم على ما أدعته المظنون عليها من وجود علاقة إيجارية تربطها بالطاعنين وبالتالي يكون قد إستبدل بدعوى المظنون عليها دعوى أخرى تختلف عنها طبيعة وسبباً .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ٩/١/١٩٦٤
مقصود الشارع بالسبب القانونى فى معنى المادة ٤١ مراجعات هو الأساس القانونى الذى بنى عليه الدعوى سواء أكان عقداً أم إرادة منفردة أم فعلاً غير مشروع أم إتراء بلا سبب أم نصاً فى القانون وبذلك لا يتصرف معنى السبب القانونى إلى الأدلة أو وسائل الدفاع المقدمة فى الدعوى. فإذا كانت المظنون عليها قد طلبت بدعواها إترام الطاعن بأن يدفع لها ثمن البضاعة التى إضرأها منها وإستدت فى ذلك إلى أذون متعددة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بأثمانها ، فإن هذه الفواتير وتلك الأذون لا تصدو أن تكون أدوات لإثبات الحق المدعى به وهى وإن حررت فى تواريخ متتابعة ومبالغ متفاوتة فإن ذلك

لا يدل بذاته على تعدد العقود التي صدرت نفاذاً لها ويوجب تقدير قيمة كل منها على حدة ويحدد الاختصاص بنظرها للمحكمة الجزئية تبعاً لذلك ، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الأوراق مستعدة إلى تعبرف قانوني واحد معقود بين الطاعن والمطعون عليها ، وإذا كان تحقيق هذا الأمر الذي يترتب عليه تحديد الاختصاص يقوم على عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإن سبب الطعن المبني على مخالفة الحكم المطعون فيه قواعد الاختصاص النوعي وإن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أنه لا سبيل إلى التمسك به أمام محكمة النقض ولا لأن تثيره هذه المحكمة من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٥

لا تملك محكمة الموضوع تغيير السبب الذي أقيمت عليه الدعوى بل عليها أن تنترمه وتقتصر بمحتواها عليه

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧

إستناد المطعون حده في دعواه إلى الخطأ التقدي لا يمنع المحكمة الإستئنافية من أن تبني حكمها بالتعريض على خطأ تقصيري متى ثبت لها توفر هذا الخطأ إذ أن إستنادها إليه لا يعتبر منها تغييراً لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها وإنما هو إستناد إلى وسيلة دفاع جديدة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٣١٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢

لا تملك محكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها في المواد المدنية ويجب عليها أن تقتصر بمحتواها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى. فإذا كان الواقع في الدعوى أنها رفعت على البنك بطلب فروق العملة الناتجة عن عمليات تحويله الاستثمارات الخاصة بمنمن المضاعة التي اسعدها المدعى إلى عميل للبنك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام مسئولية الطاعن " مدير عام البنك " على وقوع خطأ شخصي منه هو إغفاله لتدوين العملية مناز النزاع في دفاتر البنك وأن هذا الخطأ قد أضر بمصلحة المطعون ضده رافع الدعوى وبحقه الصريح في صبح أعماله التجارية وهو ما يفيد أن الحكم اعتبر مسئولية الطاعن مسئولية تقصيرية وأن الدعوى المرفوعة عليه هي دعوى تعويض لأنه يكون قد غرر أساس الدعوى وأعطى في تكيفها وخرج على وقتاتها بواقع جديد من عنده ومن ثم يكون مخالفاً للقانون

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على أساسين الأول منها طلب بطلان العقود موضوع للإحتكار بما يستوجب بحث ثبوته في الدعوى وما قد يستجيب ذلك من إعمال أثره على عقد الطاعة وتطبيق قواعده البطلان بشأنه ، أما الأساس الآخر فيسقط بتسلط عقد الطاعة وأثر إلغائه قرار لوزير المالية على تصفحه

بالسر الذي تمت به فإن بحث دعوى الطاعة على هذا الأساس الآخر لا يقوم إلا بعد استفاد بحث الأساس الأول والانتهاء إلى أن العقود صحيحة.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢

حق المضرور في التعويض إنما ينشأ إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أحل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند إليها في تأييد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم إستاده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفروض أن يستند إلى الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الإبتئناف كما يجوز محكمة الموضوع رغم ذلك أن تستند في حكمها بالتعويض إلى الخطأ العقدي متى ثبت لها توافره لأن هذا الإستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يحتر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغيراً لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٤

- محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا تملك تغير سبب الدعوى .
- سبب الدعوة هو الواقعة التي يستند منها المدعي الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة لواقعة والجميع القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢

لئن كانت محكمة الموضوع لا تملك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تغير سبب الدعوى وكان الثابت أن المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيساً على أن الطاعن "البائع" بأبعهما أرضاً مملوكة للغير إلا أن المحكمة أسست لقضائها بإعلان ذلك العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما ولما في غلط في العين المبيعة ، وإذا كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن الطاعن قد أعرض أمام محكمة الإبتئناف على قضاء محكمة أول درجة في هذه الخصوص ، فإن في ذلك ما يسقط حقه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في إبداء هذا الدفاع في محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

مصاد نص البندين أ ، ب من المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . ونصوص المواد ١١٧، ١١٩، ١٢٧ من ذات القانون أن المشرع جعل إعصاص اللجنة النصوص عليها في المادة ٦٩ المذكورة قاصراً على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد الذي رسمه بالمادة ٦٧ سابقة الذكر ولا يمتداه إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام وإذا كان المطعون عليه قد أقام دعواه

أمام المحاكم المدنية يطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي حاق به نتيجة الخطأ الذي ارتكبه الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وأدى إلى إنقلاب القطار الذي كان يستقله ، فإنه يكون قد أسس طلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وحصره في إحدى الحالات الواردة بالمادة ٦٧ منه وإختلاف الأساسين يسمح للمعزور أن يختار أى السبيلين للمطالبة بتعويض الضرر. على ألا يجمع بين التعويضين. وإذا إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧

مضى كان مؤدى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ لقضائية ، المودعة صورته الرسمية ملف الطعن ، أن حق المطعون ضده الأول " المؤمن فى الرجوع بالتعويض على الطاعنين لم ينتقل إلى الشركة المطعون ضده الثانية " شركة التأمين " ولم يحمل عمله فيه ، فبان هذا الحق يبقى كاملاً للمطعون ضده الأول ، ومن ثم يجوز له أن يجمع بين ذلك التعويض وبلغ التأمين لإختلاف أساس كل منهما.

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥

سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يغير بتغير الأدلة الواقعية والخرج القانونية التى يستند لها الخصوم ، لما كان ذلك وكان سبب الدعوى حده المطعون عليه - المدعى بما اتضح من أن الطاعة كانت فيما عهد الدخول وأنها أقبرت بسبق الإعتداء - عليها وإزالة بكارتها قبل الزواج وأنه طالها بالإنفصال فامتعت دون وجه حق فبان ذلك لا يتم عن إقراره بصحة الزواج. لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائى المزيد بالحكم المطعون فيه قد كيف الواقعة المطروحة عليه - دون أن يضيف إليها جديداً - بأنها فى حقيقتها طلب بإبطال الزواج وليست طلباً بالتطليق فإنه لا يجوز الطعن عليه بأنه قد غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه ويكون نسبة الخطأ فى تطبيق القانون إليه على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣

إذ كان الثابت أن الطاعة طلبت الحكم بإلزام المطعون عليهما متضامين بأن يؤديا لها المبالغ التى لاما بمحصلها حسابها على أساس أن المطعون عليه الأول وكيل عنها وأنه أناب عنه المطعون عليه الثانى فى تنفيذ الوكالة دون أن ترخص له بالطاعة فى ذلك مما يجعلهما متضامين فى المسئولية تطبيقاً لحكم المادة ٧٠٨/٣ من القانون المدنى ، وإذا غلص الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليه الثانى لم يكن تابها عن

المطعون عليه الأول بل كان وكيلاً آخر عن الطاعة ، لأن ذلك يمنع محكمة الموضوع من أن تقضى على المطعون عليه الثاني بالمبالغ التي ثبت أنه حصلها لحساب الطاعة وبقيت في ذمته على أساس أنه وكيل عن الطاعة ، ولا يعتبر ذلك منها تعبيراً لسبب الدعوى مما تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٧٥٠ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٧

إذا كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية ، وكان البين من المذكرة المقدمة من المطعون عليه الأول أمام محكمة أول درجة أنه تمسك بحقه في التأجير مفروضاً للمطعون عليهما الثاني والثالث بصفتيهما من الساتعين الأجانب ومن الطلبة وأنه عرض على الطاعن زيادة الأجرة بمعدل السبعين في المائه وأطلق على دفاعه حق الإستضافة ، وكان هذا الدفاع تواجبه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الإسكان والمواقي رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ وكان المقرر أن الإستئناف ينقل الدعوى بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة بما إشتملت عليه من دفاع ودفع إلى محكمة الإستئناف التي عليها أن تتصدى للتزاع بقضاء مسبب يستوعب عناصره القانونية والواقعية على سواء فإن الحكم المطعون فيه إذ ناقش حق المطعون عليه الأول في التأجير مفروضاً للساتعين الأجانب والطلبة لا يكون قد إبتدع دفاعاً لم يمسك به الخصوم أو تجاوز بمقتضاه نطاق الدعوى . لا يعتبر من ذلك عدم إحياء الوصف الصحيح على الدفاع الذي ساقه المطعون عليه الأول لأن العبرة هي بحقيقة الدفاع ومرواه وليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٢/٩/١٩٧٧

إذا كان سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدهي الحق في الطلب ، وهو لا يعتبر بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، وكان سبب الدعوى الماثلة هو تحديد أجرة عين النزاع طبقاً للأجرة القانونية الواجبة الإجماع ، فإن إستناد المطعون عليه إلى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أحد التشريعات الإستثنائية المحددة للأجرة القانونية ، لا يحول بين المحكمة وبين إعمال أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متى إلتصت أن العين خاضعة لجال تطبيقه ، ولا يعتبر ذلك منها تعبيراً لسبب الدعوى .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨

إذا كان الثابت أن الطاعة أقامت الدعوى طالبة الحكم بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد لها ما دفعته من ضريبة بغير حق والفوائد وإحتياطياً إعتبار واقعة السداد إلى المصلحة مبررة لزمة الشركة الطاعة من سداد مقابل ذلك من الضمن قبل الخزانة العامة وكان موضوع الدعوى على هذه الصورة مما يقبل التجزئة إذ أن

كلا من الطرفين مستقل عن الآخر بسببه القانوني والشخص الموجه إليه ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه الرابع - رئيس جهاز التعاون الاقتصادي العربي هو وحده الذي دفع بسقوط الخصومة في الإستئناف بالنسبة له لتسجيلها بعد المهاد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى أيضاً بسقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليه الثالث الذي لم يمسك بهذا الدفع ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

إن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي إستند إليها الضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي إعتمد عليه في ذلك إذ أن هذا الإستثناء يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسئولية وأن تقتضي الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا بعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما تولد به للضرور الحق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدنا .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١١

السبب في معنى المادة ١٠٦ من قانون الإلتزامات هي الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢

سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم. لما كان ذلك ، وكان سبب الدعوى حنده المطعون حده في دعواه من أن الشركة الطاعة لم تقم بتفدية إلتزاماتها طبقاً للعقد المبرر بينها وبين المطعون حده ودلل على إخلال الطاعة بإلتزاماتها بأنها لم تسلمه مستندات شحن البضاعة ، وأنها قامت بإستلام البضاعة من الجمرك وإذ إستند الحكم إلى ما جاء بتقرير الخبير من عدم قيامها بفتح الإعماد بالكمية جميعها المنطبق على إستردادها فإن ذلك لا يعتبر منها تغييراً لسبب الدعوى.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨١/١/١٢

إذا دفع بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها ، فليس يكفي لقبول هذا الدفع أن يكون موضوع هذه الدعوى هو موضوع الدعوى السابقة ، بل يجب أن يتواءم مع وحدة الموضوع ووحدة الخصوم ووحدة السبب ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط ، إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر القضي ، ولما كان الحكم إذ رفض

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إستند إلى أن المدعى - المطعون ضدها الأولى طلبت فى الدعوى الأولى رقم ... وإستأنفها رقم ... الحكم لها بالربح تأسيساً على عقد شركة التضامن المبرم بين مورثها والطاعين وإستأنفهما بربح الشركة دونها بعد وفاة مورثها ورفض الحكم القضاء لها بالربح ... فإذا عادت المدعى وطلبت الدعوى الثانية رقم ... وإستأنفها رقم ... إلزام الطاعين بذات نصيها فى الربح فسبب هذه الدعوى وهو قيام شركة جديدة من شركات الواقع يكون مغايراً للسبب فى الدعوى السابقة وهو شركة التضامن بين مورثها والطاعين.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٨١/٤/١١

و حيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن الإعراض على تغيير سبب الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب إيداعه أمام محكمة الموضوع فإذا لم يبد أمامها سقط الحق فى إيداعه لدى محكمة النقض لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يضمن صحيفة إستأنفه المودعة ملف الطعن إعراضاً على تغيير محكمة أول درجة سبب الدعوى كما لم يبد ذلك الإعراض أمام محكمة الإستئناف فإنه لا يجوز له إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحي النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب غير مقبول

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٢٨ بتاريخ ١٩٨١/٦/٦

سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية .

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢

سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب. وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩

١) لما كان لدى الملكية أن يتم إدعائه على السبب الذى يراه مملكتاً له ، وحسب الحكم أن يحقق هذا السبب ويفصل فيه وكان الطعون ضدهم قد أقاموا دفاعهم على تملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم

الطول وحده فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على مقتضى هذا الدفاع يكون إنترم صحيح القانون ويكون النعي عليه - بأنهم مشرّون لها بعقد مسجل - على غير أساس.

(٢) من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز التمسك أمامها بدفاع غير متعلق بالنظام العام يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع.

(٣) من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، عملاً بالمادة ١٤٣ من قانون المرافعات أنه يوجب على حكم الدرك إلغاء جميع إجراءات الخصومة وزوال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم.

(٤) لما كان حكم محكمة الموضوع وعلى ما جرى به نص المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أياً من الخصوم مصاريف كلها رغم القضاء له ببعض طلباته فإن النعي على الحكم - إلزامه الطاعنين بكامل المصاريف يكون جدلاً في السلطة الموكولة بحكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض ومن ثم غير مقبول .

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تملك من تلقاء نفسها تغيير سبب الدعوى .

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي إستند إليها المضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي إضمد عليه في ذلك إذ أن هذا الإستناد يعبر عن مسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم به المحكمة بل يعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للمسئولية وأن تطعن الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها .

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦

قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يغير بتغيير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٧

تجيز المادة ٣/١٢٤ من قانون المرافعات للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييراً في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١
و لما كان الطلب هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه ، وكان سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد منها المدعى الحق فى موضوع الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨
سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب.

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠
سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه يتعين على محكمة الموضوع فى كل حال أن تنقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض ، وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها باعتبار أن كل ما تولد به للمضروب من حق فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أضر به أو تسبب فيه إنما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسئولية التى أستاذ إليها المضروب فى تأييد طلبه ، أو النص القانونى الذى - أعتد عليه فى ذلك ، لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع فى دعوى التعويض التى يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يطق وطبيعة النزاع المطروح عليها وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ولا يعد ذلك تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠
المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكيف القانونى الصحيح عليها دون تغيد بتكيف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى وأن العبرة فى التكيف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها لا بالألفاظ التى صيغت بها هذه الطلبات .

للطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٦٠ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧

المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في طلبه وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم ، ولا تملك محكمة الموضوع تغيير السبب الذي أقيمت عليه الدعوى من تلقاء نفسها ويجب عليها الإلتزام به وعدم الخروج عليه .

للطعن رقم ٦٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢١

إن كون سبب الدعوى هو الإيجار غير كون سببها المطالبة بمقابل الإنشاع. فمتى كانت الدعوى في أساسها هي دعوى إيجار فلا يجوز بحكمة الاستئناف أن تقبل من المدعين تغيير أساسها واعتبارها أنها مطالبة بمقابل الإنشاع على الرغم من لفت المدعى عليه نظرها إلى ذلك وإعراضه بأن طلب التغيير هذا هو من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يصح إيدؤها لأول مرة لدى محكمة الاستئناف. فإذا هي قبلت التغيير في أساس الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون وتعين نقض حكمها .

للطعن رقم ١١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٤

إن محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية. فإذا كانت الدعوى المرفوعة منبئة على أن المدعي قد جهد جهوداً لإستفاد منها المدعى عليه فهو يطالبه بمقابل ما أفاد من جهوده لحكمت فيها المحكمة على اعتبار أنها دعوى مطالبة وكيل لوكله بأجر وكالة فهذا الحكم خاطئ يعين نقضه .

للطعن رقم ٢٩ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٣٦/١٠/٢٩

الإعراض على تغيير سبب الدعوى يجب إيدؤها أمام محكمة الموضوع. فإذا لم يبد أمامها سقط الحق في إيدائه لدى محكمة النقض .

للطعن رقم ٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٢٤

إذا كان المدعي قد أسس دعواه على الوكالة أو الفضالة فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير هذا الأساس إذا الواجب عليها أن تقتصر بحثها على السبب الذي أقيمت عليه الدعوى. فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بما أنفقه المدعي في تكملة بناء على أرض المدعى عليهم إعتقاداً على تكليف شفوي من أحدهم ، وأسس المدعي دعواه أولاً على الوكالة ثم على الفضالة ، ورفضت المحكمة الدعوى بناء على أن الوكالة المدعاة لا يمكن إثباتها بالبينة ، وعلى أن المدعى لا يحير فضولاً لعدم توافر شرائط الفضالة بالنسبة له ، فلا يقبل من المدعي أن يطنن بطريق النقض في هذا الحكم على أساس مخالفته للمادة ٦٥ من القانون المدني بمقولة إن مبنى طعنه هو من الأسباب القانونية الصرفة التي يجوز إيدؤها لأول مرة أمام

محكمة النقض. ذلك لأن هذا المظن فضلاً عما فيه من تغير للأساس المرفوعة به الدعوى فإن عناصره الواقعية لم تكن عرخت على محكمة الموضوع لبحثها حتى يتسنى محكمة النقض أن تنظر فيه .

الظعن رقم ٣٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢٦

إذا طالب والد بصفته ولياً على ولديه القاصرين المستحقين في وقف ناظر الوقف بما استحقه ولداه فيه مستنداً إلى كشف حساب إجمالي قدمه له ناظر الوقف بصفته في الوقت ذاته مديراً للركة ووصياً على أم الولدين طول مدة قصرها ووكيلاً عنها بعد ذلك وعن الباقيين من الورثة معتون بأنه كشف حساب عن الركة والوقف من تاريخ وفاة المورث لغاية سنة كذا ، فأعرض الناظر على الدعوى بأن هذا الكشف ليس عن حساب الوقف وحده بل أنه تضمن أيضاً حساب الركة ، وعرض على المحكمة الحالة التي كانت عليها الركة والوقف ولت وفاة الواقف ، وما تم عليه الاتفاق بين فريقى الورثة والمستحقين في قسمة الركة والوقف وطريقة تسديد ديونهما ، ولقد محضر حصر الركة الثابت به إلزام فريق ناظر الوقف بتسديد ديون الركة والوقف بما عصى لهم ، ولقد كذلك كشوف الحساب السنوية المتضمنة تداعيل حساب الركة والوقف أحدهما في الآخر ، وبين ما يدل على عدم صحة ما إدعاه رافع الدعوى من انتهاء تصفية الركة في سنة ١٩١٩ ، وأن ما كانت تأخذه والدة القاصرين وجدتهما إنما كان على حساب الركة والوقف معاً فأطرح المحكمة هذه المستندات جميعاً وما لها من حجة في الدعوى المقدمة فيها بغير حلة ، وحكمت للمدعى بما طالب بإنائها تكون قد مسخت الورقة التي إرتكن عليها المدعى في دعواه ورتبت على ذلك حكمها في الدعوى مطرحة المستندات المقدمة من المدعى عليه " ناظر الوقف " لإثبات وجهة نظره التي تتفق مع هذه الورقة ، وذلك بسوجب نقض حكمها .

الظعن رقم ٧٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٤

إذا كان مدعى الملكية قد عدل عن إدعائه الملكية بالمعقد إلى إدعائه الملكية بوضع اليد المدة الطويلة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى له بهذه الملكية بناء على المعقد مع تنازله عن التمسك به .

الظعن رقم ١٤٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٦

إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام المدعى عليه بمبلغ معين على أنه ثمن بضاعة مقيماً هذا القضاء على ثبوت حصول اتفاق شفوي بين المدعى والمدعى عليه لاحق للعقد المكتوب بينهما في شأن توريد هذه البضاعة وأن المدعى عليه قد تخلف عن تسليمها رغم دعوته إلى ذلك بالإنذار وجهه إليه المدعى ثم جاءت محكمة الاستئناف بإسظهرت من صحيفة الدعوى وأوراقها ودفاع طرفيها أنها مؤسسة على هذا الاتفاق المدعى لا على العقد المكتوب بين طرفيها وقضت برفضها بناءً على أن المدعى قد عجز عن إثبات حصول

هذا الإثبات ، فإنها لا تكون قد أعطت. ولا يقبل من المدعى أن ينفي عليها أنها قد مسحت دعواه إذ اعتبرها مؤسسة على الإثبات المذكور في حين أنها دعوى تعويض عن عدم تنفيذ العقد المكتوب ، ما دام المبلغ الذي طلبه إذا كان بناءً على الإثبات الخاص الذي زعم أنه تم بينه وبين المدعى عليه بعد العقد المكتوب بينهما ، لا على أساس هذا العقد .

* الموضوع الفرعي : سقوط الخصومة :

الظعن رقم ١٥١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

يؤخذ من نص المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى والمادة الثانية منها أن المدة المسقطة للخصومة تتحدد بسنة واحدة ولذا نص المادة ٣٠١ إذا بدأت مدة السقوط في السريان بعد العمل بهذا القانون ولو كانت هذه الخصومة مرفوعة قبل ذلك ما دام أنه لم يكن قد فضل في موضوعها إلى وقت العمل بالقانون المذكور.

الظعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧

إنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهي الدعوى إلا أن نفي هذا الحكم يؤهل ويضع للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات - إذا كان حكم النقض قد صدر للمصلحة المتنازع في الحكم المطروح فيجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يفتلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا لم يعمل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من المرافعات. وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى.

الظعن رقم ١٩١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٧

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يضل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً فإذا بدأ من الخصم الذي شرع الإعلان لمصلحته ما يدل أنه قد تزل عن التمسك بسقوط الخصومة فلا يجوز بعد ذلك أن يتقدم فيها أسقط حقه فيه وعلى ذلك فتمتنع بين من وقائع الدعوى أن المتنازع عليه أن يتمسك بسقوط الخصومة بعد تسجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بل طلب الحكم بسقوط حق المتنازع في التمسك بالحكم الصادر منها بتعيين غير قبل تسجيل الدعوى مما يستلزم منه قطعاً أنه ينصر الخصومة فيما هذا ذلك قائمة ومنتهية آثارها فلا يحل له بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٧

- لا بعد من إجراءات التقاضي في الخصومة إعلان حكم النقض الموجه لإلغاء ما قضى به ذلك الحكم من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة. ولا يصح الإعتماد بالقول بأن تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة لا يتم إلا بعد إعلان حكم النقض نسباً على أن التصجيل عا هو إلا تنفيذ حكم النقض وأنه لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها ، وأن مدة السقوط للنصوص عليها في المادة ٣٠١ من نفاذات لا تبدأ إلا من تاريخ هذا الإعلان - ذلك لأن القانون لم يوجب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة وأن تنفيذ الأحكام الذي يوجب القانون أن يسبقه إعلانها في حكم المادة ٤٦٠ من النفاذات هو التنفيذ الجبري.

- ليس محكمة الإحالة أن تعمل مقتضى حكم محكمة النقض إلا إذا اتصلت بموضوع الدعوى فإذا كانت قد طبقت القانون وقضت بسقوط الخصومة فإن حكم سقوط الخصومة يكون قد حال بينها وبين الاتصال بالوضوع ولا تكون قد إمتعت عن الفصل فيه لأن الذي منعها من ذلك هو حكم القانون.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

- يشترط في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ في ذات الخصومة الأصلية وأن يكون مقصوداً به السير نحو الفصل في الدعوى ، كما يتعين أن يتخذ في مواجهة الخصم الآخر. فإذا كان النزاع في الدعوى الأصلية يدور حول تسليم أطيان فلا يعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة لهما قيام المتمسك بالسقوط برفع دعوى أخرى أمام القضاء المستعجل بوضع تلك الأطيان تحت الحراسة ولا تقديمه فلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف - بعد نقض الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والإحالة طلباً باستيراد ملف استئناف هذه الدعوى من محكمة أخرى تمهيداً للفصل في الاستئناف.

- إذا كان المتمسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد طلب إلى قلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف استيراد ملف الدعوى من محكمة أخرى وقررت محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير لا اعتبارات سائلة - أن هذا الطلب لا يفيد تنازلاً صريحاً أو ضمنياً عن طلب السقوط ولا يعتبر تقديمه منه رضاً وقبولاً بموالات النظر في الاستئناف فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سليم.

- لا يقبل التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن المتمسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد استصدر أمراً بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه وقام بإعلان هذا الأمر وتنفيذه وأن هذه الإجراءات تعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة وتدل على قبوله ورضاه ورغبته في متابعة السير في الدعوى ومن شأنها أن تحول دون طلب الحكم بسقوط الخصومة.

- إن النظر في أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية إنما يعني تلك الأحكام التي تكون قد صدرت في الخصومة الأصلية لا تلك التي تصدر في ذات طلب سقوط الخصومة وتهدف إلى تحقيق هذا الطلب.

- لا تحمي المادة ٣٠٤ مرافعات في مجال إعمال أثرها من أثر سقوط الخصومة إلا الأحكام القطعية والإجراءات السابقة عليها وليس من قبيل هذه الأحكام الحكم الصادر بإلغاء وصف النفاذ لأنه ليس حكماً قطعياً.

- رتب قانون المرافعات في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ أثراً خاصاً بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو اعتبار الحكم المستأنف إنتهاياً - وإعمال هذا الأثر يقتضي أن يكون الحكم الابتدائي قد بقي على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأي تعديل أو إلغاء - ولا يحضر الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً من الأحكام التي تمس الحكم الابتدائي بتعديل أو إلغاء. كما أن اعتبار الحكم المستأنف إنتهاياً يقتضي بطريق الزورم عدم اعتبار صحة الاستئناف قائمة بل إن ذات الحق في الاستئناف يزول فلا يكون للمستأنف أن يرفع استئنافاً جديداً حتى ولو لم يكن الحكم المستأنف قد أعلن إليه.

للطنين رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

إذا كان قد قضي في الدعوى بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد فإن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات الخاصة بسقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه إجراء صحيح في الدعوى من تاريخ إعلانه .

للطنين رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٤

سقوط الخصومة لحضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يحصل بمصلحة الخصم وله التنازل عنه صراحة أو ضمناً ، فإذا بدأ من الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد تزل عن التمسك به فليس له بعد ذلك أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه ، ومن ثم فإذا كان المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة في الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف بعد تحضيره في قلم الكتاب بل أبدى طلبات في موضوع الاستئناف مما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة لأثارها فلا يمكن له بعد ذلك أن يعود ويتمسك بسقوط الخصومة.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣

سقوط الخصومة لدى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها يحصل بمصلحة الخصم الذى شرع السقوط لمصلحته ، فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذ بدا منه ما يدل على أنه نزل عن التمسك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٧

الحكم بسقوط الخصومة لا يوجب عليه سقوط الإجراءات السابقة على الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم ومن ثم فإن الإعذار الذى وجهه البائع إلى المشتري فى تاريخ سابق على رفع الدعوى التى قضى بسقوط الخصومة فيها يظل صحيحاً ومتعباً لأثاره القانونية.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨

الخصومة فى الاستئناف تعدد بإعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، ولا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية فى مراحل المصنير فى قلم الكتاب ، إذ التقضى فى هذه المرحلة يكون شأنها شأن القضايا المتداولة بالجلسات من حيث ما يجرى على الخصومة فيها وإذا أجازت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات للمدعى عليه ومن فى حكمه أن يطلب فى حالة عدم السرى فى الدعوى بفعل المدعى أو إمتاعه الحكم بسقوط الخصومة متى إنتقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى وكان حكم هذه المادة كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها فى مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات. فإنه إذا استمر يوم الخصومة فى الاستئناف مدة سنة بعد آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو إمتاعه جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان نوعها راجعاً إلى قيام حاله من حالات الوقف أو الإنقطاع التى نص عليها القانون فى المواد ٢٩٢ إلى ٣٠٠ من قانون المرافعات أو إلى أسباب أخرى ، ذلك أن المشرع لم يقصد ربط سقوط الخصومة بحالات وقف الدعوى أو إنقطاع الخصومة فيها المنصوص عليها فى المواد السابقة بل جاء نصه فى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات عاماً يشمل جميع الحالات التى يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعى أو إمتاعه. فسقوط الخصومة جزاء لفرجه المشرع على المدعى الذى يسبب فى عدم السرى فى الدعوى بفعله أو إمتاعه منه من الزم أن إذا طلب صاحب المصلحة توقيع ذلك الجزاء.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم لقضائه برفض الدفع بسقوط الخصومة فى الدعوى على أن "الدفع بسقوط الخصومة فى أول جلسة بعد التعجيل والتمسك به فى الجلسات التالية لا يتأى معه القول بتنازل

صاحبه عنه وينبى على ذلك أن مصلحة الضرائب بعد أن تعلق خفيها بالدفع بالسقوط قد صدر منها من الصرافات ما يحرق بحق فرضها لوضع النزاع وتنازلاً ضمنياً عن هذا الدفع ذلك أن مراقبة الضرائب طلبت من المحكمة المتفورة أمامها الدعوى الملف الفردى للطاعن لإعادة النظر في أسس تقديرات اللجنة وإنهاء النزاع صلحاً كما طلبت من المحاسب الوكيل عن الطاعن تقديم إقراحاته على أسس التصالح وذلك دون تحفظ من المصلحة لأن إعادة النظر بصرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض هو إعادة لتجهده وهاء الضريبة على أسس جديد يرتضيه الطرفان والغرض منه إنهاء النزاع للمروض صلحاً " لأن هذه التقديرات الموضوعة من الحكم تكون غير سائفة إذ ما تمسك مصلحة الضرائب بالدفع بسقوط الخصومة في أول جلسة بعد الصجيل وفي الجلسات التالية لا يتألى القول بأنها تنازلت ضمناً عنه.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٠٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥

إذ نصت المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات على أن مدة سقوط الخصومة لا تبدى في حالة الإقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورقة خصمه الذى توفى بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي كما نصت المادة ٣٠٣ منه على أن طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأففين وإلا كان غير مقبول لأن مفاد ذلك إنه إذا لم يحكم المدعى عليه - أو المستأف ضدّه - من العمسك بالسقوط قبل جميع هؤلاء لقيام سبب من أسباب إقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم إمتنع عليه تقديم هذا الطلب وذلك لأن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعة لإذا كانت الأوراق علواً مما يدل على أن الطاعن الأول قد أعلن بوجود الإمتناف بين مورثه - المستأفة الأصلية - وبين المطعون عليهم فإن طلب سقوط الخصومة - في الإمتناف - لا يكون مقبولا بالنسبة له وبالتالي لا يكون مقبولا بالنسبة لجميع المستأففين "بألى الطاعنين " وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الخصومة فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ٧/١٢/١٩٦٥

مدة سقوط الخصومة - وفقاً للمادة ٣٠٢ مرافعات - لا تبدأ في حالة الإقطاع بسبب زوال الصلة إلا من اليوم الذى يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان من قام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي. فإذا كان الإمتناف قد رفع أصلاً من والد المطعون عليهم بصفته ولأى عليهم ثم زالت عنه هذه الولاية يلوغهم سن الرشد فإنه يجب على زوال صفته في مباشرة الإمتناف والسو فيه وإعتقال هذه الصلة إليهم أن مدة سقوط الخصومة في هذه الحالة لا تبدأ من اليوم الذى صدر فيه حكم

محكمة النقض بإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وإثما من اليوم الذى يتم فيه إعلان المظنون عليهم
"المستأنفين" بوجود الاستئناف.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٢

لئن كان معاد الستة احدد لسقوط الخصومة - عملاً بالمادة ٣٠٦ من قانون المرافعات معياداً لإجرائها مما
يضاف إليه أصلاً معاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ٢١ و ٢٢ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان
الإنطال الذى يقضيه القيام بإجراء إعلان صحيفة تسجيل الدعوى هو إنتقال المحضر من مقر المحكمة التى
لتمت صحيفة التسجيل لها إلى محل من يواد إعلانها به فإن معاد المسافة الذى يزداد على معاد إعلان
صحيفة التسجيل يحسب على أساس المسافة بين هذين المحلين.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧

يشترط فى الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ فى ذات الخصومة الأصلية وأن يكون مقصوداً به
إستئناف السير فيها وبذلك فلا تتقطع هذه المدة بأى عمل يتخذ أى من الخصمين خارج نطاق الخصومة
ولو كان هذا العمل تصرفاً قانونياً ومن ثم فإن الوفاء الجزئى وإن صح اعتباره عملاً قانونياً يتطوى على
الإثراء بالحق ذاته ويمنع تقادمه إلا أنه لا يمكن اعتباره إجراء من إجراءات الخصومة ذاتها مقصوداً به
المضى فيها والعمل على متابعتها وهو ما يشترط فى الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٠

- طلب سقوط الخصومة يثبت لكل ذى مصلحة من الخصوم. وإذا كان المستأنف فى الإستئناف الفرعى
يعتبر مدعى عليه فى الإستئناف الأصلى فإنه يكون ذا مصلحة بحلقة فى سقوط الخصومة على هذا
الإستئناف ولما كان الاستئناف الفرعى - على ما تقضى به المادة ١٣/٤ من قانون المرافعات - يصح
الإستئناف الأصلى ويؤزل بزواله فإنه متى حكم بسقوط الخصومة فى الإستئناف الأصلى فإن ذلك يستتبع
حتماً وبمحكم القانون زوال الإستئناف الفرعى ومن ثم فلا حاجة لإشراط نزول المستأنف فرعياً عن
إستئنافه قبل طلب سقوط الخصومة فى الإستئناف الأصلى.

- يشترط فى الإجراء القاطع لمدة الخصومة أن يكون من إجراءات الخصومة ذاتها مقصوداً به المضى فيها فلا
تقطع تلك المدة بأى عمل يتخذه أحد الخصمين خارج نطاق الخصومة ولو كان هذا العمل تصرفاً قانونياً

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٧

القاعدة التى قررتها المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات من أنه يجوز للخصوم فى حالة الحكم بسقوط
الخصومة أن يمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التى تمت ما لم تكن باطلة فى ذاتها - هذه

القاعدة تطبق أيضاً في حالة ترك الخصومة لأن المشرع لم يرتب على الرّك آثاراً أخذ من الآثار التي يرتبها على سقوط الخصومة ذلك أن الأثر الذي رتبته على الرّك وهو إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى قد رتبته أيضاً على الحكم بسقوط الخصومة ومع ذلك ومع نصه صراحة في المادة ٣٠٤ مرافعات على سقوط الأحكام الصادرة في الخصومة بإجراء إثبات فانه أجاز في الفقرة الأخيرة من هذه المادة للخصوم أن يمسكوا بإجراءات التحقيق وأعمال الخواة التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها كما أن المحكمة التي أملت هذا الحكم بالنسبة لسقوط الخصومة والتي أوضحت عنها المذكرة الإيضاحية تحقق كذلك في حالة ترك الخصومة مما يوجب تطبيقه أيضاً في هذه الحالة ما دام لا يوجد في النصوص الواردة في باب ترك الخصومة ما يمنع من تطبيقه.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٥٠٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠

تشروط المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات لإمكان الحكم بسقوط الخصومة أن يكون عدم السر في الدعوى مدة السنة راجعاً إلى فعل المدعي أو امتناعه. ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - تعلق على قلم الكتاب وحده عبء القيام بإجراءات تسجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف ولا تتطلب من المدعي إجراء هذا التسجيل في حالة تراخي قلم الكتاب فيه فإنه مهما طال تراخي قلم الكتاب في تسجيل الدعوى بعد انقضاء مدة الوقف فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السر فيها لا يكون في هذه الحالة بفعل المدعى أو امتناعه. ولا يقدح في ذلك أن المدعي هو المكلف أصلاً بتسيير دعواه ذلك أن القانون قد أعفاه في هذه الخصوصية من القيام بالإجراء اللازم لاستئناف السر في الدعوى وألزم به قلم الكتاب ولا يمكن إعتبار المدعي مهماً لفعوده عن إتخاذ إجراء ألزم به القانون غيره. وقد تبه المشرع عند إصداره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلى ما في نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من شذوذ وعروج بغير مبرر على الأصل الذي مقتضاه أن عبء السر في الدعوى يقع على المدعي ومن ثم ألقى المشرع القاعدة الواردة في هذه الفقرة والتي توجب على قلم الكتاب تسجيل القضايا الموقوفة جزاء للمدعي المهمل.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣

سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مما يتصل بمصلحة الخصم فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا بدا منه ما يدل على أنه تنازل عن الجسمك به لا يجوز له بعد ذلك أن يعود لهما أسقط حقه فيه.

الطنن رقم ١٢٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٤٥ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٩

إذ كان سقوط الخصومة أو انقضاءها موضوع غو لا بل للتجيزة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها أو إنقضائها وحدة لا تتجزأ ، فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحد ورثة من لقنى الحكم المطعون فيه بسقوط الخصومة أو إنقضائها لصالحهم لعدم إعلانه بالطنن فى المهاد القانونى يستتبع حما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم.

الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٩

الحكم بسقوط الخصومة لا يرب عليه - كصرىح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات - سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم فإنه ليس ما يمنع من المحكمة من الأخذ بإقرار صدر فى دعوى أخرى قنى بسقوط الخصومة فيها.

الطنن رقم ١٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

- طلب سقوط الخصومة هو فى واقع الأمر دفع بطلان إجراءات الخصومة الأصلية أجاز الشارع فى المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقامة أمامها تلك الخصومة بالأوضاع المعادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط ومن ثم فإذا تمسك به المدعى عليه بالطريقتين معا وقررت المحكمة ضم طلب سقوط الخصومة المقدم بطريق الدعوى إلى الدعوى الأصلية ليصدر فيها حكم واحد فإنه ينبنى على التزم فى هذه الحالة إندماج هذا الطلب فى الدعوى الأصلية التى أبدى فيها ذات الطلب بطريق الدفع لأنه علاوة على إتحاد الطلبين فإن الطلب الأول متفرع عن هذه الدعوى ويتناول الخصومة فيها ويكون الحكم الصادر برفض الطلبين وهما فى حقيقتهم طلب واحد مقدم بطريقتين مختلفتين - حكماً صادراً قبل الفصل فى الموضوع لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

- قصدت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بالخصومة التى ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص الخصومة الأصلية المتقدمة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن مسألة فرعية أو دفع متعلق بإجراءات الدعوى كالدفع بسقوط الخصومة.

الطنن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنهاية ، لا يعتبر إعلاناً صحيحاً للمطعون عليهما الأول والثانى ضابطين بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٠

- مؤدى نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات السابق أنه متى كان انقطاع الخصومة راجعاً لوفاء المدعى عليه أو من فى حكمه كالمتأنف عليه ، تعين على المدعى أو المتأنف فى هذه الحالة أن يعلن ورقة خصمه المرفوعة بهام الخصومة بينه وبين مورثهم ، ويكون عليه مولاة السير فى إجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة. ولا يعتبر جهل المدعى أو المتأنف بورقة خصمه وموئتهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعرض دعواه للسقوط بملغله أو إمتاعه .

- مفاد نص المادة ٣٠٣/٣ من قانون المرافعات السابق مرتبطة بالنصوص السابقة واللاحقة لها والواردة فى ذات القانون والمعلقة بسقوط الخصومة ، أنه يعين قبول طلب الحكم بسقوط الخصومة الذى يقدم ضد المدعين أو المتأنفين جميعهم ممن لم يعلن بالتسجيل فى المهاد من المدعى عليهم أو المتأنف عليهم ولو كان الآخرون من هؤلاء قد أعلنوا فى المهاد لأنه لا يصح أن يضار خصم من إجراء لم يتدخل فى مواجهته وإنما اتخذ فى مواجهة أحد زملائه ، ولأنه يشترط فى الإجراء الذى يتم عن المضى فى الخصومة ليقطع أجل سقوطها ، ويحول دون الحكم بالسقوط ، أن يكون قد اتخذ عند تصد المدعى عليهم أو المتأنف عليهم فى مواجهة هؤلاء جميعهم فى المهاد ، كما أفادت هذه النصوص بأن سقوط الخصومة يجب أن يكون شاملاً للعلاقة بين جميع الخصوم مدعين أو مدعى عليهم بحيث لا يتجزأ ، وإلا فأتت حكمته تأسيساً على أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى ظل قانون المرافعات السابق قبل إلغاؤه بقانون المرافعات الحالى ، تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته مما ينبنى عليه أنه إذا تمسك أحد المدعى عليهم أو المتأنف عليهم بسقوط الخصومة ، سقطت بالنسبة لباقى المدعى عليهم أو المتأنف عليهم

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٤

مفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق مرتبطاً بنص المادة ٣٠٧ المتعلق بانقضاء الخصومة بمضى المدة ، أنه إذا صدر حكم قطعى فى الدعوى ، فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة ولو كان صادراً فى مسألة متعلقة بسير الخصومة ، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة ومعنى عن السقوط أو الانقضاء بمضى المدة ، ومن ذلك صحف الدعاوى والإستئناف ، ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، وإحكام بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً فيما تضمنه

لأن مؤدى ذلك ألا يرتب على انقضاء الخصومة بعض المدة سقوط مثل هذا الحكم ، بل يبقى قائماً هو والإجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الدعوى أو صحيفة الاستئناف .

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٢

- نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه " لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المبدى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى " وحكم هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة ، فإنه يسرى عليها في مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من نص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات ، فإذا استمر عدم السير في الاستئناف مدة سنة من آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه ، جاز للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة سواء كان عدم السير فيه راجعاً إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الإنقطاع التى نص عليها القانون أو إلى أى أسباب أخرى ذلك أن نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جاء عاماً يشمل جميع الحالات التى يوقف فيها سير الدعوى بفعل المبدى أو امتناعه ، إذ أن سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة إعمال ذلك الجزاء - طلب سقوط الخصومة هو في واقع الأمر دفع بطلان إجراءات الخصومة الأصلية ، أجاز الشارع في المادة ١٣٦ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة إما بالأوضاع المعادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥

يشروط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التى تسقط الخصومة لانقضائها أى إجراء يقصد به مwalاة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢

- إذ حلت الأوراق مما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بإنعدام مصلحة المظنون عليه الخامس في إبداء الدلع بسقوط الخصومة لأنه أعلن بتعجيل الاستئناف في المعاد ، فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة التفض .

- إذ خلت أوراق الدعوى مما يفيد أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المظعون عليهم من الرابعة حتى الأخير تنازلوا صراحة أو ضمناً عن الدفع بسقوط الخصومة ، فإن النعى بهذا الخصوص يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧١٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩

نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بيزيل هذا الحكم ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف لتأدية السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور الحكم النقض أحكام سقوط الخصومة وإقضائها ، فإذا أهمل من صدر حكم النقض لصالحه ولم يجعل الخصومة أمام محكمة الاستئناف خلال سنة كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب سقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، وتبدأ مدة السنة فى هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح من إجراءات الطاعن فى الدعوى ، ولا يمر من ذلك وفاة محامى الطاعن الصادر لصالحه حكم النقض - قبل صدور الحكم ، ذلك أن حكم النقض السابق وكان حضورياً بالنسبة للطاعن لأنه هو الذى رفع الطعن الذى صدر فيه ذلك الحكم ومن لم فإن علمه بصدوره يعتبر متحققاً قانوناً ولا ينفى هذا العلم بوفاة المحامى الذى كان يباشر الطعن عنه أمام محكمة النقض قبل صدور حكمها لأن هذه الوفاة ليس من شأنها أن تحول بينه وبين الوقوف على ما تم فى الطعن وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإحالة قبل أن يدركها السقوط ، فليس المحامى هو السبل الوحيد إلى معرفة الحكم ومن ثم فإن وفاة محامى الطاعن لا تعتبر من قبل القوة القاهرة التى يستحيل معها السير فى الخصومة وإذ ألزم الحكم المظعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة لانقضاء مدة جاوزت السنة على صدور حكم النقض السابق دون تعجيل الطاعن للإستئناف الذى وقف سيره خلال تلك المدة بإهماله فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦

النص فى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أن " لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السور فى الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات الطاعن " يدل على أن تعجيل الدعوى بعد وقفها جزاء يتطلب إنقاذ إجراءات جوهرين هما تجديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يتم هذا الإعلان قبل انقضاء مدة السقوط المشار إليها وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لإنقاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يجتزى الميعاد مراعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٦٣ من المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بصحيفة

تودع قلم الكتاب ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة الأخيرة قاصر على صحيفة الإفصاح الدعوى أو الطعن فلا بعداها إلى غيرها بظل أثر نص المادة الخامسة سائلة الذكر بالياً بالنسبة لتسجيل السير في الدعوى بعد وقفها فلا يعبر المبدأ مرمياً إلا إذا تم الإعلان خلاله .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨

تنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى على أنه "يُقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة القائمة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعادة لرفع الدعوى. ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد إنقضاء السنة. ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين المستأفنين وإلا كان غير مقبول " ولأن وردت الفقرة الثالثة من النص الحالية من المبراة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على أنه " وإذا قدم أحد الخصوم إسقاطا منه الباقون " وهي تلبد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته ، ومؤدى ذلك أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة أما إن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٩

— المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق قد أوجبت فى فقرتها الثالثة أن يكون تقديم طلب الحكم بسقوط الخصومة أو الدفع به من جميع المدعين أو المستأفنين وإلا كان غير مقبول ، وإذا قدم أحد الخصوم إسقاطا منه الباقون. وقد حذف المشرع هذه المبراة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق ومفاد حذفها أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها أصبحت قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة ، و إذ كان ذلك ، وكانت الطاعة قد إختصت المطعون ضدهم فى الإستئناف المرفوع منها باعتبارهم ورثة الدائن المحكوم لصالحه ببلغ من المال وهو ما يجعل الموضوع قابلاً للتجزئة ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون ضده الثالث وأن المطعون ضده الرابع لم يعلن إعلاناً قانونياً صحيحاً خلال سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى وهو إنقطاع سير الخصومة الحاصل فى ١٩٧١/١٢/٢٣ ولا يمنع حضوره بوكيل عنه بجملة ١٩٧٣/١/٣٠ بعد إنقضاء السنة من سقوط الخصومة بالنسبة له ، لأن لوائح المبدأ دون إعلانها

يقطع في عدم تحقق الغاية من الإعلان لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة بالنسبة له يكون قد إلتزم في هذا الشأن من نفعاته صحيح القانون .

- الخصومة بالنسبة لإسقاطها قابلة للتجزئة عند تمدد المدعى عليهم ، وإذا كان موضوع الخصومة قبلاً للتجزئة وكان المطعون ضدهما الأول والثاني قد أعلن بصحيل الاستئناف في ١٩٧٢/٨/١ قبل إنقضاء سنة من تاريخ الحكم بإقطاع سر الخصومة لأنها لا تكون سقطت بالنسبة لهما ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوطها قبلهما تأسيساً على أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها غير قابلة للتجزئة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ..

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٥
إذ كان الحكم المطعون فيه يبد أن يستخلص أن القادم بالنسبة لدعوى المطعون عليه - بالتعرض للقبض عليه وحبه بدو حق - قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٩٨١/٥/١٥ وأن عودته للسريان - لا تكون إلا من هذا التاريخ - وإذ لم تكن مدة الطاقم قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١٩٧٩/٩/١١ فلا تسقط تلك الدعوى بالتقدم إعمالاً لنص المادة ٥٧ منه .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦
من المقرر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد من الخصوم السر فيها - وهو الجزء المنصوص عليه في المادة ٨٢ من قانون المرافعات - هو من قبل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسرها ، ومنه أن ميعاد الستين يوماً يعد من مواعيد السقوط التي تطف إذا تحققت قوة القاهرة ، إذ ليس من العدالة أن يقضى بالسقوط إذا حدثت الواقعة عامة لا إرادة للخصم فيها ولا قبل له بدفعها منعه من طلب السر في الدعوى ، وقد إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر حين خلص بأسباب ساقلة إلى أن السر للخارج للعلاج من مرض لا يفقد للمريض به أهليته للنقاش ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شئونه أو التعبير عن إرادته في تكليف من يدوب عنه طلب السر في الدعوى لا يعد من قبل القوة القاهرة التي تولف ميعاداً حتماً يوجب على مخالفته جزاء السقوط.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨
سقوط الخصومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء لفرطه المشرع على المدعي الذي يتسبب في عدم السر في الدعوى بقلعه أو إمتناعه إذا طلب صاحب المصلحة إعمال هذا الجزء ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تلقى على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورهما إلى قلم المحضرين لإعلانها ، فإذا ما تراخي قلم الكتاب في القيام

بذلك فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة ، لأن عدم السر لها لا يكون في هذه الحالة بفعل الطاعن أو إمتاعه.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٩

- نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما يسرى على الخصومة أمام محكمة أول درجة فإنه يسرى عليها في مرحلة الاستئناف على ما يستفاد من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات ، ويضمن تقرير جزاء - بسقوط الخصومة - فرضه المشرع على المدعى أو المستأنف الذي يسبب في عدم السر في الدعوى بفعله أو إمتاعه وتلتزم المحكمة بأعماله بناء على طلب ذي المصلحة فيه.

- إذا كان الجزاء - بسقوط الخصومة - يتصل بسر الخصومة ذاتها ولا تملك المحكمة إلا أن تجيب صاحب المصلحة فيه إلى طلبه إذا توافرت شروطه ، فإنها تلتزم بأن توقف عند حد تقريره وبغير حاجة للمصدي أو الرد على ما تثير دون ذلك من الإدعاء بزوال صفة مورثة الطاعنين والسيد - .. أو عدم اختصاص وزارة الأوقاف بصحيفة تسجيل الاستئناف لعدم تأثير ذلك في القضاء بسقوط الخصومة .

- طلب سقوط الخصومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو في واقع الأمر دفع بطلان إجراءاتها أجاز المشرع في المادة ١٣٦ من قانون المرافعات تقديمه إلى المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة إما بالأوضاع المعادة لرفع الدعاوى أو بطريق الدفع أمامها إذا عجل المدعى دعواه الأصلية بعد إنقضاء السنة المقررة للسقوط .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

الدفع بسقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها هو ما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً فإذا بدا من الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه.

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠

إعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في المحاد القانوني ولم يطلب المدعي السر فيها وفقاً لنص المادة ٢٨ من قانون المرافعات ، وكذلك سقوط الخصومة في حالة عدم السر في الدعوى بفعل المدعى أو إمتاعه المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من القانون السابق لوران من ألوان الجزاء قدرها المشرع محكمة واحدة وهي : تقصير المدعى في موالاة السر في الدعوى وحده على متابعة إجراءاتها حتى لا ترواكم الدعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذي يقتضى توحيد الأثر المحرّب على كلا الجزأين ؛ ولما كان

المشرع قد رتب في المادة ١٣٧ من قانون المرافعات على الحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، إلا أنه مع ذلك لم يسقط الأحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ، وأجاز للخصوم التمسك بها ما لم تكن باطلة في ذاتها فإن هذه الأحكام تسرى بدورها في حالة إعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذ ليس في نصوص قانون المرافعات ما يمنع تطبيقها لو يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على إعتبار الدعوى كأن لم تكن آثار أشد من الآثار التي رتبها على سقوط الخصومة ، كما أن المحكمة التي أملت على المشرع تقرير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة على ما نصحت عنه المذكرة الإيضاحية وهي احتمال زوال معالم الإثبات عند إعادة رفع الدعوى يحقق كذلك في حالة إعتبار الدعوى كأن لم تكن التي وإن يوجب عليها إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق في الأحكام القطعية الصادرة فيها.

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦
تنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات على أنه " يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة القائمة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعادة لرفع الدعوى ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دلع إذا عجل المدعي دعواه بعد إنتضاء سنة ... " وحكم هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسرى على الخصومة سواء كانت أمام محكمة أول درجة أو كانت أمام محكمة الإستئناف ، ومن شأن ورود هذا النص في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات والمضمون " في سقوط الخصومة وإنتضاهاها بمعنى المدة " سرهانه على طلب إنتضاء الخصومة بمعنى المدة ذلك أن طلب السقوط أو الإنتضاء كلاهما في الواقع دعوى بطلان إجراءات الخصومة ومن ثم أجاز المشرع تقديمه إلى المحكمة القائمة أمامها الخصومة إما بالأوضاع المعادة لرفع الدعوى أو بطريق الدلع إذا عجلت بعد إنتضاء المدة المقررة ، ويستتبع ذلك حتماً عدم إعتبار دعوى إنتضاء الخصومة دعوى أصلية يعين رفعها إنتداء أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٤
النص في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على أنه. .. يدل على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان من حل محل من قام به سبب الإنقطاع بمعرفة خصمه الذي تمسك بهذا السقوط فلا يبنى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة بأي طريقة أخرى ولو كانت قاطعة.

(١) النص في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه " في جميع الأحوال تقتضي الخصومة بمضي ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ، ومع ذلك لا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطعن بطريق النقض ، يدل على أن إنتضاء الخصومة يكون بسبب عدم موالاة إجراءاتها مدة ثلاث سنوات وأن هذه المدة تعتبر معيار تقادم مسقط لإجراءات الخصومة ذاتها دون الحق موضوع الدعاوى الذي يُلغى في إنتضاءه للمواعيد المقررة في القانون المدني ، وهذا التقادم لا يتصل بالنظام العام بل يجب التمسك به من الخصم ذي المصلحة ، ويسقط الحق فيه بالتزول عنه نزولاً صريحاً أو ضمناً .

(٢) إذ كان تقادم الخصومة من شأنه أن يُلغى آثار ذات أهمية نشأت عن الإجراءات التي يُتخذت فيها وقد يؤثر في حقوق للخصوم تتعلق مصيرها بهذه الإجراءات ، فقد وجب إخضاع سريانه للوقف والإنقطاع تطبيقاً للمبادئ العامة الأساسية في شأن التقادم المسقط ، وهي مبادئ ، مقررّة كإصل عام في التشريعات الإجرائية أسوة بالتشريعات الموضوعية ، والإجراء القاطع لمدة تقادم الخصومة هو الإجراء الذي يتخذ في الخصومة ذاتها وفي مواجهة الخصم الآخر قصداً إلى إستئناف السير فيها ، وأما وقف مدة هذا التقادم فيتحقق بقيام مانع مادي يمتثل في وقوع حدث يعد من قبيل القوة القاهرة ويستحيل معه على الخصم موالاة السير في الخصومة أو مانع قانوني يحول دون مباشرة إجراءات الخصومة ومواصلة السير فيها .

(٣) من المقرر أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان ، جنائية ومدنية ، ووفعت دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن توقف السير في الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، وإذا كان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام ويعتبر نتيجة لازمة لجداً تفيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني وسببها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من ذلك القانون والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، فإنه يتبادى منه الضرورة أن يكون قيام الدعوى الجنائية في هذه الحالة مانعاً قانونياً من متابعة السير في إجراءات خصومة الدعوى المدنية التي يجمعها مع الدعوى الجنائية أساس مشترك .

(٤) إذا ما رفعت الدعوى المدنية ثم صدر حكم بوقفها إعمالاً لما يوجبه القانون في هذا الصدد فإن من أثر هذا الحكم القطعي أن يمنع الخصوم عن إتخاذ أي إجراء يستهدف به معاودة عرض الخصومة على المحكمة قبل زوال ذلك المانع القانوني ، ومخالفة ذلك تجعل الإجراء عقيماً إذ سيقتل مصيره الحتمي بعدم قبول المحكمة السير في إجراءات الخصومة ما دام المانع قائماً ، لهذا فلا تحسب في مدة إنتضاء الخصومة تلك

الدعوة التي ظلت خلالها الدعوى الجنائية قائمة حتى انقضت بهدور الحكم النهائي فيها أو بأي سبب آخر من أسباب الإنقضاء ، ولا يقدح في ذلك تصوير نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات بمادة " على جميع الأحوال " لأن هذه العبارة لا تعني الخروج على المبادئ الأساسية المقررة كما صلب عام على التفسيرات الإجرائية والموضوعية لتتقدم المسقط ، وإنما قصارى ما تعنيه هو إنطباق النص على الخصومة في جميع مراحلها - عدا مرحلة الطعن بطريق النقض التي حرص الشارع على إستثناءها بالنص الصريح في الفقرة الثانية من تلك المادة - وفي الحالات التي يكون فيها عدم موالاته السير في الخصومة مرجعه إلى مطلق إرادة الخصوم أو إلى قلم كتاب المحكمة ، وهي حالات أبجاز الشارع فيها إنقضاء الخصومة عن سقوطها الذي نص عليه في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جزاء إهمال المدعي وحده السير فيها ، ولو أنه أراد إستثناء مدة إنقضاء الخصومة من النولف لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لإنقضاء الدعوى الجنائية .

٥) سقوط الخصومة وفقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء لفرط الشارع على المدعي الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة ، فمناط إهمال الجزاء هو الإهمال أو الإمتناع أو الإمتناع عن السير بالخصومة حين لا يحول دون السير بها حائل ، فإذا قام مانع قانوني أو قلت الدلة حتى يزول المانع إذ لا يكون ثمة إهمال يصح إستناذه إلى المدعي كذلك فإن إنقضاء الخصومة المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو تقدم مسقط للخصومة بقطع في مريان مدته للوقوف إذا وجد مانع قانوني يجتنب بسببه نظر الخصومة والسير في إجراءاتها .

٦) محكمة الاستئناف إذا هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي أن تحمل على ما جاء فيه سواء في بيان وقائع الدعوى أو في الأسباب التي ألهم عليها متى كانت تكني حمله ولم يكن الخصوم قد إستندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة .

للطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٨

التنازل الضمني عن الدفع بسقوط الخصومة ، مناطه أن يكون الخصم الذي شرع السقوط بإصلحته قد بدا منه ما يدل على أنه إعتبر الخصومة قائمة ومنتهجة لآثارها وبمجرد حضور هذا الخصم بالجلسات التالية لتعجيل السير في الدعوى لا يدل بذاته على ذلك .

للطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤

سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على أمر إجراء صحيح في الدعوى ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء لفرط الشارع على المدعي ومن في حكمه كالتنازل الذي يتسبب في عدم السير

في الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة ، وهو مما يتصل بمصلحة الخصوم فلا يجوز للمحكمة أن تنزله على واقعة الدعوى إلا إذا تمسك به صاحب المصلحة فيه الذي يملك التنازل عنه صراحة أو ضمناً بأن يصدر عنه ما يستفاد على وجه القطع واليقين أنه يعتبر الخصومة قائمة منتجة لآثارها وبديل على قبوله ورضاه وورغبته في متابعة السير في الدعوى والتعرض لموضوع النزاع وطلب التأجيل للإطلاع على المستندات المقدمة من أحد الخصوم أو لتبادل المذكرات أو طلب شطب الاستئناف لتخلف المستأنفين عن الحضور لا يعتبر تعرضاً لموضوع النزاع وتنازلاً ضمناً عن الدفع بسقوط الخصومة .

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

النص في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... " والنص في المادة ١/١٣٣ منه على أن " تستأنف الدعوى سرها بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي ... بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن إلى هذا الطرف بناء على طلب أولئك " وفي المادة ١٣٤ على أن " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدهي أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي. يدل على أنه متى كان وقف السير في الدعوى راجعاً إلى إنقطاع الخصومة لوفاة المدهي عليه تعين على المدهي أن يعلن ورثه خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير في إجراءاتها في مواجهتهم قبل انقضاء سنة من غير تاريخ آخر إجراء صحيح فيها - ولا يصح جهل المدهي بورثة خصمه أو موطنهم عذراً مانعاً بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعرض دعواه للسقوط بفعله ، ولا يعتبر الميعاد موعياً إلا إذا تم إعلان الورثة خلاله

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات يدل على أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالتقضي طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتماً بل مجرد ميعاد تنهضي لا يوجب على تجاوز البطلان وقد أورد النص هذا الحكم عاماً مطلقاً دون تخصيص سواء تم الإعلان قبل عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة أم تراعى إلى ما بعد ذلك .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦

النص في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدهي أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي " يدل على أن المقصود بصاحب المصلحة في هذا النص هو من لم يتم إعلانه

بتعجيل الدعوى في الميعاد فله وحده حتى التمسك بسقوط الخصومة ، ونظراً لعدم تعلقه بالنظام العام فإن صاحب المصلحة فيه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ، أما الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتعجيل في ميعاد السنة فلا يملك التمسك بسقوط الخصومة لعدم إعلان غيره بهذا التسجيل في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، إلا أنه إذا تمسك صاحب المصلحة بهذا الدلع ، وثبت للمحكمة صحته ، فإن سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع - في حالة عدم التجزئة سقوطه أيضاً بالنسبة لباقي الخصوم.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٨

سقوط الخصومة طبقاً لحكم المادة ١٣٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جزاء لفرغه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة إعمال هذا الجزاء لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تلقى على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ، فإذا ما تراعى قلم الكتاب فى القيام بذلك فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة لأن عدم السير فيها لا يكون فى هذه الحالة بفعل الطاعن أو إمتناعه.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٩

سقوط الخصومة وفقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء لفرغه الشارع على المدعى الذى يتسبب فى الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة. فمناط إعمال الجزاء هو الإهمال أو الواحــــــس أو الإمتناع من جانب المدعى من السير بالخصومة حين لا يحول دون السير بها حائل ، وتسرى أحكام سقوط الخصومة أمام محكمة أول درجة كما يسرى على خصومة الطعن بالإستئناف تطبيقاً لنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون. ولما كان الطعن بطريق النقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الإستئناف إذ هو غير عادى لم يجره قانون المرافعات فى الأحكام النهائية إلا لأسباب أوردها على سبيل الحصر فقد خلا الفصل الذى ينظم نصوص هذا الطعن من نص يقضى بالإحالة إلى حكم المادة ١٣٤ على غرار النص الوارد فى الإستئناف ، بل إن هذه النصوص تضمنت إجراءات إعداد الطعن وتجهيزه ثم رحمت سبيل اتصال المحكمة به وهى إجراءات تتوالى فى مجموعها دون تدخل من الطاعن أو غيره من الخصوم ، ومن ثم فكون خصومة الطعن بالنقض ذات طبيعة خاصة تعرض عن الخصومة الابتدائية أو خصومة الإستئناف فلا قبل أن يرد عليها نظام السقوط .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٥

لا وجه في العمل للفرقة بين مواعيد السقوط ومدد التقادم المسقط. إلا أنه لما كانت مدد التقادم أو مواعيد السقوط لا يسرى عليها كلها أحكام واحدة بل بعضها تنظمه قواعد خاصة لا يخضع لها البعض الآخر لم يكن معدي عن بحث كل مسألة منها على حدة لمعرفة طبيعة البواعث التي دعت إلى تعيين المدة فيها. وفيما يتعلق بالمدة المينة لرفع دعوى منع التعرض فإن مدة السنة المشروط في المادة ٢٦ من قانون المرافعات عدم مضيها على الفعل الصادر من المدعى عليه هي مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الإنقطاع التي تسرى على التقادم المسقط العادي .

*** الموضوع الفرعي : سماع الدعوى :**

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٣

مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطلق هي ملة الكاثوليك. وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشرعية الزوجين عند إختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث ديونهما بوقوع الطلاق فقط.

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٣

مفاد المواد ٦ ، ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٧٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة وإن استبقى المشرع المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تقضى بعدم سماع دعوى الطلاق بالنسبة للطوائف التي لا تدن بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك وذلك دليلاً للحرص والمشقة. فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطرفين مختلفا الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق فقد تعين تطبيق أحكام الشريعة على والعة النزاع بينهما وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن " إثبات طلاق " على أن القواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملة المختلفة هي الواجبة التطبيق وأن تلك القواعد لا تجزئ الطلاق بمجرد الإرادة المنفردة فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٦

إذ نص الشارع فى الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه " لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوفورح الطلاق " فإنه يكون قد قصد الفقرة بين الطوائف التى تدين بالطلاق فأجاز سماح دعوى الطلاق بالنسبة لها والطوائف التى لا تدين بالطلاق وهى الكاثوليك - فمتع سماح دعوى الطلاق بينها دفعاً للحرص والمشقة. فهذا كان الثابت أن الطرفين مختلفا الملة والطائفة ولا ينتمى أحدهما إلى طائفة الكاثوليك لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماح الدعوى يكون قد خالف القانون ١٤ يعين معه نقضه.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

بالرجوع إلى أقوال الفقهاء فى خصوص الدفع بعدم سماح الدعوى لحضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر - وهو ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية انصاح بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - بين أنهم لم يوردوا الأضرار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة ومأمنة للمدعى من رفع الدعوى وتركوا الأمر فى تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفعلة القاضى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم سماح دعوى الطائفة على أن ما تدعيه من جهل باستحقاقها فى الوقف ومريضها وفقرها لا يعد عذرا شرعا فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١١

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن رفع الأحكام العرفية على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون - إنه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن على أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبها سواء كان هذا الطعن مباشراً عن طريق المطالبة بإبطاله على أى صورة أو غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض عما تم. فإذا كان أمر الحاكم العسكري بمصادرة الكتاب موضوع النزاع قد صدر عملاً بالسلطة المخولة له بالمرسوم الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد واستناداً إلى المادتين الأولى والثالثة من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٢ بفرض الرقابة العامة على الكتابات والمطبوعات التى ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول داخل البلاد وتخضع الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين سلطة فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل وأن يؤخر تسليمها أو يوقسه أو يحرق فيها أو يصادرها أو يتصرف فيها على أى وجه إذ كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة ، إذ

كان ذلك ، فإن الأمر بالمصادرة سالف الذكر يكون بمنجاة من أى طعن مباشر فإن خالف المحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى بالرغم من صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - قبل الفصل فيها فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه.

الطنن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٨
القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ لا يمنع سماع الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار فرض الحراسة على البنك لأن هذه الدعوى تهدف إلى إلغاء الحراسة فى أصلها أى فى أساس وجود الحارس وليس إلى الطعن فى تصرف قام به الحارس أو تولاه كما أن عدم إجازة الطعن فى تصرفات الحارس أمام القضاء المقررة بالقانون سالف الذكر لا تفيد صحة فرض الحراسة .

الطنن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩
مضى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يبنى عن التمسك بهذا الدفع طلب الحكم برفض الدعوى لأن التمسك به يجب أن يكون بعبارة واضحة لا تحتمل الإبهام.

الطنن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣
المنع من سماع الدعوى هو نهى للقاضى عن سماعها وهو يتخصص بالزمان والمكان والخصومة والرأى
الطنن رقم ٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤

مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن دعوى الطلاق لا تسمح من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، أى أن يكون الطلاق مشروعاً فى ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضى إذ أن الملة الوحيدة التى لا تجيز التطلق هى ملة الكاثوليك ، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما فى الطائفة أو الملة إلا ليحت دينونها بوقوع الطلاق فقط لا الطلاق المدعى به.

الطنن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١
مضى كان المحكم المظنون فيه لم يعول على تاريخ انضمام الطاعنة إلى الكنيسة الكاثوليكية من قبل رفع الدعوى ، بل عول على تاريخ تحرير الشهادة المثبتة لهذا الانضمام والتصديق عليها ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإثبات الطلاق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١

إنكار الحق الموجب لعدم سماع الدعوى مما يصح فيه بكافة طرق الإثبات.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٢

منع سماع الدعوى ليس منها على بطلان الحق وإنما هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض نهى للقضاء عن سماعها ، قصد به قطع التزوير والحيل وهو على هذه الصورة لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها. وما نصت عليه المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية التى تجيز إستئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدمه ، لا ينسحب أثرها إلا على الإستئناف وحده لأنه لا نظير لها فى الأحكام الخاصة بالنقض. ومؤدى ذلك كله إعمال القاعدة المقررة فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق - التى جرى الطعن فى ظلها - وهى لا تجيز الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع. وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وبإحالة الموضوع إلى محكمة أول درجة لتظره وهو بهذه المثابة لم يصدر فى موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه يعين الحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٢

نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها حلى عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها ... وهذا كله مع إنكار الحق فى تلك المدة ... " وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه إستد فى رفض الدعوى بعدم سماع الدعوى إلى أن النافذة السابقة أقوت بإستحقاق المستحقين لفاصل الربع فى عقد الصلح - المقدم فى دعوى سابقة - وأنها ظلت تنفذ هذا الصلح حتى عزلت من النظارة فى سنة ١٩٤٠ ولم تحض بين هذا التاريخ ورفع الدعوى الحالية فى سنة ١٩٥٤ المدة المانعة من سماع الدعوى وأن هذا الإقرار من النافذة قد أوقف سريان المدة إلى أن عزلت من النظارة فى سنة ١٩٤٠ وكانت هذه الدعامة الصحيحة تكفى لحمل الحكم فى هذا الخصوص بصرف النظر عما تثيره الطاعة من أن المحكمة لم تعد عقد الصلح إلا فى خصوص ما عرض عليها من نفقة الخصوم - فى الدعوى السابقة - دون باقى المستحقين فإنه لا يؤثر فى سلامة الحكم ما قرره خطأ من أن إخفاء شرط الواقف يعد علناً مانعاً من رفع الدعوى .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩

مضى كان الثابت أن أموال موردة الطاعة قد صودرت طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وتطبيقاً لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ١٩٥٣/١١/٨ فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ممنوعة من سماح الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٩

يبين من أحوال القضاة بخصوص الدفع بعدم سماح الدعوى لضى المدة المانعة من سماحها مع التمكن وعدم العثر ، وهو ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، أنهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لو يوردوا الأضرار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال ، وجعلوا المدار لها أن تكون مشروعة ومأمنة للمدعى من رفع الدعوى وتركوا الأمر فى تقدير قوتها وكونها مانعة لفضلة القاضى .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥

الدفع المؤس على أنه لا يجوز لدائن الشخص الذى رفعت الحراسة عن أمواله وآلت إلى الدولة بمحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يقيم دعوى ضد المدير العام لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة طالباً إلزامه بأداء دينه ، قبل أن يقدم بهذا الدين إلى المدير العام المذكور ليصدر قراراً بشأنه هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع بعدم سماح الدعوى لرفضها قبل إنفاذ إجراء معين إستلزمه القانون هو اللجوء إلى المدير العام ، ومن ثم فهو فى حقيقته دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق إذ العبارة بحقيقة الدفع ومروء لا بالنسبة التى يطلقها عليه الخصوم .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠

ما تقضى به المادة ٣٧٥/ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من أن القضاة ممنوعون من سماح الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفضها وعدم العثر الشرعى فى عدم إقامتها وهذا كله مع إنكار الحق فى تلك المدة ، هو ترديد لقاعدة أساسية نص عليها فى المادة ٩٦ من اللائحة الشرعية الصادرة فى سنة ١٨٩٧ والمادة ٣٧٦ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة ، وعلى ذلك جاء نص المادة ٦١٤ من قانون العدل والإنصاف الذى يقضى بأنه لا تسمع الدعوى فى إستحقاق غلة الوقف بعد تركها بلا عثر شرعى مدة خمس عشرة سنة.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٨

نصت المادة الثامنة من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن تعطى أصناف الخراس ومربيات الموثقين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة متوبة على الأموال الموضوعة في الحراسة وفوضت وزير المالية والاقتصاد في تحديد قيمة وشروط تلك الأصناف والمربيات والمصروفات وأصدر وزير المالية والاقتصاد إستماداً إلى هذا التفويض القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ بالإذن للحارسين العاملين على أموال البريطانيين والفرنسيين في أن يقتطعا من الأموال الخاضعة للحراسة نسبة متوبة قدرها ١٠ ٪ ثم أصدر القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وتنص مادته الأولى على أن يكون حساب هذه الإقطاعات على النحو التالي " المنشآت التجارية والصناعية يقطع في كل سنة مالية ١٠ ٪ من إجمالي المبالغ المقيمة في جانب " له " في حساب الأرباح والخسائر الخاص بالمنشآت الفردية والشركات والجمعيات ويشمل ذلك كل ما يجب ليده في ذلك الجانب كرميد حساب التشغيل أو المخازنة أو البضائع أو الإستغلال ... " ولما كان البنك الطعن - بنك الكريدى ليونيه لم يمتنع في تصرف أو قرار أمرت به الجهة القائمة على تنفيذ الأمر الصادر بفرض الحراسة على أموال البنك ولم يمتنع بالطعن مباشرة بطلب إلغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه ، وإلما أنصبت دعواه على أن الحراسة خالفت القواعد التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر عند إحتساب نسبة الـ ١٠ ٪ المقدرة لمصروفات الإدارة المستحقة للحراسة تأسيساً على أنه كان يعين عليها أن تحسب هذه النسبة على الفرق بين الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين وبين الفوائد التي يحصل عليها المقترضين باعتبار أن الفوائد الأولى هي من مصاريف المخازنة المنصوص عليها في القرار المذكور ومن ثم فإن الدعوى على هذه الصورة لا ينطبق عليها الخطر من سماعها الوارد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم سماع الدعوى تأسيساً على أنها تعبر طعناً في الإجراء الذي اتخذته الحراسة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

الدفع بعدم القبول الذي تعينه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو كما حرصت المذكرة التفسيرية به الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي السفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإتعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يخلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة إلا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى

فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدفع الذي أثارته الهيئة الطاعنة بعدم القبول والمؤسس على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن أو المستحقين عنه إلا إذا طولت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تنصر فيه هذه المستحققات واجبة الأداء إعمالاً للمادة ١١٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو دفع بعدم سماح الدعوى لرفعها قبل إتمام إجراء مصلح بالحق في إقامتها هو وجوب مطالبة هيئة التأمينات كتابة بمستحققات المؤمن ومن لم فهو في حقيقتها دفع بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، وكان المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن محكمة أول درجة تستغنى عن الحكم بقبول هذا الدفع ولا ينهار بطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف فإذا ألفت هذه المحكمة ذلك وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً ، لما كان ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ ألزمت هذا النظر وفصلت في موضوع الدعوى بعد أن رفضت الدفع ، لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الأموال المملوكة لا تكسب ملكيتها بوضع اليد عليها مهما إمدد في الزمان ، ولكن الفقهاء رأوا أن وضع اليد مدة طويلة يدل بحسب الظاهر ووفقاً لما سار عليه العرف وجرت له العادة ، على أن وضع اليد هو لئلا كما دامت يده هائلة لم ينازعه أحد فيها ، فكون الدعوى عليه في هذه الحال مما يكذبه الظاهر ، ويغيب أن مدعيه مطلق فيها ، وكل دعوى هذا شأنها لا تسمح سبباً لباب التزوير قطعاً للدعوى الباطلة ، ولذلك أجازوا تولي الأمر بما له من سلطة تخصيص القاضي بالزمان والمكان ونوع الحادث التي ينظرها ، أن يمنع من سماح الدعوى بعد مدة معينة يحددها على أن يكون المنع من سماح الدعوى إذا توافرت شروط معينة هي أن يستمر وضع اليد على الشيء مدة طويلة. واختلفوا في تحديد مداها ، بتدعى من وقت ظهور واضح بظهور المالك للعين إن كان المدعي عيناً من الأعيان ، أو من وقت ثبوت حق المطالبة بالمدعى إن كان ديناً أو حقاً من الحقوق ، على ألا يكون هناك عذر يحول بين المدعي والمطالبة بحقه ، فإن وجد عذر يمنعه من ذلك كان يكون غائباً غيبة متصلة طويلة غير عادية أو يكون واضح اليد إذا شوكة بخلاف من مطالبه ، أو أن يكون المطالب مفلساً لا فائدة من تنفيذ الحكم عليه عند صدوره ، إذ وجد شيء من ذلك لم يتدعى المدة إلا من وقت زوال العذر وإلا ابتدأت المدة يجب استمرار عدم العذر حتى تنهى ، فإذا انتهت كان مضياً مانعاً من سماح الدعوى ، فإذا عاد العذر خلال المدة تنقطع المدة بذلك ويعتبر ما مضى نهائياً لاغياً وتبتدىء مدة جديدة ، ولو تعاقب إثبات على وضع اليد

أو أكثر ، إحدت المدة من وقت وضع يد الأول إذا كان كل منهم قد تلقى الملك عن قبله ، كما يشترط إنكار المدعى عليه للحق طيلة المدة ، فلو أثبت المدعى أنه أقر في أثنائها سمحت الدعوى ، وألا يطرأ إخلال المدة ما يقطعها من الرار أو طروء عذر ، أو قيام المدعى بالمطالبة بالحق أمام القضاء وإن لم يفصل في طلبه وهذا الذي أورده كتب الفقه الحنفى يطق وما نص عليه القانون المدني للملك بوضع اليد ، تستلزم وضع اليد بنية الملك ، وضع يد ظاهر ، لا خفي فيه ، هادئ مبرأ من الإكراه مستمر طيلة المدة المحددة ولا يعتد بمضى المدة إذا وجد مانع من المطالبة بالحق سواء كان قانونياً أو مادياً وتقطع المدة بالمطالبة القضائية والإكراه ، وفي ضوء هذه القواعد جميعاً يعين فهم ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن " القضاء ممنوع من سماح الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تحكين المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمكن من سماحها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الإنكار للحق في هذه المدة " فلا يكفي مجرد مرور المدة المحددة لكي لا تسمح الدعوى ، وإنما يجب الأخذ بالشروط والقواعد التي وجعها المذهب الحنفى لعدم سماح الدعوى والسابق بانها ، يا صباه القانون الواجب التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو في قانون آخر عملاً بالمادتين ١/٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية و٧٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

التالف المانع من سماح الدعوى ، ومن صحتها هو أن يسبق من المدعى كلام متالف للكلام الذي يقوله في دعوته فيما لا يغطي سبه ما دام بالياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حل أحد الكلامين على الآخر أو بصديق الخصم أو بتكليف المحاكم أو قول المتالف تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحل أحدهما على الآخر ، وذلك لإسحالة ثبوت الشيء وضده ، ويحقق التالف متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد أمام القاضي أو كان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ يحير الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي يسوى في ذلك أن يكون التالف من المدعى أو بينه وبين شهوده.

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧١٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠

مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١ إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص بتوثيق عقود الزواج أو بقر بها المدعى عليه في مجلس القضاء سواء أكانت دعوى الزواج مجردة أم ضمن حق

آخر باستثناء دعوى النسب ، ولو ورد النص عاماً موجهاً الخطاب فيه للكافة فإن المنع على الدعاوى التى يقيمها أحد الزوجين على الآخر كما يسرى على الدعاوى التى يقيمها ورثة أيهما على الآخر أو ورثته ويسرى أيضاً على الدعاوى التى يقيمها الغير أو النيابة العامة فى الأحوال التى تباشر فيها الدعوى كطرف أصيل قبل أيهما أو ورثته. لما كان ذلك ، وكان ثبوت زواج المظنون ضده بالطاعة الأولى هو الأساس الذى يبنى عليه المظنون ضده طلباته سواء الطلب الأصلى بإبطال عقد زواج الطاعنين أو الطلب الاحتياطى بالتفريق بينهما فيجبر الإدعاء بالزوجة مطروحاً ضمن حق آخر. ومتى كانت هذه الزوجة المدعى بها غير ثابتة بوثيقة رسمية ومتكررة من جانب الطاعة الأولى فإن الدعوى المؤسدة على ثبوتها تكون غير مسموعة. ولا يغير من ذلك طلب المظنون ضده - فى طلبه الإحتياطى - سماع الدعوى بصفته "معتسباً" لأن المعتسب هو من الغير فيشمله عموم الحظر على نحو ما سلف بيانه. وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر ، وأيد الحكم المستأنف القاضى بالتفريق بين الطاعنين إستاداً إلى أن الطاعة الأولى سبق لها الزواج بالمظنون ضده بمقد عرفى يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

مفاد المادة ٣٧٥ من اللائحة أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم بعمل فى شأنها بقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ، وإنما منبها مجرد نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد إنتقضاء المدة المقررة لسماعها ولا يقف سريانها إلا بقيام علز شرعى بالمدعى يحول بينه وبين رفع الدعوى مابقى هذا العلز قائماً ، وأن المراد فى اعتبار المدعى معذوراً - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون فى وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى إن حقيقة أو حكماً ، وإذا كان الثابت أن المظنون ضدهم الأحد عشر الأول قد إدهوا الإستحقاق فى الوقف موضوع النزاع قبل الطاعة بالدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٨ كلى بنى سوف وذلك فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ فلا تخضع لأحكامه كافة المنازعات التى تنور حول الإستحقاق فى هذا الوقف ولا تكون للجان المشكلة وفقاً للمادة ٢٦ منه أى إختصاص بنظرها ، وبالتالي لا يعد تقديم الطلب من المظنون ضده الثانى عشر ومورث المظنون ضدهم الثلاثة الآخرين إلى وزارة الأوقاف لمعاملتها معاملة من حكم له بالإستحقاق فى الوقف فى الدعوى سالفة الإشارة من قبيل التداعى المانع من سريان مدة عدم السماع ولا تعد إحالته إلى إحدى تلك اللجان من قبيل الإعذار الشرعية التى تحول دونهما والإلتجاء إلى القضاء

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٢ مکتب قنى ١٦١٤ صفحة رقم ١٩٨١/٥/٢٦ بتاريخ

مفاد المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ أن المشرع رأى درءاً للإحتيال أن ينهى عن سماع دعوى النسب عند الإنكار لولد أتت به زوجة لم تلتق بزوجها من حين القدر أو أتت به بعد سنة من إنقضاء فرائض الزوجية باعتبار أن هذه المدة - على ما ورد بالذاكرة الإيضاحية - هى أقصى مدة الحمل حتى تشمل جميع الحالات النادرة.

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٥٠ مکتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣

لئن كان النص فى المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأه فى أية حالة تكون عليها الدعوى " يدل على أن المناط فى قبول هذا الدفع هو عدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى يطلب تمريره ، وكان تقدير توافر الشروط الثلاثة اللازمة لسماع يقتضى من المحكمة أن تطرق موضوع الدعوى وتنظر فيه إلى عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة وهى الخصوم والمحل والسبب ومن أجل ذلك فإنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى أن تستفد به المحكمة التى أصدرته ولايتها فى الفصل فى موضوعها بما ينتقل معه الحق فى الفصل فيها من جديد إلى محكمة الاستئناف التى يمتنع عليها - إذا ما إنتهت إلى إلغاء قضاء محكمة أول درجة - أن تعيدها إليها بل يتعين عليها التصدى للفصل فى الموضوع، إلا أن ذلك الدفع بغير فى الجوهر والأثر الدلوع الإجرائية المتعلقة بالإجراءات والتى عدتها المادة ١٠٨ من قانون المرافعات. ذلك لأن الفصل فيها لا يتطلب من قاضى الدعوى مساساً بموضوعها أو بحجاً فى شروط سماعها ، فإذا هو قضى بقبول دفع من الدلوع الإجرائية فإنه لا يكون قد إتصل بموضوعها مما يوجب على محكمة الاستئناف عندما يطرح عليها الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم مقبول الدعوى. إستجلاء حقيقة الدفع وصولاً للوقوف على مدى إتصالة بمخصائص المصلحة فى الدعوى وتحديد مدى إستفاد محكمة الدرجة الأولى لولايتها على الدعوى أو بقاء حقها فى إستكمال نظرها فى حالة قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى وبقبوعها ولما كان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم سماع دعوى المطعون عليه أن المحكمة لم تجاوز النظر فى ورقة عقد الإنجاز المقدم من المطعون عليه للتعرف عما إذا كان قد ليد لدى الوحدة المحلية المختصة طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فلما لم تجده مقيداً حكمت بعدم سماع الدعوى إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون سالف البيان. لما كان ذلك فإنها بهذا القضاء لا تكون قد إتصلت بشيء من خصائص المصلحة فى الدعوى أو تطرقت لأى عنصر من عناصرها وقولاً منها عند

حد عدم إستيفاء سند الدعوى لإجراء شكلى فحسب مما يتأتى بالدفع المبذول أمامها عن وصف الدفع بعدم القبول الذى يقتضى تطرقاً إلى موضوع الدعوى والذى تستفد بقبوله ولايتها فى الفصل فيها الأمر الذى كان يوجب على محكمة الإستئناف - بعد إلغائها الحكم المستأنف أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها لأنها إذا تصدت لها فإنها تفوت على الخصوم درجة من درجتي التقاضى وهو أحد الأصول التى يقوم عليها نظام التقاضى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

- انتهى عن سماع الدعوى بمضى المدة طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ منوطاً أن يكون قد مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى إقامتها وأن يكون الحق المدعى به موضوع إنكار من الخصم مما مؤداه أن الحكم بسماعها تكون حجته قاصرة على الدعوى التى صدر فيها فلا تصداه إلى دعوى تالية بذات الحق يكون قد مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى إقامتها وبالتالي لا تنفع من الحكم بعدم سماع هذه الدعوى .

- مفاد المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم يحصل فى شأنها بقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى وإنما مبناه مجرد نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد إنقضاء المدة المقررة بسماعها ولا يقف سرعانها إلا بقيام عذر شرعى بالمدعى يحول بينه وبين رفع الدعوى ما بقى هذا العذر قائماً .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

النص فى المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أن " القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم إقامتها وهذا كله مع الإنكار للحق فى تلك المدة مضاده - وعلى جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع حول الحق المدعى هو الواقعة التى تسرى منها المدة اللازمة لسماع الدعوى.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٦

من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية أن التناظر الذى يمنع من سماع الدعوى هو الذى يكون بين كلامين صدر من شخص واحد ويظل باله دون أن يوجد ما يرفعه ويكون أحد الكلامين فى مجلس

القاضي والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي يسعى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٧

ما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الوالدة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو عريفة مصدق فيها على إمضاء الموصى أو ختمه أو تحرر بها ورقة عريفة مكتوبة كله بخط الموصى وموقعاً عليها بإمضاءه مطلوباً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركتاً في الوصية ولا صلة له بإعتقادها.

الطعن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم سماع دعوى الطاعة - المؤجرة - لعدم قيد عقد الإيجار المفروض لتقار بقصد إستعماله مدرسة - يكون قد خالف القانون إلا أنه يصدر القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مستحدثاً في المادة ١٦ منه حكماً جديداً يعتبر إستثناء من مبدأ إنتهاء عقود الإيجار المفروضة وذلك بنصه أنه " يحق لمستأجرى المدارس ... في حالة تأجيرها مفروضة الإستمرار في العين ولو إنتهت المدة المطلق عليها وذلك بالشروط والأجرة المنصوص عليها في العقد فإن مآل دعوى الطاعة أمام محكمة الموضوع حصاً هو الرضا لإتطبيق القانون الجديد عليها بأثر فوري ، وبالتالي فإن النعي بسبب الطعن غير منتج وبالتالي غير مقبول.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٧

دعوى الإرث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجه غيره من الورثة. وأسباب الإرث هي الزوجية والقرابة والعضوية السببية طبقاً للمادة ٧ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وإذ كان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعنة من إخوة المورث بما يوفر فيهم الصلة المورثة فإن دعوهم بالإرث فيه وإنكار حقها في ذلك تكون مسموعة.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٥

إن قاعدة الشريعة الإسلامية في الركن الموجب لعدم سماع الدعوى هي ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غصب الغير للعين وتعمديه عليها وإنكار حق مالكيها. وهذه القاعدة صاغتها المادة ٣٧٥ من لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها الآن بالنص الآتي : " القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي. وهذا كله مع

الإنكار للحق في تلك المدة". أما مجرد ترك العين أو إهمالها ، مهما يظل الزمن ، من غير أن يتعرض لها أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكها فيها ، فإنه لا يوجب عليه البتة لا في الشريعة الإسلامية ولا في غيرها من الشرائع - لا سقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الإهمال المديد .

* الموضوع الفرعي : شروط قبول الدعوى :

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣
الأصل في صحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للقاضي وإلا قام مقامهم من يمثلهم قانونا ومن واجب الخصم أن يراقب ما طرأ على خصمه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانوني الصحيح. وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة علمت علما يقينا بقصر بعض خصومها وصفة من يمثلهم قانونا ولم تتخذ أى إجراء لتصحيح الوضع في الدعوى بوجهها إلى هؤلاء القصر في شخص الوصى عليهم فإنهم يكونون غير مخطين في هذه الخصومة ثقلا صحيحا .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٣
مضى كان الثابت أن المبلغ الذى أقامت الشركة المطعون عليها الدعوى بطلب اسداده على أساس أنه دفعه بغير حق قد دفع إلى مصلحة الجارى على دفتين في سبتمبر سنة ١٩٥٠ ويناير سنة ١٩٥١ وكانت مصلحة الجارى في هذا الحين تابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية "الطاعنة" وفرعا من فروعها مما يعبر معه أن هذا المبلغ قد دخل في ذمة هذه الوزارة وكان قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥١ الذى قضى بإحاق بعض أقسام مصلحة الجارى بمجلس بلدى القاهرة لم يعمل به إلا من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٥١ ولم يوجب هذا الإحاق على القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر توجبه الدعوى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية صحيحا والزمها وحدها بالمبلغ المطالب به على الأساس المتقدم الذكر لا يكون مخالفا للقانون .

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥
إذا رفعت دعوى من شركة بالمطالبة بدين لها على الغير ثم حكم بإتقطاع سير الخصومة إنتضاء هذه الشركة - فإن مجرد حضور جميع الشركاء أمام المحكمة وطلبهم إستئناف السير في تلك الدعوى بغير تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تتحقق به صلتهم في المطالبة به إحتمال أن يكون هذا الدين قد شملته الصيغة وآل إلى أجنبى عن الشركاء - فإذا كانت المحكمة قد أرادت التحقق من هذا الأمر فطلبت إلى الشركة الطاعنة تقديم عقد الصيغة الثابت التاريخ ولما إستمتعت عن تقديمه أصحرت الدليل غير

قائم على بقاء هذا الدين بغير تصفية ورتبت على ذلك عدم ثبوت صفة الشركاء فى المطالبة به لإنها لا تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢
متى أقام الحكم الابتدائى قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أساس أن الدين المرفوعة به الدعوى غير حال الأداء وغير معلوم المقدار فإن هذا من المحكمة قضاءه فى الموضوع تستفد به ولايتها ويكون من شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على محكمة الاستئناف بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع ويتعين على هذه المحكمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائى وقبول الدعوى أن تفصل فى موضوعها وألا تعيده إلى محكمة الدرجة الأولى التى استنفدت ولايتها بقضائها فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٧
المصلحة المباشرة هى مناط الدعوى بحيث لو تحلفت كانت الدعوى غير مقبولة .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٠
لما كانت الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ وقبل صدور القانونين رقم ٦١٦٠ لسنة ١٩٦٣ وفى وقت كان المشرع كثيراً ما يخلط بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة ويطلق التسميتين على مسمى واحد ، بل إنه أيضاً يعبر الهيئة العامة للسكك الحديدية نفسها من المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى وذلك فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، ولما كان هذا القانون من قوانين الدولة المعمول بها وقت أن رفعت الشركة الطاعة دعواها ، فقد كان لها أن تعتمد على صريح نصوصه فى اعتبار الهيئة العامة للسكك الحديدية مؤسسة عامة وأن توجه هذه الدعوى إلى مدير عام الهيئة بوصفه ممثلاً لها أمام القضاء عملاً بالمادة التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة الذى كان معمولاً به وقت رفع الدعوى ، ومن ثم تكون دعواها قد رفعت على ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة قد أخطأ فى القانون بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٦
رفع الدعوى - المتعلقة بالمنازعات الزراعية - أمام المحاكم قبل طرح النزاع على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وصدر قرارها فيه أو بعد ذلك ، يعبر أمره بحسب ما على قبول الدعوى أو عدم قبولها ولا يتصل بمسألة من مسائل الإحصاء المتعلق بولاية المحاكم .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من القول بإنعدام الحكم لإنعدام صفة من وجهته إليه الدعوى في تمثيل الشركة ، وناقش هذا الدفاع ، وانتهى إلى إطراره تأسيساً على ما ساقه بأسبابه من أن الذى خصم عنها ، هو المدير الفعلى لهذه الشركة فهو الذى يقوم بمقد الصفقات وتوقيع الأوراق باسمها ، وبذلك يعتبر شريكاً متضامناً ، ويصح تسليمه الأوراق الملونة للشركة فى مركزها وقد تسلّم إعلان الدعوى فى مركز الشركة بالفعل ولذلك يكون إعلانها فى الدعوى صحيحاً طبقاً للمادة ١٤ من المرافعات ، فإن الحكم يكون قد قرر بأسباب لا خطأ فيها فانونا إنعقاد الخصومة فى هذه الدعوى ، بما ينطى معه القول بإنعدام الحكم الصادر فيها .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦

يشروط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، مما وصفته المادة الرابعة من قانون المرافعات السابق الذى أقيم الطعن فى ظله بأنه المصلحة التى يقرها القانون ، ولا يخرج الطعن بالنقض على هذا الأصل ، فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢

إذا كان لا نزاع بين الطرفين فى أن المدرسة منشأة فردية مملوكة للمطعون حده ، وبالتالى لا تعد شخصاً اعتبارياً له ذمة مالية مستقلة ، بل هى جزء من ذمة صاحبها ، فما يعيب تلك المنشأة من أضرار إنما يصبب ذمة المطعون حده شخصياً ، وبالتالى يكون هو صاحب الصفة فى المخاصمة عنها أمام القضاء . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء برفض الدفع بإنعدام صفة المطعون حده فى التقاضى فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون ، ولا يؤثر فى ذلك ما يعيه عليه الطاعن من قصور فى أسبابه القانونية . ذلك لأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يعطل الحكم مجرد القصور فى أسبابه القانونية ، ما دام أنه لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها .

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥

إنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة فى رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعيّاً المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى

القانون ، فإن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لأثارها منذ بدايتها ، ولا تكون للمدعى عليه مصلحة فى التمسك بهذا الدفع.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٨٩ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٧٣

يشترط لقبول الدعوى أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه أهلاً للقضى ، وإلا بأشرها من يقوم مقامهما. وإذا كان الثابت من عقدى البيع المسجلين أن إشرى بوصفه ولياً طبعياً على أولاده القصر حصتهم فى الأعيان المبيعة بالقسدين المذكورين وأن والدتهم دفعت ثمنها من ماها الخاص برعاً منها لهم ، فإن قيام الشفع بتوجيه دعوى الشفعة إليها دون والدهم الذى له الولاية عليهم يجعل الدعوى غير مقبولة بالنسبة لهم ، ولا يجدى الحكم المطعون فيه إستناذه إلى المادة ١٩٥ من القانون المدنى والقول بأن والدة القصر كانت فضولة - حمل لصالحهم ، إذ فضلاً عن أن قيامها بدفع الثمن عنهم لم يكن أمراً عاجلاً ضرورياً - فإن ذلك لا يخلوها حق تمثيلهم فى التقاضى.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٢٦ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤

مضى كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع قام على أساس تجديد عقد التوريد المبرم بينه وبين الشركة المؤتممة لزوال شخصيتها القانونية بالتأميم وإنشاء شركة جديدة التزمت بذات العقد إلزاماً جديداً. وقد دفعت المطعون عليهما بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بعد تأميم شركة أنوبيس الغربية وإنشاء شركة أخرى اندمجت فيها فى النهاية ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع وأقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله " وإن الدفع مردود بما نص عليه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .. بأن تظل الشركات والبنوك المؤتممة محظوظة بشكلها القانونى ، وتستمر فى مزاوله نشاطها دون أن تسأل الدولة عن إلتزاماتها السابقة إلا فى حدود ما آل إليها ، وبما إستقر عليه القضاء من أنه وإن كانت الدولة لا تسأل عن الإلتزامات الزائدة عن أصول الشركة المؤتممة. فإن ذلك لا يمنع من مقاضاة الشركة ومطالبتها بالديون السابقة على التأميم باعتبار أن شخصيتها الاعتبارية وأهليتها للتقاضى ما زالت قائمة بالنص على ذلك فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وأن مآل الحكم فى النهاية يكون عند التنفيذ مما يتعين معه هذا الدفع " فإن هذا الذى أورده الحكم فى أسبابه يتضمن التعليل المسقط للدفاع الطاعن ، وإذا كان إستخلاص تجديد العقد من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع. فإن النعى على الحكم المطعون فيه باحطاً فى تطبيق القانون بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٩٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨

مضى كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بوزال صفة صاحب المنشأة - قبل تأميمها تأميمها كلياً وإدماجها فيها - فى غفلتها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام فإنه لا يقبل منها الصدى بهذا الدافع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم التحقق مما إذا كانت هذه الصفة قد زالت عنه فعلاً أم أنها استمرت أمام تلك المحكمة وهو بحث لواقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

إذ بين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بعدم قبول الاستئناف لرفضه من غير دى صفة مستدأ فى ذلك إلى أن الاستئناف قد ألهم من الشركة الدامجة للشركة البانعة - المدعى عليها - مع أن الشركة الدامجة ليس لها الحق فى رفع الاستئناف باسمها إذا كان يجب رفضه من المؤسسة العامة للنقل البحرى التى ضمت إليها الشركة الدامجة بعد صدور الحكم الابتدائى وقبل رفع الاستئناف بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٦٦ وإذا كان هذا الدفع يتعلق بصاحب الصفة فى رفع الاستئناف وبحرب عليه لو صح - أن يظهر به وجه الرأى فى الحكم ، وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يواجه هذا الدفع ولم يرد عليه مكتفياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف حكماً برفض دفع هام ، وكان الحكم لا يشتمل فى أسبابه على ما يمكن حل هذا القضاء الضمنى عليه ، فإن الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التى بنى عليها هذا القضاء بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون وبعيه بالطلان ، لما كان ذلك فإنه يعين نقض الحكم .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠

لا مصلحة لطاعة فيما تمهيه على إجراءات التنفيذ من أنها إخلت بشأن عقار غير مملوك للمدين مورث المطعون ضدّها الأولى. طالما المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى أن عقد هراء الطاعة لا ينفذ فى حق الحاجز مورث المطعون عليها الأولى - لعدم شهره ، وأن الطاعة لا تعد مائة للمنزّل مطار النزاع ولا حائزة له.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٣

الدفع بإنعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير معلق بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها. وإذا كانت أوراق الدعوى قد غلت بما يدل على أن المطعون ضدّه - وهو من تقرر الدفع لمصلحته - قد تمسك بإنعدام صفة الطاعن فى طلب إستئناف السر فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أيد قضاء الحكم الابتدائى بعدم قبول الطلب لتقديعه من غير دى صفة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣

إذا كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تمود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه بما وصفه المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفى مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦

لا يحدد القانون الدعاوى التى يجوز رفعها ، وإنما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الإحياط لدفع ضرر محتمل أو الإستيفاء لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه . وإذا كان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة الصاقل من عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه . وتمسكا بقلم مصلحة لما فى الحصول على الحكم لأن البيع تم وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويجب تسجيله وانهما لم يمكنا قبل التسجيل من قيد حق الأمتياز المقرر لهما على العين المبيعة وأن تكليف الأطنان لا يتقل إلى اسم المطعون عليه إلا بعد إتمام التسجيل مما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطنان وكان يبين من الحكم الإبدائى - الذى أبدى وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - أنه قضى برفض دعوى الطاعنين إستناداً إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفى الحكم وجود مصلحة للطاعنين فى إقامة دعواهما ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣

لئن كان يجوز للمدين التضامن أن يتفق مع غيره من المدينين التضامين على أن يتحمل وحده بكل الدين محل التضامن ، إلا أنه لا يجوز لغيره من المدينين التضامين الرجوع عليه بهذا الدين إلا إذا كان قد وفاء بالفعل للدائن ، ولا يبنى عن ذلك صدور أحكام نهائية بهذا الدين طالما أنه لم يتم الوفاء به بالفعل تنفيذاً لهذه الأحكام . وإذا كانت صورة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه أن البنك الدائن - إستصدر ضد الطاعنين ومورث المطعون ضدهم أحكاماً بالزامهم بالتضامن بالدين موضوع الدعوى فأقام الطاعن الأول دعواه بالزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا له قيمة هذا الدين من تركة مورثهم إستناداً إلى إقرار المورث بالزامه وحده بالدين محل التضامن بمقتضى الإقرار الصادر منه وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى عدم

قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيساً على أنه ثبت أن الطاعن الأول قد وفى بالفعل بالدين محل التضامن أو أن البنك - الدائن - قد نفذ على أمواله بهذا الدين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢

الوزير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يمثل الدولة باعتباره المولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة التى يمثلها وزيرها تكون هى صاحبة الصفة فيما يدعيه الطاعن قبل المصلحة التابعة لها - ومن بينها مصلحة الجمارك - وإذا إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الدعوى رفعت على غير ذى صفة وهو مدير عام مصلحة الجمارك ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه .

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢

مفاد المادتين ٣٦ ، ٣٦ مكرراً " ب " من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع جعل من إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطاً لقبول أية دعوى أو منازعة ناشئة عن الإيجار سواء رفعت الدعوى أو المنازعة أمام القضاء أو أمام لجنة الفصل فى المنازعات قبل إلغائها أو أمام أية جهة إدارية أخرى ، ولا يقوم مقام هذا الشرط الإقرار بقيام العلاقة التأجيرية أو تقديم عقد الإيجار الموقع عليه من الطرفين وهذا الجزاء المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتباراً من ١٣ من فبراير ١٩٦٣ لم بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ إجراء قصد به توفير الحماية للمستأجر ويستهدف منع تحايل الملاك عن طريق إستيقاع المستأجرين على يياض دون أن يعلموا شروط العقد التى أمضوها أو يتركوا مايجتها أخذاً بأنه متى كان الإيداع مطلباً فإن كتابة العقد لا تكون مقصودة لذاتها وإنما تعبير ضرورية لكى تمكن من حصول الإيداع . ولما كانت الكتابة المودعة لعقد الإيجار تتعلق بهذه الكتابة بالإلزام لبيان الشرط اللازم لقبول الإلزامات بمقتضى وثقة الدليل المستفاد منه ، فإنها تخضع لحكم المادة التاسعة من القانون التى تقضى بأن تسرى فى شأن الأدلة التى تعد مقدماً النصوص المعمول بها فى الوقت الذى أهد فيه الدليل أو فى الوقت الذى ينبغى إعداده فيه ، بمعنى أن القانون الذى نشأ التصرف فى ظله هو الذى يحكم المراكز العقيدية القائمة فيه ، دون إعتداد بما إذا تمت قانون جديد يتطلب وتلياً آخر لم يكن يسوجه القانون القديم يؤيد هذا النظر أن المشرع فى المادة ٣٦ مكرراً يتكلم عن عدم التوقيع على العقد وعن عدم إيداعه باعتبارهما شيئاً واحداً يوجب عند إفتقاده أيهما أو كليهما على لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية والتى

حلت محلها المحكمة الجزئية المختصة - أن تتحقق من قيام العلاقة الإيجارية ومن نوعها بكافة طرق الإثبات ، وأن المادة ٣٦ مكرراً ١٠ - التالية لها تقرر أنه في حالة ثبوت العلاقة الإيجارية وفقاً لحكم المادة السابقة يلزم الطرف المنتفع عن إيداع العقد أو توقيعه بأن يؤدي مصاريف إدارية عن سنة زراعية واحدة بنسبة معينة من الأجرة السنوية . ويترتب على ذلك أن الإيداع لا يكون مطلوباً بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من القانونين رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين إستحدثا هذا الإيداع ، لما كان ذلك وكان عقد الإيجار موضوع النزاع قد أبرم في أول ديسمبر ١٩٥١ أى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعى وقبل سريان ما إستحدث به من تعديلات إسعجت كتابة عقود الإيجار وإيداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان القانون السارى وقت إبرام العقد لا يوجب للدليل على وجود عقود إيجار الأراضي الزراعية إتخاذ أى من الإجراءين وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للمعالفين مقدماً منذ نشوء العلاقة ووضعت إلتزامات وحقوق كل منهما بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك فإن هذه القواعد التى نشأ التصرف فى ظلها هى التى تحكم المراكز العقدية بموجبها ، وبالتالى فلا يكون إيداع هذا العقد لازماً ولا يخضع لأحكام المواد ٣٦ مكرراً ٣١ مكرراً ١٠ - ٣٦ مكرراً " ب " من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حسبما سرت عليها التعديلات بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، يسرى فى ذلك أن تكون هذه الأحكام إجرائية أو عقابية أو معلقة بعدم القبول ، طالما أن القانون الذى أبرم العقد فى ظلّه وعلى ما سلف البيان - لم يكن إشتراط الإيداع وبالبيعة فلم ينظم إجراءاته ولم يبين الإجراءات البديلة له . لما كان ما تقدم فإن الدعوى الماثلة تكون مقبولة سواء أودع المؤجر نسخة أصلية من عقد الإيجار أو صورة طبق الأصل منه أو صورته الشمسية أو لم يودعه أصلاً ، وإذ غلب الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة وإن تنكب الوسيلة فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون لا محل له .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/٩/٩

مفاد نص المادة ٢٣/١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، أن التكليف بالوفاء يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلال بسبب التأخير فى سداد الأجرة ، فإن حلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المدعى عليه بذلك ، ولئن جاءت المادة علوّاً من البيانات التى يجب أن يتضمنها التكليف بالوفاء ، إلا أنه لما يقصد إهذار المستأجر بالوفاء بالتأخير عليه من الأجرة فإنه يجب أن يذكر بداية إسم كل من المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة المطالب به ، ويكفى فيه أن يكون القدر الذى يعتد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة به

حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكليف ، بمعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلاً طالما يستند إدعاء المودع إلى أساس من الواقع أو القانون. ولما كان البين من مبنونات الحكم المطعون فيه أن التكليف بالوفاء الملن إلى الطاعن قد حدد الأجرة المستحقة الوفاء بمبلغ ١٢٩ جنيهاً و٤٢٧ مليماً عن المدة من ١٩٦٥/٩/١ حتى ١٩٧٠/٣/٣١ وكان الطاعن لا ينازع في عدم قيامه بالوفاء بها أو أنها لا توازي الأجرة القانونية المستحقة عن تلك الفترة ، وكان ما أظهره الخبر في تقريره من قدر للأجرة المتأخرة يقل عن الوارد بتكليف الوفاء ليس مردّه إلى وفاء الطاعن بها في موعد سابق ، بل محض ما أجراه من مقاصة بناء على طلب الطاعن بين الأجرة المتأخرة فعلاً وبين ما إستبان للخبر أنه مستحق للطاعن من فروق أجرة عن فترة سابقة ، لما كان ذلك فإن التكليف بالوفاء يكون قد وقع صحيحاً وتكون دعوى بطلانه غير واردة

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٧٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦

إذا كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع القضاى حتى تعود على المدعى منفعة من إختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلباته مما وصفه المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفى لقوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو. ولما كان البين من دفاع الدعوى آفة الذكر في خصوص موقف المطعون عليهما الثاني والثالثة من الطاعن في هذه الخصومة أنه لم تبد منهما منازعة له أمام محكمة الموضوع ، كما لم يوجه هو إليهما طلبات ما فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في إختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما.

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

— إذا كان الواقع في الدعوى أن الجدل الولي الشرعي كان ينوب عن القاصرة في الإستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت أن هذه القاصرة قد بلغت سن الرشد ورفضت عنها الوصاية في ١٩٧٧/٩/١١ وقبل رفع الطعن بالنقض في ١٩٧٧/٧/١٣ ، فإنها وحدها وبصفتها الشخصية تكون ذات شأن في رده بعد زوال صفة من كان يمارس الخصومة عنها ، ويكون الطعن المرفوع من الطاعة الثالثة بوصفها وصية على الأبنية المشار إليها غير مقبول. لا يغير من ذلك أن يقدم الحاضر عن الطاعنين بالجلسة توكيلاً صادراً إليه من الأبنية وبصفتها الشخصية في ١٩٧٧/٨/٢١ مباشرة الخصومة نيابة عنها لأن هذا التوكيل ليس من شأنه أن يجعل صحيفة الطعن مرفوعة منها بهذه الصفة .

- يشترط لقبول الطعن من الطاعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه ، وكانت العبرة في توافر هذه الصفة بحقيقة الواقع ، ولا يحصر الشخص طرفاً في خصومة بممثل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به ، فإذا إنتحلت صفة النيابة أو أضافها الحكم على شخص بلا مير ، فهذا غير كاف لإعتباره طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه ويكون ذلك جازماً من صاحب الصفة الحقيقي. لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة الثانية عينت وصية على أولادها قصر المولى بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بدلا من الولي الشرعي الذي كان ينوب عنهم في الاستئناف وظل متحلاً صفة قتيله لهم رغم ذلك حتى صدور الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون للطاعنة الثانية بصفتها الوصية على القصر - وحدها - حق الطعن بصفتها هذه على هذا الحكم. ولا يقدح في ذلك أن الطاعنة الثانية كانت ممثلة في مرحلة الاستئناف لشخصها ، وأنها لم تفصح عن صفتها كوصية حتى صدر الحكم المطعون فيه في مواجهة الجد باعتباره ولياً شرعياً ، طالما أن الطعن رفع من الممثل الحقيقي للقصر .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨

إذا كان القضاء بعدم قبول الدعوى لرلها قبل الأوان - برد ما أودعه العامل الطاعن لدى رب العمل من أموال تأمناً للضرر الذي قد يلحق به نتيجة للصيغة التي عقدها الطاعن - بناء على ما ذهب إليه من أن مقدار الضرر لم يتحدد بعد حال أنه يفرض ثبوت حصول ضرر نتيجة خطأ من الطاعن فإن من واجب المحكمة تحديد مقداره باعتباره دافعاً في صميم موضوع النزاع المطروح عليها في ضوء الطلبات المقدمة في الدعوى ، وللمحكمة في سبيل ذلك إتخاذ كافة وسائل التحقيق والإثبات الموصلة لإظهار وجه الحق في النزاع حسماً للخلاف القائم بشأن المبالغ التي يطالب الطاعن بأحقته ها - وإذ عالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرلها قبل الأوان بما ترتب عليه أمر القضاء في هذه الطلبات معلقاً بغير غاية ، فإنه يكون قد حجب نفسه عن الفصل في موضوع الدعوى بما يخالف القانون

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

إذا كان الدائم من الأوراق أن الضرر الذي لحق بالمطعون ضدهم والذي صدر الحكم المطعون فيه بتعريضهم عنه قد وقع في تاريخ وفاة مورثهم في ١٩٦٩/٩/٧ وأن المطعون ضده الأخير - مرتكب الحادث العامل بورش الرى - كان تابعاً في هذا التاريخ للطاعن - وزير الرى بصفته - حيث لم تنشأ الهيئة العامة لورش الرى إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها في ١٩٧١/٦/٣ وكانت وزارة الرى المستولة أصلاً بصفتها متبوعاً وقلت الحادث ما زالت قائمة وكانت

الهيئة العامة المشار إليها لا تعتبر بذلك خلفاً عاماً لوزارة الري ، كما أنها لا تعتبر خلفاً خاصاً لها في هذا الصدد خلو قرار إنشائها من نص يفيد نقل التزامات وزارة الري إليها. فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لوفائها على غير ذي صفة يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١

إذ نصت المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " . فإن مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يوجب عليه كائر إجرائي بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق إجراءً لازماً لإنتقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب مطلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كائر للمطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

لا قضاء إلا في خصومة بشأن حق متنازع فيه ، والأحكام إلى القضاء أمر متعلق بالوظيفة العامة للسلطة القضائية وتنظمه القواعد القانونية العامة ، من أجل ذلك يرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن كذنباً لا يكون مقبولاً إلا إذا كان بين خصوم حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، بأن تنازعا الحق المدعى به بينهم. وظلوا كذلك حتى صدور ذلك الحكم. لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أن أحداً من الخصوم لم يطلب إلى محكمة الموضوع الحكم على المطعون عليه بشيء ما وكان موقفه من الخصومة سلبياً ، ولم يقض الحكم المطعون فيه بشيء عليه ، فإنه لا يكون من ثم من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر بها ذلك الحكم ، ويكون إختصاصه في هذا الطعن في غير محله ، أعاد معه على هذه المحكمة الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشري العقار المشفوع فيه بيع لمشر آخر قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يترتب في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشري الثاني وبالشروط التي إشرى بها ، إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثاني صورياً ، فإذا ادعى الشفيع صوريته والصح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشري

الأول قائماً وهو الذى يعتد به فى الشفعة دون البيع الثانى الذى لا وجود له بما يفتى الشفيع من توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثانى ، على أن يجب أن يتم إثبات الصورية فى مواجهة المشتري الثانى لأنه هو صاحب الشأن الأول فى نفي الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذى يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه. إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على أن عدم توجيه إجراءات طلب الشفعة فى الميعاد للمشتري الثانى يوجب عليه عدم قبول الدعوى ولو كان البيع الصادر إليه صورياً وحجب الحكم بذلك نفسه عن الفصل فى صورية العقد الصادر إلى المطعون عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٠

الدفع بطلان صحيفة الدعوى أو بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة الخصوم ، لا شأن له وعلى ما جرى به قضاء النقض بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحماية ، لا كان ما تقدم وكان الثابت أن الطاعن لم يمسك أمام محكمة الموضوع بإنقضاء صفة المطعون عليه أو بطلان صحيفة الدعوى لعدم إشتغالها على بيان بأسماء موكله ملاك العين المؤجرة ، وهو ما يخلط فيه القانون بالواقع فإنه لا يقبل منه التحدى بذلك بداية أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

إذا كان الثابت من عقد البيع المشهور فى ... أنه يتضمن بتعين كل منهما مستقل عن البيع الآخر تماماً فى حين باع المطعون عليه الثامن إلى الطاعن الأطنان المشفوع فيها ، فقد باع له المطعون عليه التاسع أطناناً أخرى ، ولما كانت المحكمة قد إنتهت إلى أن الحكم بالشفعة - فى هذه الحالة - ليس فيه تجزئة للصفة ، فإن الخصومة فى دعوى الشفعة الراضة تستقيم باختصاص الطاعن والمطعون عليه الثامن ومن لم لا يفيد الطاعن من الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو اعتبار المدعى تاركاً دعواه أو بدو ! الخصومة بالنسبة للمطعون عليه التاسع .

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩

لئن كان يلزم لصحة الطعن المطعون رفعه من المحكوم عليه بذات الصفة التى كان متصفاً بها فى ذات الخصومة التى صدر بها الحكم المطعون فيه ، إلا أنه لا كان القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً من صحيفة الطعن فإنه يكفي لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع منها ما يفيد إقامة الطاعن له بذات الصفة ، لا كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعن وإن لم يشر فى صدورهما إلى صفة كحارس قضائى على المقار الواقعة به عين النزاع ، وهى الصفة التى أقام بها الدعوى المطعون فى حكمها

وصدور الحكم على أساسها ، إلا أنه ردد هذه الصفة في مواضع متعددة من الصحيفة سواء في بيان وقائع النزاع أو أسباب الطعن ، كما يدل على أنه يلتزم في طعنه الصفة التي صدر بها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفضه من غير ذي صفة على غير أساس

للطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١

المادة ٢٩١ من قانون المرافعات نصت على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك " . ومؤدى ذلك أنه إذا رفعت الدعوى بطلب أصلي وطلب احتياطي فرفضت المحكمة الطلب الأصلي ورفضت بالطلب الاحتياطي فإنها لا تكون قد قضت للمدعى بكل طلباته ويجوز له الطعن على حكمها.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون عليهم فرضت عليه الحراسة الإدارية بموجب الأمر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ لم رفضت عنه بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان مفاد نص المادة الثانية من هذا القانون الأخير أن الأموال و الممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ، تؤول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، وذلك مقابل تعويض عنها يحدد بمقدار صافي قيمتها ويحد أقصى لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه ، ويوجب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ، ولا يميز من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرحت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، مما يقتضاه أن يعود إليهم حق التقاضي وأن تكون لهم مصلحة في الدفاع عن حقوقهم حتى لا ينتقض التعويض المستحق لهم عن الحد المقرر في القانون وإذا كان المبلغ المطالب بإسرداده من الطاعنين هو من الأموال التي آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقد حصله الطاعنان نفاذاً للحكم ... بطريق الحجز ضد إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة - المحكوم عليها فيه تحت يد شركة التأمين الأهلية ، وذلك كالثابت من مدونات الحكم المذكور فتكون إدارة الأموال هذه - بنقض الحكم المذكور المنفذ به - هي صاحبة الصفة في إسرداد المبلغ المحصل بمقتضاه ، بما ينفي عن المطعون عليهم ومورثهم من قبلهم الصفة في إسرداد هذا المبلغ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧

يشترط لقبول دعوى منع التعرض أن يكون المدعى عليه قد تعرض للمدعى فى وضع يده ، ولا يعتبر تسليم العين المتنازع عليها تنفيذاً للحكم الصادر بذلك ضد واضع اليد تعرضاً له . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى قضائه برفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفيذ الحكم الصادر ضده فى الدعويين رقمى ... لا يعد تعرضاً لهذا الطاعن فى وضع يده ، فإن الحكم لا يكون بذلك قد بنى على أسباب متعلقة بأصل الحق وإنما نفى عن الدعوى توافر أحد شروط قبولها .

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

- إستخلاص توافر الصفة فى الدعوى من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وهو مما يستقل لقاضى الموضوع وبمجهبه أن يبين الحقيقة التى ألتصق بها وأن يقيم القضاء على أسباب سائغة تكفى لحمله .
- الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة هو فى حقيقته دفع موضوعى يقصد به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يفسر المدعى دعواه وتستفد محكمة أول درجة بالقضاء فيه وإلجائها فى الفصل فى موضوع النزاع وي طرح الإستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما إحتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الإستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم لتسائف وقبول الدعوى أن تعيدها محكمة أول درجة لنظر موضوعها .

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٠

- مودى الفقرة الثالثة من قانون المرافعات ، أنه فى غير الأحوال التى يوقع فيها الحجز بأمر من قاضى التنفيذ يجب على الحاجز وقع الدعوى بدوت الحق وصحة الحجز وفقاً للقواعد العامة فى رفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا اعتبر كأن لم يكن ، وبذلك عدل المشرع - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق تعديلاً إقتضاء الإنجاء لإعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحتها قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه بالحجز تكليفه بالخطور لسماع الحكم بصحة الحجز ، إكتفاء بإلزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطرق المعتادة فى الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بحضور الحجز ، متى كان ذلك وكان المطعون عليه الأول لم يقم دعواه بدوت الحق بصحيفة مودعة قلم الكتاب بل طرحت على المحكمة بالجلسة التى حددتها دون موجب - رئيس المحكمة الأمر بتوقيع الحجز و التى تضمنها إعلان الطاعن " المحجوز عليه " بالحجز فإن تحديد الجلسة فى أمر الحجز وإعلان الطاعن به على النحو السالف لا يجزى عن وجوب إتباع السبيل الذى رسمه القانون لإتصال المحكمة بالدعوى

- إذ كان الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمته المادة ٦٣ من قانون المرافعات هو فى حقيقته رفع بعدم قبولها لرفعها بغير هذا الطريق ، فإنه لا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بطرح الدعوى على المحكمة بما يصحح الإجراء ، ولو كان تعيبه راجعاً لأمر من النظام العام إذ عدم إستيفاء الدعوى لشروط رفعها جزاءه عدم القبول وليس البطلان وتحقق الغاية من الإجراء - حسبما تنص على ذلك المادة ٢٥ من قانون المرافعات - لا يكون إلا بصدد جزاء البطلان ولا يصدها إلى غير ذلك من الجزاءات. لما كان ما تقدم فإنه تتوافر للدفع مقومات قبوله وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفضه فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

من المقرر وفقاً لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الإلزام أن الإدعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى ينتج فيها بالمرور - وفى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك بالطريق به بقلم كتاب المحكمة التى تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المرور وعلى أن تنص فى الحالين ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الإدعاء والحكم فيه بما مفاده أن لكل من الطرفين كيانه وشروطه التى يستلزم بها فى مجال إيداعه مما يستتبع معه وجه الجمع بينهما فى هذا الصدد بمعنى أنه إذا كان الاحتجاج بالمرور قد تم فعلاً فى دعوى مقامة إستناداً إليه والظهير به فى قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمرور يكفى لقيام الإدعاء بتزويره فى مواجهة دعوى الاحتجاج التى ترفع بعد ذلك ودون حاجة إلى إعادة إيداعه كطلب عارض فيها.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٥/١/١٩٨١

تنص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم والفة الدعوى على أنه " لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولت المهنة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء " ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم فى المستحقات واجبة الأداء ، وذلك أن يشترط شكلاً معيّناً لهذا الطلب الكتابى أو يوجب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الإجتماعية إتباعها بعد تقديمه. لما كان ذلك وكان إعلان المهنة بصحيفة المطالبة أو توجيه المطالبة إليها بهذه المستحقات فى جلسة المرافعة التى تحضر بها خلال هذه المدة يتحقق به معنى الطلب الكتابى الذى قصده

المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها على هذا النهج مراجعة مستحقات الطالب وصرلها ودياً إذا ثبت الحق فيها بما ينشئ عن الإستمرار فى التقاضى لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث الطاعنين تولى بتأريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فأقاما الدعوى على الهيئة المطعون ضدها الثانية وصاحب المصل بطلباتهما السالفة البيان وفى جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧١ التى نظرت فيها هذه الدعوى وحضرت الهيئة وجهاً إليها طلب إلزامها بأن تؤدي إليهما مبلغ ٧٥ جنيهاً قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق لمورلها وذلك قبل مضى خمس سنوات من تأريخ وفاته بما يتحقق به مقصود المشرع من الطلب الكتابى المقرر بالمادة ١١٩ المترو عنها ، فإن الدعوى الموجهة منهما إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية فى هذا الشأن تكون مقبولة.

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦

شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من إحصام المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، كما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل وكان مناطه المصلحة فى الطعن أن يكون الطاعن طرفاً فى الحكم وألزمه أحكامه بشئء وإذ حكم على الطاعن فى الطعن الأول بإخلائه من العين المؤجرة له من الباطن من المستأجر الأصلى ، فقد توافرت مصلحته فى الطعن.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

من المقرر أن إجراءات إستصدار أمر الأداء عند توافر الشروط التى يطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فإن الدلع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى محكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط إستصدار أمر الأداء هو فى حقيقته دفع بطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التى فرضها القانون لإقتضاء دينه وبالتالي يكون الدلع موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها بهذه المثابة يكون من الدلع الشكلية وليس دلعاً بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به كما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة التى يقرها القانون ، ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة للمدعى فى الحصول على منفعة مادية أو أدبية لا يكفى لقبول دعواه ما دامت هذه المصلحة لا تستند إلى حق يحميه القانون. ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن رابطة الزوجية التى قامت بين الطاعنة الأولى وبين المطعون ضده قد إنقضت عراها بصدر حكم نهائى بتطليقها منه وبذلك تنقضى

العلاقة التي كانت قائمة بينهما ويعتبر كل منهما أجنبياً عن الآخر ولا يحق لأيهما التعرض للآخر في علاقاته الزوجية المستقبلية ، ومن ثم لا تكون للمطعون ضده صفة في طلب إبطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن الثاني ، ولا يغير من ذلك ارتباط هذا الزواج به بقرابة قريبه بإعتباره ابن أخت له وهو ما تحرمه شريعة الأقباط الإنجليك - طالما أن هذه القرابة لم تكسبه حق الولاية عليه التي لا يكون له بدونها شأن في طلب إبطال زواجه أي كانت أوجه البطلان المدعى بها وإذا قضى بالحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء صفة المطعون ضده في إقامتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧

لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان بحكمة الموضوع السلطة القانونية في تحصيل فهم الواقع في الدعوى إلا أنها تخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون وكان من المقرر أيضاً أن طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة وإن كان أمره مبروراً بحكمة الموضوع بحيث تستغل بتقدير مدى الجدل فيه ويكون لها الحق في أن تستجيب له أو تقضي بفضه إلا أنها مع ذلك تلزم إذا ما تناولته في حكمها بقضاء صريح أن تورد في أسبابه ما يبرر هذا القضاء ويكفي لحمله. وكان من المقرر كذلك أن لكل حق دعوى تحجبه وكان النص في المادة الثالثة من قانون المرافعات على أنه لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصالحه فيه مصلحة قائمة بقرائها القانون يدل على أن شرط قبول الدعوى هو وجود مصلحة لدى المدعي عند إنتاجه للقضاء للحصول على تقرير حقه أو حمايته وأن تظل المصلحة متحققة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى صدور الحكم فيها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قدما بحكمة الاستئناف بعد قفل باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم طلباً لإعادة الدعوى إلى المرافعة. وكان مؤدى هذا الطلب ودلالة عباراته الصريحة أن الطاعنين قد ابتغا به إعادة الدعوى إلى المرافعة لما ترتب على وفاة المجهوز عليه من تغيير في مراكز الخصوم بإنقضاء حقه الشخصي في الإجارة وبالتالي حقه في طلب الإخلاء وهو ما يستتبع بدوره زوال المصلحة في الاستمرار في الخصومة الماثلة ويستوجب إعدادتها للمرافعة حتى يتسنى طرح ما طرأ عليها بسبب الوفاة من تغيير في مراكز الخصوم ولتناولوا فيه وفي أيلولة الحق في امتداد الإجارة بعد الوفاة وبقوة القانون لمن كان مقيماً مع المتوفى وكان الحكم المطعون فيه بالرغم من كل ما سلف قد تناول طلب فتح باب المرافعة على أنه طلب الحكم بائقطاق سير الخصومة وكيفية على هذا الفهم فإنه لا يكون قد فطن إلى مؤدى عبارته أو مرماه على نحو ما سلف بيانه وقد جره هذا الخطأ في فهم الواقع وفي تكييفه

إلى الخطأ في تطبيق القانون إذا أنزل على حاصل ذلك التكيف الخطيء الحكم المقرر بنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات من عدم إنقطاع سير الخصومة إذا حدثت الوفاة بعد أن تهايت الدعوى للحكم رغم كون هذا النص مقصوداً على حالة إنقطاع سير الخصومة دون سواها وهو ما لا يتفق وصحيح الواقع في الدعوى الماثلة حسبما ورد في الطلب المقدم بإعادتها للمرافعة من أن وفاة المأجور عليه من شأنه حصول تغيير في مراكز الخصوم بل وفي كيان الخصومة ذاتها لما يترتب على الوفاة من إنقضاء الحق الشخصي المطالب به للمتوفى وهو حق لا يورث عنه وهو ما يستتبع بالتالي إنقضاء الخصومة الماثلة بحالتها. مما لازمه إعادة الدعوى إلى المرافعة حتى لو كانت قد تهايت للحكم وذلك لينفتح أمام الخصوم مجال طرح ما طرأ على الخصومة بسبب الوفاة من آثار وإبداء أقوالهم وطلباتهم بشأنها مما قد يكون من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وفي تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى التعرض لباقي أسباب الطعن.

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١

القرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء جميع القرارات الصادرة بإخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ نص فيه على أن يعمل به اعتباراً من ١٩٥٧/٥/٤ يصين إعمالاً لذلك النص أن يعود إلى هؤلاء الأشخاص حقوقهم في التقاضي اعتباراً من ذلك التاريخ وتزول عن مدير عام الإدارة العامة لأموال المحقلين والمراقبين. صفته في تمثيلهم أمام القضاء بحلول ذلك التاريخ وإذا لم ينص ذلك القرار على أن تكون للمدير العام المذكور صفة النيابة القانونية عن هؤلاء الأشخاص إلى أن تسلم الأموال إلى أصحابها ، فإن لازم ذلك أن تعود إلى الأشخاص أهليتهم فور صدور القرار اعتباراً من ١٩٥٧/٥/٤ .

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

أوجه البطلان في الإجراءات التي أجاز المشرع إبداءها بطريق الإعراض وفقاً للمادة ٤٢٢ من قانون المرافعات والمقابلة للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملحق هي كافة أوجه البطلان سواء تعلقت بعيب شكلي أم بعيب موحى. ولما كان يشترط لإجراء التنفيذ الجبري أن يكون الدين المنفذ به محقق الوجود حال الأداء معين المقدار وفقاً للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فإن الإدعاء بانقضاء الدين الذي يجري التنفيذ إنقضاءً له يعد من أوجه البطلان التي يجوز إبدائها بطريق الإعراض على القائمة سواء كان سبب الإنقضاء هو الوفاء أم السقوط بالتقادم ، ذلك لأن المنازعة التي يقوم بشأن الدين المنفذ به تعبر ، وعلى ما

جرى بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الملغى تطبيقاً على المادة ٦٤٢ منه من أوجه البطلان النصوص عليها في تلك المادة باعتبار أن ذلك مما يمس الشروط الموضوعية لصحة التفيذ.

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨
أن المادة ٩٦١ من القانون المدني تنص على أن " من حاز عقاراً واستمر حائزاً له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى منع هذا التعرض ". ومؤدى ذلك أن دعوى منع التعرض يجب أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة ومن ثم فإن المحكمة ملزمة بالتحقق من توافر هذا الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن الدعوى رفعت خلال السنة التالية لوقوع التعرض تعين عليها أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع من الخصوم بذلك وإذا التزم الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضي أكثر من سنة من وقوع التعرض فإنه قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥
لما كان قطاع التدريب الذي كان مختصاً أمام هيئة التحكيم هو أحد القطاعات التابعة للشركة الطاعنة ولا يبين من الأوراق أن له شخصية اعتبارية مستقلة. وكان مفاد المواد ٢٨ ، ٣٢ ، ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي رددت حكم المواد ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أن شركات القطاع العام وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية ولكل منها شخصية اعتبارية بدءاً من شهر نظامها في السجل التجاري ويمثلها رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة بوصفه الممثل القانوني لقطاع التدريب بالمصانع الحربية وهو أحد قطاعات الشركة التي يرأس مجلس إدارتها يكون قد أقيم من ذي صفة .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤
النص في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه وفي المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن ... يدل على أن إشراف تقديم الشكوى من الجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها جرمين السب والقذف - هو في حقيقته مجرد قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية يوجب على تخلصه عدم قبول الدعوى الجنائية التي ترفع عن هذه الجرائم والدعوى المدنية المرفوعة بالتحقق لها أمام المحاكم الجنائية دون المساس بحق الجنى عليه في طلب التعويض عنها أمام المحاكم المدنية التي لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات

من اليوم الذي يعلم الضرر فيه بالضرر الحادث وبشخص من أحده فإذا لم يعلم بذلك فإنها تسقط بإقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع .

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥

من المقرر أن الحكم بعدم قبول الدعوى تستند به المحكمة ولايتها فإذا ما أُلغيت محكمة ثان درجة وقبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة أول درجة بل عليها أن تفصل في موضوعها.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧

النزاع حول بلوغ سن الرشد هو نزاع حول الصفة وهو بهذه المثابة لا يتعلق بالنظام العام ولا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢

مؤدى النص في المادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأن رئيس مجلس الإدارة هو الذى يمثل تلك الهيئة أمام القضاء ، أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هو وحده صاحب الصفة في تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها .

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٣

حيث أن الوزير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يمثل الدولة باعتبارها المسئول الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها وعلى ذلك فإن الطعن المقام من الطاعنين الثانى والثالث بصفتيهما وهما تابعين لوزير السرى - الطاعن الأول بصفته يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٧

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها وهى نيابة الرد فى تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك تطبيقاً للأصول العامة باعتبارها المسئول الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إداري معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى والحدود التى رسمها القانون .

- يجرى نص المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن الخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باختياره متولى الإشراف على شئون وزارته والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة بها ، وذلك ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها إلى غيره .

- يدل نص المادتين ٢٧ و ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم الأعلى - الذى وقع الحادث فى ظله - على أن الشارع وإن كان قد حول المحافظ سلطات على العاملين بجمعية الشئون الصحية بما يجعلهم تابعين له ، إلا أنه لم يسلب وزير الصحة صفته بالنسبة لهم ، ومن ثم فإن هؤلاء العاملين يكونون تابعين للمحافظ ووزير الصحة أيضاً .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢

- استمرار الوصى فى تمثيل القاصر فى الخصومة بعد انتهاء الوصاية عليه دون اعتراض منه وتبنيه المحكمة إلى زوال صفة مثله يعتبر صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية لأن تمثيله فى هذه الحالة يستند إلى نيابة إتفاقية بعد أن كانت قانونية .

- يشترط للإحتجاج على الطعن بزوال صفة من كانت تمثل المطعون عليهما ووجوب توجيه إجراءات الخصومة إلى كل منهما فى شخصه أن يتوافر الدليل على علم الطاعن ببقاء بالتغير الذى طرأ على تلك الصفة ، لما كان ذلك وكان المطعون عليهما لم يقدموا الدليل الحاسم على توفر ذلك العلم إلى ما قبل التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم الصادر لصالحهما والمطعون عليهما يمثلين فيها بصفتهما فإنه يصح اختصاصهما فى هذا الطعن فى شخص المطعون عليهما بالصفة التى كانت تصف بها فى الدعوى التى صدر لها الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

مفاد نص المادتين ٣٦ ، ٣٦ مكرراً "ب" من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية الصنافية الزراعية المختصة شرطاً لقبول أية دعوى أو منازعة ناشئة عن الإيجار سواء رفعت الدعوى أو المنازعة أمام القضاء أو أمام لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائها وهذا الجزاء المستحدث بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ إجراء قصد به توفير الحماية للمستأجر

ويستهدف منع تحايل الملاك عن طريق إستيقاع المستأجرين على يياض دون أن يعلموا شروط العقد التي أمضوها أو يدرکوا ماهيتها أخذاً بأنه متى كان الإيداع متطلباً فإن كتابة العقد لا تكون مقصودة لذاتها وإنما تعتبر ضرورية لكي تمكن من حصول الإيداع. ولما كانت الكتابة المودعة لعقد الإيجار تتعلق بهذه المادة بالإثبات لبيان الشرط اللازم لقبول الإثبات بمقتضاه وقوة الدليل المضاد منه " فإنها تخضع لحكم المادة التاسعة من القانون المدني التي تقضي بأن تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدماً النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل أو في الوقت الذي ينفي إعداده فيه. بمعنى أن القانون الذي نشأ التصرف في ظله هو الذي يحكم المراكز العقدية الثبتة فيه ، دون اعتداد بما إذا كان ثمة قانون جديد يتطلب دليلاً آخر لم يكن يستوجب القانون القديم .. " ويؤتب على ذلك أن الإيداع لا يكون مطلوباً بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من القانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اللذين إستحدثا هذا الإيداع وإن الملتزم بذلك طبقاً لما المؤجر دون المستأجر ، لما كان ذلك وكانت العلاقة الإيجارية بين المظنون ضده ومورث الطاعن نشأت طبقاً لما ثبت للمحكمة في تقرير الخبر في سنة ١٩٦٠ قبل سريان ما إستحدثت من تعديلات بالقانونين المشار إليهما إستوجبت كتابة عقود الإيجار وإيداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان القانون السارى وقت إبرام العلاقة الإيجارية لا يوجب للتدليل على وجود مثل هذه العلاقة إتخاذ أى من هذه الإجراءات المذكورين وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للعاقدين مقدماً منذ نشوء العلاقة ووضحت إلتزامات وحقوق كل منها بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك ، فإن هذه القواعد التي نشأ التصرف في ظلها هي التي تحكم المراكز العقدية بموجبها .

الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإغلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة فإذا غلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبولها ويشروط أن يبين في التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة المطالب بها وألا يتجاوز ما هو مستحق فعلاً في ذمة المستأجر شريطة ألا يكون متازعاً فيها جدياً.

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٣

الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١
ما لم يدع الوارث حقاً حالاً يقتضى الدفاع عنه بإبطال إقرار صادر من مورثه فإن دعواه بطلان هذا الإقرار تكون غير مقبولة لإضفاء المصلحة. مثال ذلك دعوى الوارث بإبطال إقرار مورثه بملكية الغير لئلا لا يهدى الوارث أنه ملك المورث .

*** الموضوع الفرعى : شطب الدعوى :**

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧
مفاد نص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - إن قرار الشطب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يلقى الدعوى ولا يزيل إجراءاتها ، وكل ما يؤدي إليه هو إستبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها وجواز معاودة السير فيها.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١
الشطب إجراء لا علاقة له ببدء الخصومة وإنما يلحق الخصومة أثناء سيرها فيعدها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة. وتجديدها من الشطب إنما يعيدها لمرتها الأولى وهو لا يكون إلا بإنقاذها من جديد بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون إلا بالإعلان أسوة بالدعوى التي لا تنعقد فيها الخصومة بعد بدئها إلا بالإعلان الصحيح. ولما كان ذلك فإن المادة ٨٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تجديد الدعوى يكون بطلب السير فيها خلال الميعاد الذى حددته فقد دلت على أن طلب السير فى الدعوى من جديد لا يكون إلا بإنقاذ الخصومة ، ولا يكون إنقاذها إلا بطريق الإعلان تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ولا يكفى مجرد تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن باعتبار أن الخصومة فيها تبدأ بهذا الإجراء وتحتاج للإعلان لمبدأ سيرها وصولاً للحكم فى الدعوى ، وإذ تعين الإعلان فإنه يجب أن يتم فى الميعاد الذى حدده القانون أخذاً بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التى تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩
و إذا كان شطب الدعوى لا يعدو أن يكون - وعلى ما نصت عليه المادة ٨٢ من قانون المرافعات قراراً من القرارات التى تأمر بها المحكمة مقتضاه إستبعادها من الرول فلا يعتبر حكماً ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، وإنما يجوز النعى عليه بالبطلان بعد تجديد الدعوى من الشطب إن كان لأى

من الخصوم ثمة مصلحة له وحينئذ يتعين على المحكمة أن ترد عليه وإلا كان حكمها لاقصر البيان مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

المقرر في مفهوم المادة ٨٢ مراعاتاً أن المحكمة تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وهي تكون كذلك إذا ما أبدى الخصوم أفعالهم ودفاعهم فيها حتى ولو تغيب المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ولما كان الثابت أن المحكمة قررت شطب الاستئناف بجلسة إثر انسحاب محامي المطعون ضدهم من الجلسة تاركاً الاستئناف للشطب لعدم تقديم محامي الطاعن سند وكالته عنه ، وإذ لم يدع الطاعن أن الاستئناف كان صالحاً للحكم فيه فإن قرار الشطب يكون قد صدر دون أن تكون المحكمة ملزمة قانوناً بأن تورد له أسباباً ، ويكون الحكم قد انحصر عنه أى بطلان في الإجراءات .

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨

- نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات قد جرى بأنه " إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السر فيها اعتبرت كأن لم تكن " ، مما يفاده أن الدعوى إذا بقيت مشطوبة المدة المذكورة ولم يطلب أحد الخصوم السر فيها اعتبرت كأن لم تكن بقوة القانون وعلى محكمة الموضوع أن تقضى بذلك متى طلبه المدعى عليه قبل التكلم في الموضوع وذلك كجزاء لتقصير المدعى في موالة السر في دعواه وحسنه على متابعة إجراءاتها حتى لا تواقع الدعوى أمام المحاكم ويسرى حكم تلك المادة على الاستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

- شطب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء لا علاقة له ببدء الخصومة وإنما يلحق الخصومة أثناء سيرها فيعدها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة ، وتجهدها من الشطب ويمدها لسيرتها الأولى ويكون وانقضاءها من جديد بين طرفيها تحقيقاً لجداً المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون إلا بالإعلان الذي يتعين أن يتم في الميعاد الذي حدده القانون أملاً بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تقضى بأنه إذا نص القانون على ميعاد ضمنى لإثخاذ إجراء يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الإعلان مرعباً إلا إذا تم إعلان الخصم علناً .

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩

مفاد نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاها أنه إذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الخصوم

أقرواها وإلا قررت شطبها ، وتكون الدعوى صالحة للحكم فيها إذا أدلى الخصوم بأقرواها وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم ، فلمحكمة الموضوع السلطة في نظر الدعوى والفصل فيها عند غياب المدعى وتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر دعواه سواء كانت هي الجلسة الأولى أم كانت من الجلسات التالية متى تبين أنها صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع في هذه الحالة إعلان المدعى الغائب بالطلبات وتكليفه الحضور إلا إذا أبدى المدعى عليه طلباً عارضاً ، وليس من هذا القبيل طلب رفض الدعوى ، وحكم المادة ٨٢ سالفه الذكر يسرى على الاستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شطب الدعوى طبقاً للمادة ٨٢ من قانون المرافعات جوازى للمحكمة فلا بطلان إذا لم تقض به إذ يحق لها رغم تخلف الطرفين أو أحدهما أن تستمر في نظر الدعوى والحكم فيها .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى إذا كانت صالحة للفصل فيها وإلا قررت شطبها فإذا بقيت مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السر فيها عصرت كأن لم تكن " . وفى المادة ٧٢ من قانون الإثبات على أن " يكون التحقيق أمام المحكمة ويجوز لها عند الإقتضاء أن تدب أحد قضائها لإجرائه " وفى المادة ٩٥ منه على أنه " بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنتضاء الميعاد المحدد لإتمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب " يدل على أن القاضى المنتدب للتحقيق لا يملك إصدار قرار بشطب الدعوى ، وأن الذى يملك إصداره هو المحكمة ومن ثم فإن قرار الشطب الذى يصدره ذلك القاضى يقع باطلاً لصدوره من لا يملكه ، ويتيح القرار الباطل بشطب الدعوى ، لأى من الخصوم تعجيل السر فيها دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ٨٢ من قانون المرافعات سالفه الإشارة.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١

مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون المرافعات يدل على أن الميعاد الذى حدده القانون ليتم فيه طلب السر في الدعوى بعد شطبها حتى تكون بمنأى عن الزوال يبدأ من اليوم التالى لتاريخ صدور قرار المحكمة بالشطب ولو كانت الخصومة الأصلية التى بدأت بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة لم تعتقد بعد لعدم إعلانها للخصم ذلك أن الشطب إجراء لا علاقة له ببده الخصومة أو إنقضاءها فهو لا يعدو أن يكون قراراً من القراءات التى تأمر بها المحكمة إستبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم

الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المولدة عليها ، وتجهيدها من الشطب إنما يعيدها لسريتها الأولى بالحالة التي كانت عليها قبل شطبها لتستأنف سيرها وصولاً للحكم في الدعوى.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠
شطب الدعوى لا يعني زوالها ، إذ تبقى مرفوعة متجهة لآثارها سواء الإجرائية أو الموضوعية وأن استبعدت من جدول القضايا المداولة أمام المحكمة ، و هو لا يؤثر في صحة الإجراءات التالية لرفع الدعوى السابقة عليه ولا ينال من آثارها إذ يترتب على طلب أى من أطرافها السير فيها - في المعاد والطريق الذى رسمه القانون أن تعاود المحكمة نظرها من النقطة التى وقفت عندها بحكم الشطب ويعين عليها أن تعرض لما سبق أن أبداه الخصوم أمامها من طلبات ودفع وأوجه دلائل دون حاجة لمعاودة أبدانها أو التمسك بها ، ما لم يتنازل عنها صاحب المصلحة فيها صراحة أو ضمناً.

* الموضوع الفرعى : شكل الدعوى :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨
الطعن فى شكل الدعوى لا يصح إلا إذا كانت للطاعن مصلحة فى تظلمه من شكلها . وإذا قبل الطاعن شكل الدعوى من وقت رفعها واستمر يدافع فيها على شكلها الذى رفعت به ولم يظعن فى هذا الشكل إلا لدى محكمة الاستئناف عند إستئنافه للحكم فلا يقبل منه أمام محكمة النقض أن يظعن على قضاء محكمة الاستئناف بصحة شكل الدعوى .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١
إن رفع الدعوى على غير من كان يجب أن يختصم فيها أو على بعض من يصح إخصامه دون البعض الآخر لا يقبل وجهاً للطعن فى الحكم بطريق النقض باعتباره بطلاناً فى الإجراءات ما دامت الأحكام لا تكون لها قوة الشيء المقضى به بالنسبة لمن لم يختصم فى الدعوى .

* الموضوع الفرعى : طلب فتح باب المرافعة :

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣
المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة فى الدعوى أو بالإشارة إلى هذا الطلب فى حكمها .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥
لا تطرب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات متى كان قد قدم إليها بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطلب من الإطلاقات التى لا يعاب على المحكمة عدم الاستجابة إليها.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٩
متى كان طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة فى الدعوى قد قدم إلى المحكمة بعد إنقضاء الأجل المصرح للطلب بتقديم مذكرة فيه ، وكانت المحكمة لم تأذن له بتقديم مستندات ، فإنه لا عليها إن هي لم تجبه إلى طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة لأن إجابة هذا الطلب هو من الإطلاقات التى لا يعاب على المحكمة عدم الاستجابة إليها ، وهى فى هذا غير ملزمة بإبداء الأسباب.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١١
طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم ينحتم إجابتهم إليه بل هو مزك شكمة الموضوع التى تسفل بتقدير مدى الجد فيه ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب التى أوردتها أن هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى جدية طلب فتح باب المرافعة فى الدعوى أمر موضوعى مما تسفل به محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ما إستخلصته وإنتهت إليه فى هذا الشأن سائفاً ومتفقاً مع القانون ، وإذ كان ما أوردته الحكم المطعون فيه وما إستند إليه فى أسبابه تبريراً للإلتفاتة عن طلب فتح باب المرافعة فى الإستئناف يتنافى مع صحيح القانون فى هذا الصدد فإن الحكم يكون قد أخل بحق الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦
متى كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتعين إجابتهم إليه وإنما هو أمر مزك لقاضى الموضوع ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاهين مثلاً أمام المحكمة الإستئنافية وقصراً دفاعهما على طلب تأجيل الدعوى أو وقفها حين الفصل فى المعارضة المقدمة من آخر فى الحكم المستأنف ، فإنه لا عليها إن هي قضت فى الدعوى دون الإستجابة إلى طلب إعادةها إلى المرافعة .

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦
يدل نص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - على أن المشرع أوجب أن تودع مودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقع عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١
طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهن إليه بل هو مذكور بحكمة الموضوع التى تستقل بتقدير مدى جدية .

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩
تقدير مدى الجد فى الطلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى للمرافعة هو من الأمور التى تستقل بها بحكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الإستجابة إليه .

* للموضوع الفرعى : قابلية الدعوى للتجزئة :

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢
- تنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى المنطبقة على واقعة الدعوى ، على أنه " يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويجوز التمسك بسقوط الخصومة فى صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد إقفاء السنة ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التى كانت تنص على أنه " وإذا قدم أحد الخصوم إسقاطاً منه بالى الخصوم " وهى تفيد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته ومردى ذلك أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة ، أما إن كان الموضوع غير قابلاً للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين.

- لا يصح إعتبار من أعلن من الورثة فى معاد السنة - بعد إنقطاع سير الخصومة - وحضروا بعد تسجيل الدعوى فى الإستئناف ، نائين عن من لم يعلن منهم أو من أعلن بعد هذا الميعاد باعتبارهم جميعاً من الورثة ، ذلك لأن هؤلاء الورثة الآخرين كانوا مائلين فى الدعوى أمام محكمة الإستئناف حتى صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يتوب حاضر عن كان حاضراً مثله فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون

فيه ، لما كان ما تقدم فإن سقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليهم السادس والسابعة والتاسعة والأخيرة في موضوع غير قابل للتجزئة - يوجب عليه سقوطها بالنسبة للمطعون عليهم الباقين .

* الموضوع الفرعي : ماهية الدعوى :

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٠
الدعوى هي حق الإلتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به. أما الخصومة فهي وسيلة ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التي يطرح بها هذا الإدعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه. والقانون المدني هو الذى ينظم قواعد سقوط وإنقضاء الدعاوى والحقوق بمضى المدة بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وإنقضاء الخصومة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إنقضاء الخصومة لا يوجب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى عازماً فى إنقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدني.

* الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى :

الطعن رقم ١١٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠
- إذا كان الحكم قد أقم قضاءه بالزام الباتمة بمصروفات الدعوى المرفوعة عليها من المشترين بالبات التعاقد رغم تسليمها بطلبات المدعين على أنها لم تكن قد وُلت بالتراماتها إلا بعد حلول الأجل المحدد للتوقيع على العقد النهائي وبعد رفع الدعوى فإن هذا القضاء صحيح لا مخالفة فيه لحكم المادة ١١٣ من قانون المرافعات " القديم " - لأنها هي التي تسببت فى رفع الدعوى .
- إذا رفع المشترين دعوى بالبات التعاقد وعرضوا على الباتمة باقى الثمن ثم أودعوه خزانة المحكمة لمقدين صرفه بقيود من بينها شطب تسجيل على جزء من الأطنان المبعة ، ورفضت الباتمة دعوى فرعية بأحققتها فى صرف باقى الثمن فيما زاد على قيمة هذا الجزء فنازعها المشترين - فإنه لا تناقض بين الحكم بالزام الباتمة بمصروفات الدعوى الأصلية ما دام أنها لم تكن قد قامت بالوفاء بالتراماتها إلا بعد إنقضاء الميعاد الذى حدد لتحرير العقد النهائي وبعد رفع الدعوى وبين الحكم بالزام المشترين بالمصروفات المناسبة للمبلغ المقتضى بصرفه فى الدعوى الفرعية متى كان قد ثبت للمحكمة أن منازعتهم فى صرفه كانت على غير أساس. وإذا كان الحكم قد قضى بالزام الباتمة بمصروفات دعواها الفرعية بمقولة أن القضاء بالزام المشترين بالمصروفات المناسبة للمبلغ المقتضى بصرفه فى هذه الدعوى يتناقض مع إلزامها بمصروفات الدعوى الأصلية ، إذا كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق المادة ١١٣ من قانون المرافعات " القديم " .

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥

أساس الحكم بمصروفات التقاضي هو وفقا لنص المادة ٣٥٨ من قانون المرافعات حصول النزاع فى الحق الذى حكم به ، فإذا كان الحق مسلما به من وجهة عليه الدعوى فعدم التداعى يقع على من وجهها. وإذن فمضى كانت المحكمة قد ألزمت المدعى عليه بمصروفات الدعوى عن حصته فى عقار طلب المدعى تحت ملكيته لها ولم ينازعه فيها المدعى عليه دون أن تورد أسبابا مسوعة لتحصيل هذا الأخير بالمصروفات فإن حكمها يكون قاصر السبب فى هذا الخصوص قصورا يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٦١ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠

إنه وفقا لنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات لا يحكم بمصروفات الدعوى إلا على الخصم المحكوم عليه فيها. وإذن فمضى كان أحد الخصوم قد استأنف الحكم الابتدائى كما استأنف خصم آخر فإن محكمة الاستئناف إذ رفضت الاستئناف وحكمت بمصروفاتها على أحد المستأنفين دون المستأنف الآخر تكون قد خالفت القانون.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

مضى كانت المحكمة قد قبلت الاعراض على قائمة شروط البيع فلها أن تلزم الخصم المحكوم عليه بالمصروفات عملا بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات سواء أكان قبول الطلب مؤسسا على جميع الأسباب التى بنى عليها هذا الطلب أم على سبب واحد منها فقط.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

إذا كان البائع غير محق فى رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد أن أظهر المشتري تمسكه بالعقد وعرض على البائع تفليده عيناً فى الوقت الذى كان فيه هذا التفيد ممكناً فإن البائع يكون ملزماً بمصروفات الدعوى وفقا للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٠٨ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٦

مضى كان أحد الخصوم فى الدعوى قد دفعها بأنه لا شأن له بالنزاع الدائر فيها فقتضى الحكم فى منطوقه بالزامه بمصروفات الدعوى دون أن يرد على دفاعه أو يكشف فى أسبابه عن الأساس الذى استند إليه فى إلزامه بالمصروفات فإنه يكون مشوباً بالقصور ذلك لأن مقتضى المادة ٣٥٧ مرافعات ألا يحكم بمصاريف البدوى إلا على من عسرها وخاسر الدعوى هو من دفعها أو دفعها بغير حق .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥

إن المشرع إذ أدخل مقابل آتاع الخامة ضمن مصاريف الدعوى التى يحكم بها على من يخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

نظمت المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم الدعاوى أمام المحاكم الشرعية طريقة تقدير هذه الرسوم والمعارضة فى أوامر تقديرها والمنازعة بشأنها مما تخص به المحاكم الشرعية ، فإذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليها الأولى قد ترسخت هذا الطريق وعارضت فى قائمتى الرسوم المعلنين لها بناء على طلب قلم الكتاب أمام المحكمة الشرعية ، وكان قضاء الجمعية العمومية شكمة النقص بوقف تنفيذ الحكم الشرعى فيما قضى به من تسليم الأعيان موضوع النزاع لا يعنى على المحكمة المدنية ولاية الفصل فى المنازعة التى تدور حول هذه الرسوم بين قلم الكتاب وطرفى الخصومة - وإنما يظل الاختصاص فى هذا الصدد مقفودا للمحكمة الشرعية ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢

إذا كان الواقع أن الدعوى التى أقامها المطعون عليه الأول ضد باقى المطعون عليهم قد طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع ورد العربون والفوائد بواقع ٧٪ فإن تقدير الرسم النسبى يحكمه نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فيما تقرره من أن أساس تقدير الرسوم النسبية فى دعاوى طلب الحكم بصفحة العقود أو إبطالها أو فسخها بقيمة الشئ المتنازع فيه ، ولما كان طلب الفسخ واردا على عقد بيع صلفه قيمتها ٣٤٠٠٠ جنيه فإن هذا التقدير يكون على أساس هذا المبلغ غير أنه يتعين طبقا للمادة التاسعة من ذلك القانون ألا يحصل قلم الكتاب رسوما نسبىة على أكثر من ٤٠٠ جنيه - فإذا إنتهت الدعوى بحكم - وقضى فيها بأكثر من ٤٠٠ جنيه سوى الرسم على أساس ما حكم به - ولما كانت الدعوى موضوع الحكم المطعون فيه قد انتهت صلحا بعقد يبين منه أن الباتين قد تمهدوا بدفع مبلغ ١٠٣٠ جنيه للمطعون عليه الأول - فإنه يتعين فى هذا الصدد إعمال ما يقضى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومؤداه أن الرسوم النسبية تحسب فى هذه الحالة على قيمة الطلب أو على قيمة المصالح عليه إيهما أكثر - ولا اعتداد فى هذا الخصوص بما إذا كان عقد الصلح قد أشار إلى الطلب الذى رفعت به الدعوى أو لم يشر إليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون معين النقص.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٠٨ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣

مقاد نص المادة ٣٥٧ مرافعات التى تنص على أنه يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها] أن تكون المحكمة قد فصلت فى موضوع الدعوى وتبنت الخصم الذى ألزم بالحق المتنازع عليه فيها. فإذا كان الطالب قد تنازل عن دعواه ولم يعد له مجال للفصل فى موضوعها ويبان وجه الحق فيها بالنسبة لوزارة العدل فإنه يعين إلزام الطالب بمصروفاتها.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢

نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات صريح فى أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى موزك تقديره للمحكمة إذا أخطق كل من الخصمين فى بعض الطلبات ، فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعها على أحدهما. فإذا كانت محكمة الاستئناف قد ألزمت كلا من طرفي الخصومة بنصف المصروفات الاستئنافية دون المصروفات الابتدائية رغم تعديلها الحكم المستأنف فإنها لا تكون قد تجاوزت حدود الحق المخول لها قانوناً.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١

متى كانت الدعوى مرفوعة على الزكة وانتهت منازعة المدعى عليه - دفاعاً عن الزكة - بأن السندات موضوع الدعوى لا تحتل قرصاً ، إلى ملزومية الزكة بقيمة تلك السندات باعتبارها وصية تنفذ من ثلث ماله فإن مصروفات الدعوى تكون مستحقة من مال الزكة غير مقيدة بالقيود الخاص بالنفاذ فى الثلث ذلك أن الإلتزام بالمصروفات لا يستند إلى الوصية فى ذاتها بل إلى سبب قانونى آخر هو الإلتزام من ينسب الدعوى بمصاريفها قانوناً [م ٣٥٨ مرافعات]. وإذا كانت المصاريف تقدر على أساس المبلغ المقضى به وكان الحكم قد ترك أمر تحديده إلى ما يسفر عنه تحديد ثلث الزكة فإن التطبيق الصحيح للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات يقتضى بأن يكون إلتزام الزكة بالمصاريف قاصراً على ما يتناسب مبلغ الوصية الذى ينفذ من ثلثها المقضى به .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢

تضمن نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسم الأبلولة على الوكات وذلك فى مشروع سنة ١٩٣٨ ، أن ذا الشأن - المتصرف إليه خلال خمس السنوات السابقة على وفاة المورث يرفع الأمر للقضاء على مصاريفه - لإثبات دفع المقابل للمورث - فلما عرض هذا المشروع على اللجنة المالية فى مجلس النواب رأت تعديله بإلغاء عبارة " على مصاريفه " وبقي النص معدلاً على هذا النحو حتى صدر به القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، مما يستفاد منه أن نية المشرع قد انتهت إلى عدم تحميل ذوى

الشان بمصاريف تلك الدعاوى ، وترك الأمر إلى القواعد العامة التي قررها قانون المرافعات. ولما كانت المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق تنص على أن يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وكان ما تشروته المادة ٣٥٨ من القانون المذكور للحكم بالإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها أن يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه ، وإذا إستند الحكم المطعون فيه في إلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى التي أقاموها لإثبات دفع المقابل ، إلى أن مصلحة الضرائب قد وقتت منها موقفا سلبيا ، وهو أمر لا يعتبر بمجرد تسليمها من المصلحة للطاعنين بمقتهم الذي حكم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالإلزام الطاعنين بالمصروفات على هذا الأساس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢

لما كان الثابت أن القرارين المطعون فيهما وإن قضيا في متطوقهما بعدم الإختصاص الولائي إلا أن الغيبة واجهت جميع عناصر النزاع وانتهت في قضائها إلى نفي علاقة العمل التي كانت المدار الرئيسي للنزاع الفائر بين الطرفين وبالتالي عدم إنطباق قانون العمل لما كان ذلك وكان القراران المطعون فيهما قد طبقا القاعدة العامة المقررة في قانون المرافعات وإلزاما خاسر الدعوى بمصروفاتها فإنهما لا يكونان قد خالفا القانون .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣

أنه وإن كانت أتعاب المحاماة تدخل ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على من خسرها ، إلا أن مناط القضاء بها لمن كسب الدعوى أن يكون قد أحضر محاميا للمرافعة فيها. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم لم يحضروا محامياً عنهم أمام محكمة الإستئناف ، فإن القضاء لهم بأتعاب المحاماة على الطاعنين يكون مخالفا للقانون .

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨

مصاريف الدعوى لا يحكم بها - على مقتضى المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق إلا على الخصم الذي ألزم بالحق المتنازع عليه فيها. وإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أقام الدعوى على الطعون عليهم بطلب تهيئة ملكيته للأرض المبينة بصحيفتها ، وبإعلان عقود البيع الصادرة لهم عن هذه الأرض وشطب التسجيلات والتأثيرات الموثقة عليها ، وأنه أدخل فيها الطاعن الثاني بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري ليصدر الحكم في مواجهته ، وأن الطاعن الثاني لم يدفع الدعوى بشئ ، ولم يكن له شأن

في النزاع الذي دار فيها أمام محكمة أول درجة أو محكمة لثاني درجة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزامه مع الطاعن الأول بالمصروفات ، فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

نص المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات السابق ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة صريح في أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازي مذكور تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقسمها بينهما على أي أساس تراه أو تحكم بها جميعاً على أحدهما ، وإذا كانت محكمة الاستئناف رغم قضائها للطاعنة ببعض طلباتها قد ألزمتها بمصروفات إستئنافها لأنها لا تكون قد تجاوزت الحق المعلوم لها قانوناً.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥

إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بما يخصه من مصروفات الدعوى المرفوعة من المطعون عليهما بصحة ونفاذ عقد البيع على أنه لم يبادر إلى الحضور أمام محكمة أول درجة بعد أن رفعت عليه الدعوى للموافقة على طلبات المطعون عليهما وإنما إنتظرا إلى أن فصل فيها بما مفاده أن المحكمة إعتبرت أن الطاعن قد تخلف عن تنفيذ إلزامه فحملته بالمصروفات ، كما أن الحكم أحال في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم الابتدائي وبين منها أن المحكمة حملت الطاعن وورثة البائع الآخر مصروفات الدعوى عملاً بنص المادة ١/٣٥٧ من قانون المرافعات السابق ومقتضاها أنه يحكم بمصروفات الدعوى على من خسرها ولما كانت هذه الدعامة تكفي لحمل الحكم في قضائه بإلزام الطاعن بما يخصه في مصروفات الدعوى ، فإن النعي بخطأ الحكم لإستاده إلى أن الطاعن إمتنع عن التوقيع على العقد النهائي رغم إنذاره يكون غير منتج .

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١٨٢٠ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨

شرط الحكم بإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه حسبما تقضى به المادة ١٨٥ من قانون المرافعات ، هو أن يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . وإذا قضى الحكم بإلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى رغم تسليمهما بطلبات المطعون عليهما تأسيساً على أنها لم يوفيا بالتزاماتها كاملة أي بعد رفع الدعوى وكان ما إستند إليه الحكم في قضائه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ويتفق مع صحيح القانون . فإن النعي عليه يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

دفع الطاعة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، بالإضافة إلى طلبها إرجاء قياس مساحة العقار المبيع إلى وقت لاحق للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بمعرفة شخص معين حددته ، كاف للقول بأنها لم تسلم بالحق المدعى به - صحة التعاليد - قبل رفع الدعوى ولمعد إعمال ما نصت عليه المادة ١٨٥ من قانون المرافعات في هذا الشأن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزامها بالمصروفات بناء على أنها نازعت المطعون ضده أمام محكمة أول درجة ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠

نص المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أراد منه الشارع إعفاء الدعاوى الخاصة بالتأمينات الإجتماعية التي ترفع من الهيئة أو عليها من المستحقين من الرسوم القضائية وذلك تيسراً للمتضررين بالقانون من اللجوء إلى القضاء أسوة بالإعفاء الذى قرره المشروع فى الدعاوى العمالية فى المادة السابعة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يحول الإعفاء من الرسوم دون تطبيق الأصل العام فى شأن الإلتزام بالمصروفات وهو القضاء بها على من يفسر الدعوى كلها أو بعضها ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من أن للمحكمة فى حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها بقوله أنه ينصرف إلى من رفع الدعوى ابتداء ، ذلك أن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق ، لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة للتأمينات قد خسرت الدعوى أمام محكمة ثانية درجة ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك التزامها بالمصروفات عن الدرجتين فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٧

النص فى المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه " يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها . " يدل على أن المحكمة تحكم فى مصاريف الدعوى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها ذلك أحد من الخصوم ، وتلتزم بها خاسر التقاضى وهو من رفعها أو دفعها بغير حق لما كان ذلك وكانت الطاعة قد أدخلت فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتها إلا أنها لم تقف عند هذا الحد ، بل نازعت المطعون عليها الأولى فى حقها وطلبت الحكم برفض دعواها ، فإنها بذلك تكون خصماً ذا شأن فى

الدعوى ، وإذا انتهى الحكم إلى دحض مزاعمها والقضاء ضدها بطلبات المظنون عليها الأولى فذلك حسب إلتزامها بالمصروفات .

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٥

قضاء محكمة النقض بإلغاء الحكم المستأنف - الذى ألفت عن إثبات تنازل المدعى عن طلب رد القاضى وإثبات تنازل المدعى " الطاعن " عن طلب الرد ، يوجب إلتزامه بمصاريف الدرجة الأولى عملاً بنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات ومصاريف الدرجة الثانية ومصاريف الطعن بالنقض لأن القاضى المطلوب رده ليس خصماً ذا مصلحة شخصية فى طلب الرد .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

القضاء فى مصاريف الدعوى لا يستند إلى طلبات الخصوم بصددها وإنما تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند إصدارها للحكم النهى للخصومة وطبقاً للقواعد التى نعت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨

النص فى المادة ١٨٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازى مزوك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفات الدعوى أو تقاسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعاً على أحدهما ، إلا أنه لا يكفى حتى يكون الحكم صحيحاً أن يكون للمحكمة حق إلزام أحد الخصمين بالمصاريف وإنما العبرة بما أسست المحكمة قضائتها عليه ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قد إستند فى إلزام الطاعن بالمصروفات إلى نص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات أنه كسب جانباً من طلباته ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وإذ أبده الحكم المظنون له دون أن يرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى القانون قاصر البيان.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠

إذ كان الطاعن - المدين - لم ينازع فى أن التنفيذ قد تم بناء على سند تنفيذى هو الحكم الصادر بالدين وإقتصر على المنازعة فى التنفيذ بمصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار إليه والمنفذ به إذ لم يتم تقديرها وفقاً للقانون فهى منازعة فى صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن وهو المدين الذى كان طرفاً فى إجراءات التنفيذ - وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذى رسمه القانون أن يلجأ على الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة ببطان الإجراءات

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨

خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق وأنه تكفى خسارة الخصم للدعوى سبباً للحكم عليه بالمصاريف بغير حاجة لإيراد أى سبب آخر ويعتبر الخصم قد خسر الدعوى إذا كان مدعياً وقضى برفض طلباته أو مدعى عليه وقضى عليه بطلبات المدعى.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شرط الحكم بإلزام الخصم الذى كسب الدعوى بالمصروفات كلها أو بعضها إذا كان الحق مسلماً به من المحكوم عليه حسبما تقتضى به المادة ١٨٥ من قانون المرافعات هو أن يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق وأن إلزام الخصم بالمصاريف من آثار الحكم ضده فى المنازعة .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٩

لما كان حكمه الموضوع وعلى ما جرى به نص المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أياً من الخصوم مصاريف كلها رغم القضاء له ببعض طلباته فإن النعى على الحكم - إلزامه الطاعنين بكامل المصاريف يكون جديلاً فى السلطة الموكولة بحكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض ومن ثم غير مقبول .

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

الحكم فى مصاريف الدعوى - وعملاً بما نصت عليه المادة ١٨٤ من قانون المرافعات ، واجب على المحكمة عند إصدارها الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها ولا يتوقف على طلب من الخصوم ويجوز لها طبقاً للفقرة الثانية من تلك المادة - قسمة المصاريف بين المحكوم عليهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره فيها.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩

لما كان القرار الجمهورى رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ المنشور بالجريدة الرسمية بعدد ٤٠ فى ١٩٨٣/١٠/٩ قد تضمن تعيين الطالب مستشاراً بمحكمة إستئناف بنى سوف على أن يكون لاحقاً فى ترتيب الأقدمية للمستشار وسابقاً على المستشار وهى ذات الأقدمية التى كانت له عند تعيينه فى وظيفة رئيس نيابة من الفئة "أ" بالقرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٠

المشور بالجريدة الرسمية بعددها رقم ٣٧ في ١٩٨٠/٩/١١ ، الأمر الذى تكون معه طلبات الطالب قد تحققت ومن ثم تضحى الخصومة منتهية .

للطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠
أوجب المشرع على المحكمة عند إصدارها للحكم المنهى للخصومة أن تفصل فى مصاريف الدعوى طبقاً للقواعد التى نصت عليها المادة ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات وتقدرها فى الحكم إن أمكن وإلا قدرها رئيس هيئة بامر على عريضة يقدمها إليه صاحب الشأن ، لما كان ذلك وكان هذا الأمر - وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات المدنية والتجارية - يعد مكملاً للحكم فى هذا الخصوص بما يعين معه إلتزام ما خلصت إليه المحكمة فى حكمها فى شأن الإلتزام بمصروفات الدعوى .

للطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧
لما كانت مصاريف الدعوى لا تقتصر على الرسوم القضائية بل تشمل أيضاً مصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها من المصاريف التى يتحملها الخصوم ، وكان النص فى المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الإجتماعى - المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ - على أن " تضى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها حجب أداتها بما فى ذلك الرسوم القضائية " لا يعنى أكثر من إعفاء الهيئة من الرسوم القضائية فى جميع الأحوال التى يقع عليها وحدها عبء أداتها ، ولا يتسع لإعفائها من باقى عناصر المصاريف المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الهيئة الطاعنة بالمصاريف لا يكون منصرفاً إلى إلزامها بالرسوم غير المستحقة عليها قانوناً بل يكون مقصوداً على العناصر المشار إليها فحسب .

للطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦
النص فى المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم " بنك ناصر الإجتماعى " على أن " تضى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإيراداتها وما تزده من معاشات وإعانات وقروض . كما تضى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم " يدل على أن الإعفاء من الضرائب والرسوم الواردة بهذه المادة إنما جاء مقصوداً على أوجه إعفاها الواردة بها حصراً وليس من بينها مصاريف الدعاوى القضائية التى يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢

مفاد نص المادتين ١/١٨٤ ، ١٨٥ من قانون المرافعات يدل على أنه يعين إلزام من خسر الدعوى بمصاريفها إلا إذا توافرت إحدى الحالات الواردة بالمادة ١٨٥ - مرافعات ولما كان الغابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الحيازة رقم (....) شمال القاهرة المرفوعة من المطعون ضدها الأولى بعد أن سلطت حصتها فيها بإقامتها الدعوى (....) شمال القاهرة المستدة إلى أصل الحق وذلك إعمالاً للمادة ١/٤٤ من قانون المرافعات فإنه كان يعين إلزامها بمصاريف تلك الدعوى طالما لم توافر إحدى حالات المادة ١٨٥ من قانون المرافعات ولا ينال من ذلك أن محكمة أول درجة أمرت بعض الدعويين وأصدرت فيهما حكم واحد وأن الطاعن أقام إستئنافاً واحداً إذ أن كل ذلك ليس من شأنه أن يفقد كل دعوى استقلالها ما كان يعين معه الفصل في مصاريف كل منهما على حدى دون النظر فى الإستئناف خصوصاً واحدة بطلبات متعددة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وألزم الطاعن بمصاريف الدعوى رقم (....) شمال القاهرة رغم أنه لم يخطئ فيها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء الحكم الابتدائى وقضى بإلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين إلا أن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون ترديداً وتأكيداً لقضاء الحكم الابتدائى بإلزامه بمصروفات محكمة أول درجة مما يمتنع معه مطالبته بها مرتين .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

يجوز محكمة الموضوع وفقاً لما تقضى به المادة ١٨٦ من قانون المرافعات أن تلزم أياً من الخصوم بمصروفات الدعوى كلها رغم القضاء له ببعض طلباته .

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣

الحكم بالمصاريف لا يستند إلى طلبات الخصوم أو قيام تضامن بينهم وإستقلال كل منهم عن الآخر إنما تقضى به المحكمة طبقاً للقواعد القانونية التى نصت عليها المواد ١٨٤ و ما بعدها من قانون المرافعات أم التقدير فإنه يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة قيد بها صاحب المصلحة فى ذلك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنين بالمصاريف لأنهم خسروا الطعن بالإستئناف فهذا حسبه دون أن يكون لزاماً عليه أن يحدد نصيب كل محكوم عليه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٧

إن قضاء محكمة النقض بالزام خصوم الطاعن بمصاريف الدرجة الاستئنافية ليس الغرض منه إلا إلزامهم بتلك المصاريف التي كان يجب على محكمة الإحالة تحصيلها مرة أخرى على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون إنشاء محكمة النقض - تلك الفقرة التي ألغاهها القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣٣ بناء على ما تبين من أنه لا محل في الواقع لتحصيل الرسوم مرة أخرى. أما ما تكون قدرته محكمة الدرجة الأولى من مصاريف وأتعاب الخبراء الذين عينتهم فلا شك في أنه لا يدخل في المصاريف التي تقضى بها محكمة النقض ، لأن هذه المصاريف ليست مما يتكرر دفعه أمام محكمة الإحالة .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٣٤/٦/١٤

إن المادتين ٢٩ و ٣٠ من قانون إنشاء محكمة النقض تشيران إلى ما قرره الشارع من قبل في قانون المرافعات في باب الأحكام في المواد ١١٣ و ١١٦ و ١١٧ منه. والقهوم من هذه المواد ومن باقي المواد الخاصة بالمصاريف وكيفية تقديرها وعلى من يطلب هذا التقدير ومن يطلبه وكيف تحصل المعارضة في التقدير ومن يكون. خصماً فيها أن الشارع إنما ألزم الخصم الذي خسر دعواه خصمه الآخر بمصاريف الدعوى ، إعتباراً بأنه هو الذي تبغى مساءلته عن هذه المصاريف كتبويض عن الضرر الذي أصاب الخصم ، برفعه هو دعوى مطلة أو منازعة خصمه في دعواه الحقة. ولهذا كانت هذه المصاريف لا تشمل إلا النفقات اللازمة قانوناً والناتجة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها ووجب أن يدخل فيها بالضرورة ما تكبده المحكوم له من أتعاب محاميه ، وإن جرى العرف بأن لا يقدر له منها على خصمه إلا جزء يسير لا يتناسب مع ما دفعه شاميه ولا مع قيمة النزاع وأهميته. أما أتعاب المحامي على موكله هو فلا يمكن أن تلحق في النظر بالمصاريف ، ما دامت المحكمة لا تحكم بالمصاريف إلا لن كسب دعوى على خصم له خسرها .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

إن أساس التقاضي هو حصول نزاع في الحق المدعى به. فإذا كان الحق مسلماً به من وجهت عليه الدعوى ففرم التداعى يقع على من وجهها. وإذن فمن الخطأ الحكم على المدعى عليه بمصاريف الدعوى التي تعجل المدعى في رفعها عليه بطلب تثبيت ملكه لأعيان دون أن يبدو منه أية منازعة له فيها

الطعن رقم ٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٢٨

إنه كما يستفاد من نص المادة ١١٣ من قانون المرافعات أنه يكفي للحكم بمصاريف الدعوى أن يكون المحكوم عليه قد خسرها دون حاجة لإيراد أى سبب آخر في الحكم ، فذلك يستفاد منه أن للقاضي أن

يحمل من صدر الحكم لصالحه كل المصاريف أو بعضها إذا تبين من ظروف الدعوى وملابساتها ومما إنخلعه
 المحكوم له من طرق الدفاع فيها أنه هو الذي ينبغي تحميله مصاريفها كتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه
 للخصم الآخر ، فإذا رفع شخص دعوى طلب فيها الحكم له بمنع التعرض في الأطنان الموضحة الحدود
 والمعامل بصحيفة إفتاح الدعوى وإعادة وضع يده عليها مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف والأتعاب فحكم
 له بطلباته في غيبة خصمه ، فعارض هذا الخصم ، فقبلت المعارضة ورفضت الدعوى وألزم المدعى
 بالمصاريف ، فاستأنف موصماً على طلباته الأولى ، فحكم له إستئنافياً بإلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض
 المستأنف عليه في تلك الأطنان ، وألزم هو في الوقت نفسه بمصاريف الدعوى عن الدرجتين على إعتبار
 أنه هو الذي خسر دعوى منع التعرض مؤسسة على أنه صاحب اليد بمقتضى حكم ملكة الأطنان المتنازع
 عليها تلك الحدود المعنية في حين أن هذا التعديد قد إلغاء حكم صادر للمستأنف عليه بقبول ملكيته
 على الشيوع للأطنان الشاملة للقدر المتنازع عليه وأن أساس حقه في وضع اليد هو حكم الحراسة الصادر
 له في مواجهة المستأنف عليه ، فإن إزماءه هو في هذه الحالة بالمصاريف هذه العلة لا مخالفة للقانون فيه .

الطعن رقم ٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٨

إذا حكم على خصم في الدعوى بدفع مبلغ معين للخصم الآخر تعويضاً عن إجراءات معينة إنخلعها
 وإعتيرتها المحكمة كيدية ، وكان كل ما أسند إلى المحكوم عليه هو أنه أنكر بقاء زوجة أبيه في عصمته حتى
 وفاته ، وأنه دفع دعواه في ذلك بأن أباه طلقها بمقتضى ورقة مكتوبة بخطه وعليها إمضاءه والتاريخ ، ثم
 لما كلف بإثبات دفعه هذا ، رغم أدعاء المدعية أنه دفع حلي ، حكم بعدم التعويل عليه للمعجز عن إثباته
 وكلفت الزوجة بإثبات بقاء عصمتها بالبينة الشرعية فآلتها وحكم لها بناء على ذلك إذا كان هذا وكان
 الثابت من ظروف الدعوى الشرعية المبينة بالحكمين الشرعيين الصادرين فيها أنها سارت سيرها الصادي
 وأن المدعى عليه فيها - وهو المحكوم عليه بالتعويض كان يستعجل الفصل فيها ، وأن إنكاره بقاء الزوجة
 ودفعه الدعوى بالطلاق لم تشعب بهما الخصومة ولم تتكبد بسببهما المدعية مصاريف خاصة ، فإن هذا
 الحكم يكون خاطئاً لعدم توافر أركان الكيدية فيما وقع من المحكوم عليه والطريق الذي يجب سلوكه هو
 مطالبة المدعية عليه بالمصاريف تأسيساً على المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، لأن الحكم المستفاد من هذه
 المادة هو أن من سعى في إنكار دعوى خصمه فغاب عنه معجزة عن إثبات الدفع الذي تلزم به يلزم
 بالمصاريف .

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٤٢
إن المفهوم من عبارة المادة ١١٧ من قانون المرافعات والمادة ٤٨ من لائحة الرسوم أن التقرير بالمعارضة في تقدير مصاريف الدعوى ضد أحد الخصوم فيها بناء على طلب قلم الكتاب يجب أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت أمر التقدير وإلا فلا يعتد به ولو كانت هذه المحكمة قد أخطرت بالمعارضة التي حصلت فيه بجهة أخرى.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨
من المطلق عليه أن للقاضي أن يحمل من صدر الحكم لصالحه كل مصروفات الدعوى أو بعضها إذا ما تبين من ظروف الدعوى وملابساتها وما يتخذته المحكوم له من طرق الدفاع فيها أنه هو الذي ينبغي تحميله مصروفاتها كمنعوض عن الضرر الذي تسبب فيه للخصم الآخر. فإذا كانت المحكمة قد ألزمت المشرى بمصاريف دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه مع حكمها فيها لصالحه، مستندة في ذلك إلى أن هذا المشرى بعد أن رفع دعواه يطلب تقيص الثمن قد قهر طلباته الختامية على صحة عقد البيع ونفاذه وأنه كان يمكنه تفادي الدعوى بالخضور في اليوم الذي كان معيّناً لتحرير العقد النهائي ودفع باقي الثمن مما لا يكون معه ثمة محل لتحميل البائع مصروفاتها، فهذا الحكم لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١١
إذا كان الثابت في الحكم أن النزاع بين طرفي الدعوى لم يقف عند حد الخلاف على تكييف الإقرار الصادر من مورث المدعي عليهم بالدين المطلوب بالدعوى وما إذا كان يغطي وصية، بل إن المدعي عليهم قد طلبوا الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية إستناداً إلى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، ثم طلبوا إحتياطياً وقف الدعوى حتى يفصل في النزاع القائم على صحة الإقرار باعتباره وصية وحتى يفصل أيضاً في نزاع خاص بملكية المورث الأموال المطلوب الحكم باستيفاء قيمة الإقرار منها - إذا كان ذلك وكانت المحكمة مع أخذها بوجهة نظر المدعي عليهم في الإقرار من أنه وصية قد ألزمتهم بدفع المطلوب من لث تركه مورثهم، وحكمت بالزامهم بمصاريف الدعوى بناء على أنهم، في جميع أدوار التقاضي قد تازعوا المدعي في المبلغ الذي يطالب به، فإنها لا تكون في إزامهم بالمصاريف قد خالفت حكم المادة ١١٣ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٧
إذا كان المشرى لم يعرض على البائع باقي الثمن إلا عند رفعه الإستئناف عن الحكم الصادر بالفسخ فمن الخطأ أن تحمل محكمة الإستئناف البائع كل مصروفات الدرجتين في حكمها برفض دعوى الفسخ إذ هو

كان حقاً في طلب الفسخ حتى إقضاء المشوى بهذا العرض فلا يلزم بمصرفات الدرجة الأولى ولا بمصرفات الإستئناف إلى وقت حصول العرض .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢١

إن المستفاد من المادتين ١١٣ و ١١٤ من قانون المرافعات هو أن من عسر ما يؤدي به في الدعوى كله أو بعضه يحكم عليه بالمصرفات كلها أو بعضها ، كما هو الواضح من النص الفرنسي لهاتين المادتين. وخاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق ، وهو وإن كان في الغالب المحكوم عليه فيها فإن المحكوم له قد يعتبر خاسراً بهذا المعنى ، كما لو رفع دعواه بحق لم يكن خصمه قد نازعه فيه وعلى ذلك فإذا كان المحكم - مع قضائه للمدعى بطلبه الإحتياطي - قد لاحظ أنه كان في رفعه الدعوى متجنباً إلى حد ما على المدعى عليه لحمله بعض مصرفات التقاضي تعريضاً لهذا الأخير عن هذا التجنى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠

إن قضاء الحكم بفسخ عقد البيع وإلزام البائع برد الثمن هو قضاء على البائع فلا تكون المحكمة غلطت في إلزامه بمصرفات الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١١٣ مرافعات. ولا يعيب هذا الإعمال أنه لم يكن قد أسس على طلب من الخصم .

* الموضوع الفرعي : نطاق الدعوى :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

متى إحصى النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم ولم يخرج الحكم المطعون فيه عن هذا النطاق فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١

إذا كان مفاد دفاع المدعى عليهم في دعوى تبييت ملكية أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتملكهم الأرض محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة فإن محكمة الموضوع إذ حققت وضع اليد وقضت برفض الدعوى بعد أن ثبت لها صحة هذا الدفاع لا تكون قد خرجت بالدعوى عن نطاقها الصحيح أو قضت فيها على أساس دفاع لم يده المدعى عليه

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

تستلزم دعوى صحة التعاقد أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع ويحقق من إستيفائه الشروط اللازمة لإتقاده وصحته ، ثم يفصل فى أمر إمتناع البائع عن تنفيذ إلتزاماته ومن ثم فإن تلك الدعوى تسمح لأن تثار فيها كل أسباب بطلان العقد ، إذ من شأن هذا البطلان لو صح أن يحول دون الحكم بصحة العقد ولهذا فإذا فات الخصم إبداء سبب من هذه الأسباب كان فى إستطاعته إيدأؤه فى تلك الدعوى ، ثم حكم بصحة العقد ونفاذه ، فإن هذا الحكم يكون مانعاً لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة بطلان العقد إستناداً إلى هذا السبب ، ولا يغير من ذلك إختلاف الطلبات فى الدعويين وكونها فى الدعوى الأولى صحة العقد ونفاذه ، وفى الثانية بطلانه ، ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشئ واحد ، والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً القضاء بأنه غير باطل ، وإذ إلترز الحكم المظنون له هذا النظر ، فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤

لما كان بعض الطاعنين قد تمسكوا فى مذكراتهم بصورية عقد البيع المؤرخ ٢١/١١/١٩٥٠ الصادر من مورثهم المرحوم إلى لإتقاده ركن الثمن ، وكانت المحكمة قد ردت على هذا الدفـاع بقولها لما كان المذكورون وهم ورثة البائع لا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من مورثهم فإنه لا يقبل منهم هذا الإدعاء إلا بدليل كتابى وإذ هم لم يقدموا هذا الدليل ، وكان إدعائهم لا يتطوى على ما يشكل غشاً أو تحايلاً على القانون .. فإنه يتعين رفض هذا الدفـاع ، وكان هذا الذى إنتهت إليه المحكمة سائغاً ويواجه دفع الطاعنين بالصورية ويعتبر رداً عليه بما يوجب القانون فمن ثم فإنها لا تكون بذلك قد خرجت بالدعوى عن نطاقها الصحيح أو قضت فيها على أساس دفـاع غير مطروح.

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩

طلب التسليم الذى يبدى بصفة أصلية ليست من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها ومن ثم فإن الدعوى يطلبه تكون غير قابلة للتقدير.

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٧٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٥/٤/١٩٦٢

مضى كانت المحكمة - فيما أمرت به من محر بعض العبارات الواردة بمذكرات الطاعن لما رآته فيها من خروج على الآداب - قد إستعملت حقاً حوله القانون لما فى المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فليس للطاعن بعد ذلك أن يعيب عليها إستعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارات دفـاعاً له.

*** الموضوع الفرعي : نظر الدعوى :**

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يُلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأصدره فى القضية من قرارات أو أحكام وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . وقد رددت هذه القاعدة فى باب الاستئناف بالمادة ٤٠٧/٢ مكرر مرافعات المضافة بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ والمادة ٤٠٨ مرافعات المعدلة بالقانون المذكور . ومؤدى هذه النصوص أن القانون قد أوجب على قاضى التحضير وضع تقرير عند إحالة القضية للمرافعة ولم يوجب وضع تقرير آخر بعد هذه الإحالة .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٢

محو العبارات الجارحة أو المخلفة للأدب أو النظام العام من المذكرات - وفقاً للمادة ١٢٧ مرافعات رخصة خولها الشارع لقاضى الموضوع وأطلق له الخيار فى إستعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه بعير معقب عليه بحيث إذا اختار أحد الأمرين فلا يكون مطالباً بإسكان الإهتبارات التى إعتد عليها فى هذا الإختيار ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد طلب محو تلك العبارات لا يعد قصوراً مطلقاً فى معنى المادة ٢/٣٤٩ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٢

عدم دعوة الخصوم للحضور إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة - ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار - لا يصح الحكم بالإندام وإنما يعد من حالات البطلان ذلك أن الخصومة - فى هذه الحالة قد إندمجت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض فى إجراء من إجراءاتها .

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٣

- كل ما أوجبه القانون فى المادتين ٤٠٧ مكرر ، ٤٠٨ من قانون المرافعات هو على ما جرى به قضاء النقض - أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الاستئنافية تقريراً يُلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة ، ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة ، وأنه إذا ما تقرر بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول .

- لما كانت الغاية من ضرورة حصول تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هي تمكين الخصوم ومحاميهم من أن يتداركوا عند المرافعة ما يكون قد سها عنه التقرير أو أخطأ في عرضه من عناصر الدعوى ، فإن حصول التلاوة بعد انتهاء المرافعة لا يوجب عليه البطلان إلا إذا ثبت أن أحد الخصوم طلب المرافعة بعد تلاوة التقرير للتعقيب على ما تضمنه وتدارك ما يكون قد سها عنه أو أخطأ فيه ومنعته المحكمة من ذلك

- إذا كان تقرير التلخيص قد تضمن بياناً لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم فيها أمام محكمة أول درجة وما أصدرته تلك المحكمة في الدعوى من أحكام ثم أحال على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم المقدمة في الاستئناف بما احتوته من طلبات ودفاع ودفع واعتبرها جزءاً متصلاً له فإن وضع التقرير على هذا النحو يجعله شاملاً لجميع البيانات التي أوجبه القانون.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٣

كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ مكرر و٤٠٨ مرافعات هو - على ما جرى به قضاء النقض - أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة. ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى لدى نظرها أمام المحكمة. وأنه إذا ما تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن وجب تلاوة التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٣

من المقرر أنه يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص في أحالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان ، فإذا كان الطاعن لم يقدم بصورة من الحكم ليثبت خلوه لما يفيد حصول تلك التلاوة بعد تغير الهيئة فإن نفيه على الحكم بالبطلان لعدم تلاوة التقرير من جديد يكون حارياً عن الدليل .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣

نظام سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد هو ما كان يميز عنه في قانون المرافعات الملغى ببطلان المرافعة. ولكن القانون الجديد قد استحدث هذا النظام أحكاماً متعلقة بالإجراءات تختلف ما كان مقرراً بمقتضى القانون القديم منها جواز تقديم طلب الحكم بسقوط الخصومة على صورة الدفع إذا ما عجل المدعى دعواه بعد انقضاء الأجل المقرر للسقوط. ومن ثم فإن هذا الإجراء المستحدث يسرى على الدعوى المعجلة بعد العمل بقانون المرافعات الجديد والتي كانت قد أولفت من قبل وذلك عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات الجديد.

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤

- إصاف المطعون عليهما أثناء سير الدعوى بصفتها الشخصية إلى جانب صفتها كاتطرتين على الوقف التى رفعتا بها الدعوى وإن كان يعتبر منهما من قبيل التدخل فى الدعوى بصفتها الشخصية ويجب إعلانه للخصوم الفاتين عملاً بالمادة ١٥٤ من قانون المرافعات إلا أنه ليس لغیر هؤلاء من الخصوم التمسك بالبطالان بسبب عدم إجراء ذلك الإعلان.

- إذا كان الحكم قد إنتهى صحيحاً إلى أن الدعوى بوصفها دعوى إستحقاق فرعية تعتبر نزاعاً متعلقاً بالتفديز وتكون لذلك من الدعاوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فإن هذه الدعوى لا تكون مما يستلزم القانون عرضه على قاضى التحضير ومن ثم فإنه لا يجب الحكم بعدم وضع تقرير بالتلخيص أو عدم تلاوة التقرير بالجلسة قبل بدء المرافعة.

- إنه وإن كانت المادة ١١٨ مرافعات تقضى بأن الدعاوى المنصوص عليها فيها ومنها الدعاوى التى يحكم فيها على وجه السرعة تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على قاضى التحضير إلا أنه لا يلزم البطلان على مخالفة حكم هذه المادة لأن المشرع كان قد وضع نظام تحضير الدعاوى العادية أمام المحاكم الابتدائية إعتباراً بأنها تستلزم إضافة وسطاء فى الشرح وتقياً طويلاً عن الحقيقة مما لا يسهه وقت المحكمة الكاملة فإذا قدمت دعوى مما نصت عليه المادة ١١٨ مرافعات إلى قاضى التحضير فلا يكون للخصوم الذين لا يريدون الإفادة من الضمانات التى يكفلها نظام التحضير إلا طلب إحالة الدعوى إلى المحكمة مباشرة وليس لهم بعد تحضير الدعوى وإحالتها إلى المرافعة الإدعاء ببطالان الإجراءات.

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٤

معى كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان يجوز الاستدلال من الحكم وحده على حصول هذه التلاوة ، فإن النعى على الحكم بالبطالان لعدم تحرير تقرير بالتلخيص وتلاوته يكون على غير أساس من الواقع.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٧/٧/١٩٦٤

يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص فى حالة غلو محاضر الجلسات من هذا البيان.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٤/٣/١٩٦٥

كل ما أوجبه القانون فى المادتين ٤٠٧ و٤٠٨ مرافعات هو أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الإستثنائية تقرير يُلخص فيه موضوع الإستئناف وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى

أثناء نظرها أمام المحكمة ، وإذا تغير كل أو بعض أعضاء هيئة المحكمة بعد تلاوة التقرير يجب تلاوة التقرير من جديد إلا إنه يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣

- إذا كان تقرير التلخيص قد تضمن بياناً لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم فيها وأشار إلى بعض أسباب الاستئناف وأحال فى باقيها إلى صحيفة الاستئناف ، فإنه يكون متضمناً جميع البيانات التى أوجب القانون إشماله عليها ولا يغير من ذلك إشارة التقرير - إستماعاً لبعض عناصره إلى ما جاء بصحيفة الاستئناف فى شأنها إذ أن هذه الإحالة تفيد أن الحكم يصير ما أحال إليه جزءاً متمماً للتقرير على تقدير منه بوجوب تلاوته بنص.

- جرى قضاء محكمة النقض على إنه وإن كان يجب تلاوة تقرير التلخيص عند تغير بعض أعضاء الهيئة إلا إنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد إذ تحقق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥

إذا كان المشرع قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يستلزم وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ، فإنما كان يستلزم ذلك فى الدعاوى التى تعرض على التحضير ، أو الدعاوى التى كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير فلم يكن يتطلب فيها هذا الإجراء. ولما كانت المادة ٤٦٧ من قانون المرافعات تنص على أن تفصل المحكمة على وجه السرعة فى الإعراضات على قائمة شروط البيع ، فإن دعوى الإعراض كانت بحسب المادة ١١٨ من قانون المرافعات تقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور عملاً بحكم المادة ٤٠٥ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فلا يمر هذا الاستئناف فى مرحلة التحضير وبالتالى لا يكون على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص فيه.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

أوجبت المادة ٩٦ من قانون المرافعات على المحكمة ، إذا تعدد المدعى عليهم وحضر البعض فى الجلسة الأولى ولم يحضر البعض الآخر ، أن تؤجل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها من لم يحضر من المدعى عليهم مع إعداده بأن الحكم الذى يصدر يعتبر حضورياً فى حقه ، وهذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء

محكمة النقض - لا يتصل بالنظام العام ولا يترتب على عدم مراعاته بطلان الحكم الصادر في الدعوى وإنما يترتب على عدم إعادة إعلان الخصم الذي لم يحضر مجرد إعتبار الحكم الصادر في ١٩٦٠/١/٣٠ غيباً في حقه يجوز له المعارضة فيه أمام محكمة الموضوع ، ولكنه لا يستطيع - هو أو غيره - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بطلان الإجراءات في هذا الصدد .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٥
لن أوجب المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة قبل بدء المرافعة وكان يترتب على إغفال تلاوته بطلان الحكم ، إلا أن حصول التلاوة يجوز إثباته على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بمحاضر الجلسات أولى الحكم.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١
- أوجب القانون وضع تقرير التلخيص عند إحالة القضية للمرافعة ، ولم يوجب - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وضع تقرير آخر بعد الإحالة كلما جد جديد في الدعوى أمام المحكمة.
- إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص يكون في محضر الجلسة أو الحكم الذي يكمل هذا المحضر في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٩٣٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٥
وإن نصت المادة ٢/٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من قاضي واحد إلا أن هذا القانون لم يتضمن نصاً صريحاً بإلغاء المواد من ١١٠ - ١١٧ من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وهي النصوص الخاصة بنظام قاضي التحضير والتي أوجب المادة ١١٦ منها على هذا القاضي عند إحالة الدعوى إلى جلسة المرافعة إعداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأساليبهم ودفعهم كما أوجب تلاوة هذا التقرير قبل البدء في المرافعة كما لم يتضمن قانون السلطة القضائية نصاً يتعارض مع نص المادة ١١٦ سالف الذكر أو ينظم من جديد إجراءات تحضير الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية ومن ثم فإن حكم هذه المادة ظل سارياً وواجب التطبيق حتى صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ والذي نص صراحة في المادة الثالثة منه على إلغائها مما يؤكد أن حكم المادة ١١٦ من قانون المرافعات كان سارياً قبل صدور ذلك القانون وأنه لم يترتب على إنشاء نظام القاضي الفرد إلغاؤه ومتى كان حكم تلك المادة قائماً ونافذاً في ظل هذا النظام فإن العمل به يكون واجباً ولو كان قد فقد بعض أغراضه ولا

محل للبحث عن حكمة التشريع ودواعيه متى كان النص واضحاً جلى المعنى إذ مجال ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٦

وإن كانت المادة ٢/٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من قاض فرد إلا أن هذا القانون - وهو قانون خاص - لم ينص على إلغاء المواد من ١١٠ إلى ١١٧ من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وهى النصوص الخاصة بنظام قاضى التحضير والنقابة أوجبت المادة ١١٦ منها على هذا القاضى عند إحالة الدعوى إلى المرافعة إعداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم وما أصدره فى القضية من قرارات أو أحكام كما أوجبت تلاوة هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة وإنما بقيت هذه النصوص قائمة وواجبة التطبيق حتى صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به من ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ ونص على إلغائها.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣

يجوز الإستدلال من محاضر الجلسات على حصول تلاوة تقرير التلخيص فى حالة خلو الحكم من هذا البيان

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٥

إذا كانت مذكرة الدفاع قد أودعت بعد الميعاد الذى حددته المحكمة لإيداع المذكرات فإن محكمة الموضوع لا تكون ملزمة بالرد على ما جاء بهذه المذكرة ولا عليها إذا هى لم تلغض إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة الذى أبدى فى تلك المذكرة.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

- حضور الخصم أو محاميه أمام المحبر وإن دل على علمه بصنوبر حكم الإثبات " يندب المحبر " إلا أنه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم إلا بإخطاره بها طبقاً لما توجبه المادة ١٦٠ من قانون المرافعات.

- علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلباً بفتح باب المرافعة قاصر على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والنقابة كانت محددة لنظر الدعوى .

- علم الخصم بالدعوى بعد إنقطاع صلتهم بالخصومة بسبب إنقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء من إجراءات

الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل ومن ثم فإن علم الوكيل بجملة النطق بالحكم المستأنف دون الجلسات السابقة عليها - لا يبنى عن إعلان الحكم الذى يفتح به - فى هذه الحالة - معاد الطعن

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩

إذا كانت المحكمة قد منحت الخصوم أجلاً كافياً لإبداء دفاعهم قبل أن تعجز القضية للحكم ، وكان الطاعن لم يعرض على الأجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات عند حجزها للحكم ، كما أنه لم يطلب منها مد أجل النطق بالحكم لتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يكون له بعد ذلك أن يطعن على الحكم بأن المحكمة التى أصدرته قد أخلت بمقه فى الدفاع لعدم منحه مدة كافية لتحضير دفاعه .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤

مفاد نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق أن حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المبين فيها لحضوره ، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو إعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلاتها ، فإذا كان المطعون عليهم قد أعلنوا فى النهاية بتعجيل الاستئناف إعلاناً باطلاً ولم يحضروا فى الجلسة المحددة التى دعوا إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة مما لا تتوافر معه العلة المشار إليها ، فإنه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورهم من تلقاء أنفسهم بالجلسة التالية .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٦

إذا كان الثابت أن المستد والمذكورة قد قلما من الخصم بعد إنقضاء الميعادين اللذين حددتهما المحكمة لتقديم المستندات والمذكرات فى قرارها بحجز القضية للحكم ، فإن محكمة الاستئناف لا تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة بالرد على ما جاء بهذه المذكرة أو هذا المستد ويكون النعى على الحكم باطلاً فى تطبيق القانون والقصور فى السبب على غير أساس .

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٦

ما ترمى إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق من عدم جواز قبض الأوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يمكن خصمه من الرد عليه. وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهم الخمسة الأولين قدموا مذكرتين بدفاعهم عند حجز القضية للحكم ، وإطلع الطاعن على

إحدهما ولم يؤثر بالإطلاع على الثانية. وكان الثابت أن هذه المذكرة الأخيرة التي لم يطلع عليها الطاعن لم تتضمن دفاعاً جديداً بل أنها رددت ما ورد في صحيفة الاستئناف والمذكرة الأخرى التي إطلع عليها الطاعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفوعين - ببطلان صحيفة الاستئناف واعتباره كان لم يكن استناداً إلى ما جاء في المذكرة المقدمة من الطعون حده في فترة حجز القضية للحكم ولأول مرة دون أن يثبت من صورتها الرسمية المقدمة من الطاعنين بملف الطعن إعلانهما بها أو إطلاعهما عليها وفي هذا مخالفة للإجراءات الأساسية الواجب مراعاتها. إذ لا يجوز طبقاً لنص المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات السابق أن تنظر المحكمة في طلبات قدمت في الدعوى لم يعلم أو يعلن بها الخصم وأن الجزء على مخالفة هذا النص الأمر هو البطلان عملاً بالمادة ٢٥ من ذات القانون ، كما أن هذا وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أصل من أصول المرافعات ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل أن المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للمطعون حده بإيداع مذكرته بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضمت كقائمة لمعالجة التقاضي ، وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها. وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قبلت المذكرة المقدمة من الطعون حده دون إعلان الطاعنين بها واستندت في قضائها على ما ورد بها ، فإن ذلك ينطوي على بطلان في الإجراءات من شأنه التأثير في الحكم المطعون فيه بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ١١٥٤ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠

تلاوة تقرير التلخيص في جلسة المرافعة ، إجراء واجب في ظل العمل بنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات السابق ، يوجب على إغفاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم ويجب في حالة تغير بعض أعضاء هيئة تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل ، ولا يغير من هذا النظر صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وما استحدثته من إلغاء نظام التحضير ، ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أنه " لا تسرى القاعدة الخاصة بالإستئناف إلا على الإستئناف الذي يرفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الإستئناف الذي يكون قد رفع قبل ذلك فتص في شأنه النصوص السارية وقت رفعه " . وإذا كان الثابت أن عريضة الإستئناف قد أودعت في لزم كتاب محكمة الإستئناف بتاريخ ١٩٦١/٦/١٠ وهو تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وأن محكمة الإستئناف وإن كانت قد تلت تقرير التلخيص بملسة ١٩٦٣/٣/٢٣ ، كما

تلت التقرير هيئة أخرى بجلسة ١٨/٥/١٩٦٣ إلا أن الهيئة قد نصرت بجلسة ١٢/١/١٩٦٤ ، ولم يست في محضر هذه الجلسة ثلاثة تقرير الطعنى بعد تقرر الهيئة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا من بيان ثلاثة التقرير فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٢

مضى كانت المذكرة التى استعملتها المحكمة قد قدمتها الطاعة بعد إنتضاء الأجل المصرح لها بتقديم مذكرات فيه ، فإنه لا على المحكمة إن هى رفضت قبول تلك المذكرة .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدهى بتزويرها لا تصنو أن تكون من أوراق القضية فلا يحتر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من الإجراءات التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٢

- متى كانت محكمة الإستئناف بعد أن سمعت دفاع الخصوم وأقوال الشهود منحهم أجلاً لتقديم مذكرات فى ذوة حيز الدعوى للحكم فيها ولم تقدم المستأنف عليها مذكرتها فى الميعاد فإن إستبعاد الحكم المطعون فيه لمذكرتها المقدمة بعد الميعاد لا يطرؤ على إخلال بمقتضاها فى الدفاع .

- إذا كان الحكم المطعون فيه - بعد أن استخلص من أقوال الشهود فى حدود سلطته الموضوعية أن العقد فى حقيقة وصية لوارث - قد إنتهى إلى القضاء برفض الدعوى بصحة هذا العقد ، فى حين أن الوصية لوارث جائزة فى حدود ثلث الزكة وفقاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ مما كان يعين معه التطبيق مما إذا كان القدر موضوع العقد يدخل فى حدود القدر الجائز الإيصاء به أم أنه مجاوزة فإنه يكون مشوباً بالقصور وإخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٢

الأوراق المدهى بتزويرها لا تصنو أن تكون أوراق القضية ، فلا يحتر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى ، التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٢

يراجه حكم المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات السابق حالة معينة وهى تحديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من أوراق المضادة والإطلاق على ما يصلح منها وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور فى

هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالإثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الإثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار تلك الأوراق صالحة للمضاهاة وهي حالة خاصة تختلف عن حالة هذه الدعوى ولا مجال للقياس عليها وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨
مضى كانت الدعوى قد حيزت لأحكام مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد معين ، ولم يقدم أحد الخصوم مذكرة بطلانه خلال هذا الميعاد ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن قيد له الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه حتى ولو أجلت إصدار حكمها إلى جلسة أخرى .

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٥
- صحيفة إلتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها ، فإذا حكم بطلانها فإنه ينبغي على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها و زوال جميع الآثار التي ترتبت على رفعها واعتبار الخصومة لم تسقط ، وإن كان ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من تجديد الخصومة إذا شاء بإجراءات مبدئة متى انقضى المانع القانوني من ذلك .

- إذا كان يوجب على عدم إعلان صحيفة الدعوى عدم إنفاذ الخصومة ، فإن مژدى قضاء محكمة الاستئناف بطلان تلك الصيغة والحكم المسانف المبني عليها ألا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن لم فلا يسوغ محكمة الاستئناف أن تضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل يكون عليها أن تلتفت عند حد اللجوء بالبطلان فإن هي تجاوزت ذلك وقعت في الموضوع فإن قضائها يكون وارداً على غير خصومة .

- لا وجه للتصدي بأنه وقد استطلعت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى في موضوعها ، فإنه يصح على محكمة الاستئناف إزاء ذلك - وقد قضت بطلان الحكم المسانف - أن تعرض للموضوع وتفصل فيه أنه يشترط لذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون الحكم المسانف قد شابه عيب يعد إلى صحيفة إلتاح الدعوى ، بمعنى كانت هذه الصحيفة باطلا لعدم إعلانها تلك الخصومة لا تقيد بها ومن لم لا يوجب عليها إجراء الحكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الدرجة الثانية . ولا وجه القول بأن الطعن وقد حضر أمام محكمة الاستئناف وترفع في موضوع الدعوى وإدعى بتصور الشك محل النزاع فإنه يكون في ذلك ضماناً من التمسك بطلان إعلان صحيفة إلتاح الدعوى وعن الحكم الصادر بإبطاله بطلان الحكم الابتدائي ، وهو فيما يقول المطعون هذه بطلان نصي مقرر لمصلحة الطاعن ، إذ أنه ملزمه على أن يدافع الطاعن كذلك يقوم أصلاً أمام محكمة الاستئناف على

التمسك ببطان إعلان بالدعوى ، فإن من المقرر أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها كما لا يجوز للخصوم أنفسهم الإتفاق على خلافها ولا لصاحب الشأن التنازل عنها .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

ما ترمي إليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يمكن خصمه من الرد عليه.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٤

أوجبت المادة ٢/١٠٨ من قانون المرافعات السابق المدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي يطبق حكمها على إجراءات الاستئناف عملاً بالمادة ٤١٦ منه ، على المستأنف عليه في سائر الدعاوى هذا المستعجلة أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه يرفق بها مستداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بطلاة أيام على الأقل ، ومؤدى ذلك أن المشرع أجاز هذا الإبداع في الميعاد المذكور - وهو ميعاد تنظيمي دون إعلان الخصم بها ، طالما أن الدعوى لم تطرح لنظرها أمام المحكمة ، أما بعد أن تجرى المرافعة فيها في أول جلسة ، فإنها تخرج عن نطاق تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ سالفه البيان ، فلا يجوز لخصم أن يودع مستندات أو مذكرات - في غير جلسة - دون أن يعلم أو يعلن بذلك الخصم الآخر ، إذ أن هذا أصل من أصول المرافعات تنبذه المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات السابق ، وضع كفالة لمدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها.

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٤

مضى كان يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف حيزت الدعوى للحكم ، ومنحت الخصوم أجلاً لتقديم مذكراتهم في موعد حددته ، ولم يقدم الطاعن مذكرته في الميعاد . فإنه لا على المحكمة أن إستبعدت مذكرته ، ويكون النعى على الحكم بإخلاله بحق الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٩/٤/١٩٧٤

إنه وإن كان يبين من مقارنة نصوص المواد ٢٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات السابق أن المشرع قد رتب البطان جزاء على مباشرة القاضي أو كاتب المحكمة عملاً في الدعوى التي تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة ، إلا أنه غاير في التعبير بين الحالتين إذ بينما نص على وقوع البطان بالنسبة لعمل القاضي أو قضائه ولو بإتفاق الخصوم فإنه لم يورد نصاً مماثلاً لذلك بالنسبة لكاتب الجلسة وذلك

على أساس أن البطلان الذي يشير إليه نص المادة ٢٨ المقدم ذكرها لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة إلا إذا تمسك به الخصم صاحب الصلحة ويسقط حقه في التمسك به إذا نزل عنه لما كان ذلك وكان الطابع من محاضر جلسات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أنه إسن عم المدعي - المطعون ضده - وافق الحاضر عن الطاعن الثاني على حضور هذا الكاتب بالجلسة كما قرر الحاضر مع الطاعن الثاني عدم إعراضه على ذلك ، وكذلك فإنه لم يفت أن باقي الطاعنين الذين قدموا مذكرة بدفعهم في الدعوى - قد إعرضوا على أن يباشر هذا الكاتب عمله في الدعوى لما كان ما تقدم فإن الطاعنين يكونون قد نزلوا عن حقهم في التمسك ببطلان إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية لهذا السبب مما لا يجوز لهم العودة إلى التمسك به في الإستئناف ، وإذ إنتهت محكمة الإستئناف إلى عدم بطلان الحكم المستأنف إستناداً إلى نص المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧

مفاد النص في المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق التي تحكم واقعة على أنه " إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطلب المدعي السير فيها اعتبرت كأن لم تكن " أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب إتخاذ إجراءين جوهرين هما تجديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول قضايا المحكمة وإعلان المدعي عليه بهذه الجلسة وفق ما نص عليه في المادة ٦٩ من نفس القانون وبشرط أن يتم الإعلان قبل إنقضاء الأجل المحدد في النص ، وذلك إعمالاً لنص المادة السادسة من ذات القانون التي تنص على أنه " إذ نص القانون على ميعاد حمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا ينال من ذلك ما نص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أن الدعوى تعتبر قاطعة لمدة التضادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً أما بالنسبة للإتياز التي ترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعي عليه بصحيفتها. ذلك أنه وإن كان مفاد هذا النص أن مدة التضادم أو السقوط تقطع بتقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم المقرر كاملاً ، إلا أنه وقد جاء إستثناء من حكم المادة السادسة من قانون المرافعات السابق التي لم يتناولها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالإلغاء بل أبقي عليها ، بعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أصراً على صحة إفتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداه إلى غيرها وبظل أثر نص المادة السادسة سالفة الذكر باقياً بالنسبة لإستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧

المستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون المرافعات السابق - الذي يتخذ الإجراء في طلبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن البطلان لا يرتب إلا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الأول الذي يحدده الخبير للبدء في أعماله ، وأن الإجراءات التي تطلو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري يوجب عليه ضرر للخصم وذلك على ما تقضي به الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق. وإذا كان الثابت أن الخبير أخطر الطاعن بالاجتماع الأول وفيه حضر بالفعل فإنه يكون قد إتبع إجراءات دعوته الخصوم التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق ، وكان الطاعن قد إطلع على تقرير الخبير وناقش ما جاء به ولم يبين وجه الضرر الذي لحقه من إطلاع الخبير في غيبته على دفاتر الشركة بعد علمه وحضوره الاجتماع الأول فإن البطلان المدعى به يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦

مضى كان يبين أن المحكمة قد تراءى لها في حدود سلطتها الموضوعية للأسباب السائفة التي أوردتها أن طلب الطاعن إعادة الدعوى للمرافعة طلب غير جدي فلم تستجب إليه ، فإنه لا محل للطعن على حكمها بأنه أحل بحق الطاعن في الدفاع خاصة وأن الطاعن لم يأخذ على المذكرة التي أشار إليها الحكم والتي قدمها محاميه لي فوة حيز الدعوى للحكم بعد أن تنازل عن التوكيل بجلسة ... أنها أخفلت أي وجه من أوجه دلائله .

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢١

المطروحة المختوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراءً من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ومن ثم يكون النعي على الحكم بالبطلان على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٧

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كانت المذكرة التي إسمعتها المحكمة قد قدمها الطاعنون بعد إنقضاء الأجل المصرح لم بتقديم مذكرات فيه ، فإنه لا على المحكمة إن هي رفضت قبولها وإعصرت الدفاع الوارد بها غير مطروح عليها .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣

إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم ، وبعد إتاحة المجال لأطرافها لإبداء دفاعهم فيها. هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، ولا تثريب عليها إن هي رفضت الإستجابة لهذا الطلب ، متى رأت أنه لم يقصد به سوى إطالة أمد الخصومة وتأخير الفصل فى الدعوى

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨

- متى كان الثابت أن الطاعن حضر بالجلسة - التى أجل إليها نظر الإستئناف لإعطاء من لم يحضر النطق بالقرار الخاص بتحديد جلسة لنظر الموضوع بعد الحكم فى الإدعاء بالتزوير - وأبدى دفاعه فلا مصلحة له فى التمسك بالبطان بدعوى أنه لم يعلن بهذه الجلسة .

- إذ بين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مذكرة إقتصر فيها على طلب الحكم بإتقاطاع سر الخصومه لوفاة والده ، وكانت وفاة والد الطاعن ليست بذاتها مانعاً من تقديم دفاعه فى الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة فى قرارها بحجز القضية للحكم ، فإن النى على الحكم - بالإخلال بحق الدفاع - يكون على غير أساس.

- المحكمة غير ملزمة بأن تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة.

- طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة ، هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الإستجابة إليه وبالتالي فهي ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب فى حكمها .

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨

- للخصوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم فى مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت بتقديم مذكرات فى أجل معين ولما ينته هذا الأجل ما دام الخصم المقدمة ضدّه الطلبات قد إطلع عليها وعلى بها .

- متى كان الثابت أن المطعون عليه طلب فى مذكرته المقدمة بالجلسة أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له صالى ما يظهره تقرير الخبير وذلك بعد فحص الإعراضات المقدمة من الطرفين وقد أشر وكيل الطاعن على هذه المذكرة فى ذات التاريخ بإستلام صورتها ، وإذا كانت محكمة أول درجة بعد حجز الدعوى للحكم صرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرات فى الأسبوعين الأولين وجعلت المدة مناصفة بين الطرفين على أن تبدأ بالمطعون عليه ، وكان المطعون عليه قد قدم مذكرة فى نهاية الأجل طلب فيها الحكم بإعتماد تقرير الخبير وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ وأشر وكيل الطاعن على هذه المذكرة فى نفس التاريخ بإستلام صورتها ، ولما كانت محكمة أول درجة النى قدمت إليها تلك المذكرة

وأودعت ملف الدعوى المنظورة أمامها قد قبلتها ولم تأمر باستبعادها وكانت المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسوم ودون أن تنص هذه المادة على البطلان جزاء على عدم أداء الرسم وكان الثابت أن المطعون عليه قد سدد الرسم بتاريخ ١٩٧٠/١/٢١ عن الطلبات التي تضمنتها مذكرته المشار إليها المقدمة بتاريخ ١٩٧٠/١/١٧ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأعد بالطلبات التي أبديت في هذه المذكرة ورفض الدفع بعدم قبولها فإنه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

- تحرى العرف في ذاته والتثبت من قيامه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أمور الموضوع التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا حيث يجد قاضي الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده وهذا يقتضى التمسك به أمام محكمة الموضوع حتى يمكنها التثبت من أمر قيامه ، وإذ يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدع قيام عرف أمام محكمة الموضوع فيما يثوره بسبب النعي ، فإن النعي على الحكم بمخالفة العرف الجارى يكون في غير محله .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

متى كان الخبير قد إتبع إجراءات دعوة الخصوم التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق الذي رفعت الدعوى وتمت مباشرة المأمورية في ظله - وثبت حضور الطاعن بوكيل عنه أمام الخبير فإن الإجراءات التي تتلو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم. لما كان ذلك فإن إدعاء الطاعن ببطلان أعمال الخبير وتقريره لمباشرة المأمورية في غيبته بعد سفره إلى الخارج دون بيان وجه الضرر الذي أصابه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٤

إذ يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعن قد تمسك بدفاعه - الوارد بوجه النعي - في مذكرته التي قدمها محكمة الاستئناف خلال فترة حجز القضية للحكم ، غير أنه لم يؤشر عليها بما يفيد سبق إعلانها للمطعون عليها - المستأنف عليها - أو إطلاعها عليها ، ومن ثم فلا يجوز طبقاً للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات قبول هذه المذكرة ، ولا يسوغ الخروج على هذه القاعدة أن المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للطاعن بإبداء مذكرته بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لمعادلة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها ، وبالتالي فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع يكون موافقاً للقانون ، ويكون النعي عليه بالقصور على غير أساس.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩

- المحكمة غير ملزمة بأن تبقى باب المرافعة مفتوحاً لأجل مسمى يتبادل فيه الخصوم المذكرات طالما أنها أتاحت لهم الفرصة لإبداء أوجه دفاعهم قبل حيز الدعوى للحكم ، ومن ثم فإن النعى عليها فى ذلك يكون غير منتج لعدم إستانده إلى أساس قانونى ، ولا يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور لعدم الرد على ما يتمسك به الخصم فى هذا الصدد .

- يعين على الخصم أنه يبدى دفاعه فى الخصومة الموجهة إليه بكافة ما إشتملت عليه من طلبات حتى ولو تعارضت بعضها مع البعض الآخر ، وأن يتمسك بطلباته ودفاعه بصفة صريحة وجازمة . وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قد ألح فى دفاعه إلى الاحتفاظ بحقه فى الطعن بالتزوير فى السند الإذنى موضوع الدعوى ، وفى الإخطار المرسل للجمعية التعاونية الزراعية ، دون أن يتخذ فى ذلك أى إجراء فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل فى الدعوى ، ورد على دفاع الطاعن بقوله إن عدم قيام المستأنف الطاعن - بالطعن على المسجل البريدى والسند الإذنى محل الدعاى بالتزوير رغم مرور أمد طويل على التقاضى سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة ، دون أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير الذى لوح به يؤكد عدم جدية ذلك الإدعاء الأمر الذى ترى معه المحكمة الإنطفاة عنه فإنه لا يكون مشوباً بما يطله .

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢

- العبرة فى تكيف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانونى وباستيفاء للأوضاع والشروط التى يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف ، وإذن فمضى كان الثابت بالأوراق أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها فى ١٩٦٥/١١/٢٣ أعلنت للطاعتين فى ١٩٦٨/١/٩ بصحيفة إستوفت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة إلتصاح الدعوى ، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى الجديدة ، فلا تريب على المحكمة إن هى أنزلت عليها الوصف القانونى الصحيح باعتبارها دعوى جديدة لا يؤثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بملات رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد.

- إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها وفقاً لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق " الذى يحكم بإجراءات الدعوى " وكذلك سقوط الخصومة فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه المنصوص عليه فى المادة ٣٠٩ من ذات القانون هما لوانان من ألوان الجزاء قررهما المشرع لحكمة واحدة هى تقصير المدعى فى موالاة السير فى الدعوى وحته على متابعة إجراءاتها حتى لا تراكم الدعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذى يقتضى توحيد الأثر المترتب على كلا

الجزائريين ، ولما كان المشرع قد رتب في المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق - على المحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، إلا أنه مع ذلك لم يسقط الأحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ، وأجاز للخصوم التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها - فإن هذه الأحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذ ليس في نصوص قانون المرافعات ما يمنع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يرب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثاراً أشد من الآثار التي رتبها على سقوط الخصومة. كما أن المحكمة التي أملت على المشرع تقدير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة - على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية وهي احتمال زوال معالم الإثبات عند إعادة رفع الدعوى - متعلقة كذلك في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

- من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة أن تعيد القضية للمرافعة وجب عليها إخطار طرفي الخصومة للإتصال بها من جديد ، ويتم هذا بإعلانها قانوناً أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار .
- الأصل في الإجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها قد روعيت ، وإذ كانت الأوراق المقدمة من الطاعنة مخلوفاً بما يدحض حصول المدافلة قانوناً من أعضاء الهيئة على النحو الذي أثبتته المحكم المظنون فيه ، فإن النعي عليه بالبطلان يكون غير سليم

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقاً للخصوم تنجم إيجابتهم إليه بل هو أمر مدرك لتقدير محكمة الموضوع ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إذا هي قضت في الدعوى دون أن تستجيب لهذا الطلب

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٦٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٣

متى كان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، فإن محكمة الاستئناف تكون قد تحققت من أن سند الوكالات - الصادر غامى الطاعنين الذي مثل بالجلسة بعد إعادة الدعوى للمرافعة - كان صادراً من كل الطاعنين ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا دليلاً على أن هذا التوكيل لم يصدر عنهم. وكان لا مصلحة لهم في التمسك بالبطلان لعدم إعلان من لم يحضر من المظنون عليهم - بإعادة الدعوى للمرافعة - إذ لا يجوز أن يتملك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته عملاً بما تقتضيه المادة ٢١ من قانون المرافعات لما كان ذلك فإن النعي على المحكم بالبطلان يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٩

مفاده نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات أن المشرع أورد قاعدة مستحددة مقتضاها أنه إذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم فى الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الخصوم أقوالهم وإلا قررت شطبها ، وتكون الدعوى صالحة للحكم فيها إذا أدلى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم ، وذلك على خلاف ما كانت توجهه المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب الدعوى إذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور أو عند حضور المدعى وعدم إيدائه طلبات ما مما مفاده أن للمحكمة السلطة فى نظر الدعوى والفصل فيها عند غياب المدعى أو المستأنف وتختلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر دعواه سواء كانت هى الجلسة الأولى أم كانت من الجلسات التالية متى تبين أنها صالحة للفصل فيها ، ولم يوجب الشارع فى هذه الحالة إعلان المدعى الغائب بالطلبات وتكليفه الحضور إلا إذا أبدى المدعى عليه طلباً عارضاً وليس من هذا القبيل طلب رفض الدعوى. لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر الجلسات الإستئنافية أن محامى الطرفين حضرا بالجلسة التى حددت لنظر الإستئناف ، وشرح محامى الطاعنة المستأنفة - دعواه وصمم على طلباته كما طلب محامى المطعون عليهما - المستأنف عليهما - تأييد الحكم المستأنف ، وقررت محكمة الإستئناف التأجيل لتبادل المذكرات وفيها صمم محامى المطعون عليهما فى مواجهة محامى الطاعنة على طلب تأييد الحكم المستأنف ، ثم طلب الأخير شطب الإستئناف وقرر حجز الدعوى للحكم وفى هذه الفترة قدمت المطعون عليهما مذكرة أعلنت بها الطاعنة صحتها فيها على طلبتهما ، فإن الدعوى بهذه المثابة تكون صالحة للحكم ويكون من حق المحكمة الفصل فيها .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢

مفاد نص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الإستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله فى غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان. وإذا كان الثابت من الأوراق أن محكمة الإستئناف أجلت الدعوى عدة مرات لتبادل المذكرات وظلت الدعوى مردودة حتى حجزت لإصدار الحكم دون أن تصرح لأى من الطرفين بتقديم مذكرات. فإن المحكمة تكون فى مطلق حقها المحول لها بالمادة سالفة الإشارة إذ ألغت عن المذكرة المقدمة من الطاعن فى قوة حجز الدعوى للحكم ، ولم ترد على ما تضمنه من أوجه الدفاع.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥
بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سوا المجموعة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي لقدره القانون لمصلحة من خرج الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء الموقض أو من يقومون مقام من قيد العمل أو تغيرت صفته ، وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمتهم ويصلح الحكم في الدعوى في مصلحة منهم ، فلا يجوز للمتهم الآخر التمسك بهذا البطلان .

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٦
البررة بالطلبات الخاصة في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي يتضمنها منقضيها ، وكان السات أن الطامن حدد طلباته في مذكرته الخاصة المقدمة بملسة ٦ من مارس لسنة ١٩٧٣ . حينئذ جازاً بأن طلبات باحقيقه في السكن على القعة السادسة يصار من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، والزام للفرقة المظنون جديدة أن تدفع له مبلغ ٥٦٤ جنيه لم يذكر من بينها طلب الدوقية إلى القعة الخامسة ولم يقدم ما يفيد إعانة إلى الطلبات الواردة بصحيفة إصاح الدعوى أو الإشارة إليها ، وإذا انتهى الحكم المظنون فيه إلى أن هذا الطلب لم يعد مطروحاً على محكمة الدرجة الأولى بعد أن تنازل عنه الطامن بعدم مسكه به في مذكرته الخاصة ، فإنه لا يكون مشوباً بالفساد في الإمدلال أو القصور .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨
إذا كانت المحكمة فيما أشرت به من هو بعض العبارات الواردة بمذكرة الطامن المذكورة فيها من خروج على الآداب لم يستعملت خطأ حوله القانون لها في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات فليس للطامن بعد ذلك أن يصب عليها إعمال هذه الرخصة ولو تضمنت هذه العبارات ظاهراً لغير

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢
الأصل في الإجراءات أنها روعيت . وإذا كان بين من الحكم الطعن فيه ، أن القات من تشاريع مكتب الخبراء المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى وما حذر أصلاً ، أن الطامن قد وجهت إليه الدعوى للحضور بكتب مسجلة عدة مرات طبقاً لأحكام القانون فلم يحضر ، وكان المشرع لم يوجب على الخبير ارتفاق إيصال الخطاب إلى موصي عليه ، وكان بإسناد إرفاق هذه الإختل ت ينصى والقعة الإختار ذاتها ، وكانت أو رالى الدعوى قد علمت لا يفيد عدم وصول ذلك الإختار إليه ، فإن الحكم المظنون فيه إذ رفض الدفع بطلان أعمال الخبير لم يقدم يكون قد ألزم بتطبيق القانون بغيره .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا انتقدت الخصومة وإسعوى الخصوم دفاعهم فيها وحجرت الدعوى للحكم ، فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تشرح به المحكمة ، فإذا قدم أحدا الأطراف مستنداً أو مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً له فيها بتقديم أيهما ودون أن يلبث إطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة إن بلغت عنها وقتت في الدعوى.

- إعادة الدعوى للمرافعة ليست حلاً للخصوم بل هي أمر موزع لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن إعراض الحكم عما قدره بعد إقفال باب المرافعة الشفوية والكتابة في الدعوى ، يكون موافقاً للقانون.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى انتقدت الخصومة بإعلان الخصومة على الوجه المخصوص عليه في قانون المرافعات وإسعوى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم ، انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تطرح به المحكمة وتصبح الدعوى في هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لمبحثها والمداولة بها فإذا بدا لها بعد ذلك أن تصيد الدعوى إلى المرافعة استئنافاً للسبر فيها تخم دعوة طرفها للإتصال بها بإعلانهما قانوناً إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار وأنه لا يبنى عن إعلان الغالب أن تقرر المحكمة إحصار النطق بقرارها إعلاناً له.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

إنه وإن كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم في الدعوى والسبب المباشر للنشء تلك الطلبات إلا أنها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق المطالب به ، لا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم أقاموا دعوام مطالبين بتعويضهم في الأرباح تأسيساً على السبب المباشر للنشء تلك الأرباح وهو قيام شركة فيما بين مورثي الطرفين لتجارة النحاس وركوا في تأييد دعوامهم إلى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢٣٢ فإن محكمة الاستئناف إذ إتصمت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ قدم الطاعن صوره - قد حل محل العقد السابق وأصبح هو المرجع في بيان حقوق والتزامات الطرفين فإنها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات الخصوم في الدعوى ولم يضر سببها المباشر بل لا يبدو أن يكون ذلك إسعاداً بالدليل الذي استند إليه المطعون ضدهم دليلاً آخر قدمه الطاعن وإتصمت به المحكمة ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تمكنه من مناقشة عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لأنه هو الذي قدم صوره وتمسك به.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وإذ كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت بمحضر أعمال الخير أنه أخطر الطرفين جلسات ... ، ... ، ... ، فلم يحضر المستأنف " الطاعن " وحضر المستأنف ضده " المطعون ضده " وقرر بجملة .. أن الطاعن يعتمد عدم الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان إغفال الخير إرفاق لإصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفي والتمس الإخطار في ذاتها ذلك أن المشرع لم يوجب على الخير إرفاق إيصالات الإخطار الموصى عليها التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعي بالبطالان على تقرير الخير على غير أساس.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١

على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تفيد بتكيف الخصوم لها إلا أنها لا تخلل تغير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها وإذ كانت الدعوى قد أقامها الطاعن بطلب إقصار الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه فإن لازم ذلك أن تفيد المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده. وما يرتكز عليه من سبب قانوني طالما لم يطرأ عليهما تغير أو تعديل من الطاعن أثناء سير الخصومة وفي الحدود التي يقررها قانون المرافعات وليس صحيحاً في القانون ما يقول به الطاعن من أن القضاء للمشوى بصحة ونفاذ عقد البيع وثبوت ملكيته للعقار محل هذا العقد أمران متلازمان ذلك أن المقصود من طلب حصة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بتحويل ملكية العقار المبيع تنفيذاً حينياً والحصول على حكم يقرم تسجيله مقام تسجيل الملكية فيكون في معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد إلى المشتري ، لذا فإن الحكم به يكون متناقضاً إذا ما اجتمع مع قضاء بتثبيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمي من ثبوت اكتساب المشتري لملكية العقار فعلاً. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً إذ خلص إلى تخطئة الحكم الابتدائي بمخالفة القانون للقضاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت أن مطلب الدعوى انحصر في الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته إلى المسقاء مع قضائه بصحة ونفاذ عقد بيعها إليه ، فإن النعي يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

إن طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم تنحتم إجابته إلى بل هو مزوكة حكمية الموضوع التي تستقل بتقدير مدى الجدل فيه ولا محل للنظر على حكمها بأنه أدخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب السائفة التي أوردتها أن هذا الطلب غير جدي ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧
طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات ، هو من إطلاقات محكمة الموضوع طالما أنها أتاحت الفرصة لذلك قبل حجب الدعوى للحكم. ولا عليها بعد ذلك إن ألغيت عن دفاع لم يقدم الخصم دليله

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩
القرار الصادر من المحكمة وأحالة الدعوى إلى محكمة أخرى دون تحديد جلسة معينة لنظرها يوجب عليه إنقطاع صلة الخصوم بها ، فينجم إخطارهم بالجلسة التي تحددها المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وإلا شاب إجراءاتها البطلان.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٢١٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩
مضى بقرار الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين توافر فيه شروط إستصدار أمر بالأداء هو من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول لما ورد ذكره في المادة ١/١١٥ سالف الذكر فإن محكمة أول درجة إذ قضت بعدم قبول الدعوى تأسيساً على مخالفة الدائن للإجراءات الشكلية التي فرضها المشرع لإلغائها عنه لا تكون قد إستنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى فإذا إستوفت حكمها وقضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم - فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى المحكمة أول درجة لنظر موضوعها إذ هي لم تقل كلمتها فيه بعد - ولا تملك محكمة الإستئناف التصدي بهذا الموضوع لما يوجب على ذلك الثبوت إحدى درجات التضاضي على الخصوم وإذ خالفت محكمة الإستئناف هذا النظر وفصلت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون وباطلاً.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١
إذا كان الحكم المطعون فيه يرفضه الدفع بعدم قبول دعوى منع التعرض لرفضها بعد مضي عام قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبحسبه ذلك فلا مژدى إلى نقض ما ورد في أسبابه من تفريرات قانونية خاطئة إذ أن شكمة النقض تصحيح ما وقع من أخطاء.

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥
النص في المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الإثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه من القاضى وإلا كان العمل باطلاً ". وفى المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها ". يدل على أنه يتعين لإحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ فى الدعوى من إجراءات للإثبات وما أدلوا به أو وكالاتهم من إقرارات أو إبداه من

دفع وأوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك القرارات وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أولى وثاني درجة أنها خلّت من إثبات أن محاولات الإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلاهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات. مما يتحقق به شرط عجز القاضي عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر، فإن ما تضمنته الحكم المطعون فيه من أن صلحاً قد عرض على طرفي النزاع وأن المطعون عليها رفضته لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضائه بالتطليق رغم مخالف هذا الشرط قد جاء مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يعين نظرها في غير علانية وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة على أن يصدر الحكم فيها علناً وذلك إعمالاً لنص المادتين ٨٧١، ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردين في الكتاب الرابع منه والذي أبقى عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي، وكان البين من الأوراق أن محضر جلسة ١٩٨٠/١١/٢ وهي الجلسة الأولى التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف تضمن ما يفيد عقدها في علانية ولم يثبت فيه حضور أحد أعضاء النيابة العامة، إلا أنه لما كانت محاضر الجلسات التالية التي أجريت المحكمة نظر الاستئناف إليها قد خلّت من الإشارة إلى إنقاذها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة المشورة كما تضمنت جميع هذه المحاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون وكانت المرافعة قد دارت في واقع الأمر بين الطرفين في هذه الجلسات دون الجلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أي من الطرفين طلبات ما وأختمت بقرار المحكمة بتأجيل الدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعه وتكليف النيابة بإبداء رأيها، فإن إنقاذ جلسة ١٩٨٠/١١/٢ السالفة الذكر في علانية وبغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة - بفرض حصوله - لا يكون قد فوت على الطاعن حقاً أو أحل بالسرية الواجب توأمرها عند نظر الدعوى.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧

مفاد النص في المادة ١١٠ من قانون الإثبات. على أن "على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بمجالها إلى المحكمة المختصة" أن تعد المحكمة الحال إليها بما تم من إجراءات أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت إليها من حيث إنتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

مفاد المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٢ من قانون المرافعات أن الخصومة تبدأ باتصالها بأحكام المرفوعة إليها ويتم إنقضاءها باتصالها بأطراف الدعوى طبقاً للإجراءات التى رسمها القانون ومتى تم إيداع صحيفة إفتتاح الدعوى قلم كتاب المحكمة وإعلانها إلى المدعى عليهم وسلمت هذه الإجراءات من البطلان قامت الخصومة أمام المحكمة فلا يظنها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من الفصل فيها مجرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى فيها.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٠

لما كان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم حكمة الاستئناف أو هذه المحكمة ما يؤيد ما تمسك به من صدور الحكم المستأنف دون تلاوة تقرير مأمور القضية - على خلاف ما ورد فى مدوناته فإن نفيه يكون عارياً عن الدليل ولا تشريب على محكمة الاستئناف إن هى أعرضت عن هذا الدفاع إذ أن الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الجدى المؤيد بما يعززه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٠

تأجيل نظر الدعوى أو فتح باب المرافعة فيها بعد حجزها للحكم وبعد إتاحة المجال لأطرافها بإبداء دفاعهم فيها ليس حقاً للخصوم يتحتم إيجابتهم إليه وإنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١

لئن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما لا يوجب عليه اندماجها بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو إتحد الخصوم فيها إلا أن الأمر يختلف إذا كانت إحدى الدعويين دفاعاً فى الدعوى الأخرى فإنهما يتدجان وينفى معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥

من المقرر أن الميزة فى خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى بما هو ثابت منها بمدونات الحكم ومحاضر الجلسات .

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤

القرار فى قضاء هذه المحكمة - أن حكمة الموضوع أن تلفت عما يقدم من مذكرات أو مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى .

الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة فلا تترتب عليها إذا هى لم تأمر بعدم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم ، وأن شكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة وترجح ما تظمن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائفاً وله أصل ثابت فى الأوراق .

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العود لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يعصل بهذا الموضوع من دفاع .

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن الشارع لم يستلزم - لصحة الأحكام - أن يكون القضية الذين سمعوا المرافعة وحجزوا الدعوى للحكم قد سبق لهم نظرها فى جلسة سابقة ، إذ يتحقق بحضور القضية جلسة المرافعة الأخيرة مقصود الشارع بسماع المرافعة ، يستوى فى ذلك أن يكون الخصوم قد أبدوا دفاعاً فيها أو سكوا عن ذلك أو أحالوا إلى دفاع سابق .

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠

ولئن كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية يعول عليها فى إثبات ما يدور بالجلسة ويقع فيها وما يبدل به الخصوم من دلوخ وأوجه دفاع ولا يقبل إنكار وإثبات ما يخالف ما ورد به إلا بطريق الطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من قانون الإثبات إلا أنه إذا أغفل محرره إثبات بيان أدلى به أثناء نظر الدعوى وأثبتته القاضى بالرول الخاص به فإنه يعتبر مكملاً لمحضر الجلسة فى خصوص ما أثبت فيه وخلا منه محضر الجلسة ما دام لا يتعارض معه. لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٩٨٦/٥/١٠ أمام محكمة أول درجة أنه تضمن إثبات حضور الأستاذ .. عن الأستاذ ... عن الطاعة بتوكيل لم يدون كاتب الجلسة ورقمه وترك لذلك مساحة فارغة أثبت بعدها طلب التوكيل تأجيل نظر الدعوى للإطلاع. وإذا كان الثابت بالأوراق أن السادة قضاة محكمة أول درجة قد دون كل منهم فى الرول الخاص به رقم هذا التوكيل مما مفاده أن خلصو محضر الجلسة من إثبات هذا الرقم وترك المساحة التى كان مفروضاً أن يدون بها خالية كان من قبيل القصور عن ملاحقة ما يبدل به الخصوم ووكلائهم ، ولما كان هذا البيان الوارد بروتات السادة القضاة لا يتعارض مع البيانات الأخرى الثابتة فى محضر الجلسة المذكور فإن هذه الرولات تكون مكملة له فى إثبات سند وكالة الحاضر عن الطاعة أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلاً على أن المطعون ضدها الأولى لم تحضر الجلسات أمام محكمة أول درجة وأنها لم تكن المقصودة بالحضور فى جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٧ التى ورد إسماها فى محضرها على سبيل الخطأ المادى إذ المقصودة بحضور الجلسة هى سميتها المطعون ضدها الرابعة وإستدل الحكم على ذلك بإقرار الطاعن بعدم حضور المطعون ضدها الأولى فى ورقة إعلاتها لجلسة ١٩٧٦/١٢/١٥ ، كما أطرحت الحكم ورقة إعلاتها بالحكم المؤرخة ١٩٧٧/١/١٨ التى إستند إليها الطاعن بتقريره أن اغضى إذ أثبت فيها إعلان جميع المحكوم عليهم فى موطن مورثهم فى مواجهة شقيقتهم المطعون ضده الثانى فىكون المقصود بهذا الإعلان إشقاء الطاعن وحدهم دون زوجة أبيهم المطعون ضدها الأولى ، وخلص الحكم من ذلك إلى عدم حصول إعلان الأخيرة بالحكم الابتدائى ، متى كان ذلك وكان التحقق من حضور الخصوم الجلسات وغيابتهم وحصول إعلانهم ونفى ذلك من الأمور الواقعية التى تدخل فى السلطة التقديرية بحكمة الموضوع متى إستندت فى قولها إلى إعتبارات سائفة ، وكان إستخلاص الحكم المطعون فيه لما قرره من عدم حضور المطعون ضدها الأولى الجلسات أمام محكمة أول درجة وعدم إعلاتها بالحكم الابتدائى سائفاً ويرتد إلى أصل ثابت بالأوراق فمن لم فإن النفى عليه بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى مما تحصر عنه رقابة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠

المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على مذكرة الخصم المودعة بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

لما كان محو العبارات الجارحة أو المخالفة للأداب أو النظام العام من المذكرات وفقاً للمادة ١٠٥ من قانون المرافعات رخصة خوفها الشارع لقاضى الموضوع وأطلق له الخيار فى إستعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه بغیر معقب عليه ، سواء إستعمل القاضى هذه الرخصة أو لم يستعملها فإن هذا لا يخل بحق كل من أصابه ضرر من توجیه هذه العبارات دون مقتضى أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر ، لما كان ذلك وكان ما يتعاه الطاعن بسبب النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فلا على المحكمة أن هى أغفلت الرد عليه ويكون النعى فى غير محله.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

على محكمة الموضوع الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها طالما لم يطرأ عليها تغيير أو تعديل أثناء سير الخصومة وفي الحدود التي يقرها قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣

النص في المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية وأحكام المالية يدل على أن الدعاوى التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية تظل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاضعة للاتحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين المكتملة لها ، وإذ خلت هذه اللاتحة وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى المذكورة ، فعدنذ تبح الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد في الكتاب الرابع منه ، وإذ كانت القواعد المقررة بملوود من ٨٢ إلى ٩٧ من الاتحة المذكورة والمتعلقة بإجراءات سماح الدعوى ومنها ما تسرحبه المادة ٨٤ من علنية المرافعة إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجرائها سراً قد ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة فإنه يصعب الرجوع بصدد هذه الإجراءات إلى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وإذ تنص المادة ٨٧١ منه أن " تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النهاية العامة وتصدر أحكامها علناً " مما مفاده وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، وكان يوجب على مخالفة ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم وكانت المادة ٣٢٢ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضى بربان جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام :حاكم الابتدائية على الدعاوى المستأنفة وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الدعوى نظرت أمامها في جلسات علنية فإن حكمها المطعون فيه يقع باطلاً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٩ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يصعب نظرها في غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً وذلك أعمالاً لنص المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات. لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات محكمة الإستئناف أن الجلسة الأولى عقدت في علانية ودون مرافعة في الدعوى أما بقيه الجلسات التي تداوئنها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين فقد خلت مما يفيد إنعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت في الإستئناف في غرفة مشورة بما يتحقق معه السرية المطلوب توافرها عند نظرها ولا يكون إنعقاد جلساتها الأولى في علانية مخالفاً لهذه السرية ويكون النص بهذا السبب على غير أساس.

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٠

لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية بتعين نظرها فى غير علانية على أن يصدر الحكم فيها علناً وذلك إعمالاً للمادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات وكان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ما لم يقم الدليل على غير ذلك. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن محضر جلسة وهى الجلسة الأولى التى نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة متضمنة ما يفيد عقدها فى علانية ، وكانت محاضر الجلسات التالية التى أجلت المحكمة نظر الدعوى إليها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين قد خلت من الإشارة إلى إنتقادها فى علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها فى غرفة مشورة ، فإن إنتقاد جلسة فى علانية لا يكون قد أحل بالسرية الواجب توافرها فى نظر الدعوى. لما كان ذلك وكانت محاضر جلسات محكمة الإستئناف خلت بدورها من الإشارة إلى إنتقادها فى علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها فى غرفة مشورة لأن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس متعيناً رفضه.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٠

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن ضم الدعويين عند وحدة الموضوع والسبب الخصوم يترتب عليه إندماجهما وفقدان كل منهما إستقلالها بحيث تصبح طلبات المستأجر فى النزاع المائل أوجه دفاع فى دعوى المأجر بالإعلاء .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٣٥

إن عدم جواز التقاضى لدى محكمة الدرجة الثانية لأول مرة لا يكون من النظام العام إلا إذا كانت الدعوى برمتها مقدمة لتلك المحكمة مباشرة. أما إن كانت الدعوى قدمت فى الأصل لمحكمة الدرجة الأولى ، وعند إنتقالها للدرجة الثانية أضيف إليها طلب جديد منفرع عنها ومن المخطور إبداءه لأول مرة أمام تلك الدرجة الثانية ، فإن قبول هذا الطلب الجديد وعدم قبوله لا يكون متعلقاً بالنظام العام بل إنه من قبيل المصالح الخاصة التى يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول وعدمه ، ومتى أمسكوا عن الإعراض على تقديم مثل ذلك الطلب فإن المحكمة تملك النظر فى موضوعه ، ومتى حكمت فيه فإن قضاءها يكون صحيحاً لا مطعن عليه. لذا إدعى شخص على آخر مبلغ ، وطلب إلى محكمة الدرجة الأولى أن تقضى له بهذا المبلغ على غصمه ، ثم أمام محكمة الدرجة الثانية طلب الحكم له بفوائد المبلغ المطلوب ، ولم يعرض المدعى عليه على هذا الطلب واعتبار أنه طلب جديد لم يسد أمام محكمة الدرجة الأولى ، فقضت محكمة الدرجة الثانية بالفوائد المطلوبة ، فقضاؤها بها لا شائبة فيه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٤٣ ١٠٤٣/١/٢٣ بتاريخ

لا شأن في إجراءات الدعوى لغير أخصامها ، وكل حكم يصدر فيها على شخص لم يكن خصماً فيها فهو باطل بالنسبة له ولا يحس بشئ من حقوقه.

فإذا رفع خصم إستئنافاً عن حكم وتركه حتى شطب لفتوق محام فرع باسم هذا الخصم نفسه إستئنافاً ثانياً عن الحكم ذاته وأثبت المحكمة أن هذا الحامي لا توكيل لديه ، بل إن هذا الخصم منعه من الحضور عنه في هذا الإستئناف الذي تطوع برفعه ، فليس للمحكمة أن تعتبر لهذا الإستئناف القضيوى وجوداً ولا أن تقرر بتكليف قلم الكتاب أو المستأنف عليهم بإعلان من نسب له الإستئناف للحضور ولا أن تعتبر أن إعلان التكليف بالحضور الصادر من قلم الكتاب أو من المستأنف عليهم لهذا الشخص بناء على قرارها هو تجنيد للإستئناف الأول المطلوب ، بل كل هذه الإجراءات والإعتبارات باطلة في حق هذا المستأنف والحكم الذي يصدر في الإستئناف باطل فيما يتعلق به تبعاً لذلك ، وحقه في أن له إستئنافاً أول مشطوباً حق باقي على حاله .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٨٢ ١٠٨٢/٤/٢ بتاريخ

إذا كانت محكمة الموضوع قد اتخذت إجراء من إجراءات تحضير الدعوى بأن كلفت أحد الخصوم بتقديم ورقة من الأوراق فلم يقدمها وإدعى عدم وجودها عنده فإن لها أن تحكم في موضوع الدعوى لصالح الخصم الذي يرجح لديها أنه هو الحق. وبحسبها أن تكون قد دونت في حكمها حجج الطرفين واعتصمت في ترجيح ما رجحته منها على أسباب مقبولة ليكون حكمها هذا بعيداً عن رقابة محكمة النقض لأن الإجتهد في ذلك كله داخل في أهم الواقع في الدعوى مما لا شأن فيه للقانون .

* الموضوع الفرعي : نظر الدعوى أمام المحكمة :

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٤٣٧ ١٩٥٨/٥/٨ بتاريخ

مضى تبين من الإطلاع على الحكم وصور محاضر الجلسات التي نظرت خلالها الدعوى أمام محكمة الاستئناف أنه لم يثبت في أي منها إيداع تقرير التلخيص الذي أحيلت به الدعوى إلى جلسة المرافعة وتلاوته فإن إغفال هذا الإجراء وهو من الإجراءات الجوهرية يحوت عليه بطلان عملاً بالمادتين ١١٦ و٤١٦ مرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٨١٦ ١٩٥٨/١٢/٢٥ بتاريخ

إذا كان الواقع أن الدعوى قد أحيلت إلى المرافعة قبل العمل بقانون المرافعات الحالي ولم يكن قانون المرافعات المُلغى يوجب إعداد تقرير من قاضي التحضير وتلاوته بالجلسة ، فإن النقص ببطلان الحكم

المطعون فيه لإخفاله هذا الإجراء الذى توجبه نصوص المادتين ١١٦ ، ٤١٦ من قانون المرافعات يكون فى غير محله.

الظعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٨

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يُلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم وما أصدره فى القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، وهدف الشارع من ذلك أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية بالى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذه من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما فإذا ما تغير أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلمه من لم يكن حاضرا من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علما من قبل ، فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا. وإذن فمنى كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر حصول هذا الإجراء كما خلت من ذكره محاضر الجلسات فإنه يكون مشوبا بالبطلان معينا نقصه.

الظعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ٢٢/١/١٩٥٩

خلا قانون المرافعات من النص على إيجاب أن يكون قاضى التحضير من بين القضاة الذين يسموا المرافعة فى الدعوى وليس فى نصوص الباب الخامس من هذا القانون الخاص بإجراءات الجلسة ولا فى الباب العاشر الخاص بالأحكام وشروط إصدارها ما يستلزم هذا الإجراء.

الظعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٩

إن عدم تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هو إجراء واجب الإلتزام يوجب على إخفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وإذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون إلا أن الطاعنين لا يبينون من الظعن المستند إلى بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم تلاوة التقرير إذا كانت الأسباب التى أحفلتها محكمة الاستئناف إلى حكم محكمة أول درجة غير معية وكافية فى حد ذاتها مستقلة عن أسباب الحكم المستأنف لحمل قضاء حكمها فى موضوع الدعوى .

الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

إذا كان قد قضى بشطب دعوى فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإن هذا القرار لا يوجب عليه إعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد بإعبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة أشهر دون أن يطلب المدعى السير فيها ، وذلك لصدوره هذا القرار فى ظل قانون المرافعات القديم

المعمول به حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مما يترتب عليه أن تظل الدعوى منتجة لكافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها ما دام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولا بها في ذلك القانون.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩

أوجبت المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة من قاضى التحضير إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص ينل في الجلسة قبل بدء المرافعة ، كما نصت المادة ٤١٦ من ذات القانون على سريان هذه الإجراءات على القضية عند نظرها أمام محكمة الاستئناف ، ومؤدى هذا أن أعداد تقرير التلخيص وإيداعه ملف الدعوى ثم تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة إجراءات مستقلان وإغفال أى منهما يستوجب بطلان الحكم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩

تلاوة تقرير التلخيص أمام الهيئة التي تصدر الحكم إجراء واجب وفقاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم - وإذا كانت الغاية التي توخاها الشارع من هذا الإجراء والتي أوضح عنها في المذكرة التفسيرية هي (إظهار عمل القاضى في الدعوى وتوير زملائه الذين يسمعون معه المرافعة في موضوعها وتنبه الخصوم ومحامهم إلى الوضع الذى يتخذته عناصرها في ذهن القاضى ليكون في استطاعته استدراك ما سها عنه أو تدارك ما أخطأ في عرضه) فإن مؤدى ذلك أن هذا الإجراء يتصل بنظام القاضى اتصالاً يتعلق بالنظام العام مما يميز حكمه النقض في حالة إغفال هذا الإجراء أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملفه تقديماً صحيحاً وفي المواعيد التي حددها القانون.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٩

تلاوة تقرير التلخيص في جلسة المرافعة إجراء واجب وفقاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ويترتب على إغفاله بطلان الحكم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يفتى عن هذا الإجراء أن يكون العضو المقرر قد أعد فعلاً تقريراً بالتلخيص أودعه ملف الدعوى عملاً بنص المادة ٤٠٧ مكرراً [٢] من قانون المرافعات ذلك لأن إعداد التقرير إجراء وتلاوته بالجلسة إجراء آخر وإغفال أى منهما يستوجب بطلان الحكم.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨

- تضمن الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجه القانون إذ أن البيانات التي يجب أن يشتملها الحكم قد نص عليها بالمادة ٣٤٩ مراتع على سبيل الحصر وليس من بينها بيان خاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص.

- إذا كان الحكم قد خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى قبل بدء المرافعة وكان الطاعن قد تمسك بإعلان الحكم لهذا السبب وقدم صورة محضر جلسة عائلية من إثبات هذه التلاوة ولكن لم يتم ما يدل على أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للمرافعة فإن نية يكون عاريا من الدليل .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٥

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إحصاء المحاكم الشرعية ... عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ولم تلغ المادة الثالثة عشر من القانون المشار إليه ضمن ما ألفته المواد الخاصة بالإستئناف الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - فيما عدا نص المادة ٣٢٨ - ومن ثم فإن الإستئناف ينضج في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل ابتداء من المادة ٣٠٤ ولما كانت هذه المواد لم توجب وضع تقرير تلخيص يطلى قبل بدء المرافعة فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم إتباع هذا الإجراء يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٧

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يطلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة. ويهدف الشارع من ذلك أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذ من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما ، وينبى على إغفال هذا الإجراء الواجب قانونا - على ما جرى به قضاء النقض بإعلان الحكم .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

الإعذار بالمعنى الذى قصده المادتان ٩٥ و ٩٦ مراتع لا يخرج عن كونه إخطارا للخصم الذى سبق أن احتشم في الدعوى بإجراء صحيح بأنه إذا لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى فإن الحكم الذى

يصدر فيها يعتر بمخاطبة حكم حضوري ومن ثم فإنه لا يصح الإعذار ولا ينتج أثره القانوني إلا إذا كانت الخصومة قد إنتقدت بين أطرافها وفقا للقانون.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

لما كانت المادة ١١٦ من قانون المرافعات توجب إحالة القضية جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسناد كل منهم ودفعهم ودفاعهم ما أصدره من قرارات مع تلاوة هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة فإن محكمة الدرجة الأولى إذا أغفلت هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا وإذا كان الحكم الاستئنافى قد أحال فى أسبابه فيما يتعلق ببيان وقائع الدعوى إلى ما وارد بشأنه فى الحكم الابتدائى وأقر أسباب ذلك الحكم وأيده رغم بطلانه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلا وأحال إلى عدم مما يطله .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠

لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته ما دامت الدعوى قد تهيأت للمرافعة دون عرضها على قاضى التحضير ، إذ أن تقرير التلخيص لا يكون إلا عند إحالة القضية من قاضى التحضير إلى المرافعة.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٦٤/١/٩

الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بوقوع بطلان فى الإجراءات أثر فيه لإغفال المحكمة إثبات ذلك يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/١٦

تحديد أيام معينة لمقد جلسات المحكمة ليس إلا تنظيما داخليا ترتبه جمعيتها العمومية ولا يوجب على مخالفته البطلان.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢

الحكم الابتدائى بعدم قبول التدخل عن يطلب الحكم نفسه بطلب مرتبط بالدعوى وإن كان من شأنه ألا يعتبر طالب التدخل خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتر محكوما عليه فى طلب التدخل ويكون له أن يستأنف الحكم القاضى بعدم قبول تدخله ، فإذا هو لم يستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز له أن يتدخل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣

- مناط الفريق بين الوقف على غير وجه الخير والوقف على وجه الخير هو أن الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على الذرية والأقارب إذا لم ينط الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجه الخير كان يجعل الوقف غله وقفه مصروفة للفقراء منهم فإنه يكون على سبيل القرية والصدقة مما يدخل في نطاق الوقف على وجه الخير - فإذا كان الحكم الابتدائي لم يختار المبالغ التي كان يتولى الناظر صرفها للطاعين بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمرتبات التي يفرز من أجلها حصة في أعيان الوقف - بعد إلغائه - على اعتبار أن هذا الصرف لا يعدو أن يكون صدقة لا تكسبهما صفة الاستحقاق ، وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا النظر وأضاف إليه أن شرط الواقف محل النزاع ورد ضمن خيرات وصدقات الوقف وأن صرفها كان في نطاق هذه الخيرات فهذا الذي أقام عليه الحكمان قضاءهما استخلاص سائق يظهره شرط الواقف .

- تنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على أنه " يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل - بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين - محامو أقاليم قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " وقد أصدر وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١ بالاستناد إلى هذه المادة قراراً يقضي بأن يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبرول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقاليم قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " وبذلك أعطى القانون عمامي تلك الهيئات من شرط التقليد في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم أسوة بمحامى أقاليم قضايا الحكومة . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة المموم فإنه ينصرف إلى القبول أمام المحاكم كافة بما فيها محكمة النقض .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٧

طلب الطاعة رفض الدعوى تأسيساً على إنكار توقيعها على عقد البيع أو على أن العقد في حقيقته وصية لا يعبر منها - بوصفها مدعى عليها - طلباً عارضاً بل هو وسيلة دفاع تدخل في نطاق المناضلة في الدعوى الأصلية .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى تأسيساً على أن الوزارة الطاعة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى إلى الشركة المطعون عليها بصفتها الشخصية ولم يعتد إلا بطلبات الطاعة بصحيفة الدعوى ولم يقيم اعتباراً للتعديل الذى ورد بالمذكرة المقدمة من الطاعة ووجهت بها طلباتها إلى الشركة المطعون عليها بصفتها وكالة عن الشركة الناقلة للرسالة ولم يبين أثر هذا الإجراء فى شأن توجيه الدعوى إلى المطعون عليها بهذه الصفة لأن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٤٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٨

من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه إذا إنمقدت الخصومة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات وأسئولى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بالدعوى إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة فإذا قدم أحد أطراف الخصومة مستنداً فى قوة حجز القضية للحكم دون أن يكون مصرحاً فيها بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطرف الآخر عليه فإن للمحكمة أن تلتفت عن هذا المستند وإن أرفق بمذكرة مصرح له بتقديمها ومؤشر عليها بما يفيد إطلاع الطرف الآخر عليها طالما أنه لم يكن مصرحاً له أصلاً بتقديم مستندات ولم يثبت إطلاع الخصم على المستند المقدم ذاته.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٩

طبقاً للمادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم عليها ، وإذ كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن مذكرة الطاعن المقدمة محكمة الاستئناف قد أودعت دون أن يؤشر عليها بما يفيد سبق إعلانها للمستأنف عليها أو إطلاعها عليها ، فإن إغفال الحكم الرد على هذه المذكرة يكون موافقاً للقانون .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٠

إن ما كان يستلزمه الشرع قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة ، إنما كان ينصرف إلى الدعاوى التى تعرض على التحضير ، أما الدعاوى التى كانت تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ، فلم يكن يتطلب فيها هذا الإجراء. ولما كانت المعارضة فى أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة ، لتقدم إلى المحكمة مباشرة دون عرضها على التحضير ، فإن مدى ذلك ألا يكون هنا محل لوضع تقرير تلخيص أو تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة فيها

• الموضوع الفرعي : وقف الدعوى :

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

نص للمادتين ٣٠٠ و ٣٠١ من قانون المرافعات القديم ما كان يجوز القضاء بطلان المرافعة إلا إذا حصل انقطاعها بفعل أحد الخصام أو إهماله أو إمتاعه ، أما إذا حصل الإنقطاع بسبب وفاة أحد الخصام أو تفرغ حالته الشخصية أو زوال صفته فلا يترتب على هذا الإنقطاع - غير المنسوب إلى إهمال الخصم أو فعله أو إمتاعه - جواز الحكم بطلان المرافعة مهما طال مدة الإنقطاع ، ذلك لأن بطلان المرافعة إنما شرع جزاء للأعمال أو الرضاى أو الإمتناع عن السير بالخصومة حيث لا يحول دون السير بها حائل فإذا قام أحد الموانع القانونية من وفاة أو تفرغ حالة أو زوال صفة أو وقت مدة ثلاث سنوات حتى يزول المانع ويصبح الإنقطاع منسوباً إلى فعل الخصم وحده سواء أكان هذا الخصم هو المدعى أم المدعى عليه. وإذا لم يمتنع كان الواقع فى الدعوى هو أن الاستئناف أوقف بسبب الحجر على أحد المستأنف عليهم وأن الحكم إذ قضى بطلان المرافعة لم يلق بالآلا لم تحسكت به المستأنفان من أنه لم تقضى ثلاث سنوات على إيقاف المرافعة بفعلهما أو إمتاعهما ، إذ لا يجوز الاعتداد بالمدة التى انقضت بين تاريخ وقف الدعوى وإقامة القيم على المحجور عليه - فإن الحكم يكون قاصراً لقصوراً يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٠٧ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٦

- متى قضى بوقف الدعوى تطبيقاً للمادتين ١٠٩ و ١١٤ مرافعات فإنه لا يكون هناك محل لإعمال حكم المادة ٢٩٢ مرافعات واعتبار المدعى تاركاً دعواه لعدم مراعاة إعلان التعجيل لجميع الخصوم فى مدى الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الإيقاف إذ أن إجراءات التعجيل فى هذه الحالة تقع على قلم كتاب المحكمة لا الخصوم.

- إذا إتضح مما أورده الحكم إذ قضى بوقف الدعوى أن المحكمة إنما قصدت إلى توقيع جزاء على المدعى لتخلفه عن تنفيذ إجراء كلفته به فإنها لا تكون قد إستجابت لطلب تقدم به طرفاً الخصومة لوقف الدعوى عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات إن هى أضافت فى أسبابها موافقة المدعى عليه على الإيقاف مادام الفرض من هذه الإضافة هو إثبات حصول موافقة المدعى عليه خشية أن تتأثر مصلحته بالإيقاف وتأخير الفصل فى الدعوى على ما يفيد نص الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ مرافعات.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٣

إذا كانت المحكمة قد قررت أن النزاع الذى أثير أمامها حول بقاء الإتفاق الحاصل بين الطرفين أو إنتهاء أثره فى خصوص تحديد أجره الأبطال المطالب بينهما هو نزاع جوهرى ولم تفصل المحكمة فى هذا النزاع

لأنها تكون قد تخلت عن الفصل في عنصر جوهرى من عناصر النزاع المطروح عليها ولو أنها فعلت لكن من المحتمل أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فكان من المعين عليها أن تقول كلمتها فيه أو أن توقف السير في الدعوى حتى يفصل في النزاع الذى أثير حول ذلك الإلتحاق فى دعوى أخرى مقامة للمطالبة بتفسيده كما أن المحكمة تكون قد أعطت إذا كانت قد عادت فأعملت ما تضمنه الإلتحاق المذكور.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥

إذا صدر حكم بوقف السير فى الدعوى مع تكليف الورثة برفع النزاع إلى القضاء الشرعى المختص فى خلال أجل معين ، فإن هذا الحكم فى شقة الأخير لا يعدو أن يكون حكما تحضيها لا يجوز بطيحه قوة الأمر المقضى ولا يكسب الخصم حقا يصح التمسك به ليجوز العدول عنه من المحكمة التى أصدرته

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٤١ بتاريخ ١٩٦٢/١/٣١

مؤدى أحكام الوقف الإلتاقى الذى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع رخص للخصوم فى أن يتفقوا على وقف السير فى الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الإلتفاق أى كان سبه وأوجب تعجيلها خلال الستة أيام التالية لإلتقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا إستئنافه. ولا يمنع من ذلك أن يكون سبب الوقف هو الصلح الذى كان قد طرح أمره على لجنة المصالحات لأن هذا السبب لا يعدو أن يكون صورة من صور الوقف الإلتاقى.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١

تعلق أمر الفصل فى الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذه أو استيفائه والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمنع على المحكمة معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم. فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد عدلت عن الحكم الصادر بوقف السير فى الإستئناف حتى يفصل فى مسألة أخرى وقضت فى موضوع الاستئناف رغم تمسك الخصم بحجة حكم الوقف دون أن يقوم لديها الدليل على البت فى تلك المسألة تنفيذاً لحكم الوقف السابق ، فإن هذا العدول يعد إهدارا لحجية حكم الوقف مما يعيب الحكم الاستئنافية بمخالفة القانون ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥
إن المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر فى وقف الدعوى جوازياً للمحكمة ومروكاً لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم إسعافها هذه الرخصة.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥
تشرط المادة ٢/١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لجواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد معنى مدة الوقف أن يكون القاضى قد حدد جلسة لنظر الدعوى وقام قلم الكتاب بإخطار الخصوم بها بكتاب موصى عليه وإلا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضى وقضى بوقف الدعوى جزاء على عدم تنفيذه.

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧
قول الحكم بأن الفصل فى القسمة لا يكون إلا بعد الفصل نهائياً فى المنازعات القائمة بشأن الملكية واستاداه فى القضاء بوقف دعوى القسمة إلى نص المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات التى لا يكون وقف سير الدعوى بالتطبيق لها إلا إذا كانت المسألة الأولية التى رأت المحكمة تعليق حكمها على الفصل فيها خارجة عن إختصاصها الوظيفى أو النوعى ، كل ذلك يفيد أن المحكمة الجزئية رأت أنها غير مختصة بنظر النزاع بشأن الملكية وأن قضاء المحكمة الجزئية بوقف السير فى دعوى القسمة إنما بنى على عدم إختصاصها بنظر هذا النزاع وبذلك تضمن قضاء ضمناً بعدم الإختصاص وإلا لفلو أنها رأت نفسها مختصة بنظر هذا النزاع لفصلت فيه ولما لجأت لوقف السير فى الدعوى حتى يفصل فيه من محكمة أخرى أن المادة ٨٣٨ من القانون المدنى تلزم المحكمة الجزئية المطلوب منها إجراء القسمة بالفصل فى كل المنازعات التى تدخل فى إختصاصها ولا تجيز لها أن تقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائياً فى تلك المنازعات إلا إذا كانت خارجة عن إختصاصها.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٨
لم يوجب القانون وقف النظر فى الطعن وإنما أجاز لذوى الشأن إسداد رسم الأملولة المحصل منهم إذا أقاموا الدليل على دفع المقابل.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١/١٢/١٩٧٤
وقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والمتميزة المقررة فى القانون وهو يختلف فى مناطه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الإضافى المقرر فى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ومقتضاها رخص الشارع للخصوم فى أن

يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة بهذا الاتفاق أياً كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه ، كما أنه ووفقاً للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات المشار إليه فإن لكل ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى إنقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي - وقد جرى قضاء هذه المحكمة - على أنه لا وجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ على والعة الدعوى متى كانت لم تنع في شأنها الإجراءات التي نص عليها في هذا القانون كما لا وجه لتطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إذ هو لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٦

إذ كانت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي إستند إليها الطاعن في طلب وقف السير في الاستئناف قد جعلت الأمر في الوقف جوازياً للمحكمة ومزكاً لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم إستعمال هذه الرخصة.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٦

يشترط في حالة الوقف إعمالاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى. ولما كانت دعوى البطلان التي أقامها الطاعن بطلان حكم المحكمين - لا توجب وقف الدعوى الحالية بالنسبة لطلب صحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن إلى المطعون عليه الأول ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لا محل لإجابة طلب الوقف حتى يفصل في دعوى البطلان تأسيساً على أسباب سائلة تجرر رفض طلب الوقف ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥
جعلت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التى إستند إليها الطاعن ، الأمر فى الوقف جوازياً للمحكمة ومزكاً لطلق تقديرها حسبما تستينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولى أو عدم جديتها.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥
وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولى الخارجية عن إختصاصها أو عدم جديتها.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠
إذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى ، فإنه لا تخريب عليه إن إلتفت عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل فى مدى مشروعية القرار من جهة القضاء الإدارى ، طالما أن الأوراق خالية من وجود مثل هذا القرار ، وطالما إنطباق للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ - بشأن التأميم - وطالما أن الفصل فى المنازعة يدخل فى إختصاص القضاء العادى ، لأن مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات عند إثارة أحد الخصوم دعواً يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى الدعوى ، أن تكون المسألة التى يثيرها الدفع خارجة عن إختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الإختصاص النوعى الأمر المقتضى فى النزاع المائل .

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٦
النص فى المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وتقابلها المادة ٩٩ من القانون الحالى على أن ، تحكم المحكمة على من تخلف عن الخصوم أو من موظفى المحكمة عن القيام بأى إجراء من إجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة. .. ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر إذا تخلف عن إبداء مستداته فى الميعاد أو عن تنفيذ أى إجراء كلفته به وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه وإذا مضت مدة الوقف ولم ينقل المدعى ما أمر به القاضى جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ،،، يدل على أن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالفقرة الأخيرة من هذه المادة هو أمر جوازى لمحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرها ، فإذا مارست المحكمة سلطتها وقضت بتوقيع هذا الجزاء ، ثم رفع المحكوم عليه إستئنافاً عن هذا الحكم متظلاً منه ، كان على المحكمة الإستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تراجع محكمة الدرجة الأولى فى تقديرها له إذ أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية بجائتها التى

كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، مما يقتضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية وإذ كانت محكمة الإستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها فى مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى تأسيساً على أن توافر شروط المادة سائلة الذكر يوجب على المحكمة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى طلب منها ذلك دون أن تكون لديها سلطة تقديرية فى هذا الصدد وبنت على ذلك قضاءها بتأييد الحكم المستأنف ، فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٦

مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومعدية ، ورهت دعوى المسؤولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة بوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكان البين مما سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقام أمام محكمة جنتح عابدين ، جنحة مباشرة يتهم فيها المطعون ضده بالإعتداء على الإقراض بالربا الفاحش وأن الشك موضوع الدعوى المدنية الحالية يخفى فوائد ربوية وأنه لم يفصل فى هذه الدعوى الجنائية بعد ، وكان سعر الفائدة الذى يثبت حصول الإقراض به يشكل الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويتقيد فى شأنه القاضى المدنى بما يقضى به فى جريمة الإقراض بفوائد ربوية المنسوبة إلى المطعون ضده فإنه كان يتعين على محكمة الإستئناف أن توفق السير فى الدعوى المدنية إلى أن يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقولة إن رفع الدعوى الجنائية جاء لاحقاً على رفع الإستئناف يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٤

جعلت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات الأمر فى وقف الدعوى جوازياً للمحكمة ومروكاً لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم إستعمالها هذه الرخصة .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

مدة وقف الدعوى بناء على إتفاق الخصوم أعمالاً لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات لا تعتبر معاداً من قبيل المواعيد التى عاجلها المشرع فى المادة ١٥ من قانون المرافعات بقوله " إذا عين القانون للحضور

أو لحصول الإجراء معاداً ... " فالميعاد الذي عناء الشارع فيها هو ذلك الذي يعينه القانون للحضور أو لحصول الإجراء ، وإذا كانت مدة الوقف الإضافي يحددها الخصوم حسبما يروءى لهم وليس في تدخل المشرع بوضع حد أقصى لما ما يعفى عليها وصف الميعاد وإنما هدفه من ذلك ألا يصبح الوقف وسيلة تعطيل وإطالة. وقد أكد هذا النظر حينما عبر عن الوقف في الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ بكلمة " الأجل " كما يؤكد ما هو مقرر من أن قرار الوقف باتفاق الخصوم لا يجوز حجية فيجوز لأي من الخصوم تسجيل الدعوى دون أن يكون للطرف الآخر حق الاعتراض لأن معاد الثمانية أيام الذي حدده المشرع لتسجيل الدعوى يبدأ من نهاية أجل الوقف ولو صادف عطلة رسمية .

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

تسجيل الدعوى بعد وقفها يتطلب إتخاذ إجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سورها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة وبشرط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء معاد الثمانية أيام المحددة في نص المادة ١٢٨ وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تنص على أنه " إذا نص القانون على معاد حتمي لإتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا ينال من ذلك ما نص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ذلك أنه وإن كان هذا النص قد أدخل تعديلاً جوهرياً في طريقة رفع الدعوى إلا أنه - وقد جاء في الكتاب الأول في بابه الثاني الخاص برفع الدعوى وقيدها ، إستثناء من حكم المادة الخامسة التي وردت ضمن الأحكام العامة والمقابلة للمادة السادسة من قانون المرافعات السابق - يعد قاصراً على صحيفة التصاح الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التي أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثاني من الكتاب الأول فلا يعتد بها إلى غيرها ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفة الذكر صارية بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تسجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم فلا يعتبر الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات مرعياً إلا إذا تم إعلان التسجيل خلال الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدها بالتسجيل خلال الميعاد لأن النص عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون في غير محله .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١

النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها .. " يدل

على أن المشرع إرتأى كنتيجة لازمة لبدأ تنفيذ القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ، أنه يعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى أمامها إنتظار للحكم الجنائى الصادر فى الدعوى الجنائية ، طالما أقيمت الدعوة الجنائية قبل أو أثناء السير فى الدعوى المدنية ، وطالما توافرت وحدة السبب بأن تكون الدعويان ناشتتين عن فعل واحد وأن تحقق إرتباطاً بينهما يقضى أن يرفق القاضى المدنى صدور حكم نهائى فى الدعوة الجنائية لتفادى صدور حكمين مختلفين عن ذات الواقعة من محكمة جنائية وأخرى مدنية لما كان ذلك وكان تحريك الدعوى الجنائية لا يتحقق بمجرد تقديم الشكاوى والتبليغات التى تقدم لسلطات التحقيق ، وكانت قاعدة الجنائى يوقف المدنى من النظام العام ، فقطضى المحكمة من تلقاء نفسها بإيقاف الفصل فى الدعوى المدنية حتى يقضى نهائياً فى الدعوى الجنائية متى تحققت من توافر دواعيه ، وبحق طلب الإيقاف فى أية حال تكون عليها الدعوى المدنية ، كما يجوز إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بشأن تزوير عقد زواجه بالمطعون عليها والمقدم كدليل إثبات فى دعواه ، ولا على أنه طلب وقف السير فى الدعوى لهذا السبب فيكون النعى مفترقاً إلى الدليل .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٩

- وقف الدعوى طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ له شروطه وأوضاعه الخاصة والمتميزة المقررة فى القانون وهو يختلف فى مناهه وفى نطاقه عن أحكام الوقف الإلتافى المقررة فى المادة ١٢٨ من قانون المرافعات وعقبتها رخص الشارع للخصوم فى أن يصفقوا على وقف السير فى الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الإتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى الميعاد اعتبار المدعى تاركاً إستئنافه. لما كان ذلك وكانت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية قد أولقت فى ١٩٧٢/٢/٢٢ لمدة ستة شهور بإتفاق الطرفين ولم يعجل الطاعن دعواه إلا فى ١٩٧٣/٦/١١ وبعد إنتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام ولم يثبت أن إجراءات الوقف المنصوص عليها فى القانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ قد أثبتت أمام تلك المحكمة لإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الإبتدائى فيما قضى به من اعتبار الطاعن تاركاً دعواه يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى تأييد الحكم الإبتدائى فيما قضى به من اعتبار الطاعن تاركاً دعواه - لعدم تعجيلها خلال الميعاد القانونى بعد إنتهاء مدة الوقف الإلتافى - فإنه لا يؤثر فى ذلك أن تكون محكمة الإستئناف سبق أن أولقت الدعوى مدة ثمانية عشر شهراً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع بين الطاعن ومصلحة الضرائب ، لأنه متى كان الثابت أن إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق بين الطرفين ، فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون سالف الذكر ، ويكون للمحكمة عندئذ أن تفصل فيما هو مطروح عليها .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

محكمة الموضوع غير ملزمة بوقف الدعوى المتعلقة بالمطالبة بمقابل التحكير أو بمقابل الانتصاع أو بالقيمة الإيجابية إلا إذا أثبتت المنازعة حول ملكية العين الوارد عليها هذا الطلب أما إذا أثبتت وفصل فيها بقضاء قطعي فإن المنازعة لا تكون لها محل بعد هذا القضاء ولا يكون لمن صدر عليه الحكم بذلك أن يعود لمناقشة المسألة التي تم الفصل فيها ، كما لا يجوز ذلك للمحكمة حتى لو قدمت لها أدلة جديدة قاطعة في مخالفة الحكم السابق ، ومتى احتوى الحكم بتدب غير في أسبابه على القضاء بصفة قطعية في شق من الخصومة فإنه لا يجوز إعادة النظر في هذا القضاء لدى ذات المحكمة .

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن إتهام العامل وتقدمه للمحاكمة بشأن هذا الإتهام وقيد الدعوى الجنائية قبله لا تعتبر مانعاً يصدر معه رفع دعواه بطلب الأجر والكفاية وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤

مناط وقف الدعوى المدنية إنتظاراً للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الدعوى الجنائية لازمة للفصل في الحق المدعى به فإذا قام لدى المحكمة من الأسباب الأخرى ما يفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية فلا عليها إن هي فصلت في الدعوى دون إلضات إلى الواقعة الجنائية ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام عملاً بالمادة ٢/٢٥٣ من المرافعات .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥

رخص الشارع للخصوم بمقتضى المادة ١٢٨ من قانون المرافعات في أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة بهذا الإنفاق أيأ كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لإنقضاء هذه المدة ، ورتب على تعجيلها في الميعاد إعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه ، لما كان ذلك وكانت الدعوى أمام محكمة الإستئناف قد أوقفت في

١٩٧٣/١١/١٥ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين ولم يجعلها مورت الطاعن إلا في ١٩٧٤/٥/٢٩ وبعد إنتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار مورت الطاعن تاركاً إستئنافه بعد أن تمسكت المطعون ضدها بهذا الدفع قبل التعرض للموضوع أو إيداء دفع بعدم القبول يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ولا يؤثر في ذلك أن تكون محكمة الإستئناف قد أوقفت الدعوى بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٠ مدة ثمانية عشر شهراً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع بين مورت الطاعن والمطعون ضدها لأنه متى كان الثابت أن إجراءات إعادته النظر لم تسفر عن إتفاق بين الطرفين ، فإن الدعوى تعود بقوة إلى القضاء بحالتها التي كانت عليها قبل الوقف وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون سالف الذكر بحيث يجوز - وعلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون - لأى من طرفي الخصومة التمسك بساتر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنفي مظهره التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصلح كما لا يؤثر في سلامة الحكم أن تكون المطعون ضدها قد دفعت بمجلة ١٩٧٦/٤/١٢ باعتبار الإستئناف كان لم يكن وفقاً لنص المادة ٨٢ من قانون المرافعات طالما أن الثابت أنها أفضحت بمصدر مذكرة دفاعها المقدمة بالجلسة ذاتها عن حقيقة مرماها من الدفع وهو اعتبار مورت الطاعن " المسانف " تاركاً إستئنافه وفقاً لنص المادة ١٢٨ مرافعات .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢

وقف الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات لا يخضع لإدارة الخصوم وإنما هو جوازى مبروك لطلق تقدير المحكمة لدى جدية منازعة الخصوم في المسألة الأولية التي يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى وإذا قضت به المحكمة لا تحدد للوقف أجلاً معيناً بل تظل الخصومة في الدعوى موقوفة حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة الأولية بينما الوقف المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من ذات القانون منوط أصلاً باتفاق الخصوم وطلبهم وإن إشرط المشرع إقرار المحكمة بهذا الإتفاق على ألا يزيد مدة الوقف المتفق عليها عن ستة أشهر ، لما كان ذلك. وكان أحد من الخصوم لم يدفع بأن الحكم في الإستئناف متوقف على الفصل فيما أحيل من طلبات إلى مجلس الدولة وإنما الثابت بمحضر جلسة أن الخصوم إتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة ستة أشهر حتى ترد المفردات من مجلس الدولة فأقرت المحكمة إتفاقهم فإن هذا الوقف هكذا يكون إتفاقياً يخضع لحكم المادة ١٢٨ مرافعات ، ولما كان الحكم المادون قد إلتزم هذا النظر الصحيح في القانون وإعتبر الوقف إتفاقياً ورتب على ذلك قضاءه باعتبار

الطاعة تاركة لاستئنافها لعدم قيامها بتجديده في الأجل المحدد في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات لأنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الظعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٢
وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازي للمحكمة حسبما تستينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها.

الظعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ٣/١/١٩٨٣
وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازي للمحكمة حسبما تستينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها.

الظعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٨٣
مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات أن وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم في طلب الرد يتم بقوة القانون ودون ما حاجة إلى صدور حكم بذلك ، وقضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء بمن حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين ، ومن ثم يقع باطلاً لعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تصل بالإطمتان إلى توزيع العدالة .

الظعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ٢/١٣/١٩٨٣
إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف حكمت في ١١/١١/١٩٧٩ بوقف الاستئناف إطفاءً لمدة ستة أشهر وكانت سلطتها في المدول عن هذه الوقف مقيدة بقيام سيرر لذلك وهو تغير الظروف التي أدت إلى الوقف وبشرط أن يكون ذلك قبل إنتهاء مدته فإذا ما إنتهت مدة الوقف زالت سلطة المحكمة في المدول عنه لتعلق حق الخصوم به.

الظعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢١٣٥ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤
لما كانت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند إليها الطاعون في طلب وقف السير في الاستئناف قد جعلت الأمر في طلب الوقف جوازياً للمحكمة ، ومن ثم فلا يجوز الظعن في حكمها لعدم إستعمال هذه الرخصة إستناداً إلى أسباب سابقة.

الظعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٣/١٣/١٩٨٤
مناط الحكم بوقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تكون المسألة الأولية التي يثيرها أحد الخصوم خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو النوعي ، ولما كان الثابت من مدونات

الحكم أن محكمة الدرجة الأولى المختصة بنظر كل من دعوى الملكية والريع عن ذات العقار أمرت بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد - وإذ كان الفصل في دعوى الريع متوقفاً على الفصل في دعوى الملكية - حتى تحقق المحكمة من صحة وتغديد النصب المطالب به فقد إنتهت المحكمة لذلك إلى إرجاء السير في دعوى الريع لحين الفصل في دعوى الملكية ، وإذ تهيأت دعوى الملكية للفصل فيها على ضوء تقرير الخبير المقدم وقد تناحل الطرفان في مذكراتهما المقدمة في دعوى الريع ومن ثم فقد مضت المحكمة في نظرها على ضوء دفاع الطرفين فيها وهو ما صادف عمله من الحكم الابتدائي ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فلا يعبه ما يكون قد إستطرد إليه في شأن الرد على ما أثاره الطاعن من عدم تجديد الدعوى من الإيقاف قبل الحكم فيها من محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

مفاد نص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد جعل الأمر في وقف الدعوى وفقاً لهذه المادة جوازياً للمحكمة ومزكاً لطلق تقديرها فلا يعطى في حكمها لعدم إستخدامها هذه الرخصة.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جذية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن إختصاصها أو عدم جديتها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأن الفصل في الإستئناف المقام من الطاعة يتولف الفصل فيه على وجود علاقة إجبارية بينها وبين المطعون ضدهم من عدمه وهو الأمر المقام بشأنه دعاوى قضى فيها لصالح المطعون ضدهم من المحكمة الجزئية وإستأنفت الطاعة هذه الأحكام أمام محكمة شين الكوم بهيئة إستئنافية ، وكان الإختصاص في الفصل في وجود هذه العلاقة الإجبارية أو عدم وجودها يتقيد وفقاً لنص المادة ٣٩ مكرر من القانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٥/٦٧ للمحكمة الجزئية ويخرج عن إختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لما كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه فضلاً عن أنه لا يمس حجية حكم الوقف الصادر من المحكمة الابتدائية فإنه لا يحول دون تعجيل الدعوى أمامها بعد أن قضى في أسبابه صحيحاً بإختصاصها وحلها بالفصل في أمر العلاقة الإجبارية المطروح عليها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل في الإستئناف بما ينتفى معه القول بقيام إحدى حالات النزاع السلى

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يتم حسم مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها أولاً ، والحكم بوقف الدعوى هذا السبب ، يجعل حكم الوقف هذا قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر الدعوى قبل أن يقدم لها الدليل على تمام تنفيذ ما قضى به ذلك الحكم ، فمن لم يكون قيام حكم الوقف التعليق هذا عنراً مانعاً من مباشرة خصومة الدعوى الموقوفة ويؤدى إلى وقف مريان تقادماً طوال المدة من وقت صدوره إلى حين تمام تنفيذ ما أمر به ، عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدنى ، ولا يغير من هذا النظر أن نص المادة ١٤٠ المشار إليها بدأ بعبارة " فى جميع الأحوال تقتضى الخصومة " إذ هى لا تعنى ترتب إستثناء من أحكام وقف النظام ، كما أنه مع قيام حكم الوقف التعليق الملزم للخصوم والمحكمة ، لا يسوغ تكليف صاحب الخصومة القيام بتسجيل السير فيها قبل تنفيذ مقتضاه لما فيه من مخالفة للقانون ولأنه يسلب مصلحه الخصم وهو رفض السير فى الخصومة.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣

تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، بحيث يتمتع على المحكمة معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠

وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢

- من المقرر أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان ، جنائية ومدنية ، ورفضت دعوى المسئولية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية ، وإذا كان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام ويعتبر نتيجة لازمة لبدأ تنفيذ القاضى المدنى بالحكم الجنائى فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٥٦ § من ذلك القانون والمادة ١٠٢ من قانون

الإلزامات ، فإنه يتأدى منه الضرورة أن يكون قيام الدعوى الجنائية فى هذه الحالة مانعاً قانونياً من متابعة السير فى إجراءات خصومة الدعوى المدنية التى يجمعها مع الدعوى الجنائية أساس مشترك .

- إذا ما رفعت الدعوى المدنية ثم صدر حكم بوقفها إعمالاً لما يوجبه القانون فى هذا الصدد فإن من أثر هذا الحكم القطعى أن يمنع الخصوم من إتخاذ أى إجراء يستهدف به معاودة عرض الخصومة على المحكمة قبل زوال ذلك المانع القانونى ، ومخالفة ذلك تجعل الإجراء عقيماً إذ سيقضى بحله .
مصره الختمى بعدم قبول المحكمة السير فى إجراءات الخصومة ما دام المانع قائماً ، لهذا فلا تحسب فى مدة إنقضاء الخصومة تلك القوة التى ظلت خلالها الدعوى الجنائية قائمة حتى إنقضت بصدور الحكم النهائى فيها أو باى سبب آخر من أسباب الإنقضاء ، ولا يقدر فى ذلك تصدير نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات بعبارة " فى جميع الأحوال " لأن هذه العبارة لا تعنى الخروج على المبادئ الأساسية المقررة كأصل عام فى التشريعات الإجرائية والموضوعية للتقادم المسقط ، وإنما قصارى ما تعنيه هو إنطباق النص على الخصومة فى جميع مراحلها - عدا مرحلة الطعن بطريق النقض التى حرص الشارع على إستثنائها بالنص الصريح فى الفقرة الثانية من تلك المادة - وفى الحالات التى يكون فيها عدم مواءمة السير فى الخصومة مرجعه إلى مطلق إرادة الخصوم أو إلى قلم كتاب المحكمة ، وهى حالات أمان الشارع فيها إنقضاء الخصومة عن سقوطها الذى نص عليه فى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جزاء إهمال المدعى وحده السير فيها ، ولو أنه أراد إستثناء مدة إنقضاء الخصومة من الوقف لنص على ذلك صراحة كما فعل فى المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لإنقضاء الدعوى الجنائية .

- سقوط الخصومة وفقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء لفرط الشارع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة ، فمناط أعمال الجزاء هو الإهمال أو التراخي أو الإمتناع عن السير بالخصومة حين لا يحول دون السير بها حائل ، فإذا قام مانع قانونى أوقفت المدة حتى يزول المانع إذ لا يكون ثمة إهمال يصح إستداده إلى المدعى كذلك فإن إنقضاء الخصومة المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو تقادم مسقط للخصومة يخضع فى سريان مدته للوقف إذا وجد مانع قانونى يمنع بسببه نظر الخصومة والسير فى إجراءاتها .

- محكمة الاستئناف إذا هى قضت بتأييد الحكم الابتدائى أن تحيل على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى أو فى الأسباب التى أقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد إستدوا أمام محكمة الإستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج فى جوهرها عما قدموه محكمة أول درجة .

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات إنما هو أمر جوازى حكمه الموضوع حسب تقديرها لدى جديّة المنازعة ، وعلى أن يكون الفصل فى المسألة الأخرى الذى يتوقف عليه الحكم خارجاً عن اختصاص المحكمة الولائى أو النوعى .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

لما كانت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أوجبت على المحكمة وقف الدعوى متى كان الفصل فيها - يتوقف على الفصل فيما أثر فيها من نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى ، وكان مفاد نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ من قرار وزير الأوقاف رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ونص المادة ٤٤٠ من قانون المرافعات أن قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف برسو المزداد على صاحب أكبر عطاء يستند به البيع للرأسى عليه المزداد وذلك ما لم يتم إيقاع البيع على غيره من بعد نتيجة إعادة إجراءاته سوء كان ذلك لتخلف الرأسى عليه المزداد الأول عن الرضاء بباقي الثمن فى الموعد المحدد أو لحصول زيادة العشر بالإجراءات المرسومة قانوناً ، لما كان ذلك وكان الثابت أن لجنة القسمة بعد أن قررت إرساء المزداد على الطاعن أعادت إجراء البيع لحصول زيادة بالعشر ولمعلم إعتدادها بوفاء الطاعن بباقي الثمن ثم قررت إيقاع البيع على المطعون ضدهم من الثانى إلى الثامنة وكان طلب الطاعن الحكم بصحة عقده جاء محمولاً على ما يراه من ببات هذا العقد كائناً لما طلبه من بطلان القرار النهائى للجنة القسمة بإيقاع البيع على غيره وذلك لمخالفته القانون بعدم إعتداده بوفائه الصحيح بباقي الثمن ولقبوله زيادة العشر التى لم تتبع فيها الإجراءات المرسومة قانوناً ، فإن الفصل فى طلب صحة التعاقد يتوقف على الفصل فى طلب بطلان ذلك القرار والذى تختص بنظره محكمة القضاء الإدارى بما كان يوجب على محكمة الإمتئناف وقف الفصل فى طلب صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً فى طلب بطلان قرار لجنة القسمة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد مخالف القانون

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٦

مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن يكون الفصل فى المسألة الأولية لازماً للحكم فى الدعوى وأن تكون هذه المسألة مما يخرج عن الإختصاص النوعى أو الوظيفى للمحكمة. فإذا إشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى المسألة الأولية ، فإن الوقف يتم بالنسبة هذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة فى نظر الطلبات الأخرى

إلا إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مختلف الطلبات بحيث يصدر معه الحكم في بعضها فتوقف الدعوى بأكملها .

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠
وقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى هو - وعلى ما جرى به نص المادتين ١٢٩ ، ٢١٢ من قانون المرافعات حكم قطعي يهوى إستئنافه على إستقلال .

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٢
النص في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو أثناء السير فيها " يدل على أن مبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي في الموضوع المشترك بين الدعويين وهو وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات يستلزم أن يكون الفعل المكون للجريمة سابقاً في وقوعه على رفع الدعوى المدنية إذ لا يتأتى أن يكون أساساً مشتركاً بين الدعويين إذا كان لاحقاً على رفع هذه الدعوى ، وإذا كان وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات هو أمر جوازى للمحكمة التي عليها أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المظنون ضده في ١٩٨٢/٤/٢١ يطلب إثبات العلاقة الإيجابية بينه وبين الطاعن عن محل النزاع وكانت اللجنة رقم ... أقيمت على المظنون ضده لأنه في يوم ١٩٨٢/٦/٥ دخل محلاً لحفظ المال - محل النزاع - ولم يخرج منه بناء على تكليفه من هم الحق في ذلك ، وكان هذا الفعل الجنائي المنسوب إلى المظنون ضده لاحقاً في وقوعه على رفع الدعوى المظنون في حكمها ومن ثم لا يحتر أساساً مشتركاً بين الدعوى الجنائية المقامة عنه وبين الدعوى المدنية التي رفعت من قبله حتى يوجب وقف هذه الدعوى الأخيرة ، وكان الفصل في طلب إثبات العلاقة الإيجابية بين طرفي الدعوى المطروح على المحكمة المدنية هو مما تختص بالفصل فيه فإن الحكم المظنون فيه إذا إلتفت عن طلب الطاعن وقف الدعوى حتى يفصل في اللجنة المشار إليها لا يكون لحد إعطاء في تطبيق القانون أو في فهم الواقع في الدعوى.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤
- النص في المادة ١٦٢ مرافعات ، ١٦٢ مكرر المضافة بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٧٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قصد من إستحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - علاج الحالات التي قد يعهد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق

طلبات الرد المتعاقبة وذلك بأن جعل وقف السر فيها يقع بقوة القانون كآثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي بنظرها ، فإذا قضى في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يحجب على مجرد تقديمه وقف السر فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة أمراً جوازياً للمحكمة التى تنظر طلب الرد.

- لما كان الثابت من محضر جلسة ٩/١٢/١٩٨٤ المحددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونظمت بالحكم علائمة وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غيابهم غير ذى أثر في هذا الخصوص فإن النقص بغيره يكون غير مقبول عار من الدليل.

- النص في المادة ١٦٢ من المرافعات ، ١٦٢ مكرر المضافة بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٧٩ بطل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قصد من إستحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحته عنه المذكورة الإيضاحية - علاج الحالات التى قد يعمد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة وذلك بأن جعل وقف السر فيها يقع بقوة القانون كآثر لأول طلب رد موجه إلى قاضي بنظرها ، فإذا قضى في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجهاً إلى قاضي آخر لا يحجب على مجرد تقديمه وقف السر فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة أمراً جوازياً للمحكمة التى تنظر طلب الرد.

- إستحدثت المادة الأولى من قوانين الإيجار المتعاقبة من تطبيق حكمها الأرض القضاء والضابط في تحديد وصف العين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مرده إلى عقد الإيجار ذاته شريطة أن تكون ما ورد في هذا الشأن حقيقياً إنصرفت إليه إرادة المتعاقدين وإلى طبيعة العين وقت التعاقد دون ما يطرأ عليها بعد ذلك ، وأنه لا عبرة في تحديد طبيعتها بالفرض الذى أستؤجرت من أجله. للتحقق إذا ما أجرت للاستغلال منفردة عن العقار الملحقة به فإنها قد تعد مكاناً أو أرضاً قضاء بحسب طبيعتها.

للطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جوازى الموضوع حسبما تسعيه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها ، ومناط الحكم بوقف السر في الدعوى طبقاً للمادة سالفة الذكر أن تكون المسألة الأساسية التى يثيرها الدفع خارجة عن إختصاص المحكمة المتعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤

- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تعليق أمر القضاء فى الدعوى على الفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب ، يجعل حكم الوقف حكماً قطعياً بعدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل الفصل فى المسألة الأولى ، وبأن الفصل فى المسألة الأولى لا يدخل فى اختصاصها بل فى اختصاص جهة أو محكمة أخرى ، وتكون له فى هذا النطاق حجية الأمر المقضى بحيث لا يحق للمحكمة التى أصدرته أن تعدل عن هذا النظر ولا تملك معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقوم لديها الدليل على تنفيذ حكم الوقف أو على أن هذا التنفيذ قد أضحي مستحيلاً فيحق لها آنذاك أن تعاود النظر فى موضوع الدعوى دون أن يعد ذلك إهداراً لحجية حكم الوقف.

- إذ كان البين من الأوراق أن محكمة " " الابتدائية متعقده بهيئة إستئنافية قد أصدرت فى " " حكماً يقضى بوقف الدعوى حتى يفصل فى الجنحة رقم " " مستأنف شبين الكرم بحكم بات باعتبار أن الفصل فى الإتهام المسند إلى المتهم فى تلك الجنحة يعد مسألة أولية للفصل فى موضوع الإستئناف المطروح عليها إلا أنه ولزاء وفاة المتهم فقد قضت محكمة الجنح المسانفة بإ نقضاء الدعوى الجنائية قبله وكان مؤدى ذلك زوال سبب الوقف لإستحالة صدور حكم الإتهام المسند إلى المتهم ومن لم فقد عاد للمحكمة حقها فى نظر موضوع الدعوى ولا يكون فصلها فيه مخالفاً لحكم الوقف أو مهذراً لحجته.

الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

من المقرر بنص المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه " إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو فى أثناء السير فيها" ولما كان المشرع قد أطلق لفظ الدعوى الوارد بهذا النص ولم يخصه أو يقيده بأى قيد ، وكان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام وبعد نتيجة حتمية لبدء تقييد القاضى المدنى بالحكم النهائى فيما فصل فيه بشأن وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين والوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله وهو ما نصت عليه المادة ٤٥٦ من ذلك القانون - فإذا الوقف المشار إليه يكون عند تعدد المتهمين يارتكاب هذا الفعل - واجباً حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية بالنسبة لجميع هؤلاء المتهمين. وإذا كان قيام هذه الدعوى بالنسبة لبعضهم - يعد فى تطبيق المادة ٣٨٢ من القانون المدنى - مانعاً بتعذر معه على المضرور أن يرفع دعواه على الباقيين أو أحدهم أمام المحكمة المدنية للمطالبة بحقه فى التعويض عن ذلك الفعل ، فإن تقادم هذه الدعوى لا يسرى فى حقه حتى يصدر فى الدعوى الجنائية حكم بات بالنسبة لهم جميعاً.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢١

وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جديدته المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها .

الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/١٤

مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ورفعت دعوى المسئولية المدنية أمام المحكمة المدنية فإن رفع الدعوى الجنائية ، سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير فى الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن يتم الفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويصدر نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائى فيما يتعلق بقوة الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والذي نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات.

الطعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٥

مناط وقف الدعوى المدنية المقامة أمام المحاكم المدنية حتى يفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، وهى لا تكون كذلك إلا بتمام الإجراء الذى تصل به المحكمة الجنائية بالدعوى.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٩١/٣/٦

تعجيل الدعوى بعد وقفها طبقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات يقتضى إتخاذ إجراءين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تستأنف القضية سيرها أمام المحكمة وإعلان الخصم بهذه الجلسة ويشترط أن يتم الإعلان قبل إنتهاء ميعاد الثمانية أيام المحددة فى نص المادة سائلة الذكر إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات التى جرى نصها بأنه " إذا نص القانون على ميعاد حتمى لإتخاذ إجراء يحصل بإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله " ولا يتال من ذلك ما قضت به المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فلئن كان هذا النص قد أدخل تعديلاً فى طريقة رفع الدعوى إلا أنه - وقد جاء فى الكتاب الأول فى بابها الثانى الخاص برفع الدعوى وقبدها إستثناء من حكم المادة الخامسة آتفة الذكر التى وردت ضمن الأحكام العامة يُعد قاصراً على صحيفة الإتاحت الدعوى أو الطعن أو الإجراءات الأخرى التى أحال فيها المشرع على أحكام الباب الثانى من الكتاب الأول فلا يتعداها إلى غيرها ويظل أثر

نص المادة الخامسة سائلة البيان سارياً بالنسبة لما عدا ذلك من الإجراءات التي تحصل بالإعلان ومن بينها تعجيل الدعوى بعد وقفها باتفاق الخصوم ١٢ مفاده أن الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من قانون المرافعات لا تكون هي النص الواجب التطبيق ، فلا يلتزم قلم الكتاب أن يسلم صحيفة التعجيل إلى قلم المحضرين وإنما يكون على صاحب الشأن بعد تقديم الصحيفة المشار إليها إلى قلم الكتاب لتحديد الجلسة أن يسلمها لتقدمها إلى قلم المحضرين لإعلانها خلال الموعد المحدد ، كما أن متابعة إعلانها - في ذلك الموعد - أمر تفرضه طبيعة الأجل القانوني القصير الذي حدده المشرع والجزاء الذي رتبته على تجاوزها دون إعلان خصمه .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٣٠

إذا طلب المستأنف وقف الدعوى لوفاء أحد المستأنف عليهم وأصدرت المحكمة حكمها بتأييد الحكم المستأنف دون أن ترد على طلب وقف الدعوى فحسبها أن يتضح من بيانات الحكم أنها قد رفضت هذا الطلب لحصول الوفاة بعد إقفال باب المرافعة وتأجيل النطق بالحكم .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٢

إذا قضت المحكمة بوجوب تقديم دليل معين فلا يجوز لها أن تتخطى ما قضت به من ذلك ما دامت ظروف الدعوى لم تغير عما كانت عليه حين قضت بما قضت به . فإذا أوقفت المحكمة قضية لتقديم حكم مثبت للورثة فبمقتضى عليها بعد ذلك أن تقبل تعجيل القضية للمرافعة من غير أن يقدم لها حكم الورثة الذي أوجب تقديمه .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١

إذا طلب المدعي عليه رفض الدعوى إستناداً إلى حكم صادر من المحكمة المختلطة في دعوى إعادة إجراءات بيع العين موضوع النزاع فعارض المدعي في ذلك متعللاً بأن ذلك الحكم لم يصدر ضد ورثة الراعي عليه المزاو الأول مع أنه كان قد أثار هذا النزاع أمام المحكمة المختلطة في المعارضة التي رفضها في تنبيه نزاع الملكية الذي كان أعلن إليه من هذا المدعي عليه وقضى برفض معارضته على اعتبار أن أولئك الورثة جميعاً قد أعلنوا ، ثم حكمت المحكمة في هذا الدفع بوقف الفصل في الدعوى لتقديم ما يثبت صحة وراثته من إنقذت ضدهم إجراءات البيع ، فإن حكمها - لفصله في هذه المسألة على الوجه المتقدم ذكره يكون قطعياً ، ويجوز الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧

إن وقف الحكم في الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى الطعن بالتزوير إنما هو إجراء أوجبه قانون المرافعات في المادة ٢٧٨ لتنظيم إجراءات دعوى التزوير الفرعية ، فهو على هذا الاعتبار لا يقتضى جدلاً بين الخصوم ولا يستلزم بحثاً من جانب المحكمة ، بعد أن يقرر التمسك ضده بإشهر الطعن فيه بالتزوير. فقرار المحكمة بوقف الدعوى الأصلية لا يعتبر فصلاً في أى نزاع متفرع عن موضوع الدعوى بل هو لا يعدو أن يكون قضاءً تحضرياً المقصد منه تهينة الدعوى للفصل فيها. وإذن فالطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/٦

على المحكمة أن تعرض لتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى يتوقف الحكم فيها على الفصل فيه ، وليس لها أن تقف الدعوى حتى يفصل في ذلك النزاع في دعوى أخرى. وعلى ذلك فإذا رفعت الدعوى بطلب مبلغ معين على أنه رصيد حصة المدعين في أرباح شركة ، ودار النزاع - فيما تناوله - حول الحساب المطلوب الحكم بتسليمه والدليل المقدم عليه ، ورأت المحكمة أن الفصل في سائر عناصر الدعوى يتوقف على الفصل في الحساب ، فإنه يكون عليها أن تفصل في فيه فإن لم تفعل وقضت بوقف الحكم في الدعوى حتى يراجع الحساب ويفصل في صحته بعد الإطلاع على المستندات وعرضه على الخبراء ، كان حكمها مخالفاً للقانون .

* الموضوع الفرعي : وقف السير في الدعوى :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

إن تعليق أمر البت في الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذ أو استيفائه ووقف الفصل فيها لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ، يجعل حكم الوقف الصادر في هذا الشأن حكماً قطعياً فيما تضمنته من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، ويعين على المحكمة احترامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم - ومن ثم لمضى تبين أن الدعوى كانت قد رفعت أمام المحاكم الشرعية بطلب فرز الحصة المشروطة في كتاب الوقف للخيرات وقررت المحكمة العليا الشرعية وقف السير فيها حتى يفصل في النزاع الخاص بالاستحقاق من الجهة القضائية المختصة ثم أحيلت الدعوى على محكمة الاستئناف عقب إلغاء المحاكم الشرعية لقضت في موضوعها رغم تمسك النيابة العامة بطلب وقف السير فيها ودون أن يقوم لديها الدليل على البت في

النزاع الخاص بالاستحقاق تنفيذاً للحكم السابق بوقف السير في الدعوى فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون إذ يكون قد أهدر حجة ذلك الحكم السابق.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٩
مؤدى أحكام الوقف الاتفاقى الذى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء هذه المدة ورب على عدم تعجيلها فى هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه. ولا يمنع من أعمال هذا الجزاء قيام مفاوضات للصلح بين طرفى النزاع إذ لا تعد هذه المفاوضات من قبيل القوة القاهرة التى تمنع من جريان مواهب المرافعات وهاتالى تبرر عدم إجراء التعجيل فى الميعاد .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٦١/١١/١
مضى كان وقف السير فى الاستئناف المرفوع من الطاعن ضد مصلحة الضرائب قد تم بإتفاق الطرفين وفى أول جلسة تحدت لنظر الاستئناف بعد التعجيل دلت مصلحة الضرائب باعتبار الطاعن تاركاً استئنافه لعدم تعجيله فى مدة الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف وذلك طبقاً للمادة ٢٩٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات وكان الطاعن لم يد دفاع أو يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف إنما كان تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ فإنه لا يكون هناك وجه للتحدى أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ بالفراض أنه مفسر له والنعى المبني على هذا السبب يكون عارياً عن الدليل .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢
مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى - طبقاً للمادة ١٧ من قانون نظام القضاء والمادة ٢٩٣ مرافعات عند إثارة أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه أمراً لازماً للفصل فى الدعوى ، أن تكون هذه المسألة التى يثيرها ذلك الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو بالاخصاص النوعى فإذا كانت المحكمة الابتدائية التى نظرت أمامها الدعوى تخصص بالفصل فى المنازعة فى ملكة الأعيان المتنازع عليها باعتبارها مسألة أولية لازمة للفصل فى الدعوى فإن كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى قضائه بوقف السير فى الدعوى للنزاع فى الملكية يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١١/١/١٩٦٢

يشترط قانوناً لوقف الدعوى حتى يتم الفصل فى مسأله أخرى أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أوليه يكون الفصل فيها لازماً للحكم فى الدعوى .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٢

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ الخاص بمجواز إعادة النظر فى جميع المنازعات القائمة بين الممولين ومصلحة الضرائب أمام المحاكم حتى ١٩٥٤/١٢/٣١ بأن توقف هذه المنازعات بمجرد إخطار مصلحة الضرائب - بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول - قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها بمرضى الموضوع على لجان إعادة النظر ويكون الوقف - وفقاً للمادة الخامسة من القانون المذكور - لمدة سنة تعود بعدها الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف ما لم تطلب اللجنة مد هذا الميعاد قبل إنتهائه فعندئذ يمتد إلى سنة أشهر أخرى. ومؤدى هذه النصوص أن الوقف طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ له أحكامه وشرائطه الخاصة والمميزة المقررة فى القانون وهو يختلف فى مناهه ونطاقه عن أحكام الوقف الإتفاقي المقرر فى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٢

أمسد المشرع بالقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ حسم وجهه الخلاف فى المنازعات الضريبية إلى لجان إعادة النظر ، ولكى يرفع القضاء عنها حتى يتم فى شأنها الإتفاق ، وضع لوقف الدعاوى حكماً خاصاً بأن يعمله لمدة سنة تتجدد لسنة أشهر بإجراءات وشروط معينة من غير أن يكون لذلك صلة بحكم المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ولما إنتهى الميعادان المقرران للوقف ولم تكن اللجان قد أجهزت على القضايا التى عرجت عليها صدر القانون ١٠٤ سنة ١٩٥٨ وقضى بأن تستمر القضايا التى أوقفت طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ سالف الذكر موقوفة والتى إستأنفت سيرها تعود بإيجاب ، أما تلك التى أوقفت طبقاً للمادة ٢٩٢ مرافعات فإن المشرع لم يعرض لها ومن ثم باتت محكمة بالنص الذى أوقفت فى ظله. فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطرفين لم يحصيا بأحكام القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ فى طلب الوقف لتختلف شروطه وإجراءاته فإن هذا الوقف لا يكون له سند من القانون غير ما نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات وبالتالي يكون الجزاء الذى قرره الفقرة الثانية منها لازماً.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٣

وقف الدعوى طبقاً للمادة ٢٩٢ مرافعات أمر جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من جديده المنازعة فى المسألة الأولية أو عدم جديدها .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣

وقف الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق طرفي الخصومة تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات دون غيرها ولا يغير من ذلك كون الدعوى قد أوقفت من قبل عملاً بأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٥

- وقف السير في الدعوى في القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ يغير أحكام الوقف المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ مرافعات في شروطه وأوضاعه ولا تلازم بينهما.

- أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إنما تلحق الدعاوى التي تقرر وقف السير فيها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وبالتزام الأوضاع التي نص عليها من وجوب إخطار مصلحة الضرائب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول بقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بعرض النزاع على لجان الصلح ، وإذا كان الثابت أن دعوى الشركة لم توقف بالتطبيق لأحكام هذا القانون وعن طريقه ولم يتم الطاعن بتسجيلها في الثمانية أيام التالية لنهايه اجل الوقف وقضى الحكم المطعون فيه باعتبار الطاعن تاركاً دعواه فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ٥/٤/١٩٦٦

وقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة والتميزة المقررة في القانون وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الإنشائي المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ويمقتضاها رخص الشارع للخصوم في أن يضغطوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيضاً كان سببه وأوجب تسجيلها خلال الثمانية أيام التالية لإنقضاء هذه المدة ورتب على عدم تسجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه وجرى قضاء محكمة النقض على أنه لا وجه لتطبيق القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ على واقعة الدعوى متى كانت لم تتبع في شأنها الإجراءات التي نص عليها هذا القانون ، كما لا وجه لتطبيق أحكام القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إذ هو لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

- إذ تنص المادة الثالثة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أن تشكل المحاكم الوطنية دوائر جزئية وإبتدائية وإستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، فإن مفاد ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن

تشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما يختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالإختصاص النوعي. فتكون الدائرة المدنية هي المختصة نوعياً بالفصل في المسألة التي تثار أمامها بشأن إستحقاق أحد الخصوم في وقف وتحديد صفته فيه. ومن ثم فإن قضاءها بوقف الدعوى حتى يتم الفصل في تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية يكون مخالفاً للقانون.

- متى كانت الدعوى قد طرحت أمام المحاكم الوطنية قبل إلغاء نظام القضاء الشرعي وقضى فيها بوقفها إستناداً إلى أن المحاكم الشرعية هي المختصة بنظر المسألة التي أثرت أمامها بشأن إستحقاق المدعية في الوقف وتحديد صفتها فيه ، فإنه بإلغاء تلك المحاكم يكون قد زال السبب الذي بني عليه وقف الدعوى.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٥
يشروط في حالة الوقف إعمالاً لحكم المادة ٢٩٣ مرافعات أن تدفع الدعوى بدفع يفر مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٦
مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات ، إذ رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩
إنه وإن كان الوقف الذي يوقع على المدعى جزءاً على إهماله في إتخاذ ما تأمر به المحكمة يعتبر حكماً طبقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق ، ويبرز الطعن فيه فور صدوره على إستقلال دون إنتظار للحكم في الموضوع ، عملاً بالمادة ٣٧٨ ومن ذات القانون ، إلا أن المشرع قد إستهدف به تعجيل الفصل في الدعوى ، وتأكيد سلطة المحكمة في سبيل حمل الخصوم على تنفيذ أوامرها وهو بهذه المناسبة لا يتصل بموضوع الدعوى ، ولا يفصل في نزاع بين الخصوم ، ولا يبت في أية مسألة مفرقة عنه ولا يمكن بذلك إعتباره حكماً قطعياً في مسألة مفرقة عن النزاع في معنى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم ليس من شأن صدوره قبل حصول الصلح في الدعوى أن يحول دون إستحقاق نصف الرسم.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣
مؤدى نص المادة ١/٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان جنائية ومدنية ، ورفعت دعوى المسؤولية المدنية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية سواء قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها ، يوجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المرفوعة أمامها

إلى أن يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، وهذا الحكم متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويعتبر نتيجة لازمة لبدأ تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها والذي نصب عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإذا كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن النية العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن لأنه بدد السوار المطالب به في الدعوى الحالية والمسلم إليه بمقتضى قائمة الجهاز التي تستند إليها المطعون ضدها للمطالبة بهذا السوار - وأنه لم يفصل في هذه الدعوى الجنائية بعد وبين من ذلك أن الأساس مشترك في الدعويين وهو إلزام الطاعن برد السوار المودع لديه بمقتضى قائمة الجهاز مما كان يصين معه على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى المدنية إلى أن يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣

ألفت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قلم الكتاب القيام بإجراء تعجيل الدعوى المقضى بوقفها بعد انقضاء مدة هذا الوقف ، ثم جعل التعديل الذي أدخله ذلك القانون هذا التسجيل على المدعى وحده إعتباراً من ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل به وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم الوقف جزاء صدر في ١٩ من يولييه سنة ١٩٦١ وأن قلم الكتاب حرك الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ ، ثم أجلت إدارياً لجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ التي تقع بعد تاريخ العمل بالتعديل السابق ، فإن عبء تعجيل الدعوى ينتقل من هذا التاريخ إلى عائق المدعى ، ويبدأ منه معاد السقوط ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى أعلن الطاعن بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد قطع مدة السقوط قبل تمامها. وإذا عول الحكم المطعون فيه في قضائه بسقوط الخصومة على أن تاريخ وقف الدعوى جزاء هو مبدأ معاد سقوط الخصومة ، ورتب على ذلك ، أن المدعى لم يتخذ من هذا التاريخ وحتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ إجراء قاطعاً له فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٧٥

يشترط في حالة الوقف إعمالاً لحكم المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات السابق أن تدفع الدعوى بدفع يشتر مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون أن المحكمة رأت أن دعوى الحساب التي رفضها الطاعن على مورث المطعون عليها تخرج عن نطاق الدعوى الحالية مما لا محل معه لوقفها حتى يفصل في تلك الدعوى لأن سند مورث المطعون عليها في دعواه الحالية هو ما قام

بدفعه عن الطاعن بصفته ضامناً متضامناً له في الديون المستحقة عليه للبنوك وهي أسباب سائغة تبرر رفض طلب الوقف ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم - بأن المحكمة لم توقف الدعوى الحالية حتى يتم الفصل في دعوى الحساب - يكون في غير محله.

للطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٥

بطلان الإجراءات الموزب على إنقطاع سير الخصومة ، هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمكناً له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقرمون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته ، فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان ، وإذ كان الثابت أن الطاعن وهو الذى شرع الإنقطاع لحمايته قد حضر بالجلسة - بعد وفاة والده أحد المتأنف عليهم - وقررت محكمة الاستئناف بهذه الجلسة حيز القضية للحكم وصرحت بتبادل المذكرات خلال شهر ، ومن ثم فقد إنتضت مصلحته في التمسك بالبطلان الذى يدعيه.

دفاع

• الموضوع الفرعي : الإخلال بحق الدفاع :

الطنن رقم ٦ لسنة ١٨ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

إذا كان الواضح من المذكرة المقدمة إلى محكمة الاستئناف أن مقدمها صمم في ختامها على الطلبات الواردة بصدرها ، و لم يكن منها طلب مناقشة غير الدعوى ، فلا يصح له أن ينص على الحكم أنه ضرب صفحا عن هذا الطلب و لو كان قد ذكر عرضاً في سياق هذه المذكرة أنه يطلب من باب الاحتياط إحضار الخبر لمناقشته دون بيان لأوجه هذه المناقشة .

الطنن رقم ١٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٨

أ) للخصم أن يدلي بجميع أوجه دفاعه أمام محكمة الاستئناف ، سواء في صحيفة استئنافه أو في مراجعته الشفوية أو التحريرية ، وللمحكمة أن تقيم قضاءها على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفى لحمله مطرحة باقى الأوجه .

ب) النعي بأن أوجه دفاع الخصم متعارضة تعارضا من شأنه أن يؤدي إلى إهدارها جميعا يجب طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه ، ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعة لم تقتصر في دعواها على طلب الحكم بإبطال البيع الصادر من محجورها إلى المظنون عليه بل طلبت أيضا تثبيت ملكيته إلى الأطيان المبيعة وأن المظنون عليه وإن كان قد ذكر في صحيفة استئنافه أن البيع قد صدر له من محجور الطاعة و أن والد المحجور عليه ضمنه في البيع إلا أنه عدل عن هذا الدفاع وقرر أن الأطيان المبيعة لم تكن مملوكة للمحجور عليه وأن والده هو المالك لها و هو الذى باعها إليه بالعقد الابتدائي و أن العقد النهائي الذى طلبت الطاعة إبطاله لم يصدر من المحجور عليه إلا كوسيلة لنقل التكاليف ، وكانت الطاعة لم تتمسك بأن ما ورد في صحيفة استئناف المظنون عليه يعتبر إقرار بأن البائع له هو محجورها فلا يجوز له المنول عنه إلى القول بأن البائع الحقيقي له هو والد المحجور عليه ، وكان الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعة قد أقام قضاءه على ما استخلصه من القرائن وشهادة الشهود من أن الأطيان موضوع النزاع هي في حقيقة الأمر مملوكة لوالد المحجور عليه و أنه هو الذى باعها إلى المظنون عليه بمقتضى العقد الابتدائي المقدم منه فإن الطعن على الحكم استادا إلى أنه إذ خالف مقتضى إقرار المظنون عليه في صحيفة استئنافه و أذن له في إثبات صورة شخص البائع بالينة قد خالف قواعد الإثبات - هذا الطعن يكون على غير أساس ، ذلك لأنه لا تشريب

على الحكم إذ هو لم يعول على الدفاع الذى استند إليه المطعون عليه فى صحيفة استئنافه وفصل فى الدعوى على أساس الوجه الآخر الذى تمسك به هذا الأخير .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣١

إذا كانت المحكمة قد رفضت طلب التأجيل المقدم من أحد الخصوم لاشتغال محاميه بعمل آخر فإنها لا تكون قد جاوزت ملطتها ولا تكون قد أخلت بحق هذا الخصم فى الدفاع متى كانت قد أذنت له فى تقديم مذكرة بدفاعه قبل النطق بالحكم .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١

متى كان بين من الأوراق أن المحكمة وإن كانت لورث بعد أن سمعت المرافعة فى الدعوى لإجراء الحكم جلسة معينة مع التصريح بتبادل المذكرات فى الأسبوعين الأولين على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته فى الأسبوع الأول إلا أن المطعون عليها هى التى بدأت بتقديم مذكرتها وأشر عليها بمرور صورتها لمكتب محامى الطاعن ثم قدم الطاعن مذكرته وأشر عليها بمرور صورتها وبذلك كان فى مسور الطاعن أن يرد على ما جاء فى مذكرة المطعون عليها ، فضلا عن ذلك فإن ما ورد فى مذكرة المطعون عليها لم يكن سببا جديدا وإنما هو الدفاع الذى تمسكت به فى كافة مراحل النزاع و من ثم فإنه يكون فى غير محله مانعاه الطاعن على المحكمة من أنها أخلت بحقه فى الدفاع لأخذها بما جاء بمذكرة المطعون عليها دون أن تمسكه من الرد عليه .

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٥٥/١/٦

ليس على المحكمة أن تجيب كل طلب للتأجيل يتقدم به الخصم إليها متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة فإذا رفضت إجابته فإنها لا تكون قد أخلت بحق هذا الخصم فى الدفاع .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

إذا كانت الدعوى قد حيزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يريد فى معاد معين و لم يقدم أحد الخصوم فيها مذكرة فى الميعاد و طلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة بعد إعلانها ، فإنه لا محل للنعى بالإخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة ليست ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الأجل الذى حددته لتقديم المذكرة فيه .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٥٥

مضى كان الخصم بعد أن تمسك بما طلبة خيره الاستشارى من ثكنه من الإطلاع على أوراق المضاهة لم يصر على هذا الطلب بل قصر دفاعه بعد ذلك فى مرحلتى التقاضى على النعى على تقرير الخبير المنتدب لم طلب نذب خبير آخر و إحالة الدعوى على التحقيق فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم بالإخلال فى حقه فى الدفاع .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٣/١٥/١٩٥٦

مضى كانت المحكمة قد مكنت للخصم من أسباب الدفاع فطلبت إلى محاميه أن يتراجع شفويًا فى موضوع الدعوى لم أتاح له فرصة أخرى لإبداء دفاعه فى مذكرة مكتوبة فى الطبع وفى الموضوع عندما حجزت القضية للحكم فآثر فى المرة الأولى أن يتمسك بتقرير خيره الاستشارى كما آثر ألا يتحدث فى مذكرته إلا عن دفع كان قد تمسك به فإن الحكم لا يكون قد أغل بحقه فى الدفاع إذا لم تستجب المحكمة إلى طلبه إعادة القضية للمرافعة فى موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ٦/٧/١٩٥٦

مضى كانت الأوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى كالمية لتكوين عقيدة المحكمة فلا حرج عليها إذا مضى لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم ونزمت الخصم الآخر بتقديمها .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١/٢٩/١٩٥٣

مضى كان بين من الحكم أن إجراءات الخصومة كانت حضورية فى حق طرفيها وأن الطاعن إستكمل فيها دفاعه قبل حجز القضية للحكم ، وفى الجلسة الأخيرة التى أعيذت فيها القضية للمرافعة لتسلسل المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة صمم الحاضر عنه على طلباته ، ولم يطلب أحد إلى المحكمة التأجيل لأى سبب كان ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المحامى الذى حضر عنه بجلسة المرافعة الأخيرة لم يكن ذا صفة فى تمثيله ، فإنه لا يكون هناك مرور لما ينهائى الطاعن على المحكمة من إخلال بحقه فى الدفاع أو بطلان فى الإجراءات .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٥٨

أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية وللخصوم أن يدعوا طلباتهم بالطريقة التى يرونها ، فإذا كان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أنه بعد تبادل المذكرات حضر محامى الطاعن بالجلسة وأن " طرفي الخصومة صمما على طلبتهما ومذكرتهما " دون أن يثبت فى المحضر أن أحدهم طلب المرافعة الشفوية ، فإن القول من جانب الطعن بأن عبارة المحضر فى صدد هذا التصميم - وهى

بصفة المثني - لا تنصرف إليه على سبيل الجزم لأن أطراف الخصومة في الدعوى يزيدون - هو قول مردود بأن الاستئناف عن حكم واحد و هو طرف في كل منهما فتصرف إليه عبارة اخضر حتما في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩

إذا كانت الشركة الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه ذلك إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه إذا فرض جدلا واعتبرت أنها بائنة للبضاعة و ليست وكيلة بالعمولة فإنه مشروط في العقد صراحة على أن إلزام البائعين لا يمكن أن يتعدى إحلال المشتريين في حقوقهم قبل البائعين الأصليين حتى ولم يعين هؤلاء الآخرون في العقد و مودى هذا الشرط أنه ما كان يصح مسألة الطاعة لأن حقوق المطعون عليها إنما تقتصر على طلب إحلالها محل الطاعة في حقوقها قبل البائعين الأصليين و أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع الجوهرى ، و كان إعمال هذا الشرط يقتضى إجراء يتم به إحلال المطعون عليها في حقوق الطاعة قبل البائعين الأصليين و أن تقدم الطاعة ما يدل على إتخاذ هذا الإجراء إذ بغير ذلك لا يتسنى للمطعون عليها قصر دعواها على البائعين الأصليين ، فإن مطالبة الطاعة بإعمال هذا الشرط و التعدى به دون تقديمها بحكمة الموضوع ما يقتضيه إعماله لا يمد دلاعا جوهريا يستوجب الرد عليه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

إذا كان الحكم المطعون فيه مقام في دعائه الأساسية على ثبوت أن الطاعن قد تسلم من والده مبلغ مئة آلاف جنيه لتمويل مشروعاته التجارية و ذلك إستنادا إلى كشوف الحساب الصادرة من البنك و كعوب الشيكات ، و كان الطاعن قد تمسك بأن الشات في هذه المستندات أنه لم يستلم من مال أبيه سوى ١٢٠١ جنيها أما باقي الشيكات فهي من حساب والدته ، و كان إقراره بتسليم قيمة الشيكات لا يفيد بمجرد أن جميع المبالغ التى تسلمها هي من حساب والده ، فإن الحكم يكون معيا لإغفاله الرد على هذا الدافع الجوهرى بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦١/٧/٢

إذا كانت الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما تمسكت به في مذكرتها المقدمة بحكمة الإستئناف من دفاع جوهرى مؤداه أن الأمر المسمى رقم ١٥٨ الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٤١ لم يتضمن أى نص يمد مواعيد سقوط الحق التى تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة و إنما قضى بمد هذه المواعيد الأمر رقم ٥١٧ الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ و إذا ألغى المرسوم بقانون

رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ الأحكام العرفية و نص في المادة الخامسة منه على إستمرار العمل بنظام الحراسة المقرر بمقتضى الأوامر ١٥٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ دون أن ينص على إستمرار العمل بالأمر رقم ٥١٧ فإن هذا الأمر الأخير يكون قد سقط بإلغاء الأحكام العرفية و بعدم النص فى المرسوم الصادر بإلغائها على إستمرار العمل به ، و كان يبين من المذكرة المقدمة لمحكمة الإستئناف أن الطاعنة لم تتمسك فيها بشيء من هذا الدفاع الذى تنعى على الحكم بإغفاله و عدم الرد عليه و إنما جرى دفاعها - من بين ما جرى - على نحو آخر هو المقابلة بين نصوص المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ و المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ما إنتهت إليه من أن " المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ نص فى المادة الرابعة منه على وقف التقدم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يقيمون فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة إقامتهم فقط أما المرسوم رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ فإنه لم يشر فى أية من مواده إلى وقف أى تقدم وما دام الأمر كذلك فإن المشروع قد تعمد عند إصداره المرسومين ١٠٣، ١٠٤ فى يوم واحد و هو يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلغاء ما نصت عليه المادة ٢٢ من الأمر ١٥٨ و على هذا الأساس فإن وقف سريان التقدم بالنسبة للرعايا الألمان والإيطاليين قد إنتهى أمره بصدر المرسوم رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ " و هو دفاع آخر يفادى ما جاء فى سبب الطعن فإن هذا النعى يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان معلقا على شرط قد تحقق هو إنهاء الوقف - ألا يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا ، فإن النعى على الحكم بإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٥

متى كانت المذكرة والمستندات التى إستبعدتها المحكمة قد قدمها الطاعن بعد إنقضاء الأجل المصرح له بتقديم مذكرات فيه وكانت المحكمة لم تأذن له بتقديم مستندات ، فإنه لا عليها إن هى رفضت قبول تلك المذكرة وما أرفق بها من مستندات ولا يفر من الأمر تأشيرة محامى الخصم على هذه المذكرة بما يفيد قبوله لها وطلبه هيلة للرد عليها إذ إن ذلك ليس من شأنه أن يحول بين المحكمة وبين إستعمالها حقها فى رفض المذكرة متى كانت قد قدمت بعد فوات الميعاد وأجابت المحكمة الخصم إلى ما طلبه فى هذه الحالة هو من إطلاقاتها التى لا يعاب عليها عدم الإستجابة إليها .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن دين المطعون عليه الأول موضوع السندات الإذنية الأربعة الذى توقف الطاعن " المدين " عن دفعه لا يكتفه النزاع ، فإنه لا يكون ثمة عمل لأن يتابع الحكم بعد ذلك دفاع الطاعن بشأن معاملات سابقة قال أنه أوفى بقيمتها للمطعون عليه الأول أو بشأن إقرار هذا الأخير بأنه كان مدينا للطاعن فى تاريخ سابق على دينه الثابت بالسندات الأربعة المشار إليها .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤

مضى كانت المحكمة إذ قررت حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها أذنت بتقديم مذكرات فى الدفع والموضوع ، و لكن الطرفين إقتصرا فى مذكرتهما على التكلم فى الدفع و الموضوع معا ، فإنه لا يقبل من أحد الخصوم التحدى بإخلال المحكمة بحقه فى الدفاع حين قضت فى موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

مضى كان الثابت أن الطاعن قد تواف - أمام محكمة الموضوع - فى موضوع التزوير ولم يحد إعرافاً ما على تقرير خبر تحقيق الشخصية ولم يطلب إستكمال دفاعه فى مذكرة فإن النعى على تلك المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٥

الخصوم وحدهم هم أصحاب الشأن فيما يرون من أوجه الدفاع ، فإذا كان الطاعنون هم الذين آثروا أن يقتصر دفاعهم على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ولم يأخذوا على محكمة الإستئناف أنها قيدتهم فى دفاعهم و جعلته قاصراً على هذا الدفع فلا عليها إن هى حكمت فى موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٤/١٥

مضى كان الحكم الصادر فى الدعوى السابقة - بين ذات الخصوم - ليست له حجية فى النزاع المعروض و كان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يجب حكمها بالقصور فى التسيب أو بالإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠

الدفاع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى . و إذ كانت الواقعة التى طلب الطاعن تحقيقها غير مؤثرة فى النزاع ، إذ هى لا تتصل بعلاقة الطاعن بالشركة المطعون ضدها ، و إنما تنصب على علاقتها بموظفين آخرين ، فلا على المحكمة إن هى انفتت عن هذا الطلب .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٢

عدم رد الحكم على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يعيه بالقصور .

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٩

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول تدخّل الحكومة وحرصت بتقديم مذكرات خلال عشرة أيام ، و قد عرضت المحكمة فى أسباب الحكم للدفع الأول و بعد أن إنتهت إلى رفضه تناولت إجراءات رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية و خلصت إلى بطلان إعلان صحيفة الدعوى و بالتالى بطلان الحكم الابتدائي ، و إذ كان مؤدى ذلك أن المحكمة رغم حجز الدعوى للحكم فى الدفعين مضت فى قضائها وفصلت فى موضوع الاستئناف دون أن تتمكن الطاعنة من إبداء دفاعها فيه ، فإن قضائها هذا يكون معيأ بالإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

حجب الحكم المطعون فيه عن العرض لبث الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بصورية البيع الثانى والرد عليه - و هو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - مما يعيه و يشوبه بالقصور المطلق

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٥

الدفاع الذى يجب على محكمة الموضوع بجنه و البت فيه يلزم - و على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يكون دفاعاً جوهرياً مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى و أن يكون مقوّناً بالدليل المثبت له أو مطلوباً من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، و إذ تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على المحكمة إن هى انقضت عنه .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٥

الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات رضا المطعون عليها بزواجه الجديد إلا أنه لم تجبه إلى هذا الطلب و صادرت بذلك حقه فى إثبات هذا الدفاع الجوهري فى الدعوى ... فإن الحكم يكون معيأً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

*** الموضوع الفرعي : حق الخصم في إجابة المحكمة على طلبه :**

الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦

المرور في قضاء هذه المحكمة أن كل طلب أو وجه دفاع يدعى به لدى محكمة الموضوع و يطلب إليها بطريق الجرم أن تفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الحكم - يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه بأسباب خاصة و إلا اعتبر حكمها خالياً من الأسباب متعيناً نقضه .

*** الموضوع الفرعي : دفاع جوهرى :**

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

لا وجه لسائلة مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن فقد بعض متاع تولت نقله إلا أن يقوم الدليل المقنع على أن الفقد حصل يقيناً أثناء نقلها للمتاع ، فإذا كانت قد طالبت بالتحقق من ذلك وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى و لم يشر إليه فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قيام مشاركة بين مورث الطاعنين و بين المطعون عليهم الثالثة الأولى فى الإنتفاع بعين النزاع ، و كان ما أورده الحكم قد خلا من الرد على ما أثاره الطاعنون من دفاع قائم على أن المطعون عليهم الثالثة الأولى يشغلون عين النزاع بصفتهم مستأجرين من الباطن وما استدلوا به على ذلك من عقود أبرم إحداهما بينهم و بين المطعون عليه الثالث كمستأجر من الباطن لجزء من هذه العين بعد وفاة مورثهم المستأجر الأصلي ، و هو دفاع جوهرى يتأثر به لو صح وجه الرأى فى الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع و ما ساقه الطاعنون من أدله عليه من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور .

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٦

الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بمواجهته و إبداء الرأى فيه - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الأخذ به تغير وجه الرأى فى الدعوى ، و هو ما يكون قوامه واقعة قام الدليل عليها وفقاً للضوابط التى قررتها لذلك القواعد المنظمة للإثبات ، أو واقعة طلب الخصم تمكينه من إثباتها وفقاً لتلك الضوابط .

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣٠
لا يقبل من الطاعن التمسك على الحكم المطعون فيه لإطراحه دفاعاً لم يبد منه و إنما أبداه خصومه طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذى يقدم لها صريحاً معيناً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤
المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة ، هو الذى يقدم إليها صريحاً معيناً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٤
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تكمينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع و لم يكن فى أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقيدتها و إذ كان يجوز للطاعن أن يثبت بالبينة أن إقرار التنازل الصادر منه للمطعون ضده الأول قد صدر منه عن تدليس وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع و طلب إثبات ذلك بالبينة فإن الحكم . إذ لم يعرض لهذا الدفاع و عرض لدفاعه المبني على الغلط و العين دون التدليس فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يوجب نقضه .

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع و يطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه - و يكون الفصل مما يجوز أن يرتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى - يجب على محكمة الموضوع أن تحجب عليه فى أسباب الحكم ، و إذ كان ... الثابت أن الطاعنين قدموا إلى محكمة الاستئناف مذكرة بدفاعهم - معلنة للخصوم و مودعة فى الميعاد المخصص به لهم - تمسكوا فيها بملكيتهن لعين النزاع و دفعوا بعلان إعلام الورثة و عقد البيع سندی المطعون ضدهما الأولى و الثانى فإن الحكم المطعون فيه إذ نسب - بالرغم من ذلك - إلى الطاعنين أنهم لم يقدموا ثمة مذكرة و إعد بعض المطعون ضدهما الأولين و أقام عليه قضاءه مغفلاً دفاع الطاعنين الذى قام على بعلان هذا العقد رغم أنه

دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، يكون معيلاً بمخالفة الثابت بالأوراق - والقصور بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفى دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع ولم يكن فى أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيه . وإذ كان يجوز للوراث أن يثبت بشهادة الشهود أن هبة مورثه صدرت فى مرض موته حتى تعتبر الهبة تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت فتسرى عليه أحكام الوصية طبقاً للمادة ٩١٦ من القانون المدنى و كان الثابت من الحكمين المطعون فيهما أن كلاً من الطاعين قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن هبة مورثهما إلى أحدهما المطعون ضده الثانى صدرت منه فى مرض موته و طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فإن كلاً من الحكمين إذ رفض هذا الطلب على سند من مجرد قوله أن الطاعن لم يقدم دليلاً أو قرينة على أن المورث كان مريضاً وقت الهبة و هو رد لا يواجه طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق فإنه يكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع ، مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على أوجه دفاع الخصوم طالما أنها غير جوهريّة و لا يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى تتلزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، و يكون مدعيه قد أقام عليه الدليل أمام المحكمة أو طلب منها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته وإلا فلا عليها أن أخفله و لم ترد عليه .

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع و يطلب إليها بطريق الجرم أن تفصل فيه و يكون الفصل فيه مما يجوز أن يرتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تحجب عليه فى أسباب الحكم .. لما كان ذلك ، و كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك ... - أمام - محكمة الاستئناف ... بأنه لا يجوز للمطعون عليها الأولى أن تنزع منزل

النزاع من يده طالما لم تنتقل إليها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه باعتباره مشروباً له من ذات البائع إليها بعقد ... قضى بصحته و نفاذه ... ، و كان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يوجب على بحثه و تحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتاوله و أغفل الرد عليه يكون قد عاره القصور فى النسيب .

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

الدفاع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى .

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤

الدفاع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه و الرد عليه هو ما يكون جوهرياً و يقوم عليه دليله .

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، و حسبها أن تقيم قضاءها وفقاً للمستندات و الأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله .

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٤

لما كان الحكم فيه قد حجب نفسه عن مواجهة دفاع الطاعنين و عن تحقيق ما دلت به الطعون ضدها السادسة من أن مورثها إشرى جزءاً من أطيان النزاع . و عول الحكم فى ذلك على ما أورده بمذوناته من أنه لم يسبق للطاعنين وضع أيديهم على الأطيان المملوكة لهم و إنه لم يثبت أنهم كانوا يزورونها لحسابهم أو يستغلونها بأى وجهه من الوجوه " فى حين أن تحقيق هذا الدفاع الجوهري بشقيه قد يوجب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و شابه قصور فى النسيب .

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠

يشترط لإعتبار الدفاع جوهرياً أن يكون مستنداً لأساس قانونى صحيح مما يغير به وجه الرأى فى الدعوى و أن يكون مقوماً بالدليل الخبث له أو مطلوب من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، فإذا تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على محكمة الموضوع إن هى التفت عنه .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨

يشترط لإعتبار الدفاع جوهرياً أن يكون مستنداً إلى أساس قانونى سليم فإذا ما ثبت فساده فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شابه قصور فى النسيب إذ لم يرد على ما تمسك به الطاعن فى هذا الصدد .

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى و الذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه . أمام المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالإلغاف إليه .

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٥

إن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه و الرد عليه هو ما يقدم إليها فى صيغة صريحة و جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه و يكون فى أوراق الدعوى ما يكشف عن جديته .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطلب أو الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته و الرد عليه هو الذى يقدم إليها فى صيغة صريحة و جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه .

الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤

الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى يتمسك به الخصم و يقيم الدليل عليه أو يطلب من المحكمة تمكينه من إثباته و من شأنه لو صح به وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٣

الدفاع الذى تلتزم - المحكمة - بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى و الذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالإلغاف إليه لا يجب حكمها بالتالى ما تكون قد ردت به عليه أى كان وجه الرأى فى ردها .

الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بصدور إقرار كتابى من المظنون ضدها الأولى بحمل توقيعها ببصمة ختمها بفيد التصرف الصادر له بالبيع محل النزاع من مورثها قدم إلى المحكمة هذا الإقرار تأييداً لدفاعه و كان قضاء الحكم الصادر من محكمة الإستئناف بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٨٤ برد و بطلان عقد البيع محل النزاع لا يتعدى الورقة المثبتة للتصرف دون التصرف ذاته و لا يمنع الطاعن من إثباته إرتكائاً إلى الإقرار الكتابى الآنف الذكر المنسوب إلى المظنون ضدها الأولى لما له من حجية قبلها ما لم تنكره صراحة طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون الإثبات فمن ثم يصير دفاعه فى هذا الخصوص جوهرياً ، و إذ أمسك الحكم المظنون فيه عن الرد عليه وأعرض عما قدمه الطاعن من مستند تأييداً له فإنه يكون قد عاره القصور .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١

الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يقدم صريحاً معيئاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه و يدل على تصميم صاحبه عليه .

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذى يقدم إليها صريحاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

الطعن رقم ٣٥٦٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢١

كل طلب أو وجه دفاع يندل به لدى محكمة الموضوع و يطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الراى فى الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه فى أسباب حكمها .

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات و تمسك بدلائلها فانفتحت المحكمة عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيئاً بالقصور ، و كان الثابت أن الطاعنين قدما محكمة الموضوع و للخبراء المتدبين لفحص النزاع العديد من المستندات للتدليل على صحة دفاعهم الوارد بسبب النقص و كان الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذه المستندات و لا يبين منه أنه فحصها أو إطلع عليها ، فإنه يكون معيئاً بالقصور .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣

الدفع الذى يعين على المحكمة أن تجب عنه بأسباب خاصة هو الذى يقدم إليها صريحاً معنياً على صورة دفع جازم واضح المعالم يكشف عن القصد منه . فإذا دفع المستأنف عليه بعدم قبول الإستئناف لإنشاء المصلحة فيه ، و كانت مذكرته التى تحدث فيها عن هذا الدفع خالية عن بيان وجه إنشاء مصلحة المستأنف فى طلب إلغاء الحجز الموقع على ماله إذ هو إلتصر فيها على القول بأنه أوقع يدينه المحكوم له ابتدائياً حجراً تحفظياً آخر خلاف الحجز المنظم منه - هذا القول الذى ليس فيه بمجرد ما يكشف عن إنشاء مصلحة المستأنف فى طلب إلغاء الحجز الأول ، فلا يعب الحكم أنه لم يجب عن هذا الدفع بأسباب خاصة

* موضوع الفرعى : دفاع غير جوهري :

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

القاضى غير ملزم بإتباع ترتيب معين فى بحث وجوه الدفاع التى يطرحها عليه خصوم الدعوى ، فلا تترتب عليه إن هو سلك فى البحث طريقاً دون آخر للوصول إلى النتيجة التى إنتهى إليها متى كان لقضائه مقاماً على أسباب كاثلة لحمله . فإذا كان مدار النزاع فى الدعوى هو ولاية انحاكم المختلطة بنظر الدعوى بسبب الجنسية الأجنبية لأحد الخصوم فأقامت المحكمة قضاءها بولايتها بنظر الدعوى على أساس السند الإحتياطى و هو وجود صالح أجنبى فيها فلا تترتب على المحكمة فى ذلك .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧

تمسك الطاعن فى مذكرته - المقدمة بعد صدور الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع - بعدم جواز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة - يكون غير منتج إذ بصدور حكم التحقيق تستفد المحكمة ولايتها على هذا الشق من النزاع ، و من ثم فهو لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى مما يعين على محكمة الموضوع الرد عليه .

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى . و إذ كان ذلك و كان ما ذهب إليه الطاعن من أن المحكمة الإستئنافية أغفلت الرد عليه غير مؤثر فى دعواه المطروحة أمامها فإن الذى عليه بالتقصير يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان الحكم الصادر فى الدعوى السابقة بين ذات الخصوم ليست له حجية فى النزاع المعروض ، و كان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال المحكمة الإشارة إليه لا يعيب حكمها بالقصور فى التسيب أو بالإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٨

متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية ، و كان لا يجوز وفقاً للمادة ١٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض فى هذا الحكم إلا أن يكون قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم و حاز قوة الأمر المقضى ، و كان حاصل التمسك بسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه مخالف حجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل الطاعن إذ ناقش ركن الخطأ من جانب الشركة و خلص إلى إبطاله و ما كان له أن يعرض لذلك بعد أن إنتهت المحكمة التأديبية إلى أن الشركة لا تختص بتوقيع جزاء الفصل ، و إذ كان لجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها و الذى أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة ، و كان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها يعد وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع ، و إذ كانت المحكمة التأديبية قد إستمدت ولايتها فى الفصل فى الطعن الذى أقامه الطاعن أمامها طالباً بإلغاء قرار فصله من نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، و كانت المحكمة العليا قد قضت بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من إسناد الإختصاص بنظر الطعون فى بعض الجزاءات التأديبية - و منها جزاء الفصل بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إلى المحاكم التأديبية و كان لازم ذلك أن حكم المحكمة التأديبية الذى يحتج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون له حجية و يكون شرط جواز الطعن بالنقض فنى الحكم المطعون فيه يصدره على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم و حاز قوة الأمر المقضى غير منطبق . لما كان ما تقدم فإن الطعن فى الحكم يكون غير جائز .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٩٩١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

جهة القضاء بما لها من ولاية عامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجته عليها و الذى أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه

الجهة ، إذ يعد الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها معلوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية في النزاع ، فإن إحطار المطعون عليها إلى تقديم طلب لوزارة الأوقاف لإثبات حقها في أعيان الوقفين إذعاناً للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ رغم خروجهما من نطاق تطبيقه ، بعد إذ أدرجها الوزارة ضمن الأوقاف الأهلية التي لها مستحقون غير معلومين ، ثم صدر قرار من لجنة الفحص برفضه لا يحول دونها والإلتجاء إلى المحكمة المختصة ، لتقرير حقها الذي تنازعتها فيه وزارة الأوقاف ، لأن هذا القرار وقد صدر من جهة لا ولاية لها فيما تصدت له يكون معلوم الحجية أمام القضاء ، و يحق للمحكمة صاحبة الولاية إذا ما رفع النزاع إليها أن تنظره وكأنه لم يسبق عرضه على هذه الجهة .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥
محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات و حسبها أن تقيم قضاءها على ما يصلح من الأدلة لحمله .

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٣
محكمة الموضوع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تلتفت عن الدفء الذي لم يطرح عليها دليله .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٩
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد إستقلالاً على كل دفاع للخصم طالما أن الحقيقة التي إلتصت بها و أوردت دليلها ، فيها الرد الضمني المسقط له .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٤
تنازل الخصم عن دفاع له في الدعوى لا يزول به الدليل المستند من إجراءات الإثبات الذي إتخذته المحكمة تحقيقاً لذلك الدفاع بل يظل هذا الدليل قائماً .

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣
لا تبره على محكمة الموضوع أن إلتفت عن الرد على دفاع لم يقترن به دليل يبره .

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨
دفاع الطاعن الوارد بوجه النعي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فلا على المحكمة إن أغفلت الرد عليه

*** الموضوع الفرعي : لفت نظر الخصوم لمقتضيات دفاعهم :**

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥

ليس على المحكمة أن تلتفت لخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨

ليس على المحكمة أن تلتفت لخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣

الحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه طالما أنها حيزت الدعوى للحكم في موضوعها دون أن تقبده في دفاعه وتقصيره على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤

الخصوم هم أصحاب الشأن فيما يدور من أوجه الدفاع ، فإذا كانت الجهة المطروح عليها النزاع لم تقدمهم في دفاعهم ، وإثما كانوا هم الذين آثروا جعل دفاعهم مقصوراً على وجه معين ، فلا يسوغ لهم النعي على المحكمة لإغفالها بحقهم في الدفاع . لما كان ذلك و كان الشايد من الأوراق أن اللجنة المنظورة أمامها طلب تقدير الأتخاب ، عندما قررت حيزه لإصدار قرارها فيه ، لم تقصره على الفصل في الدفع بعدم الإختصاص ، فلا عليها أن هي أصدرت قرارها في موضوع النزاع برمته .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢

إذا كانت دعوى النقابة - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هي دعوى مستقلة و متميزة عن دعوى الأعضاء و تختلف عنها في موضوعها و في سببها و في آثارها و في الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة و يتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة و وكيلة عنهم ، و من ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم سالف الذكر لا تكون له حجية الأمر المقضي بالنسبة للنزاع القائم و بالتالي فليس من شأنه أن يكون سنداً للحق المطالب به ، و لما كان ذلك و كانت المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب حجج الخصوم و أوجه دفاعهم جميعاً و أن ترد على كل منها إستقلالاً و حسبها أن تقيم قضاءها على أدلة سائفة كالملة لملها ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذا الدفاع يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

محكمة الموضوع ليست ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣

- دعوى النفاية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى مستقلة و متميزة عن دعوى الطاعين الراهنة تختلف عنها فى موضوعها وسببها و فى أطرافها .

- النص فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن يسرى الإعفاء المنصوص عليه فى المادة الأولى من ضريعتى الدفاع و الأمن القومى على المرتبات و ما فى حكمها والأجور و المكافآت التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستعقبين و المستعدين والإحباط و المكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة ، يدل على أن هذا الإعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد بشرط أن يقوموا بالخدمة فعلاً داخل وحدات القوات المسلحة يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة من أنه " يمنح المستدعى أو المكلف بالصفة العسكرية من موظفى و مستخدمى الحكومة و المؤسسات و الهيئات العامة و الهيئات الإقليمية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجته المدنية " و ما نصت عليه المادة ١٢ منه من أن لكل من صدر أمر بتكليفه بأى عمل أن يعارض فى هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه به .

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار بقانون - رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التبعة العامة - و المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ أن عمال المرافق العامة و المؤسسات والشركات التابعة لها الموضوعة بالكشف المرفق - بهذا القرار - و الذين يلزمون بالإستمرار فى تأدية عملهم تطبيقاً للفقرة الثانية من القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التبعة العامة لا يعتبرون فى حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة فى تطبيق حكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بإعفاء مرتبات أفراد القوات المسلحة و العاملين المدنيين بها فى ضريعتى الدفاع و الأمن القومى المقررتين بالقانونين رقمى ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٧ و بالتالى لا تعفى مرتباتهم من هاتين الضريعتين .

الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره لمقتضيات هذا الدفاع .

الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٠

المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤكد ما يدعيه فيها و أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع و كان الطاعن الأول لم يقدم إلى محكمة الموضوع للتدليل على صدور عقد الوعد بالبيع - الذى طلب القضاء بصحته و نفاذه - لصالحه سوى صورة ضوئية قد جدها المطعون ضدهم و لم يتخذ من جانبه إجراءات طلب أصل هذا العقد من المطعون ضده الأول فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١/٣/١٩٩١

محكمة الموضوع ليست ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه .

* الموضوع الفرعى : واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع :

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١/٢٤/١٩٧٩

إذا كان اhamى الموكل عن جميع المستأنفين إستمروا بإشراء إجراءات الدعوى باسمهم جميعاً حتى صدر الحكم فيها و لم يعلن عن وفاتها أثناء قيام الاستئناف و لم يغير المستأنف عليه بذلك و من ثم فإن الإجراءات لا تكون باطلة لأن السبب الذى كان يجب أن توقف من أجله الدعوى كان مخفياً على المستأنف عليه فلم يكن له أن يظن أن اhamى الذى يمثل المتوفيتين قد إنقضت و كالتة بوفاتها و يكون النعى محمولاً على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع بما يجعله غير مقبول .

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤

إذا كان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذى أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها و لم يقدم الطاعن رفق طعنه ما يدل على تمسكه بطلب نذب الخبير للتحقق من وجود الحارة المذكورة فى الطبيعة و هو دفاع يخالفه واقع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٨

إذا كان الغابت بالأوراق أن اhamى الموكل عن جميع المستأنف عليهم و منهم مورث الطاعنين من الرابع للأخيرة المرحوم / قد إستمروا فى تخطيطهم و مباشرة الإجراءات باسمهم جميعاً دون أن ينبه المحكمة أو المستأنفين إلى واقعة الوفاة حتى صدر الحكم المطعون فيه و من ثم لا تكون الإجراءات قابلة للإبطال

لأن السبب الذي كان يوجب عليه إنقطاع سر الخصومة بالوفاة كان مخفياً على المتأنفين و لم يقم دليل على إنهم علموا يقيناً أن المخاصم الذي كان يمثل الخصم المتوفى إنقضت وكالته عنه بالوفاة و بذلك يكون النعي محمولاً على والعه لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع بما يجعله غير مقبول .

دفع

* الموضوع الفرعي : إيداء الدفع لشكالية :

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٧٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٦
- الدفع باعتبار المستأنف تاركاً لإستئنافه طبقاً لنص المادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات لا يتعلق بالنظام العام ويعين للحكم بمقتضاه أن يحصل التمسك به قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فى إيدائه لإفراض النزول عنه ضمناً .

- مجرد سكوت المستأنف ضده عن إيداء الدفع باعتبار المستأنف تاركاً لإستئنافه - فى الجلسة الأولى بعد تمجيل الدعوى - لا يعبر تنازلاً ضمناً عن الدفع مسقطاً لحقه فى التمسك به فى الجلسة التالية متى كانت الدعوى قد تأجلت لإتمام إعلان باقى المستأنف ضدهم دون أى تكلم فى الموضوع من المستأنف ضده الحاضر .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٦٨
طلب التأجيل لتقديم مستندات و مذكرات بصفة عامة لا يعبر تعرضاً للموضوع كما يسقط الحق فى الدفع بانقضاء الخصومة لأن الطلب على هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان المهدف منه هو التمهيد لإيداء الدفع أو مواجهة الموضوع .

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ٥/٣/١٩٧٦
الكلام فى الموضوع المسقط لحق المدعى عليه فى التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها خلال ستة شهور من تاريخ شطبها وفقاً لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق "الذى يحكم بإجراءات الدعوى " هو الكلام فى موضوع ذات الدعوى عند نظرها بعد التجديد نظراً لما يحمله العرض لموضوعها من معنى الرد على الإجراءات باعتبارها صحيحة وبالتالى النزول عن التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن . أما إذا أقام المدعى دعوى جديدة بذات الحق بدلاً من تجديد دعواه السابقة فإنه يجوز للمدعى عليه التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجديدة و لو بعد إيداء دفاعها فى موضوعها إذ لا يفيد الكلام فى موضوع الدعوى الجديدة معنى النزول عن التمسك باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن . و إذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها سبق أن أقامت الدعوى رقم بذات الحق به على ذات الشركة الطاعنة فقطضى بشطبها ، و لم تجدها الشركة المطعون ضدها و إنما أقامت الدعوى الحالية بإجراءات جديدة فدفعت الشركة الطاعنة بسقوط الحق

المطالب به بالتقادم الخمسى متمسكة باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن ، و زوال أثرها فى قطع التقادم لعدم تجديدهما فى الأجل المنصوص عليه فى المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق ، و كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع إستناداً إلى أن الشركة الطاعنة لم تتمسك بإعبار الدعوى السابقة كأن لم تكن عند بدء نظر الدعوى الخالية و قبل الكلام فى موضوعها ، مما تعتبر معه متنازلة عن التمسك به وبالتالي تظل الدعوى السابقة محفظة بكافة آثارها القانونية و منها قطع التقادم إذ لا يوجب على شطبها سوى إستعادته من الجدول مع بقاء آثارها القانونية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الجزء المنصوص عليه فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات و هو إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه و مله المستأنف عليه عملاً بنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون بالخطور فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لا يتصل بالنظام العام إذ هو مقرر من لم يتم إعلانه من الخصوم دون سواء فلا يجوز لغيره أن يتمسك به و لو كان موضوع غير قابل للجزئة ، إذ لا يحق لزملائه فى الدعوى الإفادة من هذا الجزء إلا بعد قيام موجه بتمسك صاحب الحق فى ذلك .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبدائه قبل التكلم فى الموضوع إما يكون بإبداء أى طلب أو دفاع بمس موضوعها أو مسألة فرعية فيها ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه إذ إعتبر طلب الطاعنة تأجيل الدعوى لأكثر من مرة لضم الدعوى رقم ... قبل تسكها بشرط التحكيم - تنازلاً ضمناً عن التمسك بهذا الشرط و رتب على ذلك سقوط حقها فى التمسك به ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

الدفع بعدم إعلان صحيفة الدعوى فى المحاد وفقاً للمادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام ، و يعين على التمسك به إيدائه قبل التكلم فى موضوع الدعوى و إلا سقط الحق فيه و يظل هذا الدفع قائماً إذا أبدى صحيحاً ما لم ينزل عنه التمسك به صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥

مفاد نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات يدل على أن سائر الدفوع الشككية - عدا تلك المتعلقة بالنظام العام - يسقط حق الخصم فى التمسك بها متى أبدى أى طلب أو دفاع فى الدعوى يحسم موضوعها و إذ كان الدفع بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد المقرر قانوناً هو من الدفوع الشككية المتعلقة بالإجراءات و غير متعلق بالنظام العام و كان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك بهذا الدفع بعد طلبه إحالة الإستئناف رقم " " للإرتباط ، و إذ كان الهدف من هذا الطلب هو نظر الإستئناف معاً لما بين موضوعهما من إرتباط فإنه يعد تعرضاً لموضوع النزاع مسقطاً لحق الطاعن فى إبداء الدفع المذكور و إذ إنترام الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

* الموضوع الفرعى : إغفال الفصل فى الدفع :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢

إذا قدم دفع إلى محكمة الموضوع فلم تعرض له صراحة فى حكمها ، و لكن كان يستفاد من بيانات هذا الحكم أن المحكمة قضت ضمناً برفض ذلك الدفع فليس ذلك مما يعاب على الحكم . فإذا دفع مثلاً بسقوط حكم مرسى مزاد بمضى المدة ، و لم تتكلم المحكمة عن هذا الدفع صراحة ، و لكنها أفاضت فى بيان أن الحكم ما زال قائماً منتجاً أثره ثم أخذت بهذا النظر كان فى هذا الكفاية .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٢

إذا رفضت المحكمة ضمناً دفعاً فرعياً مقدماً إليها ، دون أن تبين أسباب الرفض ، كان حكمها باطلاً . فإذا طعن لدى المحكمة الإستئنافية على تقرير غير بأنه قد خالف موجب حكم نهائى ، و كان كل ما دعمت به المحكمة الإستئنافية حكمها هو قولها إنها أطلعت على تقرير الخبر و محاضر أعماله و تبينت صحة النتيجة التى وصل إليها ، و إن ما وجه إلى هذا التقرير من الإعتراضات ليس مما يضعف من صلاحيته كان هذا الحكم باطلاً بإعتباره خلواً من الأسباب ، و تعين نقضه .

* الموضوع الفرعى : الدفع بإعتبار الدعوى كأن لم تكن :

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٧

إذ كان الواقع فى الدعوى أخذاً من تقديرات حكم محكمة أول درجة أن الطاعن دفع بإعتبار الدعوى برمتها كأن لم تكن إعمالاً لنص المادة ٨٢ من قانون المرافعات ، و كان الدأب من صحيفة الإستئناف المرفوع من الطاعن و من محضر الإستجواب أمام محكمة الدرجة الثانية أن مبنى دفعه أن الدعوى برمتها

سواء بالنسبة له أو المظنون عليه الثالث تحجر كان لم تكن تبعاً لأن موضوع الإلتزام غير قابل للتجزئة فإذا ما عملت المظنون عليهما الأولى والثانية بعد إبداء الدفع الدفع إلى تقرير ترك الخصومة بالنسبة للطاعن وحده دون المظنون عليه الثالث - المستأجر الأصلي - الذي ظل مثلاً في التداعي في ذات الوقت الذي أسس فيه دعاهما على أن هناك تأجير من الباطن أو نزولاً عن الإجارة إلى الطاعن فإن مسلكت المظنون عليها الأولين لا يفيد تسليمتهما بما أراداه الطاعن من دفعه وإثماً رمية إلى إبعاده عن نطاق الخصومة حتى يتسنى لهما إستصدار حكم بالإخلاء له تأثيره على مركزه القانوني باعتباره شاعلاً شقة النزاع ، لما كان ذلك الحكم المظنون فيه قد إلتفت عن إعراض الطاعن على ترك الخصومة وقضى بإثباته وتحجب بذلك عن تمحيص طبيعة الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن بمقارنته بمسلك المظنون عليهما الأولتين بعد ترك الخصومة بالنسبة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

• الموضوع الفرعي : الدفع بالإحالة :

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٩٦ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٦٧
إذا الفتح الطاعن دفاعه في الدعوى - أمام محكمة الموضوع - بالطعن في عقد البيع - موضوع الدعوى بالصورية وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثباتها فلما أجابته المحكمة إلى ذلك تنازل عن هذا الدفاع وتسلكت بصور العقد من موطنه في مرض الموت فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صدور البيع في مرض موت الباتمة ، وبعد سماع الشهود دفع الطاعن في آخر جلسات المرافعة بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لقيام دعوى أخرى أمامها مرتبطة بها ، فإن الطاعن يكون قد أبدى دفعه بطلب الإحالة بعد أن تكلم في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه فيه مما يسقط حقه في الدفع بطلب الإحالة عملاً بالمادة ١٣٣ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣
رفع الدعوى بوقف سريان عقد الإيجار وبسقوط حق المؤجر في أجره المدة من إلى أمام إحدى المحاكم ليس من شأنه أن يمنع محكمة أخرى من الفصل في ذات الطلب ، ما دام قد رفع إليها ولم يتمسك أحد من الخصوم بالدفع بإحالة الدعوى بشأنه إلى المحكمة الأولى لقيام ذات النزاع أمامها وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر ، وأعرض عن الفصل في طلب وقف سريان عقد الإيجار في المدة المذكورة وسقوط حق المؤجر في الأجرة خلالها لقيام النزاع بشأنها أمام محكمة فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه .

الطنن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧

النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١٢ من قانون المرافعات على أنه " إذا دفع بالإحالة للإرتباط جاز إيداع الدفع أمام أى من المحكمتين و تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنصرها " يدل على أن المحكمة المقدم إليها الدفع للإرتباط لا تلتزم بأجابته و من ثم فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم إستعمالها في الرخصة

*** الموضوع القرعي : الدفع بالتجريد :**

الطنن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦

التجريد رخصة تقول الكفيل غير المتضامن الحق في أن يمنع التنفيذ على أمواله وفاءً للدين المكفول إلا بعد فشل الدائن في إستيفاء حقه جبراً من المدين . و من ثم فإن التجريد لا يكون إلا في العلاقة بين الدائن و الكفيل و يحدد شروع الدائن في التنفيذ على أموال الكفيل و لا يثبت للكفيل المتضامن أما في دعوى عدم نفاذ التصرف التي يقيمها الدائن على مدينه و على من تصرف إليهم هذا المدين حسب الدائن على ما تقضى به المادة ٢٣٩ من القانون المدني - أن يثبت مقدار ما ذمة مدينه من ديون و حينئذ يكون على المدين المتصرف نفسه أن يثبت أن له ما لا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها و يجوز ذلك للمتصرف إليهم أيضاً . و لا يعتبر ذلك منهم دفاعاً بالتجريد و إنما هو إثبات لتخلف أحد شروط الدعوى المذكورة وهو تسب التصرف في إفسار المتصرف أو في زيادة إفساره.

الطنن رقم ٧٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

- للكفيل غير المتضامن أن يتمسك في أى وقت يكون مناسباً بالدفع بتجريد المدين ، و ذلك ما لم يصدر منه قول أو فعل أو ترك يدل على تنازله عن هذا الدفع .

- فإذا كان عليه أن يبين للدائن ما عساه يكون للمدين من مال جائز الحجز عليه لإستيفاء دينه منه و أن يكون تقديمه لهذا البيان على دفعة واحدة و عند البدء في التنفيذ ، فإن له كذلك أن يبين ما يكون قد آل للمدين من مال جديد . و إذن فإذا كان الكفيل عند إعلانه من الدائن بتيه نزع الملكية قد باذر إلى المعارضة في التنبيه و أعلن صحيفة المعارضة للدائن في الميعاد القانوني مبنياً له ما يمتلكه المدين مما يجوز له أن يستد بدينه منه ، ثم لما جد للمدين ميراث باذر أيضاً إلى إعلان الدائن بأن مدينه قد ورث ما يمكنه أن يستد بدينه منه بغير رجوع عليه ، فإنه لا يصح إعتباره متوانياً في الدفع بتجريد المدين من هذا الملك الجديد الذي آل إليه و لا تاركاً له بمقولة إنه فاتته أن يديه عند البدء في التنفيذ . و لذلك لا يكون المحكمة مخبطة في تطبيق القانون إذا هي بحثت في قيام هذا الملك و إمكان إستيفاء الدائن دينه منه لفصل فيما إذا كان الظاهر من أموال المدين الجائز حجزها بفي بأداء الدين بتمامه، ثم الحكم بإيقاف المطالبة الحاصلة

الكفيل إيقافاً مؤقتاً أو بعدم إيقافها على حسب الأحوال ، مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية ، فلا رقابة محكمة النقض ما تراه محكمة الموضوع في ذلك .

- إن المراد من عبارة " إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل " الوارد ذكرها في المادة ٥٠٢ من القانون المدني هو الكف عن متابعة السير في إجراءات التنفيذ مع عدم الإخلال بالإجراءات التحفظية . وهذا لا يتعارض مع قضاء المحكمة بإلغاء تنبيه الملكية المعلن إلى الكفيل و محو ما يترتب عليه من التسجيلات .

* الموضوع الفرعي : الدفع بالتقادم :

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠

الدفع بالتقادم دفع موضوعي ، والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستفد به المحكمة ولايتها على النزاع و ينبنى على إستثاله أن ينتقل النزاع برمته - دفعاً و موضوعاً - إلى محكمة الإستئناف لكى تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة و دفوع و أوجه دفاع جديدة و ما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع و الموضوع فإنه لا يكون قد أحصل بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يطله ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع أن تلتفت الخصوم إلى واجبهـم في الدفاع و مقتضياته .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٧٤٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٧ من القانون المدني على أنه " يجوز التمسك بالتقادم على أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الإستئناف " مؤداه أن من فاته الدفع بالتقادم أمام محكمة الدرجة الأولى سواء لأنه كان يجهله أو كان يعلمه ومبقياً على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية إذا ما أخفق في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة الإستئناف - ما لم ينظر تأخيره في إبدائه على معنى النزول عنه ضمناً - وهو بهذه المثابة يعتبر من الدفوع الموضوعية التى يجوز التمسك بها أمام محكمة الإستئناف ولو لم يسبق إثارتها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الدفع بالتقادم من قبيل الطلبات الجديدة التى يتمتع إبدؤها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، وكان الخائب في الدعوى أن الطاعنة لن تنزل عن هذا الدفع صراحة أو دلالة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨

الدفع بالتقادم - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو دفع موضوعي و الحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستفد به المحكمة ولايتها في النزاع و ينبنى على إستثاله أن ينتقل النزاع برمته دفعاً

وموضوعاً - إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة و دفع و اوجه دفع جديدة و ما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦
الدفع بالتقادم - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع موضوعي ، يجوز إبدانه في أية حالة كانت عليه الدعوى ، و لأول مرة في الاستئناف ، و النزول عنه لا يفترض و لا يؤخذ بالظن .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٨
مضى كان الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم لم يكن مطروحاً أمام محكمة أول درجة لإبدانه في مذكرة إستجوابها المحكمة لتقديمها دون تصريح في فترة حجب الدعوى للحكم ، و كان الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الفصل في هذا الدفع الذى لم يكن مطروحاً عليه .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩
الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة هو من الدفع الموضوعية الذى يبين على المدين أن يتمسك و يثبت عناصره أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه و سائر الأوراق ، أنه لم يسبق للطاعنين التمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧
الدفع بالتقادم من الدفع المتعلقة بموضوع الدعوى ، و إذ كان الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤
إذ كان التقادم رخصة للمدين بطلب الإعفاء من الإلتزام و كان المطعون عليه - المدين بالتمار - قد تمسك بتقادم الحق في المطالبة بالتمار التى إنتقضت على إستحقاقها خمس عشرة سنة ، و قد إستجاب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع ، و قضى بتقادم الحق في المطالبة بها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً و لا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن من أن المطعون عليه قد حصل على فوائد الثمن عن تلك الفترة و أنه بهذا يكون قد جمع بين ثمة البدلين ، و هما فوائد مؤجل الثمن و ثمار المبيع ، ذلك أن التقادم رخصة شرعت لمصلحة المدين ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، و إذ كان الثابت أن الطاعن لم

يتمسك أمام محكمة الموضوع بتقادم حق المطعون عليه في فوائد الثمن ، فلا على المحكمة إن قضت بالتوائد عن تلك الفوة .

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨
من المقرر أن الدفع بالتقادم أو إنقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ، و الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه و دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف أنهم لم يتمسكوا بهذا الدفع أو الدفاع و لم يقدموا الدليل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع أو الدليل على التاريخ الذى حصل فيه ذلك التمسك على فرض حصوله لما يعتبر النعى به سبباً جديداً يناظره واقع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩
لما كان الثابت من مذكرة الطاعنة أمام هيئة التحكيم و المقدمة جلسة ... و المرفقة صورتها الرسمية بصحيفة الطعن أنها تمسكت بالدفع طلب المطعون ضدها بسقوطه بالتقادم الخمسى القصير و بالتقادم الطويل لمضى خمسة عشر عاماً إلا أن القرار ألغى في أسبابه عن هذين الدفيعين على مسند من أن الطاعنة ... لم يتمسك بهذا الدفع بصورة جازمة في مذكرتها الختامية و هو من القرار المطعون فيه مخالف للثابت بالأوراق و يكون ما أقام عليه القرار قضاءه قاصراً في الرد على الدفيعين المبيدين مما يعين معه نقضه جزئياً في هذا الخصوص .

• الموضوع الفرعى : الدفع بالجهل بالقانون :

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧
إذ كان الثابت أنه لا أساس لما يتمسك به الطاعن من عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون لأن الأمر في الدعوى لا يدور حول وقوع مخالفة لقاعدة قانونية من قواعد النظام العام التى يفرض علم كل شخص بها و من ثم لا يجوز تبررها بالجهل بهذه القاعدة و إنما يقوم علم أساس أعمال قاعدة قانونية خطأ فى غير مجال تطبيقها و هو ما يخضع لقاعدة الغلط فى القانون المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من القانون المدنى .

• الموضوع الفرعى : الدفع بالفضالة :

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤١/١/٢
لا يصح التمسك أمام محكمة النقض بأن المدعى إنما كان فضولياً فى الدعوى المرفوعة منه إلا إذا كان ذلك قد عرض على محكمة الموضوع .

▪ الموضوع الفرعي : الدفع بالمقاصة :

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٤
الدفع بالمقاصة بين دينين هو من الدفع التي لا يسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٩٨ ع ١٠٩ صفحة رقم ١٩٣٣/٣/٩
إذا رفعت دعوى مطالبة بمبلغ ما أمام المحكمة الجزئية ، و أبدى المدعى عليه لدى هذه المحكمة فيما أبداه من وجوه الدفع ، أن هذا المبلغ داخل في دين آخر مرفوعة به قضية أخرى أمام المحكمة الابتدائية ، ثم إقتصرت المحكمة الجزئية على القول بأن دعوى المدعى ثابتة ، و قضت له بطلبه ، فلا يعتبر هذا الحكم أنه فصل في ذلك الدفع . فإذا دفع لدى محكمة الاستئناف ، في القضية الأخرى التي رفعت للمحكمة الابتدائية ، بوجوب خصم هذا المبلغ المحكوم به من قيمة المدعى به و حققت محكمة الاستئناف عناصره الموضوعية بإطلاعها على حكم المحكمة الجزئية و محاضر جلسات المرافعة التي حصلت أمامها ، ثم قضت باستبعاد هذا المبلغ ، فإن قضاءها بذلك لا مخالفة فيه لحكم المحكمة الجزئية ، الذي يعتبر أنه لم يتعرض مطلقاً لهذا الاستبعاد .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٩٤٤ ع ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١٧
الدفع بعدم جواز إجراء المقاصة بين دينين هو من الدفع التي يجب إبدؤها أمام محكمة الموضوع وإلا كان التمسك به سبباً جديداً غير مقبول لدى محكمة النقض و الإبرام .

▪ الموضوع الفرعي : الدفع بالتعادم للحكم :

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جهل الخصم بوفاته يحتر عذراً يوجب عليه وقت سريان الميعاد في الفوة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء في مواجهة المتوفى ، و تنتهي وقت العلم بهذه الوفاة و من ثم فإنه يحق للطاعة إيداع الدفع بالتعادم للحكم في الوقت الذي علمت فيه بوفاته الوفاة ، و ما كانت تعلم بها أخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه و من المستندات المتبادلة - لولا إجابة قلم المحضرين عند إعلان صحيفة الاستئناف ، و لولا حصول الطاعة على شهادة تفيد حصول وفاة المستاجر الأصلي في تاريخ سابق على رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن ما سألته الطاعة من دفع ببطالان حكم محكمة أول درجة لا يتقيد بترتيب معين في إيداعه و يحق لكل ذي مصلحة التمسك به باعتباره في حقيقته دافعاً بالتعادم ، إذ العبرة بحقيقة الدفع و مرماه و ليس بالتسمية التي يطلقها عليه الخصوم .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بإقتضاء الخصومة :**

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

الدفع بإقتضاء الخصومة شأنه شأن الدفع بسقوط الخصومة من حيث وجوب إيدائه و التمسك به من صاحب المصلحة فيه قبل التعرض للموضوع و لا تملك المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، فإن تمسك به صاحب الشأن و كانت شروطه قد توفرت وجب عليها أن تقضى به ما لم يكن حقه فى التمسك به قد سقط بالتعرض للموضوع .

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٣

طلب إقتضاء الخصومة هو فى واقع الأمر دفع ببطالان إجراءات الخصومة الأصلية بحصل التمسك به بمجرد توافر شروطه فى صورة دفع عند تعجيل أو تجديد السير فى الدعوى أو عن طريق رفع دعوى مبتدئة بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة المقام أمامها تلك الخصومة و لو كانت محكمة الإستئناف . و لا يعتبر هذا إعلالاً مبدئياً وجوب نظر الدعوى على درجتين .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بإقتضاء للدعوى الجنائية بالتقادم :**

الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١١١ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨١

مفاد النص فى المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة فى القانون و إذا توفّر سبيل الطعن و ضمه صاحب الشأن فلا يلزم إلا نفسه و يعتبر الحكم عنواناً للطعنة و حجة على الكافة و لذا فإن الدفع بإقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم و إن كان من النظام و يجوز إثارته فى أیه حالة كانت عليها الدعوى و على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إلا أن لا يتأتى إلا عند الطعن بالحكم الجنائى بطرق الطعن المقررة قانوناً فإذا أصبح الحكم الجنائى نهائياً لفوات مواعيد الطعن فيه فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت و لا يبقى إلا تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بالتقادم و بالتالى فلا يكون هناك مجال للدفع بسقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

*** الموضوع الفرعي : الدفع ببتكار التوقيع :**

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٦

الدفع بانكار التوقيع لا يعدو أن يكون دافعاً فى مسألة فرعية متعلقة بالإثبات تعرض سير الخصومة الأصلية والفصل فى هذه المسألة بعد قضاء صادر قبل الفصل فى الموضوع لا تنتهى به الخصومة كلها

أو بعضها . وهذا القضاء الفرعى لم يكن يجوز الطعن فيه على إستقلال وفق ما كانت تنص عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر الحكم - السابق فى ظله - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذا الحكم يرفض الدفع بالإنكار لم يتعد هذه المسألة الفرعية فى موضوع الدعوى الأصلية والذى بقى بسبب شطب الدعوى معلقاً لم يفصل فيه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه الذى قضى بسقوط حق الطاعة فى المطالبة بقيمة السندات الإذنية محل الإنكار بالتقادم الخمسى ورفض الدعوى - بصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى يكون فى غير محله .

* الموضوع الفرعى : الدفع ببطلان الإجراءات :

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٦
مضى اعرف حائز الدخان المخلوطين فى محضر الضبط بصحة الإجراءات و قرر أنه ليس له إعراض على شيء منها ، فإن هذا من شأنه أن يحول بينه وبين العود إلى الإدعاء ببطلان الإجراءات التى اتبعت سواء فى عدد المينات التى أخذت من الدخان أو صور محضر الضبط .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٤١
الدفع ببطلان إجراءات الدعوى يجب - وفقاً للمادتين ١٣٨ و ١٣٩ من قانون المرافعات - إبداءه أمام محكمة الموضوع فى الوقت المناسب . فإذا سكت الخصم فليس له أن يجيره لأول مرة أمام محكمة النقض . و إذن فإذا كانت المخالفات المدعى وقوعها فى إجراءات التحقيق سابقة على الحكم فى الدعوى ابتدائياً ولم يكن الطاعن قد تمسك بالبطلان المبني عليها أمام محكمة الدرجة الأولى و لا فى الإستئناف ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

* الموضوع الفرعى : الدفع بحكم لبراءة :

الطعن رقم ٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٣٤
الدفع بحكم البراءة - الصادر من محكمة المخالفات فى المخالفة التى ترتب عليها الفسخ - توصلاً لإثبات عدم الخطأ هو من الدفوع المتعلقة بالموضوع ، و عدم الدفع به لدى محكمة الإستئناف يمنع الطالب من التمسك به لدى محكمة النقض لجدة السبب .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بسقوط الحق في الشفعة :**

الطنين رقم ٦٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٣
البيان من نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أن المشرع قد فرق بين نوعين من الأحكام ، أحكام صادرة قبل الفصل في الموضوع و لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها و أحكام صادرة في الموضوع و لم يجرز الطعن في الأولى على إستقلال و لكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية و تركها للقواعد العامة ، و مقتضاها هو الطعن في الأحكام التي تنصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ، و يترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن و سيورده هذه الأحكام نهائية و حائزة لقوة الأمر المقضى .

الطنين رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٦
الدفع بنزول الشفع عن حقه في الأخذ بالشفعة يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تقرر مع المحكمة لتدل على إصرار من أبداه على التمسك به دون غيره من الدفوع التي قد تخلط معه لأن العبرة بحقيقة الدفع و مرماه لا بالتسمية التي تطلق عليه ، و إذ كان الثابت أن الطاعنين لم يبدوا هذا الدفع أمام محكمة أول درجة و كان قوهم أن الصفقة عرضت على الشفع قبل البيع لرفضها لا يفيد بذاته إبداءه لأن مجرد عرض المقار المشفوع فيه على الشفع و عدم قبوله شراؤه لا يعد تنازلاً عن حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع و كان الطاعنون لم يبدوا الدفع بالنزول في إستئنافهم فلا جناح على المحكمة إن هي لم ترد عليه بوصفه دفعاً أو دفاعاً لم يبدأ أمامها أو يعرض عليها .

الطنين رقم ٨٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢
كل دفع لا يكون متعلقاً بالنظام العام و لا داخلاً في عموم ما طلب المدعى الحكم به لا تستطيع محكمة الموضوع أن تعرض له من تلقاء نفسها . فإذا لم يدفع لدى هذه المحكمة بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم قيامه بعرض الثمن الوارد بعقد الشراء على المشتري حين عرض عليه رغبته في أخذ الصفقة بالشفعة فهذا الدفع لا يجرز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من جهة ليس من أسباب النظام العام و من جهة أخرى لأنه لا يدخل تحت عموم طلب الشفع المتحصر في طلب الحكم له بأحقته في أخذ الأطنان بالشفعة .

الطنين رقم ٧٥١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠
لكل ذي مصلحة ممن لم يتم إعلانته بتسجيل الإستئناف أن يدفع بسقوط الخصومة باعتبار أن هذا الدفع مما يحصل بمصلحة هذا الخصم و له أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً لأن طلب سقوط الخصومة هو في واقع

الأمر دفع بطلان إجراءات الخصومة أجاز الشارع في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات لكل ذي مصلحة من الخصوم التمسك به أمام الخصم الذي تم إعلانه صحيحاً بالتسجيل في ميعاد السنة فلا يملك التمسك بسقوط الخصومة لعدم إعلان غيره بهذا التسجيل في الميعاد أو بطلان إعلانه به حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، و لكن إذا تمسك الخصم الذي لم يتم إعلانه بتسجيل الخصومة في الميعاد أو بتعيب الإجراء بالنسبة له و كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة له يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

• الموضوع الفرعي : الدفع بعدم التنفيذ :

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢
بжал إثارة الدفع بعدم التنفيذ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق و مناط ذلك إرادتهما و هو ما حكمته الموضوع حق إستظهاره .

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢
إذا كان الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من التقنين المدني هو تطبيق للحق في الحبس في دائرة العقود البادلية ، و كانت المادة ٢٤٨ من ذات القانون تنص على أن الحق في الحبس يقتضي بخروج الشيء من يد حائزه ، لما كان ذلك ، و كانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمتي الموضوع بأنه لا يحق للمطعون ضده مطالبة الطاعة بتنفيذ إلتزامها ما دام أنه لم ينفذ إلتزامه بدفع باقي ثمن البضاعة و كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد إلى آخر و من ثم فليس لها أن تدفع بعدم تنفيذ إلتزامها بسبب عدم ولاء المطعون ضده بإلتزامه المرتبط بهذه البضاعة .

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤
المقرر في قضاء النقض أنه لا يجوز لغير البائع أن يدفع دعوى صحة التعاقد لتخلف المشتري عن الوفاء بإلتزامه بدفع باقي الثمن ، لأن هذا الدفع هو ذات الدفع بعدم التنفيذ و لا يقبل إلا من المتعاقد الآخر . لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن لم يكن طرفاً في عقد البيع بل هو مشتري ثانٍ للمقار المبيع الطعن على الحكم في خصوص ما قضى به من إعبار العرض و الإيداع الحاصلين من المطعون ضده الأول صحيحين و ما رتبته على ذلك من إعتباره ميراثاً للغة هذا المشتري من الحكم .

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١

لما كان المقرر نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ من القانون المدني أن " لكل من إلزم بأداء شئ أن يتصح عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالإنزام مؤتب عليه بسبب إلزام المدين و مرتبط به أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالإنزامه هذا " و كان مجال آثاره بالدفع بعدم التنفيذ تبعاً لذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصوراً على ما تقابل من الإنزامات طرفى الإنفاق و مرد ذلك - إرادتهما و هو ما يحكمة الموضوع حق إستظهاره ما دامت تحمله نصوص العقد و تقيده عباراته .

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨

يتعين للتمسك بالدفع بعدم التنفيذ فى العقود الملزمة للجانبين ألا يكون التمسك به قد أخل بالإنزامه عمداً أو قسراً فى الوفاء به و جحد تعهده و أعرب فى جلاء و وضوح عن نيته فى عدم الوفاء عينا .

* الموضوع القرعى : الدفع بعدم القبول :

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١

الدفع بعدم قبول الدعوى هو دفع موضوعى وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد استندت ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢

إذا كان الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس من القانون فإنه لا يصح النعى على محكمة الموضوع إغفالها الرد عليه متى كان لا يحوى دفاعاً جوهرياً يصح أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

إذا انحصر التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الدفع فليس له أن يعب على الحكم أن اضحكة فصلت فى الدفع وفى موضوع الدعوى معا دون أن تفصل فيه استقلالاً أو أن تقرر بضمه للموضوع ذلك لأن الدفع بعدم قبول الدعوى مستقل بصورته فى التشريع المصرى عن غيره من الدفوع التى تبدى قبل التكلم فى الموضوع ويتبىض أمرها الحكم فيها على استقلال أو الأمر بضمها إلى الموضوع . ويتعين على من يتمسك بهذا الدفع إن كان لديه ما يدفع به الدعوى فى موضوعها - أن يذيه وألا يحصر دفاعه فى الدفع بعدم القبول .

الظعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٩

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة هو في حقيقته إعراض على شكل إجراءات الحضور و كيفية توجيهها وهو بهذه المثابة من الدفوع الشككية وليس دافعاً بعدم القبول و من ثم فالبطلان المترتب على جمع مدعين متعددين لا تربطهم رابطة في صحيفة واحدة - على الرأى الذى يقول بالبطلان في هذه الحالة - هو بطلان نسى لا يتعلق بالنظام العام . و يبنى على ذلك أن هذا الدفع - كالدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل - يسقط الحق في التمسك به بعدم إيداعه قبل الكلام في موضوع الدعوى و أن المحكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع لا تكون قد إستفدت ولايتها في نظر الموضوع فإذا إستأنف حكمها و قضت بحكمة الإستئناف بالغائه و برفض الدفع وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها الذى لم تقل هذه المحكمة كلمتها فيه و لا تحلك المحكمة الإستئنافية التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تقويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم . فإذا كانت محكمة الإستئناف قد خالفت هذا النظر و تصدت لموضوع الدعوى كان حكمها باطلاً و لا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعين أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة إذ أن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها و لا يجوز للخصوم الإتفاق على خلافها .

الظعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٢

الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه في دعوى الحيازة قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها ، أو تخليه عن الحيازة لخصمه من تلقاء نفسه، هو في حقيقته دفع موضوعى وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد إستفدت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، و يطرح الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما إحتوته من طلبات و أوجه دفاع على محكمة الإستئناف التى لا يجوز لها إذا ما ألغت الحكم المستأنف و قبلت الدعوى أن تعيدها محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها

الظعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦

الدفع بعدم قبول الدعوى - وفق المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق - يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

الظعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣

- المقصود بالدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، هو كما صرحت المذكرة التفسيرية ، الدفع الذى يرمى إلى الظعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ، و هى

الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى يطلب تقريه ، كإعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالنقص إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق المشار إليها على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين توافر شروط إستصدار أمر بالأداء ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التي تطلق عليه .

— متى تقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين توافر فيه شروط إستصدار أمر بالأداء هو من الدفع الشكلي ، وليس دفعا بعدم القبول كما ورد ذكره في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، فإن محكمة أول درجة بقبول هذا الدفع الشكلي ، والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد إستفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإذا إستؤنف حكمها وقضت محكمة الإستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لما تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الإستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم وإذ حالت محكمة الإستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون وباطلاً .

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥

من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة أول درجة تستفد عند الحكم بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى ولايتها و يطرح الإستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف . فإذا ألفت هذه المحكمة ذلك الحكم و قبلت الدعوى فإنه لا يجوز لها أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها تصدياً .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠

متى كانت محكمة أول درجة قد حكمت بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لحكم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية ، وكان هذا القضاء منها هو قضاء في الموضوع ، فإنها تكون قد إستفدت به ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ، ويكون الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الإستئناف في حدود طلبات المستأنف وإذ كانت الطاعة قد

طلبت في صحيفة إستئنافها إلغاء الحكم المسانف و القضاء لها في موضوع الدعوى بطلباتها ، فألفت محكمة الإستئناف الحكم الصادر في الدفع . و قضت برفض الدعوى ، لأنها لا تكون قد خالفت القانون

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥

متى كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الطاعين قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توجيه تنبيه للطاعن الثانى و شريكه فإن النعى بذلك يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١/٦/١٩٧٦

- تنص المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه فى أية حالة كانت عليها ، و المقصود بهذا الدفع هو الدفع بعدم القبول الموضوعى فلا ينطبق حكم هذه المادة على الدفع الذى يتخذ اسم عدم القبول لأن العبرة هى بحقيقة الدفع و مرماه و ليس بالتسمية التى تطلق عليه - متى كانت محكمة أول درجة قد قبلت الدفع - بعدم قبول الدعوى - لوجود شرط التحكيم و حكمت بعدم قبول الدعوى ، لأنها لا تكون قد إستفدت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى فإذا إستظنف حكمها و قضت محكمة الإستئناف بإلغاء هذا الحكم و برفض الدفع فإنه كان يبين عليها فى هذه الحالة أن تعمد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الإستئناف الفصل فى الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٧

إذ كان الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى عملاً بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، و كان سكوت الطاعين عن التمسك به أمام محكمة أول درجة لا يسقط حقهم فى إيدأؤه أمام محكمة الإستئناف ، و كان لا يجوز القول بأن الطاعين قد إرتضوا تثميل الجهات الحكومية التى يعملون بها أمام محكمة أول درجة ، و أنه لا يجوز لهم من بعد الدفع بعدم تثميلهم لها ، لأن صفة الوزير أو من ينصبه القانون فى التمثيل أمام القضاء مقررة بالقانون و لا يملك الطاعنون بهذه المثابة أن ينصروا من أنفسهم نائبين قانونيين عن الجهات التى يتعونها بقولهم تثميلها أمام القضاء فى الدعاوى المرفوعة عليها طالما أنه ليس لديهم شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٨

إذ كان الثابت أن الطاعن لم يسبق له التمسك بدفاعه بعدم إتباع إجراءات رفع الدعوى طبقاً للمادة ٦٣ مرافعات أمام محكمة الموضوع إلا أنه لما كان منى النعى هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لعدم إتباع

الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، و كان بهذه المثابة متعلقاً بإجراءات التقاضي المتبعة من النظام العام ، و كانت عناصره التي تمكن من الألام به تحت نظر محكمة الموضوع فإنه تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطنن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٨

الحكمة الابتدائية بصريح نص المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية مختصة بالفصل في الدعوى و من ثم تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائياً في الدفع الخاص بعدم قبولها ، و يسرى على الحكم الصادر في موضوع الدعوى من حيث عدم جواز الطعن فيه .

الطنن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٨

الدفع بعدم قبول الدعوى إعمالاً للمادة ١١٥ من المرافعات يرمى إلى إنكار سلطة المدعى في استعمال الدعوى و يجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها و لو في الاستئناف .

الطنن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٩

إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سلوك سبيل أمر الأداء عند توافر شروطه و إن كان وجوباً يوجب عليه مخالفة عدم قبول الدعوى التي ترفع إبداء إلى المحكمة بالطريق العادي ، إلا أن الدفع به دفع شكلي يتعلق بطلان إجراءات الخصومة ، و من ثم متى قبلته محكمة أول درجة فإنها لا تكون قد إستفادت ولايتها ، بحيث إذا أُلقي حكمها في الإستئناف للفصل في الموضوع إعتباراً بأن التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي ، و يكون حكم محكمة الإستئناف باطلاً إن هي تصدت الموضوع وترتب على تصديها الإخلال بالبداء ، و لا يزيل هذا البطلان عدم التمسك أمامها بإعادة القضية لمحكمة أول درجة .

الطنن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٩

الدفع بعدم القبول الذي تنصه المادة ١١٥ من المرافعات هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى و هي الصفة و المصلحة و الحق في رفع الدعوى بإعتباره دفعاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، و كانت القاعدة الواردة بتلك المادة لا تختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات وإن تحدد اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبارة بمحققة الدفع و مرماه و ليس بالتسمية التي تطلق عليه .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٦

النص في المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن " الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها " يدل على أن هذا الدفع ليس من قبل الدفع المتعلقة بالإجراءات التى أشارت إليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها " الدفع بعدم الإختصاص أغلى و الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للإرتباط و الدفع بالبطلان و سائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب إيدأؤها معاً قبل إيدأء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول و إلا سقط الحق فيما لم يد منها " و إنما هو من قبل أوجه الدفاع الموضوعية فى الدعوى فىلحق من ثم فى حدود ما يتفق و طبيعته، و أنه و إن كان المشرع لم يضع هذا الدفع تعريفاً به تقديراً لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق فى صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية إلا فى أن النص فى المادة ٣ من قانون المرافعات على أنه " لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون " يدل على أن مؤدى الدفع بعدم قبول إنتضاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم أو هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الإيضاحية الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى و هى الصفة و المصلحة و الحق فى رفع الدعوى وإعباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

لما كانت الهيئة الطاعنة قد إختصت المظعون ضده الثانى فى هذا الطعن و كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختص أمام محكمة النقض من يرى إختصاصه ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق إختصاصهم به فى الدعوى فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمظعون ضده الثانى يكون فى غير محله و يعين رفضه .

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥

الدفع بعدم القبول لإنشاء الصفة يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها عملاً بنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١

نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة فى شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيعين مراعاتها إعمالاً للأثر القورى المباشر للقانون . لما كان ذلك ، و كان الثابت أن المظعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار إليها

وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرطبها قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لمرضى المنازعة على تلك اللجان ، هو فى حقيقته دفع بإعلان الإجراءات ، لأن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، و يضحى بهذه المثابة من الدفوع الشككية و ليس دفعاً بعدم القبول كما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذى تعنيه هذه المادة هو - كما صرحته به المذكرة التفسيرية - الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى ، باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لإنتضاء المدة المحددة فى القانون لرطبها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة و لا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعى فلا تنطبق القاعدة الواردة فى المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشككى الذى يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال فى الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع و مرماه و ليس بالتسمية التى تطلق عليه .

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١

الدفع بعدم قبول الدعوى لرطبها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة - هو فى حقيقته و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة اعتراض على شكل إجراءات الخصومة و كيفية توجيهها ، و هو بهذه المثابة من الدفوع الشككية يسقط الحق فى التمسك به بعدم إيداعه قبل الكلام فى موضوع الدعوى لأن العبرة بحقيقة الدفع و مرماه ، و ليس بالتسمية التى تطلق عليه .

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

من المقرر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بعدم قبول الطعن تستغل به محكمة أول درجة ولايتها و أن الإستئناف المقام عن هذا الحكم يطرح الدعوى برمتها أمام محكمة الإستئناف لإذا ألفت ذلك الحكم و قبلت الدعوى فإنه لا يجوز أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى بل عليها أن تفصل فى موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها مخالفة لجداً القاضى على درجتين .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨

لئن كان المشرع لم يضع تعريفاً للدفع بعدم القبول تقديراً منه - لصعوبه فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق فى صدد المادة ١٤٢ منه المقابلة للمادة ١٢٥ من القانون القائم - إلا أنه و على ضوء ما جاء بتلك المذكرة من أنه الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً

مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإتعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيه أو لإنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، فإنه حيث يتعلق الأمر بإجراء أوجب القانون إتخاذهُ وحتى تستقيم الدعوى فإن الدفع المنى على تخلف هذا الإجراء يعد دفعاً شكلياً و يخرج عن نطاق الدفع بعدم القبول متى إنتقلت صلته بالصفة أو المصلحة في الدعوى أو بالحق في رفعها و ذلك دون إعتداد بالتسمية التي نطلق عليه لأن العبرة في تكيف الدفع هي بحقيقة جوهره و مرماه .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠

قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى و هو الصفة والمصلحة و الحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كإتعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو إنقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها و نحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلقة بشكل الإجراءات و التي تبدى قبل التكلم في الموضوع من جهة و لا بالدفع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها يفر الطريق القانوني من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يجوز للمحكمة أن تصدى لا من تلقاء نفسها فضلاً عن حق الخصم في التمسك بها في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٢

لئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة في الدعوى تبدأ بإيداع صحيفة إلتاحتها قلم كتاب المحكمة طبقاً للمادة ٦٣ من قانون المرافعات و لا يجزىء عن ذلك تكليف الخصم بالحضور في الجلسة المحددة ، و يوجب على عدم سلوك الطريق الذي إستته القانون لرفع الدعوى حق الخصم في الدفع بعدم قبول الدعوى و تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها و هو في حقيقته دفع موجه إلى إجراءات الخصومة و شكلها و كيفية توجيهها إلا أنه يجوز تصحيحها عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إقتصاداً في إجراءات الخصومة و منعاً للمبالغة في التمسك بالشكل .

الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

إذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان أقام قضاءه على ما أورده بأسبابه من أنه يشترط للنظر و الفصل في دعوى التصويص الناشئة عن عمل غير مشروع أقيم بشأنه دعوى جنائية أن يصدر حكم جنائي أصبح باتاً ، و أنه و قد خلت أوراق الدعوى مما يفيد صيرورة الحكم

الجنائي القاضي بإدانة الطاعن الثاني بأنّ لأنّ الدعوى تكون قد رفعت قبل الأوان ، و كان مؤدى هذا الذى أقام الحكم الابتدائي عليه قضاءه أن محكمة أول درجة إنتهت إلى حق المظنون ضلها في طلب التعويض يتوقف على وجوب فصل الحكم الجنائي في المسألة المشتركة بين الدعويين الجنائية والمدنية بحكم بات ، و هو من المحكمة قضاء في الموضوع تستفد به ولايتها ، و من ثمّ لأنّ من شأن الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على محكمة الإستئناف بما إحوته من طلبات وأوجه دفاع و يعين على هذه المحكمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي و بقبول الدعوى أن تفصل في موضوعها و ألاّ تعيده إلى محكمة أول درجة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٣٢/٤/٧

الدفع بعدم قبول الطعن لتقديمه من محام ليس بيده توكيل من طالب التقض لا مساس له بالنظام العام ما دام هذا المحامي هو من انحامين المقبولين أمام محكمة التقض . فلا يجوز إذن للنيابة أن تدفع في الجلسة بعدم قبول مثل هذا الطعن لتقديمه من غير ذي صفة إرتكائاً على أنه ليس في أوراق القضية ما يفيد صدور توكيل للمحامي الذى قدم الطعن إذا هي لم تكن قد أبدت هذا الدفع في المذكرة المقدمة منها .

* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم جواز الطعن :

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨

حق المظنون عليه في التمسك بعدم جواز الطعن لا يسقط لعدم إيدائه في مذكرته الأولى ، لأنه ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم في الموضوع وفقاً للمواد ١٣٤/١٣٨/١٣٩ من قانون المرافعات - القديم كما لا يهول دون إيدائه في مذكرة المظنون عليه الثانية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون إنشاء محكمة التقض ، ذلك لأنها إنما تحرم إيداء أسباب شغوية في الجلسة غير تلك التى أدلى بها الخصوم في المذكرات الكتابية المودعة في القضية .

* الموضوع الفرعى : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٤

إذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن أحداً من المدعين لم يكن محللاً في الأحكام السابقة ، كما أن الموضوع مختلف فضلاً عن أن المادة ٦٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بهذا القانون في غير

الولاية على الوقف إنما تكون نافذة بالنسبة لطرفها ، فإن ما عوّل عليه الحكم من ذلك لا ينطوى على خطأ في القانون .

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢١
إستخلاص النزول عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو عدم النزول عنه هو من الأمور الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع .

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥
منى إنتهت محكمة الموضوع - بحق - إلى القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً فإنه لا يكون لها بعد ذلك أن تعرض لما قدمه المدعى من أوجه دفاع موضوعية ، ومن ثم فلا يصح أن يطعن على حكمها بأنه أغفل بحث هذه الأوجه .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٥
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى ذاته - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو دفع للدعوى برمتها فى موضوعها ، و متى قبلته المحكمة الابتدائية فقد إنحسرت الخصومة فى هذا الموضوع أمامها وأصبح من غير الممكن قانوناً الرجوع إليها فيه .

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩
- نص المادة ١٠٩ من قانون الإثبات و نص المادة ١١٦ من قانون المرافعات يدلان على أن المشرع قد إستحدث - و على ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للمادة الأخيرة حكماً جديداً مغايراً لما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات إذ إعتبر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، و علة ذلك إحترام حجية الحكم السابق صدوره فى نفس الدعوى و هذه الحجية أجدر بالإحترام و أكثر إتصلاً بالنظام العام من أى أمر آخر لا يلوب على إهدارها من تأييد المنازعات و عدم إستقرار الحقوق لأصحابها .

- إذ كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى الزقاقين مثار أمام محكمة الموضوع من واقع طلبات المدعية ، فإنه بإعتباره من النظام العام كان يصين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، و لما كانت محكمة الموضوع لم تفتن له لتقول كلمتها فيه فإنها تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أصبح بمقتضى المادة ١١٦ من قانون المرافعات متعلقاً بالنظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويسرى هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات ، وذلك عملاً بالمادة الأولى من هذا القانون ، ولا محل للتحدى بحكم المادة ٧/٤٠٥ من القانون المدنى التى كانت تقضى بأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى من تلقاء نفسها ، ذلك أن هذه المادة وقد وردت فى الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدنى قد ألفت بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات ، وحلت محلها المادة ١٠١ من قانون الإثبات التى نصت على حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى وجعلت هذه القاعدة متعلقة بالنظام العام ، تقضى المحكمة بها من تلقاء نفسها . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٠/٢٨/١٩٦٩ بعد العمل بأحكام قانون المرافعات الجديد وإلزام هذا النظر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييده يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢

من المقرر أن الحكم السابق لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب فى كل من الدعويتين فضلاً عن وحدة الخصوم ، لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن القضية السابق الفصل فيها من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية تختلف فى موضوعها وصيبتها عن موضوع وسبب الدعوى الحالية ، فإن التمسك بحجية الحكم السابق يضحى بلا سند قانونى صحيح فلا يعد دفاعاً جوهرياً قد يغير به رأى فى الدعوى طالما أنه ليست له هذه الحجية لما كان ذلك فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يبيح بالقصور .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى اختلاف الدعويتين من ناحية السبب الذى بنى عليه كل منهما فإن هذا الذى قرره يكفى لحمل قضائه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، و من ثم يكون النعى فى شأن وحدة الموضوع أو الخصوم و أيضاً كان وجه الرأى فيه غير منتج .

الظعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وعلّة ذلك إحترام حجية الحكم السابق صدوره فى نفس الدعوى ، و هذه الحجة أجدر بالإحترام و أكثر اتصالاً بالنظام العام من أى أمر آخر يرتب عليه إهدارها تأييد المنازعات و عدم إستقرار الحقوق لأصحابها .

الظعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٦

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على ما ظهر له من تغير مراكز الخصوم و تعديل أوضاعهم بما طرأ عليها من أمور إستجدت بعد قضاء الحكم فى الدعوى المذكورة و إستئنافها ، و إستند فى هذا الشأن إلى أسباب ساتفة و إذا كان تقدير وحدة الموضوع فى الدعويين المستجعليين و إختلافه يعد فصلاً فى مسألة تستقل بها المحكمة ، بغير معقب عليها ، متى كانت قد إستندت على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه فصل فى نزاع أمام محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم و حاز قوة الأمر المقضى يكون فى غير محله .

الظعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٨

يشروط فى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإبتات أن يكون الحكم السابق الذى فصل فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم قد حاز قوة الأمر المقضى و ذلك بعدم قابليته فيه بإحدى طرق الظعن العادية .

الظعن رقم ٥٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٣٩/١/٥

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى فى قضية تعريض رافعها صاحب بناء على مقالول بأنه أخجل بواجبات الصناعة و خالف مقتضى المادة ٤٠٩ من القانون المدنى قد حكمت بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صدر فى دعوى تعريض سابقة مرفوعة من نفس صاحب البناء على المقالول عنه ، ثم ألفت محكمة الإستئناف هذا الحكم بحجة نظر الدعوى و نذبت خبيراً لمعاينة ما حدث بعد الحكم الصادر برفض الدعوى الأولى من شروخ فى البناء ، ثم قضت للمدعى بالتعويض عما لحق ببناءه بعد الحكم الأول من خلل و ما كان لحقه قبل ذلك ، ثم طعن لدى محكمة النقض فى الحكمين الإستئنافيين و رأت هذه المحكمة أن الدعوى الصادر فيها هذان الحكمان هى و الدعوى السابق الفصل فيها متحدثتان فى الموضوع و السبب و الخصوم فإنها مع نقضها للحكمين المطعون فيهما تقضى برفض الإستئناف موضوعاً و تأييد الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بعدم سماع الدعوى :**

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢

إذ كان قضاء محكمة أول درجة بقبول الدفع - بعدم سماع الدعوى - لم تستند به ولايتها فى نظر الموضوع فإنه كان يصح على محكمة الاستئناف إذ قضت بإلغاء الحكم الابتدائى ورفضت الدفع ألا تصدى بالفصل فى الموضوع بل كان يجب عليها إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر فى موضوعها و الفصل فيه حتى لا يجرم الخصوم من إحدى درجتى التقاضى و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الدفع بعدم السماح المشار إليه دافعاً بعدم القبول بخلاف غرض الاستئناف حتى التصدى للفصل فى الموضوع فإنه يكون قد حالف القانون و أخطأ فى تطبيقه ذلك أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذى نص عليه قانون المرافعات فى المادة ١١٥ هو الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لقبول الدعوى و ليس الدفع المصلى بولاية القضاء بنظر النزاع .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى :**

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣٠

الدفع بعدم قبول دعوى المسئولية قبل الناقل المتصور عليه فى المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على إفراض رضا المرسل إليه بالمعب الذى حدث أثناء النقل و الذى كان ظاهراً وقت الإستلام و تازله عن مطالبة الناقل بالصومع عنه بما يسقط فى الدعوى فإن مفاد ذلك أن هذا الدفع بما يستهدفه من إنكار سلطة المدعى فى إستعمال الدعوى لسقوط حقه فيها يعد دافعاً موضوعياً تعنيه المادة ١١٥ مرافعات فيجوز إبدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى و لو لأول مرة فى الإستئناف .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى لإعدام الصفة :**

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧

مضى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعه من غير ذى صفة أقام قضاءه على عدم إثارة الجدل حول صفة المدعى أمام محكمة أول درجة و على قبول المدعى عليه لشكل الدعوى وقت رفعها و استمرار دفاعه فيها بالشكل الذى رفعت به حتى صدور الحكم الابتدائى و إعلانه صحيفة الاستئناف للوكيل بعد سبق إعلانها للأصيل مما يتعارض مع إنكاره صفة الوكالة و عدم تمسكه بهذا الدفع إلا أمام محكمة الاستئناف ، و كانت وجهة نظر الحكم قد تأيدت بإجراء لاحق و هو إعلان تقرير الطعن بالنقض للمطعون عليه بصفته وكيلاً للخصم الأصيل فى الدعوى بفض النظر عن التحفظ الذى أبداه

الطاعن من أن إعلان الطعن للوكيل لا يعتبر اعتزالاً منه بصحة التوكيل و تنازلاً عن الدفع ، فإذن هذا الذى لزمه الحكم يكفى لحمل قضائه فى توافر الصفة و لا خطأ فيه .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٠

الصفة فى الدعوى مسألة تتعلق بأصول المحاكمة فلا محل لإثارتها ما دام لم يصدر بعد حكم فى الدعوى حتى ينظر فى مخالفته لهذه الأصول .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٦٢

الدفع بعدم قبول الدعوى الذى نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات وأجازت إبداءه فى أية حالة كانت عليها الدعوى هو الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإنعدام الحق فى الدعوة أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة و لا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى . و يبنى على ذلك أن المادة ١٤٢ من قانون المرافعات لا تنطبق إلا على الدفع بعدم القبول الموضوعى دون الدفع الشكلى الذى يتخذ إسم عدم القبول . إذ العبرة بحقيقة الدفع و مرماه وليس بالسمية التى يطلقها عليه الخصوم .

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١/٢٥/١٩٦٢

الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها و يترتب على قبوله أن يحسم المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها و تستند محكمة الدرجة الأولى بالنقضاء به و لايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى و يطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما إحتوته من طلبات و أوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تميدها إلى محكمة الدرجة الأولى لتنظر موضوعها.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١١/١٨/١٩٦٥

الدفع بعدم قبول دعوى الإخلاء لرفعها من غير ذى صفة متى أقيم على إنكار وجود العلاقة الإجارية يحير فى حقيقته دفاعاً فى موضوع الدعوى و إراداً على أصل الحق المطالب به .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٥/٢٤/١٩٦٦

الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء الصفة هو دفع موضوعى متى كان مناه يتحصل فى طلب إطراح

التمسك بالدفع المسؤولة عن نفسه تأسيساً على إنه غير ملتزم بصلته الشخصية قبل المدعى بأى التزام وإثما الملتزم هو شخص آخر . فإذا قضى الحكم برفض الدعوى تأسيساً على عدم التزام التمسك بالدفع شخصياً لا يكون قد خالف القانون ، ما دام أن هذا القضاء غير ذى أثر فيما يدعيه المدعى قبل الشخص الآخر .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة هو فى حقيقته دفع موضوعى يقصد به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها ، وتستند محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع وي طرح الاستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى أن تعيدها حكماً أول درجة لنظر موضوعها .

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٠/١/٧

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستند محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى وي طرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١١٥٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا شأن بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعة و هى من ورثة المدين - التمسك ببطلان إجراءات البيع المبني على أن المظنون عليه السادس لم تكن له صفة فى تمثيل المحجور عليه فى إجراءات التنفيذ العقارى التى إتخذها البنك .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها وتستند محكمة الدرجة الأولى بالقضاء فيه ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٥٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٨

الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى لى رفعها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو دفع موضوعى يقصد به الرد على الدعوى برمتها ، و يوجب على الحكم بقوله أن يفسر المدعى دعواه بحيث لا يستطيع العودة إليها ، و تستند محكمة الدرجة الأولى بالقضاء به ولايتها فى الفصل فى الموضوع و يطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما حوته من طلبات و أوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية لنظر موضوعها، لا يغير من ذلك أن الحكم بقبول الدفع و قضاؤها برفض الدعوى أو بعدم قبولها لم يعرض لسائر ما أثر أمامها فى صدد الموضوع لاستثنائه عن البحث فيها ، أو أن يقصر المدعى عليه دفاعه على الدفع بعدم القبول مكتفياً به عن إبداء سواه ، و لا يجوز محكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم أن تعيد القضية لحكم الدرجة الأولى لنظر موضوعها .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠

إذا كان بين من الأوراق أن الطاعن - وزير التأمينات الإجتماعية بصفته و إن أبدى الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة له أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه ما كان يستهدف من دفعه المنازعة فى صحة إختصاصه فى الطعن بالاستئناف بل أفصح عن قوام هذا الدفع و هو إنتفاء هيئة التأمينات الإجتماعية المقصودة بالخصومة فى النزاع المطروح فى الدعوى لأن عملها هو رئيس مجلس إدارتها ، و من ثم فإن الدفع لا يكون دعواً متصلاً بالشروط الشكلية للطعن بالاستئناف إذ لا ينطوى على المنازعة فى كون من إختصم فى الطعن لم يكن خصماً أمام محكمة أول درجة بل يعد فى حقيقته و حسب مرماه دعواً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة و هو وقع موضوعى مما يجوز إبداءه فى أية حالة كانت عليها الدعوى عملاً بالمادة ١٢٥ من قانون المرافعات فلا يحول دون التمسك به عدم إبدائه أمام محكمة أول درجة لما للخصم من حق إبداء ما له من دفوع و أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف .

الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء الصفة لا شأن له بالنظام العام و إنه يتبع بهذه المطالبة على محكمة الاستئناف النظر فى الدفع بعدم قبول الدعوى عند الفصل فى الاستئناف المقصور على الإخلاء من العين المؤجرة .

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧

البين من مطالعة الأوراق أن ما ذهب إليه الطاعن من أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة على أساس أن عقد البدل موضوع النزاع يتضمن صفقة واحدة لا

تقبل التجزئة بحيث لا يقبل إفراد المطعون عليه بطلب الحكم بفسخه بالنسبة لخصته غير صحيح في مجموعة إذ أن ما تمسك به الطاعن أمام تلك المحكمة بدرجةها هو الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصاص شريكه في ذلك القدر و سائر المستأجرين للأرض و هو دفع مغاير للدفع الأول الذي خلت الأوراق بما يدل على تمسك الطاعن به أمام تلك المحكمة في مضمونه و مناه .

الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٤

من ينوب عن أي من طرفي الدعوى في مباشرة إجراءات الخصومة لا يكون طرفاً في النزاع الدائر حول الحق المدعى به و لذا يكفي منه أن تثبت له صلاحية هذا التمثيل قانوناً حتى تكون له الصفة الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات في تمثيل الخصم فإنه يكون قضاء في الشكل تنحصر حجته في حدود إجراءات الخصومة ذاتها و لا يمتدّها إلى غيرها و لا تمنعه من مباشرة دعوى جديدة و لو كان سند الصفة سابقاً على ذلك الحكم و كان الحكم السابق صدوره في الدعوى قد إقتصّر على القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أن الطاعن لم يقدم ما يدل على تعيينه مصفياً فإن الحكم على هذا النحو لا تكون له حجية في الدعوى الحالية و إذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢

إذا رفعت الدعوى لمطالبة ناظر الوقف بتقديم الحساب فالدفع بأنه لا صفة للمدعي في الطلب ، و حكم برفض هذا الدفع و بالزام الناظر بتقديم الحساب ، فاستأنف هذا الحكم ، و بعد أن حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد عدل المدعي طلباته في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بأن طالب الناظر بأن يدفع له مبلغاً معيناً ، و بعد أن سارت المحكمة الابتدائية في نظر موضوع دعوى الحساب عاد إلى تعديل طلباته مرة أخرى فرفع مقدار المبلغ المطلوب الحكم به ، ثم قضت هذه المحكمة بإيقاف الدعوى لأن شرط الواقف به شمولي للدرجة تستدعي صدور حكم مفسر له من المحكمة الشرعية فاستأنف هذا الحكم ، فإن الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد حكم الإيقاف لا يصح الطعن فيه بمقولة إنه جاء على خلاف الحكم السابق صدوره برفض الدفع الفرعي بشأن صفة المدعي في طلب الحساب . وذلك لإختلاف الموضوع فإن المحكمة و هي تصدر كل حكم من الأحكام الأولى إنما كانت تبحث شرط الواقف القائم بشأنه النزاع من ناحية معينة هي ما إذا كان هو يلزم الناظر بتقديم حساب للمدعي أو لا يلزمه ، ثم لما تحولت الدعوى إلى

مطالبة الناصر بدفع مبلغ معين كانت تبحث هذا الشرط من ناحية أخرى هي هل هو فيه ما يدل على إستحقاق المدعى بعض المبلغ المدعى به أو لا .

*** الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى لإعظام المصلحة :**

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥

لما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى فإنه لا يجوز لأحد الخصوم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال ، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء منذ بدايتها وتنشئ كل مصلحة فى الطعن عليها . و إذن فمتى كان الواقع هو أن الخصم الثالث قد تدخل فى الدعوى المرفوعة من ناقص الأهلية بطلبات يدعيها لنفسه وجهها إلى المدعى شخصيا لا إلى شخص من مثله قانونا كما أنه إذ استأنف الحكم الابتدائى وجه الاستئناف إلى ناقص الأهلية شخصيا ثم دفع بطلان الخصومة و ما ترتب عليها بسبب نقص أهلية المستأنف عليه ، و كان الوصى على ناقص الأهلية قد تدخل فى الخصومة وطلب تأييد الحكم المستأنف فإنه لا يكون لصاحب الدفع مصلحة فيه و لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ قضت برفضه

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لإنشاء مصلحة المظنون عليه الثانى فى إقامتها بأن القانون لا يستلزم إقامة المستأجر الأجنبى إقامة دائمة بالإضافة إلى أن الثابت عدم مفادته البلاد نهائياً بدليل مثوله بشخصه أمام محكمة الاستئناف فى إحدى الجلسات و توكيله محامياً لإبداء دفاعه ، و هى أسانيد سائفة و مقبولة و مؤدية إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، و الجدل فيها موضوعى لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠

- تقدير قيام المصلحة أو إنتفانها بمخاضها المقررة فى فقه القانون و هى إتصافا بشخص صاحبها إتصالاً مباشراً و قيامها قايماً حالاً و إستادها إلى القانون يقتضى من المحكمة إتصافاً بموضوع الدعوى معتمداً فى عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة و هى الخصوم و المحل و السبب من أجل ذلك فإن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى أن تستفد به المحكمة التى أصدرته ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى مما يتنقل معه الحق فى الفصل فيها من جديد إلى محكمة الإستئناف فى حالة الطعن فى الحكم لديها .

- العبرة في تكيف الدفع هي بحقيقة جوهره كما تستخلصه المحكمة من مرماه بغض النظر عن ظاهره الذى يتعلمه عليه الخصم و في ذلك ما يوجب على محكمة الإستئناف لدى معاودتها النظر فى الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى إستجلاء حقيقة الدفع بذلك ترفناً على مدى إتصاله بخصائص الصلحة فى الدعوى ، و تحديداً لدى إستيفاء محكمة الدرجة الأولى لولايتها على الدعوى أو قيام حقها فى إستكمال نظرها فى حالة قضاء محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم بعدم قبول الدعوى وبقبولها

* الموضوع الفرعى : الدفع بهلاك المال الموهوب :

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٩
لما كان الثابت أن الطاعن أجاب على الدعوى - التى أقامها والده بطلب الحكم بالرجوع فى الهبة بالدفع بهلاك المال الموهوب بما يتتبع معه الرجوع فى الهبة فإنه بذلك يصير مدعياً مطالباً بأن يقيم الدليل على ما يدعيه .

* الموضوع الفرعى : الدفع للجوهرية :

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩
يشترط لإعتبار الدفاع جوهرياً ، أن يكون مما يعبر به وجه الرأى فى الدعوى ، و أن يكون مقوفاً بالدليل المثبت له ، أو مطلوباً من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، فإذا ما تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على محكمة الموضوع إن هى أنفتحت عنه .

الطعن رقم ٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٤١
الدفع بسقوط الحكم الذى صدر بالدين لحلول محضر الصلح محله من الدفع للجوهرية التى يجب على المحكمة أن ترد عليها فى الحكم ، لأنه يوجب عليه إذا كان صحيحاً أن يحلّل المدين من تبع إجراءات نزاع الملكية لإطمئنانه إلى إنعدام السند الواجب التنفيذ الذى كان مهدداً به و هو الحكم ، مما تعدم معه القرينة القانونية المستفادة من الحكم فى حق المدين و هى إغراض علمه من إجراءات اللصق و النشر باليوم الذى يحدد للبيع . و فى هذه الحالة يكون للمدين أن يطلب بطلان إجراءات البيع وحكم رسم المزداد بدعوى مسئلة كما لو أنه لم يكن خصماً فى تلك الإجراءات .

* الموضوع الفرعي : الدفوع الشكلية :

الظعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩

الدفع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى به هو في قانوني المرافعات الملغى والقائم على السواء دفع شكلي يجب إيدأؤه قبل التعرض لموضوع الدعوى وإلا سقط الحق في التمسك به . و البطلان الذي يلحق الصحيفة بسبب هذا التجهيل بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام وقد اعتبر المشرع الكلام في الموضوع مسقطاً في جميع الأحوال للحق في التمسك بهذا الدفع ، و من ثم فإذا كان هذا الدفع لم يرد إلا بعد المرافعة في دعوى الشفعة و طلب رفضها لإنعدام حق الشفعة أصلاً و لعدم توافر أسباب طلبها ولسقوط الحق في طلب الشفعة بعدم تقديمه في الميعاد القانوني تعين القضاء في هذه الحالة بسقوط الحق في الدفع لا برفضه .

الظعن رقم ٥٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤

منى كان الظعن الأول لم يفصل فيه بعد ، و قررت المحكمة ضم الظعن الثاني إلى الظعن الأول للإرتباط وليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن طعناً آخر بالنقض عن نفس الحكم ليستردك ما فاتته من أوجه الظعن طالما كان ميعاد الظعن ممتداً و لم يفصل في موضوع طعنه الأول بعد ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الظعن الثاني يكون على غير أساس .

الظعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٣

الدفع بعدم قبول الظعن في قرار لجان تحديد الأجرة لرفعه أمام المحكمة الابتدائية بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دفع يتعلق بعمل إجرائي هو حق الظعن في القرار يرمي إلى سقوطه كجزاء على إنقضاء الميعاد الذي يصين القيام به خلاله و هو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية و ليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات لما كان ذلك و كان البين من الحكم الابتدائي و الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ من محكمة الاستئناف أن الدفع بعدم القبول المبدي من الطاعن و آخر تأسس على أن الظعن أقيم من المطعون عليها بعد الميعاد المقرر في القانون و كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها على أن هذه الأخيرة رفعت طعنها في الميعاد تبعاً لعدم إعطائها أصلاً بقرار اللجنة فإن هذا الدفع لا يشته بالدفع بعدم القبول الموضوعي المعنى بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، و لا يعدو أن يكون دفعاً متصلاً بشكل الإجراءات لا يسغح محكمة الاستئناف التصدي للموضوع ، لما يترتب عليه من تفويت لإحدى درجات التقاضي و هو من المبادئ الأساسية من النظام القضائي ، لما كان ما تقدم و كان حكم محكمة أول درجة إتصفت في قضائه على الحكم بسقوط حق

المطعون عليها على قرار لجنة تحديد الأجرة بفوات ميعاده ، و كان الحكم المطعون فيه بعد إذ قضى بإلغائه و بقبول الطعن المرفوع منها تصدى لموضوعه و فصل فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٩١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢

الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم إعلان صحيفة خلال المدة القانونية يعتبر من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات يعين إيدأؤه قبل العرض للموضوع ، و التكلم فى الموضوع المسقط للدفع يكون بإبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى بمس الموضوع أو مسألة فرعية فيها أو ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو خفاهة .

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩

- إجراءات إستصدار أمر الأداء عند توافر الشروط التى يتطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، و من ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بتدوين توافر فيه شروط إستصدار أمر الأداء هو فى حقيقته دفع بطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التى فرضها القانون لإقتضاء دينه ، و بالتالى يكون هذا الدفع موجهاً إلى إجراءات الخصومة و شكلها و كيفية توجيهها - و بهذه الخاتمة يكون من الدفوع الشكلية وليس لدفعاً بعدم القبول لما نصت عليه المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات .

- المقصود من الدفع بعدم القبول الذى نصته المادة ١١٥ مرافعات هو كما صرحته المذكرة الإيضاحية للمادة ١٤٢ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة ١١٥ من القانون الجديد - الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى - و هى الصفة و المصلحة و الحق فى رفع الدعوى باعتبارها حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإستخدام الحق فى الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو إنقضاء المدة المحددة من القانون لرفعها - و نحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة و لا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى - فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعى فلا تنطبق القاعدة الواردة فى المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلى الذى يتخذ إسم عدم القبول كما هو الحال فى الدفع المطروح - لأن العبرة هى بحقيقة الدفع و مرماه وليس بالتسمية التى تطلق عليه .

الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٨

إستخلاص النزول الضمنى عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص قد بنى على أسباب سائغة ، و لا يعتبر نزولاً ضمناً عن الدفع الشكلى بعد إبدائه صحيحاً طلب تأجيل

الدعوى لتقديم مستندات كما لا يلزم أن يثبت من له حق في الدفع به كل جلسة تالية تمسكه به ما دام قد أبدى صحيحاً .

الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١
ومنى تقرر أن هذا الدفع من الدفع الشكلى و ليس دفعاً بعدم القبول مما ورد ذكره فى المادة ١١٥ مرافعات ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلى و الحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد إستفدت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى فإذا إستأنف حكمها و قضت محكمة الإستئناف بإلغاء هذا الحكم و برفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها فى هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه و لا تملك محكمة الإستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يوجب على ذلك من تقويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨
المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و الملية أنه فى الأحوال التى يرد بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعين إتباع الأحكام المقررة فى قانون المرافعات ، و إذ ألقى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذه اللائحة و الخاص برفع الدعوى قبل الجواب عنها بموجب نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فإنه يعين أعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع الشكلى فى دعاوى الأحوال الشخصية و الوقف .

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا وقف قضاء محكمة أول درجة عند حد الفصل فى الدفع الشكلى فى الدعوى فإنها لا تكون قد إستفدت ولايتها فى الموضوع ، فإذا ألقى حكمها فإنه يجب على محكمة ثانى درجة فى هذه الحالة أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨
المقرر وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و الملية أنه فى الأحوال التى لم يرد بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعين إتباع الأحكام المقررة فى قانون المرافعات و إذ ألقى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذه اللائحة و الخاص بدفع الدعوى قبل الجواب عنها نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف البيان فإنه يعين أعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن إبداء الدفع الشكلى فى دعاوى الأحوال الشخصية و الوقف

و منها ما تنص عليه المادة ١٠٨ منه ، و مؤدى نصها أنه يتعين على الخصم الذى يرغب فى التمسك بالدفع المتعلقة بالإجراءات أن يديها معاً قبل التكلم فى موضوع الدعوى ، و أن يبدى كالة الأوجه التى يقوم عليها كل منها دفعة واحدة و إلا سقط الحق فيما لم يبدىه منها .

* الموضوع الفرعى : المصلحة فى الدفع :

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٠٥ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٥٥
لما كانت المصلحة هى مناط الدفع ، وكان الواقع فى الدعوى هو أن البائع للعقار كان يضع يده نيابة عن المشتري وأن القدر الذى يمسك الوارث بوضع يده عليه هو غير القدر الذى باعه مورثه فإنه لا يكون لهذا الوارث مصلحة فى الدفع بسقوط حق المشتري الذى يطلب صحة و نفاذ عقده بالتقادم الطويل .

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٣/١/١٩٥٦
مضى دفع الخصم بعدم جواز سماع شهادة شخص معين فإنه لا مصلحة للمتمسك حده فى هذا الدفع ما دام لم يمسك هو بذلك .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٨٩
إن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة تطبيقاً للمادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز شكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الطعن بالإنكار أن - تنضى فى موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصوداً على الطعن بالإنكار إلا أن تقدير هذه القاعدة مستهدف به إتاحة الفرصة لبدى هذا الدفع لإبداء ما قد يمن له من أوجه دفاع أو دفع أخرى فى الدعوى ليكون هو صاحب المصلحة فى تعيب الحكم إذا خالفها للإخلال بحقه فى الدفاع دون الخصم الآخر المتمسك بالورقة المطعون فيها و إذ كان الثابت من واقع الدعوى أن المطعون حده الذى أبدى الدفع بإنكار توقيعه على الغرر الذى تمسك به الطاعن فإن هذا الأخير تنضى مصلحته و لا يكون له شأن فى إثارة نعى على الحكم المطعون فيه بإخلاله بحق دفاع خصمه فيما قضى به من عدم قبول الدفع بالإبكار و فى موضوع الدعوى معاً .

* الموضوع الفرعى : تكييف الدفع :

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع الذى يتعين على المحكمة أن تحجب عنه بأسباب خاصة هو ذلك الذى يقدم إليها صريحاً معيناً على صورة دفع جازم واضح المعالم يكشف عن المقصود منه . و إذ بين ما أورده - الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة فى صحيفة الاستئناف ببطالان الإعلانات التى

وجهت إلى بعضهم و بينوا وجه العيب منها ، هو أمر غير متعلق بالنظام العام ، بل إقتصروا على الدفع بعدم إعلانهم بتعجيل الدعوى في معاد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة و قرر الحكم أن هذا لا يعتبر دفعاً بطلان الإعلان حتى تبطله المحكمة ، و إذ رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين في الدفع بطلان هذه الإعلانات و اعتبرها إجراء صحيحاً يقطع المدة و قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة لانه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن العبرة فى تكيف الدفع بحقيقة جوهره و مرماه لا بالتسمية التى تطلق عليه .

*** الموضوع الفرعى : ماهية الدفع :**

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧
الدفع فى اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه أو من ينتصب المدعى عليه خصماً عنه بقصد به دفع الخصومة أو إبطال دعوى المدعى بمعنى أن المدعى عليه يصير مدعياً إذا أتى بدفع و يعود المدعى الأول مدعياً ثانياً .

*** الموضوع الفرعى : مناط التفرقة بين الدفع الموضوعى و الدفع الشكلى :**

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠
لما كان مناط التفرقة بين الدفع الشكلى و الدفع الموضوعى أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه أما الدفع الموضوعى فهو الذى يوجه إلى الحق موضوع للدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كلياً أو جزئياً وكان الدفع المبدئى من المطعون ضدها - المصلحة الحكومية - بسقوط الحجز الموقع تحت يدها لعدم إعلانها من الحاجز برغبته فى إستبقاء الحجز و تجديدده خلال المدة المشار إليها و إعتبار الحجز كأن لم يكن هذا الدفع - لا ينصب على صحة الخصومة أو أحد إجراءاتها بل هدفتم المطعون ضدها من وراء التمسك به إلى رفض طلب الطاعنين إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إخلالها بواجب التزمير بما فى الذمة على النحو و فى المعاد المين فى القانون . و من ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفعاً موضوعياً يسوغ إبدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى .

دِينُون

* الموضوع الفرعي : إستبدال الدين :

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٣

لما كان إستبدال الدين يتم بإحلال إلتزام جديد مكان إلتزام قديم بنية التجديد ، و كان الطرفان قد حرصا في الإقرار موضوع الدعوى على نفي نية الإستبدال نفيًا تامًا فصا على ذلك صراحة في صلب الإتفاق كما نصا على إسبقاء وصف الدين كدين إيجار وهو سبب الإلتزام الأصلي وما أعقبه من إجراءات قضائية وما صحبه من تأميمات ، وكان من شأن بقاء سبب الإلتزام الأصلي أن يظل وصف دين الأجرة قائمًا لا يؤثر فيه التصهد بالوفاء الذي إقرون به الإقرار ما دام أن هذا الإقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن إستبدال دين جديده به ولا يتوجب على مجرد زوال صفتي الدورية و التجدد عن دين الأجرة أن يصبح دينًا عاديًا عاجضًا للتقادم الطويل - كما ذهب الحكم - ذلك بأن الدورية والتجدد هما - صفتان لاصفتان يدين الأجرة وهما مفوضتان فيه ما بقي حافظًا لوصفه لو تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبلغًا ثابتًا في الذمة لا يدور ولا يتجدد - لما كان ذلك فإن التقادم الخمسي هو الذي يسرى عليه من تاريخ إستحقاقه المنصوص عنه في الإقرار و يكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على حصول إستبدال في دين الإيجار وعلى أن هذا الدين أصبح عاجضًا للتقادم الطويل قد مسخ الإتفاق موضوع النزاع وأخطأ في تطبيق القانون ، أما قول الحكم في تفسير الإتفاق المشار إليه بأن ما قصد بنفي نية الإستبدال فيه إنما كان الغرض منه إسبقاء التأميمات المتفق عليها في عقد الإيجار الرسمي فهو مخرج عن صريح لفظه لا تسوغه الحجة التي قال بها الحكم .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٣٧

إن إستبدال الدين من الحقائق القانونية التي إن صح القول بأنها لا تفوض ، كما نص على ذلك في المادة ١٢٧٣ من القانون المدني الفرنسي ، فهي من الحقائق المركبة التي يجوز إثباتها بالقرائن عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . و تحكمة التقضي الرقابة على التكيف القانوني للظروف و الوقائع التي تتألف منها الحقيقة القانونية للإستبدال . فإذا رفضت المحكمة الإستبدال المدعى به لأنه يجب إثبات واقعه بالكتابة الصريحة في حصوله ، و لأن المعالصة المقدمة في الدعوى للتدليل عليه لا تغد - لا يبنها و لا يبنها - حصوله وسكتت مع ذلك عن بيان ما أراده ذوو الشأن في المعالصة من تحريروها و تكيف حقيقه ما تم بينهم في الواقع ، فإنها تكون قد أخطأت في تفسير القانون و يتعين نقض حكمها .

الظعن رقم ٤٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٧

إذا إتفق وارث المدين مع الدائن على أن يحل محل المورث في وفاء باقى الدين و فوائده و تصفية المطلوب من أصل و ملحقات و تعيين رصيده و كيفية وفاء هذا الرصيد ، و يستخلص الحكم من ذلك و من غيره من وقائع الدعوى و ظروفها أنه حصل بمقتضى ذلك الإقرار إستبدال الدين الذى كان فى ذمة المورث بدين آخر فى ذمة الوارث ، فلا معقب عليه فى ذلك . و إذا إعتبر الحكم - بناء على هذا التقرير مجموع ما إتفق الوارث على أدائه أصلاً رأس مال ، و أجرى عليه فوائد التأخير المتفق عليها فلا مخالفة فى ذلك للقانون . و إذا إعتبر الحكم الفوائد السابقة على تاريخ الإقرار جزءاً من الأصل المتفق على أدائه بهذا الإقرار فلا يسقط حق المطالبة بها مع هذا الأصل إلا بالتقدم الطويل .

الظعن رقم ٨٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ٨/٣/١٩٤٥

إذا كان المدعى عليه يدعى إنقضاء الدين بالإستبدال زاعماً أن الدائن " المدعى " قد أخذ يدهر بالإشراك معه تركة والدهما المدين و أعد دفاتر حساب التركة ، و خصص فى هذا الحساب باباً لدينه كما خصص باباً لكل دين آخر كان مطلوباً لغيره من الورثة قبل التركة ، و أن جميع هذه الديون قد أهدلت بحساب جار بين صاحب الدين و بين التركة ذاتها كشخصية مستقلة عن أشخاص الورثة ، و أنه بهذا الإبدال يكون دينه قد إلتحق و حل محله دين آخر هو رصيد الحساب - إذا كان ذلك ، و كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع الدعوى و أوراقها أن الدائن إذا كان إرتضى أن يخرج دينه على تركة والده تحت عنوان خاص فى الدفاتر التى أعدها للتركة كما إرتضى أخوه المدعى عليه أن يسدج ماله هو الآخر من دين على التركة تحت عنوان آخر خاص ، فذلك منهما لم يكن إلا حرصاً على أن تشمل هذه الدفاتر بياناً كاملاً عن مال التركة ، و ليس معناه أن حساباً جارياً فتح بين الدائن و بين التركة و لا أن الدائن قد نوى الإستبدال بل إن دينه قد بقى قائماً محتفظاً بذاتيته مستقلاً بكيانه ، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت فى شيء . إذ الحساب الجارى لا يعدو أن يكون عقداً يجب أن تتوافر فيه الشروط اللازمة لتكوين العقد و منها رضا الطرفين به صراحة أو دلالة . هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن إستبدال الدين يشترط فيه حصول الإتفاق على حلول إلتزام جديد محل الإلتزام قديم بنية الإستبدال ، و ما دامت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة التى أوردتها فى حكمها و التى تؤدى إلى ما إنتهت إليه أن حساباً جارياً بالمدعى الصحيح لم يوجد بين الدائن و بين تركة أبيه و لا أن إستبدالاً لدينه قد حصل ، فإن ذلك مما يدخل فى سلطتها و لا مخالفة منها فيه للقانون . و المجادلة فى ذلك لا تعدو أن تكون محاولة لفتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى و أدلتها مما لا شأن بحكمة النقض به .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢

إن وقوع إستبدال الدين أمر موضوعي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيه . فتمنى كانت الأسباب التي أقامت المحكمة عليها حكمها بحصول إنتضاء الدين القديم و إبداله بدين جديد على شخص آخر من شأنها أن تؤدي إلى القول بذلك فلا تجوز إثارة الجدل حوله أمام محكمة النقض .

* للموضوع الفرعي : الإجراء للقاضي لتقادم الدين :

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٧

إن طلب فتح التوزيع لا يوجه لبل الدين ، فهو إذن لا يقطع سريان التقادم ، و إنما الذي يقطعه هو التيسر الموجه إلى المدين بالدفع قبل بدء السير في إجراء البيع الثاني على ذمة المشتري المتخلف عن الدفع .

* للموضوع الفرعي : الدفع ببطلان السند لعدم وجود سبب للدين :

الطعن رقم ٦٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٨

إنه بناء على المادة ٩٤ من القانون المدني يجب في كل تمهد أن يكون له سبب مشروع . فإذا دفع المدعي عليه ببطلان السند المطالب بقيمته لصدوره من المورث و هو في حالة عنه ، و لعدم وجود سبب للدين الوارد به ، و قصرت المحكمة بمجها على مسألة العته ، و إنتهت إلى التقرير بأن المورث كان وقت تحريره السند سليم العقل مدركاً لتأنيج تصرفاته ، ثم قضت بالزام الورثة بدفع قيمته لبان حكمها بكون مشوباً بالقصور لعدم تعرضه للدفع بعدم وجود السبب ، خصوصاً إذا كان من تمسك به يستند في تأييد مدعاه إلى أوراق قدمها ، و للمدعي نفسه يقرر أن السبب المذكور في السند لم يكن حقيقياً و إنما حرر بما كان بالياً له في ذمة مورث المدعي عليه من حساب الوصاية .

* للموضوع الفرعي : الديون المدومة :

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١

— تقضي أصول علم المحاسبة بأن الديون المدومة و هي التي فقد الأمل في تحصيلها تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة يجب خصمها من حساب الأرباح و الخسائر في ميزانية السنة التي يتحقق فيها انعدامها لأن الميزانية يجب أن تمثل المركز الحقيقي للمنشأة مما يقتضي ألا تظهر الديون التي لها في الأصول إلا بقيمتها الفعلية .

— الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، إلا أن حكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها القاضي في حكمه تتطوى على مخالفة

للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فإذا كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه في نفي صفة الاعتماد عن الدين التي اعتبرها الخبير والحكم الابتدائي معدومة هو القول بأنه من العسير وضع ضابط أو مقياس للفرقة بين الديون المدومة و غير المدومة فإن ذلك يتطوّل على مخالفة للقانون ، لأن هذه الفرقة واجبة على ما أجمع عليه الفقه والقضاء و هي ليست كما قال الحكم معترضة أو عسيرة لأن هناك من الأسباب ما يجعل الدين محقق الاعتماد كوفاء المدين دون أن يترك تركه يمكن الرجوع عليها أو إفلاسه مع عدم وجود مال له يكفي لسداد الدين أو انقضاء الدين بالتقادم أو هلاك أموال المدين المكونة للضمان العام للدائنين ، ففي هذه الأحوال و أمثالها التي يفقد فيها الأمل في تحصيل الدين يعتبر هذا الدين معدوماً . أما ما قرره الحكم تمييزاً لرايه في تعذر إجراء الفرقة بين الديون المدومة و غير المدومة من أنه قد تطرأ ظروف مالية تثقل المدين من العسر إلى اليسر فإنه تقرير محمول على مجرد الفراض احتمالي لا يجوز بناء حكم عليه ، هذا إلى أن الاحتمال الذي العرض الحكم حدوثه منتف في الأحوال المتقدم ذكرها و التي سلم الحكم بوقوعها في الدعوى .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١

الديون المدومة التي تعتبر بمثابة خسارة على المنشأة هي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التي فقد الأمل في تحصيلها . و لكن كان الحكم على الدين بأنه معدوم أو غير معدوم هو مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع إلا أن حكمة النقض أن تتدخل إذا كانت الأسباب التي يعتمد عليها القاضي في حكمه تتطوّل على مخالفة للقانون أو لا يكون من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . و إذ كان ما استند إليه الحكم في إثبات إنعدام الدين الذي للمنشأة في ذمة والد المطعون عليه لا يكفي لإعتباره كذلك ، لأن صلة الأبوة بين المدين و دائنه المطعون عليه "المول صاحب المنشأة" و عدم إكراهات المدين بالإجراءات القانونية التي يتخللها الدائن ضده للمطالبة بالدين لا يفقد الأمل في تحصيله حتى يعتبر معدوماً خاصة و قد أثبت الحكم أن المدين لا يزال يمتلك عملاً بعد أن تصرف بالبيع في عمله الثاني و لم يبين الحكم ما إذا كان الأمل قد فقد في تحصيل الدين رغم وجود هذا العمل ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأً بالقصور مما يستوجب نقضه .

* الموضوع الفرعي : المنازعة في الدين :

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٧

- إن شراء الدين من غير ضمان بأقل من قيمته لا يعتبر معه الدين متزاعاً عليه بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٤ من القانون المدني ، إذ يجب لإعتبار الحق المبيع من الحقوق المتزاع عليها أن يكون قائماً بشأنه

وقت التنازل عنه ، خصومة أمام القضاء ، و أن يكون النزاع فيها منصباً على أصل هذا الحق " le fond droit " أى مطلقاً بوجوده أو بطريقة التخلص منه كالسداد أو السقوط بمضى المدة فكل المراكيل التي تعرض السداد بفعل المدين ، كالدفع بعدم الإختصاص أو بعدم وجود صفة للمدعى ، لا يعتبر معها الدين متنازعا عليه ، لأنها غير متعلقة بأصله .

— إن المادة ٣٥٤ من القانون المدني لا تحول المدين الحق في إسداد الدين المبيع بعرض الثمن على المشتري إلا إذا كان ذلك حاصلًا بصفة أصلية و بغير منازعة في أصل الدين رغبة في إنهاء الخصومة صلحا على هذا الأساس .

* الموضوع الفرعي : تملك الحق في الديون بالتقادم :

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١١

ليس في القانون ما يحجز القول بتملك الحق في الديون بمضى المدة طالت أو قصرت .

* الموضوع الفرعي : حمالية للمدين :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥

إن حماية هذا القانون تتناول كل مدين تتوافر فيه الشروط و القيود التي نص عليها سواء كان مدينا أصليا أم ضامنا . فضا من المستاجر يمتنع بهذه الحماية بالنسبة لدين الأجرة المطلوبة من المستاجر .

* الموضوع الفرعي : دعوى براءة الذمة :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/١١/١٧

إن المدين إذا رفع دعوى براءة ذمته من الدين فإن ذلك لا يعتبر منه إعرالا بالدين ينقطع به بالتقادم .

* الموضوع الفرعي : سند المديونية :

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٦ مجموعة صر ٢٢ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٥

إذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين و ذكر سببا آخر مشروعا على أنه السبب الحقيقي كان إقراره هذا غير قابل للتجزئة و كان الإلتزام قائما و صحيحا ما لم يثبت المدين أن هذا السبب الآخر غير صحيح .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٢

إذا كان المدعى يقول إن الدين الذى رفع به الدعوى ثابت بسند ضاع فى حادث سرقة فإن هذا الدين يكون بمقتضى المادة ٢١٨ من القانون المدنى جائزاً إثباته بالبينة أو بالقرائن ما دام الحادث لم يكن راجعاً إلى إهمال من جانبه . و إذن فإذا كانت المحكمة قد إقتضت من التحقيقات الحاصلة عن الحادث و على الأخص لما أدلى به المدعى عليه نفسه فيها ، أن السند كان موجوداً و سرق ، و أن ذمة المدعى عليه ما زالت مشغولة بالدين فذلك من شأنها وحدها . و لا يصح أن ينعى عليها أنها لم تأخذ فيما إنتهت إليه بدليل بعينه إذ الإثبات فى هذه الحالة يجوز بجميع الطرق .

*** الموضوع الفرعى : عرض المدين للدين عرضاً صحيحاً :**

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٣٦

إذا عرض المدين الأدوات و المهمات المحكوم عليه بتسليمها إلى المدين ، و قيد عرضه بأن يدفعوا له المبلغ الذى حكم له به نهائياً قبلهم بمقتضى نفس الحكم الذى ألزمه بتسليم الأشياء المعروضة فهذا العرض صحيح . و مثل هذا الشرط لا يطله ، لأن للمدين أن يشترط ما يكفل له حقه المحكوم له به .

*** الموضوع الفرعى : فوائد الديون :**

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٤٤ .

مضى ثبت أن الدين تجارى فيجب أن تسرى عليه جميع الأحكام التى رتبها القانون للديون التجارية ومنها أن يكون إحتساب الفوائد باعتبار سبعة فى المائة . أما القول بأن صفة الدين قد تغيرت لرقع الدعوى من ورثه على ورثه فلا مسوغ له قانوناً . لأن صفة الدين لا تتغير إلا بالإستبدال ، و ما دام الدين تجارياً فهو ينتقل إلى ورثة الدائن بوصفه القانونى الذى كان عليه كما أن ورثة المدين يلزمون بأدائه من مال مورثهم على هذا الأساس . و إذن فالحكم الذى يقضى بفائدة هذا الدين بواقع ٥ ٪ سنوياً على إعتباره دين مدنى يكون خاطئاً فى تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعى : نقل الأشياء المعروضة لمكان للدائن :**

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٣٦

إذا تعذر نقل الأشياء المعروضة (مؤن و أدوات عمارة) إلى مكان الدائن و عرضها فيه فعرضها يكون صحيحاً رغم عدم نقلها إليه .

تابع حكم

- ١
- ١ * الموضوع الفرعي : تسيب الأحكام - القصور في التسيب
- ٨٠ * الموضوع الفرعي : تسيب الأحكام - تسيب غير معيب
- ٨٢ * الموضوع الفرعي : تسيب الأحكام - تسيب معيب
- ٨٤ * الموضوع الفرعي : تسيب الأحكام تسيب كاف
- ١٣٦ * الموضوع الفرعي : تسيبه
- ١٤٠ * الموضوع الفرعي : تسليم صورة تفيلية ثابتة
- ١٤٠ * الموضوع الفرعي : تصحيح الأحكام
- ١٤٧ * الموضوع الفرعي : تضارب الأحكام
- ١٤٨ * الموضوع الفرعي : تفسير الأحكام
- ١٥١ * الموضوع الفرعي : تنفيذ الأحكام
- ١٥٢ * الموضوع الفرعي : حجز الدعوى للحكم
- ١٥٢ * الموضوع الفرعي : حجية الأحكام
- ٢٠٨ * الموضوع الفرعي : حكم إنتهائي
- ٢٠٩ * الموضوع الفرعي : سقوط الحكم
- ٢٠٩ * الموضوع الفرعي : عيوب التدليل

٢١٤

• الموضوع الفرعي : قابلية الأحكام للتجزئة

٢١٥

• الموضوع الفرعي : قاعدة نسبة الأثر

٢١٦

• الموضوع الفرعي : لا ولاية للقاضي في تعديل الحكم الصادر منه

٢١٦

• الموضوع الفرعي : مد أجل الحكم

٢١٧

• الموضوع الفرعي : مسودة الحكم - تاريخ إيداعها

٢١٧

• الموضوع الفرعي : منطوق الحكم

٢٢٠

• الموضوع الفرعي : مواعيد الطعن في الأحكام

٢٢٦

• الموضوع الفرعي : نسخة الحكم الأصلية

٢٢٧

• الموضوع الفرعي : وصف الحكم

٢٢٩

خلف

٢٢٩

• الموضوع الفرعي : الخلف الخاص

٢٣٣

• الموضوع الفرعي : الخلف العام

٢٣٤

• الموضوع الفرعي : مسئولية الخلف

٢٣٦

دستور

٢٣٦

• الموضوع الفرعي : أثر الأحكام الصادرة بالتفسير

٢٣٦

• الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعي

٢٤٠

• الموضوع الفرعي : أثر النسخ بعدم الدستورية

٢٤١	• الموضوع الفرعي : أثر صدور الدستور على القوانين
٢٤٢	• الموضوع الفرعي : اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية
٢٤٤	• الموضوع الفرعي : الإعتداء على الحرية الشخصية
٢٤٧	• الموضوع الفرعي : الحصانة البرلمانية
٢٤٧	• الموضوع الفرعي : النفع بعدم الدستورية غير معلق بالنظام العام
٢٥٠	• الموضوع الفرعي : الرقابة القضائية على دستورية القوانين
٢٥٢	• الموضوع الفرعي : الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع
٢٥٢	• الموضوع الفرعي : تنظيم مباشرة الحقوق السياسية
٢٥٥	• الموضوع الفرعي : حجية القرار القضوي
٢٥٥	• الموضوع الفرعي : حرمة الرسائل البريدية
٢٥٥	• الموضوع الفرعي : حق العفو
٢٥٦	• الموضوع الفرعي : مبدأ الفصل بين السلطات
٢٥٧	دعوى
٢٥٧	• الموضوع الفرعي : أثر ضم الدعويين
٢٦٢	• الموضوع الفرعي : إدخال خصوم في الدعوى
٢٦٥	• الموضوع الفرعي : إعتبار الدعوى كأن لم تكن
٢٦٩	• الموضوع الفرعي : إغفال الفصل في الطلبات

٢٧٦	* الموضوع الفرعي : التدخل في الدعوى
٢٨٩	* موضوع الفرعي : الخصوم في الدعوى
٢٩٩	* الموضوع الفرعي : الدعاوى التى تنتظر على وجه السرعة
٣٠١	* الموضوع الفرعي : الدعاوى الشخصية المقارنة
٣٠١	* الموضوع الفرعي : الدعاوى مجهولة القيمة
٣٠٢	* الموضوع الفرعي : الدعوى البوليصية
٣١٠	* الموضوع الفرعي : الدعوى المباشرة
٣١١	* الموضوع الفرعي : الدعوى غير المباشرة
٣١٤	* الموضوع الفرعي : الصفة في الدعوى
٣٤١	* الموضوع الفرعي : الطلب الجازم في الدعوى
٣٤١	* الموضوع الفرعي : الطلبات الاختامية في الدعوى
٣٤٤	* الموضوع الفرعي : الطلبات العارضة
٣٥٠	* الموضوع الفرعي : الطلبات في الدعوى
٣٧٣	* الموضوع الفرعي : الفرق بين دعوى الملكية ودعوى الضمان
٣٧٤	* الموضوع الفرعي : المصلحة في الدعوى
٣٧٩	* الموضوع الفرعي : إنقطاع الخصومة
٣٨٧	* الموضوع الفرعي : إنقضاء الخصومة
٣٩٠	* الموضوع الفرعي : إنقطاع سير الخصومة

٤١٤	• الموضوع الفرعي : إنكار الدعوى
٤١٤	• الموضوع الفرعي : بطلان صحيفة الدعوى
٤١٧	• الموضوع الفرعي : تأجيل الدعوى
٤١٧	• الموضوع الفرعي : ترك الخصومة
٤٢٦	• الموضوع الفرعي : تعجيل الدعوى
٤٣١	• الموضوع الفرعي : تقدير قيمة الدعوى
٤٥٢	• الموضوع الفرعي : تقديم المذكرات والمستندات
٤٦٠	• الموضوع الفرعي : تكيف الدعوى
٤٨٢	• الموضوع الفرعي : جمع دعوتين في دعوى
٤٨٣	• الموضوع الفرعي : حجز الدعوى للحكم
٤٨٩	• الموضوع الفرعي : دعاوى السندات الإذنية
٤٩٠	• الموضوع الفرعي : دعوى إبطال التصرفات
٤٩٥	• الموضوع الفرعي : دعوى إستحقاق
٤٩٩	• الموضوع الفرعي : دعوى إسداد الحيازة
٥٠٨	• الموضوع الفرعي : دعوى البطلان الأصلية
٥١٠	• الموضوع الفرعي : دعوى الحسبة
٥١٠	• الموضوع الفرعي : دعوى الضمان
٥١٩	• الموضوع الفرعي : دعوى النكاح المحسوس

- ٥٢٠ * الموضوع الفرعي : دعوى المطالبة بالأجرة
- ٥٢٠ * الموضوع الفرعي : دعوى براءة النعمة
- ٥٢١ * الموضوع الفرعي : دعوى تعيين الحدود
- ٥٢١ * الموضوع الفرعي : دعوى تغيير الاسم
- ٥٢٢ * الموضوع الفرعي : دعوى حساب
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : دعوى شرعية
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : دعوى عزل المصطفى
- ٥٢٤ * الموضوع الفرعي : دعوى مدنية
- ٥٢٤ * الموضوع الفرعي : دعوى منع العرض
- ٥٣٦ * الموضوع الفرعي : دعوى وضع اليد
- ٥٣٨ * الموضوع الفرعي : رسوم الدعوى
- ٥٤٠ * الموضوع الفرعي : رفع الدعوى
- ٥٦٠ * الموضوع الفرعي : سقوط الخصومة
- ٥٧٩ * الموضوع الفرعي : سماع الدعوى
- ٥٩١ * الموضوع الفرعي : شروط قبول الدعوى
- ٦١٣ * الموضوع الفرعي : قطب الدعوى
- ٦١٦ * الموضوع الفرعي : شكل الدعوى
- ٦١٦ * الموضوع الفرعي : طلب فتح باب المرافعة

- ٦١٨ * الموضوع الفرعي : قابلية الدعوى للتجزئة
- ٦١٩ * الموضوع الفرعي : ماهية الدعوى
- ٦١٩ * الموضوع الفرعي : مصروفات الدعوى
- ٦٣٣ * الموضوع الفرعي : نطاق الدعوى
- ٦٣٥ * الموضوع الفرعي : نظر الدعوى
- ٦٦٣ * الموضوع الفرعي : نظر الدعوى أمام المحكمة
- ٦٧٠ * الموضوع الفرعي : وقف الدعوى
- ٦٩٠ * الموضوع الفرعي : وقف السير في الدعوى

٦٩٧

دفاع

- ٦٩٧ * الموضوع الفرعي : الإخلال بحق الدفاع
- ٧٠٤ * الموضوع الفرعي : حق الخصم في إجابة المحكمة على طلبه
- ٧٠٤ * الموضوع الفرعي : دفاع جوهري
- ٧١٠ * موضوع الفرعي : دفاع غير جوهري
- ٧١٣ * الموضوع الفرعي : لفت نظر الخصوم لقتضيات دفاعهم
- ٧١٥ * الموضوع الفرعي : واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع

٧١٧

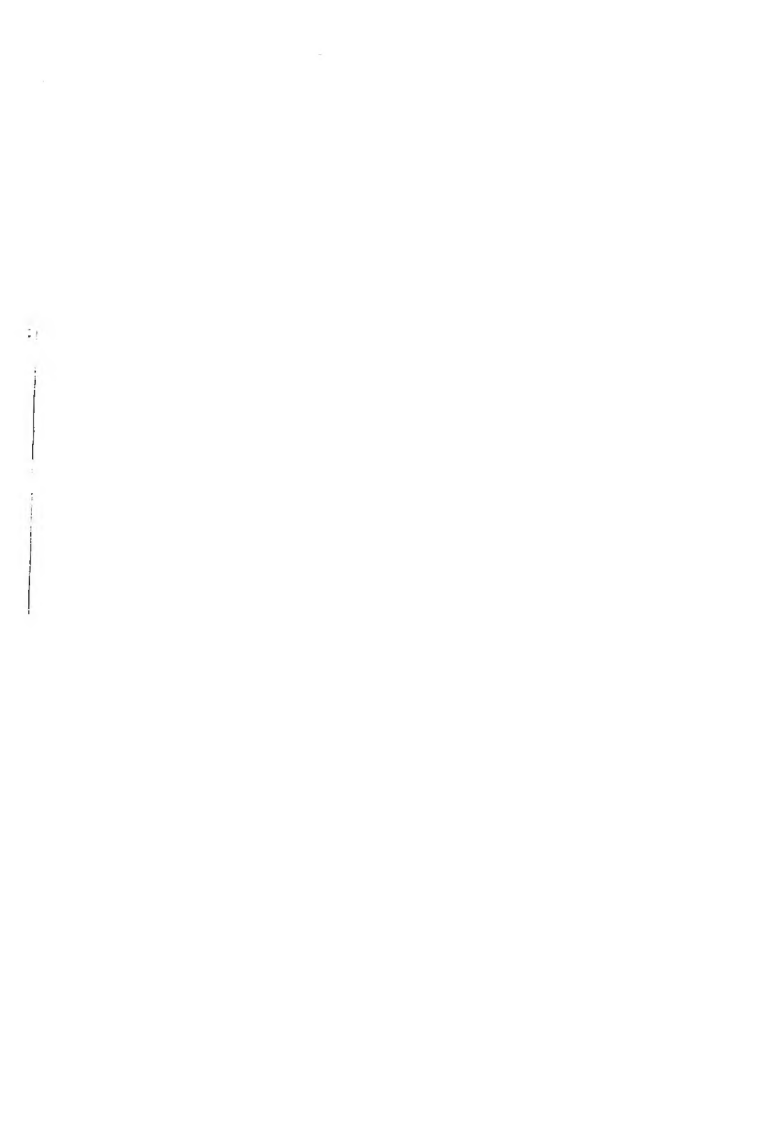
دفعوع

- ٧١٧ * الموضوع الفرعي : إبداء الدفع والشكليات

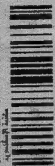
- ٧١٩ * الموضوع الفرعي : إغفال الفصل في الدفع
- ٧١٩ * الموضوع الفرعي : الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن
- ٧٢٠ * الموضوع الفرعي : الدفع بالإحالة
- ٧٢١ * الموضوع الفرعي : الدفع بالتجريد
- ٧٢٢ * الموضوع الفرعي : الدفع بالتقادم
- ٧٢٤ * الموضوع الفرعي : الدفع بالجهل بالقانون
- ٧٢٤ * الموضوع الفرعي : الدفع بالفضالة
- ٧٢٥ * الموضوع الفرعي : الدفع بالمقاصة
- ٧٢٥ * الموضوع الفرعي : الدفع باندحام الحكم
- ٧٢٦ * الموضوع الفرعي : الدفع بانتفاء المحسومة
- ٧٢٦ * الموضوع الفرعي : الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بالتقادم
- ٧٢٦ * الموضوع الفرعي : الدفع بابتكار التوفيق
- ٧٢٧ * الموضوع الفرعي : الدفع بطلان الإجراءات
- ٧٢٧ * الموضوع الفرعي : الدفع بحكم البراءة
- ٧٢٨ * الموضوع الفرعي : الدفع بسقوط الحق في الشفعة
- ٧٢٩ * الموضوع الفرعي : الدفع بعدم التنفيذ
- ٧٣٠ * الموضوع الفرعي : الدفع بعدم القبول
- ٧٣٨ * الموضوع الفرعي : الدفع بعدم جواز الطعن

٧٣٨	* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
٧٤٢	* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم سماع الدعوى
٧٤٢	* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى
٧٤٢	* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة
٧٤٧	* الموضوع الفرعي : الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة
٧٤٨	* الموضوع الفرعي : الدفع بهلاك المال الموهوب
٧٤٨	* الموضوع الفرعي : الدفع بالجوهرية
٧٤٩	* الموضوع الفرعي : الدفع بالشكالية
٧٥٢	* الموضوع الفرعي : المصلحة في الدفع
٧٥٢	* الموضوع الفرعي : تكيف الدفع
٧٥٣	* الموضوع الفرعي : ماهية الدفع
٧٥٣	* الموضوع الفرعي : مناهضة الطريقة بين الدفع الموضوعي و الدفع الشكلي
٧٥٤	ديون
٧٥٤	* الموضوع الفرعي : إستبدال الدين
٧٥٦	* الموضوع الفرعي : الإجراء القاطع لتقادم الدين
٧٥٦	* الموضوع الفرعي : الدفع ببطلاق السند لعدم وجود سبب للدين
٧٥٦	* الموضوع الفرعي : الديون المدومة

- ٧٥٧ * الموضوع الفرعي : المنازعة في الدين
- ٧٥٨ * الموضوع الفرعي : تملك الحق في الدين بالتقادم
- ٧٥٨ * الموضوع الفرعي : حماية المدين
- ٧٥٨ * الموضوع الفرعي : دعوى براءة الذمة
- ٧٥٨ * الموضوع الفرعي : سند المديونية
- ٧٥٩ * الموضوع الفرعي : عرض المدين للدين عرضاً صحيحاً
- ٧٥٩ * الموضوع الفرعي : فوائد الدين
- ٧٥٩ * الموضوع الفرعي : نقل الأدياء المعروضة لمكان الدائن



Bibliotheca Alexandrina



0206105